لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب السادس

٦ – ١١

نهوض وسقوط الجمهورية الأولى في العراق

١٩٥٨–١٩٦٣

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من
عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب السادس

٦ - ١١

نهوض وسقوط الجمهورية الأولى في العراق

١٩٥٨-١٩٦٣

دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - اقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©
دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب السادس
منشورات اراس رقم: ١٣٦٤
الطبعة الأولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٣ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

الفصل الأول	٢٩
اتجاهات ومشكلات التطور السياسي في الجمهورية العراقية الأولى	٢٩
المبحث الأول	٢٩
انتصار انتفاضة الجيش ١٩٥٨ (سقوط الملكية وإعلان الجمهورية)	٢٩
المفاجأة المتبادلة	٢٩
ردود فعل الشعب	٣٤
دور قاسم في اختيار التشكيلات الجديدة للدولة	٤٧
وبدء الخلافات بين قوى معسكر الثورة	٤٧
المبحث الثاني	٥٩
برنامج حركة الضباط الأحرار وسياسات حكومة قاسم	٥٩
تعثر مسيرة "ثورة ١٤ تموز" ١٩٥٨ صوب الديمقراطية	٨١
الفصل الثاني	٩٦
الديمقراطية والتعددية السياسية في الجمهورية الأولى	٩٦
المبحث الأول	٩٦
عبد الكريم قاسم والموقف من الحياة الحزبية	٩٦
** رفض طلب حزب التحرير الإسلامي	١٢٢
** الموقف من الحزب الوطني الديمقراطي	١٢٦
** الموقف من الحزب الديمقراطي الكُردستاني	١٣٢
الفصل الثالث	١٤٧
سياسة حكومة الجمهورية الأولى إزاء القضية الكُردية	١٤٧
المبحث الأول	١٤٧
الموقف العام من قضية الشعب الكُردي	١٤٧
المبحث الثاني	١٦٥
سياسات الحكم ومطالب الشعب الكُردي وثورة أيلول ١٩٦١	١٦٥

الفصل الرابع ١٨٣
سياسات التآمر والاحتراب في الجمهورية الأولى ١٨٣
المبحث الأول ١٨٣
سياسات التآمر ضد حكومة عبد الكريم قاسم ١٨٣
أولاً: المجموعات الخارجية ١٨٧
ثانياً: المجموعات الداخلية ١٨٩
المبحث الثاني ١٩٩
الاحتراب والقسوة في العهد الجمهوري الأول ١٩٩
أولاً: أحداث الموصل ٢٠٧
تنفيذ المؤامرة وفشلها ٢٢٧
المبحث الثالث: محكمة الشعب ٢٨٩
المبحث الرابع: المقاومة الشعبية في العراق ٢٩٨
المبحث الخامس ٣٠٥
السياسات العربية والدولية للجمهورية الأولى ٣٠٥
أولاً: سياسات العراق على الصعيد العربي ٣٠٥
ثانياً : سياسات العراق على الصعيد الدولي ٣٢٧
الفصل الثاني ٣٣٦
اتجاهات التنمية والتطوير الاقتصادي في الجمهورية الأولى ٣٣٦
أولاً : التنمية والتخطيط الاقتصادي ٣٤٤
ثالثاً: القطاع الصناعي ٣٦٠
رابعاً: القطاع الزراعي ٣٧٢
خامساً: التجارة الخارجية ٤٠٦
١. العلاقة بين النفط والمنتجات المحلية الأخرى في الصادرات العراقية ٤١٠
٢. التوزيع الجغرافي لصادرات النفط العراقي ٤١٣
٣. الاستيرادات العراقية ٤١٥
٤. بنية سلع الاستيراد ٤١٧
٥. الوفرة والعجز في الميزان التجاري العراقي ٤١٨
سادساً: قطاع الدولة الاقتصادي ٤٢٠
الفصل الثالث: ٤٢٩

الواقع الاجتماعي والمعيشي للسكان ٤٢٩
المبحث الأول: بنية السكان في العراق ٤٢٩
التحولات في البنية الاجتماعية ٤٣٥
في الريف ٤٤٢
نمو البرجوازية الزراعية ٤٤٢
المبحث الثالث ٤٤٣
الواقع الاجتماعي ومكانة المرأة في المجتمع ٤٤٣
المبحث الرابع ٤٥٤
المرأة وسياسات حكومة الجمهورية الأولى ٤٥٤
الفصل الرابع ٤٧٢
عبد الكريم قاسم في ذمة التاريخ ٤٧٢
الملاحق ٥٠٢
الملحق رقم ١: نص البيان الأول لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ٥٠٢
الملحق رقم ٣ : مقال عن الدعوة لسحل الناس ٥٠٨
الملحق رقم ٤: بعض مضامين خطب عبد السلام عارف ٥٠٩
الملحق رقم ٥ : رسالة من صديق عزيز وموثوق به رجوته أن يكتب لي عن مشاهداته... ٥١٣
الملحق رقم ٦: نص المؤتمر الصحفي للزعيم الركن عبد الكريم قاسم بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٩ ٥٢٣
الملحق رقم ٧ : توثيق جريمة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ٥٢٧
الملحق رقم ٨: التدخلات السرية الأميركية في العراق خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦٣: ٥٣٣
المراجع والمصادر ٥٤٨
الكتب ٥٤٨

بدلاً من المقدمة[1]

موضوعات في الذكرى ٥١ لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

١

يستقبل الشعب العراقي في هذا اليوم الذكرى ٥١ لانتفاضة وحدات من الجيش العراقي بقيادة حركة الضباط الأحرار وقائدها عبد الكريم قاسم لإنهاء نظام الحكم السياسي القائم وسعي الشعب لتحويلها إلى ثورة اجتماعية تنقل العراق من علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية الحديثة وبناء المجتمع المدني الدستوري حيث تسود فيه مبادئ الحرية الفردية والحياة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتأمين حياة آمنة ومستقرة وسعيدة للشعب بأسره

ومنذ سنوات، وكلما اقتربنا من الذكرى السنوية، تظهر كتابات غير قليلة تقدم تحليلات متباينة عن طبيعة ثورة تموز ١٩٥٨ وعن العوامل الكامنة وراء تلك الثورة وعن دورها في الحياة السياسية العراقية منذ وقوعها حتى الآن. ويبدو أن هناك وجهتي نظر تتصارعان، إحداهما تشير إلى أن الثورة لم تكن ضرورية وأنها المسؤولة عما جرى ويجري في العراق، والثانية تؤكد بان لم يكن ممكناً إيقاف الثورة، وإنها كانت نتاجاً لعملية موضوعية لا مرد لها في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية التي سادت حينذاك. فما هي حقيقة هذه الثورة وما هي العوامل الكامنة وراء التحرك العسكري والشعبي وما النتائج أو العواقب التي نشأت بسببها؟

---

١ ألقيت هذه المداخلة في أيام احتفالات اليوبيل الذهبي لثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ التي نظمها نادي ١٤ تموز الديمقراطي العراقي في ستوكهولم وبرعاية اتحاد الجمعيات العراقية في السويد في العام ٢٠٠٨.

لم تكن انتفاضة وحدات من الجيش العراقي عملية عفوية أو عبثية أو نتيجة غير متوقعة لما كان يجري في العراق حينذاك، بل كانت عملية موضوعية ونتيجة منطقية لما كان يعاني منه الشعب العراقي طوال عدة عقود. وهي تجسيد لتفاعل وتشابك عوامل موضوعية وذاتية نضجت وتبلورت خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وأحداث فلسطين، ثم تفاقم التناقض والصراع في ما بين الشعب العراقي والمصالح البريطانية في العراق وموقف الحكم من مصالح الشعب ومصالح الاحتكارات النفطية وفئات الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والعقاريين. ولم تكن الوحدات العسكرية بقيادة حركة الضباط الأحرار واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني سوى الأداة التاريخية لقطف ثمار ما كان قد نضج فعلاً وما كان الشعب يسعى إليه .وقد تجلى ذلك في أعقاب وقوع الانتفاضة حين برز بوضوح عجز النظام عن الدفاع عن نفسه من جهة، واستعداد القوى السياسية المعارضة والشعب بكل فئاته الاجتماعية لا في قبول عملية التغيير التي أطلق شرارتها تنظيم الضباط الأحرار حسب، بل والمشاركة الفاعلة فيها وضمان انتصارها وحمايتها. من عاش هذه الفترة أو من قرأ تاريخ هذه الفترة والفترة التي سبقتها بإمعان، سيدرك الشروط الموضوعية والذاتية التي كانت قد نضجت فعلاً وقادت إلى انطلاق الانتفاضة العسكرية، ومن ثم السعي لتحويلها إلى ثورة اجتماعية. فقد سبقت ذلك أحداث كثيرة، ومنها:

* الحركات القومية السياسية والعشائرية في فترة ١٩٣٢–١٩٣٥ مثلاً.
* انقلاب بكر صدقي العسكري في العام ١٩٣٦ وانقلاب مايس/أيار ١٩٤١.
* النضال السلمي للفترة الواقعة بين ١٩٤٢–١٩٤٧ التي استهدفت تكريس الحياة الدستورية والبرلمانية النزيهة، ولكن دون جدوى، حيث مارست قوى الحكم سياسات قهرية ضد قوى المعارضة ومطالب الشعب.
* وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ بالارتباط مع الرغبة في إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والسعي لفرض معاهدة بورتسموث المماثلة على العراق والسياسات غير الديمقراطية للحكم.

* الصدمة التي تلقاها الجيش والشعب في أحداث فلسطين في العام ١٩٤٨ والشعور بوجود تأمر حكومي على مستوى الدول العربية ضد الشعب الفلسطيني ومجاراة السياسة البريطانية في المنطقة.
* عمليات الإعدام التي لم يشهدها العراق الحديث إلا عند تنفيذها في قادة حركة مايس ١٩٤١ العسكريين الأربعة، والضباط الكُرد الأربعة بعد أحداث ١٩٤٦ رغم الوعود التي قطعت لهم بعدم تقديمهم للمحاكمة، وكذلك إعدام خمسة من قادة الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٤٩.
* قانون إسقاط الجنسية عن اليهود وترحيل قسري عملياً لأكثر من ١٣٠ ألف يهودية ويهودي عراقي من البلاد ودفعهم إلى إسرائيل وفق مؤامرة اشتركت فيها ثلاثة أطراف هي بريطانيا وإسرائيل والحكومة العراقية.
* انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ .
* مجازر نظمتها الحكومة ضد سجناء سياسيين في سجني بغداد والكوت وراح ضحيتها الكثير من السجناء العزل، وكلهم أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي أو من مناصريه.
* المراسيم الجائرة التي صدرت في العام ١٩٥٥ في فترة حكومة نوري السعيد، ومنها إسقاط الجنسية العراقية عن عدد من المناضلين العراقيين، ثم العدوان الثلاثي على مصر وموقف الحكومة العراقية السلبي من الدفاع عن مصر ومن انتفاضة ١٩٥٦ الشعبية وقتل وإعدام العديد من المناضلين.
* إقامة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن دون العودة إلى الشعبين لاستشارتهما وإجراء الاستفتاء الشعبي حول الاتحاد.
* ابتعاد الحكم عن التفكير بأوضاع الناس الاقتصادية والمعيشية واستمرار حالة الفقر والبطالة وضعف التوجه صوب التنمية وتشغيل العاطلين وتحسين مستوى حياة ومعيشة الناس الفقراء وتفاقم استغلال كبار الملاكين للفلاحين الفقراء في ريف العراق .

لقد جوبهت جميع تلك النضالات الشعبية بسياسات استبدادية جائرة والتصدي للمشاركين فيها بقسوة بالغة وزج الناس بالسجون والمعتقلات أو القتل العمد وأحكام قاسية، سواء أكان بالسجن والنفي أم بالتعذيب والإعدام بدلاً عن الالتزام بإرادة الشعب وتحقيق التغييرات المنشودة والتخلص من الحكومات الفاسدة، مما قاد إلى تشديد الصراع بين النخبة الحاكمة والمجتمع بأغلبه. لقد أخل نظام الحكم بالقانون الأساسي)الدستور) العراقي في بنوده الديمقراطية من جوانب عدة نشير إلى أبرزها:

١ . عدم الفصل بين السلطات الثلاث عملياً رغم وجودها شكلياً، وعدم استقلال القضاء وفق ما أقره القانون الأساسي (الدستور).

٢ . التجاوز الفظ على القانون الأساسي من خلال تشويه مؤسسات الدولة الدستورية وتزييف الانتخابات النيابية وتخريب الحياة السياسية في البلاد وباعتراف الحاكمين أنفسهم، ومنهم نوري السعيد .

٣ . التجاوز على مضمون الدستور بإصدار تشريعات (قوانين ومراسيم) ذات مضمون قمعي استبدادي ورجعي في آن واحد.

٤ . عدم الالتزام بقرارات الحكومة وتعهداتها أمام عصبة الأمم بشأن حقوق الشعب الكُردي والقوميات الأخرى والتي تبلورت في تهميش حقيقي للشعب الكُردي وقواه السياسية، إضافة إلى الابتعاد عن احترام إرادة الناس .

٥ . الاستبداد والعنف والقسوة في التعامل مع مطالب الشعب والحياة السياسية الديمقراطية من خلال إصدار أحكام ظالمة بالسجن والنفي والقتل والإعدام للمواطنين والمواطنات دون توفير فرصة الدفاع المشروع والنزيه عن النفس.

٦ . ضعف استخدام موارد العراق النفطية والمالية والموارد الخاصة في عملية التنمية، سواء أكان من جانب الدولة أم القطاع الخاص، والذي أدى إلى نمو البطالة والبطالة

المقنعة في دوائر الدولة ووجود فئات واسعة من الفقراء والمعوزين بجوار تنامي ثروة الأغنياء .

٧ . مساهمة البلاط الممثلة بشخص الوصي على العرش عبد الإله بن علي بن حسين في رسم وإقرار وممارسة تلك السياسات المناهضة لمصالح الشعب العراقي والتي حصدت كراهية الشعب ورفضه لها وللبلاط، رغم افتراض أن الملك مصون غير مسؤول وفقاً للقانون الأساسي.

٨ . البدء بدخول العراق في نهج ومخطط السياسات العسكرية للدول الرأسمالية في فترة الحرب الباردة حينذاك والتي تبلورت في مشروع الشرق الأوسط وحلف بغداد، الذي أصبح العراق عضواً أساسياً فيه إلى جانب تركيا وإيران وباكستان وبريطانيا. أما الولايات المتحدة فكانت في البدء مراقبة ومن ثم اصبحت مشاركة فعلية.

٤

هذا الواقع أدى إلى نشوء فجوة عميقة وواسعة يصعب ردمها بين الشعب وقوى المعارضة السياسية من جهة، ونظام الحكم والقوى الحاكمة وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والعقاريين والبلاط الملكي من جهة أخرى، وإلى حصول تحرك جديد في صفوف الجيش، إضافة إلى التحرك الجديد في صفوف الشعب والمعارضة. فنشأت حاجة موضوعية لعملية التغيير ولم يعد هناك من يستطيع إيقاف سير العملية الموضوعية إرادياً، وإلا لما نجحت الانتفاضة ولما وجدت التأييد العارم من أوساط الشعب الواسعة.

٥

لا شك في أن الوضع في منطقة الشرق الأوسط وعلى صعيد الدول النامية كان في حراك دائم، إذ تصاعد المد الثوري على صعيد حركة التحرر الوطني وأحرزت أفريقيا واسيا الكثير من النجاحات في نضالها لإقامة دولها الوطنية المستقلة أو تعزيز استقلالها وسيادتها الوطنية، إضافة إلى دور بلدان المعسكر الاشتراكي في دعم حركات التحرر الوطني على الصعيدين الشعبي وفي الأمم المتحدة وأخبار النجاحات والعدالة في توزيع الثروة الوطنية

التي كانت تصل إلى مسامع شعوب الدول النامية عن أوضاع الدول الاشتراكية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وتطلع شعوبها للحرية والعدالة الاجتماعية. لقد كان العالم في حراك والرأسمالية تكشف عن المزيد من مصاعب الحياة فيها، وخاصة أزماتها الاقتصادية، في حين لم يكن العالم يسمع عن أزمات ومصاعب اقتصادية في الدول الاشتراكية رغم وجودها والتي أدت فيما بعد، إلى عدم الاعتراف بها وعدم معالجتها مع أسباب أخرى مما قادها إلى الإنهيار.

٦

كل هذه العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وغيرها لعبت دورها في جعل قيام الثورة أمراً مطلوباً وليست حالة طارئة أو قسرية، مما جعل نجاحها في إسقاط الملكية وقيام الجمهورية العراقية أمراً قائماً ومؤكداً.

لا شك في أن الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لعب دوراً أساسياً ورئيسياً في إنجاح الانتفاضة العسكرية من خلال عدد من الإجراءات المهمة، ومنها:

* تشكيل تنظيم الضباط الأحرار وتوحيد المجاميع التي وجدت حينذاك أو التعاون والتنسيق مع بعضها الآخر.

* تشخيص مجموعة من المهمات الوطنية والاجتماعية والديمقراطية والخارجية التي كان الشعب يدعو أليها ويؤيدها بحيث أصبخت أرضية مناسبة للاتفاق مع برنامج اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت في العام ١٩٥٧ من أربعة أحزاب سياسية (الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال، الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي ومشاركة غير مباشرة لحزب خامس هو الحزب الديمقراطي الكُردستاني في نفس العام.

* الاتصال بالقوى والأحزاب السياسية المدنية للتعاون والتنسيق معها في تنفيذ الانتفاضة العسكرية، إذ أن صلة هذه الأحزاب كانت قوية وهي الضمانة لتعبئة فئات المجتمع إلى جانب الانتفاضة والتي تمثلت بقوى الجبهة.

* الاحتفاظ بسرية عالية في التحضير للانتفاضة واختيار اللحظة المناسبة لتنفيذ العملية وإنجاحها. وكان نجاح الانتفاضة وتحولها إلى مسيرة ثورية وثورة شعبية قد ارتبط بما اتخذته القيادة العسكرية والحكومة من سياسات وإجراءات في الأسابيع والأشهر الأولى. ولكنها لم تكن كافية لمواصلة المسيرة. لقد كانت هذه المواقف والإجراءات ضمانة لنجاح الانتفاضة وسر انتصارها.

٧

لقد أخل عبد الكريم قاسم بعدد من المسائل التي ألحقت الضرر الكبير بالثورة ومسيرتها واتجاهات تطورها، ومنها بشكل خاص:

١. انفراده مع عبد السلام محمد عارف في اختيار ساعة الصفر وإبلاغ وحداتهما بموعد العملية دون إبلاغ بقية قيادة حركة الضباط الأحرار بالموعد للمساهمة بها. خلق هذا الموقف مشكلات وحساسيات كثيرة رافقت مسيرة الثورة ولعبت دورها السلبي لاحقاً في صفوف الضباط الأحرار وفي زعزعة الثقة والتضامن بين حركة الضباط وبدء المنافسة في ما بينهم والتآمر على بعضهم. ويفترض أن نشير هنا إلى التمايز الذي حصل في أعقاب نجاح الانتفاضة العسكرية في توزيع المناصب الوزارية والمواقع الأساسية في الدولة والقوات المسلحة بين جماعة معينة من الضباط وإبعاد جماعة أخرى من أعضاء حركة الضباط الأحرار عن مواقع المسؤولية السياسية المهمة. وكان الأفضل والأصوب هو انسحاب كل العسكريين إلى ثكناتهم .

٢. تراجع قاسم عن الوعد الذي قطعه على نفسه للجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني في تسليم السلطة بعد فترة انتقالية وجيزة إلى المدنيين وعودة القوات المسلحة إلى معسكراتها استفادة من تجربة ١٩٣٦.

٣. عدم تنفيذ الالتزام بوضع وإقرار دستور البلاد الجديد والبدء بإقامة المؤسسات الدستورية والحياة الحزبية الشرعية.

٤. الاعتماد على قرارات وسياسات فردية دون أن يسمح لمؤسسات الدولة القائمة والحكومة وأجهزتها في أن تلعب دورها الطبيعي في دراستها وإقرارها أو رفضها، مما ساعد على نشوء الفوضى والعفوية والصراعات وما نشأ عنها من نزاعات دموية .

٥. تخلى قاسم فعلياً عن مهمة إجراء تغيير مدروس ومنظم وديمقراطي في أجهزة الدولة لتتماشى هذه الأجهزة مع التغيرات التي حصلت في المهمات والأهداف واتجاه تطور البلاد، وبالتالي أبقى على نقطة الاحتكاك بين مصالح المجتمع ومصالح أجهزة الدولة التي برزت عملياً في رفض أو عرقلة وتعطيل تنفيذ قرارات رئيس الحكومة والقوانين الصادرة عن مجلس الوزراء ومجلس السيادة.

٨

عبَّر نجاح حركة الضباط الأحرار في الاستيلاء على السلطة في بغداد في الرابع عشر من تموز من عام ١٩٥٨ عن دور وأهمية التكامل والتفاعل الإيجابي المثمر بين نضوج الظروف الموضوعية لعملية التغيير السياسي والاجتماعي، وبين الاستعداد الواعي للقوى المنتفضة وتنسيقها وتناغمها النسبي مع حركة الجماهير الشعبية الواسعة المعارضة للسلطة الملكية – الإقطاعية وللهيمنة الأجنبية غير المباشرة حينذاك. كما عبَّر في الوقت نفسه عن أهمية التحالفات السياسية– الاجتماعية التي كانت قد نشأت قبل ذاك في إطار جبهة الاتحاد الوطني في توفير المستلزمات الضرورية لنجاح مثل تلك الانتفاضة، وخاصة دورها في نشر الوعي السياسي وفضح سياسات نظام الحكم وتأمين التفاف أوساط واسعة من الشعب حول الحركة وقيادتها السياسية، رغم التباينات التي كانت قائمة في ما بين تلك الأحزاب والقوى على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، أو التباين بينها وبين القيادة العسكرية للحركة. ومنذ الوهلة الأولى لانتصار الحركة المسلحة سعت الجماهير الشعبية الواسعة إلى التدخل الفعلي لحسم الموقف لصالح الانتفاضة وإلى فرض وجودها وثقلها السياسي على القيادة السياسية الجديدة وإلى محاولة تحويل تلك الانتفاضة العسكرية المسلحة إلى ثورة شعبية تتبنى مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة تستجيب لطبيعة المرحلة ومضمون المهمات الداخلية والعربية والدولية التي ناضل من

أجلها الشعب، وكان من الممكن تحقيقها، إذ أنها كانت تعبر بشكل عام عن المصالح الأساسية والحيوية للقوى الاجتماعية والسياسية المساهمة في العملية الثورية .

٩

وقد لعب التباين في طبيعة القوى العسكرية المشاركة في الانتفاضة وفي إسنادها بعد وقوعها إلى حصول حالات قتل وسحل ثلاثة من قادة الحكم الملكي (الوصي على العرش ونوري السعيد وولده صباح) مع قتل الملك وآخرين. وقد أساء هذا العمل الوحشي إلى مجمل العملية السلمية التي تميزت بها الانتفاضة العسكرية. وكان لهذا الفعل أثره السلبي على الموقف من الثورة محلياً وعربياً ودولياً. وقد جاء هذا الفعل ردَّ فعلٍ انتقامياً غير مشروع لضحايا النظام والتعبير الصارخ عن حقد وكراهية متراكمة ضد النخبة الحاكمة والبلاط الملكي. وتستوجب الشفافية والصراحة أن نشير إلى ثلاث ملاحظات مهمة، وهي:

* أن هذا العمل غير سياسي وغير أخلاقي وانتقامي وغير مبرر بأي حال ومهما كانت الأسباب.
* إن هذا العمل لم يكن مقرراً من جانب قائد حركة الضباط الأحرار، بل جاء بمبادرة من بعض الضباط وخاصة عبد السلام محمد عارف، كما أنه لم يكن مقرراً من جانب اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني.
* ولكن لا بد من الإشارة بصراحة ووضوح إلى أن تاريخ العراق الطويل مليءٌ بالكثير من هذه الأفعال الشائنة التي كان الحكام يحثون عليها ويشجعون، وهي –في حد ذاتها– لا تعبر عن مستوى حضاري إنساني، بل عن فعل انتقامي مرفوض ومدان.

١٠

وبعد أن بدأت الحركة الشعبية تفرض جملة من شعاراتها على السلطة السياسية وتتجلى في مجموعة من القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستويات الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، بدأت الخلافات في الرؤية والأهداف والمواقف تظهر على سطح الأحداث وتجد تعبيرها الصارخ والمضر لا في الشارع السياسي حسب، بل وعلى صعيد السلطة

السياسية وفي القوات المسلحة حيث احتدمت الخلافات بين مختلف الأجنحة العسكرية والمدنية، وخاصة الحزبية منها .وعندها أبتعد العمل السياسي عن الحلول الديمقراطية والسلمية والتحري عن سبل للمساومة وعن أرضية أو قواسم مشتركة، وأتجه تفكير وعمل الجميع نحو الإقصاء والحسم باستخدام أساليب القمع أو التآمر والتحضير لانقلابات عسكرية لمعالجة المشكلات التي تفاقمت بين الأحزاب والقوى السياسية المحلية. وهنا لعبت القوى العربية والإقليمية والدولية، وخاصة الدول القومية العربية (مصر وسروية) والمملكة الأردنية الهاشمية ودول الخليج العربية ودول الجوار غير العربية وشركات النفط الاحتكارية الدولية، دورا كبيرا وأساسيا لا في تأجيجها وقطع الطريق عن معالجتها سلميا وديمقراطيا حسب، بل وفي مدّ بعض القوى المتصارعة بالمزيد من الدعم والتأييد المادي والسياسي والإعلامي وبالأسلحة لتشديد نهجها الانقسامي داخل صفوف الشعب والقوات المسلحة.

١١

لقد كانت أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية حينذاك تتطلب من قيادة الدولة الجديدة معالجة سبع قضايا أو مهمات أساسية، وهي:

أ. التحول صوب المجتمع المدني وتسليم السلطة للمدنيين من أجل وضع دستور ديمقراطي دائم للبلاد وعودة القوات المسلحة إلى ثكناتها بدلاً من مواصلة الحكم .

ب. إطلاق الحريات الديمقراطية بما فيها حرية التنظيم الحزبي والمهني وحرية الصحافة والتعبير والتجمع والتظاهر والإضراب وفق قوانين جديدة، إضافة إلى إنهاء نشاط ووجود أجهزة الأمن أو التحقيقات الجنائية القديمة والكف عن الاعتقال الكيفي وتأمين تنظيم الحياة المدنية... الخ. وكانت هذه الوجهة تستوجب الالتزام بوضع واستفتاء الشعب على دستور ديمقراطي جديد يستند إلى أسس وقواعد المجتمع المدني الديمقراطي والعلماني والحياة البرلمانية الحرة وتسليم السلطة إلى المدنيين ممن يحوز تأييد أصوات أغلبية الناخبين.

ج. معالجة القضية الكُردية على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكُردي ومنحه حق إقامة الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية والاستجابة لمطالب القوميات الأخرى الثقافية والإدارية المشروعة.

د. حل المشكلة الزراعية باتجاه تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف وتأمين مستلزمات التطور الرأسمالي في الزراعة.

هـ .توفير مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخلص من التخلف والتبعية وضمان السيطرة التدريجية على موارد البلاد الأولية وخاصة النفط الخام وموارده المالية، في خدمة التنمية، ومنها التنمية الصناعية والزراعية، وزيادة التشغيل وتقليص عدد العاطلين عن العمل، وتحسين مستوى حياة ومعيشة الشعب، وضمان تطور معجل للقطاعين الخاص والعام والقطاع المختلط في المشاركة في هذه العملية.

و. إقامة علاقات تعاون وتنسيق وتضامن واسعة وشاملة مع الأقطار العربية ومع بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط، وخاصة دول الجوار.

ز . إقامة علاقات تعاون متعدد الجوانب وممارسة سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الدولية وفي العلاقة مع الدول الكبرى، إضافة إلى التخلص من سياسة الأحلاف العسكرية والوجود العسكري الأجنبي في البلاد وإلغاء المعاهدات المقيدة لحرية البلاد وسيادته.

١٢

بدأ الحكم الجمهوري السير على هذا الطريق عندما أصدر وتحت ضغط الشارع العراقي أو بمبادرة منه جملة من الإجراءات التي كانت تعتبر جزءا من تلك الأهداف والتي كان بدونها يصعب الحفاظ على الزخم الثوري للحركة وعلى تأييد الجماهير لها. ويمكن الإشارة في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، إلى:

- الانسحاب الفوري من حلف بغداد (السنتو).
- الانسحاب من منطقة النفوذ الإسترليني.

- إلغاء معاهدة ١٩٣٠ وفرض انسحاب القوات العسكرية البريطانية من قاعدتي الحبانية والشعيبة.
- إصدار قانون الإصلاح الزراعي الديمقراطي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩.
- البدء بعملية تنمية وتصنيع جديدة وممارسة سياسة تجارة خارجية أكثر واقعية.

* إقامة علاقات جديدة وواسعة مع بعض بلدان المنظومة الاشتراكية، وبشكل خاص مع الاتحاد السوفييتي.

- الدخول في مفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية حول سبل استثمار النفط العراقي وحصة العراق فيه، وانتهت تلك المفاوضات، بسبب تعنت الشركات الأجنبية، إلى إصدار الحكم الجمهوري الجديد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي صادر بموجبه أكثر من ٩٩,٥٪ من الأراضي التي كانت تحت تصرف شركات النفط الأجنبية والتي لم تكن مستثمرة عملياً حتى ذلك الحين، كما تم بموجبه تأسيس شركة النفط الوطنية.
- المبادرة إلى الدعوة لتشكيل منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط أوبيك OPEC لحماية مصالحها إزاء الدول والشركات البترولية الاحتكارية الدولية.
- إصدار قانون العمل والعمال الذي تميز بمضامين ديمقراطية جديدة وعبر بمجمله عن التقدم الذي كانت تتسم به الحركة النقابية العراقية التي كانت قد نشأت في وقت مبكر في العراق، رغم قرارات المنع والتحريم والمطاردة التي تعرضت لها تلك الحركة النقابية .
- إصدار قانون الأحوال الشخصية وضمان جملة من الحقوق المشروعة للمرأة العراقية.

* اتخاذ جملة من الإجراءات الشعبية لخدمة مصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة والنازحة أساساً من الريف إلى المدينة وتقطن في حواشي المدينة، كما في مدينة الثورة ومنحهم قطع أراضٍ لبناء دور لهم مثلاً .

* إنصاف الكُرد الفيلية باعتبارهم مواطنين من أصل البلاد ويشكلون جزءاً من نسيجه الوطني والاجتماعي. وهو أول حاكم عراقي يعترف بهذه الصراحة ويقر للكُرد الفيلية حقوقهم باعتبارهم عراقيين ومواطنين لهم حقوق وواجبات متساوية .

ولكن قيادة الدولة، ممثلة بشخص رئيسها اللواء الركن عبد الكريم قاسم، قد تعثرت كلية في معالجة عدة مسائل مركزية، وهي:

** رفض العودة إلى الحياة المدنية وإقرار دستور ديمقراطي جديد للبلاد وحياة برلمانية حرة ونزيهة والإصرار على احتفاظ قاسم بالسلطة وعدم نقلها إلى المدنيين. وقد لعبت شعارات الجماهير الشعبية "عاش الزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم" وتأليه شخصيته ونسج الحكايات الشعبية الخرافية الممتزجة بمشاعر الحب لشخصه مما كرس الإحساس لدى قاسم بأنه الشخص الوحيد القادر على التعبير عن مصالح الشعب، مما عمق من الفردية لديه والتي قادت بدورها إلى:

* اتخاذ موقف سلبي صارخ من الحياة الديمقراطية، وخاصة الحياة الحزبية والتعددية السياسية، وإرساء الحياة السياسية في البلاد على أسس دستورية وديمقراطية قويمة"

* واتخاذ موقف سلبي من حقوق الشعب الكُردي اتسم بنظرة ضيقة إزاء الحقوق المشروعة للقوميات، رغم الاعتراف بأن العرب والكُرد شركاء في الوطن، إضافة إلى دور القوميين والبعثيين في تعطيل إرادة التغيير في الموقف من حقوق الشعب الكُردي والخشية من تعقيدات الوضع على الصعيد العربي بذريعة رغبة الكُرد في الانفصال. وقاد هذا الموقف إلى صدام بين حكومة عبد الكريم وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحركة الكُردية بشكل عام، فاستخدم قاسم القوات المسلحة والطيران لضرب مواقع القيادة الكُردية في بارزان ومواقع أخرى مما دفع بالملا مصطفى البارزاني إلى إعلان الثورة المسلحة على الحكم في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وهي ثورة لم تكن ناضجة ولا حكيمة قامت على تداعيات كبيرة، رغم صحة وأهمية مطالب الشعب الكُردي .

* الفشل في معالجة جادة وعقلانية للعلاقات العربية ومع دول الجوار. ولم يكن سبب ذلك بالضرورة سياسة قاسم بقدر ما كانت سياسة الدول العربية، وخاصة تلك التي حملت راية القومية العربية والوحدة الفورية، وعلى رأسها مصر وسوريا بقيادة جمال عبد الناصر من جهة، وتلك التي تضررت من سقوط الملكية، وخاصة الأردن والسعودية ودول الخليج العربي من جهة أخرى .

* السياسة المغامرة وغير الحكيمة التي مارسها قاسم ومطالبته بضم دولة الكويت الشقيقة إلى العراق والتعبئة الإعلامية وممارسة التهديد ضد الكويت، في وقت كانت المشكلات في العراق تتفاقم، فسعى إلى تحويل الأنظار صوب الصراع مع الكويت، وتلك كانت القشة التي قصمت ظهر البعير.

نجم عن كل ذلك تفاقم في الصراع الداخلي بين القوى السياسية في البلاد وفي داخل السلطة، وخاصة بين مجموعات الضباط الأحرار، وما نجم عن ذلك من مؤامرات وفوضى سياسية داخلية وجهود دولية وعربية كانت تسعى أساساً إلى تقويض الحكم الجمهوري والإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم.

١٤

مع كل التقدير الكبير للدور الذي لعبه عبد الكريم قاسم، ومعه بقية الضباط الأحرار، في إعلان الانتفاضة العسكرية ضد الحكم الملكي ونجاحهم في انتزاع السلطة، ومع كل التقدير لشخصية قاسم الوطنية والنزيهة وهو الصادق في تبنيه لقضايا الشعب والكادحين، فإن المشكلة التي عانى منها لم تختلف عن مشكلات بقية العسكريين الذين جاءوا إلى السلطة عبر الانقلابات العسكرية، إذ تغلبت عنده النزعة العسكرية الفردية والاعتداد بالرأي إلى حد الاستبداد ورفض الرأي الآخر. لقد عجز قاسم عن التفكير الجدي بالتخلي الفعلي عن السلطة وتسليمها إلى القوى المدنية الممثلة بالأحزاب السياسية العراقية، كما برهن على عجز فعلي عن ممارسة الحياة الديمقراطية وفق أسس دستورية وعن إيجاد حلول عملية للصراعات التي بدأت تجتاح البلاد، كما لم يلعب دورا إيجابيا منذ البدء بوضع الدستور الدائم وإقامة دولة المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني مما فسح في المجال للعمل السياسي والعسكري ضد السلطة الجديدة وإلى سيادة العفوية والفردية والفوضى في البلاد. لقد كان الوعي المدني الديمقراطي لدى الضباط الأحرار، بغض النظر عن شخوصهم، ضعيفا وبعيدا عن فهم حاجات المجتمع وضرورات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الديمقراطي. ولم يكن هذا الوعي القاصر محصورا بالضباط الأحرار فحسب، بل شمل أغلب القيادات السياسية للأحزاب الوطنية حينذاك، كما شمل الشارع العراقي

أيضاً. وهي مسألة مرتبطة عضويا بالمستوى الحضاري وبمستوى تطور العلاقات الإنتاجية وبنية الاقتصاد والمجتمع ومستوى الوعي السياسي والاجتماعي، مضافاً إليه واقع التركة الثقيلة لعهود الاستبداد والهيمنة العثمانية والبريطانية الطويلة على العراق.

١٥

من عاش أحداث تلك الفترة يستطيع أن يشَّخص بوضوح مظاهر صارخة لفعل التفاوت والتناقض بين طبيعة القيادة العسكرية التي تسلمت الحكم وأشركت معها في السلطة مجموعة من المدنيين من ممثلي بعض الأحزاب السياسية، وبين طبيعة ومنحى حركة الجماهير الشعبية الواسعة التي كانت الثورة قد فجرت قدراتها المكبوتة ولم يعد ممكنا فرض الحجر عليها في الحدود الضيقة التي كانت تريدها لها ذهنية جزء مهم من تلك القيادة العسكرية. أي إن الثورة قد واجهت ابتداءً تناقضاً بين الذهنية العسكرية، بصرف النظر عن أشخاصها إذ تتفاوت تأثيرات هذه السمة على سلوكهم العملي، وبين حركة الجماهير ذات المضمون الاجتماعي التي عرفت لأول مرة في تاريخها السياسي الحرية بمعناها العملي وما اقترن بهذا الفهم من عفوية وفوضى وتمرد على القوانين لاحقاً، وبين العملية الديمقراطية التي تعطلت بفعل بقاء العسكر في السلطة وبدء الصراعات في ما بينهم، وكذلك الصراع في ما بين الأحزاب والقوى السياسية الراغبة في امتلاك السلطة. وقد تبلورت هذه التناقضات بشكل أكثر وضوحا في المهمات التي واجهت الثورة والتي طرحتها فئات الشعب المختلفة على السلطة السياسية الجديدة لتحقيقها وبين القيادة العسكرية–السياسية التي كانت لديها تصورات وإمكانيات أو حتى استعدادات محدودة في الاستجابة لمثل تلك الأهداف. وكان لغياب المؤسسات الدستورية أثره السلبي البالغ على اتخاذ الموقف المناسب الجدير بإيجاد حل للتناقضات والصراعات والنزاعات السياسية الناشئة عن تلك القضايا وإزاءها.

١٦

ولا شك في أن الدول العربية ذات الوجهة القومية والنهج الشوفيني أو ذات النهج الرجعي، والدول المجاورة المناهضة للديمقراطية، ومنها إيران وتركيا من مواقع واتجاهات حلف

السنتو السياسية والعسكرية، قد مارست كلها أدوراً سيئةً ومدمرة في العملية السياسية الجديدة في العراق من خلال التدخل الفظ والمباشر في شؤون الدولة العراقية وفي التأثير المباشر على قوى الثورة والأحزاب السياسية الفاعلة فيها وعلى النخبة العسكرية الحاكمة باتجاهات مختلفة، مما أدى إلى تشديد تلك التناقضات والصراعات السياسية والاجتماعية وتحويلها إلى نزاعات وإلى تنشيط القوى المضادة لتلك الثورة والجمهورية الأولى، سواء أكان ذلك في الموقف من الحريات الديمقراطية أم من الإصلاح الاقتصادي، ومن الإصلاح الزراعي، أم من قانون الأحوال الشخصية، أم من موقف التعاون مع الاتحاد السوفييتي وبلدان المنظومة الاشتراكية حينذاك، أم من مفاوضات النفط مع الشركات الأجنبية، أم من محاولة قاسم اليائسة اعتبار الكويت جزءاً من العراق! وقادت هذه المشكلات إلى بروز عملية ذات اتجاهين مختلفين ولكنهما كانا يصبان في مجرى واحد، وهما:

* تفاقم ضعف الحكومة وارفضاض جزء مهم من السكان والقوى السياسية عنها وعن تأييدها، وبتعبير أدق، غياب الوحدة الوطنية الضرورية لحل المشكلات المستعصية بعد أن انتهى وجود جبهة الاتحاد الوطني.

* هذا من جانب، ومن جانب آخر كان تفاقم النشاط ألتآمري على حكومة الجمهورية الأولى من أغلب القوى السياسية التي اختلفت مع سياسات قاسم بقوة ودأب وإصرار مدعومة بتأييد وإسناد شركات البترول الدولية على نحو خاص ومن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة أو الدول الإمبريالية بشكل عام.

١٧

ومما زاد في الطين بلة هو أن الحكم الجديد لم يمس أجهزة الدولة التي كانت قائمة منذ العهد الملكي، بما فيها القوات المسلحة، بالتغيير، سوى إبعاد الصف الأول من النخبة الحاكمة .وكان هذا يعني نشوء تناقض وصراع بين الحداثة والطابع المدني المنشود للجمهورية العراقية وما يفترض أن تنجزه من مهمات المرحلة من جهة، وبين الطابع شبه الإقطاعي والعشائري الضيق للعلاقات الاجتماعية والسياسية التي سادت البلاد وطبعت نشاط المؤسسات القائمة من جهة أخرى. كما لعبت المؤسسة الدينية وشيوخ الدين دوراً

سلبيا كبيراً في محاولة منها لعزل عبد الكريم قاسم عن أوساط شعبية معينة والتحالف مع قوى مناهضة له بسبب إجراءاته التقدمية والقوانين التي أصدرها، وخاصة قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة وخشيتها من فقدان مكانتها وتأثيرها على أوساط المجتمع. ولا بد من الإشارة إلى أن المؤسستين الدينيتين الشيعية والسنية قد تضافرت جهودهما ضد حكومة قاسم والنظام السياسي الجديد.

إن هذه التناقضات والصراعات عاقت عملياً حركة الدولة "الجديدة" والمجتمع نحو الأمام باتجاه الاستجابة لحاجات المجتمع المدني وتنفيذ مضامين القوانين الديمقراطية التي أصدرتها قيادة الدولة حينذاك .لقد ساهم جهاز الدولة البيروقراطي المناهض في بنيته للتحولات الجديدة المنشودة في أعاقة تطور قدرات الدولة والمجتمع على تأمين مستلزمات بناء المجتمع المدني السلمية والديمقراطية ومعالجة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية ونزاعاته السياسية. لقد كان على جهاز الدولة القديم أن ينفذ مهمات التحولات الرأسمالية الحديثة والتقدمية التي اقترحتها طبيعة المرحلة الجديدة، ولكن لم يكن هذا الجهاز مهيئاً لذلك ولا مستعداً له فقاد إلى طريق مسدود .

١٨

لقد ارتكبت الأحزاب السياسية العراقية خطأً فادحاً حين وافقت على الاستمرار في العمل السياسي بوجود العسكر وعدم تحويل السلطة إلى المدنيين من جانب قاسم. إذ بعد فترة وجيزة انفرط عقد الجبهة وبدأ التناحر بين طائفة من أعضائها. ويبدو لي بأن الأستاذ كامل الجادرجي، الذي رفض المشاركة في السلطة منطلقاً من تجربته السابقة في انقلاب بكر صدقي وتحول قيادة الانقلاب ورئيس الحكومة إلى مواقع الفردية والاستبداد في حينها ثم موافقته على التعاون مع حركة الضباط الأحرار باعتبارها جزءاً من جبهة الاتحاد الوطني والموافقة على إسقاط النظام الملكي عبر انتفاضة الجيش، هي التي منعته من المشاركة المباشرة في الحكم، إذ كان صادقاً مع نفسه وصائباً في تشخيصه لاحتمالات المسيرة إذ أصر قاسم على البقاء على رأس الحكومة وعدم إبعاد الجيش عن الحكم وإعادته إلى ثكناته العسكرية وممارسة مهمة الدفاع عن حدود الوطن.

كان الجادرجي غير مرتاح أصلاً من مشاركة حزبه في الحكومة الجديدة التي تشكلت في أعقاب سقوط الحكم الملكي في العراق، ولكنه وافق تلبية لرغبة قادة حزبه في ذلك. إن بعد النظر الذي تميز به الجادرجي وخشيته على المنجز الذي تحقق، يراد اليوم جعله من قبل البعض نقيصة وأنانية لدى الجادرجي لأنه فقد الأضواء التي حازها قاسم. إن هذا التحليل التبسيطي ليس سوى محاولة غير موفقة لتشخيص الأمور الأساسية التي لا تخدم المسيرة الراهنة ولا تسمح بنمو وعي ديمقراطي حر وجرئ ورافض للمساومات غير العقلانية في تقرير مصير البلاد. ولا بد من الإشارة إلى أن مثل هذه الحصافة السياسية لم تتوفر لدى القيادات السياسية للأحزاب الأخرى، بما فيها قيادة الحزب الشيوعي العراقي التي لم تكن موحدة في الموقف من سياسات قاسم ودوره. وقد كان سلام عادل على وفاق مع كامل الجادرجي بشأن خشيته من استمرار وجود الحكم بيد العسكريين. ونحن اليوم أحوج ما نكون إلى وعي عميق بالواقع وبضرورات الديمقراطية في البلاد من جهة، ورفض المشروعات الطائفية السياسية التي تمزق النسيج الوطني وتشدد الصراعات والنزاعات في البلاد من جهة أخرى. كما أجد مناسباً الإشارة بوضوح وبلا تردد إلى أن قاسماً لم يكن يملك الأذن الصاغية للاستماع إلى منتقديه والاستفادة منهم لصالح مسيرة الثورة، وفي مقدمتهم الأستاذ الراحل كامل الجادرجي، بل كان يستمع إلى مادحيه الذين ساهموا بوعي أو بدون وعي في التفريط بالثورة. لقد قدم الجادرجي ملاحظات صريحة وجريئة وصادقة إلى عبد الكريم قاسم لإنقاذ البلاد من الفردية والضياع والتحول بالبلاد صوب الدولة المؤسسية الدستورية والديمقراطية البرلمانية. ولكن قاسم اعتبرها مناهضة له، رغم احترامه للجادرجي .

١٩

أشرت إلى أن ثورة تموز والفترة اللاحقة عجزت عن تحقيق المهمات التي كانت تواجه المرحلة، رغم صدور قوانين وقرارات بشأنها ورغم البدء بتنفيذ العديد منها، ولكنها تعثرت وتعرقلت ثم تراجعت فارتدت إلى فترة ما قبل ثورة العشرين في بعض جوانبها، وخاصة الاجتماعية منها وغياب التنوير الديني والبؤس الثقافي ووجود قوات أجنبية محتلة، فعادت

المؤسسة العشائرية والمؤسسة الدينية لتلعبا دورهما السابق المعرقل لنمو المجتمع المدني.

لقد وئدت ثورة تموز، اغتيلت،واغتيل الكثير من قادتها، فهي الثورة المغدورة، كما عبر عن ذلك الكثير من الكتاب والمحللين السياسيين .

واليوم يواجه المجتمع مهمات كبيرة تقف في الواجهة منها مسألة بناء الدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية والمجتمع المدني الديمقراطي، دولة ومجتمع يستندان إلى دستور مدني ديمقراطي غير طائفي وغير قومي شوفيني أو يعاني من ضيق الأفق ويتطلع إلى حياة برلمانية مستقلة ونزيهة، وإلى حل واقعي للمسألة الزراعية والتخلص من بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والعلاقات العشائرية ومن التأثير المباشر أو غير المباشر للمؤسسة الدينية على الدولة العراقية من أجل إبقاء اقتصاد النفط الخام بيد الدولة وفي إطار قطاعها الاقتصادي، وكذلك البدء بعملية تصنيع تحويلية وزراعة حديثة ومتنوعة وربط التجارة الخارجية بمهمات التنمية الوطنية وتأمين المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم على أساس القومية أو الدين أو المذهب أو الرأي الفكري والسياسي ورفض العنصرية والشوفينية والطائفية السياسية والتمييز على أساس الدين أو التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والتخلي الفعلي عن المشاريع الطائفية السياسية في إقامة فيدرالية الجنوب وتعزيز العراق الاتحادي ومكافحة الفساد المالي والإداري السائدين حالياً .

٢٠

وهذه المهمات المتعددة لا تعني سوى أننا ما زلنا بعيدين عن المرحلة التي بدأت بها ثورة تموز في بعض الجوانب المهمة منها، وفي بعضها قد تجاوزت تلك الفترة كما في المسألة الكُردية. ولكن بشكل عام لا تزال تلك المهمات تواجه الشعب وتنتظر الحل، ومنها إنهاء الوجود الأجنبي وإنهاء الإرهاب والفساد المالي والوظيفي والطائفية والبطالة بمختلف أنواعها في البلاد .ومثل هذه المهمات لا يمكن أن يتحملها حزب واحد أو مجموعة واحدة بل تتطلب تضافر جهود كل العراقيات والعراقيين المدركين لمسؤولياتهم إزاء الشعب ومستقبل البلاد والذين تعلموا من دروس انتكاسة ثورة تموز والعقود الخمسة المنصرمة.

إنها مهمة الجميع، والطريق إليها لن يكون سهلا ولا قصيرا بأي حال، ولكن لا يملك الشعب العراقي ولا قواه الديمقراطية سبيلاً غيره.

٢١

إننا إذ نحيي ثورة تموز في ذكراها ٥١ ونتحدث عن جوانبها الإيجابية والسلبية وعن غنى التجربة والدروس التي يمكن استخلاصها من تلك المسيرة الطويلة والصعبة والمعقدة، فأن ما نسعى إليه من وراء ذلك هو اجتناب ارتكاب تلك الأخطاء في المرحلة النضالية الراهنة التي ساهمت في حينها في تفتيت القوى الوطنية، ثم التحري عن سبل تجديد وتحديث فكر وممارسات وأساليب عمل وأدوات وخطاب القوى الديمقراطية العراقية السياسي والعمل من أجل اكتشاف الاختلالات والنواقص الراهنة في بنيتها السياسية والتنظيمية ونشاطها لمعالجتها والسير صوب تعاونها والتنسيق في ما بينها لصالح دور أكبر لها في الحياة السياسية العراقية الراهنة والتخلص من الدور الهامشي الذي تلعبه وتعاني منه حالياً.

في ٢٠٠٨/٠٧/١٤ كاظم حبيب

الفصل الأول

اتجاهات ومشكلات التطور السياسي في الجمهورية العراقية الأولى

المبحث الأول

انتصار انتفاضة الجيش ١٩٥٨ (سقوط الملكية وإعلان الجمهورية)

المفاجأة المتبادلة

فوجئت النخبة الحاكمة، وفوجئ المجتمع العراقي، وفوجئ العالم العربي والعالم كله في آن واحد، بإذاعة بغداد، وهي تعلن في صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨عن سقوط النظام الملكي بانتفاضة عسكرية مظفرة وقيام الجمهورية العراقية. وكانت المفاجأة الأولى غير سارة وشديدة الألم على أقطاب النظام الملكي الحاكم وعلى الدول الغربية، وخاصة الأقطاب الكبار ابتداءً من الولايات المتحدة ومروراً ببريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وانتهاءً بإيطاليا وكندا واستراليا، في حين كانت برداً وسلاماً على الشعب العراقي بأغلبيته وعلى قواه السياسية الوطنية والشعوب العربية، وكذلك على بعض حكومات الدول العربية، إضافة إلى الارتياح الذي عمَّ الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية.

جاءت الضربة مفاجئة للبلاط والنخبة الحاكمة والسفارة البريطانية، وهم الثلاثي الذي كان يحكم العراق حينذاك مباشرة، إذ أنهم كانوا جميعاً مطمئنين إلى أن حكمهم متين ثابت، وأن القوات المسلحة، وخاصة الجيش، لهم وليس عليهم، رغم إدراكهم بأن الشعب غير راض عن سياساتهم الداخلية والعربية والدولية، ورافض لسياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والقومية والثقافية وتحالفاتهم العسكرية الدولية، ومنها وجودهم في حلف بغداد (السنتو). ومن شدة ذلك الاطمئنان هتف نوري السعيد من الإذاعة العراقية في العام ١٩٥٦ قائلاً "دار السيد مأمونة"، ويقصد بذلك بأن "دار العائلة الهاشمية المالكة في العراق"

مأمونة من أي خطر داخلي أو خارجي يهددها، مستنداً في ذلك إلى عدة عوامل:

١. أن الجيش والشرطة مواليان للعائلة المالكة ولسياساتها في العراق.

٢. إن السفارة البريطانية والعاملين معها قادرون على تأمين المعلومات الكفيلة بضرب أي حركة انقلابية في العراق.

٣. وجود قوات عسكرية بريطانية في كل من الحبانية والشعيبة، وهما قاعدتان عسكريتان لبريطانيا على وفق اتفاقية ١٩٣٠. وهي القوات التي استطاعت دحر انقلاب مايس ١٩٤١ وإعادة الوصي على عرش العراق إلى بغداد هروبه منها.

٤. كما أن العراق عضو في حلف بغداد (السنتو)، إذ بمقدور القوات العسكرية لهذا الحلف، وخاصة القوات الإيرانية والقوات التركية، وكذلك القوات البريطانية واللبنانية الموجودة في الأردن أو القادمة إلى لبنان أن تساهم في دحر أي "محاولة انتحارية" عراقية لقلب نظام الحكم.

٥. وأن جهاز التحقيقات الجنائية (الأمن العراقي حينذاك) والمخابرات العسكرية قادران أيضاً على تأمين المعلومات الضرورية لاعتقال أي فرد في الجيش أو الشرطة أو في صفوف الحركة السياسية العراقية يمكن أن يفكر بأي حركة انقلابية ضد النظام الملكي.

لقد برهنت الحياة بشكل ملموس على أن نوري السعيد، هذا السياسي المحنك والمخضرم والثعلب الماكر، والمتشبث بالحكم أكثر من تشبثه بالحياة ذاتها، كان واثقاً من نفسه ومن نظامه الملكي أكثر مما ينبغي ومقللاً من شأن معارضيه وهازئاً من خصومه السياسيين، قد فوجئ بالانتفاضة العسكرية وهي تدق أبواب النظام وابواب بيوت أقطاب النظام وتقض مضاجعهم وتنتزع السلطة من أيديهم وتسقط نظامهم الملكي في العراق دفعة واحدة دون رجعة، وتدفع به إلى ارتداء العباءة النسوية ليهرب من داره مرعوباً يتلفت في شوارع بغداد مفتشاً عن ملجأ له أو مخبأ يحميه من غضب الثوار والجماهير التي ملأت شوارع بغداد دون أن يجد من يقبل بإيوائه في بيته. وحين اكُتشفَ أمره أضطر إلى الانتحار خشية الوقوع بأيدي الثوار والجماهير الغاضبة.

لم تكن حركة الانتفاضة العسكرية المفاجئة للجماهير الشعبية عفوية بل كانت منظمة من جانب حركة الضباط الأحرار التي خططت لها ابتداءً بهدف إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية في العراق. وأمكن إلحاق الهزيمة بالملكية في لحظة غفلة النخبة الحاكمة والتحقيقات الجنائية والمخابرات الأجنبية والسفارة البريطانية، وفي لحظة تاريخية ذكرت الكثير من الناس بالثورة الفرنسية التي حدثت في صبيحة الرابع عشر من تموز/يوليو من العام ١٧٨٩، أي قبل ١٦٩ عاماً والتي توجهت ضد الملكية وضد الإقطاع، تماماً مثل انتفاضة الضباط الأحرار التي توجهت في جوهرها ضد الملكية وضد الإقطاع وضد الهيمنة البريطانية وحلف بغداد وضد مصادرة الحريات والحقوق الأساسية للشعب العراقي.

ولكن السؤال الذي بقى يدور في أذهان الكثير من الناس هو الآتي: هل كان الحكام حقاً لا يعرفون بتحركات الضباط الأحرار؟ وهل كان الحكام مطمئنين إلى هذا الحد بقدرتهم في السيطرة على كل حركة يمكن أن يلجأ إليها العسكريون لقلب نظام الحكم؟

كل الدلائل التي تحت تصرفنا تشير إلى مسألتين، وهما:

أولاً: إن حركة الضباط الأحرار كانت حذرة جداً في علاقاتها واتصالاتها ونشاطاتها بحيث استطاعت أن تبعد الشكوك عنها قدر الإمكان، وأن الضربة جاءت مفاجئة للنخبة الحاكمة والقصر والسفارة البريطانية في آن واحد. وهذا الأمر يعود إلى قدرة عبد الكريم قاسم على ممارسة العمل السري والحذر في تكوين الصلات بالضباط الأحرار، إضافة إلى حذر بقية الضباط الأحرار وحرصهم على سرية الحركة.

ثانياً: وصول معلومات كثيرة إلى النخبة الحاكمة ابتداءً من القصر الملكي ومروراً ببعض رؤساء الوزارات والوزراء والضباط العسكريين والتحقيقات الجنائية، إضافة إلى السفارة البريطانية ببغداد بشأن وجود حركة للضباط الأحرار يمكن أن تقع قريباً. ولهذا السبب عاد عبد الإله بن علي إلى بغداد على عجل من سفرة كان قد قام بها إلى تركيا قبل وقوع الانتفاضة بفترة قصيرة جداً، بهدف الاطمئنان على الوضع والتيقن من هدوء وولاء الجيش. ويبدو أن موقف القوى التي كانت تصلها المعلومات حول وجود تحركات مناهضة للنظام الملكي تنقسم إلى ثلاث مجموعات، وهي:

١. المجموعة الأولى التي كانت لا تعتقد بوجود من يجرؤ على التطاول والقيام بمغامرة ضد النظام الملكي في العراق بعد فشل المحاولتين السابقتين لعامي ١٩٣٦ و١٩٤١. وتؤكد المعلومات المتوفرة أن الاستفسارات التي كان يوجهها كل من عبد الإله بن علي ونوري السعيد إلى السفارة البريطانية وجهاز الأمن فيها عن مدى صحة أو دقة المعلومات التي كانت تصلهم بشأن وجود قوى تسعى للإطاحة بنظام الحكم القائم، كانت تواجه بالنفي والطمأنة بأن ليس هناك ما يوجب القلق، مما جعل النخبة الحاكمة مطمئنة على نظامها السياسي.[٢]

٢. معرفة بعض كبار الضباط العراقيين المسؤولين في قيادة القوات العسكرية بواقع وجود تحركات مناهضة للنظام الملكي وكان هذا البعض يريد التخلص من النظام أيضاً، لذلك وقف ضد الدعايات التي كانت تصله حول تحركات الضباط الأحرار. وهي مسألة فيها شك بطبيعة الحال، ولكن لا يمكن نفيها تماماً.[٣]

٣. وجود معلومات لدى مجموعة من المسؤولين وكبار الضباط بشأن وجود بعض التحركات في القوات المسلحة التي يمكن أن تفكر بعمليات معينة ضد النظام. ولهذا قام هؤلاء بإجراء تنقلات عسكرية واسعة النطاق بتعيين طائفة من تلك العناصر المشكوك فيها سفراء أو ملحقين عسكريين أو نقلهم إلى وزارة الدفاع وبعيداً عن المواقع المؤثرة والقادرة على إلحاق أي أذىً بالنظام الملكي. ومن بين هؤلاء العميد نجيب الربيعي، الذي عين فيما بعد رئيساً لمجلس السيادة.

ثالثاً: وكان النظام مطمئناً إلى ولاء الجيش والضباط الأساسيين له من خلال تجارب سابقة، إذ نهض الشعب في وثبة العام ١٩٤٨، وكذلك في انتفاضة العام ١٩٥٢ أو انتفاضة العام ١٩٥٦، إن كل هذه التحركات الشعبية التي سقط فيها شهداء لم تحرك الجيش ضد النظام، بل كان خلالها إلى جانب النظام، حتى أن النظام عين في العام ١٩٥٢ أحد القادة

---

٢ العمر، عبد الجبار. الكبار الثلاثة. ثورة ١٤ تموز في ١٤ ساعة. بغداد. مطابع دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٩٠.

٣ المصدر السابق نفسه.

العسكريين على رأس الحكومة مستخدماً الجيش ومستفيداً منه لضرب الحركة الشعبية.

تحرك اللواء العشرين من ثكناته العسكرية متجهاً صوب الأردن وفق القرار الصادر بالانتقال إلى الأردن في ضوء الوحدة التي تحققت بين العراق والأردن تحت التاج الهاشمي المشترك للدولتين. وخلال المسيرة أعلن قائد الفوج العقيد الركن عبد السلام محمد عارف عن كونه أصبح هو القائد الفعلي للواء وتوجه به لتنفيذ مهمات معينة كان الا تفاق قد تم بشأنها بين القائد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد عبد اللطيف الدراجي، وهي تطويق قصر الرحاب واعتقال أفراد العائلة وتطويق دار نوري السعيد واعتقاله والسيطرة على دار الإذاعة العراقية، إضافة إلى السيطرة على وزارة الدفاع وغيرها من المؤسسات العسكرية. وكان الاتفاق أن يتقدم اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لإسناد اللواء العشرين لإنجاز واستكمال مهماته الثقيلة. تمكنت الوحدات العسكرية المشاركة في الانتفاضة السيطرة على المواقع الحساسة، ومنها دار الإذاعة والمرسلات في ,,أبو غريب" ومعسكر الرشيد وقصر الرحاب ومحطة توزيع الكهرباء والماء، في البلاد وأعلنت عن نجاح الثوار في القضاء على النظام الملكي وإقامة الجمهورية العراقية بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام محمد عارف. وقد ألقى العقيد عبد السلام محمد عارف البيان الأول للحركة من إذاعة بغداد بعد أن تم الاستيلاء عليها باسم القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالنيابة، وكان الخطاب موجهاً إلى الشعب العراقي. (راجع الملحق رقم ١).

كان لهذا الإعلان وقع الصاعقة على أتباع النظام في الداخل وعلى الاتحاد الهاشمي (العراق والأردن) وعلى بقية الحكومات العربية الرجعية والدول الاستعمارية، وبشكل خاص على بريطانيا العظمى، وعلى شركات النفط الاحتكارية الدولية العاملة والمهيمنة على اقتصاد النفط الخام في البلاد. ورغم الشلل الذي اصيبت به مباشرة وبعد إعلان الثورة، إلا أنها سرعان ما استعادت أنفاسها وبدأت بالتحضير لعدوان على العراق لإجهاض الثورة، ولكن الوقت كان قد فات، إذ استطاعت قوى الثورة أن تسيطر على الوضع وتنهي حياة الثلاثي فيصل الثاني وعبد الإله ونوري السعيد. إذ بدأت الدول الأعضاء في حلف بغداد،

ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، بالتحرك العسكري السريع في كل من لبنان والأردن، إضافة إلى القوات البريطانية المعسكرة في قاعدتي الحبانية والشعيبة في العراق وفي قبرص، بهدف القيام بعدوان عسكري خاطف لخنق الانتفاضة العسكرية في مهدها قبل أن تثبت أقدامها وبلوغ غاياتها.[٤]

كان لهذا الإعلان تأثيره المعاكس على المجتمع العراقي، إذ اعتبره أكبر مفاجأة سارة تزف للشعب العراقي بكل قومياته وأتباع أديانه ومذاهبه وأحزابه الوطنية، إضافة إلى قوى حركة التحرر الوطني العربية. وكانت الفرحة عارمة في الجمهورية العربية المتحدة أي في كل من مصر وسوريا. وكانت قيادات الأحزاب السياسية المرتبطة بجبهة الاتحاد الوطني وبالضباط الأحرار قد طلبت من عدد من كوادرها أن تكون مستعدة لاستقبال الأخبار السارة الخاصة بالانتفاضة وسبل تعبئة الجماهير وقيادتها لمنع أي حركة معاكسة تريد إجهاض الانتفاضة في مهدها.

انطلقت تلك الكوادر السياسية إلى الشوارع مع سائر الجماهير الشعبية التي سمعت بالبيان الأول من دار الإذاعة وسيطرت على حركة الشارع وقدمت أكبر إسهام في دعم الانتفاضة المسلحة وتسميتها منذ البدء بالثورة الوطنية المناهضة للاستعمار والحكم الملكي الإقطاعي.

ردود فعل الشعب

لم يعرف المجتمع العراقي على مدى تاريخه الطويل أجواء الحرية السياسية والاجتماعية، كما لم يعرف الديمقراطية بمعناها الصحيح ولم يشهد ويعيش عملية تنوير ديني واجتماعي تنقذه من براثن الجهل والتجهيل وجمهرة كبيرة من شيوخ الدين غير المتنورين وغير الواعين للدين ذاته. كما لم يكن قد تعرف بحق على أسس المجتمع المدني الديمقراطي بشكل صحيح في ظل الملكية الإقطاعية، إذ كانت التقاليد والأعراف والقيم العشائرية وروح

---

٤ حسين، خليل إبراهيم. العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨–١٩٥٩. الجزء الأول. ١٤ تموز–٣١ تموز ١٩٥٨. – ترجمة وتعليق العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين–. ط ١. بغداد. دار الحكمة . ٢٠٠٠. ص ١٥–٢٢.

الانتقام والثأر وغسل العار لا تزال تهيمن على أذهان الغالبية العظمى من أبناء وبنات المجتمع وعلى سلوك المجتمع وتصرفاته اليومية وعلاقاته الاجتماعية، ولكنها كانت أيضاً في صدام مباشر مع قيم المجتمع المدني والحريات الديمقراطية وتتشابك مع النضال ضد مغتصبي حريته وكرامته ولقمة عيشه، وكذلك المهيمنين على ثرواته الأولية والمستغلين لها. وإذ كان الحكم الملكي قد بدأ بعملية تمدين المجتمع العراقي من خلال دستور ١٩٢٥ وممارسات الملك فيصل الأول التي نمت وتحسنت في الفترات اللاحقة من خلال التوجه صوب بعض مظاهر العلمانية عبر إقامة المدارس للولد والبنات وبروز تدريجي بطيء لدور المرأة وزيادة عدد الصحف العراقية والصراع الفكري حول قضايا أساسية بين المجتمع المحافظ وبين القوى المثقفة الراغبة في التغيير وتطوير المجتمع والتخلص من براثن الجهل والتجهيل في المجتمع. ورغم وجود نص يشير إلى أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، ولكن أجهزة الدولة كانت تتعامل وفق أسس إدارة علمانية، رغم انها لم تكن ديمقراطية بل بيروقراطية خانقة بسبب ضعف المعرفة والتجربة والخبرة في مجال الإدارة الحديثة. إلا أن سياسات الحكومات العراقية ذاتها قد أساءت لكل ذلك من خلال تشويهها للدستور وتزييف الانتخابات العامة وعدم المشاركة في التنوير الديني والاجتماعي وفق برنامج مناسب لظروف تلك المرحلة. وكانت شكوى فيصل الأول من الاتجاهات الدينية السلفية والمذهبية المتعصبة وغياب مفهوم الوطن والمواطنة ما يؤكد على واقع الحال حينذاك ومصاعب تحقيق التمدن والتخلص من تأثير العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وعلاقات المؤسسة الدينية المؤثر على بناء الإنسان الفكري والسياسي.

وزادت في الطين بلة ممارسة الحكومات العراقية المتعاقبة منذ الثلاثينيات من القرن العشرين العنف ضد قوى المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتحركات الشعبية المطالبة ببعض الحقوق المشروعة. ومن يتتبع تاريخ العراق المعاصر وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود من الحكم الملكي، وبسبب مطالبة الشعب بالحرية والحياة الديمقراطية والحقوق القومية وبالعمل للعاطلين وبالعدالة الاجتماعية في توزيع الثروة الاجتماعية وسبل استخدامها وحل المسألة الزراعية لصالح فقراء الريف وصغار المزارعين تعرض الشعب

وقواه المعارضة، وابتداء من العقد الرابع من القرن الماضي وحتى سقوط النظام الملكي إلى الكثير من المضايقات واستخدم القوة العسكرية والشرطة وأجهزة الأمن الداخلية في ضرب المظاهرات والوثبات أو انتفاضات الشعب، حيث سقط الكثير من البشر شهداء على طريق النضال من أجل تلك الأهداف السليمة.

أدت سياسات النظام الملكي إلى نشوء ونمو حقد دفين أحياناً وملموس في أحيان أخرى ولكنه كان يتفاقم سنة بعد أخرى في الأوساط الشعبية وفي صفوف القوى السياسية المعارضة ضد النخبة الحاكمة، وبشكل خاص ضد كل من الوصي على عرش البلاد، عبد الإله بن علي، وضد ونوري السعيد، الشخص الذي تولى رئاسة الوزارات العراقية ١٤ مرة خلال ٣٧ عاماً.[٥] وكانت أول وزارة ترأسها نوري السعيد تشكلت في ٢٣ آذار/مارت من العام ١٩٣٠ حين صدرت الإرادة الملكية. وكان الهدف منها تمرير معاهدة ١٩٣٠ التي تأخر عقدها منذ بداية تشكيل الدولة العراقية في المجالس النيابية المتتابعة، فعمد إلى حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة والمجيء بمجلس نيابي جديد يؤيد تماماً التوقيع والمصادقة على هذه المعاهدة،[٦] وقد تم له ذلك فعلاً. وكانت فترة رئاسته للوزارات قد امتدت وفي فترات مختلفة ١٤٨ شهراً أي أنه خلال حكم العراق ١٢,٣ سنة من مجموع ٢٨ سنة، كما كان شريكاً مستمراً اعتباره وزيراً في العديد من الوزارات التي ترأسها من كان من أعوان نوري السعيد. وحين قتل كان قد تولى منصب رئيس وزراء الدولة الاتحادية الهاشمية. لقد تحول الخوف من نوري السعيد الكراهية له إلى حقد شديد وغاضب ورغبة في الانتقام والخلاص منه بأي ثمن.

لقد كانت المعاناة كبيرة وتجلت في الحد الأدنى من عمليات الاعتداء والقتل على الناس الآخرين بسبب صرامة وحزم القائمين بالثورة في مواجهة الفوضى والتخريب والنهب والسلب

---

٥ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١–١٩٥٨. دار الكلمة للتوزيع والنشر والطباعة. دمشق. ط ١. ٢٠٠٠.. ص ٢٠٩.

٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثالث. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. . ص ٦/٥.

الذي بدأ به بعض الناس المحرومين والبؤساء والمهمشين أو بعض اللصوص (الحرامية).

لقد انطلقت الجماهير الشعبية بعد سماعها بيان الثورة الأول، كما انطلقت معها كوادر الأحزاب السياسية الممثلة بجبهة الاتحاد الوطني التي كانت قد أبلغت بقرار الثورة في اليوم الحادي عشر من تموز ١٩٥٨. واستطاعت في فترة وجيزة أن تساهم في تحويل الانتفاضة العسكرية إلى حالة ثورية عارمة، إلى ثورة شعبية لا يمكن أن تقف عند حدود إسقاط النظام. وقد امتزجت الناس المتدفقة إلى الشوارع من كل حدب وصوب لتلتحم بقوى الجيش وبقية افراد القوات المسلحة وكأنها في عرس رائع وفرحة غامرة.

لم يكن سهلاً السيطرة على الشارع العراقي بعد سماع بيان الثورة الأول والدعوة للخروج إلى الشوارع لإسناد الثورة وإلقاء القبض على أعداء الثورة من أقطاب النظام المنهار تحت ضربات وحدات من الجيش العراقي. لقد وقعت بعض الأحداث التي لم يكن في المقدور تجنبها في مثل هذه الأحداث الكبيرة. وتدلنا تجارب الشعوب التي مرت بأحداث مماثلة إلى تجاوزات كبيرة وإلى سقوط قتلى أكبر بكثير من العدد الذي سقط في اليومين الأولين من أيام ثورة تموز العراقية وفي بغداد حصراً.

يمكن أن نشير إلى وقوع ثلاث حالات: الحالة الأولى ارتبطت بموقف الفوج العسكري الذي أرسل لتطويق قصر الرحاب واعتقال أفراد العائلة المالكة، والحالة الثانية اقترنت بالجماهير التي كانت تفتش عن نوري السعيد وتسعى لاعتقاله، والحالة الثالثة حين توجهت الجماهير الثائرة والغاضبة صوب السفارة البريطانية.[٧]

---

٧ تشير المعلومات التي لدينا والتي لا يرقى إليها الشك، بسبب طبيعة العلاقة الفكرية والسياسية بين الكتاب الذين اعتمدناهم في هذا الأمر وأولئك الذين نفذوا عملية القتل، إلى ما يلي: قام النقيب عبد الستار العبوسي بفتح نيران رشاشته من الخلف إلى ظهور المجموعة الملكية فأصيب بها عبد الإله والملك فيصل الثاني والأميرة عابدية، ولم يلبث أن فتح النقيب عبد الله مصطفى نيران إدارته من الأمام صوب ذات المجموعة فقتل في الحادث إلى جانب عبد الإله وفيصل والأميرة عابدية، أحد جنود الحرس الملكي والطباخ التركي وأحد الخدم وثابت يونس، الذي توفى متأثراً بجراحه. وكان عبد السلام محمد عارف هو الذي كلف المجموعة الأولى والثانية بالذهاب إلى القصر الجمهوري. ويصعب تصور أنهم تصرفوا بإرادتهم ودون أمر صادر من عبد السلام محمد عارف بقتل هؤلاء، علماً بأن

توصل الباحث الدكتور عقيل الناصري إلى عدد القتلى الذين سقطوا في اليومين الأول والثاني لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فكتب ما يلي:

"كان عدد القتلى في اليومين الأولين كالتالي: في قصر الرحاب: أربع عائلات مالكة مع طفل متبنًّى، و٣ من العاملين وعسكريان (النقيب ثابت يونس والجندي محمد فقي)، ومن القوة المهاجمة رئيس عرفاء. وقتل نوري السعيد وابنه صباح وبيبي الاسترابادي التي كانت مرافقة للسعيد. كما قتل نائب رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي إبراهيم هاشم ووزير دفاع الاتحاد سليمان طوقان. أما من الأجانب فقد قتل: اثنان من الأمريكان، وألمانيان، والإنكليزي العقيد كراهام مسؤول الأمن في السفارة البريطانية وقتل معه عراقي كان مع الحشد عندما هاجمت الجماهير مبنى السفارة."[٨]

وأكد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم إلى أن عدد القتلى في اليومين الأول والثاني قد بلغ ١٩ شخصاً فقط،[٩] وهو عدد ضئيل بالقياس إلى جميع الثورات التي وقعت في العالم قبل ذلك التاريخ وبالطريقة التي تمت بها الثورة، مع الفارق الاستثنائي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر والتي كانت من طبيعة أخرى وأجواء أخرى حيث أمكن إبعاد الملك فاروق وعائلته عن البلاد وانتهت المسألة بسلام.

ولكن علينا أن نقيم ما جرى في هذين اليومين وبشأن بعض القتلى بشكل سليم، إذ أن المشكلة لا تكمن في القتل المباشر دون تقديم هؤلاء الناس إلى المحاكمة فحسب، بل

قيادة الضباط الأحرار كانت ترى عدم قتل الملك، ولكنها كانت إلى جانب قتل عبد الإله ونوري السعيد، تخلصاً من خطر يمكن أن يلحق بالانتفاضة العسكرية. ويرى محمود الدرة إلى أن عبد السلام محمد عارف وعبد الكريم قاسم كانا يميلان إلى قتل هؤلاء. أما نوري السعيد فقد صوب المسدس الذي كان يحتفظ به عند اعتقاله إلى رأسه مطلقاً على نفس الرصاصة القاتلة. في حين قتلت الجماهير الغاضبة صباح أبن نوري السعيد الذي خرج من داره صارخاً ومولولاً نتيجة سكره عندما علم بمقتل والده. راجع في هذا الصدد: محمود الدرة. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩. مصدر سابق. ص ٦٣–٦٦.

٨ راجع: الناصري، عقيل د. الثورة الثرية. مصدر سابق. ص ٣٧٦/٣٧٧.

٩ راجع: المصدر السابق نفسه. ص ٣٧٦و الهامش رقم٥٩٥. معتمداً في ذلك على المصدر التالي: دان، أوريل. العراق في عهد قاسم. مصدر سابق. ص ٥١.

بالطريقة التي جرت بها عملية سحب (سحل) بعض الجثث في الشوارع، وخاصة جثامين عبد الإله ونوري السعيد وصباح نوري السعيد، وهي مقطعة الرؤوس والأرجل والأذرع.

تشير معطيات تاريخ العراق الطويل إلى أن هذه الأفعال غير جديدة على الحكام العراقيين ولا على جمهرة غير قليلة من الناس في العراق. أي أنها تكمن أساساً في وجود استعداد ذهني ونفسي فعليين لدى أوساط غير قليلة ممن نطلق عليهم بـ "الجماهير" في تنفيذ أو ممارسة مثل هذه الأفعال الشنيعة. ولولا وجود كوادر من قوى الأحزاب السياسية الوطنية في الشارع وسعيها لمنع حصول فوضى وتخريب أو تدمير وقتل من جهة، ولولا صدور أوامر من الحاكم العسكري العام، أحمد صالح العبدي، لحصلت مشكلات وكوارث كبيرة أخرى بسبب الغضب المتراكم في صدور الناس ولدى الجماعات المحرضة على العنف والقسوة. لقد كان منظر سحل جثث الموتى، بغض النظر عن صفات أصحابها، منظراً مرعباً وموحشاً جداً وغير إنساني بكل المقاييس والمعايير والأعراف، كان الموقف بعيداً عن حضارة الإنسان، ولكنه لم يكن بعيداً عن سياسات وممارسات وتشجيع حكام العراق القدامى. فغالباً ما مارس حكام العراق في عهود الدول الإسلامية أساليب مماثلة وغير بعيدة عن تلك الأساليب البربرية، ومنها السحل أو التمثيل بجثث الضحايا، وخاصة في فترات مختلفة من تاريخ الدولة الأموية والعباسية في العراق أو في فترات الحكم العثماني أو في أوقات أخرى من حياة العراق السياسية، سواء أكان ذلك من قبل حكام عرب أم من غير العرب، أو في تعليق جثث المحكومين بالإعدام بعد التنفيذ للفرجة عليها من قبل الناس، كما حصل في العهود الإسلامية وفي العهد الملكي الحديث في الأربعينيات من القرن العشرين. ويفترض ألاّ ينسى الإنسان وهو يتابع ما حصل في العراق بأن هناك، وفي الكثير من المجتمعات وخاصة في البلدان المتخلفة أو ضعيفة التطور الاقتصادي والوعي الاجتماعي وغياب التنوير الديني، جماعات من المهمشين والرعاع الذين يجدون في مثل هذه الظروف وبعد أحداث مماثلة فرصتهم في التعبير عن مشاعرهم البدائية ضد الوضع وفي ممارسة القتل والنهب والسلب والتدمير، كما حصل في سحل جثث الموتى في بغداد، وفيما

بعد في الموصل أو في كركوك، على سبيل المثال لا الحصر.[١٠] وهو ما تحدثنا عنه في الكتب الأربعة السابقة من هذه المجموعة التي تنشر تحت عنوان "لمحات من عراق القرن العشرين". كيف يمكن تفسير سحب أو سحل جثث الموتى في الشوارع، أو بتعبير أدق، هل يمكن تفسير سحل الجثث في العراق؟

يتطرق السيد حسن العلوي في كتابه الموسوم "عبد الكريم قاسم بعد العشرين" إلى موضوع السحل بعد أن يدين مثل هذه العمليات البربرية الجبانة التي ليس فيها من العنف الثوري والشجاعة مثقال ذرة، وهو على حق في ما يقول، فيتساءل:

"متى كان التمثيل بالجثث عنفاً ثورياً؟ ومتى كان ربط الميت بالحبل وسحبه على الأرض عملاً شجاعاً؟ في مجتمع عاش على وصايا دينية بتحريم التمثيل بالجثث"[١١].

في الوقت الذي اتفق مع السيد العلوي بأن مثل هذه الأعمال بعيدة كل البعد عن خُلق الإنسان الحضاري وعن المثل الثورية وعن الشجاعة، بل هي جزء من الوحشية والعدوانية

---

١٠ تؤكد الكثير من المعطيات وما نشر عن ثورة تموز أن اتفاقاً حصل بين حركة الضباط الأحرار واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني على مسالة الخلاص من كل من عبد الإله ونوري السعيد على نحو خاص، واختلفا في أمر الخلاص منهما مباشرة أم تقديمهما إلى المحاكمة ليصدر بحقهما الحكم العادل، كما اختلف الرأي بشأن الملك فيصل الثاني، هل يعرض في التلفزيون العراقي ليتنازل عن الحكم أم ينتهي مع الآخرين. وما حصل لم يكن في تصور المسؤولين عن الثورة. يقول عبد الكريم قاسم ما يلي: "إننا قمنا بثورة ولم نستهدف أشخاصاً بل كنا نريد أن نزيل نظاماً وكل من وقف بوجه هذه الثورة قرر الشعب مصيره يوم الثورة المباركة". (راجع الدكتور عقيل الناصري، الثورة الثرية. مصدر سابق. ص ٣٦٣". إن في هذا القول شيء من تبرير ما حصل من قتل وسحل، شاء قاسم أم أبى. إذ كان المفروض به، وهو المتسم بالوطنية أن يحدد في هذا الأمر ثلاث قضايا جوهرية:

١. نحن لم نقصد قتل أي شخص، وما حصل لم يكن وفق إرادتنا.

٢. كان المفروض اعتقال العائلة المالكة وتقديمها للمحاكمة.

٣. وكان سحل الموتى في الشوارع عملية خاطئة لا أؤيدها ولا تؤيدها قيادة الثورة.

٤. وكان في هذا يقدم درساً مهماً للناس للكف عن القتل والسحل الهمجي، والذي تكرر في ما بعد في كل من الموصل وكركوك بغض النظر عن الفاعلين. ك. حبيب

١١ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. لندن. دار الزوراء. ١٩٨٣. ص ٣٦–٣٨.

الشرسة والتخلف في فهم كرامة الإنسان حياً كان أم ميتاً. ولكني لا أتفق معه في ما أشار إليه بأن مجتمعنا يعيش على وصايا دينية تحرم التمثيل بالجثث. صحيح جداً أن القرآن قد منع التمثيل بالجثث، ولكن هل منعه الخلفاء وشيوخ الدين وشيوخ الإسلام الذين رافقوا الخلفاء في الحكم في كل من الدولة الأموية والدولة العباسية والدولة العثمانية؟ إن التمثيل (المُثلة) بالجثث محرم في الإسلام، ولكنه مورس من قبل الحكام المسلمين ومن الأوساط المسلمة على نطاق واسع. [١٢]

ويمكن الاستشهاد ببعض ما لدينا من تراث وتقاليد موروثة من جانب الحكام وممارسة ذلك من قبل الرعاع بعد أن يأمر به الحكام:

** لو قرأنا القرآن بإمعان وتَرَوّ لوجدنا فيه الكثير من الآيات التي تجسد صوراً من أساليب التعذيب التي يمارسها الله بحق مرتكبي المعاصي، وهي أشد قسوة من سحب جثث الموتى في الشوارع، رغم بشاعة هذا السحب وإساءته المباشرة لكرامة الإنسان. إذ أن الإنسان يحرق ببطء وهو حي يرزق ثم يعاد إلى الحياة ليحرق من جديد وتتكرر هذه اللوحة مئات وآلاف المرات يوم الحساب الآخرة. فإذا كان هذا الجزاء الذي ينزله الله بعباده المخطئين، عندها يرى الحكام إن من حقهم، وهم وكلاء الله على الأرض، أن يمارسوا بعضاً من هذه وغيرها بحق الناس الذين يعتبرونهم مخطئين. هذه هي الفلسفة التي يسير عليها الحكام المسلمون في العراق منذ عهود طويلة. تقول الآيتان ١٠٥ و١٠٦ في سورة هود ما يلي:

- يوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ
- فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُواْ فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ
- خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ

---

١٢ راجع: الشالجي، عبود. موسوعة العذاب. في سبعة مجلدات. الدار العربية للموسوعات. بيروت. بدون تاريخ.

راجع أيضاً: حبيب، كاظم د. الاستبداد والقسوة في العراق. مؤسسة حمدي للطباعة والنشر. السليمانية ٢٠٠٥.

** مورس السحب (السحل) لأول مرة في الإسلام في دمشق وأليكم ما كتبه الأستاذ الراحل عبود الشالچي عن المُثلة بسحب الجثث: "وأوّل ما بلغنا عن هذا اللون من المُثلة، ما صنع بيوسف بن عمر، الذي كان أمير العراقين للوليد بن يزيد، فلما قتل الوليد، هرب يوسف من العراق، وورد البلقاء فاستخفى بها، ولبس زّي النساء، وجلس بين نسائه، وبلغ يزيد بن الوليد خبره، فبعث إليه من وجده بهذا الزيّ بين نسائه، فأخذ، وحبس، بدمشق، ولما ظهر مروان بن محمد الأموي، الملقب بمروان الحمار، عمد يزيد بن خالد القسري إلى السجن، فأخرج يوسف بن عمر وقتله انتقاماً لأبيه خالد الذي قتله يوسف، ولما قطعت عنق يوسف، شدّوا في رجله حبلاً طويلاً، وجعل الصبيان يجرونه في شارع دمشق، فتمر به المرأة، فترى جسداً صغيراً، وكان قصير القامة، فتقول في أي شيء قتل هذا الصبي المسكين"[١٣]. وأليك مثالاً آخر في هذا الصدد من كتاب موسوعة العذاب أيضاً:

,,ولما قتل الأمين ببغداد، في السنة ١٩٨، قطع رأسه، وعلق على حائط بستان، وسحبت جثته ببغداد، وهي مربوطة بحبل (تاريخ الخلفاء ٣٠٠)، فقال في ذلك إبراهيم بن المهدي: (الطبري ٨/٤٩٨)

لم يكفه أن حـز أوداجـه ذبح الهـدايا بمـدى الجـــازر

حتى أتى يسحب أوصاله في شطن يفني مـدى السائر"[١٤].

وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى على أن هذا الأسلوب قد مارسه المسلمون رغم وصايا الدين التي تحدث عنها السيد حسن العلوي[١٥].

ويبدو لي أن القسوة والكراهية والحقد والغضب المقترنة مع الجهل والرغبة في الانتقام والاستبداد وبعيداً عن القانون هي التي تسهم في بروز مثل هذه السلوكية الغريبة عن حضارة الإنسان.

---

١٣ الشالچي، عبود. موسوعة العذاب. المجلد السابع. بيروت. الدار العربية للموسوعات. بدون تاريخ. ص ١٥٩.

١٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

١٥ المصدر السابق نفسه. المجلدات ١–٧ من موسوعة العذاب للسيد عبود الشالچي.

إن من واجبنا لا أن ندين هذه الظاهرة السلبية في السياسة والممارسة ضد الإنسان اياً كان حسب، بل أن نعمل لتثقيف الناس ضدها، لا أن نقبل بمن يدعو إلى ممارستها بصيغ وأساليب شتى.[١٦]

لقد كان وجه ثورة ١٤ تموز ناصعاً بالارتباط مع الأهداف التي سعت إليها واستقبلت بحرارة منقطعة النظير من قبل الشعب بكل فئاته. إلا أن نقطة سوداء برزت في الممارسة العملية حين تم قتل وسحل مجموعة صغيرة من مسؤولي النظام، إذ كان بالإمكان اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة. ولكن هذا لم يحصل مع القليل منهم. ولا شك في أن هذه النقطة السوداء هي من نتاج الواقع القائم في العراق اقتصادياً واجتماعيا وسياسياً وثقافياً وتربوياً حينذاك، ومن طبيعة سياسات النظام السياسي السابق للانتفاضة العسكرية التي سادت العراق طيلة ٣٧ سنة، ومن نتاج العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية الاستغلالية التي سادت في البلاد ومستوى الوعي السياسي والاجتماعي الضعيف عموماً في المجتمع، كما أنها كانت تعبر عن مستوى وعي القوى والأحزاب السياسية العراقية حينذاك والذي تميز برؤية ديمقراطية شكلية وغير عميقة الجذور. كما أنها كانت من نتاج السياسات غير العقلانية وغير التسامحية والظالمة التي مارستها بريطانيا وحكام دول حلف بغداد (السنتو) في العراق. وليس غريباً أن نؤكد بأنها كانت من نتاج شركات النفط الأجنبية التي عملت في العراق واستثمرت خيراته واستغلت شعبه وأعاقت تقدمه الصناعي وتصدت لحركاته الإضرابية السلمية المطالبة بزيادة الأجور أو تحسين ظروف العمل بالحديد والنار مثلاً وقتلت العديد من المضربين والمتظاهرين على مدى حكم الملكية في العراق، ابتداءً من الإعدامات في أربعينيات القرن العشرين أو قيام الشرطة بقتل المتظاهرين في مظاهرات ١٩٤٦ و١٩٤٨ ومن ثم في انتفاضتي ١٩٥٢ و١٩٥٦، إضافة إلى العدد الكبير من شهداء سجن بغداد وسجن الكوت الذين كانوا يطالبون بتحسين ظروف سجنهم وتغذيتهم ...الخ.

---

١٦ بعد مرور ٥١ سنة على عمليات السحب (السحل) ببغداد، عادت إلينا قناة الفضائية العراقية بدعوة من بعض من استطلع رأيه يدعو إلى التمثيل بالجثث، وإليكم المقال التالي في الملحق رقم . نشر المقال في موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٧.

أي أن ما حصل في اليوم الأول للانتفاضة في العراق كان نتاج التخلف العام الذي ساد البلاد وغياب الحياة الدستورية السليمة ومصادرة الحريات الديمقراطية وحقوق ووعي الإنسان في العراق. فالغضب الذي اختزن في نفوس الناس منذ عشرات السنين قد تفجر يوم الانتفاضة العسكرية دفعة واحدة، ولكنه لم يدمر كل شيء ولم يعصف بكل شيء بل بقى العنف بحدوده الدنيا الذي لم تخل منه كل الثورات والانتفاضات التي حصلت في مختلف بلدان العالم على امتداد التاريخ، رغم سلبيات وقوعها. ولم يكن ما حصل قدراً محتوماً لا مرد له، ولكنه كان نتاج الماضي البعيد والقريب ونتاج الظروف التي نشأ وعاش فيها سكان العراق في ظل الهيمنة العثمانية واستمرارها تحت الهيمنة البريطانية والحكم الملكي وسياسات طغمة نوري السعيد وعبد الإله وصالح جبر.

لو كان النظام الملكي ديمقراطياً، ولو سار على نهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل صارم، ولو مارس بنود الدستور العراقي بشكل سليم، لما برزت أي حاجة لأي انقلاب عسكري ضد المكية في البلاد. ولو كان النظام مقبولاً من الشعب لكان قد تصدى الشعب نفسه للعسكريين الذين قاموا بتلك الانتفاضة العسكرية. ومن هنا يفترض أن نتبين بأن الانتفاضة العسكرية جاءت منسجمة مع رأي وحاجة السكان بشكل عام وحصلت على تأييد الناس من أول إعلان للبيان الأول من إذاعة الجمهورية العراقية. ومن هنا يأتي رفض القول بأن انتفاضة بعض قطعات الجيش كانت عملية غير ضرورية، في حين أن الضرورة لا نقررها نحن كأفراد ووفق إرادتنا، بل الواقع القائم في العراق هو الذي قرر صواب العملية التي قام بها الثوار، رغم الانتكاسة التي حلت بها في ما بعد. إن تحميل المسؤولية الأساسية لقيام الثورة يفترض أن يوضع على عاتق حكام العهد الملكي والسياسة البريطانية التي ساندت كل المخالفات والتجاوزات التي ارتكبت بحق الدستور العراقي، وهي التي ساهمت بتراكم الغضب الشعبي وتفجره في اليومين الأول والثاني من أيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

كل الثورات التي عرفها العالم كانت في بداية نشوئها مشرقة، ولكنها لم تخل من نقاط سوداء أو بعض الظلال. وقد استمر الصراع بين الوجه المشرق للثورة وتلك الظلال التي لم

تكن لتحصل لولا وجود من كان يريد أن تكون. فلم يكن القتل العمد لعدد كبير ممن قتل دون إرادة أحد. فالكثير من الذين شاركوا في حركة الضباط الأحرار أو كانوا شهوداً على الانتفاضة العسكرية يؤكدون بأن عبد السلام محمد عارف، وهو الرجل الثاني في قيادة الثورة الثلاثية حينذاك (عبد الكريم قاسم، عبد السلام محمد عارف وعبد اللطيف الدراجي)، كان قد أعطى أوامره بتنفيذ تلك المجزرة بحق العائلة المالكة وبعض من كان معهم في قصر الرحاب،[١٧]

لا بهدف الانتقام بالضرورة، رغم أنه قد برهن فيما بعد على أنه يمتلك أخلاقيات الانتقام حين نفذ حكم الإعدام بقائده السابق عبد الكريم قاسم في محطة الإذاعة العراقية ببغداد دون محاكمة شرعية عادلة، بل بقرار منه ومن مجموعة من انقلابيي ٨ شباط ١٩٦٣، بل ربما بهدف حماية الثورة من احتمالات الانتكاسة والفشل إن نجا هؤلاء من الموت وتسنى لهم تعبئة بعض وحدات الجيش ضد الانتفاضة العسكرية.

لقد كان من الصعب البت في الموقف من قادة النظام السابق مسبقاً، إذ كثيراً ما تتعرض الثورات والانتفاضات إلى انتكاسات حادة، حين لا تتخذ الإجراءات الكفيلة بصيانتها من أتباع النظم السابقة، والقليل منها الذي استطاع السير قدماً لتحقيق تغييرات

---

١٧ راجع في هذا الصدد الكثير من المصادر، ومنها:

مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة والأعداء. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر. أربيل. ط ١. ٢٠٠٢ .

دان، أوريل. العراق في عهد قاسم. تاريخ سياسي ١٩٥٨–١٩٦٣. دار نبز للطباعة والنشر. السويد. ١٩٨٩.

راجع أيضاً: الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. دار الحصاد. سورية.ط ١. ٢٠٠٣.

الناصري، عقيل. ١٤ تموز الثورة الثرية. دار الحصاد. سوريا. ط ١. ٢٠٠٩.

الزبيدي، ليث عبد الحسين. ثورة ١٤ تموز في العراق. منشورات مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ط ٢. ١٩٨١.

الحمداني، حامد. ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها. دار نشر فيشون ميديا. السويد. ط ١. ٢٠٠٦.

جذرية وعميقة في تلك المجتمعات، أجبر على تقديم ضحايا غير قليلة أو أجبر على قتل الكثير من أعداء النظام الجديد. وهذه الحقيقة النسبية تقدمها لنا تجارب الكثير من شعوب العالم، ومنها الشعوب الأوروبية التي تتميز بمستوى حضاري وثقافي ارفع من المستوى الحضاري والثقافي في الدول النامية في سنوات القرن العشرين. فالمجتمعات الأوروبية لم يكن في مقدورها أن تتقدم خطوات جدية إلى أمام دون تلك الثورات البرجوازية والشعبية التي تفجرت ضد العلاقات الإنتاجية الإقطاعية في فرنسا وألمانيا وفي غيرها، أو دون حرب التحرير الأهلية في الولايات المتحدة للخلاص من نظام العبودية الذي فرضته دول الجنوب على السكان الأفارقة الذين انتزعوا من جذورهم واستعبدوا في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً. لم تكن الانتفاضة العسكرية ضرورية لإزاحة النظام الملكي لو كان النظام الملكي قد مارس سياسات ديمقراطية والتزم بدستور البلاد الديمقراطي ولم يعمد إلى تزوير جميع الانتخابات دون استثناء لصالح النخبة الملكية الحاكمة، ولو لم يزج في سجونه المئات من المعارضين لسياسات النظام والذين لم يحملوا السلاح بوجه النظام، ولو لم يفرط بأموال وموارد البلاد والتزم بتوجيهها صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب إقامة البنية التحتية الضرورية لكل تنمية ناجحة. لم تكن الانتفاضة العسكرية سوى ردة فعل لسياسات النظام الملكي والقوى المساندة له التي لم تحترم الإنسان ولم تساهم في تنمية وعيه الديمقراطي وإحساسه بالحرية الفردية وحقه في الحياة الإنسانية وحقه في العمل والعيش الكريم. لقد كان العراق الملكي مشاركاً في وضع بنود اللائحة الدولية لحقوق الإنسان ومن أول الدول المصادقة عليها باعتبارها وثيقة ملزمة للدول الموقعة عليها، ولكن العراق كان من بين أول الدول التي لم تلتزم ببنود هذه اللائحة ولا بالدستور العراقي الذي كان يتضمن مبادئ تتطابق مع تلك اللائحة الدولية.

دور قاسم في اختيار التشكيلات الجديدة للدولة

وبدء الخلافات بين قوى معسكر الثورة

لقد كانت انتفاضة الجيش في تموز عام ١٩٥٨ مظفرة وكانت الخسائر في الأرواح محدودة بالقياس إلى فترة الضيم وحجمه الذي اختزنه المجتمع. ولكن الوجه المعتم للانتفاضة بدأ وتبلور في أعقاب السعي إلى تحويل الانتفاضة العسكرية إلى ثورة شعبية تريد تغيير المجتمع بفترة وجيزة جداً. وهذا الوجه المعتم إلى جانب الوجه المشرق، هما موضع بحثنا بأمل وهدف الوصول إلى معرفة الأساس المادي والعوامل الكامنة وراء هذا الوجه القاسي والجائر في تاريخ العراق والتحري عن سبل معالجة ذلك لصالح المرحلة الراهنة والمستقبل.

بعد إعلان "بيان الثورة" الأول، تم الإعلان عن مجموعة من القرارات السياسية تضمنت تشكيل مجلس السيادة ومجلس الوزراء والحاكم العسكري العام.

ضم مجلس السيادة الشخصيات التالية: الفريق الركن نجيب الربيعي، ومحمد مهدي كبة والعقيد الركن خالد النقشبندي.

وضم مجلس الوزراء الأسماء التالية وفق حقائبهم الوزارية:

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم	رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة
العقيد الركن عبد السلام محمد عارف	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
الزعيم الركن ناجي طالب	وزير الشؤون الاجتماعية
عبد الجبار الجومرد	وزير الخارجية
محمد صديق شنشل	وزير الإرشاد
محمد حديد	وزير للمالية
فؤاد الركابي	وزير الإعمار
هديب الحاج حمود	وزير الزراعة
جابر عمر	وزير المعارف

إبراهيم كبة	وزير الاقتصاد
محمد صالح محمود	وزير الصحة
بابا علي الشيخ محمود	وزير المواصلات
مصطفى علي	وزير العدل

كما عين العميد الركن أحمد صالح العبدي رئيساً لأركان الجيش وحاكماً عسكرياً عاماً، والعميد الركن شاكر محمود شكري نائباً لرئيس أركان الجيش، إضافة إلى تعيين كل من العقيد مجيد جليل مديراً للأمن العامة، وهو ضابط مخابرات حكومي سابق[١٨].

ابتداء يفترض الإشارة إلى أن كل هذه التشكيلات كانت من وضع عبد الكريم قاسم، فهو الذي قررها دون العودة إلى حركة الضباط الأحرار أولاً ودون العودة إلى اللجنة العليا لجبه الاتحاد الوطني، شريكته في العملية الثورية لإسقاط النظام الملكي، ودون أن يستشيرها بمن يريدون أن يكون ممثلاً عنهم في التشكيلة الوزارية الأولى للثورة ثانياً. وفي هذا تجاوز على الجميع. ومن الممكن أن يكون قد بحث الأمر مع عبد السلام عارف باعتباره الرجل الثاني. وفي قناعتي الشخصية بأن هذه التشكيلات التي لم تطرح على اللجنة القيادية لحركة الضباط الأحرار واللجنة العليا للجبهة ولم تحظ بموافقتهما تعتبر أول تجاوز على النظرة الجماعية والقيادة الجماعية للعملية السياسية بعد إسقاط النظام الملكي، خاصة وأن قاسماً كان قد وضع تلك القوائم قبل الثورة وكان في مقدوره استشارة الآخرين.

ثم كان التجاوز الآخر حين لم تبلغ قيادة حركة الضباط الأحرار بموعد الانتفاضة العسكرية وساعة الصفر، بل فوجيء الجيش كله، في ما عدا أولئك الذين أراد عبد الكريم قاسم مشاركتهم في العملية. يشير السيد حامد مقصود بشأن هذا الموقف ما يلي:

---

١٨ مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز ومدارات الأخوة والأعداء. مصدر سابق. ص ١١٣/١١٤. يشير حامد مصطفى مقصود في كتابه المذكور إلى أنه صدم حين قدم عبد الكريم قاسم له العقيد مجيد جليل على أنه سيكون مديراً عاماً للأمن العراقي، إذ يعرفه ويعرف تاريخه في جهاز المخابرات العراقي. ص ١١٣/١١٤.

"وبعد محالات كثيرة للإطاحة بالسلطة وآخرها كانت خطة المسيرة الليلية، وسرعة تفشي الإشاعات وتسرب الأخبار أحياناً للجهات المسؤولة، قرر الزعيم عبد الكريم قاسم بالاتفاق مع العقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي، أن تكون أعمالهم وتحركاتهم سرية ضمن نطاقهم لضمان نجاحها. وقد أقسموا على كتمان السر"[١٩]. وبما أن القادة الآخرين لا يعرفون بمثل هذا الاتفاق، فبالنسبة لهم ومن حقهم اعتبار هذا الموقف تجاوزاً لهم وعليهم. خاصة وأن هذا التجاوز قاد إلى تجاوزات أخرى وإلى نشوء مشكلات معقدة بين قادة الحركة. ومن الغريب أن اقرأ ولأول مرة ما أشار إليه أحد البارزين في تنظيم "اتحاد الجنود والضباط" التابع للحزب الشيوعي العراقي، وأحد المشاركين البارزين والقريبين من عبد الكريم قاسم بقوله التالي:

منظمة القادة: والتي أسموها اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار يتزعمها عبد الكريم قاسم وقد حُلت قبل قيام ثورة تموز بفترة وجيزة بسبب الصراعات على الزعامة وكان من أبرزها العقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والمقدم رجب عبد المجيد"[٢٠].

ولكن مثل هذا الخبر لم يرد لدى أي كاتب آخر، كما لم يتحدث عنه عبد الكريم قاسم أو عبد السلام عارف، إذ لو كان هذا القول مطابقاً للحقيقة لورد على لسان أحد هؤلاء الضباط الأحرار أولاً، ولما عاد هناك أي تجاوز من جانب قاسم على اللجنة العليا حين لم يبلغها بموعد الانتفاضة العسكرية أو ساعة الصفر.

ماذا يستشف من تركيبة مجلس السيادة ومجلس الوزراء الأول؟

يمكن استخلاص الملاحظات التالية بصدد مجلس السيادة:

١. ضم مجلس السيادة أكثرية عسكرية، إذ عُين فيه ضابطان كبيران ومدني واحد.

٢. ضم العرب والكُرد بنسبة ٢ : ١.

٣. ضم المجلس إليه شخصان من أتباع المذهب السني وآخر من أتباع المذهب الشيعي.

---

١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٨٤.

٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٥.

٤. كما جعل القائد العسكري مسؤولاً أول في مجلس السيادة وليس القائد السياسي. وهو تعبير عن كون الحركة بالأساس عسكرية وتحت قيادة عسكرية ولها الكلمة الأولى.

٥. أما بالنسبة إلى مجلس الوزراء فكانت بنيته تشير إلى ما يلي:

* تسلمت الجماعة التي كان يقودها عبد الكريم قاسم، والتي توحدت في حينها مع مجموعة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد، رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ممثلة بشخص رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء، إضافة إلى القائد العام للقوات المسلحة، في حين كان نصيب الجماعة الثانية، أي مجموعة رفعت الحاج سري، في اللجنة العليا للضباط الأحرار وزيراً واحداً هو الزعيم الركن ناجي طالب، حيث كلف بوزارة الشؤون الاجتماعية، علماً بأنه كان من منافسي قاسم على قيادة الحركة، إذ كان يمثل التيار القومي.

وضع قاسم نفسه على رأس الحكومة ليكون بيده سلطة القرار التنفيذي بخلاف ما مارسه الفريق الأول بكر صدقي العسكري حين نفذ انقلابه العسكري في العام ١٩٣٦ حين نصب نفسه قائداً للجيش وأعطى رئاسة الوزراء لحكمت سليمان والتي اعتبرت إخلالاً من جانب القائمين بالحركة في حينها.

و في التشكيلة الوزارية برز بعض الاختلال في مجرى عملية ما بعد سقوط النظام الملكي. لقد برز الاختلال حين عين قاسم بعض أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار في مناصب وزارية رغم قرار القيادة بعدم التعيين، إضافة إلى إبعاد الحزب الشيوعي عن المشاركة في حكومة الثورة الأولى والتي برمجت كلها العديد من الخلافات والصراعات بين القوى التي تشكل قيادة لجنة الضباط الأحرار، واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني.

* تم توزيع المقاعد الوزارية بين الأحزاب السياسية الأعضاء في جبهة الاتحاد الوطني، حليف اللجنة العليا للضباط الأحرار، على النحو التالي:

الحزب الوطني الديمقراطي: ٢ حقيبة وزارية (محمد حديد وهديب الحاج حمود)

حزب الاستقلال: ١ حقيبة وزارية (محمد صديق شنشل)

حزب البعث العربي الاشتراكي: ١ حقيبة وزارية (فؤاد الركابي)

الحزب الشيوعي العراقي: بلا حقيبة وزارية.

حزب الجبهة الشعبية: حقيبة وزارية واحدة (عبد الجبار الجومرد) لم يكن الحزب ممثلاً في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني).

وإذا نظرنا إلى الوزارة من زاوية الفكر والممارسة السياسية فسنجد التوزيع التالي:

القوى القومية: ٦ حقائب وزارية (عبد السلام محمد عارف، ناجي طالب، محمد صديق شنشل، فؤاد الركابي، جابر عمر وعبد الجبار الجومرد)

القوى الديمقراطية والماركسية: ٤ حقائب وزارية (محمد حديد، هديب الحاج حمود، إبراهيم كبة (ماركسي)، مصطفى علي، (ديمقراطي مستقل)

الحزب الديمقراطي الكُردي: ١ حقيبة وزارية (بابا علي الشيخ محمود)

المستقلون: ٢ حقائب وزارية عبد الكريم قاسم، محمد صالح محمود

الشيوعيون: بلا حقيبة وزارية.

وإذا نظرنا إلى تكوين الوزارة من الناحية القومية سنجد الحقيقة التالية:

الوزراء العرب: ١١ حقيبة وزارية

الوزراء الكُرد: ٢ حقيبة وزارية

الآشوريون والكلدان: بلا حقيبة وزارية

التركمان: بلا حقيبة وزارية.

ومن ناحية الجنس:

الذكور : ١٣ حقيبة وزارية للذكور

الإناث: بلا حقيبة وزارية.

ومن الناحية الدينية والمذهبية، فقد تضمنت الوزارة التركيبة التالية:

المسلمون: ١٣ حقيبة وزارية.

السنة: ٩ حقائب وزارية

الشيعة: ٤ حقائب وزارية

المسيحيون والصابئة والأيزيديون: بلا حقيبة وزارية

وفي ضوء هذا الواقع برزت ابتداءً الاختلالات التالية:

١. خلا مجلس الوزراء من ممثلي الحزب الشيوعي العراقي الذي كان عضواً عاملاً ومؤثراً في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ولعب دوراً نضالياً معروفاً، إضافة إلى مشاركة التنظيم العسكري التابع للحزب الشيوعي (اتحاد الجنود والضباط) في الانتفاضة العسكرية بصورة مباشرة وفعالة، وكان على تنسيق مستمر مع عبد الكريم قاسم. وقد أوجد هذا التجاوز على دور ومكانة الشيوعيين خللاً في العلاقة بين الحزب الشيوعي والحكومة وبين الحزب واللجنة العليا للجبهة، وتجلى في الشارع العراقي، حيث كان الحزب الشيوعي يتمتع بموقع وتأثير ملموسين.

٢. اختلال في التوازن بين القوميين والديمقراطيين في الحكم، وخاصة في طبيعة توزيع الحقائب الوزارية بين المجموعتين.

٣. اختلال في البنية القومية للوزارة، إذ مثل العرب بأحد عشر حقيبة وزارية في حين أن الكُرد لم يحظوا إلا بحقيبتين فقط، في حين لم تحظَ بقية القوميات بحقائب وزارية، أي التركمان والكلدان والآشوريين. وفي مقابل هذا كانت وزارات العهد الملكي تضم مسيحياً واحداً، وفي الفترات الأولى من تشكيل الدولة يهودياً واحداً، حتى نهاية الأربعينيات تقريباً، كما كانت تضم أحياناً تركمانياً، إضافة إلى أكثر من وزير كُردي أو رئيس وزراء كُردي ووزراء كُرد.

وعلى صعيد المجتمع لم يشعر أبناء القوميات والأديان والمذاهب الأخرى مباشرة بأي إشكالية في بنية مجلس الوزراء الجديد، إذ كانت فرحة سقوط الملكية عارمة وشاملة تقريباً، فقد شكل بالنسبة للمجتمع بداية جديدة لعراق ديمقراطي جديد، وبالتالي تجلت وحدة وطنية ذات بعد استثنائي خلال الأيام والفترة القصيرة الأولى من انتصار الانتفاضة العسكرية. وهذا التقدير لا يلغي بأي حال حقيقة وجود اختلالات في بنية مجلس الوزراء والتي يكمن وراء ذلك وراءها فكرٌ وموقفٌ سياسيٌ ترتبت عنهما لاحقاً مشكلات كبيرة.

أما على صعيد الفرق العسكرية فقد احتل الضباط الأحرار قيادتها ومنهم على سبيل

المثال لا الحصر: ناظم الطبقچلى وعبد العزيز العقيلي والعميد الركن خليل سعيد والعميد الركن محي الدين عبد الحميد، إضافة إلى العقيد الركن عبد الوهاب الأمين مديراً للحركات العسكرية، والعقيد الركن مجيد سعيد مديراً للاستخبارات العسكرية والعقيد طاهر يحيى مديراً عاماً للشرطة. وأغلب هذه العناصر كانت من أتباع الاتجاهات القومية ذات العلاقات بالقوى والأحزاب القومية العراقية، في ما عدا عقيد الجو جلال جعفر ألأوقاتي الذي عين قائداً للقوات الجوية وكان من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي.

لعبت هذه الاختلالات، سواء أكان ذلك على صعيد مجلس الوزراء أم على صعيد توزيع القيادات العسكرية، دوراً كبيراً في الحوارات الوزارية وفي النشاطات المختلفة بعد أن هدأت حرارة الحدث وبدأ العمل لوضع وتنفيذ سياسات الحكم الجديد في العراق، سواء أكان بصدد السياسات الداخلية أم العربية أم الدولية، ومعها بدأت الاختلافات في وجهات النظر تأخذ أبعادها التي لم تكن محسوبة كما يبدو من جانب القوى التي نفذت الانتفاضة المسلحة ولا من جانب قوى جبهة الاتحاد الوطني، رغم معرفة كل القوى السياسية بالتباين القائم قبل الانتفاضة في ما بين الاتجاهات الفكرية والسياسية للقوى المشاركة أو المؤيدة للانتفاضة المسلحة ضد النظام الملكي.

فجرت الانتفاضة العسكرية الطاقات الكامنة في الشعب العراقي التي كبتت عقوداً طويلة. فتحولت الشوارع إلى أعراس وأفراح وتهاني بالانتصار، وإلى رغبة صادقة لدى الناس بنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة والمشاركة الفعلية في البناء والتغيير. وكانت الطموحات تتركز لدى الناس في اتجاهات أساسية وفق واقع الفئات الاجتماعية والمشكلات التي كانت تواجهها والتي تسعى إلى إيجاد حلول عملية لها من خلال ما اصطلح على تسميته بثورة تموز. كما أن الأحزاب السياسية التي عانت من القمع والإرهاب، سواء أكانت ممنوعة، تعمل بالسر، أم تلك التي كانت تحوز العلنية والشرعية في العمل وتضطر إلى تجميد نشاطها أو تُمنع قانوناً من مزاولة عملها، انطلقت لتعلن عن وجودها وتكشف عن دورها في النضال لإسقاط النظام الملكي، وربما تبالغ فيه، وتسعى إلى تأمين أوسع مكان لها في صفوف الجماهير الشعبية. وفي الوقت نفسه تروّج الشعارات التي كانت تراها مناسبة

لتستجيب للبرنامج الذي تبنته لتغيير العراق. أي أنها لم تعد تلتزم بالبرنامج المحدود الذي طرحته اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني قبل الانتفاضة العسكرية، كما لم تسع إلى تطويره في أعقاب ذلك لتضع الحكومة أمام مسؤولياتها، بل تركت الشارع يشكل العامل الأكثر تأثيراً في الأحداث، إضافة إلى توجهات عبد الكريم قاسم لرسم صورة مستقبل العراق أو وجهة المسيرة. وكانت الأحزاب السياسية تسعى إلى ممارسة الضغط على الحكومة لا من خلال الجبهة، التي كما يبدو كانت قد توقفت عن عقد الاجتماعات والتباحث في أمور القوى المشاركة في الجبهة بعد نجاح الانتفاضة، بل من خلال دورها في الشارع وقدرتها في التأثير عليه. وبالتالي تحول الشارع إلى موقع لإظهار القدرة في التأثير وإبراز العضلات واستخدامه بصورة واسعة للأهداف السياسية للقوى المختلفة وفرض دورها على القوى الأخرى. وأصبح الشارع مسرحاً أساسياً للصراعات السياسية لا بصدد المهمات الداخلية حسب، بل وبصدد المهمات الخارجية وفي الحقول العربية والإقليمية والعلاقات الدولية، خاصة بعد أن طرحت الأحزاب والقوى القومية شعار "الوحدة الفورية" مع الجمهورية العربية المتحدة، أي مع مصر وسوريا. وعلى أثر ذلك طرحت القوى الديمقراطية في المقابل شعاري "الاتحاد الفيدرالي" و "الصداقة السوفييتية". ولم تكن الحكومة في كل ذلك راغبة في التأثير على الأحداث الجارية في الداخل، بل راحت تتصرف وفق منظور عبد الكريم قاسم واجتهاداته من جهة، وتراقب الصراعات بين القوى دون أن تتدخل لوضع حدٍ لها أو تأطيرها بأطر قانونية تمنع المزيد من الاحتكاك والتصادم، أي من خلال البدء بتنظيم الحياة الحزبية، من جهة أخرى. لقد تركت حكومة عبد الكريم قاسم الباب مفتوحاً أمام كل الاحتمالات في تطور وتفاقم تلك الصراعات وعواقبها غير المحسوبة.

كانت برامج الأحزاب السياسية العراقية متفقة في بعض المهمات الأساسية التي تمس طبيعة المرحلة، ولكنها كانت متباينة ومختلفة في ما بينها حول بعض المهمات الأساسية الأخرى التي شكلت محاور بارزة للصراع السياسي. حتى بالنسبة إلى تلك التي كان الاتفاق عليها قائماً بشكل عام. وكان الاختلاف يبرز في التفاصيل إذ فيها كمن وبرز التشظي السياسي للقوى السياسية والمجتمع. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الاختلاف في

الموقف من الوحدة العربية أو الاتحاد الفيدرالي، أو الموقف من حق الشعب الكُردي في تقرير مصيره وتمتعه بالحكم الذاتي في إقليم كُردستان العراق، أو الحقوق الثقافية والإدارية للقوميات الأخرى. وكان الاختلاف يتبلور بشكل ملموس أيضاً عند الدخول في تفاصيل تلك الأهداف وعندما تتعلق تلك التفاصيل بالمصالح المختلفة للفئات الاجتماعية، خاصة وأن الأحزاب حينذاك كانت تسمح لنفسها بالحديث باسم الطبقات والفئات الاجتماعية العراقية وكأنها ممثلة لها ومنتخبة من قبلها وتمتلك حق الحديث باسمها. وفي تفاصيل تلك الأهداف وفي أسلوب الحكم الجديد وفي ظل الماضي الاستبدادي المشحون بالحرمان وعدم الخضوع للقانون، بدأت مسيرة عذاب الشعب العراقي التي ما زالت مستمرة، رغم سقوط النظام الاستبدادي المطلق في ربيع العام ٢٠٠٣.

نجحت الانتفاضة وتحولت في فترة وجيزة إلى ثورة شعبية ناجحة، ولكن سرعان ما انتكست مسيرتها اللاحقة واصطدمت بعقبات كبيرة في أثناء عملية التحول من كونها انتفاضة عسكرية إلى جعلها ثورة اجتماعية وشعبية مظفرة تسعى إلى تحقيق تغييرات عميقة في طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة في الريف العراقي وفي المدينة وترسي دعائم الحياة الديمقراطية، أو المجتمع المدني الديمقراطي الذي فشل النظام الملكي قبل ذاك بتكريسه. وعوامل ذلك لا تكمن في طبيعة الأشخاص الذين تولوا قيادة الانتفاضة ومستوى وعيهم الفكري أو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الديمقراطي ولا في قدراتهم الذاتية أو كفاءاتهم الشخصية فحسب، بل وبشكل خاص في طبيعة المرحلة التي كان العراق يمر بها وطبيعة العلاقات الإنتاجية التي سادت الريف الذي كان يحتضن نسبة عالية من السكان ويؤثر على المدينة التي لم تكن قد قطعت علاقاتها الاجتماعية بالريف وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على وعي الناس في المدينة وعلى ممارساتهم اليومية إزاء الدولة والمجتمع والقانون وعلى رغبة العسكريين في الاستمرار على رأس السلطة والتحكم بوجهتها. وكان جزء من المجتمع العراقي لا يزال يعيش بين الرعي والفلاحة أو بين حالتي البداوة والريف، وجزء آخر بين حالتي الريف والمدينة، بين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية المكرسة، وبين النمو الجديد والبطيء جداً للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية، بين قانون دعاوى العشائر

الذي أقرته الدولة واستندت إليه في التعامل مع القضايا العشائرية وفي المحاكم العراقية، وبين التشريع المدني الحديث المستند إلى الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ الذي كان يعبر في مضامينه عن رغبات الفئة الوسطى والمثقفين والمتنورين في التغيير أكثر مما كان يعبر عن واقع قائم يمكن الوصول إليه بوقت قصير، إضافة إلى سياسات الحكومات المتعاقبة التي شوهت الدستور أكثر مما مارسته لصالح المجتمع. وبالتالي فأن المجتمع كان لا يزال بعيداً عن قدرته الفعلية في المشاركة الواعية والفعالة في تحقيق المجتمع المدني الجديد وفي الدفاع عنه وحمايته من عبث الحكومة والنخبة السياسية والفئات المستحوذة على القسم الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة. كما أنَّ الحكومة، التي كان المفروض بها أن تكون المعبر والمجسد لمصالح المجتمع المدني، لم تكن قادرة على مواجهة حالة التخلف في المجتمع والتناقضات والصراعات التي كانت تدور فيه، كما لم تكن مؤهلة لأن تلعب دور النموذج الحسن في المجتمع لتنفيذ ما كانت تصدره من قوانين وقرارات وإجراءات. لم تكن الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي الإقطاعي بمستوى المسؤولية والمهمات الفعلية التي كانت ملقاة على عاتقها، وبالتالي تسببت في خلق إشكاليات إضافية للمجتمع ودفعت بالجيش للانتفاض على سياساتها. وكانت انتفاضة ١٩٥٨ هي العملية الثالثة في مسار الانقلابات العسكرية بعد عامي ١٩٣٦ و١٩٤١.

بدأت الحكومة الجديدة، التي أطلق عليها اسم "حكومة الثورة"، باتخاذ جملة من الإجراءات الأساسية باتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية، داخلية وخارجية، عديدة. وكانت تلك الإجراءات تدخل في باب الأهداف العامة التي لم تغب عن أنظار ومناقشات اللجنة العليا للضباط الأحرار والتي لم تسجل في برنامج ملزم في حينها، كما لم تطرح حدودها أو الأهداف المرجوة منها، سواء أكان ذلك على مستوى الأهداف الداخلية والعربية، أم على مستوى العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه لم تكن اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني قد وضعت تفاصيل ضرورية لبرنامجها المكون من خمسة أهداف مهمة وعامة، ولكنها تحتمل التأويل أو الاختلاف في فهمها وفق زاوية الرؤية والمصالح للمشاركين في وضعها. إذ أن المشاكل الحقيقية عادة ما تكمن في تفاصيل القضايا العامة.

وفي تلك التفاصيل للأهداف العامة برزت الاختلافات في وجهات النظر على صعيد اللجنة العليا للضباط الأحرار والمشاركين في حركة الضباط الأحرار وفي داخل الحكومة من جهة، وعلى صعيد الأحزاب الأعضاء في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني من جهة أخرى، ثم انتقَلَت تلك الخلافات من هذه الجهات إلى المجتمع وإلى الشارع العراقي.

لقد أشاع جو الحماس الهائل الذي ساد الشارع العراقي في أعقاب نجاح الانتفاضة العسكرية، الذي لا يمكن الاطمئنان إليه كثيراً بسبب مكونات الجماهير التي تساهم في خلق هذا الجو وضعف وعيها، رؤية ووعياً زائفين لدى بعض قياديي حركة الضباط الأحرار، ومنهم عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف من جهة، ولدى بعض الأحزاب السياسية في جبهة الاتحاد الوطني من جهة أخرى، يوهمان بقدرة هؤلاء على تسيير الأمور وفق الوجهة التي يسعى كل منهما إليها. وقد أدى هذا التصور، الذي جسد الرغبات أكثر مما عبر عن واقع موضوعي، إلى بروز مظاهر سلبية وإلى استعداد لتصعيد الصراع إلى مستوى اللاعودة عنه، ودفع الصراع إلى نهاياته القاسية، وكأن الجماهير كانت قادرة على حسمه لصالح أحد الأطراف دون أن يدمر الأرضية التي يقف عليها الجميع.

لقد اعتقد قياديا الانتفاضة العسكرية (عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف)، بعد أن جمدا عملياً دور اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار قبل بدء تنفيذ الانتفاضة العسكرية بفترة وجيزة، بأن من حقهما أن يقررا وحدهما كافة الأمور التي تواجه الثورة من جهة، وأن يستثمرا حماس الجماهير اللاهب في صالح استمرارهما في السلطة والحديث باسمها من جهة أخرى. إلا أن الصراع بدأ في قمة قيادة الانتفاضة، وبتعبير أدق بين الأول والثاني في قيادة لجنة الضباط الأحرار، إذ كان يدور حول الموقع الأول في السلطة أو السيطرة على السلطة كلها وإزاحة الآخر أولاً وثانياً على بعض الأهداف الملموسة التي تبناها كل منهما قبل الانتصار وسعى إلى تنفيذها بعد الانتصار مباشرة ثانياً. ولم تستطع اللجنة العليا لقيادة الضباط الأحرار المساهمة في حل الخلاف بين الشخصين، إذ كان دورها قد جمد عملياً ولم يسع عبد الكريم قاسم إلى الاستفادة منها، بل سعى عبد السلام محمد عارف إلى استغلال الفرصة وتعزيز علاقته بها والاستفادة من الجماعة القومية في

الحركة لصالحه وضد عبد الكريم قاسم. (راجع الملحق رقم ٤).

كما تبلورت وبرزت على السطح خلافات أخرى بين الضباط القوميين من جهة، والضباط الديمقراطيين والشيوعيين من جهة أخرى، والتي وجدت تعبيرها أيضاً بين البعثيين والقوميين من جهة، والشيوعيين والديمقراطيين من جهة ثانية، حول الشعارات الأساسية ووجهة الثورة. وتصور الجميع أن في مقدور كل منهما حسم الصراع في الشارع العراقي لصالحه بما يسهم في فرض تلك الشعارات على الحكومة، في حين كانت حكومة قاسم لها أجندتها الخاصة. وأدى الوعي الزائف، المرغوب فيه من قبل كل طرف، أدى لدى كل طرف إلى عواقب سلبية حادة على حركة الثورة الشعبية ذاتها وعلى إجراءات الحكومة وعلى الوحدة الوطنية، رغم القوانين والإجراءات المهمة والكبيرة التي أصدرتها وبدأت بتنفيذها حكومة قاسم من أجل تعبئة الناس حولها. لقد كانت غالبية الجماهير إلى جانب قاسم، ولكنها بدت وكأنها مع الحزب الشيوعي، مما زاد في عمق الفجوة التي بدأت تبرز في العلاقة بين حكومة قاسم وقاسم بالذات من جهة، وبين قيادة الحزب الشيوعي وقوى يسارية مستقلة من جهة ثانية. وكذا الحال بين قيادة حزب البعث والقوى القومية من جهة، وبين حكومة قاسم وقاسم بالذات من جهة أخرى. ومن هنا بدأ العد التنازلي للجمهورية الأولى التي عاشها الشعب بعد مرور ما يقرب من ٢٤ شهراً على نجاح الانتفاضة العسكرية في بغداد وكان السقوط خاتمة المطاف، رغم استمرار تطور الوضع إيجابياً وإصدار جملة من التشريعات الضرورية، ولكن عراقيل جديدة نشأت في أثناء تنفيذها.

المبحث الثاني

برنامج حركة الضباط الأحرار وسياسات حكومة قاسم

أولاً: برنامج حركة الضباط الأحرار

كانت اللجنة العليا لقيادة حركة الضباط الأحرار، بالرغم من الاختلاف بين وجهات نظر الأعضاء فيها، بسبب تعدد التنظيمات التي تشكلت قبل ذاك واندمجت ببعضها لتشكل هذه الحركة ولم تغير توجهاتها الفكرية والسياسية وأهدافها التفصيلية، قد اتفقت على ست مسائل أساسية في ما يخص النظام السياسي في البلاد في إعقاب إسقاط النظام الملكي، وهي:[٢١]

١. إسقاط النظام الملكي والتخلص من الإقطاعية.

٢. إقامة النظام الجمهوري على أسس ديمقراطية وإجراء انتخابات حرة وتسليم الحكم إلى ممثلي الشعب.

٣. وبعد فترة انتقال قصيرة يتم وضع دستور ديمقراطي للبلاد واستفتاء الشعب بشأنه.

٤. تشكيل مجلس قيادة الثورة ليأخذ على عاتقه تسيير شؤون البلاد.

٥. تحقيق الوحدة الوطنية وإيجاد حل عادل للقضية الكُردية[٢٢].

---

٢١ قارن: الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٨٠. ص ٦٠/٥٩.

راجع أيضاً: العاني، نوري عبد الحميد د. وجماعته. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٣.

٢٢ برزت الكثير من التشويهات التاريخية للأحداث والوثائق التاريخية التي انتهجتها الغالبية العظمى من الباحثين البعثيين، سواء وفق رغباتهم أم تحت ضغط النظام الذي أكد صدام حسين على ضرورة إعادة كتابة التاريخ وفق ما يرونه هم لا كما جرت الأحداث في الواقع. فقد ورد في المقتطف المأخوذ

٦. تضييق الفوارق بين الطبقات وفتح المجال لجميع الكفاءات والمواهب وتأمين العدالة الاجتماعية.

تشير النقطة الرابعة إلى تشكيل مجلس لقيادة الثورة باعتباره اتفاقاً قد تم في اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، في حين بادرت القيادة الثلاثية إلى تشكيل مجلس سيادة مؤقت إلى حين سن الدستور الدائم وانتخاب المجلس النيابي ورئيس الجمهورية. ومن المعروف أن عبد الكريم قاسم هو الذي اختار أسماء رئيس وأعضاء هذا المجلس دون العودة إلى حركة الضباط الأحرار أو إلى اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني. وأكد كل من العميد الركن ناجي طالب والعقيد، عضو اللجنة العليا للحركة، والسيد محسن حسن الحبيب، أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار ومن القوميين، ما يؤكد ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

– أن الاتفاق كان قد تم على تشكيل مجلس لقيادة الثورة.

من السيد محسن حسين الحبيب حول القضية الكُردية في كتاب ,,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، في الفقرة ١١ ما يلي: ,,تحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب". أما النص الأصلي الوارد في كتاب محسن حسين الحبيب فهو كما يلي: ,,. تحقيق الوحدة الوطنية وإيجاد حل عادل للقضية الكُردية". ومنه يتبين أن الباحثين البعثيين عمدوا بجرة قلم إلى الشطب على النص المأخوذ من كتاب محسن حسين الحبيب على فقرة ,,وإيجاد حل عادل للقضية الكُردية". وهي صورة صادقة لما كان تسعى إليه صدام حسين من خلال عرضه لمفهومه عن التاريخ حين أكد ضرورة "إعادة كتابة التاريخ وفق مصالح الأمة!" لا وفق الوقائع والحقائق الفعلية. وهو يعبر في الوقت نفسه عن الموقف الشوفيني من القضية الكُردية وعن مدى استعدادهم لتشويه وتزوير الحقائق للوصول إلى ما يبتغون دون أي شعور بتأنيب الضمير إزاء الباحثين الذين يستندون إليهم ويأخذون منهم مقاطع على طريقة "ولا تقربوا الصلاة ..." دون استكمال الآية. قارن بين المصدرين:

الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٨٠. ص ٦٠/٥٩.

العاني، نوري عبد الحميد د. وجماعته. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٣. ليتبين للقارئ المقطع الذي أجري عليه التغيير دون الإشارة على ذلك. (ك. حبيب).

– وأن أعضاء حركة الضباط الأحرار لا يشاركون في تشكيلة الوزارة.

– وأن عبد الكريم قاسم، وربما مع عبد السلام محمد عارف، هو الذي أختار أعضا مجلس السيادة ومجلس الوزراء دون العودة إلى حركة الضباط الأحرار أو لجنتها العليا ولا إلى جبهة الاتحاد الوطني ولجنتها العليا.[٢٣] لم يكن هذا التجاوز سلبياً لو كان قد جرى بحثه مع بقية الأعضاء، إذ أن وجود مجلس سيادة هو أفضل من مجلس قيادة ثورة، إلا أن الصيغة التي تمت بها اعتبرت تجاوزاً على الاتفاق وإخلالاً به واستعداء الآخرين ضد الشخصيتين البارزتين قاسم وعارف. ولا شك في أن تشكيل مجلس قيادة الثورة من أعضاء اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار ستضعف دون أدنى ريب من سلطة قاسم وعارف معاً، إذ أن الآخرين لهم الحقوق ذاتها التي هي لكل من قاسم وعارف، في حين أن مجلس السيادة لا يمتلك مثل هذه القوة بسبب أنهما لم يكونا ضمن حركة الضباط الأحرار، رغم أن محمد مهدي كبة كان عضوا في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ممثلاً عن حزب الاستقلال، وهو رئيس هذا الحزب.

ولا بد من الإشارة إلى مسألتين مهمتين في هذا الصدد وهما:

** أن عبد السلام محمد عارف كان قد قبل في حركة الضباط الأحرار بناء على إصرار عبد الكريم قاسم، ورغم وجود اعتراضات عليه لأسباب عدة، بما فيها نزقه وخفته وضعف ثقافته ووعيه السياسي وتدينه الشديد وتعصبه المذهبي الذي برز فيما بعد بشكل صارخ. ولكن عارف كان يمتلك دون أدنى ريب شجاعة وإقداماً واستعداداً للتضحية وإخلاصاً ملموسا في فترة التحضير للانتفاضة العسكرية لرئيسه عبد الكريم قاسم. كانت التقديرات السلبية لا تقتصر على شخص أو شخصين بل جاءت من عدد كبير من الضباط الأحرار ومن المدنيين الذين عرفوا عبد السلام محمد عارف، ومنهم السياسي المميز الراحل عامر عبد الله. في إجابة له عن السؤال التالي:

"تحدثت عن الصلة بقاسم، فهل عرفت شريكه عبد السلام عارف؟

---

٢٣ الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. بغداد. دار الأندلس للطباعة والنشر. ١٩٨٠ ص ٩٣–٩٦.

* حين ذكر في مقابلة صحفية طويلة عن عبد السلام محمد عارف ما يلي:

** كنت أعرفه وأعرف اباه الذي كان صاحب دكان في جانب الكرخ، لكنني لم اتعاط معه، ولم يتعاط أي شيوعي آخر معه على الإطلاق. كان مشهوراً بضيق أفقه وخفَّته وشدة عدائه للشيوعية والحزبية عموماً، وعلى رغم الهالة التي صُنعت له رأيته كيف يتصرف في حضرة قاسم، وكيف ينتصب، وكيف يناديه: "سيّدي".[٢٤]

** كان عبد الكريم قاسم مقبولاً كقائد لحركة الضباط الأحرار من جانب قيادة اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار لعدة أسباب:

١. رتبته العسكرية الرفيعة والتي كان يحملها مثله فقط ناجي طالب، والذي كان ينافسه دون أدنى ريب في هذا المنصب.

٢. لمعرفة غالبية الضباط به ودوره العسكري في حرب فلسطين وقناعتهم بوطنيته ونزاهته وعيشه المتواضع.

٣. هدوء وشجاعة ودقة عمل عبد الكريم قاسم وثقة الضباط به وثقافته وقدراته الفعلية وكفاءته في تحمل مثل هذه المهمة.

٤. قربه من كبار رجال الدولة، وخاصة نوري السعيد الذي كان يثق به ثقة عالية ويدلِّلهُ حين يناديه بتصغير الاسم "كرَّيم".

ولكن قاسماً لم يكن بالضرورة مقبولاً من جميع الضباط المشاركين في الحركة لأسباب فكرية وسياسية وتقديرات شخصية لكفاءة قاسم وإمكانياته وعلاقاته بنوري السعيد التي بدت للبعض وكأنها حميمية والتي تسنى لقاسم استخدامها لإبعاد الشبهات عنه وحماية التنظيم.[٢٥]

---

٢٤ عامر العبد الله. سنوات الفقر والأمل الخائب، الجزء الأول من مقابلة في جزئين ونشرين في عددين متتالين، حاوره فيها الكاتب حازم صاغية. ونشرت في مجلة أبواب اصدرتها مكتبة الساقي في لبندن. العدد الأول والثاني لعام ١٩٩٤.

٢٥ دان، أوريل. العراق في عهد قاسم– تاريخ سياسي ١٩٥٨–١٩٦٣. الجزء الأول. دار نبز للطباعة والنشر. السويد. ١٩٨٩. ص٣٢.

لا شك في أن نشوء مثل هذا التجاوز من جانب قاسم على أهم الاتفاقات التي جرت داخل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، ومنها التخلي عن تشكيل مجلس لقيادة الثورة والاستعاضة عنه بتشكيل مجلس سيادة يقررها بمفرده أو ربما مع عبد السلام عارف، ينشأ معه الشك في نوايا عبد الكريم قاسمو باعتباره القائد الفعلي للحركة، وتتفاقم حالة عدم الارتياح منه، خاصة وأن من استفسر منه عن أسباب عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة لم يحصل على إجابة مناسبة من القائد الأول، وحين أحيل إلى عبد السلام محمد عارف حصل على إجابة تافهة ونزقة من جانب عبد السلام محمد عارف، كما يشير إلى ذلك أوريل دان مستنداً في ذلك إلى مصادر عراقية مهمة.[٢٦]

أكدت الأحداث قبل وبعد انتصار الانتفاضة العسكرية وسعي الجماهير لتحويلها إلى ثورة شعبية أن عبد الكريم قاسم كان الشخصية المناسبة لقيادة الحركة لما كان يتسم به من سمات شخصية قيادية وذكاء وفطنة وسرعة تصرف وهدوء وحيوية وثقة بالنفس وإمكانيات فعلية على التخطيط وحسن التنظيم وصمام أمان لسرية العمل وحماية الجماعات التي يقودها وحسن اختيار الجماعات وقدرته حينذاك على الاستفادة من الجميع لتوحيد العديد من تنظيمات وقوى الضباط الأحرار في تنظيم واحد أو إيجاد علاقات طيبة مع القوى الأخرى التي لم تنخرط في التنظيم مثل المنظمة العسكرية "اتحاد الجنود والضباط" التابعة للحزب الشيوعي العراقي. لقد كان قاسم شخصية واعية لواقع العراق ومشكلات المجتمع. وإذا كان قاسم يشعر قبل إسقاط الملكية بأنه يحمل رسالة وطنية مقدسة يجب عليه تحقيقها تعتبر ظاهرة إيجابية مفيدة ومحفزة للنضال ودافعه لتنفيذ المهمات وتحقيق الأهداف، فأن استمرار هذا الشعور لديه بعد وصوله إلى المركز الأول في السلطة حمل معه مخاطر الانفراد والاستبداد بالرأي وعدم الثقة بالآخرين وتضخيم لما يمتلكه من قدرات تقوده والبلاد إلى عواقب غير معروفة سلفاً. وهو ما حصل فعلاً.

ركز البيان الأول للانتفاضة العسكرية على إعلان الثورة على النظام ودعوة الشعب للهدوء ومباركة الثورة وتأييدها، ثم الدعوة إلى وحدة الصف الوطني والتمسك بوحدة

---

٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦١.

العراق وإقامة مجلس سيادة مؤقت إلى حين استفتاء الشعب لانتخاب أول رئيسٍ للجمهورية. ولم يكن الثوار قد أخذوا بالاعتبار ما يمكن أن يحصل حين تسقط حكومة سابقة ولم تشكل حكومة جديدة ونشوء فراغ سياسي وخشية القوات المسلحة والشرطة على القيام بأي عمل يعتبر معادياً للثورة، إذ إن التظاهرات التي انطلقت لتأييد الانتفاضة وتحويلها إلى ثورة شعبية، قد اقترنت بممارسات معروفة لنا في مثل هذه الأوضاع حيث تقوم جمهرة غير قليلة من الناس البائسين والمحرومين من كل شيء ومن التعليم والثقافة بعمليات النهب والسلب والتدمير والاعتداء على بعض المؤسسات الأجنبية أو غيرها. ومن هنا جاء البيان الذي أصدره الحاكم العسكري أحمد صالح العبدي، الذي طالب فيه بالركون إلى الهدوء، كما تقرر فرض منع التجول في ساعات معينة لمنع تكرار ما حصل من نهب لقصر الرحاب وغيره أو تدمير جزء من السفارة البريطانية حين توجهت نحوها الجماهير الغاضبة ودمرت تمثال الملك فيصل الأول وتمثال الجنرال مود، ومن ثم قتل محاسب السفارة ووقوع حوادث قتل أخرى قليلة. لقد كانت قيادة قاسم، رغم عدم أخذها هذا الجانب بنظر الاعتبار، إلا أنها كانت من الحزم والحسم بدرجة عالية جداً بحيث استطاعت إيقاف تلك التجاوزات بسرعة ولصالح الحركة الشعبية التي اندمجت مع الثوار في معزوفة موسيقية وكأنها تعبر عن عرس جميل غير معهود في العراق.

كانت أمام حكومة الثورة مهمات كثيرة تستوجب المعالجة والتنفيذ، إذ اقترنت بمطالب جماهيرية ومن قبل القوى السياسية أيضاً. وكان في مقدمتها، بعد تشكيل حكومة الثورة، ما يلي:

- الحافظ على الأمن والاستقرار وحماية مؤسسات الدولة والهيئات الدبلوماسية.
- تعبئة الجماهير دفاعاً عن الثورة والتصدي للقوى المناهضة لها.
- تقديم المسؤولين المباشرين عن النظام السابق إلى التحقيق والمحاكمة.
- وضع دستور جديد، إذ لم يعد الدستور السابق ساري المفعول، رغم عدم صدور قرار يلغي ذلك الدستور الملكي، إذ لم تعد الملكية قائمة.
- الموقف من وجود أحزاب سياسية في العراق وشرعية عملها ودورها في الحياة

السياسية.

– الاستجابة لمطالب الشعب الأساسية التي كانت مطروحة ضمن أهداف حركة الضباط الأحرار وتلك التي تتجاوزها، سواء أكانت في المجال الاقتصادي، ومنها الموقف من الأرض والمسألة الزراعية، أم المجالات الاجتماعية، أم التعليمية والثقافية والخدمات العامة الأخرى.

– إقامة علاقات ودية مع الدول العربية والدول الإقليمية وعلى الصعيد الدولي.

وفي أول مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء، عبد الكريم قاسم، تحدث فيه عن مهمات الثورة بما يلي:[٢٧]

١. من أجل إجراء الاستفتاء يفترض أن تحصل لدى الشعب الثقة الكاملة التي تمكنه من إعطاء صوته بحرية وإجراء المشاورات بشأن انتخاب رئيس الجمهورية.
٢. القيام بالإصلاحات العاجلة التي يتطلبها الشعب لرفع مستواه والترفيه عنه، وبعد إنجازها يعطي رأيه بحرية تامة.
٣. السماح بحرية الأحزاب والمعارضة في البلاد، مع قناعة بأن الأحزاب كلها يمكن أن تتوحد في حزب واحد لأن لها أهدافاً مشتركة.
٤. العراق بلد مسالم ويريد إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول.
٥. أصبحت الجمهورية العراقية حقيقة واقعة، أنها وضعت طابوقة جديدة في بناء صرح الحرية ولن يستطيع أي حدث تاريخي أن يزيل الجمهورية.

ماذا نستنتج من هذه التصريحات وبالارتباط مع أهداف حركة الضباط الأحرار؟ يبدو لي إمكانية الإشارة إلى ما يلي:

إن قاسماً لم يكن مستعجلاً من أمره في إنجاز فترة الانتقال بسرعة وتسليم الحكم إلى المدنيين وعودة القوات المسلحة والضباط إلى ثكناتهم. فهو يطرح أهمية تعزيز ثقة الشعب

---

٢٧ العاني، نوري عبد الحميد د. وجماعته. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢٩/١٣٠.

بالوضع الجديد من أجل إجراء الاستفتاء لانتخاب رئيس الجمهورية، ثم القيام بإصلاحات لصالح الشعب لكي يستطيع الشعب أن يعطي رأيه بممثليه بحرية ووعي، وأنه يوافق على السماح بحرية الأحزاب والمعارضة، ولكنه يؤيد وجود حزب واحد لأن الأحزاب كلها تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة، اي لا ضرورة لتعدد الحياة الحزبية، فحزب واحد كاف للعراق.

وهنا نجد أن قاسماً لم يتحدث عن تسريع العملية الانتقالية، ولم يطرح موضوع الدستور الجديد الذي يفترض وضعه، كما لم يتحدث عن تسليم السلطة إلى المدنيين وإنهاء فترة الانتقال التي بقيت مفتوحة تماماً إلى حين نضوج الجماهير وتنامي ثقتهم بالوضع، وهي مسألة حسية لا يمكن تحديدها بوقت معين. كما أن التعبير عن الرغبة الشخصية، وهو في بداية انتصار الثورة وقائدها الفعلي، في أن يتشكل في البلاد حزب واحد، يجسد التصور الخاطئ لدى قاسم عن مواقف الأحزاب السياسية التي كانت تعمل في العراق حينذاك، لأنها لم تكن بأي حال ذات أهداف واحدة، بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ مواقف تلك الأحزاب. وقد بقيت هذه النقاط عموماً تشكل محور حركة عبد الكريم قاسم لاحقاً وأثرت بشكل سلبي على مسيرة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يمكن التكهن في النوايا الحسنة لعبد الكريم قاسم، ولكن النوايا الحسنة يمكن أن تقود البلاد نحو جهنم، وهو ما حصل عملياً في العراق.

في ضوء وقائع وأحداث تلك الفترة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

* جسدت الأهداف الأساسية التي تضمنها البرنامج العام غير المعلن لحركة الضباط الأحرار عن وعي عام سليم بمهمات المرحلة التي كان العراق يمر بها، وبالتالي لم يتجاوز قادة الحركة طبيعة المرحلة، كما لم يتخلفوا عن تلك المهمات، سواء تلك التي ارتبطت بالحياة السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية والثقافية، وإزاء مختلف القضايا التي كان الشعب العراقي يعاني منها ويريد التخلص السريع منها ومن عواقبها وآثارها السلبية. كانت أهداف حركة الضباط الأحرار تعبر عن المصالح المشتركة للغالبية العظمى من الشعب العراقي، وبالتالي فإنها تضمنت قواسم مشتركة بين جميع الأحزاب الوطنية التي ناضلت ضد الهيمنة الاستعمارية وضد الحكم الملكي الإقطاعي. وعبر الالتفاف الشعبي الواسع

حول قادة الانتفاضة المسلحة عن صحة هذا الاستنتاج وصواب الرؤية التي تجلت في حركة الضباط الأحرار، رغم أن القوى التي كانت تعمل في هذه الحركة، كانت مختلفة في أمرين جوهريين، وهما:

– اختلافها في تفسير بعض تلك الأهداف، إذ أنها كانت حمالة أوجه بسبب عموميتها وضعف ملموسية الموقف إزاء كل منها إضافة إلى عدم وضوح آليات تنفيذها.

– عدم تحديد وقت مناسب وملزم يتم بموجبه إنجاز الدستور الجديد وإصدار قانوني الأحزاب والانتخابات على سبيل المثال لا الحصر.

* لم تلتزم القيادة الثلاثية، التي قررت زمان ومكان ووحدات الانتفاضة المسلحة، (عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف وعبد اللطيف الدراجي)، ونفذتها فعلاً وحققت الظفر لها، بما ناقشته اللجنة العليا للضباط الأحرار واتفقت عليه من حيث المبدأ. كما لم تلتزم بشكل دقيق بما تم الاتفاق عليه مع اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني. وكان هذا أول خرق نفذت من خلاله الخلافات اللاحقة في ما بين قادة الانتفاضة أولاً، وفي ما بين الأحزاب السياسية والمجتمع ثانياً، وفي ما بين قيادة الثورة والأحزاب السياسية ثالثاً.

لقد كان الخلاف في حركة الضباط الأحرار قد دبَّ قبل بدء تنفيذ الانتفاضة العسكرية حين اختلفوا حول موعد الانتفاضة أو الثورة وحين رفض أكثر من مقترح حول موعدها. ويبدو للمتتبع بأن المكونات العسكرية السرية الثلاثة التي تشكلت منها حركة الضباط كانت على خلاف في ما بينها حول هذا الموضوع، إذ كان كل منها يريد استباق الآخرين في تنفيذ ساعة الصفر من جهة وفي الحصول على الموقع الأول في المجموعة ثانياً، وهي حالة كشف عنها عدد من أعضاء حركة الضباط الأحرار، ومنهم محسن حسين الحبيب في كتابه الموسوم ,,حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق" الذي صدر في عام ١٩٨٠ وفي ظل حكومة البعث، وهو من الضباط القوميين في حينها.[٢٨]

لقد كانت هناك محاولات جادة لمنع عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف من

---

٢٨ الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. بغداد. دار الأندلس لطباعة والنشر والتوزيع. ١٩٨٠. ص ٩٣–٩٦.

القيام بحركة عسكرية وفق الموعد الذي اقترحه الثنائي قاسم وعارف حيث دارت فكرة قدمها عبد الكريم فرحان، عضو اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، تدعو إلى الاتصال بالحاميات العسكرية وإبلاغها بعدم تنفيذ الأوامر التي تأتيهم من غيره. ولكن أجل هذا الأمر مؤقتاً.

* وضعت هذه المجموعة الثلاثية، عندما وجدت الظروف مناسبة، خطة الانتفاضة المسلحة واستخدمت القوات التي تحت تصرفها من تنظيم الضباط الأحرار لتنفيذ العملية أولاً، وحددت توزيع المهمات أثناء تنفيذ العملية ومهمات النظام الجديد على مختلف القوى دون استشارة اللجنة العليا للضباط الأحرار أو اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ثانياً في سعي منها للحفاظ على السرية التامة وعدم توسيع من يعرف بساعة الصفر ثالثاً. يورد الصديق الباحث الأكاديمي الدكتور عقيل الناصري، المعروف بدراساته القيمة حول ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وشخصية قائدها عبد الكريم قاسم، النص التالي، الذي يتبين منه الأهمية التي كان يمنحها عبد الكريم قاسم لسرية العمل والاتصالات والعلاقات:

"وكانت الخطة بلا شك خطة معقدة جداً، إنما حاولنا تبسيط هذه الخطة بتجزئتها على إخواننا، فكل فرد يعلم واجبه فقط ولا يعلم بالواجبات الأخرى، فهذه الخطة كانت جسيمة وكبيرة وأصبحت خطة مبسطة، بسيطة لكل فرد يقوم بها وقد راعينا فيها الكتمان الشديد والحذر... فبعد أن حسبنا الحساب ودققنا هذه الخطة وجدنا أن النجاح حليفنا ولا بدَّ من تنفيذ هذه الخطة بهذا الوقت بالذات، وهؤلاء الرسل لا يعلمون أو يعرفون بواجبات الأدلاء الذين يقودون القطعات. والقطعات كانت لا تعرف الأدلاء إنما الأدلاء يعرفون واجباتهم ويعرفون أهدافهم وعليهم أن يقودوا قطعة... والقطعة لا اعرف هدفها، إنما الدليل هو الذي يعرف ذلك. وكان هذا التدبير احتياطياً لنجاح الخطة ولعدم إفشاء أسرارها..."[٢٩].

---

٢٩ الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم، من ماهيات السيرة. ١٤ تموز الثورة الثرية. الكتاب الثاني ظ الجزء الأول. ط ١. السويد. رقم ISBN 978-91 922 0878 9. ص ٢٧٥. مأخوذة من "خطاب قاسم أمام دورة الاحتياط الثالثة عشرة في ١٩٥٩/٣/٢، خط الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨/١٩٥٩. إعداد ماجد شبر، دار الوراق. لندن. ٢٠٠٧ ص ١٠٥.

* لم تمنح الكثير من أعضاء قيادة الضباط الأحرار المواقع المناسبة أثناء فترة الانتقال، بل ركزتها في القوى التي كانت تريد أو تأتمن جانبها، وبالتالي أدى هذا الإهمال إلى نشوء فجوة بين قوى أطراف الحركة العديدة.

ويبدو هذا واضحاً من تركيبة الحكومة ومجلس السيادة والتي انعكست في تصريحات عبد الكريم قاسم من جهة، وخطابات عبد السلام محمد عارف النارية وغير المتزنة وتخبطه الشديد التي جسدت مستواه الفكري والسياسي المتخلف في المحافظات التي زارها من جهة أخرى (راجع الملحق رقم ٣). كما أن عبد السلام محمد عارف انتهج سلوكية مزدوجة، فهو حين يكون مع قاسم يسعى إلى كسب وده وإلى إبداء فروض الطاعة لقائده، وحين يكون بعيداً عنه ينطلق كاشفاً عن حقيقته الراغبة في احتلال المركز الأول بصورة صريحة أو تلميحية، سواء عبر الخطب الفجة أم عبر اللقاءات الصحفية والتي كانت تبرز فيها محاولات الادعاء غير المبرر بأنه قائد الثورة الفعلي وليس عبد الكريم قاسم، مما كان يثير حفيظة عبد الكريم قاسم ويفسح في المجال إلى اختلاف في وجهات النظر وإلى صراع حول المركز الأول في قيادة البلاد. وفي كل الأحوال كانت تصريحات عبد السلام محمد عارف من جهة، وأسلوب عمل وتصريحات عبد الكريم قاسم من جهة أخرى تشير إلى وتؤكد بأن القوات المسلحة قد جاءت إلى السلطة ولا تريد مغادرتها بأي ثمن كان. كانت كلها تؤكد بأن القوى العسكرية التي قادت الانتفاضة تريد أن تنفرد بالسلطة وأن تضعف مواقع المجموعات الأخرى في قيادة الضباط الأحرار أولاً، والحل محل الأحزاب السياسية العراقية واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي اعتقد واقتنع قاسم بأنها غير مناسبة لحكم البلاد، وأنه يشكل البديل الوطني الأفضل والذي يتميز بالنزاهة والحرص والإخلاص وحامل رسالة خلاص العراق التاريخية وتطوره المستمر.

وتبدو لي اليوم بأن عوامل خمسة كانت وراء هذا التصرف الذي هيمن على عمل وسلوك عبد الكريم قاسم، وهي:

١. لقد واتت هذه المجموعة القيادية الفرصة فسارعت للاستفادة منها وإعلان الانتفاضة المسلحة بدلاً من التباحث مع بقية أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار، خشية أن يقود

ذلك إلى تأجيلها كما أجلت في أكثر من ثلاث مرات سابقة.[٣٠] وأن خلافاتها السابقة مع بعض أعضاء حركة الضباط الأحرار منعها من إبلاغ الجميع بالحركة خشية رفض الموعد أو إعاقة تنفيذها لأي سبب كان، رغم أن اللجنة العليا للحركة كانت تعرف بالخطة العامة والتي طرحت بتاريخ ١٩٥٨/٧/١١ على أعضاء اللجنة العليا من قبل عبد الكريم قاسم باسمه وباسم عبد السلام محمد عارف الذي لم يحضر الاجتماع لتوتره في لقاء للجنة العليا الذي سبقه اجتماع ١٩٥٨/٧/١١، والذي تضمن ضرورة الاستفادة من تحرك القطعات العسكرية الخاصة باللواء العشرين إلى الأردن للسيطرة على بغداد وإسقاط النظام الملكي، وأن إمكانية التنفيذ متاحة حين مرور الوحدات العسكرية ببغداد[٣١].

٢. وأنها كانت تعتقد أيضاً بأن لها الحق في قيادة البلاد، لأنها هي التي أخذت المبادرة وحررت الشعب من حكم رجعي مستبد وظالم. ويبدو لي الآن بأن أي مجموعة من المجموعات الثلاث لو تسنى لها القيام بتلك الحركة لانفردت بالسلطة السياسية وحاولت تقريب جماعتها على حساب الجماعات الأخرى، ولا يمكن استثناء اتحاد الجنود والضباط أو الحزب الشيوعي من هذه القاعدة. وهي إشكالية عامة تمس جميع القوى السياسية، سواء أكانت مدنية أم عسكرية، والتي تجلت في الصراعات التي دارت في العراق في أعقاب نجاح الانتفاضة لا بين القوى العسكرية فحسب، بل وبين الأحزاب السياسية التي عملت في إطار جبهة الاتحاد الوطني.

٣. وأنها تمتلك القدرة والحكمة والرؤية الواعية لإدارة دفة البلاد نحو الحرية والتقدم والرفاه، وهي من جانب آخر تجسد واقع المبالغة في القدرات الذاتية والتصور بأنها الوحيدة القادرة على قيادة البلاد إلى شاطئ السلام وأن الآخرين عاجزون عن امتلاك مثل هذه القدرات والتي تحمل روحية عدم الثقة بالآخرين أو بقدرتهم على قيادة البلاد.

---

٣٠ يورد الأخ الدكتور عقيل الناصري إلى أن عدد محاولات الإطاحة بالنظام الملكي تراوح بين ٧–١٣ محاولة، ولكن أبرزها أربع محاولات بدأت في العام ١٩٥٢ وأخرى في العام ١٩٥٤ وثالثة في مايس ١٩٥٨ ثم في حزيران من العام ١٩٥٨ وأخيراً ثورة ١٤ تموز في العام ١٩٥٨. راجع: الناصري، عقيل د. الثورة الثرية. مصدر سابق. ص ٢٥٨/٢٦٠.

٣١ المصدر السابق نفسه.

٤. وأن الشعب العراقي لا يزال بحاجة إلى فترة طويلة أخرى لكي يستطيع أن يتعلم العيش بحرية وفي أجواء الديمقراطية. وأن هذا يحتاج إلى قيادة مخلصة وحازمة لا تتوفر إلا بهم، بغض النظر عن الفترة التي تحتاجها هذه العملية.

٥. وأن من الأفضل لها وللثورة أن لا تضع الأمور بيد القوى الأخرى والأحزاب السياسية التي برهنت على عدم قدرتها على إسقاط النظام الملكي قبل ذلك مما استدعى تدخلها لإنقاذ البلاد من الهيمنة الاستعمارية والملكية الفاسدة والإقطاع، وبالتالي يمكن أن تكون تلك الأحزاب سبباً في إشاعة الفوضى والتسيب وضياع الثورة.

ورغم وجود عناصر غير خاطئة في البعض من هذه التصورات، إلا أن قيادة الانتفاضة المسلحة لم تكن بطبيعة الحال محقة في الكثير من تلك التصورات وفي ممارساتها الفردية، إذ أنها فسحت في المجال لتطور سلبي في البلاد. إذ لم يكن ممكناً نجاح تلك الانتفاضة لولا النضال الطويل للمجتمع بكل فئاته الاجتماعية ضد سياسات النظام الملكي، وبالتالي كانت الأجواء مهيأة للانقضاض على النظام الملكي. كما لم يكن ممكناً نجاحها الخاطف لولا تأييد الغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب لها والتفافها حول قيادة الانتفاضة وتضييق الخناق على أعوان النظام الملكي ومنعهم من التحرك، كما منع هذا التأييد التحرك العسكري من التوجه صوب العراق لضرب الانتفاضة المسلحة. وإذا كان صحيحاً بشكل عام القول بأن الشعب العراقي لا يزال يحتاج إلى تعلم الحرية والديمقراطية، فأن من غير الصحيح عدم ممارسة الحكومة للحرية والحياة الديمقراطية وفق المؤسسات الدستورية، إذ بدونها لا يمكن للشعب أن يتعلم الحرية ويعرف كيف يمارسها ويطور حياته على وفق أسس الديمقراطية. إن هذه الوجهة هي التي ميزت المرحلة اللاحقة لحركة المجتمع العراقي وسياسات الدولة العراقية.

ثانياً: سياسات حكومة عبد الكريم قاسم

كان أمام حكومة عبد الكريم قاسم الكثير من المهمات الكبيرة التي يفترض أخذ المبادرة بشأنها وإيجاد الحلول العملية لها، منها ما سجله برنامج حركة الضباط الأحرار بشكل عام، ومنها ما هو جديد فرضته اتجاهات تطور الأحداث. والإشكالية التي برزت حينذاك

تبلورت في واقع أن أمام قاسم كانت الخطوط العامة لذلك البرنامج وليست تفاصيله الملموسة، وبالتالي كان عليه أن يرى، وبالتعاون مع حكومته والمجتمع، ما يفترض أن تشكل سياسات وإجراءات الحكومة الداخلية والخارجية. إلا أن قاسم واجه الأمر من خلال الاعتماد على تقديراته الشخصية وربما التشاور مع البعض من وزرائه، ومنهم الأستاذ محمد حديد. ولكن قاسم لم يسع قبل ذاك إلى الغوص في عمق تلك المشكلات أولاً، أما ثانياً فإنه لم يطرح على نفسه أو على حركة الضباط الأحرار مختلف الاحتمالات لاتجاهات وسبل تنفيذ تلك السياسات الداخلية والخارجية، كما أنه لم يطرح بصورة جدية ومستمرة تلك المشكلات على الحكومة التي يترأسها لمعالجتها وفق رأي الأكثرية. ولهذا كان قادة الانتفاضة يلجون حقل ألغام شديد الانفجار ويتطلب الوعي والمسؤولية في الكشف عنها وتطهير المنطقة منها. وكان في مقدور كل منها أن يخلق مضاعفات للمسؤولين العاملين في تلك الحقول مع الدول العربية ومع دول العالم الأخرى، أو مع الفئات الاجتماعية المستفيدة أو المتضررة من تلك السياسات والإجراءات. وكان هذا الواقع يتطلب من قاسم اعتماد ستة أسس جوهرية في الحوار داخل مجلس الوزراء أو مع القوى السياسية العراقية التي وقفت مع الانتفاضة وقررتها معه سوية، ونعني بها:

١. طرح المشكلات التي تواجه المجتمع العراقي على بساط البحث لمناقشتها بصورة ديمقراطية وتفصيلية ووضع الأسبقيات لمعالجتها من قبل مجلس الوزراء، إضافة إلى استدعاء أقطاب اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني للحوار بشأنها معها واستشفاف رأيها والسعي لاستخلاص الحلول المناسبة من تلك الحوارات والمناقشات.

٢. طرح الحلول العملية للمشكلة من جانب مختلف القوى ومناقشتها ومحاولة الوصول إلى الحل الأمثل لهذه المشكلة أو تلك عبر مجلس الوزراء، ثم الالتزام المشترك بالحل الذي يتم الاتفاق عليه والبدء بتنفيذه.

٣. قيام أجهزة إعلام الحكومة والجبهة والخاصة بطرح ما يتم الاتفاق عليه على الناس الذين يهمهم سير البلاد على طريق حل المعضلات والخلافات بآليات سلمية وديمقراطية.

٤. اتفاق كل القوى العاملة في الجبهة وفي الحكم وحركة الضباط الأحرار رفض استخدام العنف لفرض وجهة نظرها على الحكومة، أي الأخذ بآليات ديمقراطية وسلمية تسهم في توفير الأجواء الصحية لحل المشكلات.

٥. عدم استبعاد أي طرف من الأطراف السياسية من السلطة ومن مبدأ الحوار في ما بين كل الفصائل لتأمين الوصول إلى الشعارات الأساسية المشتركة للعمل المشترك بموجبها.

٦. وأخيراً الاتفاق على أن وجود الجماعة العسكرية في السلطة وجوداً مؤقتاً يفترض أن ينتهي بسرعة وتحديد موعد مناسب لذلك ليبدأ بعدها التحول إلى الحكومة المدنية وانتخاب رئيس الجمهورية وبقية مؤسسات الدولة العراقية.

ولكن قاسماً، وهو على رأس الحكومة، لم ينتهج هذا السبيل، بل مارس سياسة الانفراد بالسلطة وتسيير الأمور وفق التصورات التي لديه بغض النظر عن مدى واقعيتها أو ابتعادها عن العقلانية، كما حصل في الموقف من القضية الكُردية أو من رغبة قاسم في ما يسمى بـ "استعادة الكويت"! وبالتالي كان الجو ابتداءً مشحوناً باحتمال مبرمج كبير يشير إلى بروز خلافات لا في تحديد المهمات وأسبقيتها فحسب، بل وفي الحلول المطروحة لكل منها، والتي قادت تدريجاً إلى إهمال قاسم لمجلس الوزراء أيضاً والانفراد بالسلطة من خلال التشاور مع البعض على أساس الاستشارة لا غير.

فما هي السياسات التي مارسها قاسم في أعقاب سقوط الملكية في العراق؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بتناول السياستين الخارجية والداخلية على التوالي:

أ. السياسة الخارجية

كانت إجراءات الجمهورية الفتية موجهة نحو تغيير السياسة الخارجية للعراق بصورة جذرية وسريعة دون الأخذ بالاعتبار الوضع الدولي والإقليمي والمشكلات التي يمكن أن تنشأ عن تلك العجالة في القرارات والإجراءات. وقد أرعبت هذه السياسة، التي اعتبرت راديكالية متطرفة من جانب الدول الغربية الكبرى، وعجزت عن مواجهتها مباشرة، رغم

محاولات التحركات العسكرية الأجنبية التي وقعت في لبنان والأردن وتركيا وعلى الحدود العراقية–الكويتية والحدود العراقية– الإيرانية، وكذلك في داخل العراق، على نحو خاص[٣٢]. ويمكن تلخيص أهم تلك الإجراءات التي نفذتها الحكومة ابتداء من انتصار الانتفاضة وعلى مدى ثلاث سنوات لاحقة فيما يلي:

١. الانسحاب من الاتحاد الهاشمي الذي أنجز في العام ١٩٥٨ بين العراق والأردن وكان نوري السعيد أول رئيس وزراء لهذا الاتحاد الهاشمي الذي لم يرحب به الشعب ولا اختاره، بل فرض عليه بقرارات فوقية من جانب السلطات الحاكمة في البلدين وفي مواجهة للوحدة المصرية السورية.

٢. إلغاء الاتفاقية العسكرية لعام ١٩٣٠ والخاصة بحق بريطانيا في امتلاك قاعدتين عسكريتين للقوات البريطانية في كل من الحبانية، وهي على مقربة بغداد، والشعيبة، وهي على مقربة من البصرة، إضافة إلى امتيازات أخرى للقوات البريطانية في أوقات الحرب مثلاً

٣. الخروج من حلف بغداد (السنتو) حيث كانت الدول التالية أعضاء فيه، وهي: تركيا، إيران باكستان، العراق وبريطانيا، كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية مركز المراقب فيه، الذي كان على وشك أن يصبح عضواً مؤثراً فيه أيضاً.

٤. الخروج من منطقة النقد الإسترليني التي كانت تقودها بريطانيا العظمى.

٥. عقد اتفاقية عسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة، إلى جانب وجود اتفاقية الدفاع العسكري العربي المشتركة في إطار الجامعة العربية.

٦. إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وإقامة علاقات جديدة مع عدد من الدول الاشتراكية.

٧. البدء بتطوير علاقات التعاون مع قوى حركة التحرر الوطني العربية، ودعم نضال الشعب الجزائري في ثورته ضد الهيمنة الاستيطانية للاستعمار الفرنسي، ودعم نضال

---

٣٢ العاني، نوري عبد الحميد د. ومجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. ط ١. بيت الحكمة. بغداد. ٢٠٠٠. ص٦٧–٩١.

شعب فلسطين، وكذلك العمل مع مجموعة دول عدم الانحياز ودعم النضال الموجه في سبيل صيانة السلام في العالم ودعم النضال ضد الاستعمار.

٨. دعوة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط إلى التعاون والتنسيق في ما بينها من أجل تعزيز جبهتها في مواجهة الاحتكارات البترولية الدولية وضمان إجراء تغيير في سياسات الإنتاج والتصدير وتحديد أسعار النفط الخام. وقد نشأ عن هذه الدعوة أن برزت إلى الوجود منظمة الدول المصدرة للنفط في فترة لاحقة (أوبيك OPEC).

ب. السياسة الداخلية

تميزت السياسات الداخلية التي مارستها حكومة قاسم بالجرأة في مواجهة جملة من القضايا الحيوية التي كانت تمس حياة الغالبية العظمى من السكان، سواء أكان ذلك بالنسبة للريف أم المدينة، وخاصة في مجال الاقتصاد والحياة الاجتماعية والتعليمية. ولم تكن تلك السياسات الداخلية منعزلة بأي حال عن السياسة الخارجية بل مرتبطة بها عضوياً وتتبادل التأثير الشديد في ما بينها، وخاصة في ما يخص العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية أو علاقات التجارة الخارجية أو قضايا التصنيع والعلاقات الاقتصادية والثقافية الدولية والموقف من حقوق المرأة والأسرة. وشملت السياسات الداخلية عدداً من الحقول الأساسية مثل الحياة السياسية والاقتصاد ومن ثروة البلاد النفطية والمشكلات الاجتماعية، ومنها الحياة الثقافية، وكذلك الموقف من القضية الكُردية. وسنحاول أن نتبين الخطوات التي اتخذتها حكومة قاسم في هذا الصدد وأين برزت النواقص في ممارسة تلك السياسات والإجراءات الداخلية؟

اتخذت حكومة قاسم، على مدى وجودها في السلطة وابتداءً من سقوط النظام الملكي، ما يلي من الإجراءات:

١. إطلاق سراح السجناء السياسيين والمعتقلين والمبعدين وإعادة الكثير منهم إلى وظائفهم، وإصدار تشريع إعادة الاعتبار لمن حكم عليه بالموت في العهد الملكي بتهمة ,,الخيانة الوطنية" أو ,,التخريب والترويج للمبادئ الهدامة". وكان في مقدمة هؤلاء وفق

الفترة التي حكموا فيها مجموعة الضباط الأربعة لحركة مايس ١٩٤١ والضباط الكُرد الأربعة الأعضاء في الحزب الديمقراطي الكُردي (الكُردستاني لاحقاً) الذين أعدموا في العام ١٩٤٦ ثم قادة الحزب الشيوعي العراقي الثلاثة في العام ١٩٤٩.[٣٣]

٢. اتخاذ إجراءات سريعة لإطلاق الحريات الديمقراطية والبدء بممارسة الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين والعمل من أجل وضع الدستور الجمهوري المؤقت ثم إعلانه والعمل لوضع الدستور الدائم للبلاد، والسماح بالنشاط العلني للأحزاب غير المرخصة تشريعاً، وكذلك بالنسبة إلى المنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية ...الخ، إذ تأخر صدور قانون الأحزاب حتى العام ١٩٦٠. وكان لهذا التأخير في إنجاز الدستور الدائم وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب تأثيرات سلبية بارزة على وعي المجتمع وحركته وتنظيمه ودور الجماهير الشعبية في العملية الديمقراطية في البلاد.

٣. البدء بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي في مجال توزيع الأراضي الزراعية المصادرة وفق

---

٣٣ ملاحظة: من المؤسف حقاً أن قرار إعادة الاعتبار للمناضلين الشهداء لم يشمل القائدين الشيوعيين الآخرين وهما ساسون دلال ويهودا صديق، وهما من أتباع الديانة اليهودية لسببين، الأول: أن الحزب الشيوعي لم يقدم أسميهما للحصول على إعادة الاعتبار بسبب ضعف مواقفهما أثناء التحقيق معهما واعتبرهما خائنين للحزب، والثاني: أنهما يهوديان، وكانت الخشية في حينها أن يتهم الحزب بموالاة اليهود أو الصهيونية، وهي خشية ليست في محلها وظلم لحق بالضحيتين بدلاً من أن يوصم الجلاد بالظلم والخيانة، فهما وفي كل المعايير شهيدان. وما يؤكد هذا الأمر واقع أن الحزب طلب من اليهود العراقيين الذين أطلق سراحهم من أجل العودة إلى الحزب أن يتخلوا عن ديانتهم اليهودية وأن يتحولوا إلى الإسلام ويغيروا أسماءهم. وإذ وافق البعض منهم مثل سعدية مشعل، إذ أصبحت سعاد خيري، ويعقوب مصري الذي أصبح عادل مصري، بسبب رغبتهما الجامحة في البقاء في العراق علماً بأنهما شيوعيان ولا يعيران لهذه المسألة أية أهمية، رفض آخرون ذلك مثل حسقيل قوجمان الكاتب الشيوعي المعروف وهُجّر بسبب ذلك إلى إسرائيل، رغم رغبته الفعلية في البقاء في العراق، وهو يعيش منذ سنوات طويلة في لندن. ورغم معرفتي بهذه الحقيقة، فقد استفسرت عنها من الراحل يعقوب المصري حين كنت في براغ في العام ١٩٨٥ وحدثني عنها بالتفصيل، كما حدثني عنها وبصورة مماثلة الكاتب حسقيل قوجمان حين التقيت به في العام ٢٠٠٩ في لندن وفي بيت أخيه الشيوعي يعقوب قوجمان، كما كتب عن ذلك مقالاً نشر في الموقع الإلكتروني "الحوار المتمدن". ك. حبيب

القانون والأراضي الزراعية التابعة للدولة على فقراء وصغار الفلاحين. لقد اتخذت إجراءات حازمة ضد الإقطاعيين الذين استحوذوا على مساحات واسعة جداً من اخصب الأراضي الزراعية وأكثرها قرباً من الأنهر ومجارى المياه وأكثرها عطاءً للريع التفاضلي، وذلك بإصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والسعي لتطبيقه ومصادرة نسبة عالية جداً من الأراضي الزراعية التي كانت في حوزة ملاكي الأراضي الإقطاعيين.

٤. إعادة تنظيم التجارة الخارجية والبدء بتنظيم وتطوير دور قطاع الدولة في الاقتصاد العراقي.

٥. البدء بتطوير قطاع الدولة الاقتصادي وتشجيع جهود القطاع الخاص لتوسيع نشاطه وزيادة توظيفاته الرأسمالية في مختلف الحقول الاقتصادية، وخاصة في مجال الصناعة والزراعة، إضافة إلى تنشيط المصرف الصناعي والمصرف الزراعي وزيادة رؤوس أموالهما لتقديم القروض بفوائد بسيطة.

٦. الحد من نشاط ونفوذ شركات النفط الاحتكارية إلى حد استعادة ٩٩,٥ ٪ من الأراضي التي كانت الدولة العراقية قد منحت حق التنقيب فيها للكارتيل النفطي الدولي والتهيئة لإصدار تشريع خاص بتشكيل شركة النفط الوطنية العراقية، إضافة إلى المبادرة بتشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك)، وإقامة علاقات التعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية وبلدان حركة التحرر الوطني ودول عدم الانحياز.

٧. توقيع اتفاقيات جديدة لتأمين التنمية الصناعية بمشاركة قطاع الدولة والاستخدام الأفضل لموارد العراق النفطية. وكانت أول اتفاقية اقتصادية في هذا الصدد عقدت مع الإتحاد السوفييتي لإقامة ٢٨ مشروعا صناعيا في مختلف أرجاء العراق، ثم عقدت اتفاقية أخرى مع الدولة التشيكوسلوفاكية.

٨. إلغاء مجلس الإعمار ووضع سياسة جديدة لتخطيط الاقتصاد الوطني والتنمية الوطنية والموافقة على تخصيص ٧٠ ٪ من عوائد النفط المالية لأغراض التنمية الاقتصادية و٣٠ ٪ منها لأغراض الميزانية الاعتيادية.،

٩. الالتزام بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية وبقية دول العالم على أساس المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة.

١٠. البدء بتطبيق قانون التطهير الوظيفي من المرتشين والمفسدين وتطبيق قانون "من أين لكَ هذا؟"، وإجراء إصلاح إداري.

١١. اعتقال عدد قليل من أبرز رجال الأمن المسؤولين عن جهاز التحقيقات الجنائية وتحديد صلاحيات ومسؤوليات أجهزة الأمن ومؤسسات القمع الأخرى، وإلغاء الرقابة على التشغيل والاستخدام أو ممارسة أساليب المضايقة بالعيش.

١٢. البدء بحملة واسعة لمكافحة الأمية في البلاد وإسناد هذه المهمة إلى المنظمات المهنية لضمان التعاون لصالح الناس، إضافة إلى تطبيق التعليم الإلزامي للمرحلة الابتدائية على نطاق القطر كله، أي مدّه إلى الريف وزيادة مجالات التعليم والتدريب المهني.

١٣. إرسال عدد كبير من خريجي المدارس الإعدادية العراقية إلى الخارج للدراسة والتخصص في مختلف مجالات العلوم الصرفة والإنسانية والمهنية. وقد حصل العراق على عدد كبير من منح الزمالات الدراسية من الدول الاشتراكية والتي بلغت عدة ألاف من الطلبة. كما أرسل الكثير من خريجي الكليات لمواصلة الدراسات العليا في الدول الاشتراكية والرأسمالية في آن واحد.

١٤. إصدار تشريع خاص بالأحوال المدنية ومنع تعدد الزوجات ومساواة الرجل بالمرأة قانونا وإلغاء قانون دعاوى العشائر.

١٥. تأكيد وحدة العرب والكُرد ووحدة التراب العراقي والمساواة بين العراقيين من العرب والكُرد والأقليات القومية والدينية في الدستور المؤقت. وكان الاتجاه واضحا إلى اعتبار الدولة العراقية دولةً علمانية من الناحية الفعلية. (راجع الملحق رقم ٢).

١٦. إصدار قانون مشاركة الشعب في الدفاع عن الجمهورية الذي أطلق عليه قانون ,,المقاومة الشعبية".

إلى مَ تشير هذه الوجهة من جهة؟ وما هي التناقضات التي أثارتها؟ وكيف تم التعامل مع تلك التناقضات؟

كانت هذه الإجراءات تشير دون أدنى شك إلى انتهاج العراق وجهة جديدة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولية تختلف تماماً عن وجهة حكومات وعهد النظام الملكي، وهي بتعبير أدق، كانت تعبر عن بداية ثورة اجتماعية تغير واقع العراق المتخلف والتابع. وهي إجراءات تمت في فترة قصيرة جداً من عمر الثورة، كانت عملية سريعة جداً وأسرع مما كان يحتملها من لم يكن إلى جانب الثورة. وبالتالي أثارت الكثير من التناقضات والصراعات على المستويين الداخلي والخارجي، وبشكل خاص مع الدول العربية المجاورة والدول الإقليمية وعلى الصعيد الدولي. وكان لا بد لمثل هذه الإجراءات من غطاء دستوري ديمقراطي لا يكتفي بمشروعية الثورة التي لا يعترف بها الآخرون من غير المؤيدين للثورة. كان لا بد من غطاء شرعي دستوري وليس فقط قوانين وإجراءات تصدر عن قيادة الثورة أو قائدها الأول. وبرَّزَ هذا الخلل الفجوة الفعلية بين عمق وجدية وأهمية السياسات والإجراءات التي اتخذها قاسم، وبين نقص المشروعية الدستورية والقانونية التي اعتمدت "الشرعية الثورية". لقد كان أمراً أساسياً وضرورياً وضع دستور جديد للبلاد بعد سقوط دستور العام ١٩٢٥ بسبب سقوط النظام الملكي، ولا يتم الاكتفاء بوضع دستور مؤقت. كما كانت الضرورة تقتضي بوضع قانون للأحزاب والبرلمان ونواب ينتخبون من الشعب ووجود سلطة شرعية جديدة وسلطة تشريعية منفصلة عن السلطة التنفيذية بدلاً من حصر السلطتين بيد رجل واحد هو عبد الكريم قاسم، بغض النظر عن مدى إخلاصه للوطن والشعب أو مدى نزاهته ونظافة يده وحرصه. لقد كان قاسم يصدر القرارات ويدفعها إلى مجلس السيادة لأغراض التوقيع عليها لا غير. وكان الدور الفعلي لمجلس السيادة غائباً حقاً وشكلياً فعلاً.

كانت هذه الإجراءات المهمة والحيوية التي اتخذها قاسم او حكومة الثورة أحياناً على مدى سنوات ما بعد الانتفاضة، قد حملت معها في الوقت نفسه الكثير من المشكلات، إذ عجزت أجهزة الدولة عن ممارستها أو استكمالها أو عملت ضدها لأسباب كثيرة. كما اصطدمت هذه الإجراءات بمصالح الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية من جهة، وبمصالح فئات الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والبرجوازية الكومبرادورية والمراتب العليا

من الفئة البيروقراطية الحاكمة من جهة ثانية. فاندفعت هذه القوى إلى حياكة المؤامرات باتجاهات خمسة أساسية تهدف إلى غاية واحدة هي تفتيت التحالف الوطني الذي تحقق في العراق والذي من خلاله وعلى أساسه أمكن الإطاحة بالنظام الملكي الإقطاعي الرجعي أولاً وإسقاط حكومة قاسم ثانياً. ويمكن تلخيص تلك الأهداف فيما يلي:

* استثمار بروز الاختلافات في وجهات نظر القوى السياسية التي شكلت قبل ذاك جبهة الاتحاد الوطني، وتحويلها إلى خلافات سياسية مستعصية، إزاء مختلف القضايا المطروحة والسعي لتشديدها وتعميق الصراع حولها ونقلها إلى الشارع العراقي.

* الاستفادة من الرغبات الجامحة لدى أغلب أطراف القوى المتحالفة في الوصول إلى السلطة والإنفراد بها من جهة، ومحدودية الوعي السياسي والثقافي في التعامل الواعي مع الاختلاف في وجهات النظر لزيادة حدة الخلافات والصراعات من جهة ثانية.

* إعطاء الانطباع على النطاقين المحلي والعربي وعلى الصعيد الدولي وبأن العراق كما لو يكون قد سقط تحت تأثير الشيوعيين في الداخل وتحت تأثير الإتحاد السوفييتي في الخارج، وأن المنطقة كلها أصبحت مهددة بالغزو الشيوعي. ولم يكن هذا الانطباع دون مبررات وخاصة الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي حينذاك في الشارع العراقي ومحاولته السيطرة عليه وتوجيهه في صراعه مع القوى القومية والبعثية التي كانت بدورها تريد الهيمنة على الشارع، مما أدى إلى إلقاء المزيد من الحطب في النار المشتعلة.

* الاستفادة من رغبات الاتجاهات القومية الداخلية والعربية لتنشيط دعوتها إلى الوحدة العربية وإثارة أطراف في حركة التحرر الوطني العربية ضد الحكم الجديد باعتباره حكما إقليميا مناهضا للوحدة العربية، وبدء التآمر الفعلي من قبل الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر للتخلص من قيادة عبد الكريم قاسم للحكم في العراق. والتزمت أجهزة المباحث الأمنية في كل من مصر وسوريا بمهمة تقديم الدعم المادي والمعنوي والإعلامي، وخاصة الأسلحة والأموال والإعلام، للمتآمرين من أجل إنجاح مسعاهم بإسقاط الجمهورية العراقية الفتية والتخلص من حكم عبد الكريم قاسم منذ الأشهر الأولى لانتصار الانتفاضة العسكرية لمواجهة انطلاقة الجماهير الشعبية لتعزيز الاتجاهات الديمقراطية في

الحكم.

* تعبئة كل القوى المناهضة للاتجاهات الديمقراطية في تطور العراق السياسي أو التي تضررت من جراء الانتفاضة العسكرية والشعبية والاستفادة من السياسات الفردية التي مارسها عبد الكريم قاسم في التخلص من الحكم القائم تحت شعار "يا أعداء قاسم ويا أعداء الشيوعية اتحدوا"!

المبحث الثالث

تعثر مسيرة "ثورة ١٤ تموز" ١٩٥٨ صوب الديمقراطية

إن الطريقة التي تعاملت بها قيادة الانتفاضة الثلاثية مع الأحداث في العراق حتى بعد تحولها إلى ثورة سياسية شعبية عارمة ومع القوى السياسية كانت تشير، كما يبدو، إلى أنها خاطئة وتعبر عن رؤية شخصية ضيقة بعيدة عن فهم واقع المجتمع العراقي ومشكلاته وحاجاته وسبل تحقيق التحولات الهادئة المنشودة، مما شكل خرقاً ثالثاً، بغض النظر عن النيات الحسنة، وقادت إلى تفجير الصراعات ودفع البلاد إلى جحيم الفوضى السياسية التي كانت تتوقع تجنبها.

كانت لكلٍ من عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف حساباته الخاصة ورؤيته لاتجاه تطور العراق وسبل ممارسة الحكم والجماعات التي يعتمد عليها ويتعاون معها والمهمات التي يفترض تنفيذها في ضوء الخلفية الفكرية والسياسية لكل منهما والتي برزت في أعقاب الانتفاضة المسلحة مباشرة، ثم تفجرت بينهما بعد وقت قصير جداً على النحو المعروف، خاصة وأن عبد السلام محمد عارف كان يشعر من كل أعماقه بأنه القائد الحقيقي للثورة لأنه قاد الوحدات التي زحفت على بغداد وأسقطت الملكية وأجهزت على أبرز رموز العائلة المالكة في ضوء علاقته المباشرة بالضابط الذي أطلق النيران على العائلة المالكة وتسبب بقتل الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله بن علي والأميرة عابدية، إضافة إلى عدد آخر، ومن ثم تم قتل نوري السعيد، طاغية العراق حينذاك وقائد النخبة الملكية – الإقطاعية الحاكمة.

لا شك في أن هناك فارقاً كبيراً كان يميز المسؤولين العسكريين، ففي الوقت الذي كان عبد الكريم قاسم وطنياً عراقياً ولم يكن قومياً شوفينياً أو مسلماً طائفياً، كان عبد السلام محمد عارف قومياً شوفينياً متعصباً ومسلماً طائفياً متزمتاً جداً إلى حدود التطرف الشديد. وكانت لهذه الميزات المتباينة تأثيرها المباشر على الأحداث في العراق، رغم أنها لم تكن الحاسمة، إذ كانت هناك عوامل كثيرة داخلية وخارجية لعبت دورها الحاسم في تطور الأوضاع في العراق.

تؤكد أحداث العراق حينذاك إلى أن الخلل قد بدأ مع سيادة التفكير والتعامل الفردي العقيم مع تلك الأحداث والمواقف وفي سيطرة الرغبة الفردية الجامحة في القيادة لدى كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف وإحساس كل منهما بأنه الأكثر إخلاصاً والأفضل والأقدر على قيادة البلاد. وكانت بداية النهاية بين الاثنين وبالنسبة للجمهورية الأولى! ولا يمكن المقارنة بين قدرات وكفاءات عبد الكريم قاسم وبين نائبه عبد السلام محمد عارف، فالأول كان الأكثر كفاءة وثقافة ووعياً وإنسانية من عبد السلام محمد عارف، ولكن مع ذلك لم تكن تلك السمات كافية لقيادة البلاد بصورة ديمقراطية نحو شاطئ السلام.

وضعت الانتفاضة المسلحة مجموعة من العسكريين والمدنيين السياسيين على رأس السلطة السياسية التي شاركت في العمل السياسي، سواء في جبهة الاتحاد الوطني أم في تنظيم الضباط الأحرار السري. وأصبح الحكم في العراق وطنياً معادياً للسيطرة الأجنبية والأحلاف العسكرية. إلا أن الحكم الجديد كان يقاد من شخصيتين عسكريين مختلفين في الوعي والفكر والوجهة والإرادة والمهمات، ولكن دون أن يكون لكل منهما برنامجه الواضح والمدروس على المستويين الداخلي والعربي. كما غاب هذا البرنامج عن الحكومة، رغم المستويات الجيدة عموماً لأعضاء الحكومة. ولهذا، لم تدم أعراس الانتفاضة المسلحة والحركة الثورية الشعبية وأفراح الناس وتمتعهم بالحياة الجديدة طويلا، فبعد فترة وجيزة جداً دب الخلاف بين القائدين وفي الحكومة ومن ثم في صفوف الأحزاب والقوى السياسية التي تشكلت منها جبهة الاتحاد الوطني. ولم يمض سوى نصف عام على مسيرة الانتفاضة

العسكرية إلا وكانت تعيش أزمتها الخانقة وتعيش الجماهير مصاعبها الجديدة ومن نوع آخر، إذ بدأت الحياة السياسية تتحول إلى جحيم لا يطاق ويتحول السياسي إلى مشروع جاهز للقتل أو للتعذيب أو للسجن أو للهجرة إلى خارج البلاد.

لم يرغب قائدا الحركة أن يلتزما أمام الشعب وفي الحكومة ببرنامج سياسي داخلي وعربي ودولي محدد. كما لم يستوعبا أهمية وجود مثل هذا البرنامج والحصول على تأييد الشعب له وكذلك الأحزاب السياسية. وتجلى ذلك في عدد من المؤشرات المهمة: ١. عدم الالتزام بفترة انتقال قصيرة بل تُرك الباب مفتوحاً على مداه الواسع.

٢. تشكيل لجنة قانونية لوضع دستور مؤقت بدلاً من وضع دستور دائم يناقش من جانب الشعب والأحزاب السياسية ثم يستفتى الشعب بشأنه.

٣. كان الابتعاد عن وضع دستور دائم أو تأجيل وضعه وإقراره يعني في الوقت نفسه إبقاء فترة الانتقال مستمرة دون تحديد وقت مناسب والابتعاد عن وضع قانون للانتخابات وإجراء الانتخابات وإرساء حياة برلمانية ديمقراطية وتشكيل حكومة تستند في شرعيتها إلى البرلمان المعبر عن إرادة الشعب ومصالحه.

٤. وضع السلطة التشريعية والتنفيذية بيد عبد الكريم قاسم باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ورئيس حكومة الثورة، وفي هذا تجاوز كبير على قضية الفصل بين السلطات، ولم يمنح مجلس السيادة سوى حق التصديق على قرارات وقوانين الحكومة لا غير. لقد كان مجلس السيادة هيئة لا صلاحيات لها، بل مهمتها الفعلية كانت المصادقة على ما يصدره رئيس الوزراء.

٥. ولم تضع الحكومة قانوناً ينظم نشاط الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ولم تمنح الحق رسمياً بتشكيل الأحزاب السياسية، بل تركتها تعمل بدون أن تجيزها تشريعاً. وعندما أصدرت القانون كان الصراع بين القوى السياسية المختلفة قد تصاعد إلى حدود اللاعودة. وامتنع عن إجازة البعض منها ووافق على البعض الآخر. وقد أصبحت الحياة السياسية جحيماً لا يطاق وتفاقمت حالة الفوضى والصراع الذي ساهم فيه الحكم إلى أبعد الحدود.

وباختصار شديد يمكن القول بأن عبد السلام محمد عارف قد أعاق مسيرة الثورة بصورة طبيعية من خلال رفعه شعارات متطرفة وتحت وطأة حبه الصارخ للحكم والهيمنة ودفع البلاد نحو وجهة قومية شوفينية ودينية متطرفة، كما أن عبد الكريم قاسم بعد انفصاله عن عبد السلام محمد عارف، لم يلتزم بالاتفاق مع اللجنة العليا للجبهة ولا بإرادة الشعب عملياً ومنع عن المجتمع إقامة حياة دستورية وديمقراطية، إذ تحول النظام الوطني إلى نظام فردي وإلى حدود غير قليلة إلى حكم استبدادي في قراراته وبشكل خاص في الموقف من القضية الكُردية ومن الحرب ضد الكُرد في عام ١٩٦١ وكذلك في إعلان رغبته بجعل الكويت جزءاً من العراق. وبدأ يستفيد من الصراعات الداخلية بين الأحزاب السياسية لتثبيت سلطته والانفراد في الحكم، ولكنها كانت بداية النهاية أيضاً. ونشأ تناقض وتقاطع شديدين بين الإجراءات الوطنية التي اتخذها الحكم في البداية وبين السياسات اللاديمقراطية للحكم، قاد إلى عجز شديد في متابعة تنفيذ القوانين والقرارات الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي أوجدت هذه الحالة فجوة متسعة باستمرار بين الشعب والحكومة وبين الشعب وقائد "الثورة"، مما أعاق عملياً تحويل الانتفاضة المسلحة إلى ثورة شعبية مستمرة وقادرة على تغيير العلاقات الإنتاجية السائدة في البلاد، فليست القوانين وحدها هي التي تلغي تلك العلاقات، بل الممارسة العملية لمضامين تلك القوانين.

وعندما يجري الحديث اليوم عن عبد الكريم قاسم فغالباً ما يشار إلى وطنيته ونظافة يده ونزاهته التي لا يختلف كثيرون بشأنها حتى أعداء قاسم يعترفون بها، إذ أن المشكلة لا تكمن في وطنيته ونظافة يده ونزاهته أو عدمها، بل في سياساته إزاء الحياة الدستورية والديمقراطية وإلى الموقف من عدم الفصل بين السلطات التي مارسها قاسم باسم الحكومة الدولة العراقية التي كان يقف على رأسها والتي ساهمت في تعقيد الأوضاع وفي الانحراف الكلي عن مضامين الحرية الفردية والديمقراطية وعن بناء المؤسسات الدستورية. وفي هذه المسائل كانت تبرز إشكالية عبد الكريم قاسم وسياساته الفردية في العراق طيلة السنوات الأربع والنصف من حكمه، بغض النظر عن مدى تطابقها مع حاجات الناس وإرادتهم ومصالحهم.

ورغم كل الحديث عن شعبية قاسم وتواضع عيشه ونزاهته الشخصية وسلامة أهدافه الوطنية ورغبته في أن يرى البلاد متقدمة، فأن السياسات التي مارسها منذ بداية الانتفاضة المسلحة، التي كانت مجافية للحياة الدستورية ومبادئ الديمقراطية والحياة الحزبية، كانت سبباً أساسياً من أسباب ما آل إليه الوضع في العراق لاحقاً. وهذا التشخيص لا ينفي بقية الأسباب الأساسية والثانوية الأخرى التي تضافرت وانتهت بمنع تحول الانتفاضة العسكرية إلى ثورة اجتماعية مستمرة تقود البلاد إلى عملية تحويل ديمقراطي وسلمي عميق للمجتمع ومفاهيمه وممارساته.

وعند مراجعة أحداث تلك الفترة يمكن للباحث أن يشير بوضوح وثقة إلى أن الخلافات بين الأحزاب السياسية، التي كانت ممثلة في جبهة الإتحاد الوطني، كانت سبباً كبيراً وأساسياً في ما آل إليه الوضع في العراق أيضاً، لأنها كانت سياسات تجسد ذهنية صبيانية مغامرة ومراهقة وذات وجهة استبدادية ورغبة في الهيمنة والانفراد. ومع أنها قد تمحورت حول ست نقاط أساسية، إلا أن أساليب الصراع في ما بين القوى والأحزاب كانت تتميز بالحقد والكراهية المتبادلة والرغبة في إقصاء الآخر والانفراد بالسلطة والنفوذ والتأثير في الدولة والمجتمع، وهي التي أعطت الحجة أو الذريعة لقاسم في أن تتكرس عنده فكرة أن الأحزاب السياسية عاجزة عن إدارة دفة البلاد، وأنه وحده القادر على ذلك، خاصة وأنه كان لا يجد في وجود أحزاب سياسية مسألة ضرورية للعراق، بل كان يرى إمكانية وجودها كلها في حزب واحد، ربما يقوده هو على طريقة حزب الاتحاد الاشتراكي لجمال عبد الناصر مثلاً.

تتلخص النقاط الست في الآتي:

* مستقبل العراق السياسي وموقفه من الاستقلال ومن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة أو الاتحاد الفيدرالي معها.
* الموقف من الديمقراطية والحياة الحزبية والتعددية السياسية والحياة الدستورية المدنية.
* الموقف من تركيبة مجلس الوزراء والتمثيل السياسي فيه.
* الموقف من القضية الكُردية والحكم الذاتي الذي نادت به القوى القومية الديمقراطية

الكُردية والحزب الشيوعي وبعض القوى الماركسية والديمقراطية، إضافة إلى الموقف من حقوق القوميات الأخرى في العراق.

* الموقف من قضية الإصلاح الزراعي ومشكلات التنمية والتصنيع والموقف من الثروة الوطنية ودور الدولة والقطاع الخاص.

** الموقف من التحولات الاجتماعية الديمقراطية المنشودة، ومنها بشكل خاص الموقف من حقوق المرأة وواجباتها في الدولة والمجتمع ومساواتها التامة بالرجل.

لم تبذل الأحزاب السياسية العراقية الجهود الكافية، وبالتالي لم تستطع الوصول إلى تبني قواسم مشتركة في ما بينها حول مهمات المرحلة التي كان يمر بها العراق لتلتقي عندها وتعالج اختلافاتها وخلافاتها في الرأي حول أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقات الدولة العراقية بالدول العربية بصورة ديمقراطية وحضارية، كما لم يبد أي طرف فيها استعداده للاستماع إلى وجهة نظر الأطراف الأخرى بهدوء وروية أو إبداء الاستعداد للمساومة المعقولة في الوصول إلى حلول وسطية لتلك المشكلات. فتعمقت الخلافات يوما بعد آخر وأقيمت الخنادق العميقة بين الأطراف المتنازعة. ولعبت المهاترات بين الصقور من على صفحات الصحف العراقية والعربية والدولية، وكذلك عبر الإذاعات العربية والدولية، دورها البارز في نقل الصراع الدائر بين الأحزاب والقوى السياسية إلى الشارع العراقي وساهمت في تشديد الصراع وتعميق الهوة بينها. وسرعان ما برزت على سطح الأحداث ظاهرة العنف واستعداد بعض القوى السياسية، وخاصة البعثيين والقوميين والرجعيين، على ممارسته للوصول إلى ما تسعى إليه. وفي ذات الوقت توجهت أجهزة الأمن العراقية، التي لعبت العناصر الديمقراطية وبعض الشيوعيين وأتباع قاسم دورها في التحقيق، إلى مطاردة المناوئين وتعذيبهم أحياناً غير قليلة، كما تصرف البعض الآخر وكأنه يملك السلطة ويستخدمها لإنزال الضربة بالآخرين. وسخرت المقاومة الشعبية لهذا الغرض أيضاً. وبذلك بدأت سلسلة من أعمال العنف والعنف المضاد لحل تلك المعضلات التي كانت قائمة، سواء أكان ذلك في ما بين تلك الأحزاب من جهة، أو بين بعضها وبين السلطة من جهة أخرى. فعمدت الأحزاب والقوى القومية إلى ممارسة التآمر والعنف

وعمليات الاغتيال السياسي لخلق الفوضى والاضطراب في البلاد وشل قدرات القوى الأخرى وخلق أجواء تساعد على اعتماد الدولة سياسة العنف أيضاً، والذي تجنبته الدولة في البداية. وبدأت القوى القومية والبعثية في الجيش بمحاولة انقلاب عسكري فاشلة في السابع من آذار من العام ١٩٥٩ في الموصل بقيادة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف[٣٤]، ثم نظمت قيادة حزب البعث برئاسة فؤاد الركابي بتنظيم وتنفيذ محاولة اغتيال فاشلة لعبد الكريم قاسم في السابع من تشرين الأول من العام ١٩٥٩، ثم في تنظيم وتنفيذ سلسلة من الاغتيالات السياسية ضد الشيوعيين والديمقراطيين في مختلف أرجاء البلاد. وكانت أجهزة الأمن العراقية التي ولج إليها الكثير من القوميين والبعثيين، أو كانوا فيها قبل ذاك، تسعى إلى التغطية الفعلية على المجرمين الذين كانوا ينفذون عمليات الاغتيال بحق الشيوعيين والديمقراطيين.

ومن جانب آخر عمدت الحكومة إلى مواجهة الحركة الكُردية التي كانت تطالب بالحكم الذاتي بقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني ورئيسه الملا مصطفى البارزاني بالعنف وزجت بالقوات المسلحة العراقية، ومنها القوات الجوية، في معارك دامية ضدها في كُردستان العراق. وعمدت أجهزة الدولة الأمنية إلى ممارسة الإرهاب والتعسف والتعذيب ضد أصحاب الرأي الآخر. وتناوبت القوى السياسية المختلفة في التعرض إلى تلك الإجراءات التعسفية وفق التطورات السياسية التي كانت تشهدها البلاد. وأصبح الجو السياسي موبوءاً ومحملا بكل الاحتمالات. وشهدت البلاد تظاهرات جماهيرية واسعة نظمتها القوى الديمقراطية تطالب بالديمقراطية للعراق وبالسلم لكُردستان وتدعو إلى حل المشكلات بالطرق السلمية، ولكنها كانت في الوقت نفسه مناهضة للقوى القومية والبعثية التي زادت من نشاطها السياسي التآمري للإطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة. وخلال تلك الفترة نظمت

---

٣٤ كان عبد الوهاب الشواف واحداً من أعضاء حركة الضباط الأحرار. وكان قائداً لحامية الموصل وقت قيامه بمحاولة الانقلاب على حكومة اللواء الركن عبد الكريم قاسم. لم يكن عبد الوهاب الشواف بعثياً ولا محسوباً على القوى القومية بل كان يحسب على القوى الديمقراطية في حركة الضباط الأحرار. وقد تغير موقفه من حكومة قاسم وتحالف مع القوميين والبعثيين نتيجة عوامل كثيرة اشرنا إليها في موقع آخر من هذا الكتاب. ك. حبيب

مظاهرات مضادة لوجهة القوى الديمقراطية من جانب القوى القومية والبعثية شاركت فيها قوى أخرى مناهضة لحكم عبد الكريم قاسم من مواقع الإقطاعيين والقوى الدينية الرجعية التي وجدت في عبد الكريم قاسم مناهضاً لتوجهاتها المتخلفة إزاء المرأة والانفتاح الاجتماعي. وبدأت في هذه الفترة قوى الإسلام السياسي الشيعية، إضافة إلى قوى إسلامية سياسية سنية، وخاصة من جماعة "الأخوان المسلمون"، نشاطاً واسعاً ضد حكومة عبد الكريم قاسم وضد سياساته الاجتماعية على نحو خاص، والتحمت مع بقية القوى المناهضة للوضع حينذاك.

وكانت شركات النفط الاحتكارية ومن ورائها الدول الاستعمارية والدول الرجعية واليمينية في المنطقة، وكذلك الحكومات القومية العربية والحكومات المجاورة مثل إيران وتركيا، تعمل كلها بحيوية فائقة وتناغم كبير للتخلص من هذا الوليد غير المرغوب فيه، من الجمهورية العراقية وحكومة عبد الكريم قاسم ذات التوجهات الوطنية التقدمية. ووقعت أحداث الموصل وأحداث كركوك المأساوية التي راح ضحيتها الكثير من المواطنين العرب والتركمان وغيرهم بسبب الفوضى وغياب الديمقراطية وضعف الدور الحكومي للسيطرة على الأوضاع وسوء تعامل القوى السياسية في ما بينها. وكانت الضحية المباشرة لكل تلك الفوضى السياسية والتآمر والعنف ثم العنف المضاد يتمثل في الغالبية العظمى من الشعب الكادح، وكانت عملية التنمية والاقتصاد الوطني ومستويات المعيشة، إضافة إلى عملية الإصلاح الزراعي، هي الضحية الثانية، بعد أن كانت الديمقراطية قد تدهورت أصلاً بعد فترة وجيزة من انتصار الانتفاضة العسكرية وتحولها إلى ثورة شعبية.

نشأت الإشكالية التي واجهت القوى السياسية ومجمل الحياة السياسية الجديدة في العراق بسبب نهج النظام السياسي الفردي والنهج العسكري لقائد الانتفاضة العسكرية ونظرته القاصرة والخاطئة إلى المشكلات التي كانت تواجه البلاد والحلول التي تستوجبها. لقد عجز النظام الجديد بقيادة عبد الكريم قاسم عن المبادرة إلى وضع وتنفيذ جملة من السياسات والإجراءات الأساسية التي كانت تتطلبها مصلحة الشعب، وأعني بها بالدرجة الأولى إرساء الحياة الدستورية والديمقراطية في البلاد وإقامة المؤسسات الدستورية للدولة

الجديدة. لقد أعتمد قاسم بشكل مطلق على الحل الفردي الفوقي، على اجتهاده الشخصي لما كانت تواجهه البلاد من إشكاليات. ورغم مرور ثلاث أو أربع سنوات على نجاح الانتفاضة المسلحة واصل النظام نهجه السابق ولم يبادر إلى اتخاذ ما يلي، في حين كانت الضرورة تستوجب ذلك:

- يبادر النظام إلى إنجاز الدستور الدائم بسرعة وعرضه على الاستفتاء الشعبي وإنهاء فترة الانتقال والعمل بالدستور المؤقت. وعبَّر هذا الموقف عن خلل كبير في فكر عبد الكريم قاسم والمجموعة التي كانت تلتف حوله وتساند خطواته وتحجب عنه الواقع الذي كان يمر به الشعب بكل جوانبه وأبعاده.
- لم يبادر النظام إلى إنهاء فترة الانتقال واعتماد الحياة البرلمانية والدعوة إلى الانتخابات العامة الحرة والديمقراطية. وسمح هذا الموقف بتنامي الصراعات حول السياسات والمواقف المختلفة للأحزاب السياسية، في حين كان البرلمان يعتمد الحوار الديمقراطي وينهيه بقرار تتخذه الأكثرية ويحسم الصراع حول أي من تلك القضايا التي كانت موضع خلاف.
- وكان عبد الكريم قاسم قد أعتمد ذات الأساليب الفوقية التي مارسها أغلب قادة الانتفاضات والانقلابات العسكرية في بلدان العالم الثالث والتي تتلخص في كون قائد الثورة يؤدي دور السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن. إذ كان عبد الكريم قاسم مسؤولاً عن إصدار القرارات وباسمه كانت تسجل باعتبارها أفضاله على الشعب، وبالتالي كان يسعى إلى زيادة رصيده الشعبي، ومن ثم التحول تدريجا إلى مواقع الحاكم المطلق شاء ذلك أم أبى. كما كان قاسم مسؤولاً عن تنفيذ أو تعطيل ما يراه فيما بعد مناسبا، وهو الذي كان يفصل في القضايا الخلافية ويعين الحكام الذين يصدرون الأحكام باسم الشعب، ولكنها كانت باسمه عملياً. وكانت القوى والأحزاب السياسية تمارس الكثير من التجاوزات على الشرعية، ولكنها كانت تُفرض على قاسم ذاته، لأن الأخير فقد الرقابة الفعلية على أجهزة الدولة وفقد القدرة على المتابعة، خاصة وأن الكثيرين ممن كانوا يزودونه بالمعلومات لم يكونوا مخلصين له ولنظام

الحكم القائم. ومثل هذه الاتجاهات المصحوبة بالفردية الشديدة وعدم التفكير الجدي بإقامة المؤسسات الدستورية والحياة الطبيعية في البلاد، والتملص من الالتزامات من خلال إعطاء الوعود تلو الوعود دون التقيد بها، قادت موضوعياً إلى هيمنة "الشخص القائد والمعبود الأوحد" على الحياة العامة والتصرف من مواقع الفرد والسلطة المطلقة، إلا أن الواقع كان يعلن عن وجود انفلات حقيقي في البلاد وعدم سيطرة فعلية على ما كان يجري فيها وسكوت عن التآمر الجاري ليل نهار ضد حكومة قاسم من قبل أجهزة الأمن التي كان يأتمنها، ولكنها لم تكن معه بل ضده. وانتهت مسيرة الانتفاضة المسلحة والثورة الشعبية إلى نشوء فجوة كانت تتسع باستمرار بين فئات المجتمع وقائد الانتفاضة، بغض النظر عن نوايا هذا القائد وتوجهاته، إذ أن الحصيلة كانت سلبية.

* لم يبد على قاسم أنه كان يفكر جديا بإقامة المؤسسات الدستورية والديمقراطية وإشاعة الحياة المدنية في البلاد، إذ حتى عند وضعه القانون الخاص بالأحزاب السياسية والجمعيات عمد إلى تقريم وتقزيم هذا القانون وممارسته بصورة معوجة وفق إرادته أو وفق رؤيته للأمور. وكان لهذا الموقف أثره السلبي الكبير على مصداقية قاسم إزاء الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية. وسنأتي على بحث هذه المسالة في مكان آخر من هذا الكتاب.

وعند العودة إلى كل القرارات التي صدرت عن حكومة قاسم، سواء تلك التي عززت مواقع الحلول التقدمية أم ذات الآثار السلبية على المجتمع العراقي ووحدته الوطنية، وسواء أكانت في المجالات الاقتصادية أم الاجتماعية وإزاء المشكلات القائمة، ابتداءً من قانون الإصلاح الزراعي مروراً بالخروج من حلف بغداد والانسحاب من منطقة الإسترليني وقوانين العمل والعمال وقانون تنظيم الأحزاب والجمعيات أو قانون الأحوال الشخصية وانتهاء بإعلان القتال في كُردستان أو اعتبار الكويت جزءاً من العراق.. الخ، كانت كلها قرارات فردية واعتمدت الأسلوب الفردي والرغبات الخاصة لعبد الكريم قاسم في إصدارها. ولم يعر أي اهتمام في ما إذا كانت مثل هذه القرارات تنسجم أو تتعارض مع تصورات هذا

الحزب أو ذاك أو مع هذه الفئة الاجتماعية أو تلك أو مع الوضع السائد في البلاد والمنطقة وعلى الصعيد العالمي أو القانون الذي يحكم العلاقات الدولية. في حين كان المفروض أن تجري بصدد كل تلك القضايا، وفي حالة غياب الدستور الدائم والبرلمان، مداولات واسعة مع الأحزاب السياسية والنقابات وغيرها ومن ثم عرضها على استفتاءات شعبية عامة للحصول على قرار الشعب بكل تلك المسائل قبل تحولها إلى قرارات وقوانين ملزمة للمجتمع، بغض النظر عن مستوى وعي المجتمع، إذ عبر هذا الأسلوب الديمقراطي يمكن تربية المجتمع وتأهيله لفهم مضامين الحرية والديمقراطية وتحمل المسؤولية والدفاع عن مصالحه المشروعة والعادلة.

* وكان عبد الكريم قاسم يعالج خلافاته مع القوى السياسية المختلفة بطريقة لا ديمقراطية أيضاً، بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ موقفه أو موقف هذا الحزب أو ذاك. وهكذا كان الحال في مجلس الوزراء، إذ كان يسمح لنفسه بإقالة أو تنصيب هذا الوزير أو ذاك دون العودة حتى إلى مجلس الوزراء أو التدخل في شؤون الوزارات دون العودة إلى هذا الوزير أو ذاك.

واصطدمت هذه السياسات والمواقف بشكل مباشر بالموقف الديمقراطي المتميز الذي اتخذه الأستاذ كامل الچادرچي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي والشخصية الديمقراطية الفذة. لقد رفض الچادرچي الموافقة على أساليب عمل عبد الكريم قاسم الفردية واختلف مع رفاق حزبه عندما بدأوا يقدمون ولاء الطاعة والتأييد لعبد الكريم قاسم دون أن يأخذوا بنظر الاعتبار النتائج السلبية المترتبة على الحياة الديمقراطية في العراق بسبب تلك المواقف. لقد كان كامل الچادرچي إلى جانب ممارسة الانتفاضة العسكرية لإسقاط النظام الملكي وكل ما يرتبط بالانتفاضة العسكرية من احتمال ممارسة العنف ضد قوى النظام الملكي، ولكنه رفض استمرار العسكر في السلطة ورفض التعاون مع قاسم ما دام لا يستجيب للاتفاقات الخاصة التي تمت بين حركة الضباط الأحرار واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، إذ كان يرى في استمرار وجود العسكر في السلطة تجاوزاً على الشرعية الديمقراطية وحق الشعب في الحكم الديمقراطي، وكان محقاً في ذلك تماماً. ومن هنا رفض

التعاون مع حكومة عسكرية ما لم تحدد وقتاً لوضع الدستور الدائم وإجراء الانتخابات وإعادة الشرعية للحكم.

كما أن الأستاذ إبراهيم كبة عجز عن العمل المستقل والمسؤول مع رئيس الحكومة، مما أدى إلى نشوء خلافات معه وابتعد وابعد عن الحكومة فعلاً. ويجد المتتبع حقيقة الخلافات بين عبد الكريم قاسم وإبراهيم كبة في كتاب الأخير الموسوم "هذا هو طريق ١٤ تموز"، وهو نص الدفاع الذي قدمه إبراهيم كبة أمام محكمة الثورة"في أعقاب انقلاب البعث الفاشي في ٨ شباط من العام ١٩٦٣.[٣٥]

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تناضل في سبيل الديمقراطية، قد أيدت، وهي في خضم الأجواء السياسية التي سادت تلك الفترة، جملة من الإجراءات الاستبدادية التي اتخذها عبد الكريم قاسم لكي يتسنى لها التخلص من خصم سياسي، من حزب معين أو لفرض اتجاه أو موقف سياسي معين. وكانت هذه الأحزاب هي الضحية والخاسرة فيما بعد عندما بدأ عبد الكريم قاسم يتخذ القرارات ضدها أو يوجه أجهزة الدولة لمحاربتها ومطاردة مناضليها أو عندما تسلطت عناصر من أحزاب قومية أخرى على تلك الأجهزة الأمنية وسعت إلى إلحاق الأذى بالقوى الأخرى دون علم قاسم. ويمكن في هذا الصدد الإشارة أيضاً إلى بعض مواقف الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني التقدمي وعناصر غير قليلة في الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكُردستاني، دع عنك الأحزاب القومية التي كانت المبادرة إلى تفتيت الوحدة الوطنية والتي تعرضت بدورها إلى ضربات غير قليلة، ثم نظمت مع القوى الرجعية والإقطاعية الداخلية وبعض قوى الأمن والاستخبارات من أتباعها، ومع القوى الخارجية، عملية الانقلاب ضد الحكم الوطني الفردي الذي كان يقوده قاسم لتقيم على أنقاضه حكماً أكثر فردية واستبداداً ودموية. وعلينا أن نتذكر بأن القوى القومية والبعثية كانت قد استطاعت التسرب إلى بعض أهم أجهزة الدولة وإلى مواقع الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، بعد أن

---

٣٥ كبّه، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز. دفاع إبراهيم كبه أمام محكمة الثورة. ط ٢. شركة الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع المحدودة. بغداد. ٢٠٠٦.

وجه قاسم ضربات قاسية وشتت قوى الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى الديمقراطية المستقلة في الجيش، والشرطة. وفي الوقت الذي استخدم قاسم تلك القوى لتقريم وإضعاف ثم ضرب القوى المؤيدة لسياساته والمنتقدة لتصرفاته، قامت تلك القوى المناهضة له في الوقت نفسه في التحضير لانقلابها الأسود الذي نفذته فعلاً في الثامن من شهر شباط/فبراير ١٩٦٣.

لقد كان الصراع في ما بين القوى السياسية العراقية قد اتخذ منذ البداية صيغة العداء والكراهية والرغبة في التخلص من الآخر. وهذه الوجهة في الصراع ساعدت على سعي كل طرف إلى إبراز شخصية معينة من القيادة العسكرية والتزامها والدفاع عنها وجعلها القدوة أو الملهم لنشاطها في الداخل وضد القوى الأخرى. فعلى سبيل المثال ومع بدء الصراع حول موضوع الوحدة والاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة طُرح في الشارع العراقي من جانب القوى الديمقراطية وأتباع قاسم والشيوعيين شعار ,,ماكو زعيم إلا كريم ... موتوا يا بعثية"، أو شعار ,,عاش الزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم" أو ,,اتحاد فيدرالي ... صداقة سوفييتية"، أو ,,الحزب الشيوعي في الحكم ... مطلب عظيم". في مقابل هذه الشعارات وغيرها، طرح البعثيون والقوميون وروجوا شعارات تمجد جمال عبد الناصر وعبد السلام محمد عارف، وتنادي بشعار "وحدة وحدة عربية ... لا شرقية ولا غربية". لقد نشأت معركة شعارات صبيانية في الشارع قادت إلى تقسيم المجتمع ذاته إلى معسكرين متصارعين. وكانت بعض الشعارات تحمل إساءات لكل الأطراف. لقد دخل الرعاع إلى صفوف معركة الشعارات أيضاً ومارسوا دورهم في تعميق المعركة السياسية وتسطيحها.

لم تكن الخلافات بين الأحزاب والكتل السياسية العراقية حينذاك ذات طبيعة داخلية بحتة، رغم أنها كانت من حيث المبدأ تدور حول مشكلات محلية. فالعراق الذي انفصم لتوه عن التحالف مع الغرب الرأسمالي وخرج من حلف بغداد الذي كان في جزء أساسي منه موجها ضد الاتحاد السوفيتي وبقية البلدان الاشتراكية، أقام علاقات تعاون متعددة الجوانب مع العديد من تلك البلدان، وأيد في المحافل الدولية العديد من المواقف السياسية للاتحاد السوفييتي وحركات التحرر الوطني التي لم تكن منسجمة مع مواقف الغرب.

وبالتالي وضعت الدول الغربية العراق في قائمة الدول المناهضة لها والدائرة في "فلك السياسة السوفييتية" خطأً ! وراحت تستفيد من تلك الخلافات الداخلية لتجعلها جزءا من الصراع الدولي، جزءا من الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وجزءا من صراع حركة التحرر الوطني ضد القوى الإمبريالية والقوى الرجعية في المنطقة. وكانت للدول الكبرى من جهة، وللدول العربية من جهة ثانية، ولبعض دول الإقليم وأعضاء حلف السنتو من جهة ثالثة، أدواراً البارزة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على مجرى تطور الأحداث بعد الانتفاضة العسكرية المظفرة في العراق.

لم يقتصر هذا الأمر على ممارسات القوى القومية العربية ذات العلاقة القوية بالدول العربية، وخاصة بالنظام القومي– البعثي في كل من مصر وسوريا. كما كان للسعودية والأردن وبقية الدول العربية ودول حلف السنتو، بأساليب وصيغ مختلفة، تأثيرها الملموس على القوى الدينية، سواء أكان من جانب الدولة أم من جانب الأحزاب السياسية القائمة فيها حينذاك. وهكذا كان الحال مع الحزب الشيوعي العراقي، إذ كان للحزب الشيوعي في الإتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية تأثيرهما المهم والملموس على سياسة الحزب الشيوعي العراقي من خلال المداولات التي كانت تجري بين الحزبين أو مع الأحزاب الشيوعية الأخرى، سواء الأحزاب التي كانت في الحكم في عدد من بلدان أوربا الشرقية أم غير الحاكمة. ولم يكن في تلك المداولات ما هو ملزم للحزب الشيوعي العراقي، بل كان يتسم بطابع تبادل الآراء أو استشارات فكرية وسياسية. إلا أن الموقع الذي كان يحتله الحزب الشيوعي السوفييتي، باعتباره طليعة الحركة الشيوعية العالمية ومركزها غير المعلن وحزب الدولة السوفييتية التي كانت تقود النضال ضد الإمبريالية والرجعية في العالم وتساهم في دعم حركات التحرر الوطنية، والتي ساعدت الانتفاضة العسكرية في العراق من خلال منع محاولات التدخل العسكري الأردنية والتركية والإيرانية والأمريكية والبريطانية في الشؤون الداخلية للعراق في أعقاب انتصار الانتفاضة مباشرة، لعب دوره في قبول الحزب الشيوعي العراقي للملاحظات التي كانت تقدم له ومارسها فعلاً بشأن الموقف من سياسات عبد الكريم قاسم ومن مجرى الأحداث في العراق. ولم يكن سهلاً على قيادة الحزب

الشيوعي العراقي أن تميز بين سياسات ومواقف حزب في السلطة يسعى على تأمين مصالحه وبين السياسة التي يفترض أن يمارسها الحزب في ضوء استنتاجاته الناجمة عن دراساته للوضع القائم في العراق أو أوضاع المنطقة. وقد تسبب هذا الواقع في نشوء الكثير من المشكلات والسياسات التي لم تكن متناغمة مع الواقع العراقي.

وكان التدخل الكبير والسافر والمستمر من جانب حكومات مصر وسوريا له أسوأ الأثر المباشر على أحداث العراق في تلك الفترة. لم يكف الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن التدخل المباشر في شؤون العراق والدعوة الصريحة إلى التخلص من عبد الكريم قاسم، والذي أطلق عليه القوميون والبعثيون نعتاً مسيئاً لقاسم حين سمي في الإعلام المصري السوري بـ "قاسم العراق". فالمساعدات المالية وتهريب الأسلحة إلى معارضي النظام من القوى القومية والبعثية وحملات الإعلام المستمرة المناهضة للحكم الوطني كلها سممت جو العلاقات بين العراق وبقية الدول العربية وبين القوى القومية والقوى السياسية الأخرى في العراق، كما كانت جزءا من عمليات التحضير للانقلاب العسكري الذي وقع في شباط/فبراير من عام ١٩٦٣ ضد حكومة عبد الكريم قاسم.

مع قناعتنا بأن الحكم في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم كان المسؤول الأول داخلياً عما حدث في العراق خلال سنوات الجمهورية الأولى، فأن هذا لا يعفي القوى والأحزاب السياسية العراقية التي تميزت بالكثير من عدم المسؤولية والأنانية والرغبة والهوس في الهيمنة والانفراد بالحكم، من مسؤوليتها في ما حصل للعراق. وإذا كان هذا يمس بالدرجة الأساسية القوى والأحزاب القومية وحزب البعث وقوى إسلامية سياسية متخلفة، فأنه لا يستثني الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى اليسارية والديمقراطية من المساهمة في مسؤولية ما حصل بين الانتفاضة العسكرية في تموز ١٩٥٨ ونجاح الانقلاب الدموي في شباط/فبراير من العام ١٩٦٣ بقيادة البعثيين والقوميين. وهو ما سنعالجه في الكتاب السابع من هذه المجموعة.

الفصل الثاني

الديمقراطية والتعددية السياسية في الجمهورية الأولى

المبحث الأول

عبد الكريم قاسم والموقف من الحياة الحزبية

تشير الكثير من المعلومات التي تحدثت عن شخصية عبد الكريم قاسم إلى أنه قد تميز بالتواضع والبساطة في حياته الشخصية والصدق في علاقاته مع الآخرين، إضافة إلى حذره الشديد في نشاطه السياسي وفي كسب العاملين معه في حركة الضباط الأحرار التي كان ينتظم فيها مع عبد السلام محمد عارف. وقد برزت بعض هذه السمات بوضوح في الفترة الأولى من توليه رئاسة الوزارة، في حين غاب البعض الآخر منذ بدء تنفيذ الانتفاضة العسكرية حين أبعد بإصرار شديد وباتفاق مسبق مع عبد السلام محمد عارف بقية أعضاء قيادة حركة الضباط الأحرار (في ما عدا عبد الكريم الجدة) عن المشاركة الفعلية في الانتفاضة أو في الحوار معهم حول سبل تطور الحركة والانتفاضة. جسدت هذه الوجهة في التعامل عدداً من المسائل التي تتجلى فيها سلوكية الفرد العراقي عموماً نتيجة عوامل كثيرة، وأبرزها:

– أن عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف كانا غير واثقين من إخلاص بعض الضباط العاملين معهم في قيادة حركة الضباط الأحرار، وبالتالي أخفوا عنهم موعد الحركة وأبعدوهم عن المشاركة الفعلية في تحديد الموعد وساعة التنفيذ أو حتى التشاور معهم حول العملية. ولكنهم في مقابل ذلك تعاونوا مع مجموعة الضباط الشيوعيين الذين ارتبطوا مباشرة بالحزب الشيوعي العراقي ونسقوا مع قاسم، إضافة على مجموعتهما الخاصة بهما.

– وكان كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف، وهما من مجموعة واحدة، منذ البدء ينويان الانفراد بالحكم من خلال التنفيذ المباشر من قبل الجماعة التي يقودونها

لتنفيذ الانتفاضة وإبعاد الآخرين عنها وعن مراكز الحكم في العهد الجديد.

– وأنهما تميزا منذ البدء لا في التآمر على العهد الملكي، بل على أقرب الناس إليهما من حيث العمل المشترك والغاية المشتركة، وبالتالي فالإخلاص هنا مفقود في صيغة التصرف إزاء الآخرين.

– إن سمة التآمر التي تميز بها الشخصان، رغم الفارق النوعي الكبير بينهما لصالح عبد الكريم قاسم، هي التي سيطرت عليهما معاً ودفعت بكليهما للتآمر على أحدهما الآخر. وكان عبد السلام محمد عارف هو الذي بدأ التآمر بعد انتصار الحركة مباشرة وتحرى عن حلفاء له في الحركة القومية العراقية والعربية، بدلاً من تعزيز تحالفه مع عبد الكريم قاسم. ولم يكن قاسم ساذجاً، بل أدرك نوايا عبد السلام محمد عارف وقرر التخلص منه عملياً. لقد أدرك قاسم بسليقته ومعرفته الجيدة بعبد السلام محمد عارف وتصرفاته بأن الأخير لن يكف عن العمل ضده والتخلص منه، خاصة وأن عبد الكريم قاسم شكا من محاولة عبد السلام محمد عارف اغتياله في مكتبه الخاص.

– وزاد في الطين بلة انتقال الصراع بينهما من مجلس الوزراء إلى الشارع العراقي وانتهى إلى طلاق نهائي قاد عبد السلام محمد عارف لا إلى التآمر على عبد الكريم قاسم والدخول في كل التحالفات المعادية له فحسب، بل وشارك في إصدار حكم غير شرعي بقتله عندما ألقي القبض عليه في أعقاب الانقلاب الدموي في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣.

– لم يكن عبد الكريم قاسم مفكراً أو مثقفاً ديمقراطياً رفيع المستوى، كما لم يكن خطيباً مفوهاً أو قادراً على صياغة أفكاره بأسلوب علمي وسليم، لذلك كانت أغلب خطبه الارتجالية ضعيفة المضمون وتكراراً شديداً ومملاً، ولكنه كان يمتلك شخصية ودودة ومحبوبة ووجهاً دافئاً وهادئاً وعينين حادتين لا تستقران ولا تعبران عن هدوء داخلي، ويحمل للمستمعين إليه من بسطاء الناس صدقاً مقنعاً ومرضياً. كانت لقاسم شخصية جذابة ومؤثرة على مستمعيه ومؤيديه.

كان لاستمرار وجود قاسم على رأس السلطة السياسية فترة غير قصيرة وتزايد دوره في اتخاذ القرارات بشأن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وعلى الصعد

الداخلية والعربية والدولية، من جهة، وتفاقم الصراعات في ما بين الأحزاب السياسية في الداخل من جهة ثانية، وبروز كتلة جديدة مؤيدة لعبد الكريم قاسم وسياساته ومواقفه على المسرح السياسي العراقي، بغض النظر عن مدى صدق أو نفاق بعض أو كثير من هؤلاء المؤيدين، من جهة ثالثة، إضافة إلى أجواء التآمر ضده على مختلف الأصعدة من جهة رابعة، وأخيراً تربيته العسكرية، قد ساهمت كلها في بلورة وتكريس مجموعة من الخصائص القديمة وإضافة خصائص أخرى إلى شخصية عبد الكريم قاسم دفعته إلى اتخاذ إجراءات لعبت دورها في تعميق الخلافات الداخلية وشددت من مخاطر التآمر على الجمهورية الأولى، كما أضعفت قدرته على الإمساك بخيوط اللعبة السياسية في الداخل وقربته من مخاطر الانهيار الذي حصل فعلاً فيما بعد. ولعبت تلك السمات دورها في اتخاذ موقف سلبي صارخ من الحياة السياسية الديمقراطية والتعددية الحزبية واستقر موقفه في أن يبقي المحور الذي تتجمع حوله كل القوى السياسية المخلصة له، وبالتالي للعراق، كما كان يعتقد. لم يختلف قاسم في تكوينه الشخصي عن الغالبية العظمى من العراقيين الذكور، وبشكل خاص بين العسكريين منهم، إذ كان يعيش الازدواجية قبل قيادة الانتفاضة وأثناء عمله في الجيش العراقي، وأعني بذلك موالاته للشعب والضباط الأحرار من جانب، وكرهه الشديد للعائلة المالكة والحكم القائم وعدم التعبير عن ذلك وإبداء الولاء للعائلة المالكة والحكومات المتعاقبة، ومنهم شخص نوري السعيد، من جانب آخر. وبرزت هذه السمة في أعقاب الثورة أيضاً وتفاقمت لديه في أعقاب محاولة اغتياله من قبل مجموعة اغتيال شكلتها قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٥٩ بعد أن امتزجت بروح الحذر السابقة التي تميز بها وبعض القلق المشوب بخوف من نوع خاص من احتمال إعادة محاولة الاغتيال من ذات الجهة التي مارسته أول مرة أو من جهات أخرى.

– وإذا كانت في سيرة قاسم قبل الانتفاضة روح الحذر والشك والتمرد على الحكم القائم والتآمر للإطاحة به من مواقع المسؤولية إزاء القضية الوطنية وإزاء الشعب والتصدي للسياسات الاستعمارية التي كانت ترسمها بريطانيا وتنفذها النخب الحاكمة، فأن هذه السمات قد تفاقمت لديه في أعقاب قيامه بالحركة الانقلابية ضد الحكم الملكي والتي تعززت

لديه من جراء محاولة الانقلاب التي قام بها عبد الوهاب الشواف في آذار من عام ١٩٥٩ وقناعته بوجود قوى كثيرة تريد التآمر عليه والخلاص منه. ولهذا وجد في القوى التالية خصماً له تريد إبعاده عن السلطة والحلول محله، وهي:

١ القوى القومية التي لم تخف رغبتها في الخلاص منه وإسقاطه وبدأت تعمل بجهد كبير ضده. وكان يعرف ذلك تماماً، وبالتالي قرر حرمانها من أي عمل سياسي علني ودفعها عملياً إلى السرية ومواصلة التآمر ضده، ولكنه لم يبعدها عن العمل في أجهزة الأمن والاستخبارات والجيش والشرطة، كما اعتمد على بعضها في الصحافة وفي مجالات كثيرة أخرى. وسمح لها عملياً بالاستفادة من تلك المواقع لتشديد فعالياتها ضده من خلال الهجوم على القوى السياسية التي كانت تسانده.

٢ القوى السياسية الكُردية التي اقتنع من جانبه بأنها تتآمر ضده لأنه لم يستجب لمطالبها في الحصول على إجراء تعديلات على الدستور المؤقت وعلى منح إقليم كُردستان الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية وإيصال معلومات أمنية مغرضة إليه بأن الكُرد يتآمرون ضده ويتعاونون في ذلك مع القوى القومية ومع شركات النفط الاحتكارية. دفع هذا وغيره إلى شن قاسم حملة ضد الحركة الكُردية واعتقال بعض الشخصيات البارزة في الحزب الديمقراطي الكُردستاني أو مطاردتها، أو قصف منطقة بارزان بالطيران الحربي وقتل الكثير من الناس، أو التعاون مع شيوخ العشائر التي كانت تقليديا تتعاون مع الحكومات الملكية ضد الحركة الكُردية الديمقراطية، مما قاد الملا مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى إعلان ثورة أيلول عام ١٩٦١.

٣ الحزب الشيوعي العراقي الذي منحه التأييد الكامل والذي ساهم بترويج وحدانية السلطة لعبد الكريم قاسم في صراعه مع عبد السلام محمد عارف ورفع شعار ,,ماكو زعيم إلا كريم"، إلا أنه كانت تصله معلومات عن قوة الحزب الشيوعي بالجيش ووجود تيار في الحزب يريد التخلص منه ومن سياساته، واعتقد بأن الحزب يتآمر عليه أيضاً لتسلم السلطة بمفرده وبتأييد من السوفييت. كما لم يكن يثق بالقوى الديمقراطية

الأخرى التي كانت تريد تأسيس أحزابها باعتبارها تدخل ضمن الإطار أو الحركة التي يعمل فيها الحزب الشيوعي العراقي.

٤ وكان يشك بالقوى السياسية الدينية في العراق باعتبارها حليفة للسعودية والأردن أو حليفة للقوى القومية التي تريد الخلاص منه، خاصة وأن أغلبها كان من الأخوان المسلمين أو من حزب التحرير الإسلامي.

٥ وفي ضوء ذلك لم يبق في الساحة السياسية سوى حزب الاستقلال الذي اعتبره ينضوي تحت لواء القوى القومية التي تريد الخلاص منه وتتآمر عليه أيضاً. ومثل هذا الحزب لا يمكن التعاون معه أو فسح المجال لعمل سياسي شرعي. وكان الحزب الوحيد الذي ارتكن إليه وقرر الاعتماد عليه نسبياً هو الحزب الديمقراطي التقدمي، الذي انشطر عن الحزب الوطني الديمقراطي ووقف على رأسه كل من السيدين محمد حديد وحسين جميل وغيرهما، بينما تخلى عنه السيد كامل الچادرچي ورفض التعاون مع عبد الكريم قاسم.

وعلى العموم يمكن القول بأن عبد الكريم قاسم لم يعد يثق بالأحزاب السياسية كلها ولا بالحياة الحزبية، وبدأ يرى فيها قوى سياسية غير مساندة له ومعرقلة لمسيرة الثورة بسبب أنانية قياداتها ورغباتها في الهيمنة، في حين يقف هو على رأس الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية بالثورة وتقع على عاتقه مهمة قيادة الثورة لتحقيق مصالحها وإرادتها التي يعبر عنها خير تعبير، وهو خير من يؤدي هذه المهمة. لم يكن في هذا الإحساس عدم الثقة بتلك الأحزاب فحسب، بل جسد غروراً كبيراً واعتداداً بالنفس وانحرافاً خطيراً نحو الدكتاتورية الفردية. وهي التي دفعت بعبد الكريم قاسم إلى فقدانه الأرض التي كان يقف عليها في بداية نجاح الانتفاضة العسكرية وإلى تطلعه في أن يلعب دوراً استثنائياً في حياة شعب العراق.

وجد عبد الكريم قاسم تأييداً واسعاً من قوى كانت معه في الحكم أو اضطلعت بإدارة أجهزة الدولة. فقد حصل على تأييد محمد حديد بالسياسة التي مارسها إزاء الأحزاب، إذ كان يعتقد بأن الساحة ستخلو له لحكم البلاد بالتعاون والتنسيق مع عبد الكريم قاسم،

ولم يدرك محمد حديد أن عبد الكريم قاسم قد تحول تدريجاً إلى شخصية تريد الانفراد بالحكم والتحكم الفردي برسم وتنفيذ سياسة البلاد، وهو لا يحتاج إلى موجهين بل منفذين لسياساته وتصوراته في الحكم. ولكنه وجد التأييد والدعم المغرض تماماً من أجهزة الدولة التي لم يمسها أي تغيير كبير بعد نجاح الانتفاضة في عام ١٩٥٨، بل حافظت على طبيعتها واختلطت معها قوى قومية استطاعت الوصول إلى المرافق الأساسية لتتحكم من خلالها بسير تطور الأحداث. وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والشرطة والعديد من القيادات العسكرية والضباط والإدارات المحلية والبلديات وأجهزة الوزارات المختلفة وخاصة الداخلية والإصلاح الزراعي والإعلام من المواقع الأساسية التي انتشرت وتركزت فيها القوى التي تؤيد قاسماً شكلاً وتناصبه العداء فعلياً. وشجعها على التمادي في إجراءاتها ومواقفها انتهاج عبد الكريم قاسم سياسة معاداة الحياة الحزبية ومنع منح بعض القوى الأساسية إجازة العمل السياسي العلني. لقد نجحت هذه القوى بإقامة شرخ بين الأحزاب السياسية وحكومة قاسم وشخصه مباشرة وساعدت على عزله الفعلي عن بعض القوى المهمة التي كان في مقدورها الدفاع عن الحياة السياسية الجديدة، كما أضعفت وإلى حدود غير قليلة جماهيريته في صفوف الشعب، وخاصة في صفوف الشعب الكُردي حيث ناصب قيادته العداء ورفض الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي العادلة.

ولا بد هنا من تأكيد حقيقة أن الأحزاب السياسية العراقية دون استثناء لم تلعب الدور الواعي والمناسب في التعامل مع الأوضاع الجديدة وساعدت قاسم، شاءت ذلك أم أبت، على السير في طريق إهمالها والتجاوز على حقوقها وتقليم أظافرها باعتقالات وصدور أحكام بالسجن غير قليلة وتنفيذها فعلاً. إن التعرف على أفكار وسياسات وممارسات قاسم السياسية تعطي الانطباع لمتتبع نشاطه ودوره بأن الرجل لو قدر له الحياة والاستمرار في السلطة لعمد إلى إقامة دولة تستند إلى الحزب الواحد من منطلق إيمانه بأن كل الأحزاب تعمل لتحقيق أهداف مشتركة، لهذا لا ضرورة لوجود التعددية الحزبية، بل يكفي أن يكون هناك حزب واحد يدير دفة البلاد، وهو ما عبر عنه في أول مؤتمر صحفي عقده في أعقاب انتصار الانتفاضة العسكرية.

لم يكن أمام عبد الكريم قاسم إلا إصدار قانون الجمعيات بسبب الضغط المتزايد من القوى السياسية ومن الشارع العراقي. فأصدر القانون فعلاً. ولنر الآن كيف تصرف قاسم إزاء طلبات تأسيس الأحزاب السياسية العراقية.

المبحث الثاني

الحياة الحزبية والتعددية السياسة وموقف حكومة قاسم

كان موقف جبهة الاتحاد الوطني، التي تشكلت قبل انتفاضة تموز العسكرية ١٩٥٨، قد تحدد بإشاعة الحياة الحرة والديمقراطية السياسية وحرية التنظيم الحزبي والمهني وحرية الصحافة والنشر والإضراب والتجمع والتظاهر...الخ، في ضوء المعاناة الطويلة لهذه الأحزاب من سياسات الحكم الملكي القمعية ورفضها المستمر تأمين حياة حزبية حرة وتعددية فكرية وسياسية في البلاد. والتزمت حركة الضباط الأحرار بذات الأهداف وأقرت مبدأ تسليم السلطة إلى المدنيين بعد فترة انتقال قصيرة لم تحدد فترتها في حينها. وجاء في أول تصريحٍ أدلى به رئيس الحكومة في أول مؤتمر صحفي له في أعقاب نجاح الانتفاضة العسكرية ما يلي: "السماح بحرية الأحزاب والمعارضة في البلاد، مع قناعة بأن الأحزاب كلها يمكن أن تتوحد في حزب واحد لأن لها أهدافاً مشتركة". وعبَّرت هذه الإشارة إلى جانبين، الجانب الأول يؤكد أهمية وجود حرية للأحزاب السياسية ووجود معارضة سياسية أيضاً، والجانب الثاني يعبر عن رؤية غير واقعية وعبثية لرئيس الحكومة المستقبلية حول الحياة الحزبية والسياسية في العراق. ففي الوقت الذي أيد السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، أكد قناعته بعدم ضرورة وجود أكثر من حزب واحد هو حزب السلطة. أي أنه كان يميل بوضوح إلى الدولة القائمة على نظام الحزب الواحد الذي يقود البلاد. وكان هذا الموقف أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تأخير صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية في العراق حتى عام ١٩٦٠ ومن ثم حين صدر أعيق تنفيذه بصورة صحيحة، إذ تدخلت الارتياحات الشخصية بشكل ملموس.

كان عبد الكريم قاسم، كما بدا ذلك واضحاً فيما بعد، يخشى من الحياة الحزبية الحرة

ومن احتمال بروز صراعات فكرية وسياسية في ما بين تلك الأحزاب تقود إلى عواقب وخيمة على البلاد، خاصة وأنه كان على علم مسبق بالعلاقات المتشنجة بين بعض أبرز أحزاب جبهة الاتحاد الوطني. وهذا الموقف المعرقل لصدور قانون الأحزاب والجمعيات وتأمين عملها القانوني الملزم وفق قواعد اللعبة الديمقراطية والمحاسبة القانونية لمن يخرج على أو عن تلك القواعد، هو الذي ساعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عمل الأحزاب المنفلت من عقاله وغير المقيد بشروط العمل الديمقراطي والحياة الحزبية المحددة بقانون ديمقراطي. لقد كان العديد من الأحزاب السياسية يعمل قبل ذاك في ظروف العمل السري الذي يتهدد القيادات والقواعد الحزبية وأصدقاء تلك الأحزاب في كل لحظة بالاعتقال والتعذيب والسجن. وكانت الأحزاب السياسية غير الحكومية كلها تعاني من الاختناق الشديد والرغبة في الانطلاق من قيود ثقيلة وجارحة لكرامة الإنسان فرضت عليها طيلة عقود، سواء تلك التي عملت في ظروف سرية وغير مجازة، أم تلك الأحزاب التي كانت تجاز ثم تصادر إجازتها أو تغلق بين فترة وأخرى أو تجبر على إيقاف عمليها بسبب الضغوط الشديدة التي كانت تتعرض لها واعتقال كوادرها أو العاملين في صحافتها. إن تمتعها بحرية غير مقيدة بشروط قانونية وغياب نظم مساعدة على الانضباط والوعي بالصلاحيات والواجبات والنقص الشديد الفعلي في تقاليد العمل الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر وانعدام التفاعل وتبادل الرأي في ما بين الأحزاب، سرِّع، على ما يبدو، من تفاقم الخلافات في ما بين هذه الأحزاب وبروز الرغبة المتبادلة في التخلص من بعضها الآخر والهيمنة على الحكم، والاشتباك في حملة من المهاترات المشينة والاحتراب الشرس الذي قاد بدوره إلى وقوع نزاعات دموية راح ضحيتها الكثير من المواطنين الأبرياء.

مع حلول العام ١٩٦٠ عرف العراق وجود ١٣ حزباً سياسياً يعمل بصورة علنية أو سرية وبدون أجازات رسمية، بعضها قدم طلباً للحصول على إجازة عمل وفق قانون الجمعيات رقم ١ لسنة١٩٦٠، وبعضها الآخر لم يقدم مثل ذلك الطلب لقناعته بعدم موافقة السلطة على منحه إجازة عمل شرعية. وفيما يلي إشارة سريعة إلى هوية تلك الأحزاب التي قدمت طلبات للعمل في العام ١٩٦٠ وبعد صدور قانون الجمعيات والأحزاب:

* الحزب الوطني الديمقراطي: أجيز طلبه.

* الحزب الديمقراطي الكُردستاني: أجيز طلبه.

* الحزب الشيوعي العراق: رُفض طلبه وأجيزت جماعة منشقة عنه بقيادة السيد داود الصائغ سميت باسم الحزب الشيوعي العراقي. وكان السيد الصائغ عضوا قديماً في الحزب الشيوعي وكادراً متقدماً فيه.

* الحزب الجمهوري: رفُض طلبه.

* الحزب الوطني التقدمي: أجيز طلبه، وهو حزب منشق عن الحزب الوطني الديمقراطي بعد نشوب خلاف في القيادة حول الموقف من سياسات حكومة عبد الكريم قاسم.

* حزب البعث العربي الاشتراكي: لم يقدم طلبا للحصول على إجازة عمل رسمية وبقي يعمل بصورة سرية شبه علنية.

* الحزب القومي الناصري: لم يقدم طلبا للحصول على أجازة عمل رسمية وبقي يعمل بصورة سرية شبه علنية.

* حزب الاستقلال: لم يقدم طلبا لإجازته رسمياً وبقي تنظيماً سياسياً يعمل بصورة سرية شبه علنية.

* حركة القوميين العرب: لم تقدم طلبا لإجازتها وبقيت تعمل بصورة سرية شبه علنية.

* الرابطة القومية: لم تقدم طلبا رسمياً لإجازتها وبقيت تعمل بصورة سرية شبه علنية.

* الحزب العربي الاشتراكي: لم يقدم طلبا لإجازته رسمياً وبقي يعمل بصورة سرية شبه علنية.

* الحزب الإسلامي العراقي: رُفض طلب إجازته للعمل العلني الشرعي، ولكنه واصل عمله بصورة سرية شبه علنية.

* حزب التحرير الإسلامي: رُفض طلب إجازته رسميا وبقي يعمل بصورة سرية شبه علنية.

وكانت إجراءات منح أو رفض طلب الإجازة يشير إلى تفاقم ملموس في الأجواء غير

الديمقراطية في قيادة الدولة وعلى صعيد أجهزة الدولة والمجتمع وتحولها التدريجي صوب مواقع استبدادية وفرض الإرادة الفردية للحاكم قد ألحقت أضراراً فادحة بالبلاد وساعد على تنامي الصراع وممارسة العنف من قبل بعض القوى السياسية ضد بعضها الآخر.

وكانت هذه المجموعة من الأحزاب السياسية تندرج ضمن خمسة تيارات فكرية – سياسية، وهي:

التيار الديمقراطي، التيار القومي العربي، التيار القومي الكُردي، التيار الشيوعي والتيار الديني الإسلامي. وكان أتباع التيار الأخير يتبنون المذهب السني في الإسلام، إضافة إلى التيار المحافظ والرجعي الذي لم يتمثل بأحزاب سياسية بل انتشر أتباعه للعمل في عدد من تلك الأحزاب وراحوا يمارسون نشاطهم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. وابتداءً من نهاية عام ١٩٥٨ وبداية ١٩٥٩ برز لأول مرة، منذ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وثورة العشرين، حزبٌ ديني إسلامي جديد هو حزب الدعوة الإسلامية، الذي ضم في صفوفه جمهرة من أبناء وأتباع المذهب الشيعي (الجعفري) في الإسلام. واتسع نشاط هذا الحزب كرد فعل مباشر على قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي أصدرته حكومة عبد الكريم قاسم، وبسبب تنامي نشاط الحزب الشيوعي العراقي وتأثيره الواسع في مناطق وسط وجنوب العراق، وكذلك نشاط القوى الديمقراطية التقدمية، علماً بأن نشاط قوى الإسلام السياسي الشيعية قد بدأ في العراق منذ العام ١٩٥٢ بشكل إرهاصات ومحاولات غير ناضجة أو متبلورة[٣٦].

تقدمت تسع جماعات سياسية بطلب إجازة أحزابها، في حين امتنعت جماعات أخرى عن تقديم طلباتها للحصول على إجازة العمل الشرعي وفق تقديرها للموقف وقناعتها بأن السلطة لن توافق على منحها الإجازة المنشودة من جهة، وأنها ستكون تحت رقابة أجهزة

---

٣٦ الخرسان، صلاح. حزب الدعوة الإسلامية، حقائق ووثائق. ط ١. دمشق. المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ١٩٩٩. ص ٣١–٥٣.

راجع أيضاً: شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠–١٩٥٧. الجزء الثاني. ط ١. لندن. دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠.

الأمن ومحل تضييق السلطة عليها من جهة ثانية. والأحزاب الثمانية التي تقدمت بطلبات إجازة هي:

الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الكُردستاني، الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الجمهوري، الحزب الوطني التقدمي، الحزب الديمقراطي الكُردستاني، حزب التحرير الإسلامي، الحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصائغ)، والحزب الإسلامي العراقي، في حين امتنعت خمسة أحزاب سياسية أخرى عن تقديم طلبات إجازتها والتي ذكرت في أعلاه.

تجلى موقف المشرع غير الديمقراطي والسلطة التنفيذية، وهما جهة واحدة هي شخصية عبد الكريم قاسم، من الحياة الحزبية في جولة الموقف من تطبيق قانون تأسيس الأحزاب السياسية ونشاط مختلف منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، إذ جسد الرغبة لدى الحاكم في التحكم بالقانون وفق قناعاته وممارسة التمييز في التعامل إزاء القوى السياسية، مما عمق حالة التوتر والاحتقان أصلاً في الحياة السياسية والحزبية، كما نشط وكرس الذهنية الفردية للحاكم، وهي الظاهرة التي ضاعفت من مشكلات العراق وعمقت الفجوة في ما بين مختلف القوى السياسية وفي ما بينها وبين السلطة القائمة التي انتهت إلى وقوع المزيد من الكوارث والمآسي في المجتمع العراقي.

لقد عجزت الجمهورية الأولى عن البدء الفعلي بإقامة أو استكمال إقامة المجتمع المدني الديمقراطي الذي بدأ به العهد الملكي، المستند إلى دستور ديمقراطي حديث نسبياً بالمقارنة مع أوضاع العراق في فترة وضعه (العام ١٩٢٥) ومؤسسات دستورية ديمقراطية وحياة حزبية حرة وحكومة يتم انتخابها من قبل مجلس نيابي منتخب بدوره بصورة شرعية وديمقراطية من قبل الشعب عبر التنافس في ما بين الأحزاب والجماعات والأفراد. لقد كان عبد الكريم قاسم يوعز إلى العاملين في وزارة الداخلية، التي أوكل إليها دراسة طلبات تشكيل الأحزاب بخلاف ما هو معروف في الدول الديمقراطية حيث تكلف وزارة العدل بذلك، أن توافق أو ترفض أو تطلب تعديلات على برامج الأحزاب السياسية المختلفة. وكان يكلفها بتقديم ما يساعد على رفض أو تعديل في برامج تلك الأحزاب. وكان هذا التدخل فظاً لا يختلف عن أساليب ممارسة الاستبداد السياسي. لقد كان لعبد الكريم

قاسم القرار الأخير في منح أو رفض طلبات الأحزاب السياسية الراغبة في التمتع بحقها في العمل الحزبي الشرعي. لقد وضع رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نفسه فوق القانون الذي صادق عليه بنفسه. ولم يكن هذا الموقف غريباً عن الحكام العراقيين الذين سبقوه، وكان الشعب ينتظر من حاكمه الجديد سياسة جديدة، إلا أن الرجل كان بعيداً عن النهج الديمقراطي وعن تنفيذ الوعود التي تقدم بها إلى الشعب في أعقاب الانتفاضة العسكرية المسلحة والتي أكد فيها بأنه سيمارس الديمقراطية وسيطبق القوانين على الجميع دون تمييز. لا شك في أن عوامل كثيرة لعبت دورها في الخروج بمثل هذه الحصيلة، ولكن تلك العوامل كانت بدورها من فعل ونشاط الحاكم والحكم والعلاقات الاجتماعية والإنتاجية السائدة وطبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة والوعي الاجتماعي والسياسي للفرد والمجتمع. ويمكن أن نتطرق في هذا الصدد إلى موقف الحكومة من ثلاثة أحزاب سياسية رفضت طلباتها دون أن يكون هناك أي مسوغ قانوني يسمح بمنعها من مزاولة نشاطها السياسي العلني والشرعي، رغم أن بعضها كان حليفاً لقاسم في فترة النضال للإطاحة بالملكية أو في أعقاب انتصار الانتفاضة العسكرية والمشاركة في تحويلها إلى ثورة شعبية.

** رفض طلب إجازة الحزب الشيوعي العراقي

في ضوء قانون الجمعيات الجديد قدم الحزب الشيوعي العراقي طلباً إلى وزارة الداخلية لمنح الحزب إجازة رسمية للعمل الشرعي في العراق، وأن يكون للحزب مقر مركزي في بغداد وله الحق في فتح الفروع الحزبية في الألوية والمدن الأخرى. وأرفق بالطلب قائمة بأسماء طالبي التأسيس وقائمة بأسماء مؤيدي الطلب، إضافة إلى تقديم الميثاق الوطني للحزب، الذي احتوي على برنامج الحزب ونظامه الداخلي. ورغم التعقيدات التي برزت في العلاقة بين الحكم بقيادة عبد الكريم قاسم، والحزب الشيوعي بقيادة سلام عادل، خلال عامي ١٩٥٩–١٩٦٠، فأن الحزب لم يكن يتوقع رفض طلبه لأسباب ترتبط بثلاث حقائق جوهرية، وهي:

١. النضال الطويل والصلب الذي خاضه الحزب الشيوعي العراقي لصالح التغيير الديمقراطي في العراق ومشاركته الفعلية الواسعة والمتعددة الجوانب في عملية التغيير

وتقديمه التضحيات الكبيرة في سبيل القضايا الوطنية والديمقراطية على امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٣٤ و١٩٥٨، إضافة إلى دور الحلقات الماركسية في العشرينات ودور الحزب الشيوعي في عملية التوعية الفكرية والسياسية والنهج التنويري الذي مارسه في مختلف أنحاء البلاد وخاصة بين صفوف الفلاحين في الريف.

٢. وجود تأييد جماهيري واسع لسياسة الحزب الشيوعي في مختلف مناطق ومدن وأرياف العراق، إضافة إلى تأييد الحزب الشيوعي الحار لوجود عبد الكريم قاسم على رأس السلطة ودفاعه عنه.

١. معرفة قاسم بهاتين الحقيقتين والعلاقة التي نشأت بين الحزب وبينه خلال الفترة التي سبقت الانتفاضة العسكرية المسلحة التي قادها والتي أدت إلى قيام الجمهورية العراقية، رغم بعض الخلافات التي برزت خلال الفترة التي سبقت وضع قانون الأحزاب التي أثرت كما يبدو على موقف قاسم من الحزب الشيوعي العراقي، وتشجيعه لتأسيس حزب كارتوني باسم الحزب الشيوعي من قبل داود الصائغ، علماً بأن عديداً من كوادر الصائغ لم يكونوا معه بل كانوا مع الحزب الشيوعي وساهموا في ما بعد بتفليش هذا الحزب. .

لم يكن في حيثيات طلب الحزب الشيوعي العراقي ما يمكن أن يمنعه من الحصول على إجازة رسمية وقيامه بالعمل الشرعي وفق القانون. ولكن أجهزة الأمن، التي لم تكن قد تغيرت ببنيتها الأساسية وشخوصها، بل أُبعد عنها كبار موظفيها الذين لم يتجاوز عدد المبعدين منهم عن عدد أصابع اليدين، كتبت مذكرة تؤكد ضرورة عدم منح الحزب الشيوعي العراقي إجازة رسمية. وقد تم هذا الرفض بناء على طلب شفهي من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، كما جاء هذا في رواية هادي رشيد الجاوشلي[٣٧]. وجاء في تقرير مديرية الأمن العامة ما يؤكد استناد هذه المديرية إلى فكر مؤسسي حلف بغداد المعادي

---

٣٧ يورد كتاب ,,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري"، الجزء الرابع، نقلاً عن كتاب عباد الفتاح علي يحيى الموسوم ,,صفحات من الماضي القريب، بأن هادي رشيد الجاوشلي، مدير الداخلية العام في وزارة الداخلية، قد قال له بأن إيعازاً شفهياً ورد له من عبد الكريم قاسم برفض طلب الحزب الشيوعي العراقي لا يخرج عن فلك القانون، أي قانون الجمعيات. راجع: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٥٥.

للشيوعية، إذ جاء فيه ما يلي بشكل مكثف:[٣٨]

١. اتهام الحزب الشيوعي العراقي بكل أعمال العنف والإرهاب التي وقعت في العراق مستنداً في ذلك إلى ما أصدرته المحاكم العرفية والعسكرية والمدينة من أحكام بحق بعض الشيوعيينً، ثم يؤكد، وكأنه يعرف سلفا، الأحكام التي ستصدر بحق الآخرين عن المحاكم العراقية.

٢. اتهام الحزب الشيوعي برفع شعارات ,,غير وطنية" ولا تمت إلى تربة الوطن بشيء، وهو بذلك يثير البلبلة والتشويش والفوضى ويساهم مع الطامعين والرجعيين بالدس على الجمهورية.

٣. تحريض الفلاحين على خرق الأنظمة وإحراج الحكومة.

٤. عدم إذعان الحزب الشيوعي لنداء الحكومة بتجميد نشاط الأحزاب السياسية، بل عمل ضد ذلك.

٥. تشكيل الحزب جبهة وطنية والسعي لتجميع القوى فيها وجمع التواقيع لدعمها.

٦. مسؤولية الحزب عن تفرقة الصف الوطني وإيجاد التكتلات بين أبنائه ونشر الأكاذيب والتهم الباطلة ضد المسؤولين.

٧. إخفاء الحزب لعناصر مطلوبة من جانب الحكومة.

٨. سعت الزمرة إلى استغلال الثورة لخدمة مصالحها بعيداً عن تربة الوطن وعندما فشلت نشرت اعترافها بالخطأ، ولكنها ستعود إلى ذلك مجدداً.

٩. لم يذكر الحزب في طلبه معظم أسماء قيادته بل اقتصر على بعضهم في طلب الإجازة وهذا يعني أنهم يخفون شيئاً ضد الجمهورية.

ولم يكتف تقرير مديرية الأمن العامة بهذه التهم الثقيلة بل أضاف إليه عدة ملاحظات على أساس أنها لا تنسجم مع قانون الجمعيات، وهي:[٣٩]

---

٣٨ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٤٠–٤١.

٣٩ المصدر السابق نفسه. ص ٤١–٤٣.

١ إن الشيوعية حركة أممية لا تعرف لها وطناً بل تسعى لغاية السيطرة على العالم وتأليف حكومة شيوعية أممية. ولذلك فهي تتعاون مع بقية الأحزاب الشيوعية في العالم لمصلحة حزبية بحتة دون الحساب لمصلحة الوطن.

٢ يأخذ الحزب، كما هو شأن بقية الأحزاب الشيوعية، تعاليمه من الكومنترن[٤٠]، أي من هيئة الارتباط للأحزاب الشيوعية في العالم.

٣ إن هذه الجماعة تخدم مصالح دولة أجنبية.

٤ يسعى الحزب الشيوعي إلى نشر مبادئ الشيوعية في البلاد وبالتالي يسعى إلى الاستحواذ على الحكم بالقوة وفرض النظام الشيوعي، أي فرض دكتاتورية طليعة البروليتاريا.

٥ يعمل الحزب على تفريق القوميات في الوطن الواحد والدعوة إلى الأممية أي الشعوبية. وهذا يعني أنها تعتبر القوميات خطراً يجب مقاومته والقضاء عليه.

٦ إن كل شخص في الحزب الشيوعي الذي يؤمن بالمبادئ الشيوعية يجب وقبل كل شيء أن يسحب اعترافه بالله تعالى، وهي بذلك تعمل على هدم الأديان السماوية وضرب المذاهب والمعتقدات الدينية وتسفيهها واعتبارها خرافات رجعية.

٧ الحزب الشيوعي يعمل في القوات المسلحة ويسعى إلى كسب مؤيدين له من القوات المسلحة.

٨ لكل شيوعي أسم سري وهذا غير معروف في الأحزاب الأخرى ويتعارض مع قانون الجمعيات.

وفي ضوء كل ذلك لا تؤيد مديرية الأمن العامة منح الحزب الشيوعي العراقي إجازة تأسيس الحزب.

وعلى هذا الأساس وجهت وزارة الداخلية كتاباً تطلب من الحزب إجراء بعض التعديلات وشرح ماذا يعني الحزب بكلمة الميثاق الوطني أولاً والماركسية اللينينية ثانياً.

---

٤٠ فات الكاتب بأن الكومنترن قد تم حله في العام ١٩٤١ بناء على قرار من اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. ك. حبيب

كما بادر الحزب إلى تغيير اسم الحزب إلى حزب ,,اتحاد الشعب" لتفادي الرفض بحجة منح داود الصائغ إجازة تأسيس حزب بنفس الاسم، كما شرح وعدل ما كان يريده وزير الداخلية.

إلا أن قرار الرفض كان قطعياً. وبادر عبد الكريم قاسم، كُرد سريع على طلب الحزب الشيوعي الموجه إلى وزارة الداخلية، بالطلب إلى وزارة الداخلية منح داود الصائغ إجازة تأسيس الحزب وتقديم المساعدة المالية الضرورية له لتمشية أعمال حزبه.

لم تكن الملاحظات التي قدمتها مديرية الأمن العامة في تقريرها المناهض لمنح الشيوعيين حق تأسيس حزبهم سوى الترديد البائس لتهم باطلة أو لوي الحقائق بالطريقة التي تخدم الوصول إلى حجة واهية لمنع منح الإجازة. وكانت أسوأ تلك التهم تلك التي تتحدث عن المبادئ الغريبة عن تربة الوطن وأن الحزب باعتباره أممياً لا بد وأن يخدم دولة أجنبية. وكان التقرير في ذلك يردد مزاعم باطلة مارسها الحكم الملكي لمنع الشيوعيين من العمل الشرعي والحكم عليهم بالسجن ألاف السنين أو إعدامهم أو قتلهم في السجون وتسليط أشد أنواع التعذيب عليهم ومصادرة حقوقهم.

عند مطالعة رد مديرية الأمن العامة على طلب الحزب الشيوعي العراقي لمنحه إجازة العمل العلني الشرعي ترد إلى الذهن مباشرة الدعايات المضللة التي كانت تنشرها وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة والدعاية البريطانية وأجهزة أمن حلف بغداد وسائر القوى الرجعية في العالم، إضافة إلى ترديدها لأفكار القوى القومية والبعثية وبعض القوى الدينية التي أصدرت فتاوى ضد الشيوعيين في حينها عندما طلب منها عبد الكريم قاسم ذلك. وهي في كل الأحوال لا تصمد أمام المحاججة الفكرية والسياسية القائمة على أرض الواقع.

ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن يتلخص بما يلي: لِمَ اتخذ عبد الكريم قاسم هذا الموقف؟ وهل كانت تلك الخلافات كافية لمثل ذلك؟ وإذا كانت غير كافية فما هي الأسباب الحقيقية وراء ذلك الموقف؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست سهلة بسبب غياب عبد الكريم قاسم الذي يملك سر موقفه أولاً، وبسبب التعقيدات التي رافقت تطور العلاقة بين

قيادة الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم ثانياً، وبسبب مجمل التعقيدات التي رافقت الوضع السياسي العراقي حينذاك ثالثاً. ومع ذلك فلا بد من دراسة هذه الإشكالية في ضوء مجموعة من المؤشرات التي يمكنها أن تدلنا على العوامل الكامنة وراء ذلك الموقف.

يمكن تلخيص رؤيتي الاجتهادية للعوامل المحركة لموقف عبد الكريم قاسم إزاء الحزب الشيوعي العراقي، في ضوء ما لدي من معلومات، بالنقاط الجوهرية التالية، التي لا يمكن بالضرورة البرهنة عليها بالأدلة الثبوتية، ولكن من خلال تحليل المواقف السياسية خلال تلك الفترة ودور عبد الكريم قاسم في كل كبيرة وصغيرة في العراق حينذاك، وخاصة في ما يمس تشكيل الأحزاب السياسية:

١. كان عبد الكريم قاسم من الشخصيات التي تريد السلطة كاملة غير منقوصة، أي لا يريد أن يشاركه فيها أحد أو ينافسه عليها. وبدا ذلك واضحاً من كيفية تجاوز اللجنة العليا في حركة الضباط الأحرار واكتفى بشخصين فقط لمساعدته في القيادة. وإذ كان الأول طامعاً بالسلطة أيضاً ودخل مع قاسم بصراع غير متوازن بدأ به عبد السلام محمد عارف وتمكن قاسم التخلص منه، كان الثاني غير منافس له في كل الأحوال. كان قاسم يعتقد جازماً بأن الحزب الشيوعي العراقي لا يريد المشاركة في الحكم فحسب، بل يريد السلطة كلها، ولم يكن في مقدور قاسم أن يسمح بذلك. لم يكن هذا التصور جديداً لدى قاسم، بل كان في وعيه قبل القيام بالانتفاضة. ومن هنا جاءت عملية إبعاد وجود أي ممثل للحزب الشيوعي في الحكومة الأولى للجمهورية. وكانت سياسات الحزب الشيوعي وبياناته والأسس التي يعتمدها في نشاطه السياسي تعطي الانطباع بأنه، ورغم تأييده لحكومة قاسم، يبقى من أشد المنافسين له في الحكم وفي التأييد الجماهيري وأقواهم، وأن الحزب، رغم عضوية غير الواسعة، كان يهيمن على الشارع هيمنة كبيرة، وفي هذا تجاوز وتحد لشعبية قاسم وسلطته.

٢. اعتبر قاسم بأن الحزب الشيوعي قد تجاوز الخط الأحمر المسموح به في الصراع الحزبي من خلال أحداث الموصل وكركوك، إذ اعتبر الحزب الشيوعي مسؤولاً عنها، وخاصة أحداث كركوك، رغم أنه نفى، في تصريحات لاحقة له، تورط قيادة الحزب

بأحداث كركوك. ولكنه كما يبدو لم يلغ مسؤولية آخرين في الحزب عن تلك الأحداث. ولا شك في أن الحزب لم يكن مسؤولاً تماماً عن تلك الأحداث، ولكنه لم يكن بريئاً تماماً منها، إذ كان ينطلق من أن الجمهورية في خطر وعليه الدفاع عنها، وأن ترك الأعداء يعملون على هواهم سيقود البلاد إلى كارثة. وهذا يعني، بهذا القدر أو ذاك، أن الحزب الشيوعي قد تجاوز حقاً على مشروعية الدولة، كما تجاوز على صلاحيته كحزب سياسي يعمل ضمن مجموعة من الأحزاب. وكان هذا الموقف يعبر عن مبالغة الحزب في اعتبار نفسه أكثر حرصاً على الجمهورية من بقية القوى بمن فيهم قاسم. وارتكب الحزب في هذا التقدير خطأ آخر أدى إلى زيادة التوتر والتعقيد في الوضع السياسي والاجتماعي، ومع حكومة قاسم.

٣. وكان إبعاد الحزب عن حكومة الثورة محسوباً من جانب عبد الكريم قاسم للوصول إلى عدة أغراض مهمة وفق تفكيره وحساباته، وهي:

أ. أن يبعد أي صبغة حمراء أو شيوعية عن حكومته الأولى.

ب. أن يكسب القوى الدينية التي كانت في تضاد مع الحزب الشيوعي.

ج. أن يكسب القوى القومية التي كانت في صراع مع الحزب الشيوعي حتى في فترة الخمسينيات.

د. وكان يريد عدم إثارة الدول الغربية ضده بسبب صراعها مع الاتحاد السوفييتي وكفاحها ضد الشيوعية.

٤. لم ينتم قاسم إلى الحزب الشيوعي العراقي، كما ادَّعت ونشرت بعض أجهزة الإعلام القومية والعربية والدولية، وكما حاول البعض التلميح بذلك، وكأنه كان في في يومٍ من الأيام عضواً في الحزب الشيوعي العراقي. لم يكن قاسم صديقاً للشيوعية أو للشيوعيين بسبب مواقفه المتدينة، إذ ربما كان، وبهذا القدر أو ذاك، متأثراً بالدعايات الكثيرة التي كانت تبثها أجهزة الإعلام الغربية حول الشيوعيين وموقفهم المناهض للدين وللمتدينين! ولكن قاسم لم يكن معادياً للحزب الشيوعي أو للشيوعيين إذ كان يقدر نضالهم ضد الحكم الملكي ومشاركتهم معه في الانتفاضة وفي دعمها بقوة

وإخلاص، كما كان العديد من الضباط الشيوعيين على مقربة منه ومن ابرز قادة الجيش العراقي حينذاك. إلا أنه كان حذراً من تأثيراتهم ودورهم ومن حساسية بعض القوى منهم. وكان في هذا الموقف من الشيوعيين يحاول تخفيف الضغط العربي والدولي الغربي وشركات النفط الاحتكارية عليه باتهامه بأنه يسير في ركاب الشيوعيين، ويأتمر بأوامرهم، كما كانت الدعاية العربية والدولية الغربية تروج مثل هذه الافتراءات يومياً وتدفع بقاسم إلى اتخاذ إجراءات ضد الشيوعيين يؤكد من خلالها بأن لا يسير وراء سياسات ومواقف الحزب الشيوعي. وكان هذا التكتيك مهماً وضرورياً للقوى المناهضة لسياسة قاسم بهدف تقليص القوى التي تؤيده والتي تلتف حوله رغم سياساته الخاطئة.

٥. عمل قاسم على الحد من نشاط الحزب الشيوعي وتقليص قدراته، كما فعل ذلك مع القوى القومية قبل ذاك، لخلق توازن معين في ميزان القوى الداخلي، من أجل أن يخفف من غلواء عداء القوميين له، ولكنه أخطأ في ذلك أيضاً، إذ أنهم استفادوا من هذه السياسة لإنزال الضربة به وبالشيوعيين أيضاً. إذ شاركوا بفعالية كبيرة في عمليات الاغتيال للشيوعيين، وأدى ذلك إلى أثارة الشيوعيين ضده. وجاء ما يؤكد ارتياح القوميين عموماً والبعثيين على وجه الخصوص من حملة عبد الكريم قاسم ضد الشيوعيين، إذ ورد في أحد بياناتهم الداخلية الصادر في ٨ نيسان من العام ١٩٦٠ بهذا الصدد ما يلي:

,,إن تفتيت قوى الشيوعيين أمر مهم وحيوي بالنسبة لنا وتقدم عام بالنسبة لقضيتنا، وتفتيت قوى الشيوعيين يكون أكثر فائدة كلما كانت الضربة لهم من غيرنا وبالأخص من عبد الكريم قاسم نفسه، لذا فمن المناسب والمفيد أن لا ننجر إلى المعركة في الوقت الحاضر ضد الشيوعيين لنكون سلاحاً لعبد الكريم قاسم نفسه، يجب فهم الموقف استناداً إلى التحليل السابق، أن نقف موقف المترقب للمعركة وأن ندع عبد الكريم قاسم يواجه الشيوعيين وأن نتربص الفرصة السانحة لتحقيق هدفنا"[٤١].

---

٤١ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٧٢–٧٣.

٦. وكان قاسم يرى بأن التعقيدات والخلافات التي نشأت داخل الحكومة وبين الحكومة وقيادة الحزب الشيوعي جاءت بفعل طرح قيادة الحزب بعض الشعارات التي كانت تريد فرضها على حكومة قاسم من خلال الشارع وليس عبر التفاوض معه، وبالتالي اعتقد بأنها كانت تريد أن تسرق منه النصر والفضل في اتخاذ مثل تلك القرارات باعتبارها مفروضة عليه وليس بسبب رغبته في اتخاذها، ومنها مثلاً: قانون الإصلاح الزراعي أو قانون العمل والعمال أو قانون الأحوال المدنية، أو تمثيل الحزب بالحكومة.

٧. ويبدو أن قاسماً وجد في نمو قاعدة الحزب الشيوعي وتطور نشاطاته واتساع التأييد له خطراً على وضعه الداخلي وتشديداً للصراع السياسي، فقرر اتخاذ الإجراءات التي تضعف دور الحزب وتأثيره ونفوذه الجماهيري والعمل على تقليص نشاطه وإبعاده عن بعض أهم مراكز المسؤولية في الجيش وأجهزة الدولة على نحو خاص.

٨. وتشير بعض المعلومات إلى أن خبراً وصل إلى عبد الكريم قاسم مفاده أن قيادة الحزب واللجنة العسكرية في الحزب كانتا تناقشان القيام بعملية تسلم السلطة وإبعاده عنها عبر انقلاب عسكري. ومن الجدير بالإشارة إلى أن بعض قياديي الحزب واللجنة العسكرية كانت لهم وجهة النظر هذه، إذ كانوا يعتقدون بأنهم قادرون على تسلم السلطة من قاسم، إلا أن قيادة الحزب التي ناقشت هذا الأمر، رفضت طلباً بهذا الخصوص بعد أن تقدم به التنظيم العسكري للحزب. لا شك في أن جناحاً في الحزب كان يرى إمكانية وضرورة أخذ السلطة من قاسم لأنه كان يرفض مواقف الأخير باعتبارها بعيدة عن صيانة الجمهورية وتعرض مكاسب الشعب إلى خطر الضياع. ولهذا تبنى هذا الجناح فكرة استخدام الجيش لفرض سياسات معينة على حكم قاسم، أو استلام السلطة إن رفض تلك السياسات. ولكن قيادة الحزب لم تتوصل إلى مثل هذا الموقف، بل رفضته. وكان موقف السوفييت ينسجم مع رفض مثل هذا الموقف الذي يعتبر متطرفاً ويتجاوز طبيعة المرحلة والمهمات الملقاة على عاتق الحزب والحركة الوطنية العراقية. وكانت الغالبية في الحزب تساند موقف الدعم لحكومة قاسم، ولكنها كانت تطالبه بإشراكها في الحكم، إذ أنها كانت ترفض سياسة التمييز التي تعرضت لها

بإبعادها عن المشاركة في الحكومة.

وفي ضوء كل ذلك وغيره اتخذ قاسم عدة إجراءات تعبر من حيث المبدأ عن السلوك العام للحكام العراقيين، سلوك الانفراد والرغبة في الاستبداد بالرأي، بدلاً من الحوار مع قادة الحزب ومناقشتهم بشان الأخبار التي وصلته بهذا الصدد، وقطع الشك باليقين، وتفويت الفرصة على من كان يرغب بذلك من خلال مفاتحة الحزب بنوايا البعض الموجهة ضد قاسم. فما هي الإجراءات التي اتخذها قاسم ضد الحزب الشيوعي العراقي؟

١ . بعاد الحزب الشيوعي وعدم تمثيله في الحكومة الأولى في الجمهورية. وحين احتلت الدكتورة نزيهة الدليمي حقيبة وزارية، كانت قد عينت على أساس أنها امرأة وأنها ممثلة لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، وليس لكونها عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وممثلة له.

٢ . رفض منح الحزب الشيوعي إجازة عمل رسمية، والإيعاز إلى داود الصائغ، وهو شيوعي قديم كانت له خلافاته مع قيادة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة التي كان فيها فهد على رأس الحزب، وأبعد عنه، ثم عاد إليه ثم ابتعد عنه ثانية، بتقديم طلب تأسيس حزب باسم الحزب الشيوعي العراقي ليمنحه الإجازة، وبالتالي يكون أحد الأسباب في عدم منح الحزب الشيوعي العراقي الفعلي إجازة رسمية بسبب وجود حزب آخر مجاز رسمياً يعمل بنفس الاسم.

٣ . الإيعاز إلى وزارة الداخلية ومديرية الأمن العامة (دائرة التحقيقات الجنائية السابقة) كتابة رد على طلب الحزب الشيوعي العراقي وحرمانه من العمل الشرعي استناداً إلى ترسانة فكر التحقيقات الجنائية ولجنة مكافحة الشيوعية في حلف بغداد، وربط هذا الرفض بقانون الجمعيات الجديد الذي يرفض ,,الفكر المستورد"!

٤ . ترك الحزب الشيوعي العراقي يعمل بصورة غير رسمية، إذ يمكن في حالة الضرورة اعتقال الشيوعيين بتهمة العمل غير القانوني أو لأي سبب آخر، خاصة وأن عدم إجازة الحزب قد اصطدم باحتجاج الحزب عليه وعدم قبول الكثير من الجماهير بهذا القرار.

٥ . السماح باعتقال الشيوعيين وتعذيبهم وإصدار أحكام سجن ثقيلة غير شرعية وغير

عادلة بحقهم.

٦ . ويبدو أن قاسماً لعب، مع غيره من القوى، دوراً مهماً في تشجيع علماء الدين، الذين رفضوا في العهد الملكي إصدار فتوى تدين الشيوعية والحزب الشيوعي، على إصدار مثل هذا البيان والذي وقعه في حينها السيد محسن الحكيم. وجاء في كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" بصدد هذا الموضوع قوله:

"وبعد أن رفضت وزارة الداخلية اعتراض الحزب أخذت الصحف المحلية تنشر فتاوى شيوخ الدين في كربلاء والنجف بين ١٦ شباط و٢٢ آذار/مارت وشهري نيسان وحزيران (١٩٦٠، ك.حبيب) التي نصت على أن الانتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له من أكبر الآثام التي يستنكرها الدين وأن صلاة المسلمين الذين يعتنقون الشيوعية وصومهم غير مقبولين بسبب غياب الإيمان، ولا يجوز للشاب الذي يحمل المبادئ الشيوعية أن يرث أباه. وكانت أشد الفتاوى، الفتوى التي أصدرها السيد محسن الحكيم المرجع الأكبر في النجف الأشرف وذلك في يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠، أي في اليوم الذي تم فيه رفض طلب الحزب والتي سنورد نصها في مكان آخر من هذا الكتاب".[٤٢]

لم تكن جميع اعتراضات وزارة الداخلية على طلب الحزب الشيوعي العراقي وعلى منهاجه الفكري والسياسي قائمة على أسس ديمقراطية أو مقبولة، فهي تعبر عن خرق فعلي من جانب حكومة قاسم لمبادئ الديمقراطية وتجاوز على أسس المجتمع المدني الديمقراطي التي قررت حكومة عبد الكريم قاسم الالتزام بها في برنامجها الحكومي وفي بيان الثورة الأول. ولكنها كانت قادرة على دفع الحزب إلى تغيير واحدة من أبرز الإشكاليات التي كانت لا تنسجم مع الديمقراطية، ونعني بها إقامة دكتاتورية البروليتارية. ولم يكن برنامج الحزب يتضمن مثل هذه النقطة ولهذا لم يشر إليها كتاب اعتراض وزارة الداخلية، بل ورد ذلك في تقرير مديرية الأمن العامة حين أشار إلى أن الماركسية اللينينية تلتزم بمبدأ دكتاتورية البروليتاريا، وأن الحزب الشيوعي العراقي يسعى إلى إقامة دكتاتورية البروليتاريا في العراق.

---

٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٥٣– ٥٤.

جاء في كتاب وزارة الداخلية توضيح القصد من تعبير الماركسية–اللينينية، إذ رأى أنها تعني إقامة دكتاتورية البروليتاريا وحكم الطبقة العاملة. كما رأي في تأكيد الالتزام بالمادية الديالكتيكية والمادية التاريخية على أن الحزب الشيوعي حزب ملحد. وإذ لم تشر وزارة الداخلية في اعتراضها الرسمي إلى ذلك، إلا أنها كانت ترى ذلك، ولذلك ساهمت بدفع شيوخ الدين إلى تبني هذه الفكرة ونشرها على نطاق واسع. وقد وجد ذلك قبولاً من لدن جمهرة من شيوخ الدين الذين كانوا سلفاً ينشرون مثل هذه الدعايات.

** رفض طلب إجازة الحزب الجمهوري

قدمت مجموعة من المثقفين الديمقراطيين اليساريين البارزين في العراق بلغ عددهم ٢٠ شخصاً بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٦٠ طلباً رسمياً إلى وزارة الداخلية لإجازة حزب جديد باسم الحزب الجمهوري. وكان على رأس مقدمي الطلب الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم وشاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري وأحمد جعفر ألأوقاتي وطه باقر والدكتور محمد صديق الأتروشي.[٤٣] وكانت المجموعة تضم مواطنين من العرب والكُرد والتركمان والكلدان والآشوريين من الناحية القومية ومن مختلف الأديان والمذاهب ومختلف المجالات الثقافية والعلمية، فمن بينهم السياسي وعالم الاجتماع والشاعر وعالم الآثار والطبيب، وهم من الشخصيات البارزة والمتميزة في العراق حينذاك. وأرفقت الطلب بقائمة تضم ١١٥ أسماً من مثقفي العراق الذين ساندوا هذا الطلب، كما أرفقته بمنهاج الحزب. وتضمن المنهاج سلسلة من المهمات التي يسعى الحزب إلى تحقيقها مركزاً على الأمور التالية:

* يسعى الحزب بالوسائل الديمقراطية إلى صيانة وتوطيد أركان الوحدة العراقية وتعزيز النهج الديمقراطي بإقامة نظام نيابي برلماني يستند إلى مجلس وطني واحد منتخب بصورة حرة وبطريقة الانتخاب السري المباشر.

---

٤٣ كان الأستاذ الراحل عزيز شريف ضمن الأسماء التي تقدمت بطلب تأسيس الحزب الجمهوري، وكان في حينها رئيس مجلس السلم والتضامن العراقي. راجع في هذا الصدد: دان، أوريل. العراق في عهد قاسم. مصدر سابق. ص ٣٤٩.

* يعمل الحزب من اجل تعزيز التآخي بين الشعبين العربي والكُردي وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس متين ويقر الحزب ممارسة الشعب الكُردي لكافة حقوقه القومية ويعمل على إقامة إدارة ذاتية موحدة للشعب الكُردي ضمن الوحدة العراقية.
* يعمل الحزب من أجل استقلال العراق وسيادته الوطنية ومقاومته الأحلاف العدوانية.
* تنفيذ سياسة التضامن العربي وتحقيق أهداف العرب القومية بإسناد حركات التحرر العربية والتعاون مع جميع الأقطار العربية في تحرير الوطن العربي من القواعد الأجنبية.
* العمل على توطيد الحياد الإيجابي وتوثيق الصداقة مع شعوب آسيا وأفريقيا.
* يؤمن الحزب بمبدأ التوجيه الاقتصادي على أساس وضع وتنفيذ خطة اقتصادية وطنية وتقوم على تخصيص أعلى نسبة من الدخل الوطني للاستثمار الإنتاجي والانتفاع بجميع الإمكانيات الاقتصادية انتفاعاً يؤدي إلى بناء الأساس الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني وضمان توزيعه بين جميع طبقات الشعب.
* يؤمن الحزب بضرورة الاهتمام بحل المشاكل الزراعية الخاصة بتقديم المساعدات المالية والفنية للمزارعين وإرشادهم إلى أفضل الطرق الزراعية.
* ضرورة تمتع المرأة بكامل حقوقها السياسية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع نواحي الحياة ومبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

إن القراءة المتأنية لبنود المنهاج تذكر الإنسان من حيث الاتجاهات العامة والمضامين الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بمنهاج جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي التي تشكلت في منتصف الثلاثينات في بغداد، والتي خرج عن بعضها الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد. ولعب الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم دوراً رئيسياً في جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي، إذ كان المنشط الفكري لهذه الجماعة. كما أنها كانت مقاربة لأفكار الجماعات الديمقراطية التي برزت على الساحة السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي منتصف الخمسينات. والأفكار والأهداف الأساسية الواردة في هذا المنهاج تصلح حتى يومنا هذا لتكون أساساً لبرنامج ديمقراطي تقدمي لمجموعة واسعة من المثقفين والديمقراطيين التقدميين العراقيين، رغم النواقص التي تعتريه في الجانب

الاجتماعي. إذ أن الملاحظ على البرنامج أن جانبه الاجتماعي محدود جداً واقتصر على موضوع المرأة، في حين كانت جماعة الأهالي والإصلاح الشعبي ذات برنامج اجتماعي أوسع، في حين تضمن المنهاج الجديد للحزب الجمهوري قضية واحدة ذات أهمية فائقة، هي موضوع المرأة وأهمية مساواتها الكاملة بالرجل والأجر المتساوي للعمل المتساوي، في الوقت الذي كان الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم كاتباً ومناضلاً اجتماعياً متميزاً.

اعترضت وزارة الداخلية على بعض القضايا الشكلية في الطلب. وافقت الهيئة المؤسسة على إجراء التعديلات المطلوبة. رغم ذلك رفض الطلب بناء على الموقف الذي اتخذه قاسم من الجماعة الديمقراطية التقدمية. ولم تنفع الرسالة التي رفعها الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، إذ جوبهت بالصمت واستمرار الرفض. والسؤال الذي يدور في البال هو: ما العوامل التي دفعت عبد الكريم قاسم إلى رفض طلب تأسيس حزب ديمقراطي تقدمي جديد أغلب أعضائه من المثقفين البارزين والمعروفين في العراق والدول العربية؟

ليست هناك معلومات مدققة حول هذه القضية. ومع ذلك لا بد من الاجتهاد في هذا الشأن إلى أن يعثر المتتبعون على وثائق تاريخية يمكن الاستناد إليها في تحليل الموقف. إذ كان الموقف عموماً غريباً وبعيداً عن المنطق، خاصة وأن الجماعة التي قدمت الطلب كانت معروفة في غالبيتها بأنها شخصيات مستقلة وغير حزبية ومن المجموعات الديمقراطية المثقفة والمؤهلة لتحمل مسؤولية قيادة حزب يتسم بمستوى فكري وسياسي ديمقراطي وحضاري مناسب. يمكن، كما يبدو لي، تلخيص العوامل الكامنة وراء الرفض بما يلي:

١. رغم معرفة قاسم الفعلية بأن هذه المجموعة من المثقفين الديمقراطيين والتقدميين وليست لها علاقة حزبية مع الحزب الشيوعي العراقي، أو حتى لها خلافات فكرية معه، فأنه تصور بأن لا بد وأن تكون للمجموعة صلة ما بالحزب الشيوعي العراقي، بسبب وجود مجموعة من الماركسيين غير المنتمين للحزب الشيوعي في إطار المجموعة صاحبة الطلب والمؤيدة لها، وبشكل خاص الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم.

٢. واعتبر أن مثل هذا الطلب يمكن أن يعزز مواقع اليسار الديمقراطي على حساب اليمين

في الساحة السياسية العراقية ويضعف من دور محمد حديد الذي كان يدعم عبد الكريم قاسم بشكل واسع، والذي شارك في البدء بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، ثم تخلى عنه ليؤسس الحزب الوطني التقدمي بعد الاختلاف الذي حصل بينه وبين رئيس الحزب الأستاذ كامل الجادرجي، علماً بأن المجموعة كانت تعمل معاً في الفترات السابقة، أي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

٣. وكان عبد الكريم قاسم لا يرتاح إلى مجموعة من الشخصيات البارزة التي وقعت على طلب التأسيس، ومنهم بشكل خاص الشاعر العراقي والعربي الكبير محمد مهدي الجواهري، باعتبارهم من ,,الانتهازيين"[٤٤]. وقد اضطر الشاعر إلى مغادرة العراق بناء على معلومات وصلت إليه تشير إلى احتمال وجود نية لاغتياله. وقد استضافته الدولة التشيكوسلوفاكية حتى رحيله، إضافة إلى استضافته فيما بعد من جانب الحكومة السورية وإقامته هناك حيث توفي فيها ودفن.

٤. يبدو أن التعاطف القديم لعبد الكريم قاسم مع قائد انقلاب العام ١٩٦٣ الفريق بكر صدقي العسكري وقائد القوة الجوية المقدم الطيار محمد علي جواد، وهو من أقرباء عبد الكريم قاسم، قد انعكس في عدم ارتياح قاسم لتلك المجموعة التي اتخذت في حينها موقف الرفض لأي انقلاب عسكري ورفضت التعاون مع الانقلابيين بعد وقوع الانقلاب. وكان عبد الفتاح إبراهيم أبرز الشخصيات المعارضة للانقلابات العسكرية عموماً، ومنها انقلاب بكر صدقي، إذ كان قد قال في حينها ,,أن تواجد الجيش في السلطة قد لا يكون من الممكن تنفيذ الحزب لبرنامجه اللبرالي"[٤٥]. وكان الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم على حق وصواب في هذا الموقف. وكان هذا الموقف الحازم للأستاذ عبد الفتاح إبراهيم من الانقلابات معروفاً لعبد الكريم قاسم، وبالتالي لم يكن الود قائماً إزاء عبد الفتاح إبراهيم من جانب قائد ١٤ تموز وتسبب ذلك في نشوء جفوة وعدم ارتياح منه.

---

٤٤ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٧٠.

٤٥ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. الوراق للدراسات والنشر. دمشق. سوريا. ١٩٩٦. ص ٣٨٧.

كان رفض عبد الكريم قاسم لطلب هذه المجموعة المثقفة من العراقيين بتشكيل حزب ديمقراطي عبر وزارة الداخلية يعتبر إساءة كبيرة وتجاوزاً غير مبرر على الشرعية والحقوق المدنية للمواطن العراقي وللحياة السياسية والتعددية، كما عبر عن الموقف العام لعبد الكريم قاسم إزاء القوى الديمقراطية والرغبة في السيطرة وإبعاد من لا يرغب فيه عن المسرح السياسي، كما في الموقف الكثير من المزاجية بغض النظر عن رأي وموقف المجتمع من قراراته. ويبدو أن قاسماً كان يرى بأن كثرة الأحزاب الديمقراطية يخل بالتوازن مع القوى القومية التي لم تقدم طلبات لمنحها إجازة وكانت تعمل في الخفاء لإسقاط قاسم ونظام حكمه.

** رفض طلب حزب التحرير الإسلامي

في الوقت الذي وافقت وزارة الداخلية على طلب تأسيس الحزب الإسلامي العراقي (إخوان المسلمين)، رفضت طلب تأسيس حزب التحرير الإسلامي. وكان هذا الحزب قد تأسس في العراق بشكل سري في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين (١٩٥٤) وهو فرع لحزب التحرير الإسلامي الذي تأسس قبل ذاك في القدس في العام ١٩٥٢ كانشقاق عن حزب الإخوان المسلمين برئاسة الشيخ تقي الدين النبهاني.[٤٦] إذ تقدمت مجموعة من شيوخ الدين وشخصيات متدينة بطلب رسمي إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم ,,حزب التحرير". وكان على رأس الموقعين على الطلب عبد الجبار عبد الوهاب الحاج بكر ومحمد عبد البياتي وغيرهما. علماً بأن أبرز وجوه المجموعة التي أسست هذا الحزب في الخمسينيات لم يرد ذكرها في هذا الطلب، ومنهم السيدان عبد العزيز البدري وحسين أحمد الصالح[٤٧]، على سبيل المثال لا الحصر. تضمن منهاج الحزب الذي أرفق بالطلب جملة من

---

٤٦ الخرسان، صلاح. حزب الدعوة الإسلامية. مصدر سابق. ص ٤١.

٤٧ في بداية عام ١٩٥٦ وأثناء وجودي في موقف السراي ببغداد اعتقلت الشرطة السرية ببغداد الشخصيتين الإسلاميتين المنتميتين إلى حزب التحرير الإسلامي، السيد عبد العزيز البدري، وكان معمماً، والسيد حسين أحمد الصالح، لم يكن معمماً. كانا السيدان من أبرز مؤسسي ودعاة حزب التحرير الإسلامي في العراق بقيا فترة قصيرة ثم أطلق سراحهما. ك. حبيب.

الأسس التي يجدها الإنسان لدى كل الجماعات الإسلامية التي تسعى إلى تأسيس أحزابها السياسية، سواء أكان ذلك في العراق أم في غيره من البلدان. فقد تضمن ما يلي:[٤٨]

* غاية الحزب استئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية وبناء المجتمع على أسس الإسلام. وتسلم الحكم عن طريق الأمة.
* رفض السيطرة الأجنبية على البلاد استناداً إلى مبادئ الإسلام.
* خضوع الدولة لسيادة الشرع وكافة الرعايا واختيار الأمة لحاكمها.
* معالجة المشكلة الاقتصادية من خلال توزيع الأموال والمنافع على أفراد الرعية وتمكينهم من الانتفاع منها.
* تقسيم الملكية إلى ملكية فردية وأخرى عامة وثالثة للدولة. وملكية الأفراد هي الأموال.
* الإسلام هو المحدد لعلاقة العراق بالخارج وتبقى قضية فلسطين قضية عسكرية ولا تحل بالمفاوضات والمساومات، بل بالجهاد والقضاء على الكيان الإسرائيلي.

رفض الطلب من جانب وزارة الداخلية مستندين في ذلك إلى ثلاث أفكار رئيسية، وهي:

- إن منهاج الحزب مخالف لروح العصر.
- كما أنه مجاف لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- ارتباط الحزب بحزب خارجي مؤسس في الأردن هو حزب التحرير الإسلامي.

قدم مؤسسو الحزب اعتراضاً إلى محكمة التمييز، لكنها رفضت بدورها منح الحزب موافقة العمل الشرعي، مما دفع بالحزب إلى ممارسة العمل السري بصورة شبه علنية.

إن برنامج حزب الأخوان المسلمين في العراق منذ أن بدأ نشاطه السياسي في النصف الثاني من العقد الخامس، أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع تصاعد الحركة المعادية لتقسيم فلسطين، يعتبر نسخة مكررة لحزب الأخوان المسلمين في مصر. وفي أوائل الخمسينات برز حزب التحرير الإسلامي. استند الحزبان إلى المذهب السني في الإسلام، وكانت عضوية الحزبين قائمة على أتباع المذهب السني الحنفي فقط. ثم برزت بعض

---

٤٨ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٦٣.

الأحزاب الدينية السياسية الأخرى التي انطلقت من مواقع المذهب الشيعي، وخاصة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات التي كانت تدعو بوضوح وصراحة إلى قيام دولة أو سلطة دينية ودنيوية في آن واحد، أي خضوع الدولة للشريعة الإسلامية، كما يفسره أتباع الحزب، إضافة إلى وجود خليفة أو أمير للمؤمنين على رأس الدولة، كما كان عليه الوضع في الدول الإسلامية السابقة. وكانت هذه القوى السياسية الإسلامية ترفض المجتمع المدني ومبادئ المجتمع المدني جملة وتفصيلاً، بما في ذلك مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، أي أنها كانت تريد العودة بالبلاد إلى عهود الدولة الأموية والدولة العباسية أو حتى الدولة العثمانية من ناحية السلطة والعلاقة بين السلطة والرعية، وكذلك الموقف إزاء أتباع الأديان الأخرى. وكانت المجموعة صريحة في هذا الموقف حين ورد في برنامجها المقدم إلى وزارة الداخلية ما يلي: "خضوع الدولة لسيادة الشرع وكافة الرعايا واختيار الأمة لحاكمها". وهو اتجاه لا ينسجم مع المجتمعات المدنية الحديثة وما قطعته حتى الآن من تقدم حضاري ومعرفة إنسانية. ولهذا فالاعتراض القائل بأن منهاج هذا الحزب مخالف لروح العصر صحيح، ولكن منهاج الحزب الإسلامي الذي أجيز كان هو الآخر مخالفاً لروح العصر وبعيداً عن حاجات وطموحات الناس ورغباتها في التقدم، كما كان منهاجا الحزبين الإسلاميين بعيدين عن واقع حياة الناس ومشكلاتهم. يؤكد برنامج حزب التحرير بأن الحزب يحمل الدعوة الإسلامية، أي يبشر بها كما بشر بها الأولون في الإسلام، أي العمل من أجل تصدير الفكر الإسلامي والثورة الإسلامية إلى كل مكان في العالم. ولا يعني ذلك سوى الفتوحات الإسلامية. وهذا يعني أن المجموعة سلفية متعصبة ولا تعي واقع العصر ولا طبيعة التحولات التي حصلت فيه ولا ميزان القوى الدولية والشوط الحضاري الذي قطعته البشرية في هذا الصدد. كما أن برنامجها يطرح موقفاً مخالفاً لقرار مجلس الأمن الدولي ويضع الدولة في تناقض مباشر معه حين يؤكد بأنه يسعى إلى حل المشكلة الفلسطينية عبر العمل العسكري، عبر السلاح للقضاء على إسرائيل وليس عبر القضاء لحل المشكلة الفلسطينية. وهذا يعني أن على الدولة العراقية أن تشن الحرب على إسرائيل للقضاء عليها وليس عبر نضال الشعب الفلسطيني ذاته لاسترداد حقوقه المهدرة.

وكان حزب التحرير يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة التي يريد إقامتها، أي

عملياً إلغاء الدولة الجمهورية القائمة وفرض مبدأ الخلافة الإسلامية حيث يتم اختيار الخليفة على أساس الشورى، وأن سمي عبر الأمة. والشريعة المقصودة هنا هي شريعة المذهب الحنفي، إذ ليس في الإسلام شريعة واحدة بل شرائع تابعة للمذاهب الخمسة وتفرعاتها المتباينة، وأن لكل مذهب من المذاهب الخمسة الأساسية، أربعة مذاهب سنية ومذهب واحد شيعي، شريعته الخاصة. وهذا الأمر يختلف عن القول بمبادئ الإسلام وليس الشريعة الإسلامية. كما أن هناك تقسيمات أخرى وتفرعات عن تلك المذاهب التي تختلف في جزئيات الشريعة الواحدة.

كان عبد الكريم قاسم يرى في الأحزاب الإسلامية محاولة يائسة للعودة بالمجتمعات الجديدة إلى الوراء وأن الدين يبقى مسألة أو علاقة بين الإنسان وربه، وعلى القوى الدينية أن تبتعد عن الخلط بين الدين والدولة، وأن مثل هذا الزج أو الخلط يمكن أن يخلق معه إمكانية تشديد الخلافات الدينية والمذهبية في المجتمع، علماً بأن قاسم كان متديناً معقولاً وبعيداً عن التزمت والتطرف في ممارسة الشعائر الدينية أو التعصب المذهبي. ومن هنا يمكن القول بأن منح الحزب الإسلامي إجازة العمل الشرعي لم يكن منسجماً مع رغبة عبد الكريم قاسم بل بعيداً عن إرادته وبتأثير قوى دينية كانت تعمل في محكمة التمييز، كما أشار إلى ذلك صراحة أصحاب كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري"[٤٩]، إذ كان قاسم مدنياً وعلمانياً يرفض ربط الدين بالدولة أو إقامة دولة دينية في العراق ولا يجد مكاناً لنشاط القوى الدينية الإسلامية وغير الإسلامية في الحياة السياسية.

إن الموقف المتباين إزاء حزبين إسلاميين لا يعطي قوة للقانون المشرع ولا للسلطة التي تتخذ قرارين متباينين إزاء مسالة واحدة أو متماثلة. وكان الأفضل أن يتضمن قانون الأحزاب نصاً يؤكد رفض إجازة الأحزاب الدينية التي تقوم على أساس ديني أو مذهبي وليس على أساس المواطنة أو تلك التي تسعى إلى ربط الدين بالدولة بخلاف مبدأ "الدين لله والوطن للجميع". لم يكن قانون الأحزاب متكاملاً، كما أن إسناد إجازة الأحزاب إلى وزارة الداخلية خطأً أخر في هذا الصدد.

---

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦١.

** الموقف من الحزب الوطني الديمقراطي

يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي أحد أبرز متممي رسالة جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي في الثلاثينات، وكذلك المواصل لرسالة الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦). ويعتبر هذا الحزب بالنسبة للعراق مدرسة ديمقراطية مهمة وتجربة غنية في الحياة الفكرية والسياسية العراقية. ويستند الحزب في عمله إلى فلسفة اجتماعية اشتراكية إصلاحية وتؤمن في الوقت نفسه برؤية ليبرالية في الحياة السياسية أو التعددية والحياة الديمقراطية. مر مؤسسو الحزب الجديد في العام ١٩٣٦ بتجربة التعاون مع حكمت سليمان وبكر صدقي العسكري لتنظيم الانقلاب العسكري على حكومة النظام الملكي والبقاء في إطار الدولة الملكية العراقية والمشاركة بعدة وزراء في الحكومة الانقلابية. وكانت هذه التجربة فاشلة اضطرت جماعة الأهالي بعد فترة قصيرة إلى الانسحاب من الحكومة والعمل مع هاتين الشخصيتين قبل اغتيال بكر صدقي واستقالة وزارة حكمت سليمان في العام ١٩٣٧.

ثم شهد مؤسسو جماعة الإهالي والإصلاح الشعبي تجربة انقلاب مايس ١٩٤١ بقيادة العقداء الأربعة و"حزب الشعب" القومي ورئاسة رشيد عالي الكيلاني والعواقب التي ترتبت على فشل ذلك الانقلاب وتكريس الوجود البريطاني السياسي والعسكري وزيادة تدخل القوات المسلحة في الشؤون السياسية الداخلية للبلاد.

منذ بداية تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي في العام ١٩٤٦ تبلورت فيه ثلاثة اتجاهات فكرية وسياسية واضحة: اتجاه يسار الوسط ويمين الوسط والوسط، وهي التي تشكل الغالبية في قيادة الحزب وعضويته وبين مؤيديه. وكان اليسار يتراوح بين مجموعة ماركسية وأخرى يسارية عامة وغير ماركسية. وفي فترات معينة أصدر الحزب الوطني الديمقراطي قرارات ضد الجماعة الماركسية وأبعدها عن قيادة الحزب أو حتى عن عضوية الحزب، إذ اعتبر هؤلاء عناصر تعبر عن وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي في الحزب الوطني الديمقراطي، ولم يكن هذا الهاجس بالنسبة إلى كل المجموعة دقيقاً، ولكن كان بالنسبة إلى البعض منهم صحيحاً. ولعب هذا الحزب في أعقاب الحرب العالمية الثانية دوراً

فكرياً وسياسياً مهماً في النضال ضد الملكية وضد الاستبداد الملكي وضد الهيمنة الإمبريالية على العراق ومن أجل إنهاء معاهدة ١٩٣٠ ورفض الارتباط بالأحلاف العسكرية الدولية ومن أجل التنمية والتصنيع وحل المسالة الزراعية وتحسين ظروف عمل وحياة الناس عموماً والفقراء خصوصاً. كما ساهم الحزب عبر صحافته وأدبياته المختلفة واجتماعاته الجماهيرية في نشر الفكر الديمقراطي التقدمي بين أوساط الشعب العراقي وخاصة في المدن، إذ كان نشاطه في الريف محدوداً جداً، إن لم يكن معدوماً. وكان لهذا الحزب دوره البارز في تشكيل جبهة الاتحاد الوطني، وخاصة دور رئيس الحزب الأستاذ كامل الچادرچي، تلك الجبهة التي لعبت دوراً بارزاً في نجاح الانتفاضة العسكرية المسلحة في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

واستناداً إلى هذه التجارب كان الأستاذ كامل الجادرجي بعد تأسيس جبهة الاتحاد الوطني يرفض التعاون مع القوات المسلحة لإسقاط النظام بسبب خشيته من دور الجيش والشخصيات العسكرية التي تتميز عموماً بالذهنية العسكرية والفردية من جهة، وتأكيداً للرغبة في أن يكون إسقاط النظام عبر حركة جماهيرية واسعة بعد أن تشكلت جبهة عريضة مناهضة لنظام الحكم الملكي من جهة ثانية. وحين وافق رغب أن تكون الحكومة عسكرية بحتة تستمر لفترة انتقالية ثم تتسلم الجبهة أمر البلاد مباشرة. ولم يلق هذا الرأي تأييد اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار كما لم تلق التأييد الكامل من القوى المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني واتخذ القرار بالتعاون مع حركة الضباط الأحرار لإسقاط النظام.

ورغم التأييد الحار والقوى الذي منحه كامل الجادرجي لنجاح الانتفاضة العسكرية وتحولها بسرعة إلى ثورة شعبية، إلا أنه بقي متحفظاً على استمرار الجيش في السلطة وما يمكن أن ينشأ بسبب ذلك من عواقب غير محمودة. وقد كان في الكثير من هذه الملاحظات محقاً خاصة بعد أن دب الخلاف في عدة مواقع أساسية:

- بين قوى حركة الضباط الأحرار وخاصة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وتداعيات ذلك على مجمل حركة الضباط الأحرار.
- بين القوى البعثية والقوى الديمقراطية والشيوعيين حول شعارات المرحلة، وخاصة

شعار الوحدة أو الاتحاد الفيدرالي.

- بين قيادات وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي إزاء الموقف من حكومة قاسم ومن استمرار وزراء الحزب الوطني الديمقراطي في الوزارة بعد استقالة القوى القومية والبعثية دفعة واحدة لإحراج حكومة قاسم.
- انتقال هذه الصراعات إلى أوساط الشعب وتفاقم المؤامرات وزيادة حدة الخلافات.
- كما برزت خلال فترة وجيزة فردية عبد الكريم قاسم ورغبته في الهيمنة وإضعاف دور الأحزاب السياسية في مجمل العملية الجارية في العراق.
- وكان كامل الجادرجي يطالب عبد الكريم قاسم ويطالب حزبه بضرورة التركيز على إنهاء الحكم العسكري وإنجاز الدستور وتسليم الحكم إلى المدنيين في ضوء انتخابات ديمقراطية.

وفي ضوء هذا الواقع رفض كامل الجادرجي التوقيع على طلب إجازة الحزب الذي يفترض أن يقدم لوزارة الداخلية في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٦٠ للموافقة عليه. وفي هذا اختلف مع بقية أعضاء القيادة، مما دفع بقية أعضاء القيادة على تقديم الطلب دون توقيع رئيس الحزب. ومع أن الآخرين كانوا يؤيدونه في ما يراه من مطالب. كانوا يجدون ضرورة المرونة مع قاسم خشية حصول انفلات في الوضع، خاصة وان القوى القومية والبعثية بدأت بحبك المؤامرات ضد حكومة قاسم وبالتعاون مع قوى عربية وإقليمية ودولية بشكل صارخ وواضح. قدم الطلب بعد أن وقعت عليه مجموعة من أبرز قياديي الحزب وفي مقدمتهم السادة محمد حديد، حسين جميل، هديب الحاج حمود وجعفر البدر وخدوري خدوري وعبد الله عباس وعراك الزكم وغيرهم من الوجوه المعروفة في السياسة العراقية على مدى طويل.

وأرفق بطلب التأسيس برنامج الحزب الذي تضمن اتجاهات ديمقراطية وتقدمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى الصعيدين العربي والدولي. وكان الحزب في برنامجه يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية العراقية، بضمنها مصالح البرجوازية الصغيرة في الريف، إضافة إلى تأكيده مواقف إيجابية ملموسة من العمال ومصالحهم

وحقوقهم ومن النقابات العمالية. وكان البرنامج في خطوطه العامة ومضامينه ينسجم مع طبيعة المرحلة ومهماتها، وبشكل خاص في مجال الإصلاح الزراعي والتصنيع وقضايا التعليم والصحة والسياسة العربية والخارجية. وكان في موقفه من المسألة الكُردية يعبر عن نهج عام غير محدد معتبراً العرب والكُرد شركاء في الوطن. ومن المفيد أن نشير إلى أبرز النقاط التي وردت في برنامج الحزب الوطني الديمقراطي.

ركز برنامج الحزب في سياسته الخارجية على عدد من المبادئ السياسية، وهي:[٥٠]

* صيانة النظام الجمهوري وتعزيز السيادة والاستقلال الوطني وتطوير العلاقات مع الدول الأخرى على أساس التعاون والصداقة والمنفعة المتبادلة والتساوي في الحقوق ومبادئ "مؤتمر باندونك".
* تأكيد أهمية تحقيق وحدة الأمة العربية على أساس اتحاد الدول العربية مع احترام وضمان حقوق القوميات والعناصر الأخرى.
* مساندة الحزب لتحرير البلاد العربية وتأكيد ضرورة توثيق العلاقة مع الدول الآسيوية – الأفريقية.
* العمل من أجل السلام العالمي وتأييد موقف الحياد الإيجابي والتعاون الدولي المتكافئ.

وبصدد النظام السياسي يسعى الحزب إلى تحقيق ما يلي:

* إقامة مجتمع ديمقراطي يحترم كيان الفرد، تكون فيه السيادة للقانون ويحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع متحرر من الفقر والجهل والمرض والخوف يكون المواطنون فيه أحراراً متساوين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز بينهم بسبب من الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو أي سبب آخر دون تفرقة بين الرجال والنساء.
* أن يكون الوطن العراقي ميداناً للتعاون الحر بين جميع القوميات والعناصر.
* ضمان الحريات المدنية والسياسية.

---

٥٠ قارن: العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع ١٩٦٠. ط ١. بغداد، بيت الحكمة. ٢٠٠١. ص ٣٢–٣٦.

* إقامة نظام ديمقراطي نيابي برلماني ينتخب فيه نواب الشعب انتخاباً مباشراً حراً.
* ضمان استقلال القضاء بما يكفل العدالة والحقوق والحريات.
* وفي الناحية العسكرية يعمل الحزب على أن يكون الجيش على مستوى عال من التسلح والتدريب الحديثين للدفاع عن الوطن، إضافة إلى توفير وسائل التثقيف العسكري لجميع ضباط ومراتب الجيش.
* كما يعمل على أن تكون الشرطة على مستوى عال من الكفاءة والتدريب يمكنها من أداء واجباتها في حفظ النظام وأمن البلاد.

وفي الناحية الاقتصادية حدد الحزب مهماته كما يلي:

* تحرير الاقتصاد العراقي وضمان تطوره المستقل والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتأمين الحد الأدنى من الدخل لكل فرد، ويعتبر الحزب وجود الفروق الاقتصادية الكبيرة في المجتمع خرقاً للعدالة الاجتماعية ويعمل على تقليلها... ويعمل على تصنيع البلاد وقيام الدولة بالمشاريع الصناعية الكبيرة وحماية الصناعة الوطنية ودعمها والاستفادة من التشبث الفردي ورؤوس الأموال الوطنية لخدمة الاقتصاد الوطني. ودعم النقابات في نشاطها ورفع مستوى العام للأجور وجعل النقابات قوة فعالة في البلاد. وضمان حق العمل وحرية اختياره بأجر عادل يكفل له حياة كريمة، ويعمل على تحقيق الضمانات ضد البطالة والعجز والمرض والشيخوخة.
* وأكد على أهمية ودور القطاع الخاص في التجارة العراقية، ولكنه لم يرفض دور قطاع الدولة فيه، على أن يعمل لتأمين الحاجات الأساسية بأسعار معتدلة للجماهير الواسعة.
* وفي القطاع الزراعي أكد على تحقيق الإصلاح الزراعي ومنح الأرض للفلاح ومساعدته وإقامة الجمعيات الفلاحية التعاونية وتقديم البذور ومستلزمات الزراعة الأخرى له، وأكد أن مهمة الجمعيات الفلاحية هي مهمة للدفاع عن حقوق الفلاحين ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ومن أجل زيادة الإنتاج. ويتطلب هذا مكننة الزراعة وإدخال الأساليب العصرية الحديثة في الإنتاج والتوسع في المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية. كما أكد ضرورة توفير مقومات الحياة العصرية في الريف العراقي وإنشاء القرى الحديثة

وإيصال مشاريع الماء الصالح للشرب والكهرباء وتعميم الخدمات التعليمية والصحية والإرشاد الزراعي وإقامة الوحدات المجمعة وتقليل الفوارق بين القرية والمدينة.

* ودعا منهاج الحزب إلى تبني الضمان الاجتماعي وتحقيقه للأفراد وأداء الخدمات التي تهدف إلى تحسين حالة الشعب. وعالج بنفس الذهنية المتفتحة موضوعات التعليم الإلزامي الابتدائي والتوسع في التعليم الثانوي والعالي المجاني وعلى التعليم المهني والصناعي ونشر الثقافة في المجتمع. كما برز ضرورة زيادة الاهتمام بالمجال الصحي للمواطنين في الريف والمدينة، وتأمين السكن اللائق للسكان. وعالج باختصار كبير موضوع المرأة حيث دعا إلى مساواتها بالرجل في جميع الحقوق والواجبات، إضافة إلى تأكيده تأمين الحياة النقابية وتعزيزها وجعلها أداة صالحة لأداء مهماتها المهنية وتشجيع قيام التنظيمات الاجتماعية.

لم يتأخر وزير الداخلية عن منح الحزب الوطني الديمقراطي الممثل في الوزارة موافقته الرسمية بتأسيس الحزب.

وكان منح هذا الحزب السياسي إجازة العمل الشرعي مكسباً للحياة الحزبية والسياسية في البلاد، رغم قرار منع الأحزاب الأخرى من مثل هذا الحق المشروع، ورغم أن ظروف العمل الحزبي الحر والمستقل لم تعد متوفرة حينذاك.

وفي فترة لاحقة انسحب محمد حديد من هذا الحزب ليشكل مع مجموعة من قيادة الحزب ذاته الحزب الوطني التقدمي، الذي لم يختلف في برنامجه عن الحزب الوطني الديمقراطي، إذ أن المشكلة بين قادة الحزب لم تكن في بروز أي اختلاف فعلي حول مواد البرنامج الفكري والسياسي العام، بل كان الاختلاف صارخاً في جانب السياسة اليومية والعملية وفي الموقف من حكومة عبد الكريم قاسم ومن وجود العسكريين على رأس السلطة. ولا شك في أن كامل الچادرچي كان أكثر إلحاحاً في الخلاص من وجود الجيش في الحكم ومن فردية عبد الكريم قاسم أو استبداده، والدعوة إلى إشاعة الحياة الديمقراطية والدستورية، في حين كان محمد حديد يجاري عبد الكريم قاسم في سياساته منطلقاً من تبني موقف مرن يدعو إلى إسناد حكومة قاسم بأمل تصحيح مسارها تدريجاً وتجاوز احتمال الانقلاب عليه.

لقد علمتنا التجارب الطويلة إلى أن السكوت وعدم ممارسة النقد بصورة سليمة لا يساعد بأي حال على تجاوز الأخطاء بل إلى زيادتها وإلى تراكمها وفقدان القدرة للسيطرة على الوضع. وهي فرصة ثمينة لمن يريد إسقاط الحكم والهيمنة على السلطة. إنها الحالة التي نشأت في العراق تحديداً. وعشنا عواقب السكوت على تجاوزات الدول الاشتراكية على الديمقراطية وحقوق الإنسان والفساد، إذ لم يكن هناك بين الشيوعيين أو الأحزاب الشيوعية من ينتقد ويدعو إلى إصلاح الوضع في الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية إلا القليل. وهي الحالة التي قادت في المحصلة النهائية إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وكل المعسكر اشتراكي.

** الموقف من الحزب الديمقراطي الكُردستاني

تأسس الحزب الديمقراطي الكُردي (الكُردستاني فيما بعد) بصورة سرية في العام ١٩٤٦ في كُردستان العراق وكان يقف على رأس الحزب حينذاك الراحل ملا مصطفى البارزاني قائد نضال الشعب الكُردي خلال فترة نصف قرن تقريباً. وشارك هذا الحزب بشكل فعال في النضال التحرري للشعب العراقي بشكل عام والشعب الكُردي بشكل خاص. وتحمل الحزب، قيادات وكوادر وأعضاء ومؤازرين، من جراء ذلك، الكثير من المصاعب والمحن وقدم الكثير من التضحيات. وشارك الحزب بشكل غير مباشر، وعبر علاقته بالحزب الشيوعي العراقي، في جبهة الاتحاد الوطني منذ عام ١٩٥٦. وبعد نجاح الانتفاضة العسكرية المسلحة وتشكيل حكومة الثورة، عاد ملا مصطفى البارزاني، الذي ترك العراق مجبراً في العام ١٩٤٦ إلى الاتحاد السوفييتي، بعد أن ضربت "جمهورية مهاباد" في إقليم كُردستان إيران وبدأت مطاردة القيادة الكُردية من جانب الحكومة العراقية، عاد إلى العراق بصورة رسمية واستقبل استقبالاً جماهيرياً حافلاً واستقبله الزعيم عبد الكريم قاسم مرحباً به خير ترحيب.

قدم الحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة البارزاني التأييد الكامل لحكومة عبد الكريم قاسم وساند الإجراءات التي اتخذتها في مختلف المجالات. وبعد صدور قانون الجمعيات قدمت قيادة الحزب باسم الهيئة التأسيسية طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم

الحزب الديمقراطي في كُردستان العراق. وقع على الطلب ملا مصطفى البارزاني ومعه شخصيات سياسية كُردية من الكوادر القيادية للحزب، وهم السادة إبراهيم أحمد، عمر مصطفى، علي عبد الله، نوري صديق شاويس، شمس الدين المفتي، علي العسكري، ملا عبد الله إسماعيل، إسماعيل عارف وجلال عبد الرحمن.[٥١] كما أيدت هذا الطلب ٥٠ شخصية كُردية أخرى. وأرفق بالطلب منهاج الحزب.

تضمن برنامج الحزب في مواده الأربع الأولى عدداً من المسائل الفكرية والسياسية، وهي:

* إن الحزب الديمقراطي الكُردستاني يعبر عن مصالح العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين في كُردستان العراق ويلتزم بالروح الثورية لتغيير المجتمع وتحقيق الأهداف. كما يستفيد من النظرية الماركسية –اللينينية في تحليلاته الاجتماعية ونضاله السياسي.
* ويعمل الحزب من أجل صيانة الجمهورية وتعميق اتجاهها الديمقراطي على أساس الديمقراطية الموجهة بما يضمن الحريات الفردية. ولم يختلف الحزب عن بقية الأحزاب الديمقراطية العراقية في موقفه من قضية السلام العالمي والحياد الإيجابي وقضايا استقلال وسيادة الشعوب ومساندة نضال الشعوب التحرري.
* وأكد الحزب ابتداءً أهمية وضرورة توسيع الحقوق القومية للشعب الكُردي في العراق على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية وإقرار ذلك في دستور البلاد الدائم.
* كما أكد الحزب تبنيه سياسة اقتصادية تعتمد التخطيط والتوجيه والتصنيع الثقيل باعتباره عماد التنمية والاستقلال الاقتصادي، والاستفادة القصوى من الثروة النفطية لصالح التنمية ولصالح تحسين مستوى حياة الشعب وظروف عمله ومعيشته.
* وأكد ضرورة إعادة النظر بالاتفاقيات النفطية المعقودة مع الشركات الاحتكارية لاستعادة حقوق العراق وزيادة الإنتاج والتوسع في التنقيب والاستخراج وتحسين الشروط ووضع الثروة النفطية في خدمة المجتمع.

---

٥١ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكُردستاني – العراق– في محطات رئيسية ١٩٤٦–١٩٩٣. كُردستان. ١٩٩٨. ص ٦٧.

* وأكد الحزب أهمية وضرورة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي من أجل تحسين أحوال الفلاحين وزيادة مدخولاتهم السنوية.
* كما أكد المنهاج مساندة الحزب لنضال الشعب الكُردي في بقية أجزاء كُردستان للتحرر من النير الاستعماري والرجعي.
* ونص البرنامج على نضال الحزب من أجل حصول الشعب الكُردي على حق التمثيل والتوظيف في جميع مرافق الدولة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بشكل يتناسب مع نفوس الكُرد في العراق. كما أشار الحزب إلى تعاونه مع الحزب الشيوعي العراقي.

لم يحظ البرنامج بتأييد عبد الكريم قاسم وبعض القوى المحيطة به من أصحاب الاتجاهات القومية والشوفينية، مما دفع وزارة الداخلية إلى الطلب من الهيئة المؤسسة حذف مجموعة من الجمل والكلمات ذات المضامين المهمة لكي يمكن إجازة الحزب دون تأخير. وتركزت الملاحظات على موضوع كُردستان والشعب الكُردي والحكم الذاتي والماركسية اللينينية. وطالب المشرع استبدال كلمة الشعب الكُردي بكلمة الكُرد أو القومية الكُردية واسم الحزب الديمقراطي في كُردستان العراق بالحزب الديمقراطي الكُردستاني. وافقت قيادة الحزب على إدخال تلك التغييرات على مضض.

وفي ضوء ذلك أجازت وزارة الداخلية الحزب الديمقراطي الكُردستاني/العراق وسمحت له بفتح فروع له والاستمرار بإصدار صحيفته. إلا أن الحزب لم يكن مقتنعاً بتلك التغييرات التي طلبها عبد الكريم قاسم شخصياً من الهيئة المؤسسة للحزب، مما وجد تعبيره في المؤتمر الخامس الذي عقد في شهر مايس من عام ١٩٦٠ والذي أعاد تثبيت الكثير من المسائل التي كانت في المنهاج قبل فرض التغييرات عليه. [٥٢]

جاءت إشارة الحزب للماركسية–اللينينية لأسباب ثلاثة، وهي:

* وجود بعض القوى في الحزب ممن كانت تتبنى هذه النظرية، والتي كانت في الأصل في حزب هيوا أو حزب شورش أو في الحزب الشيوعي العراقي ثم انتقلت إلى الحزب الجديد

---

٥٢ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٥٩.

أو ساهمت بتشكيله بعد حل نفسها أو حتى قبل ذاك وبعده.

* بسبب المنافسة التي كانت قائمة بين الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان يرفض وجود حزب شيوعي كُردستاني مستقل في كُردستان العراق ودعوته إلى فتح فرع للحزب الشيوعي العراقي فيها، وبين الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي كان يسعى إلى توحيد القوى في حزب كُردي واحد. إضافة إلى تبني الحزب لأهداف العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين. ومن المفيد ملاحظة الصيغة التي أشير إليها في المنهاج بشأن الماركسية–اللينينية، وهي الانتفاع من الماركسية–اللينينية في التحليلات الاجتماعية فقط، وليس في الجوانب الأخرى منها، أي المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، وهي مسألة تبعد عن الحزب تهمة الإلحاد، التي كانت تلصق دوماً بالحزب الشيوعي العراقي، ولكنها تؤكد على الجوانب الاجتماعية في النهج الماركسي –اللينيني.
* وأخيراً بسبب الدعم والتأييد الذي كانت تحصل عليه الحركة الكُردية في حينها من حركة التحرر الوطني ومن الأحزاب الشيوعية في الكثير من البلدان، وربما بسبب احتضان الاتحاد السوفييتي لمجموعة مهمة من الكُرد لسنوات عديدة وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزاني. ولكن تخلى الحزب فيما بعد عن هذه الصيغة التي لم تكن تنسجم مع طبيعة وبنية الحزب الاجتماعية والفكرية.

لم تنشأ طيلة الفترة اللاحقة أي أحزاب سياسية علنية جديدة في فترة حكم قاسم، بل إن بعضها أجبر على إغلاق أبوابه في المدن الكُردية، مثل الحزب الديمقراطي الكُردستاني بعد أن بدأ قاسم حربه ضد مطالب الشعب الكُردي والحزب الديمقراطي الكُردستاني وقوات البيشمرگه / الأنصار في العام ١٩٦١. كما اختفى الحزب الإسلامي من الساحة السياسية بعد أن برزت مشاكل غير قليلة مع الحكم ورفض قاسم منح الحزب غير المجاز إجازة إصدار جريته بصورة علنية.

كانت تجربة ممارسة البنود الواردة في قانون الجمعيات تجسد مجموعة من الحقائق المهمة التي يفترض فينا أن نثبتها ونعيها بكل أبعادها وتأثيراتها المتعددة الجوانب والنتائج التي ترتبت عن هذه المعركة السياسية المهمة في تاريخ العراق السياسي الحديث

في أعقاب إسقاط النظام الملكي. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الملاحظات التالية:

* تضمن قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ بعض المواد التي تحد من حيث المبدأ من حرية الفكر والحركة للجماعات الفكرية والسياسية التي كانت تريد تأسيس أحزاب سياسية تعمل في العراق وفق برامجها الخاصة. وأبرز هذه النقاط هي الإشارة غير العقلانية في ألاّ تكون أفكار هذا الحزب أو ذاك مستوردة أو بعيدة عن تربة الوطن ...الخ. وهذه النقطة وغيرها هي التي سهلت فيما بعد إمكانية منع قيام أحزاب سياسية عراقية بحجة ارتباطها بالخارج من الناحية الفكرية. فلم يكن هذا القانون المتضمن مثل هذه العبارة ديمقراطياً معبراً عن مضامين واتجاهات ومبادئ المجتمع المدني الديمقراطي الحديث. فالفكر لا يحد بحدود الدول، فهو فكر عام ينتقل عبر الحدود لتلزم به فئات اجتماعية وأفراد في جميع دول العالم بغض النظر عن الإثنية أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب.

* كان في مقدور المشرع أن يذكر بالتحديد ما يلي: رفض تشكيل أحزاب سياسية تدين بالتمييز العرقي أو الديني أو المذهبي ويرفض الفاشية والعنف ... مثلاً.

* صدر قانون الجمعيات في ظل عدم وجود دستور ديمقراطي دائم في البلاد أو النية الفعلية في إصداره أو أقامة المجلس الوطني العراقي أو السماح حقاً بحياة حزبية نظيفة وعقلانية، رغم وجود لجنة كانت تعمل من أجل وضع مثل هذا الدستور.

* وكان الصراع بين الأحزاب قد تفاقم حين صدور قانون الجمعيات بحيث تعذر معه تكوين وجهة نظر واحدة لكل الأحزاب السياسية لمقاومة تدخل رئيس الوزراء ووزير الداخلية بقرارات منح أو منع إجازة الأحزاب أو العمل من أجل إدخال تعديلات إيجابية مناسبة على قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠.

* وقد أدى الصراع بدوره إلى تعذر التعاون في ما بين القوى والأحزاب السياسية العراقية وإلى نمو روح الاستبداد والفردية في سلوك عبد الكريم قاسم وفي تدهور الأوضاع أكثر فأكثر وصولاً إلى سقوط الجمهورية الأولى. وكان الاستبداد الفردي لقاسم قد بدأ عملياً بعد أن جوبه قاسم بمحاولات اغتيال وانقلابات عسكرية من جانب القوى القومية

والشوفينية، أي أن القوى القومية، وخاصة الأكثر شوفينية وعنفاً، تتحمل أكثر من غيرها من القوى السياسية العراقية التي تتحمل بدورها مسؤوليتها في تدهور الأوضاع وفشل الحياة الديمقراطية وتطور الجمهورية والتي أدت بدورها إلى نجاح عملية الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم.

* وكان التمييز والتدخل الفظ في شؤون القضاء من جانب السلطة التنفيذية قائماً على قدم وساق في حينها بصدد موضوع إجازة الأحزاب السياسية، إضافة إلى غياب السلطة التشريعية الفعلية التي ربما كان في مقدورها لجم السياسات الفردية لقاسم.

* كما كان التدخل العربي والدولي، بما في ذلك تدخل دول حلف بغداد وضغط شركات النفط الاحتكارية والدول التي ترعاها، دورها البارز والمهم في إفشال التجربة الديمقراطية والحياة الحزبية في العراق.

* ويمكن على العموم القول بأن كل الأحزاب السياسية التي لم تمنح حق العمل الشرعي العلني، إضافة إلى تلك التي لم تقدم طلبات التأسيس الرسمية ومنها القوى والجماعات القومية اعتقاداً منها بعدم إجازتها من جانب الحكومة، أجبرت على العمل السري أو شبه العلني، وبالتالي وضعتها الحكومة تحت طائلة القانون إن مارست النشاط السياسي الحزبي بصورة سرية أو شبه علنية، وأصبح أعضاء وكوادر وقادة هذه الأحزاب معرضين للاعتقال والسجن في كل لحظة. ولم يكن مثل هذا الوضع ينسجم مع الوعود التي قطعها قائد ثورة ١٤ تموز ولا الاتفاقات التي أقرت من خلال التعاون السياسي قبل القيام بعملية الإطاحة بالنظام الملكي وبعدها. لقد كانت معركة الحصول على إجازة رسمية للعمل الحزبي بالنسبة إلى مختلف الأحزاب ورفض وزارة الداخلية طلبات عدد من تلك الأحزاب بصورة كيفية وبعيداً عن الديمقراطية أو دون تبيان الأسباب بصورة تفصيلية بحيث يمكن تأمين قناعة لدى المجتمع أو أغلبيته بصواب ذلك الموقف، كما هو الحال مع أحزاب الإسلام السياسي، أحد أبرز التجليات الصارخة للمواقف غير الديمقراطية لحكومة عبد الكريم قاسم ولنمو فردية قاسم في الحكم وفي الموقف من المشكلات السياسية، ومنها القومية على الصعيدين الداخلي والعربي

(خاصة في الموقف من معالجة المسألة الكُردية والموقف من المطالبة بالكويت)، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت فيما بعد وساهمت في تنشيط القوى المعادية له.

** حزب الدعوة الإسلامية الشيعي

كانت هناك محاولات أولية لتشكيل حزب إسلامي شيعي في العراق منذ أوائل الخمسينيات[٥٣]. إلا أن الجهود الملموسة والفعلية لهذا المشروع بدأت في أعقاب سقوط النظام الملكي على أيدي حركة الضباط الأحرار وقائدها عبد الكريم قاسم. وكانت الدوافع الرئيسية للتأسيس تتلخص، كما حاول مؤسسو الحزب الأوائل تأكيدها، في النقاط التالية:

- التثقيف بالقضايا الفكرية الإسلامية في مناطق بغداد والوسط والجنوب والشمال والدعوة إلى إقامة دولة إسلامية وفق أسس ومبادئ الإسلام الصحيح.
- تعبئة القوى الإسلامية لمواجهة الوضع الجديد الناشئ في العراق.
- مواجهة ما أطلق عليه بالمد الشيوعي الإلحادي في العراق والتصدي له وإفشال أهدافه والعمل من أجل إبعاد الشباب عن الحزب الشيوعي العراقي.
- مخالفة القضايا القومية وفق الطريقة التي تطرحها القوى القومية العربية.
- العمل من أجل نشر الدعوة الإسلامية من مواقع الفكر الإسلامي الشيعي في المنطقة العربية، ومنها لبنان.
- تطوير علاقات التعاون مع قوى الإسلام السياسي الأخرى، ومنها قوى الإسلام السياسي السنية كالإخوان المسلمين وحزب التحرير، التي كانت تعمل في الساحة السياسية العراقية حينذاك.
- وكانت الهيئة المؤسسة التي اجتمعت لأول مرة في دار السيد محسن الحكيم في كربلاء تتكون من شخصيات إسلامية ذات توجهات متنوعة في إطار الإسلام، رغم أنها جميعاً

---

٥٣ شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. ط ١. بيروت. مدار المدى للنشر. ١٩٩٠.

كانت شيعية المذهب، وهم:[٥٤]

- السيد محمد باقر الصدر المرتبط بالحوزة الدينية في النجف.
- السيد محمد باقر الحكيم المرتبط بالحوزة الدينية في النجف.
- السيد مرتضى العسكري المرتبط بمنتدى النشر وحركة الإصلاح خارج الحوزة.
- السيد محمد مهدي الحكيم المرتبط بمنتدى النشر والحوزة الدينية.
- السيد طالب الرفاعي المرتبط بالإخوان المسلمين.
- الحاج محمد صادق القاموسي المرتبط بمنتدى النشر.
- الحاج عبد الصاحب الدخيل المرتبط بمنتدى النشر.
- الحاج محمد صالح الأديب المرتبط بمنظمة الشباب المسلم.

وفي بداية العام ١٩٥٩ عقد المؤتمر الأول لحزب الدعوة في كربلاء وحضره ١٥ شخصية إسلامية حزبية عراقية كلف على أثره السيد محمد باقر الصدر بكتابة أطروحة خاصة عن الحكومة الإسلامية لتكون مادة أساسية للدعاية الإسلامية التي يمارسها الحزب وتربط بين الدين والدولة في آن واحد. وقد حصل هذا الحزب على تأييد من السيد محسن الحكيم، ولكنه كان يريد أن يبعد المفكرين البارزين من شيوخ الدين عن الحزب ويضعه بأيدي إسلاميين يمارسون السياسة مباشرة، في حين يحصل هؤلاء على تأييد ودعم فكري ومعنوي من جانب قادة الحوزة الدينية.

تميزت سياسة عبد الكريم قاسم بسمة أساسية مهمة وتعبر عن وعي وطني سليم هي رفضه للطائفية السياسية مع احترامه للأديان والمذاهب المختلفة. وتجلى ذلك في تعامله اليومي مع المجتمع وأتباع الأديان والمذاهب المختلفة. ومع أن عبد الكريم قاسم كان مؤمناً ويؤدي فرائض الدين الإسلامي، كان في الوقت نفسه مدنياً علمانياً يؤمن بفصل الدين عن الدولة وحقوق المرأة ومساواتها بالرجل. وقد حظيت سياسات عبد الكريم قاسم

---

٥٤ قارن: الخرسان، صلاح. حزب الدعوة الإسلامية. حقائق ووثائق. ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية. دمشق. ١٩٩٩. ص ٦٣–٨٥.

منذ بدء الثورة بالتأييد الواسع من جانب أوسع أوساط الشعب العراقي بغض النظر عن أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم وأفكارهم أو اتجاهاتهم السياسية، في ما عدا الملكيين أو الفئات الإقطاعية والبرجوازية التجارية الكومبرادورية. وإذ انسجمت الحوزة الدينية مع الاتجاهات العامة للثورة في بداية انطلاقتها وتلمست ابتعاد قاسم عن الطائفية، شعر بعض شيوخ الدين السنة بأن تغييراً بدأ يحصل في مجال الموقف المذهبي، بسبب أن قاسم لم يكن يميز بين الناس على أساس الأديان والمذاهب.

إلا أن خلافاً بدأ بين الحوزة الدينية وشيوخ الدين الشيعة من جهة وبين عبد الكريم قاسم من جهة أخرى في نقطة واحدة أساسية هي الموقف من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي أصدرته حكومة قاسم. وكانت هذه النقطة أولى النقاط التي التقى عندها شيوخ الدين الشيعة والسنة والأحزاب الإسلامية السياسية لمعارضة حكومة قاسم ومناهضتها والسعي للخلاص منها، إذ أن هذا القانون لم يمنح المرأة بعض حقوقها الأساسية الواردة في لائحة حقوق الإنسان الدولية التي وقع عليها واقرها العراق منذ العهد الملكي فحسب، بل وساوى بين المرأة والرجل في الميراث، والتي اعتبرت نصاً مخالفاً لنص وارد في القرآن الآية التي تؤكد "وللذكر مثل حظ الأنثيين".

إلا أن نقطة أخرى مهمة فرقت بين حكومة قاسم وشيوخ الدين الشيعة من جهة ووحدت بين شيوخ الدين الشيعة والسنة وبين الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية منها والسنية، وهي الموقف من الشيوعية والحزب الشيوعي في العراق.

وكان هاجس الشيوعية والحزب الشيوعي والنشاط المتميز لهذا الحزب في أعقاب ثورة تموز هو المحرك الأساسي في التعجيل بتأسيس حزب الدعوة الإسلامية الشيعي المذهب لفترة ما بعد ثورة تموز، وهو ما يؤكده السيد محمد باقر الحكيم ابن السيد محسن الحكيم. إذ جاء في كتاب ,,حزب الدعوة الإسلامية" للكاتب العراقي صلاح الخرسان بصدد موقف السيد محمد باقر الحكيم من قضية الشيوعيين العراقيين بالنص، وهو يتحدث إلى أخيه السيد مهدي الحكيم، ما يلي:

"إني أرى الكثير من الناس أصبحوا شيوعيين وهؤلاء الشيوعيون مجرمون وقد ظللوا الناس بحجة أن الإسلام يدعو إلى المساواة بين الفقير والغني وأن الشيوعية تعمل كذلك،

وعليه فقد أصبح كثير من الناس شيوعيين – وخصوصاً الشيعة – بحجة أن علي بن أبي طالب (ع) مدرسة للفقراء والمستضعفين والمحرومين والشيوعية تدافع عنهم"[٥٥].

ولا شك في أن توسع الحركة الشيوعية في العراق ونفوذ الشيوعيين قد ارتبط بشكل ملموس بعدد من الظواهر التي اعتبر البعض أنها بسبب سياسات ومواقف الحزب الشيوعي لا غير، في حين أنها كانت فعلاً من نتاج تحرك الشيوعيين العراقيين، ولكنها لم تكن من الشيوعيين فقط، بل عبرت عن مواقف قوى سياسية وطنية أخرى في العراق ومنها الموقف من الإصلاح الزراعي وصدور القانون الخاص بذلك والموقف من الإقطاعيين ورفض هيمنتهم على الريف وانحسار جدي في نفوذ الإقطاعيين وشيوخ العشائر وتقلص إيراداتهم السنوية وتأثيرها الملموس على مدخولات شيوخ الدين الشيعة التي كانت تصل إلى الحوزة الدينية وشيوخ الدين منهم.

لقد وضع حزب الدعوة نفسه في موقع المعارضة لحكومة عبد الكريم قاسم في فترة كانت الجماهير الشعبية، ومنها الجماهير ذات الانتماء المذهبي الشيعي، تؤيد قاسم بسبب سياساته الجديدة التي مارسها في العراق وبسبب ابتعاده الكلي عن الطائفية التي كانت تعاني منها الأوساط الشيعية قبل ذاك، إضافة إلى المكتسبات الكبيرة التي تحققت للكثير من فقراء الشعب والفلاحين والفئات الكادحة في السنة الأولى من عمر الثورة. ولهذا لم يكن في مقدور الحوزة الدينية وحزب الدعوة الإسلامي أو غيره من الأحزاب الإسلامية السياسية كسب الناس إليها. ولهذا تركز نشاطها ولفترة غير قصيرة على كسب طلبة الحوزة الدينية وشيوخ الدين في المساجد وعلماء الدين، إضافة إلى جمهرة غير واسعة من طلبة الكليات في بغداد.

وخلال هذه الفترة تسنى للسيد محمد باقر الصدر أن يصدر مجموعة من الكتب الفكرية والسياسية لتعزيز الحركة الإسلامية وحزب الدعوة قبل أن يُجبر على الاستقالة من الحزب بسبب طلب السيد محسن الحكيم أن يتخلى شيوخ الدين ومفكروه من عملهم الحزبي ويساندوا الحزب من خارج الحزب. وهي سياسة غالباً ما تمارسها الحوزة الدينية

---

٥٥ المصدر السابق نفسه. ص ٩٨.

التي تسعى أن تنأى بالحوزة من الصراع المباشر مع الدولة أو الحكومات المتعاقبة وتركز على المسائل الدينية والاجتماعية. وأبرز هذه الكتب كان كتاب فلسفتنا، حيث يخوض كاتبه حواراً مع الفكر الماركسي بصورة هادئة ولكنها واضحة، إضافة إلى كتاب اقتصادنا، حيث طرح المؤلف تصوره لموقف الإسلام من الحياة الاقتصادية في البلاد وفي ظل حكومة إسلامية. وفي هذا الكتاب يخوض صراعاً بين الفكر الإسلامي والفكر الماركسي أو الشيوعي وفق ما كان معمولاً به في البلدان الاشتراكية، كما كان يحاول أن يبرز موقف التعارض بين فكر الإسلام والفكر الرأسمالي. وكان أثر هذين الكتابين بارزاً على فكر دعاة حزب الدعوة ونشاطهم إذ منحهم قوة الحجة في الحوار الفكري مع الآخرين.

لقد انسحب السيد محمد باقر الصدر من حزب الدعوة لسببين أشار لهما صاحب كتاب حزب الدعوة الإسلامية السيد صلاح الخرسان استناداً إلى كتابات الصدر وصحبه حينذاك، إذ أشار إلى وجود الشك أو الشبهة في طبيعة العمل الذي ينهض به حزب الدعوة ومدى ارتباطه بنظرية الحكم الإسلامي، والطلب الواضح الذي تقدم به السيد محسن الحكيم له لترك العمل في الحزب وتوجيهه من خارج الحزب، مع تأييد وجود الحزب واستمرار عمله.[٥٦] وتعرض الحزب منذ بداية عمله إلى بعض الاختلافات وإلى انشقاق أيضاً.

تعرض حزب الدعوة إلى إشكالية كبيرة ومعه الحوزة الدينية في النجف، وأعني بها انقسام سكان العراق المنتمين إلى المذهب الشيعي إلى مجموعتين، مجموعة تشمل غالبية السكان الشيعة الذين يؤيدون سياسة قاسم ومواقفه، رغم اعتراض المثقفين منهم على بعض القضايا الخاصة بالديمقراطية من جهة، وأقلية صغيرة جداً تمثل الحوزة الدينية والإسلاميين السياسيين وبعض القوى الإقطاعية والعشائر في المناطق الشيعية من جهة أخرى.[٥٧] وفي الطرف الآخر كانت حركة القوميين العرب وقيادة حزب البعث في العراق قد اتخذتا منذ وقت مبكر موقفاً مناهضاً لسياسات عبد الكريم قاسم باعتباره مناهضاً للوحدة العربية وقطري المزاج، إضافة إلى اتهامه بالانجرار وراء الشيوعيين والشعوبيين.

---

٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ١١٤.

٥٧ العلوي، حسن. الشيعة والدولة القومية في العراق. فرنسا. مطبوعات CEDI. ١٩٨٩. ص ٢٠٠–٢٠٨.

ولم تكن كل الجماهير السنية مؤيدة لهذا الموقف السلبي من حكومة عبد الكريم قاسم.

لقد حصل لقاء تاريخي بين شيوخ الدين والأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية والسنية في الموقف المناهض لحكومة عبد الكريم قاسم يقوم على ركيزتين هما:

١. الموقف المناهض لقانون الأحوال الشخصية.

٢. الموقف المناهض للحزب الشيوعي والشيوعية.

وكانت النتيجة نشاطهما المشترك في الشارع ومع السكان لإسقاط نظام حكم عبد الكريم قاسم وبتأييد واسع من قوى سياسية أخرى داخلية وإقليمية ودولية.

وفي هذا الصراع اتخذت الحوزة الدينية المتمثلة بالسيد محسن الحكيم موقفها المناهض للحزب الشيوعي العراقي وللحركة الشيوعية عموماً، والذي يسري في واقع الحال على كل الناس الذين يقلدون السيد محسن الحكيم من الناحية الدينية في كل أنحاء العالم ومن المؤمنين والملتزمين بالمذهب الشيعي، حين أصدر الحكيم بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٦٠ الفتوى التالية:

"بسم الله الرحمن الرحيم

لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي. فأن ذلك كفر وإلحاد. وترويج للكفر والإلحاد. أعاذكم الله وجميع المسلمين من ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محسن الحكيم

١٧ شعبان ١٣٧٩"

واعتبر هذا الموقف الذي تكرر فيما بعد أيضاً وبعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم جزءاً من الصراع الفكري والسياسي الذي كان دائراً في العراق والذي تسبب في الكثير من المشكلات والمآسي اللاحقة. وكان هذا الموقف يمثل دعماً مباشراً لحزب الدعوة الذي بدا يعمل بصراحة ووضوح ضد عبد الكريم قاسم ويتقرب أكثر فأكثر من قوى الإسلام السياسي السنية حينذاك، كما يحاول تعبئة القوى ضد الحكم. ووجد هذا تعبيره في التعاون المتنامي بين شيوخ الدين الشيعة والسنة في الكاظمية والأعظمية، منها القيام

باحتفالات مشتركة حول ميلاد النبي محمد أو مناسبات الأعياد الإسلامية أو تنظيم اجتماعات مشتركة لهذا الغرض.[٥٨]

** تأسيس الحزب الوطني التقدمي

بعد أن أجيز تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي بقي كامل الجادرجي بعيداً عن قيادة الحزب وكان يصر لعودته مسألة واحدة هي انسحاب محمد حديد من الوزارة. اشترط محمد حديد عند الاستقالة من الوزارة أن تقبل استقالته من الحزب الوطني الديمقراطي. وافق كامل على ذلك بهدف إبعاد الحزب عن تحمل مسؤولية المشاركة في سياسات عبد الكريم قاسم فقدم محمد حديد استقالته من الوزارة والحزب في آن. عاد كامل الجادرجي إلى الحزب وتقرر عقد مؤتمر الحزب. وجرى في المؤتمر انتخاب قيادة جديدة تضم جميع أعضاء القيادة السابقين في ما عدا محمد حديد الذي لم يرشح نفسه. إلا أن، وكما يشير من تتبع سير أعمال المؤتمر، إلى نشوب فوضى في داخل القاعة وخارجها مما استدعى، كما ارتأت قيادة المؤتمر استدعاء الشرطة لتفريق المتجمعين الذي كانوا يطالبون بالدخول والسماح لهم بالتصويت إذ لم تكن لدى الحزب قوائم بمن هو عضو أو من كان راغباً حديثاً بالعضوية. قادت هذه الحالة السيد محمد حديد وصحبه إلى اعتبار الانتخابات غير سليمة ويفترض إعادة عقد المؤتمر وإجراء انتخابات جديدة. لم تجر الموافقة على الاعتراض وثبتت سلامة الانتخابات ونتائجها.

هذا الموقف، وإنهاء عضوية بعض المساندين لمحمد حديد، كما يشير في كتابه الموسوم "مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، أديا إلى اتفاق مجموعة من قياديي الحزب إلى تقديم طلب بتشكيل حزب جديد باسم "الحزب الوطني التقدمي"، إذ لم يكن ممكناً تشكيل حزب آخر بنفس الاسم.

وكانت أهداف هذا الحزب لا تختلف عن أهداف الحز الأم، ولكنه كان في موقفه السياسي أكثر تأييداً لقاسم ومنتقداً له بصيغ متعددة أيضاً.

---

٥٨ العلوي، حسن. الشيعة والدولة القومية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٠٠–٢٠٨.

أجيز هذا الحزب بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٠. وضمت هيئته المؤسسة الأسماء التالية للسادة: محمد حديد، خدوري خدوري، محمد السعدون، نائل سمحيري، عراك الزكم، سلمان علي العزاوي، عبد الأمير درويش، عباس حسن جمعة، رجب علي الصفار، د. جعفر الحسني، د. رضا حلاوي، عباس جودي، وعبد الرزاق محمد. ثم عقدت الهيئة المؤسسة وانتخبت محمد حديد رئيساً للحزب، ومحمد السعدون نائباً للرئيس، وخدوري خدوري سكرتيراً. وتم، إضافة إلى هؤلاء، انتخاب بقية أعضاء الأدارة المركزية للحزب الجديد وهم: السادة نائل سمحيري، عباس حسن جمعة، عراك الزكم، سلمان علي العزاوي، الدكتور رضا حلاوي، وعباس جودي.[٥٩]

وبهذا تم انشقاق الحزب الوطني الديمقراطي وتشكل منه الحزب الأم والحزب الوطني التقدمي. ولم يكن هذا الانشقاق عفوياً. بل جاء نتيجة لثلاثة عوامل:

١ . التباين في الرؤية والموقف لطبيعة نظام الحكم في عهد قاسم ولسياسات قاسم.

٢ . السياسة السلبية التي مارسها كامل الجادرجي بهدف ثني عبد الكريم قاسم عن الإيغال بسياساته الفردية وإصراره على بقاء العسكر في السلطة وعدم الالتزام بما يفترض أن يمارسه إزاء ما تم الاتفاق عليه قبل الثورة. في حين اتخذ محمد حديد موقفاً مرناً وتوفيقياً من سياسات عبد الكريم قاسم وهي السياسة التي مارسها الحزب الشيوعي أيضاً، سياسة تضامن – كفاح، أي تضامن مع النظام وكفاح ضد الفردية وبقية المسائل الأخرى المخالفة لبنود الدستور المؤقت أيضاً.

ولم يدم الموقف السلبي أو الإيجابي من حكومة قاسم، إذ أن الحزبين اوقفا صدور جريدتيهما الأهالي والبيان أولاً وتجميد نشاط حزبيهما ثانياً. وإذ رفض كامل الجادرج في ما بعد اللقاء بقاسم، واصل محمد حديد لقاءاته بهدف ثنيه عن سياساته، كما يشير إلى ذلك في كتابه المذكور آنفاً حيث كتب يقول:

"ومع ذلك لم أنقطع عن الاتصال بعبد الكريم قاسم ومقابلته بين حين وآخر، وفي أحد

---

٥٩ حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. الساقي. لندن. ط ١. ٢٠٠٦. ص ٤٥٦.

لقاءاتنا أكدت له ضرورة تطوير الوضع السياسي، وتشريع دستور دائم على أساس ديمقراطية برلمانية وحريات سياسية. وبينت له أنه سيبقى حتى في مثل هذه الوضع زعيماً للحركة الوطنية، لأنه لم يكن هناك من يستطيع منافسته في هذا الشأن"[٦٠].

ولسنا بحاجة إلى القول بأن كل الجهود المتنوعة التي بذلت من أجل إقناع عبد الكريم قاسم بضرورة تغيير سياساته والتوجه صوب الديمقراطية والمجتمع المدني البرلماني الديمقراطي قد باءت بالفشل، وكانت حصيلة ذلك ٨ شباط ١٩٦٣ الدموي الذي فقد فيه الرجل حياته والجمهورية التي سعى إليها وأقامها فعلاً ولكنه فقدها بسرعة جداً.

---

٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦٠.

الفصل الثالث

سياسة حكومة الجمهورية الأولى إزاء القضية الكُردية

المبحث الأول

الموقف العام من قضية الشعب الكُردي

لم يكن الأمر محسوماً إزاء القضية الكُردية في أوساط حركة الضباط الأحرار والتنظيمات العسكرية السياسية الأخرى، إذ أن أعضاء الحركة قد انقسموا من حيث المبدأ إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي:

١. المجموعة القومية العربية التي كانت لا تعترف بوجود شعب كُردي وأقليات قومية، بل تراهم جميعاً أقليات عراقية تخضع للغالبية العظمى من السكان، وهم العرب، وأن العراق يشكل جزءاً من الأمة العربية والوطن العربي لا غير، حتى أن بعضهم كان يطلق على الكُرد عرب الجبال، تماما كما كانت تطلق الحكومة التركية على كُرد كُردستان تركيا بأتراك الجبال. وكانت هذه الجماعة تميز بين العرب والكُرد وحيثما وجد أتباعها كانوا يميزون لصالح العرب في مختلف المجالات بما في ذلك قبول الطلاب الكُرد في الكلية العسكرية وكلية الشرطة أو في البعثات الدراسية وغيرها.

٢. المجموعة الأخرى كانت تتكون من الضباط الوطنيين العراقيين الذين يعترفون بوجود كُرد في العراق ويعترفون بصيغة ما بوجود حقوق معينة لهم، ولكن هذه الحقوق لا ترتقي عندهم إلى حد الاعتراف بحقوقهم القومية المشروعة وحقهم في تقرير المصير.

٣. أما المجموعة الثالثة فكانت تتشكل من الجنود وضباط الصف والضباط الذين كانوا ينحدرون من الشعب الكُردي أو كانوا من الشيوعيين والديمقراطيين اليساريين. وهذه المجموعة كانت تعترف بوجود شعب كُردي في العراق وأقليات قومية عديدة، وبحق

الشعب الكُردي في التمتع بحرية تقرير مصيره، إضافة إلى اعترافها بحقوق الأقليات القومية الثقافية والإدارية. وعندما نجحت الانتفاضة العسكرية ووصلت مجموعة عبد الكريم قاسم – عبد السلام محمد عارف إلى السلطة بقي الأمر معلقاً في الهواء ومتروك للحسم وفق الظروف الملموسة وتوازن القوى السياسية في البلاد، خاصة وأن عبد الكريم قاسم كان ينخرط في المجموعة الثانية، في حين كان عبد السلام محمد عارف ينتمي إلى المجموعة الأولى المتطرفة في رفضها لحقوق الشعب الكُردي. ولم تكن لديهم تصورات دقيقة عما سيؤول إليه الموقف في العراق في ما إذا طالب الكُرد بحقوقهم القومية العادلة. وعندما بدأت القضية تتخذ أبعاداً ملموسة وتجلت في مطالبة الشعب الكُردي وقواه السياسية الكُردستانية بحقوقه المشروعة والعادلة، دب الخلاف وتطور بسرعة غير متوقعة واتخذ أبعاداً جديدة، وسيطر على الساحة السياسية منذ العام ١٩٦٠ وتفاقم في العام ١٩٦١.

وإذا كانت هذه المواقف المتباينة موجودة في الجيش العراقي وقوى حركات الضباط الأحرار، فأن مواقف القوى السياسية العراقية لم تختلف كثيراً عنها، إذ وجدت ثلاثة اتجاهات مماثلة توزعت على النحو الآتي:

كان الاتجاه الأول يرفض الاعتراف بالشعب الكُردي أصلاً وبوضعه القومي المستقل عن عرب العراق. كما لم يكن يرفض حق تقرير المصير فحسب، بل كان يرفض أي محاولة لمنح الكُرد الحكم الذاتي أو الحكم الفيدرالي، أو الاعتراف بلغته وحقه في التعلم بها ...الخ.

وكان الاتجاه الثاني يرى ضرورة تمتع الشعب الكُردي ببعض الحقوق المشروعة، ولكنه لم يبلغ حد القبول بحق تقرير المصير أو منح الشعب الكُردي الحكم الذاتي أو الفيدرالية في إطار الدولة العراقية، وكان يرفض عدم اعتبار كُردستان جزءاً من الوطن العربي أو أن الشعب العراقي، بضمنهم الكُرد، لا يشكل جزءاً من الأمة العربية. وكان يعتقد بأن من الممكن منح الشعب الكُردي الحقوق المدنية الاعتيادية على أساس مبدأ المواطنة المتساوية بين العرب والكُرد، وكذا الحال بالنسبة إلى بقية المواطنين. وكان عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي التقدمي (جماعة محمد حديد وحسين جميل وغيرهما) يقفون إلى

جانب هذا الرأي.

أما الاتجاه الثالث فكان في مقدمة من يعترف بوجود شعب كُردي وقومية كُردية في العراق باعتباره جزءاً من الأمة الكُردية، وبحق هذا الشعب في كُردستان العراق في تقرير مصيره بنفسه، بما في ذلك حق الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة، أو أي حل آخر يرتضيه، سواء أكان ذلك الموقف يستند إلى وحدة عراقية أم إقامة الحكم الذاتي أم إقامة فيدرالية كُردستانية ضمن الجمهورية العراقية. وكانت القوى التي تتبنى هذا الشعار، هي القوى الكُردستانية وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكُردستاني والقوى الكُردية المستقلة والمثقفون الكُرد، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي الذي تبنى هذا الشعار منذ العام ١٩٥٢ وبشكل أكثر وضوحاً منذ منتصف العام ١٩٥٦ حين ورد ذلك في تقرير الكونفرنس الحزبي الثاني الذي قاده كل من سلام عادل وجمال الحيدري. ولم تكن هناك أصوات عالية بين القوى السياسية الكُردية تدعو إلى الانفصال عن العراق وتشكيل دولة كُردية مستقلة. ولكن كانت هناك قوى كُردية قومية قليلة تدعو خلال تلك الفترة إلى الانفصال عن الدولة العراقية.و هذا لا يعني أن ليس هناك طموح لمثل هذا الهدف، بل كان الموقف ناجماً عن تقدير للوضع السياسي وميزان القوى في العراق والمنطقة والمصاعب الجدية التي يمكن أن تواجه هذه المسألة في كل من تركيا وإيران واحتمالات الاتفاق على ضرب الحركة الكُردية من جهاتها المختلفة ومحاصرتها في زاوية غير مناسبة.

وفي هذا الصراع بقي الاتجاه الثاني متذبذباً بين الاتجاهين، ولكنه كان مؤثراً في الأوساط الشعبية غير الواعية.و كانت البرجوازية الليبرالية تخشى على مصالحها من منح الشعب الكُردي حقوقه المشروعة والعادلة، ولعبت تلك القوى المؤيدة لقاسم دوراً سلبياً حين ساندت سياسة عبد الكريم قاسم إزاء الشعب الكُردي وألحقت أضراراً غير قليلة بالاقتصاد العراقي وبمصالحها من خلال نشوب الحرب وإعلان القيادة الكُردية ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

هيمن على الساحة السياسية العراقية بشكل عام اتجاهان أو رؤيتان رئيسيتان للقضية الكُردية، وهما الرؤية الأولى والرؤية الثالثة، وهما يحتاجان إلى مزيد من التوضيح، إذ شكلا

قاعدة الصراع خلال الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية والوقت الحاضر.

فعند متابعة تاريخ العراق السياسي منذ بداية تشكيل الحكم الوطني يمكن التيقن بوضوح من أن الشعبين العربي والكُردي، إضافة إلى القوميات الأخرى، كانا يخوضان النضال كل على انفراد وبشكل مشترك من أجل حقوقهما العادلة والمشروعة وتنفيذ الوعود التي أعطيت لقيادتي الشعبين السياسية في حينها بإقامة دولتيهما المستقلتين. وتجلى ذلك النضال في انتفاضة الكُرد في عام ١٩١٩ وثورة العرب والكُرد في عام ١٩٢٠، أي قبل قيام الدولة العراقية بفترة وجيزة، علماً بان الموصل لم تكن حينذاك قد ألحقت بالدولة العراقية الحديثة التكوين، حيث كانت ولاية الموصل تضم إليها المحافظات الكُردية لكُردستان الجنوبية (أربيل والسليمانية وكركوك، إضافة على الموصل العربية) التي تشكلت في عام ١٩٢١ .وكانت طموحات العشائر العربية والكُردية قد بدأت تبرز لتوها على صعيد النضال الوطني وتؤثر بشكل ملموس على حركة الجماهير وتخلق وعياً جديداً لديها. وكان الدور البارز في قيادة هذا النضال بيد شيوخ العشائر وشيوخ الدين ومجموعات صغيرة من المثقفين والمتعلمين. وعندما ألحقت ولاية الموصل، وبضمنها كُردستان الجنوبية، في عام ١٩٢٦، لم يتوقف الشعب الكُردي عن النضال في سبيل حقوقه المشروعة التي أقر بعضها في حينها في عصبة الأمم، رغم تخلي انجلترا وفرنسا عن وعديهما له. إذ لم يؤخذ رأي الشعب الكُردي عملياً حول موقفه من إقامة دولته المستقلة أو الاندماج مع القسم العربي من العراق وتكوين الدولة العراقية الملكية، أو إقامة الإدارة الذاتية ضمن الدولة العراقية. وكان موقف الشعب الكُردي واضحاً وصريحاً، كان يريد إقامة دولته الوطنية أو إقامة الحكم الذاتي لكُردستان. ولم يكن هذا الموقف منسجماً مع أهداف ومصالح بريطانيا، الدولة المنتدبة على المنطقة والمستعمرة لها، ولا مع تصورات ومصالح مجموعة الحكام العراقيين حينذاك.

ومنذ تلك الفترة تقريباً سادت في صفوف السياسيين والمثقفين والمهتمين في الشؤون العامة العراقية من العرب، وأغلبهم من خريجي المدارس والتربية العثمانية، رؤية قومية عربية ضيقة إزاء الكُرد وحقوقهم المشروعة والعادلة في إطار الدولة العراقية، رغم أنهم كانوا

من أوائل من ناضل في سبيل الحقوق القومية العادلة للعرب في العراق وضد سياسات التتريك العثمانية، ولكنهم لم يدركوا بعمق ومسؤولية مفهوم الحرية والديمقراطية وأهميتها لا للشعب العربي في العراق فحسب، بل والشعوب كافة، ومنها الشعب الكُردي. ومنذ أن تصاعد النضال الكُردي وفرض وجوده في الساحة السياسية العراقية برزت رؤية أخرى إزاء الموقف من القوميات وحقوقها في العراق، رؤية ديمقراطية تقدمية حملتها الأوساط اليسارية العراقية وفي مقدمتها الاتجاهات الماركسية.

وابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين تبلورت لدى الأوساط السياسية العربية في العراق تدريجاً رؤيتان إزاء الحقوق القومية للشعب الكُردي وحقوق الأقليات القومية الثقافية والإدارية وسبل معالجتها والحلول التي تسعى إلى ممارستها كل من هاتين الرؤيتين.

ورغم مرور عشرات السنين على وجود وصراع هاتين الرؤيتين، ورغم كثرة المحن والكوارث والمآسي التي عاشها العراق من جراء التعامل غير الواعي وغير العقلاني وغير المنصف مع هذه المسألة الحساسة والحيوية، فأن هاتين الرؤيتين ما تزالان تتصارعان وكأن دروس الماضي لا قيمة لها أصلاً عند أصحاب الرؤية الأولى، وكأن العراق بحاجة إلى مزيد من المحن والكوارث والمآسي والموت لمزيد من البشر، وكأن الشعب الكُردي لا حق له كبقية الشعوب في التطلع إلى الحرية والديمقراطية والوحدة القومية والتمتع بها فعلاً.

تبنت الرؤية الأولى، التي سادت في العراق في مختلف المراحل المنصرمة ومارسها حكام العراق بإصرار أهوج وعجيب في العهدين الملكي والجمهوري، مبدأ رفض الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكُردي، ومنها حقه الثابت في تقرير مصيره على أرض وطنه وإقامة دولته الوطنية المستقلة أو حقه في إقامة الحكم الذاتي أو إقامة اتحاد فدرالي للإقليمين العربي والكُردستاني في إطار عراق جمهوري ديمقراطي فيدرالي. وتبنت هذه الرؤية منذ البدء أسلوب القوة وممارسة العنف والردع والتأديب وخوض المعارك والحرب ضد الشعب الكُردي لحرمانه من تمتعه بتلك الحقوق ومطالبته الملحة بالاستجابة لها. وتجلى هذا الموقف، حتى بعد الاعتراف بوجود شعبين في العراق ووجود قوميات أخرى، بعد إسقاط الملكية وقيام الجمهورية، عندما سعى المشرع العراقي إلى تكريس الرؤية التالية في

الدستور المؤقت: يعتبر العراق جزءاً من الوطن العربي، جزءاً من الأمة العربية. وهذا يعني باختصار أن لا حقوق قومية خاصة ولا وجود لشعب كُردي أو أمة كُردية وأن العراق كان وسيبقى جزءاً من الوطن العربي، وعلى الكُرد أن يقبلوا بذلك، شاءوا ذلك أم أبوا، أن يقبلوا بالوحدة مع العراق العربي دون حقوق قومية خاصة.

واشتدت هذه الوجهة الفكرية والسياسية بعد انقلاب شباط/فبراير عام ١٩٦٣ والحكومات التي تشكلت في أعقابه. واعتبرت القوى التي تناضل في سبيل الاعتراف بالحقوق القومية العادلة والمشروعة للشعب الكُردي ومطالبته بالحكم الذاتي بمثابة عملية انفصال عن العراق وجريمة لا تغتفر. وكرس هذا النهج سياسة العنف والحرب لفرض الحل الأوحد الذي تراه وتريده على الشعب الكُردي. ولم تتبن هذا الموقف، سواء في العهد الملكي أم في العهد الجمهوري، القوى والأحزاب السياسية الحاكمة فحسب، بل بعض القوى والأحزاب التي كانت في المعارضة في هذين العهدين أيضاً، إذ أنها كانت وما تزال تعبر عن وجهة فكرية وسياسية قومية ذات طبيعة شوفينية بغض النظر عن وجود هذه المجموعة أو تلك في السلطة السياسية أو خارجها، وبغض النظر عن الأحزاب التي تنتمي إليها.

ولم يكن الموقف من المسألة الكُردية وسبل معالجتها هي المسألة الوحيدة التي تختلف الرؤية حولها، بل كانت هناك قضايا أساسية أخرى، ومنها سياسات التمييز إزاء الكُرد في العراق من جانب الحكومات المختلفة والذي تجلى في مختلف مجالات الحياة اليومية ابتداءً من حرمانهم من الدراسة بلغة الأم وتضييق القبول في الجامعات والمعاهد المختلفة، وخاصة العسكرية منها، أو تحديد التوظيف في الوزارات المختلفة، وخاصة الخارجية والداخلية والدفاع ..الخ، وكذلك التمييز البارز في مجال توظيف رؤوس أموال الدولة في عمليات التنمية في كُردستان العراق، حيث كان نصيبها محدوداً بالقياس إلى مناطق معينة من العراق. وبدا هذا واضحا وصارخاً منذ السبعينيات من القرن العشرين، تماماً كما كان نصيب بعض محافظات الوسط والجنوب المهملة من جانب الحكم الصدامي. وكانت المشكلة تبرز أيضاً في مجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وخاصة المناطق الريفية أو إقامة "الطرق الريفية" الخاصة بنقل السكان والسلع الزراعية وتأمين تخزينها وحفظها

من التعفن وتسويقها. وهذه أمثلة قليلة قياساً لممارسات كثيرة تعرض لها الشعب الكُردي من جانب النظم الحاكمة في بغداد. ولا شك في أن الرؤية إزاء مفهوم ومضمون الديمقراطية والحقوق المدنية وأهمية التمتع بهما وممارستهما فعلاً كانت منسجمة مع الموقف الفكري الشوفيني الاستبدادي إزاء القوميات والأديان والمذاهب المختلفة.

أما الرؤية الثانية، التي عبرت عنها قوى وأحزاب وشخصيات سياسية وعلمية ومثقفة ومهتمة بالشؤون العامة، فكانت في الغالب الأعم في صفوف المعارضة بشكل عام، إذ كانت وما تزال تؤكد ما يلي:

إن الحل العملي والواقعي والعادل والمشروع للمسألة الكُردية يتم أولاً وقبل كل شيء على أساس الاعتراف المبدئي والمتبادل بوجود شعبين في العراق هما الشعب العربي والشعب الكُردي، إلى جانب قوميات عديدة أخرى ذات حقوق ثقافية وإدارية. ويترتب على هذا الاعتراف ثانياً تمتع الشعبين بحقيهما في تقرير مصيريهما واختيار الوحدة مع بعضيهما في دولة واحدة أم الانفصال وإقامة دولتين مستقلتين على أرض القسم العربي من العراق وعلى القسم الكُردي منه، كما أن وحدتهما الاختيارية يمكن أن تتم على أساس الحكم الذاتي أو الاتحاد الفيدرالي. وهذه القضية يقررها كل شعب بمفرده ويتم الاتفاق بينهما على الصيغة المناسبة التي يفترض أن ينص عليها دستور البلاد الدائم. ومثل هذا الحل يتم عبر التفاوض الديمقراطي السلمي وفي ظل حكم دستوري ديمقراطي تعددي لا مكان للاستبداد والعنف والقسوة فيه. إنه الحل الوحيد الذي يرضي جميع الأطراف ويستند إلى قرارات الأمم المتحدة بحق الشعوب صغيرها وكبيرها في تقرير مصيرها. ويفترض أن يتضمن الدستور الديمقراطي الدائم الاعتراف الكامل بالحقوق الثقافية والإدارية للقوميات الأخرى ذات الأقلية السكانية في كُردستان العراق وفي العراق عموماً

ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين مارست الرؤية الأولى كل أساليب وأدوات القهر والزجر والقوة والعنف والحرب والتدمير الاقتصادي والتخريب العمراني المتوفرة في أيدي الدولة العراقية واستعانت بالغير أيضاً لكسر شوكة الشعب الكُردي وفرض الحل الشوفيني عليه، ومارست كل أساليب وأدوات الحقد أو الكراهية العنصرية في حملات ومذابح الأنفال

واستخدمت الأسلحة الكيميائية لهذا الغرض، ولكنها لم تفلح في ذلك، ولن تفلح بطبيعة الحال. فحكومات العهد الملكي جربت ومارست سياسات تميزت بالشوفينية ورفضت الاعتراف بحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره وممارسة بقية حقوقه القومية المشروعة والعادلة وشنت الحملات العسكرية ضده وخربت قراه وطاردت سكانه وفرضت الهجرة القسرية على المناضلين وأنزلت الدمار والخراب على السكان الآمنين في فترات مختلفة. ورغم ذلك عجزت عن لَيِّ رقبة هذا الشعب في كُردستان وفرض حلولها عليه، إذ واصل النضال في سبيل تلك الحقوق وكانت أحد الأسباب الأساسية والمباشرة في أضعاف الحكم الملكي ونخره من الداخل وسقوطه أخيراً، إضافة إلى الأسباب الأخرى، وخاصة غياب الديمقراطية وكبت الحريات العامة وغياب العدالة الاجتماعية والخضوع التام لإرادة المستعمرين ومشيئتهم.

ثم انتصرت الانتفاضة العسكرية المسلحة وأقيمت الجمهورية الأولى بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، فبدأ الصراع مجدداً حول حقوق الشعب الكُردي. وكانت القوة والحكم عملياً بيد العسكر. وكان موقف العسكر إزاء القضية الكُردية لا يبتعد عن الاتجاهين المشار إليهما في أعلاه أو بينهما كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. إلا أن الذي كانت بيده السلطة كان يدفع نحو الاتجاه الرافض لحقوق الشعب الكُردي القومية والعاجز عن تحقيق ما هو نافع للشعبين. فبدأت المشكلة مجدداً مع عبد الكريم قاسم.

كان المؤمل أن يحظى الكُرد بحقوقهم القومية العادلة والمشروعة في ظل الجمهورية الجديدة التي أقامتها ثورة الرابع عشر من تموز الوطنية. وكان تطلع الشعب الكُردي واقعياً ومعقولاً ارتباطاً بنضاله والتضحيات الكبيرة التي تحملها والتي كان أغلب الحكام الجدد يدركونها ويعرفون تطلعات الشعب الكُردي. ولكن ما تحقق فعلاً كان محدوداً جداً ولا يرقى إلى تطلعات الغالبية العظمى من الشعب العراقي. ورغم ذلك استبشر الشعب الكُردي وبقية الديمقراطيين في العراق خيراً لأسباب عديدة منها:

١. مشاركة الشعب الكُردي الواعية والفعالة في النضال ضد النظام الملكي الإقطاعي والهيمنة الأجنبية وتقديمه التضحيات الغالية على امتداد الفترات المنصرمة، إضافة إلى

علاقة الحزب الديمقراطي الكُردستاني الفعلية مع جبهة الاتحاد الوطني من خلال الحزب الشيوعي العراقي وقناعته المبدئية بوطنية عبد الكريم قاسم ورغبته بتقدم العراق وتطوره واستجابة الحكومة للحقوق القومية للشعب الكُردي.

٢. المشاركة الفعالة للقوى الديمقراطية التي كانت تساند عموماً مطالب الشعب الكُردي في تحقيق طموحاته في إطار الجمهورية العراقية الجديدة، إذ كانت القوى الديمقراطية هي الأكثر تأثيراً في دور جبهة الاتحاد الوطني والقوى الفاعلة فيها ونشاطهم، وهي التي حسمت الموقف أيضاً لصالح الانتفاضة العسكرية باجتياحها شوارع بغداد وعموم العراق، كما منحت العملية كلها الحصانة التي تحتاجها من احتمالات التدخل والاعتداء الخارجي، والذي كان ممكناً وواقعياً حينذاك، بعد التحشيدات الأمريكية في لبنان والتحركات الأردنية.

٣. تعيين عضو كُردي في مجلس السيادة هو السيد خالد النقشبندي، بما يؤكد اعتراف قيادة الثورة بحق الشعب الكُردي في المشاركة في الدولة العراقية على مختلف المستويات، إضافة إلى وجود وزراء كُرد في الحكومة الجديدة.

٤. دعوة الثوار الكُرد الذين هاجروا مجبرين في عام ١٩٤٦ إلى الاتحاد السوفييتي، وعلى رأسهم القائد الكُردي البارز الملا مصطفى البارزاني، للعودة إلى العراق والمشاركة في بناء الجمهورية الجديدة، جمهورية العرب والكُرد والأقليات القومية والدينية.

٥. النص في الدستور العراقي المؤقت على بعض الفقرات المهمة بشأن الكُرد، وبشكل خاص: المادة ٣ يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والكُرد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العربية. كما تضمنت المادة ٩ ما يلي: المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة[٦١].

ويستدل من نص هاتين المادتين على أن قيادة الثورة أخذت باتجاهين أساسيين في

---

٦١ العاني، نوري عبد الحميد د. وآخرون. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ط ١. بيت الحكمة. بغداد. ٢٠٠٠. ص ١٢٦.

تشريع حقوق المواطنة، أحدهما المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون، باعتبار المواطن فرداً في المجتمع من جهة، وحقوق الجماعات السكانية على أساس قومي من جهة ثانية، وشخص على نحو خاص العرب والكُرد، ولكنه لم يشر إلى الأقليات القومية الأخرى، التي حاول المشرع ضمان حقوقها الفردية من خلال حقوق المواطن العراقي بصفة عامة، وفق الاتجاه الفرنسي في التشريع. وهو نقص في إطار الواقع ألفسيفسائي العراقي. وكانت المادة الثالثة تتضمن ضعفاً واضحاً بطبيعة الحال، وهي الإشارة إلى حقه في حالة الوحدة العربية، ولم يشر إلى حقه في حالة عدم حصول الوحدة العربية، واستمرار الجمهورية العراقية. فالصيغة، كما جاءت في الدستور المؤقت، تعتبر حمالة أوجه وقابلة للتفسير وفق طبيعة القوى التي تكون على رأس السلطة وموازين القوى السياسية، في حين كان المفروض الاعتراف للشعب الكُردي بحقوقه كاملة غير منقوصة، خاصة وأن المشرع قد اعتبر العراق جزءاً من الوطن العربي والشعب العراقي جزءاً من الأمة العربية، وهو أمر مخالف للواقع والحقيقة. إذ أن الشعب الكُردي ليس جزءاً من الأمة العربية، بل هو جزء من الأمة الكُردية، كما أن العراق ليس كله جزءاً من الوطن العربي، بل القسم العربي منه، في حين أن القسم الكُردي من العراق هو جزء من كُردستان الموزعة على تركيا والعراق وإيران وسوريا. ومع ذلك وجد الشعب الكُردي تلك المواد بداية إيجابية للسير المشترك في بناء الحياة الجديدة، إذ بعدها يمكن إجراء التغييرات الديمقراطية الضرورية على الدستور المؤقت عند وضعه بصيغته النهائية وعرضه على الشعب للاستفتاء بشأنه.

٦. الحريات الديمقراطية التي فرضها زخم الانتفاضة العسكرية وعمقها الشعبي والسعي لتحويلها إلى ثورة بفعل زخم الحركة الشعبية الثورية التي فرضت نفسها في الشارع وعبرت عن ذاتها وعن تمتعها بالحرية بصيغ وأساليب كثيرة والبدء بتشكيلها المزيد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، رغم عدم صدور قانون خاص بتنظيم الحياة الحزبية ومنظمات المجتمع المدني. وكان إجراء سليماً مارسته حكومة عبد الكريم قاسم عندما خصصت برامج باللغة الكُردية في الإذاعة العراقية، وكذلك الإجراءات الأخرى التي اتخذتها في مجالات أخرى، ومنها إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة الكثير منهم إلى وظائفهم،

إصدار قانون الإصلاح الزراعي، الخروج من حلف بغداد ومنطقة النقد الإسترليني، إقامة علاقات جديدة مع الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان الديمقراطية الشعبية ومع الدول العربية، وتطور الحرية والحياة السياسية في منطقة كُردستان العراق.

واستبشر الكُرد والعراقيون عموماً بهذه الاتجاهات السياسية كثيراً. وتجلى ذلك في مواقف الحزب الشيوعي العراقي ومواقف الحزب الديمقراطي الكُردستاني، الذي كان يتزعمه الملا مصطفى البارزاني. فعلى سبيل المثال لا الحصر، جاء في البيان الصادر عن الاجتماع الموسع للحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي انعقد في تشرين الأول من عام ١٩٥٨ بشأن الجمهورية العراقية ما يلي:

"إن الشعب الكُردي مستعد للدفاع عن جمهوريته الديمقراطية الجديدة حتى آخر قطرة من دمه"[٦٢].

وفي أوائل عام ١٩٦٠ حصل الحزب الديمقراطي الكُردستاني/العراق على أجازته الرسمية وفتح مقراً له في منطقة السعدون ببغداد حيث عقد مؤتمر الحزب الخامس وحضر جوانب من أعمال المؤتمر رئيس الحزب حينذاك الملا مصطفى البارزاني.[٦٣]

ولكن لم تتقدم الثورة خطوات إضافية ضرورية إلى الأمام بل العكس هو الصحيح. إذ لم تمض فترة طويلة على اتخاذ جملة من تلك الإجراءات الإيجابية حتى بدأت تتراجع بخطوات حثيثة على أعقابها. وكان هناك من يدفع بها إلى الوراء بزخم متصاعد. لقد كان على الثورة أن تنجز جملة من المهمات الأساسية لتعزز مواقعها في المجتمع وفي أجهزة الدولة المختلفة وتعبئة الجماهير الواسعة حولها. وكانت هذه الاتجاهات الديمقراطية في سياسة عبد الكريم قاسم تثير حفيظة قوى داخلية وإقليمية ودولية غير قليلة، إما بسبب

---

٦٢ آشيريان، ش. ج. د. الحركة الوطنية الديمقراطية في كُردستان العراق ١٩٦١–١٩٦٨. تعريب ولاتو. رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الكُرد. سلسلة الثقافة الكُردية التقدمية ٤. دار الكاتب. بيروت. ١٩٧٨. ص ٦٦.

٦٣ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق)في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. دهوك. كُردستان العراق. ١٩٩٨. ص ٦٧–٦٩.

علاقة هذه القوى الحميمة بالهيمنة البريطانية السابقة ورغبتها في استمرارها في العراق، وإما إنها كانت ذات علاقة بالقوى القومية ذات النظرات الضيقة والشوفينية التي ترفض نهج منح الكُرد حقوقهم القومية المشروعة. فكان على الدولة الجديدة والمجتمع ما يلي:

١. تصفية بقايا الهيمنة البريطانية على السياسة الداخلية من خلال أجهزة الدولة والتخلص من دور وتأثير معاهدة ١٩٣٠ وإلغاء حلف بغداد والحد من دور شركات النفط الاحتكارية الدولية ونشاطها.. الخ. وكان هذا يعني التعرض للمصالح الإمبريالية في العراق واعتبار ذلك نموذجاً وطنياً يمكن أن يحتذى في مناطق وبلدان كثيرة في العالم.

٢. وكان على العراق التخلص من سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية لا بإصدار قانون ديمقراطي للإصلاح الزراعي فحسب، بل وتنفيذ هذا القانون لصالح الفلاحين والريف والزراعة والتطور الاقتصادي في البلاد. واصطدم هذا القانون، الذي صدر فعلاً، بمصالح الفئات الإقطاعية وشيوخ العشائر والأغوات، إذ سلب القانون الجديد منهم القاعدة المادية الأساسية لهيمنتهم على الفلاحين والريف والحكم.

٣. وكان على المجتمع أن يرسي دعائم الحرية والديمقراطية التي غيبها العهد الملكي لصالح الفئات المالكة لوسائل الإنتاج في الريف والمدينة وحرم غالبية الشعب منها. وكان هذا يعني ضرورة الاستجابة لمطالب الشعب في الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والحكم الذاتي لكُردستان العراق الذي طالبت به الجماهير الكُردية في العراق ووجدت المساندة والتأييد من أوساط عربية واسعة في البلاد. إلا أن هذه المطالب، وخاصة المطلب الأخير، اصطدمت بمصالح شركات النفط الاحتكارية والدول الاستعمارية وخشيتها غير المبررة من إقامة نموذج عراقي متقدم على مستوى القطر والقضية الكُردية مما يثير الحكومتين التركية والإيرانية، خشية منهما على مطالبة الشعب الكُردي في البلدين الجارين بوجهة سياسية مماثلة.

وكان الشعب العراقي يسعى في أعقاب الانتفاضة العسكرية إلى التخلص من البطالة المنتشرة في أنحاء العراق، سواء أكانت بطالة مكشوفة أم مقنعة، وإلى تغيير في واقع الفقر الشديد الذي كانت تعيش فيه نسبة عالية من سكان العراق. فإيجاد فرص عمل جديدة

وتحسين مستوى حياة ومعيشة السكان وإيجاد ظروف حياة وخدمات أفضل يعني التخلص من الواقع الاقتصادي القائم بحل المسألة الزراعية وتنمية التصنيع وتدخل أفضل للدولة في الشؤون الاقتصادية ودعم نشاط القطاع الخاص الصناعي وتحسين التبادل التجاري لصالح العراق، إضافة إلى تغيير واقع توزيع أرباح النفط الخام العراقي بين الشركات الاحتكارية والدولة العراقية. وكانت هذه الاتجاهات تصطدم مباشرة بمصالح شركات النفط الاحتكارية وشركات التجارة البريطانية والفئات الإقطاعية والكومبرادورية التجارية.

وكان أمام الدولة العراقية الجديدة تحسين علاقاتها بالدولة العربية وإزالة الجفوة مع العديد منها ومع بعض دول الجوار والإقليم، إضافة إلى التخلص من العلاقات الدولية الوحيدة الجانب، إذ استطاعت بريطانيا فرض الحصار غير المعلن على علاقات العراق مع الدول الاشتراكية وحصرها مع بريطانيا ومع بعض الدول الرأسمالية التي تتعامل معها بريطانيا، وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

واستطاع زخم الثورة الأول أن يحقق العديد من هذه المهمات على الصعيدين الداخلي والعربي والدولي، باعتبارها خطوات مهمة على طريق طويل. ولكن الجمهورية العراقية الجديدة ارتكبت منذ البدء أخطاءً فادحة لم تنتبه لها الغالبية العظمى من السكان لأسباب عديدة، ولكن حذرت منها بعض الأحزاب والشخصيات السياسية الوطنية، ومنهم الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي، وبشكل خاص الأستاذ كامل الچادرچي وبعض الشخصيات الديمقراطية الأخرى. ويمكن فيما يلي الإشارة إلى أبرز تلك الأخطاء التي نشأت عنها أو بسببها اختلالات فعلية كبيرة في مسيرة الحركة السياسية الوطنية العراقية:

أ – بقاء القيادة العسكرية التي نفذت الانتفاضة المسلحة في قيادة السلطة وعدم تراجعها إلى معسكراتها وتسليم الأمور للقوى والأحزاب السياسية التي تشكلت منها جبهة الاتحاد الوطني والقوى العاملة معها، ومنها الحزب الديمقراطي الكُردستاني. إذ كان في مقدور القيادة العسكرية تنظيم انتخابات عامة في ضوء الدستور المؤقت ثم تسليم السلطة

لمن يختاره البرلمان لإدارة دفة السلطة التنفيذية في البلاد. وعدم إنجازها لهذه المهمة بعد فترة وجيزة من وجودها في السلطة لم يكن يعني استمرارها في الحكم فحسب، بل ارتبط أيضاً بممارساتها الفردية المنبثقة عن ذهنيتها العسكرية التقليدية الفردية والآمرية ذات المضمون التسلطي، واحتكار السلطات الثلاث من جانب عبد الكريم قاسم.

ب – التلكؤ الفعلي في وضع دستور ديمقراطي دائم للبلاد ورفض إقامة المؤسسات الدستورية، التشريعية والتنفيذية والقضائية وعدم البدء بإرساء حياة سياسية اعتيادية في البلاد يكون في مقدورها اتخاذ الموقف المناسب من قضية الشعب الكُردي وحقوقه المشروعة.

ج – الامتناع عن إطلاق رسمي للحريات الديمقراطية وتكريسها في الحياة السياسية العراقية، بما فيها إجازة الأحزاب رسمياً ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها. بل عمدت إلى تقنين هذه الوجهة ومنح الإجازة لبعض الأحزاب وحرمان أحزاب أخرى منها، مما أثار أجواء غير نظيفة في الساحة السياسية العراقية، كما حاول التدخل لتغيير المهمات السياسية للأحزاب السياسية ومنها برنامج الحزب الديمقراطي الكُردستاني.

د – وأدت هذه الاتجاهات إلى انقسام الحكم وأجهزة الدولة والشارع العراقي إلى تيارات سياسية عديدة متصارعة في ما بينها ومتعادية تدريجاً، مما أعطى الانطباع للقيادة العسكرية أنها قادرة أن تبقى في الحكم في ضوء الخلافات بين القوى على قاعدة ,,فرق تسد". وكانت حصيلة هذه السياسة وذلك التباطؤ في إنجاز ما يفترض إنجازه بعد الثورة مباشرة بائسة جداً وكارثية. فعرضت تلك الأخطاء الفادحة في الحكم الفردي إلى ضياع جميع المكاسب التي تحققت للشعب في الفترات الأولى من الثورة، ووقع ما كان في الحسبان أصلاً أن استمر الحكم الفردي سائداً في البلاد وأن استمرت مواقفه غير السليمة إزاء القضية الكُردية.

فسحت تلك الأخطاء والاختلالات مجالاً رحباً لظهور مشكلات ونشوب صراعات صبيانية بعيدة عن الوعي الديمقراطي والعقل السياسي الرصين في صفوف الحركة الوطنية العراقية دون استثناء. وتسببت اتجاهات ضيق الأفق السياسي والذاتية الحادة وضعف

التقاليد الديمقراطية في العمل والحياة السياسية الموروثة من العهد الملكي في نشوء احتقانات شديدة تفجرت كلها في الأشهر الأولى من نجاح الانتفاضة العسكرية وتفاقمها فيما بعد. وزاد في الطين بلة تدخل الحكومات العربية والإقليمية والدولية في شؤون السياسة العراقية الداخلية. إذ كان العراق يحتل موقعاً مهماً في السياسة البريطانية والدولية بسبب موقعه الاستراتيجي والموارد النفطية الاحتياطية الهائلة التي يمتلكها. وبالتالي اعتبرت "ثورة 14تموز" بمثابة التهديد الأكثر خطورة لمصالح الاحتكارات البترولية الدولية في العراق، مما دفع بالشركات الاحتكارية البترولية إلى العمل الجاد والدؤوب للاستفادة من تلك الصراعات المحلية والعربية في العراق، وخاصة الصراع مع الحركة الكُردية، لتغيير الوضع في صالحها، خاصة وأن الحكم الجمهوري كان قد بادر واستعاد ٩٩، ٪ من الأراضي التي كانت تحت تصرف الاحتكارات البترولية من أجل التنقيب عن النفط الخام فيها، ثم جاء دور الحكومة العراقية ومبادرتها في تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) عام ١٩٦١. فتضافرت بعض الجهود المحلية والعربية والدولية لتعمل سوية من أجل تغيير الوضع القائم في العراق. كما اندفعت حكومتا إيران وتركيا إلى تنسيق جهودهما مع القوى الدولية الأخرى لإثارة المتاعب أمام الحكم الجديد وتأجيج الصراعات الداخلية. يضاف إلى ذلك أنها كانت تخشى من تغلغل الاتحاد السوفييتي في المنطقة خاصة وأن العراق عزز علاقاته بالاتحاد السوفييتي وبالعديد من الدول الاشتراكية الأخرى، ووقع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية معها مما كان يعني تهديدا غير مباشر للمصالح البريطانية والغربية عموماً في المنطقة وبداية لنهاية احتكارها للأسواق فيها. أما الدول العربية فبدا وكأنها قد اتفقت على مواجهة الحكم الجديد باتجاهين مختلفين، ولكنهما صبا في موقع واحد هو خلخلة الوضع الداخلي وإضعاف النظام واحتوائه أو إسقاطه. ففي الوقت الذي كانت الأردن ولبنان والسعودية ودول الخليج تعمل ضد حكم عبد الكريم قاسم وبالتعاون والتنسيق مع الدول الغربية ومع كل من إيران وتركيا، فأن دولاً عربية أخرى مثل مصر وسوريا كانت تعمل باتجاه آخر هو فرض الوحدة على حكومة عبد الكريم قاسم وعلى القوى الأخرى التي لم تر في الوحدة حينذاك أمراً ممكناً أو مناسباً، كما كانت ترى في قوة الشيوعيين وبقية اليساريين تهديداً للتيار القومي العربي في العراق والعالم العربي. وكانت

تشيع معلومات خاطئة تدعي فيها احتمال مطالبة الكُرد بالانفصال عن الجمهورية العراقية وإقامة دولة قومية كُردية، في حين كانت الحركة الديمقراطية الكُردية تؤكد وقوفها إلى جانب وحدة الجمهورية العراقية شريطة أن يوافق الحكم المركزي في العراق على منح الشعب الكُردي حقه في الحكم الذاتي وما ينشأ عن ذلك من حقوق وواجبات على الحكم المركزي والحكم الذاتي.

ساهم هذا التحالف الدولي والإقليمي والعربي غير الرسمي وغير المعلن في تشجيع متزايد للقوى المناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم وحبك المؤامرات لاغتياله أو إسقاطه. وساهمت عوامل عدة أخرى بتعمق شقة الخلافات وزيادة التوترات السياسية الداخلية، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

* ضعف الوعي الديمقراطي وحضارة الحوار الموضوعي بين القوى السياسية العراقية والأوساط الواسعة من الشعب العراقي وصعوبة كل طرف سياسي " أنا"، الاعتراف بالآخر واحترامه واحترام وجهات نظره، وادعاء كل طرف فيه بامتلاك الحقيقة كلها، "الحقيقة المطلقة"، في حين يقف الطرف الثاني ,,الآخر" في مواقع الخطأ. وهكذا يتبادلان المواقع بين "الأنا" و "الآخر" دون إحساس بالآثار السلبية الحادة والنتائج المضرة الناجمة عن هذا الصراع البدائي. ولم يكن ذلك ناشئ عن رغبة ذاتية فحسب، بل جاءت عبر قرون من الاضطهاد والقهر والمشاعر المتناقضة، بسبب السياسات التي مورست ضد العراقيين على امتداد تلك القرون الطويلة وتواصلت في العهد الملكي والهيمنة الاستعمارية البريطانية بصيغ وأساليب قاهرة أخرى.

* الذهنية العسكرية القائمة على العنف والتسلط للقوى التي نفذت ساعة الصفر وفجرت الانتفاضة العسكرية وسيطرت على وجهة تطور الثورة، ورغبتها في الانفراد بالسلطة وحسم الأمور كما تراه مناسباً، إضافة إلى بروز خلافات شديدة في داخلها، بسبب تنوعها وتقاطعها في تفاصيل الأمور.

* السياسات اليمينية واليسارية المتطرفة التي مارستها الأحزاب والقوى السياسية العراقية المختلفة التي ساهمت في تعقيد الوضع وإشاعة الفوضى في البلاد وتوفير الأجواء

المناسبة للانقضاض على الحكم وانتزاعه من أيدي عبد الكريم قاسم ومجموعة الضباط المؤيدين له، خاصة وأن القوى العسكرية كانت متشبثة بالحكم وتدافع عن وجودها فيه حتى الموت من منطلق يدعي بأنها أكثر حرصاً وحصافة وصيانة للثورة ومكاسبها من الآخرين.

* ورغم وجود وعي سياسي عام في صفوف الجماهير الشعبية في العراق والتي ساهمت في تفجير العديد من الحركات والانتفاضات والوثبات السياسية على امتداد فترة العهد الملكي، إلا أنها لم تكن بالنضج الكافي الذي يمكنه ردع الأحزاب السياسية ومنعها من تعميق خلافاتها وصراعاتها ونزاعاتها التي قادت إلى تشديد أجواء التآمر في العراق. ويمكن القول بأن وعي الجماهير الضعيف وردود أفعالها في الشارع والسباق الهستيري بين الأحزاب لكسب الرأي العام الداخلي، كلها عوامل ساهمت بتأجيج تلك الصراعات ودفع بالأحزاب للسير وراء الجماهير في هذا الصدد، بدلاً من قيادتها والتأثير العقلاني في تصرفاتها اليومية وعلاقاتها المتبادلة.

* ورغم التأثير الإيجابي للمشاعر القومية التي أثارتها وأججتها الناصرية في البلدان العربية مع عملية تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر والدعم السوفييتي المتزايد للقضايا العربية، فإن الناصرية، كاتجاه سياسي في الحكم، لعب دوراً سلبياً في موضوع الديمقراطية لا على مستوى مصر فحسب، بل على مستوى البلدان العربية كلها، وخاصة في العراق. إذ لم يترك هذا التيار أي مجال للشعب في التفكير بهدوء وشدد من طرحه لشعارات وحدوية غير ناضجة قادت إلى توترات شديدة في الساحة العراقية ودفعت بالآخرين إلى طرح شعار الاتحاد الفيدرالي، مما تسبب في معارك لم تكن مناسبة لتعزيز الحياة الديمقراطية في العراق. وكانت سياسة النظام الناصري معادية للشيوعية إلى أبعد الحدود ومعادية للديمقراطية في آن واحد. وتجلى ذلك بشكل صارخ في ممارسة السياسة المصرية الرسمية في سوريا في فترة الوحدة وما تعرض له الشيوعيون السوريون على أيدي المخابرات السورية المصرية وتحت إدارة وإشراف عبد الحميد السراج، وزير الداخلية حينذاك، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، فرج الله الحلو وسعد الدين الدروبي وبيار

شدرفيان.[٦٤] وبعد سنوات عدة على الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم في بغداد سقط النظام الناصري في القاهرة أيضاً تحت ثقل تغييب الديمقراطية والحياة والمؤسسات الدستورية وحقوق الإنسان.

* كما لعب الاتجاه القومي الشوفيني العربي دوراً سلبياً في التأثير على سياسة قاسم إزاء المسألة الكُردية وحقوق الشعب الكُردي التي قادت إلى التوترات المعروفة والحرب التي خاضها الحكم ضد الشعب الكُردي ابتداءً من خريف عام ١٩٦١.

* وخلال تلك الفترة نشأ تحالف واسع داخلي وعربي وإقليمي ودولي مناهض لحكومة عبد الكريم قاسم وأجمع المتحالفون على خوض معركة متعددة الجوانب ضدها. واعتمدوا في ذلك جميع الوسائل التي يمكن استخدامها في المعركة السياسية والاقتصادية والإعلامية واستثمار أخطاء القوى الوطنية لهذا الغرض من أجل إثارة حفيظة عبد الكريم قاسم ضد القوى الوطنية العراقية، ومن ثم الإجهاز عليه. وفي خضم تلك الأحداث الداخلية، وبسبب طبيعة الحكم العسكري وفرديته، عجز عن رؤية كل ذلك وبدلاً من توسيع الديمقراطية والاستجابة للحقوق العادلة للشعب العراقي عموماً والشعب الكُردي خصوصاً، توجه لمضايقة تلك القوى وإضعافها بأساليب ردعية استبدادية تتميز بالقسوة والعنف بما فيها السجن والاغتيال والتغييب وتشويه السمعة أو الفصل من الوظائف ومن القوات المسلحة ...الخ. وتعرضت الأحزاب السياسية القومية مرة والديمقراطية مرة أخرى إلى قمع شديد ومتواصل وبمشاركة الأحزاب المتصارعة وتبادل المواقع، رغم أن القمع الذي تعرضت له قوى الحزب الشيوعي العراقي وبقية القوى اليسارية والديمقراطية كان شديداً ومضاعفاً. ولكن القوى القومية العربية عانت هي الأخرى وتلقت ضربات قاسية وأعدم لها العديد من كوادرها العسكرية على نحو خاص. وبدلاً من معالجة القضايا الداخلية بالحكمة والروح الديمقراطية وجه أنظار الشعب صوب الكويت حين بدا بالمطالبة بها، فأثار ضده قوى عربية وإقليمية ودولية كثيرة. وكان الحزب الديمقراطي الكُردستاني من بين الأحزاب

---

٦٤ جريدة القدس العربي. كريم مروة. ما يشبه سيرة حياة. الحلقة الخامسة. العدد ٤٠٦٣. الاثنين المصادف ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢. لندن. ص ١٣.

والقوى التي تعرضت للجفوة والإبعاد والقسوة من جانب الحكم. وكان السبب في ذلك يكمن في طرح الحزب في حينها لمجموعة من المطالب التي لم تجد الدعم والتأييد من جانب حكومة قاسم مما عمق الخلافات وشدد من التوتر واحتمال الصدام بدلاً من الجلوس إلى طاولة المفاوضات والحوار الديمقراطي من أجل إيجاد الحلول العملية للمشكلات القائمة.

المبحث الثاني

سياسات الحكم ومطالب الشعب الكُردي وثورة أيلول ١٩٦١

كان المطلب الرئيسي الذي تقدم به الحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى حكومة قاسم يتلخص في إجراء تعديل تشريعي على المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت. إذ اعتبرت هذه المادة أن العراق يشكل جزءاً من الأمة العربية. وهذا يعني دون لف أو دوران ,,أن العراق جزء من الوطن العربي، وأن الشعب في العراق جزء من الأمة العربية"[٦٥]. ماذا كان يعني ذلك بالنسبة للشعب الكُردي؟ لقد كان يعني بالتحديد أن ليس هناك شعبٌ كُرديٌ له حقوقه القومية العادلة ويعتبر جزءاً من الأمة الكُردية، وأن ليس هناك إقليمٌ في العراق يسمى كُردستان ويعتبر جزءاً من كُردستان الكبرى الموزعة على دول المنطقة[٦٦]. ومثل هذا الادعاء مخالف للحقيقة والواقع والتاريخ وتجاوز فظ على حقوق شعب متآخ ومتضامن مع الشعب العربي والقوميات الأخرى في العراق.

رفضت حكومة عبد الكريم قاسم الإقرار بهذا المطلب ووجدت الدعم والتأييد من جانب الأحزاب والقوى القومية والإسلامية السياسية، وخاصة في القوات المسلحة ومجموعات غير قليلة من القوى السياسية المحافظة وبعض فئات البرجوازية العراقية.

لا شك في أن قاسماً قد امتعض كثيراً من سفرة ملا مصطفى البارزاني إلى موسكو وبحث المشكلات العراقية مع القادة السوفييت، كما لم يكن مسروراً من زيارة الملا إلى

---

٦٥ العاني، نوري عبد الحميد وآخرون. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢٦.

٦٦ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني/ العراق مصدر سابق. ص ٧٢

مصر واللقاء بعبد الناصر، الذي كان له من حيث المبدأ موقفٌ إيجابيٌ من القضية الكُردية ولكنها لا ترتقي بأي حال إلى الحكم الذاتي أو الفيدرالية بل إلى الإدارة اللامركزية التي كان يطرحها الدكتور عبد الرحمن البزاز. لهذا تأخر بمقابلته بعد عودته من القاهرة. وشعر قاسم حينذاك بأن أسلحة بدأت تصل إلى الكُرد ولقد كانت تثيره وتثير تلك القوى العشائرية الكُردية المناهضة لملا مصطفى البارزاني والتي تلقت ضربات منه حين حاولت الانتفاض على ثورة تموز في العام ١٩٥٩ وساهم البارزاني في إخمادها ومطاردة بعض شيوخها الذين هربوا إما إلى إيران أو تركيا.

سَمحَ عبد الكريم قاسم لنفسه بالدخول في معارك عدة على جبهات عديدة دفعة واحدة، ولكنه سعى في الوقت نفسه إلى اعتماد بعض خصومه الألداء لمحاربة آخرين حلفاء له معتبراً إياهم خصوماً له. وكان هذا خطأً فادحاً من جانب عبد الكريم قاسم. وفي معركة غير متكافئة ضد الشعب الكُردي وقوات البيشمركه اعتمد قاسم على القوميين والبعثيين في الجيش والشرطة وفي الإعلام والصحافة، وهم من أشد المعادين له ولسياساته والساعين إلى إسقاطه، كما أنهم من ألد أعداء الشعب الكُردي وقضيته العادلة، في حين أبعدَ الشيوعيين واليسار الديمقراطي والجماعات الديمقراطية المستقلة عن هذه المجالات، لأن هذه القوى كانت تدعو بقوة إلى حل المشكلة مع القيادة الكُردية عبر المفاوضات السلمية، ثم شن في الوقت نفسه حملة ضدهم باعتبارهم حلفاء للكُرد، ونسى أنهم كانوا حلفاء له ولنظامه السياسي الجديد أيضاً. وكان قاسم حينذاك يخوض معركة أخرى ضد شركات النفط الاحتكارية التي كانت تسعى إلى تأليب الرأي العام ضده. وكانت هذه المعركة الوطنية بالذات تحتاج إلى وحدة الصف الوطني وتأييد الشعب الكامل له. إضافة إلى إثارته موضوع دولة الكويت باعتبارها كانت قضاء من أقضية محافظة البصرة، وبالتالي أثار ضده حكام وشعوب دول منطقة الخليج والحكومة البريطانية والكثير من الدول العربية وإيران، بعد أن كان قد خرج من حلف بغداد وأجج أعضاء الحلف كلهم ضده. ويبدو أن قاسماً كان قد أرخى الحبل كله للقوميين في أجهزة الإعلام وجريدة الثورة التي كانت تنطق عملياً باسمه حينذاك لشن هجوم فكري وسياسي ضد القيادة الكُردية وضد حقوق الشعب

الكُردي بمضامين شوفينية وعنصرية بعيدة كل البعد عن مضمون الدستور المؤقت وعن موقف قاسم الأساسي من الكُرد كشعب على اعتبار أن المواطنين من العرب والكُرد هم شركاء في هذا الوطن. وكان لهذا تأثيره السلبي على حركة الشعب الكُردي وعلى مواقفه لا بسبب اعترافه بحقوق المواطنة المشتركة والمتساوية للعرب والكُرد، إذ كان هذا الأمر إيجابياً وسليماً من حيث التشريع، بل بسبب نكرانه كون الكُرد يشكلون شعباً له حقوقه المشروعة والعادلة والتي ظل يناضل في سبيلها طويلاً وأن هذا الشعب يعيش على أرض اسمها كُردستان هي جزء من الدولة العراقية، وليست هذه الأرض جزءاً من الوطن العربي أو من ملكيات الأمة العربية.

بدأت الصحافة العراقية، وخاصة جريدة الثورة، بنشر سلسلة مقالات ذات مضمون شوفيني وعدواني ضد القوى القومية الكُردية وضد الشعب الكُردي في محاولة منها نكران وجود أمة كُردية وشعب كُردي في العراق والتراجع الفكري الواضح حتى عن كل ما ورد في الدستور المؤقت بهذا الصدد. وكانت هذه المقالات تكتب من قوى قومية شوفينية معادية للشعب الكُردي، ولكنها كانت تعبر في الوقت نفسه، شاء عبد الكريم قاسم أم أبى، عن موقفه الجديد من القضية الكُردية ومن حقوق الشعب الكُردي. وعندما بدأ أحد أبرز قياديي الحزب الديمقراطي الكُردستاني حينذاك، الأستاذ إبراهيم أحمد، بشرح موقف الكُرد من نصوص الدستور المؤقت وتأكيد حقيقة أن العراق ليس كله جزءاً من الأمة العربية أو من الوطن العربي وأن هناك أمة كُردية وشعباً كُردياً في العراق، شعر عبد الكريم قاسم بالاستفزاز واعتبر الأمر موجه ضده وأوعز بتشديد الحملة ضد الحزب الديمقراطي الكُردستاني وقادته بشكل خاص. فاشتدت حملة العداء للحزب الديمقراطي الكُردستاني في الصحف المحلية الناطقة باسم الحكومة، وخاصة جريدة الثورة، ثم قرر الحاكم العسكري تقديم الأستاذ "إبراهيم أحمد إلى التحقيق والمحاكمة بتهمة ملفقة وفق المادة (٣١) من قانون تعديل ذيل قانون تعديل قانون العقوبات والمادة (١٣) من مرسوم الإدارة العرفية ومرسوم المطبوعات"[٦٧]. ولم يكن هذا الإجراء خاطئاً فحسب، بل كان استفزازاً مباشراً

---

٦٧ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٣٩.

لكل الشعب الكُردي وتحدياً للملا مصطفى البارزاني ورفضاً للحقوق القومية وتجاوزاً على صحة الأفكار التي وردت في مقالات الأستاذ الراحل إبراهيم أحمد. كما أنه أسقط في أيدي الذين كانوا يسعون إلى التوسط لمعالجة المشكلة سلمياً وعبر الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفق آليات ديمقراطية سليمة.

وتسبب هذا الاختلاف بقيام أجهزة الدولة، وخاصة الجيش، وفق تعليمات من عبد الكريم قاسم وتأييد واسع من القوى القومية في العراق ومن الرجعية في إقليم كُردستان، باستخدام القوى الإقطاعية وأغوات وشيوخ العشائر المتضررة من قانون الإصلاح الزراعي والتي كانت تقف تقليدياً مع الحكومات الرجعية المتعاقبة في العهد الملكي مثل الهركيين والسورچيين والبرادوستيين والزيباريين، من خلال تسليحها ومدها بالأموال وزجها في عمليات اعتداء على قوى بارزان والحزب الديمقراطي الكُردستاني. كما بدأ قاسم باعتقال مجموعة من قياديي الحزب الديمقراطي الكُردستاني. ورغم بروز خلافات في قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني بشأن الوضع السائد في العراق حينذاك وشكل المعارضة السياسية التي يفترض ممارستها لمواجهة سياسات عبد الكريم قاسم إزاء المسألة الكُردية والحياة الديمقراطية وإزاء توقيت طرح المطالب الكُردية، وخاصة بين القيادة التقليدية والتاريخية للحزب برئاسة ملا مصطفى البارزاني، وبين مجموعة من المثقفين في قيادة الحزب برئاسة إبراهيم أحمد، فأنها اتحدت في مواجهة سياسة قاسم العسكرية ضد قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني وأعضاء الحزب ومؤيديه. ولا شك في أن هذا الاختلاف لم يكن شكلياً ولا مصطنعاً، بل استند إلى تقدير ميزان القوى والعواقب المحتملة في أعقاب نشوب القتال، إذ كانت الخشية في أن يتردى الوضع أكثر فأكثر. ويمكن أن يقود إلى انهيار ثورة تموز ١٩٥٨ وتحميل الشعب العراقي خسائر فادحة تتمثل في المكاسب المهمة التي تحققت له عبر هذه الثورة، رغم النواقص الكبيرة التي برزت في مسيرة الثورة بسبب مواقف وسياسات قادة الثورة العسكريين وصراعهم حول السلطة ووجهتها. وهذا ما حدث فعلاً.

أن سياسة عبد الكريم قاسم الفردية وأوضاع كُردستان المعيشية والحياتية المتردية والخشية من فقدان المكاسب التي تحققت حتى ذلك الحين، ساهمت في تنشيط وتعجيل

طرح القيادة الكُردية للمطالب الكُردية ورفع سقفها، وهي مطالب عادلة بطبيعة الحال، ولكنها قادت في ظل تلك الظروف المعقدة والصعبة إلى طريق مسدود، طريق الصدام المسلح. لقد أصبحت تلك الأحداث جزءاً من التاريخ ويتطلب منا التعامل معها على أسس واقعية وفق الفترة الزمنية التي حصلت فيها. إذ يبدو للمتتبع أن الخلاف الذي وقع بين أطراف القيادة الكُردية في الحزب الديمقراطي الكُردستاني لم يكن مجرد رغبة عبثية في النقد بقدر ما كان هناك تباين في وجهات النظر بشأن مدى صواب طرح تلك المشكلات في حينها، وكان بالإمكان تأجيلها لفترة لاحقة رغم عدالة وصواب المطالب المطروحة من جانب القيادة الكُردية، خاصة وأن شركات النفط الاحتكارية كانت لا تطالب برأس عبد الكريم قاسم بسبب مواقفه الوطنية والجريئة منها ومن مصالحها في العراق فحسب، بل كانت تطالب برأس كل الحركة الوطنية الديمقراطية في العراق، وهذا ما صرح به قاسم نفسه في أحد اجتماعات مجلس الوزراء حين قال: أننا نصدر حكماً بالإعدام على أنفسنا بإصدارنا قرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وبتشكيلنا شركة النفط الوطنية واستعادتنا للأراضي التي كانت تحت تصرف الشركات الأجنبية للتنقيب عن البترول فيها. وقد تحقق هذا فعلاً، إذ أطيح به بالتعاون الوثيق بين شركات النفط الاحتكارية والقوى الإقطاعية والرجعية في العراق في الثامن من شباط/فبراير عام ١٩٦٣.

كما أن دول حلف بغداد (السنتو) كانت هي الأخرى تطالب برأس الحكم الجديد ورأس عبد الكريم قاسم في آن، ومنها إيران التي شددت من عملية التآمر ضد الوضع في العراق ومحاولة دعم الحركة الكُردية وتشجيعها لمعارضة حكومة عبد الكريم قاسم وسياسته في العراق والمنطقة. وكانت السفارة البريطانية في بغداد قد دعمت الحركة الكُردية بكل قوة وقررت تزويد القيادة الكُردية بمبلغ مالي قدره ٦٠ ألف باون إسترليني كل شهر وفق ما جاء في كتاب للكاتبة السيدة زيغريد كاله.[٦٨]

وليس في هذا العرض أي اتهام يمكن أن يوجه للحركة الكُردية حينذاك، إذ أنها كانت

68 Kahle, Sigrid. Jag valde mitt liv. Albert Bonniers Förlag، 2003. zahlr. SW-Abb. gebundene Ausgabe. OPp. SU. 23 * 16 cm. ISBN: 9100101419،EAN: 9789100101411

تناضل في سبيل الحقوق المشروعة، بل هو يطرح أهمية العناية بالسياسات اليومية أو التكتيكات التي يفترض أن تمارس في مواجهة قضية معينة، إذ لا يمكن عزل هذه أو تلك القضية عن القضايا الأخرى المحيطة بها والمؤثرة فيها.

إن كل التقديرات كانت تشير حينذاك إلى وجود إمكانية فعلية لتجاوز الصدام المسلح أو إيقافه بين الجيش العراقي والحركة الكُردية المسلحة. ولكن هذا لم يحصل بفعل عمل القوى المحلية والإقليمية والدولية المناهضة للوضع الجمهوري الجديد الذي نشأ في العراق. وتشير بعض المعلومات المدققة إلى أن قاسماً كان يريد في اليوم الثامن من شباط/فبراير إعلان إيقاف القتال مع الحركة الكُردية المسلحة والإعلان عن إصلاحات مهمة، إلا أن مسؤول جهاز الأمن طلب منه تأجيل إعلان ذلك لعدة أيام، إذ كان رئيس جهاز الأمن العراقي من ضمن القوى المتآمرة على الوضع في العراق وعلى حكومة قاسم حينذاك.

لقد اشتد الخلاف بين قاسم والبارزاني حين وقعت هنا وهناك في كُردستان بعض الأحداث المثيرة في العام ١٩٦٠ و١٩٦١، بما فيها مقتل شخصيتين من كبار الإقطاعيين وشيوخ العشائر الكُردية المناوئين للحركة الكُردية والمؤيدين للحكومات العراقية المتعاقبة لثأر في نفوس القتلة من أتباع البارزاني، وهما: الشيخ صديق ميران زعيم عشائر خوشناو في شقلاوة والشيخ أحمد الزيباري شقيق محمود الزيباري رئيس عشيرة الزيبار، التي اعتبرها قاسم تحرشاً به واستفزازاً له وإثارة للمشكلات، فاتخذ إجراءات شديدة ضد قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني في بغداد وأربيل لا تتناسب مع طبيعة الحدث، كما سلَّحَ بعض العشائر التي كانت تقف باستمرار وفي فترة العهد الملكي إلى جانب السلطة المركزية في بغداد وضد حركة التحرر الوطني الكُردية، مما أثار الحزب الديمقراطي الكُردستاني ودفع برفاقه وأصدقاء الحزب ومؤيديه في الجيش والشرطة إلى الالتحاق بكُردستان. وحاول قاسم أن يكسب بعض الوجوه القيادية في الحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى جانبه وإثارتهم ضد رئيس الحزب البارزاني، إذ كانت هناك بعض المشكلات الخاصة بالعمل القيادي في إطار قيادة هذا الحزب، ولكنه لم يفلح بالمحصلة النهائية إذ أدرك الجميع بأن احتمالات الضربة قادمة ولا بد من مواجهة الوضع بقوى موحدة. فتلبدت الغيوم في سماء العراق

السياسي وتراكمت الحوادث وتجمعت قبل ذاك وفيما بعد جملة من الظواهر السلبية الأخرى التي هزت عبد الكريم قاسم، بما فيها محاولة الانقلاب عليه بحركة الشواف ثم محاولة اغتياله، وتنامي نشاط الشيوعيين من جهة والقوى القومية المضادة لها من جهة أخرى، ثم أحداث الموصل وكركوك المؤلمة وإحساسه اليقيني بمشاركة الحزب الديمقراطي الكُردستاني بتلك الأحداث، إضافة إلى التحرك الكُردي الجديد. وفي حينها نشرت جريدة الحزب الديمقراطي الكُردستاني المركزية ,,خه بات" مقالاً افتتاحياً انتقدت فيه اعتبار العراق جزءاً من الوطن العربي.[٦٩] فردت على هذا المقال جريدة ,,الثورة" والصحف الحكومية بمقالات غاضبة وذات مضمون شوفيني مستنكرة طلب الكُرد العادل. وبهذا الصدد كتب الشخصية الكُردية المعروفة والعضو القيادي في الحزب الديمقراطي الكُردستاني حينذاك، السيد حبيب محمد كريم، حول ما نشأ في أعقاب نشر هذين المقالين مشيراً إلى بعض العوامل التي شددت من الصراع وفقدان لغة التفاهم السياسي يقول:

"وأعقب ذلك وقوع حادث آخر وهو إقدام أربعة من البارزانيين العائدين من الاتحاد السوفييتي ومن الحرس الخاص للبارزاني على قتل أحمد أغا الزيباري في مدينة الموصل انتقاماً من المومأ إليه لسبق قيامه بقتل آباء هؤلاء الأربعة وغيرهم من البارزانيين في العراق عندما كانوا في الاتحاد السوفييتي وانزعاج عبد الكريم قاسم الشديد من هذه العملية وتقديم الفاعلين إلى المحاكم وإصدار أحكام طويلة بالأشغال الشاقة بحقهم وقيام بعض منتسبي الحزب الديمقراطي الكوردستاني بتحريرهم أثناء عملية نقلهم من قبل السلطات الحكومية من كركوك إلى سجن السليمانية"[٧٠].

---

٦٩ تشير معلومات تلك الفترة إلى أن ممثل جمعية الطلبة الكُرد في أوروبا عصمت شريف ألقى خطاباً باللغة الفرنسية في مؤتمر اتحاد الطلبة العالمي الذي عقد في بغداد في عام ١٩٦٠، ورد فيه بشأن الخطأ في اعتبار العراق جزءاً من الوطن العربي، كما جاء في الدستور العراقي المؤقت في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨، في حين أن كُردستان ليست كذلك. وقد نشرت ترجمة هذا الخطاب في جريدة خه بات. وبعد نشر هذا المقال بدأت المشكلة بالتعقيد.

٧٠ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق)في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. كُردستان. ١٩٩٨. ص ٧٣.

يشير الكاتب حامد الحمداني إلى أن تلك الفترة شهدت "قيام تمرد كُردي بقيادة الإقطاعيين (رشيد لولان) و(عباس مامند) ضد حكومة الجمهورية الأولى، وانجرار الحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني إلى تلك الحركة، ولجوء السلطة إلى القوة العسكرية لحل التناقض مع الأكراد، مما سبب إضعافاً خطيراً للسلطة وشق جبهة الاتحاد الوطني، ودفع الحزب الديمقراطي الكُردستاني للتعاون مع انقلابيي ٨ شباط، ومع التمرد الرجعي لرشيد لولان وعباس مامند المدعم من قبل الإمبريالية الأمريكية وحليفها (شاه إيران). ففي الفترة بين ٢٠ ـ ٢٣ تموز أجتمع السفير الأمريكي في طهران (هولمز) بالشيوخ المتمردين، وتم إرسال (علي حسين أغا المنكوري) على رأس عصابة مسلحة بالأسلحة الأمريكية، وبإشراف خبراء أمريكان، ليفرض سيطرته على ناحية (تاودست) كما أعترف الأسرى من المتمردين بأنهم يحصلون على العون والأسلحة من الولايات المتحدة، وبريطانيا عن طريق إيران."[٧١]

وزاد في غضب عبد الكريم قاسم صدور مذكرة الحزب الديمقراطي الكُردستاني الموقعة من مكتبه السياسي بتاريخ ١٩٦١/٦/٣٠ الموجهة إلى عبد الكريم قاسم وصورة منها إلى رئاسة مجلس السيادة وإلى جميع الأحزاب والهيئات الوطنية. وتضمنت المذكرة ١٩ شكوى احتجاجية ضد تصرفات الحكومة وأجهزة الدولة إزاء الكُرد والمنطقة الكُردية، وقدمت في المذكرة نفسها ١١ مطلباً لتنفيذها من أجل إعادة العلاقات الطبيعية بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكُردستاني.

وانصبت أبرز تلك الشكاوى على التجميد العملي للمادة الثالثة من الدستور المؤقت تجميداً كاملاً. ففي الوقت الذي تشير فيه تلك المادة إلى أن الجمهورية العراقية هي جمهورية العرب والكُرد، يلاحظ بالممارسة العملية إهمال مصالح وحقوق الكُرد كلية، ويقع التمييز الفعلي بين العرب والكُرد ضد الكُرد في مختلف المجالات بما فيها مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والكف عن التعليم باللغة الكُردية في المحافظات

---

٧١ الحمداني، حامد. "هكذا نجح انقلاب ٨ شباط الفاشي في العراق". في الذكرى السادسة والأربعين لانقلاب ٨ شباط الفاشي. موقع ناصرية. نت. ٢٠٠٩/٨/٢.

الكُردية، واضطهاد الحزب الديمقراطي الكُردستاني وأعضاء الحزب ومكافحة الصحافة الكُردية وشن حملة على الكُرد والإساءة لهم وإهانة الشعب الكُردي بوصف وثباته وانتفاضاته وثوراته التحررية الوطنية وكأنها من صنع الاستعمار وممارسة سياسة فرق تسد، إضافة إلى إجراءات اعتقال وحبس الكُرد وتعذيبهم وسكوت الحكومة على الاعتداءات والاغتيالات التي يتعرض لها الكُرد في كركوك وغيرها ...الخ. وأخيراً طالبت المذكرة بسحب القوات الحكومية التي أرسلت إلى كُردستان إلى مقراتها الأصلية والكف عن إجراء تحركات عسكرية في المنطقة وسحب رؤساء الإدارات والأمن والشرطة والمسؤولين الذين لهم دور بارز في الأحداث ضد الكُرد، وإعادة الموظفين المبعدين إلى مواقعهم وتطبيق المادة الثالثة من الدستور المؤقت وتطهير أجهزة الدولة من العناصر المعادية لروح ثورة الرابع عشر من تموز، وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وإنهاء فترة الانتقال وإلغاء الأحكام العرفية وتنفيذ مقررات مؤتمر المعلمين الكُرد في عام ١٩٦٠ لتطوير الثقافة الكُردية وجعل اللغة الكُردية رسمية في جميع الدوائر الرسمية في منطقة كُردستان، وإزالة آثار جميع سياسات التفرقة العنصرية المتبعة ضد الكُرد وإطلاق زراعة التبغ في كُردستان وتعديل قانون ضريبة الدخل بما يرفع عن كاهل الفلاحين العبء الثقيل وفق القانون الجديد.[٧٢]

فأثارت هذه المذكرة حكومة عبد الكريم قاسم والقوى القومية اليمينية في الجيش وقررت تنظيم وشن الحملات العسكرية الجوية ضد القوى الكُردية المسلحة في كُردستان العراق، مما دفع بقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى إعلان الثورة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١.[٧٣]

وأدى الوضع المتوتر وغضب عبد الكريم قاسم على مواقف البارزانيين إلى إصدار عبد الكريم قاسم أوامره بتوجيه ضربات عسكرية لقوى الحزب الديمقراطي الكُردستاني وخاصة في منطقة بارزان. إضافة إلى تحريك قوى كُردية مرتزقة ومناهضة للبارزاني لشن حملات عسكرية لاستنزاف الكُرد. واستخدمت الطائرات في قصف وتدمير القرى الكُردية مما أدى

---

٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ٧٥–٨٣.

٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ٧٤.

إلى قتل الكثير من الناس الأبرياء.

كتب السيد جلال الطالباني عن هذه الفترة يقول: ,,لقد أيدت هذه الحركة التحررية الديمقراطية للشعب الكُردي بقوة الجمهورية العراقية وساندتها ودافعت عنها عندما كانت تسير على النهج الديمقراطي ولكن عندما انحرفت القيادة العسكرية لثورة ١٤ تموز عن النهج الديمقراطي واختارت الديكتاتورية أسلوباً للحكم اصطدمت بالحركة التحررية الديمقراطية الكُردية خاصة عندما مارست تلك القيادة سياسة قمع القوى التقدمية العربية والكُردية وتنكرت لحقوق الشعب الكُردي الديمقراطية والقومية مما أدى إلى اندلاع الثورة الكُردية في ١١ /أيلول/ ١٩٦١ في كُردستان– العراق"[٧٤].

لم يكن بدء القتال في كُردستان هي المسألة السلبية الوحيدة في سياسة عبد الكريم قاسم حينذاك، بل تميزت مجمل سياساته في الحقل الداخلي بالتدهور والنكوص عن مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية التي ناضلت من أجلها جماهير الشعب العراقي وساندت في ضوء ذلك الثورة وكانت العنصر الحاسم في حسم الانتفاضة العسكرية لصالح الشعب.
فمن على منصة المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي تحدث سلام عادل، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، مشيراً إلى تدهور الأوضاع السياسية في العراق قائلاً:

,,أحصي حتى الآن (٢٦٩) شهيداً من الشيوعيين والديمقراطيين والوطنيين المخلصين.
وقد اغتيلوا على أيدي العناصر الرجعية والإقطاعية وعصابات الإجرام التي تعمل بمعرفة الحكومة وبإشراف بعض أجهزتها البوليسية أو نتيجة إطلاق النار على المظاهرات السلمية من جانب قوات القمع الحكومية. كما أصدرت المجالس العرفية أحكاماً بالموت على (١٠٦) من المناضلين الشيوعيين والديمقراطيين أبدل قسم منها إلى السجن المؤبد أو السجن عدة سنوات، وقد نفذ حكم الإعدام بأربعة من الجنود الذين ساهموا بقمع مؤامرة الموصل.
وطبقاً لإحصاء أولي لم يشمل جميع الأحكام، أصدرت المجالس العرفية ضد العناصر الديمقراطية والوطنية أحكاماً بالسجن تجاوزت (٤ آلاف سنة) بينها أحكام عديدة بالسجن

---

٧٤ الطالباني، جلال. حول القضية الكُردية في العراق. مصدر سابق. ص ١٧.

المؤبد. وتعرضت المنظمات والنقابات العمالية وجمعيات الفلاحين والمواطنين عموماً إلى (٧٥١٠) حوادث اعتداء. وقد اقترنت هذه الاعتداءات بتوقيف وإبعاد الآلاف من ضحاياها، وباستثناء من قتل نتيجة هذه الاعتداءات أصيب (١٥٢٧) شخصاً بجروح. وهجرت (٣٤٢٤) عائلة من محلات سكناها وأحرقت أو نهبت الكثير من الدور والأكواخ للفلاحين"[٧٥]. وإذا كان سلام عادل محقاً في ما طرحه وما أشار إليه من تجاوزات وضحايا في صفوف الشيوعيين والديمقراطيين، ففي قراءة الأدب السياسي القومي سنجد ما يماثل تلك الشكوى ووقوع التجاوزات على القوى القومية في العراق. ومن هنا تأتي أهمية أن نرى العملة من جانبيها. إذ لا بد من إعادة دراسة أحداث الموصل وكركوك وبغداد وغيرها بعين نقدية واعية وحريصة على فهم ما وقع حينذاك لا من أجل إدانة هذا الحزب أو ذاك ولا من أجل إصدار حكم قطعي بهذا الصدد، بل من أجل بناء ذهنية ديمقراطية نقدية عند المواطنة والمواطن في العراق، نظرة نقدية ديمقراطية إزاء الذات وإزاء الآخر، إذ بدون ذلك يصعب التعلم من دروس التاريخ، ويصعب تكريس المعايير والقيم الديمقراطية ذات الطبيعة العامة والشمولية في العراق الذي تعرض على مدى قرون طويلة لسياسات استبدادية وقهرية. وبسب تلك الأوضاع تميزت الحالة الاقتصادية والمعيشية للجماهير بالتدهور. فاتسعت البطالة وتعددت الإضرابات العمالية وتنوعت الوفود العمالية والفلاحية الاحتجاجية على تردي الأوضاع المعيشية والأمنية، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية للسكان وإيجارات دور السكن بنسب عالية، وارتفعت الضرائب، إذ كانت الدولة بحاجة إلى مزيد من الموارد لتغطية نفقاتها الحربية في كُردستان العراق[٧٦] يشير زكي خيري إلى أنه ,,من ١٩–٢٢/آب /١٩٦٢ أضربت مدينة السليمانية إضراباً عاماً احتجاجاً على الاعتداءات الوحشية التي تعرضت لها الجماهير في المدينة من جراء القمع العسكري،... ،

---

٧٥ يوسف، ثمينة ناجي، وخالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١١٩.

٧٦ خيري، زكي وخيري، سعاد د. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. اليوبيل الذهبي لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٤١.

كما قدم ٢٠٠٠ من أهالي الناصرية مذكرة مطالبين بوقف الإرهاب البوليسي في المدينة وطالب ٤٨٠٠ مواطن من العمارة، و٢١٥٨٦ مواطناً من النجف بمعالجة المشاكل الاقتصادية ووقف الإرهاب، وكذلك تقدم ١٠٠٤ من الكاظمية و٢١٢٤ من الحلة و٧٧٩ من السماوة بمذكرات مشابهة"[٧٧].

واستنزفت حرب عام ١٩٦١ ضد الشعب الكُردي وقيادته السياسية التي تواصلت إمكانيات الحكم وفجرت بشدة أكبر الصراعات داخله وفي البلاد، رغم نداءات ودعوات ومظاهرات الحزب الشيوعي وقوى ديمقراطية أخرى كانت تطالب بالسلام في كُردستان وبإيقاف العمليات الحربية. وكانت الحصيلة تنامي الأجواء التآمرية وسقوط الجمهورية الأولى تحت ضربات القوميين والبعثيين وحلفائهم الإقطاعيين والكومبرادور المحلي، وكذلك الحكام العرب وغير العرب، إضافة إلى شركات النفط الاحتكارية، في الخارج، في انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ الدموي، الذي توجه بالقتل والتنكيل ضد الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين وضد اليسار عموماً. أيد الحزب الديمقراطي الإطاحة بحكومة قاسم وتوقع أن يكون هناك موقف أفضل إزاء المسألة الكُردية، رغم معرفته الجيدة بمواقف القوى القومية عموماً إزاء المسألة الكُردية.

يشير الأستاذ الراحل محمد حديد إلى محاولته تقديم النصح لبعد الكريم قاسم بشأن العمليات العسكرية في كُردستان ولكن قاسم كان يفرض دوماً ذلك، إذ كتب يقول:

"وبعد استقالة فؤاد عارف راجعني مرات عدة لبذل المساعي مع عبد الكريم قاصم لتلافي تطور الخلاف إلى الصدام المسلح. وقد تحدثت مع عبد الكريم قاسم في هذا الموضوع، لكنه كان مصراً على السير بخطته، إذ أخبرني أن من يتحمل مسؤولية تدهور الوضع هم الأكراد الذين أخذوا يخلّون بالأمن في المناطق الشمالية وأن لا بد للحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لردعهم عن ذلك"[٧٨]. ويواصل محمد حديد فيذكر:

" ولكن قضية الأكراد كانت تتعدى موضوع الإخلال بالأمن إلى مطالبتهم بنوع من

---

٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٣.

٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٢/٣٦٣.

الحكم الذاتي كحق من الحقوق القومية التي شملتها وثيقة حقوق الإنسان. وكان عبد الكريم قاسم في ذلك الحين غير مستعد للاستجابة لتلك المطالب تحت ضغط التمرد المسلح. وربما كانت هذه المطالب أو بعضها سيتحقق حينما يسن الدستور الدائم وتقام المؤسسات كالبرلمان ومجالس الإدارة والمحلية"[٧٩].

لم يمض وقت طويل على وجود التحالف البعثي القومي في السلطة حتى بدأت الحرب التنكيلية بالشعب الكُردي في كُردستان العراق مجدداً، حيث شاركت بعض القوات السورية في القتال إلى جانب القوات العراقية ضد الشعب الكُردي. ففي حزيران/يونيو من عام ١٩٦٣ قامت قوات النظام والحرس القومي بدفن ٢٦٠ مواطناً وهم أحياء في إحدى القرى التابعة لمحافظة أربيل[٨٠], دون أن يشعروا بالحرج من الرأي العام العراقي والعربي والدولي، علماً بأن المجتمع الدولي لم ينتبه إلى هذه المأساة الإنسانية في كُردستان بسبب الجرائم البشعة التي ارتكبها النظام في بغداد وفي بقية المدن العراقية في أعقاب الانقلاب مباشرة واستمرارها حتى سقوط النظام بانقلاب حليف البعث السابق عبد السلام محمد عارف ومعه القوى القومية الناصرية وغيرها. وفي آب/أغسطس من عام ١٩٦٣ أصدر قادة الحكم الأوامر إلى جلاوزة النظام والقوات المسلحة الموجودة في كُردستان العراق بجمع كافة سكان قريتي سوريان وده كان في قضاء زاخو في دهوك وأبادتهم جميعاً دون التمييز بين الرجل والمرأة أو الشيخ المسن والمريض أو الطفل، ثم القيام بدفنهم جماعياً. وخلال العام نفسه أمر أحد القادة العسكريين جنوده بحرق قرية فلاحية بكاملها تابعة لقضاء كوي سنجق، كما أتى الحريق على جميع سكان القرية. وقامت قوات البعث في عام ١٩٦٣ بجمع سكان قرية سپاره في قضاء حلبچه وصوبت نيران رشاشاتها ضد ٢٥ مواطناً وأردتهم قتلى أمام أنظار ذويهم من النساء والأطفال والشيوخ. وأقدم نظام التحالف البعثي–القومي خلال عام ١٩٦٣ وقبل انتقال السلطة إلى أيدي القوميين وحدهم، على حرق ما يقرب من نصف

---

٧٩ نفس المصدر.

٨٠ تقرير صادر عن الهيئة العاملة التابعة للقيادة السياسية للجبهة الكُردستانية بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٢. أربيل–العراق. ص ٦.

قرى كُردستان العراق وشردوا سكانها.[٨١] وكان الهدف منها بث الرعب في نفوس الفلاحين لكي يتركوا الريف والمناطق الحدودية.

ورغم وقوع انقلاب قومي ضد البعث في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣، فأن القتال تواصل ضد الثوار الكُرد. وكانت مقاومة الشعب الكُردية وقيادة الحركة المسلحة متماسكة والتأييد متسع، رغم المصاعب الكبيرة التي واجهت الشعب الكُردي في حياته ومعيشته اليومية، إذ كان الالتحاق بالحركة مستمراً، كما التحق الشيوعيون من العرب الهاربين من اضطهاد الحكم البعثي ومن ثم القومي إلى كُردستان العراق، وكذلك الكُرد بالحركة المسلحة. وأجبر عبد السلام محمد عارف على خوض المفاوضات والتوصل إلى إيقاف القتال بوعد على تحقيق جملة من المطالب التي طرحها الجانب الكُردي. وكان أبرز تلك المطالب وأهمها هو: ,,منح الكُرد الحقوق القومية في إطار الجمهورية العراقية، وتثبيت هذا الحق في الدستور، الذي ادعت الحكومة استجابتها له، إضافة إلى مجموعة من الالتزامات الأخرى التي أعلنتها الحكومة ومنها: إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعلان العفو العام، وتعيين الإدارة المحلية في الشمال، وإعادة الموظفين والمستخدمين إلى دوائرهم وإعادة أعمار المناطق المهدمة في الشمال بنتيجة الحرب...الخ.[٨٢]

ويلاحظ أن القوى القومية الحاكمة في بغداد حينذاك لم تجرؤ، بسبب ذهنيتها وأيديولوجيتها وسياساتها الشوفينية، على تسمية الإقليم بـ"كُردستان العراق"، بل واصلت الحديث عن شمال العراق. وهي إشكالية فعلية عند تلك القوى، وبالتالي كان على القوى الديمقراطية الكُردية أن تقدر مسبقاً ما يمكن أن يحصل عند مجيء هذه القوى إلى السلطة. ولا شك في أن أوساطاً من القوى الديمقراطية الكُردية التي قادت ثورة أيلول ١٩٦١ كانت تدرك ذلك وتعرف ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في حالة وصول مثل هذه القوى إلى السلطة. ويبدو أن الأحداث وحقائق الحياة فرضت أخيراً نفسها وتدريجاً على عدد غير

---

٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٦.

٨٢ آشيريان، ش. ج. د. الحركة الوطنية الديمقراطية في كُردستان العراق ١٩٦١–١٩٦٨. مصدر سابق. ص ١١٩/١٢٠.

قليل من الحركات القومية الأكثر وعياً بضرورة معالجة هذه القضية بروح ديمقراطية واقعية بعد كل المآسي التي مر بها الشعب العراقي عموماً والشعب الكُردي على وجه الخصوص.

لم يجف حبر هذا الاتفاق حتى تنصلت منه الحكومة، إذ كانت تريد بالأساس استعادة أنفاسها وتعبئة قواتها لخوض معارك "حاسمة" ضد الشعب الكُردي، فبدأت المعارك مجدداً في ربيع عام ١٩٦٥ وأعتبرها الحكم مجرد نزهة ربيعية"، ولكنها تحولت إلى كارثة جديدة،كبقية الحروب في كُردستان، على الشعب الكُردي بشكل خاص، ولكنها كلفت القوات العراقية خسائر كبيرة أيضاً. كم هو مرعب بالنسبة للشعوب عندما تكون ذاكرة حكامها المستبدين ضعيفة تنسى بسرعة تجارب ودروس الآخرين الذين سبقوهم في ممارسة الطغيان، وتبدأ مجدداً أو تواصل ممارسة ذات السياسات القاتلة التي مارستها من قبل.

سكتت المدافع للمرة الثانية على وفق اتفاقية وقف إطلاق النار في حزيران/يونيو عام ١٩٦٦. إلا أن الحكومة العراقية لم تكن صادقة في نياتها ومواقفها هذه المرة أيضاً، بل كانت بمثابة مناورة جديدة ومحاولة لإشراك قوى أخرى إلى جانب الجيش العراقي في محاربة الشعب الكُردي. فتوجهت إلى تشكيل قوات الجاش أو الجحوش الجدد مرة أخرى في المعارك المحتملة ضد الشعب الكُردي، كما حاولت الاستعانة بالقوات السورية. والجدير بالإشارة إلى أن حكومة عبد الرحمن البزاز القومية لم تستطع إنجاز شيء يذكر من اتفاقية وقف إطلاق النار وتحقيق المطالب الكُردية المعروفة، مما أدى إلى نشوء تراكمات جديدة تهدد بانفجار جديد في الوضع في كُردستان العراق. رغم أن بعض الدلائل كانت تشير إلى رغبة عبد الرحمن البزاز بحل عقلاني للمسألة الكُردية والتي لم تلتق بمواقف مماثلة من جانب عبد السلام محمد عارف الذي تميز بذهنية شوفينية حادة وعنجهية أكبر. وفي عام ١٩٦٦ جرت محاولة لقلب نظام الحكم من قبل رئيس الوزراء حينذاك، عارف عبد الرزاق، على رئيس الدولة عبد السلام محمد عارف التي فشلت في المهد. وفي نفس العام لقي عبد السلام محمد عارف مصرعه في حادث سقوط الطيارة التي كانت تقله. ورشح أخيه لمنصب رئيس الجمهورية من قبل أتباع عبد السلام محمد عارف باعتباره أحد الضباط

الأحرار الذين شاركوا في ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨.

ومن جديد عجزت القوى الديمقراطية والتقدمية عن تحقيق التغيير المنشود في الأوضاع الداخلية لصالح المجتمع، في حين استثمر أقصى يمين البعث أزمة الحكم التي كانت تعاني منها سلطة عبد الرحمن عارف للمرة الثانية، فأطاح بعبد الرحمن عارف في انقلاب مباشر جرى تدبيره في القصر الجمهوري بين قائد الحرس الجمهوري وقائد المخابرات العسكرية وقوى البعث اليميني بقيادة أحمد حسن البكر وحردان التكريتي وصدام حسين في بغداد في السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٨. وكل المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن على علم بهذه المؤامرة فحسب، بل كانت تعمل من أجلها وشجعت على قيامها وساندت القائمين بها للتخلص من النظام الذي كان قريباً من جمهورية مصر العربية وسياستها في المنطقة، إضافة على خشيتها من قيام حركة يسارية ديمقراطية تتسلم زمام السلطة في بغداد. وكانت هناك معلومات غير قليلة متداولة في أوساط الدبلوماسيين والسياسيين إلى أن القوى اليسارية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي، تعمل على الإطاحة بنظام الحكم عبر القيام بانقلاب عسكري ومشاركة وحدات شعبية مسلحة. ولم تكن هذه المعلومات صحيحة، إذ أن قيادة الحزب الشيوعي العراقي كانت قد رفضت مقترحاً قدم لها من اللجنة العسكرية في الحزب للقيام بمثل هذه الحركة العسكرية ضد قاسم.

لقد ارتكب قاسم خطأً تاريخياً بمواقفه المتشددة إزاء المطالب الكُردية وعدم فتح الدروب المناسبة للتفاوض ومعالجة المشكلات بالطرق السلمية التفاوضية. كما ارتكبت القيادة الكُردية حينذاك أخطاءً مماثلة بسبب إصرارها على طرح كل الأمور المتعلقة بمطالب الشعب الكُردي دفعة واحدة على عبد الكريم قاسم وهو في بداية حكمه وفي وقت كان التآمر ضد الثورة جار على قدم وساق، وبالتالي انخرطت الحركة الكُردية، شاءت ذلك أم أبت في مجرى عملية التآمر التي نفذها البعثيون والقوميون في الثامن من شباط ١٩٦٣ حيث استقبلها الحزب الديمقراطي الكُردستاني بالتهليل في وقت كانت فيه دماء الضحايا من الشيوعيين والديمقراطيين والمستقلين تسفك على أيدي المجرمين من أتباع الحرس

القومي. كتب مسعود البارزاني حول انقلاب شباط يقول:

"مهدّت ثورة أيلول لقيام هذا الانقلاب كما مهدت فيما بعد لانقلابات أخرى. فقد كانت عامل إضعاف لسائر الحكومات التي أعقبت نظام عبد الكريم قاسم مثلما كانت عاملاً لإضعاف نظامه."[٨٣] ولم تشجب قيادة حدك صدور البيان رقم ١٣ القاضي بإبادة الشيوعيين العراقيين. كما أن موقف المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني لم يكن جيداً إزاء الشيوعيين الذين استطاعوا الوصول إلى كُردستان، كما يشير إلى ذلك كريم أحمد، إلا أن قائد الثورة ملا مصطفى البارزاني هو الذي احتضنهم بعد أن رفضتهم قيادة الحزب حينذاك.

جاء في كتاب كريم أحمد الموسوم "المسيرة" حول هذا الموضوع وفي أعقاب الانقلاب ونزوح جمهرة من الشيوعيين على القرية الكُردية ما يلي:

"كانت حالتنا المعيشية سيئة للغاية، فمن جهة كانت المواد كالخبز وغيره لا تكفي لمدة طويلة، وثانياً كان المكتب السياسي (للبارتي) قد ضرب الحصار الاقتصادي، فالتبرعات التي كانت منظمات الحزب تجمعها من القرى والمدن كانت قوات (ب.م) (المقصود هنا الپيشمرگه، ك. حبيب) حدك تصادرها وتمنع وصول أي مساعدة إلينا، إذ أن المكتب السياسي لحدك الذي أعلن عن تأييده لانقلاب شباط بالبرقية المشهورة التي جاء فيها (التقت ثورتانا) أي ثورة أيلول الكوردية وانقلاب ٨ شباط الأسود، دخل المفاوضات مع الانقلابيين على أمل الحصول على حقوق شعبنا الكوردي من القوميين الدكتاتوريين الشوفينيين! وقد صدرت نشرة داخلية مشابهة لبيان الانقلابيين رقم ١٣ الذي يدعو إلى إبادة الشيوعيين، هذه النشرة الداخلية التي تدعو منظمات (البارتي) إلى عدم السماح للشيوعيين أن (يدنسوا الثورة الكوردية ويجب فضحهم ومحاربتهم ... وسودوا وجوههم)، ففي محافظة السليمانية هاجموا رفاقنا وقتلوا مجموعة منهم واعتقلوا آخرين، وفي (كلكه سماق) هاجموا المجموعة المسلحة من جماعة الـ (حقه) والرفاق

---

٨٣ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة ايلول ١٩٦١–١٩٧٥. أربيل ٢٠٠٢. ص ٨١.

الشيوعيين وجردوهم من السلاح واعتقلوهم وضربوا الحصار الاقتصادي علينا لتجويعنا ومنع من يحاول الالتحاق بفصائل الأنصار."[٨٤] ويواصل كريم أحمد مذكراته فيقول:

"في الوقت الذي كان موقف بارزاني يختلف تماماً، حيث أبرق إلى جميع فصائل الپيشمرگه دعا فيها إلى (ضرورة استقبال الشيوعيين والديمقراطيين الذين يريدون الالتحاق بالثورة أو الذين يريدون حمايتنا لهم، عاملوهم كما تتعاملون مع أنفسكم).

٨٤ أحمد، كريم. المسيرة. صفحات من نضال كريم أحمد. مطبعة شهاب. أربيل. ٢٠٠٦. ص ١٦٨/١٦٧.

الفصل الرابع

سياسات التآمر والاحتراب في الجمهورية الأولى

المبحث الأول

سياسات التآمر ضد حكومة عبد الكريم قاسم

فجرت ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ طاقات الشعب الكامنة ودفعته لمساندة الجمهورية الجديدة والالتفاف حولها وإبعاد الشر المتوقع عنها. وإذا كان الشعب العراقي قد انقسم في أعقاب الثورة إلى فريقين[٨٥]، الأول يتشكل من الغالبية العظمى للشعب التي وجدت في الثورة انتصاراً لقضيتها ومطالبها التي طالما ناضلت في سبيلها وقدمت التضحيات من أجلها وأسعدها وضع نهاية للنظام الملكي – الإقطاعي – الرجعي، وبين أقلية ضئيلة جداً ممن فقدت حكمها ومواقعها ومصالحها الأساسية، فأن المنطقة العربية هي الأخرى توزعت على هذا النحو أيضاً، إذ وقفت الغالبية العظمى من شعوب البلدان العربية وبعض الحكومات العربية، وفي مقدمتها مصر وسوريا، إلى جانب من فرح بالانتصار على النظام الملكي واستعادة الشعب العراقي لحريته، فأن أقلية مالكة لوسائل الإنتاج، وخاصة الأرض الزراعية، ومتحالفة مع القوى الأجنبية وغالبية النظم الحاكمة في الدول العربية والدول المجاورة، وقفت ضد تلك الثورة وسعت منذ البداية إلى ممارسة كل السبل المتوفرة للقضاء عليها، ومن بين أبرزها النظم الحاكمة في كل من الأردن والسعودية ولبنان والكويت وتركيا

---

٨٥ ملاحظة: درج الخطاب السياسي العراقي والمجتمع العراقي أن يسمي انتفاضة الجيش في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بثورة تموز، رغم الردة التي وقعت وأعاقت تنفيذ السياسات التي وضعتها حكومة الثورة الأولى، إذ أن الشعب هو الذي حول تلك الانتفاضة إلى ثورة وطرح مهمات جديدة على القوى الحاكمة الجديدة. وفي ضوء هذا الواقع سوف نواصل استخدام هذه التسمية في هذا الكتاب والكتب اللاحقة. ك. حبيب

وإيران. وهكذا كان الوضع على الصعيد العالمي حيث أصبح العراق في قلب الصراع الدائر، شاء حكامه ذلك أم أبوا، بين المعسكر الرأسمالي، متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا الاتحادية وغيرها من جهة، والمعسكر الاشتراكي، متمثلاً بالاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية وبلغاريا وغيرها، من جهة أخرى. وأصبحت القوى الداخلية بحكم هذا الصراع الدولي تتوزع بدورها، شاءت ذلك أم أبت، بين المعسكرين الدوليين. وهذا الاصطفاف الداخلي والعربي أو الإقليمي والدولي ساعد الجمهورية الفتية للنهوض على قدميها ومنع أي تدخل مباشر في شؤونها الداخلية، وخاصة التدخل العسكري، وحمى الثورة في أيامها الأولى من توجيه الضربة لها وإسقاطها لصالح عودة النظام السابق، كما حصل في حركة مايس عام ١٩٤١ رغم التباين الكبير بين الحدثين العسكريين والاتجاهين الفكريين. إلا أن هذا الاصطفاف السياسي على تلك الأصعدة لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما تفتت الاصطفاف الداخلي ورافقه الاصطفاف العربي، وحافظ الاصطفاف الدولي على وضعه السابق، ولكنه لم يعد قادراً على حماية الوضع في العراق من احتمال الإجهاز عليه. فما كان في بداية الثورة مفيداً ونافعاً تغير وأصبح الاصطفاف الجديد خطراً يهدد مكاسب الثورة ذاتها. وفي ضوء الاصطفاف الداخلي والعربي الجديدين حصل تعاون وتنسيق غير متفق عليه في البداية ثم تنسيق وتنظيم وتكامل فيما بعد وفق حلقات اتصال عديدة في سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية المتقدمة، التي كان يهمها أمر التخلص من حكم عبد الكريم قاسم المُهدِد الجدي لمصالحها لا في العراق فحسب، بل في المنطقة بأسرها، نتيجة الإشعاع الذي نشرته ثورة تموز في المنطقة العربية وعموم المنطقة حينذاك وحركت المياه الراكدة نسبياً. فحصل تعاون وثيق بين مختلف القوى الداخلية والعربية والإقليمية والدولية لصالح الإجهاز على نظام الحكم الجديد. وبذلك بدأت مسيرة المحاولات الانقلابية بين نشاط جدي ملموس وواسع، وبين محاولات صبيانية وجهت لها الضربات وهي في المهد، حتى أمكن تشكيل تحالف سياسي واسع ومكشوف، بغض النظر عن التباين في الأهداف النهائية لكل من القوى المتحالفة، كان يهدف حينذاك إلى الخلاص من حكم قاسم أولاً وقبل كل شيء وبأي ثمن كان.

تعرضت الجمهورية العراقية الأولى بقيادة عبد الكريم قاسم خلال الفترة الواقعة بين انتصار الثورة ١٩٥٨ وسقوط الجمهورية الأولى في شباط/فبراير ١٩٦٣ إلى عدد كبير من المؤامرات الصغيرة والكبيرة المتتابعة وإلى محاولات اغتيال رئيس الحكومة. يشير الدكتور عقيل الناصري في كتابه الموسوم ,,عبد الكريم قاسم في يومه الأخير" إلى حصول ٣٩ محاولة انقلابية نجحت الأخيرة منها في قلب نظام الحكم وتسلم سلطة الدولة من جانب القوى القومية والبعثية في العراق التي ناصبته العداء والتي استطاعت تعبئة القوى القومية والبعثية والرجعية في العالم العربي إلى جانبها.[٨٦] وهذا يعني أن العراق عرف في هذه الفترة كل ٤٣ يوماً مؤامرة أو محاولة انقلابية ضد النظام الجمهوري لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، وهو رقم قياسي في محاولات التآمر في منطقة الشرق الأوسط خلال سنوات القرن العشرين كله.[٨٧]

---

٨٦ الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. (الانقلاب ٣٩). ط ١. دار الحصاد. سوريا. ٢٠٠٣ . ص ١٢١–٢١٢.

٨٧ كتب الضابط المتقاعد والشخصية الديمقراطية العراقية مقالاً عن كيفية اعتقال العقيد الركن عبد الغني الراوي في العام ١٩٥٩ وجاء في هذه المقالة ذكر لمحاولة انقلاب تبدأ في البصرة والتي عرفت فيما بعد بمؤامرة رشيد عالي الكيلاني. وهي واحدة من تلك المؤامرات أل ٤٣ التي ذكرها الدكتور عقيل الناصري. جاء في مقالة السيد عربي الخميسي ما يلي:

"من المؤسف ان الحدث (اعتقال الراوي، ك. حبيب) لم ينته عند هذا الحد واستميح القارئ الكريم عذرا لمواصلة ما جرى بعده ..... لم تمض على وقائع هذا الحدث سوى عشرين يوما تقريبا، وإذا بمكالمه تلفونيه من بغداد وكان المتكلم هو العقيد الركن عبد الغني الراوي وبعد السلام، اخبرني انه اطلق سراحه وصدر امر نقله من أمرية فوج الثالث لواء الخامس عشر في البصره الى منصب آمر فوج لأحد افواج لواء المشاة الثامن عشر في الحبانيه، وهو يطلب مني ان ابعث له عفشه وجميع حاجياته على عنوانه بواسطة الانضباط العسكري، واقوم باخبار مساعد الفوج الملازم الاول غانم ...لجمعها ورزمها وايصالها مقر موقعنا .. فقمت بتنفيذ ما طلبه مني وفي اليوم التالي جاءني الملازم الاول غانم.. ومعه حاجيات الراوي، الا ان غانم قال لي سيدي عند جمع العفش والحاجيات الاخرى العائده لآمر الفوج السابق عثرت صدفة على هذه الوثائق الهامه، فأرتأيت ان اجلبها لكم ولا احد غيركم يعرف بها!... فاخذتها منه وكانت مفاجئ لي ولآمر الموقع، والحقيقه كنا نتوقع من الراوي الكثير من النشاط المعادي بكل اشكاله ضد الثورة وضد اهدافها التحرريه، كانت عباره عن صيغة لخطة

كانت القوى التي سعت إلى الخلاص من حكم عبد الكريم قاسم، بعد أن فشل أغلبها في احتواء الحكم الجديد أو رئيسه، متنوعة وكثيرة، سواء أكانت محاولات داخلية أم عربية أم

انقلاب وتمرد عسكري يقوم به عبد الغني الراوي بالبصره بقيادة الفوج الثالث الذي تحت امرته بالتعاون مع بعض الوحدات العسكريه في البصرة، وان الخطه كانت متكامله ينقصها التنفيذ، وكانت تحتوي على تفاصيل صفحاتها واهدافها وواجبات القطعات المشتركه بالتنفيذ، وكذلك على قائمة طويلة تضم اسماء رجال وشخصيات عسكرية ومدنيه في مدينة البصره، لألقاء القبض عليهم أحياء أو أموات، وطبعا كان آمر الموقع عبد المجيد علي وكاتب هذه السطور من بين المطلوبين، وكذلك جميع اعضاء اللجنة المحليه للحزب الشيوعي العراقي في البصرة، واتذكر بعض الاسماء الواردة ضمن المستهدفين المحامي نصيف الحجاج وعزيز وطبان والقاضي حميد الحكيم وسلطان ملا علي وحميد بخش وجاسم المطير وحميد السامر، وكذلك الابرياء من العناصر الديموقراطيه وجميع المتعاطفين مع الثوره في مدينة البصره وغيرهم. عرضت بدوري خطة الانقلاب على آمر الموقع، فارتأينا ان نرسلها الى القياده العامه والى الزعيم عبد الكريم قاسم مباشرة وباليد، وفعلا قمنا بارسالها مع عريف حضيرة الامن الى مقر الزعيم بالذات مع توصيته أن لا يسلمها إلا لمقر الزعيم عبد الكريم قاسم، وفي اليوم التالي عاد العريف واخبرنا انه قام بتسليمها الى سكرتير الزعيم الشخصي المقدم الركن جاسم كاظم العزاوي شخصيا، وبعد مرور حوالى إسبوعين فقط تلقيت مخابره من عبد الغني الراوي ثانية، وهو يتوعد ويهدد، وسالآقي انا ما لا تحمد عقباه قريبا، وعند الاستفسار عن سبب كل هذا، قال انت تعرف ما جنيته على نفسك، و لم يجب على تساؤلاتي الاخرى، وانهى المخابرة غاضبا منفعلاً شاتما، عندها ادركت وعلمت فيما بعد ان السكرتير الشخصي للزعيم المقدم الركن جاسم العزاوي لم يسلم خطة التآمر على الثورة الى آمره الزعيم عبد الكريم بل قام بتسليمها الى صاحبها المتآمر العقيد الركن عبد الغني الراوي، وفي بداية شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٩ اعلنت الحكومه عن احباط محاولة انقلاب يقوم بها الكيلاني، بالاشتراك مع بعض العناصر المدنيه وبعض الضباط منهم العقيد طاهر يحيى التكريتي مدير الشرطه العام، والعقيد عبد اللطيف الدراجي آمر الكليه العسكريه، والمقدم رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية، والعقيد الركن عبدالغني الراوي آمر الفوج الثالث موضوع مقالتنا هذه، والزعيم الركن عبد العزيز العقيلي قائد الفرقه الاولى بالديوانيه، وكانت هناك شكوك تدور حول اشتراك الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السياده (الباشا) ضمن القائمين بها وان لم يعلن اسمه". راجع: الخميسي، عربي ليلة القبض على العقيد الركن عبد الغني الراوي. Afjawil@gmail.com الحوار المتمدن – العدد: ٢٣٣٨ – ٢٠٠٨ / ٧ / ١٠ المحور: دراسات وابحاث في التاريخ والتراث.

إقليمية ودولية. وكانت كلها تستخدم القوى الداخلية لهذا الغرض وليس بعدوان أو حرب من الخارج، ولكن بدعم مستمر من الخارج. كانت مواقف العداء لحكم عبد الكريم قاسم كثيرة ومتباينة، ولكنها التقت في الغالب الأعم في كونها قد تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر من نجاح الثورة ومن الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهمة التي اتخذتها حكومة الثورة، أو بسبب بعض سياسات قاسم غير العقلانية التي ألبت الكثير ضده ودفعتهم للتحالف رغم التباين في الأهداف والمصالح. وينطبق هذا على الموقف من حركة الشعب الكُردي التي استفادت في البداية من الثورة ووجدت لغة مشتركة مهمة مع حكومة عبد الكريم قاسم، ولكنها اختلفت مع رئيس الحكومة بعد فترة وجيزة قادت إلى تنظيم عمليات عسكرية ضد مواقع ومناطق الكُرد التي أمر بها عبد الكريم قاسم، ومن ثم إعلان ثورة أيلول/سبتمبر من قبل القيادة الكُردية، وكذلك الموقف من الرغبة غير الواقعية بضم الكويت إلى العراق.

وتجدر في هذا الصدد الإشارة إلى أن الأوضاع المتردية في الداخل دفعت قاسم إلى إثارة مشكلة جديدة في المنطقة، ونعني بها مطالبته بالكويت باعتبارها جزءاً من العراق. وكان لهذه المطالبة دورها البارز في تفاقم العداء لقاسم من جانب الدولة البريطانية وإمارة الكويت، وبالتالي تزايد التآمر على قاسم للخلاص منه. (راجع الملحق رقم ٨).

كانت أهداف وسياسات القوى التي تريد الإطاحة بحكم قاسم متباينة، ولكنها كانت متفقة على إزاحته. ويمكن توزيع تلك القوى على سبع مجموعات على الصعد المحلية والعربية والإقليمية والدولية. ولعبت هذه المجموعات السياسية أدواراً مختلفة ومتباينة في أهميتها في تشديد الخناق على حكم قاسم واستنزاف الكثير من قواه وبعثرة القوى المؤيدة له ثم الإطاحة به. ويمكن بلورة المجموعات السبع فيما يلي:

أولاً: المجموعات الخارجية

المجموعة الأولى: تتمثل بالدول الرأسمالية المتقدمة التي كانت لشركاتها الاحتكارية البترولية مصالح كبرى في النفط الخام العراقي، وهي بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص، وهي المالكة لأسهم شركات النفط الثلاث العاملة في

العراق حينذاك شركة نفط العراق في كركوك، وشركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة، رغم وجود أطراف أخرى ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة في العملية، والتي تضررت كثيراً من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الخاص بقضايا التنقيب عن النفط الخام في الأراضي العراقية، إضافة إلى إجراءات حكومة الثورة بعد انتصارها مباشرة، وأبرزها الخروج من حلف بغداد وإنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٠ وإلغاء قاعدتي الشعيبة والحبانية العسكريتين والخروج من منطقة الإسترليني ...الخ.

المجموعة الثانية: الدول الأجنبية التي كانت على ارتباط وثيق بالعراق عبر الأحلاف العسكرية التي أقيمت بحجة الحفاظ على أمن المنطقة وحماية حكوماتها من نضالات شعوبها ضدها وضد ما كان يسمى "بالخطر الشيوعي والتغلغل السوفييتي" وهي الدول التي كانت أعضاء في حلف بغداد العسكري (السنتو)، تركيا وإيران وباكستان، إضافة إلى عضوية بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة كعضو مراقب ولكنه فاعل ومؤثر جداً. كما لم تكن حكومتا ألمانيا وفرنسا سعيدتين بالثورة أو بوجود قاسم على رأس حكومة وطنية، إذ أنها كانت متضررة من السياسة النفطية العراقية ومن دور العراق حينذاك في تشكيل منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبيك).

المجموعة الثالثة: وهي الدول المجاورة التي كانت قد تضررت بسبب الثورة، مثل الأردن الذي كان قد دخل في وحدة هاشمية مع العراق وكان يتطلع إلى الاستفادة القصوى من نفط وموارد العراق الأولية الأخرى، أو الكويت التي طرح عبد الكريم قاسم مشروع "وحدتها" مع العراق ضد إرادة شعب وحكومة الكويت، وبالتالي أصبح الحكم في العراق يهدد وجودها، خاصة وأنها كانت تتطلع إلى الاستقلال والحصول على كيانها كدولة مستقلة لها كامل العضوية في الأمم المتحدة.

المجموعة الرابعة: وهي القوى القومية والبعثية في الدول العربية التي قررت الخلاص من حكم قاسم لأنه لم يستجب للنداءات التي توجهت بها إليه لإقامة الوحدة السياسية مع كل من مصر وسوريا اللتين كانتا قد أقامتا الوحدة بينهما قبل ثورة تموز ١٩٥٨ بفترة وجيزة. ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذا الموقف لم يقتصر على الأحزاب والقوى السياسية القومية

والبعثية في البلدان العربية، بل اتسع ليشمل النشاط السياسي المباشر وغير المباشر لحكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) الموجه ضد حكومة عبد الكريم قاسم. وكانت كل المؤشرات تشير إلى أن الوحدة بين مصر وسريا لن تستمر طويلاً بسبب ابتعادها عن الحياة الديمقراطية وحرية الفرد ورغبة القيادة والرأسمال المصري في الاستفادة من هذه الوحدة لصالحهما دون الأخذ بالاعتبار مصالح المجتمعين المصري والسوري. يضاف إلى ذلك التنافس الذي نشأ بين جمال عبد الناصر وميشيل عفلق، قائد البعث العربي الاشتراكي على الصعيدين المحلي السوري والقومي.

ثانياً: المجموعات الداخلية

المجموعة الخامسة: تشمل القوى القومية والبعثية العراقية التي اختلفت منذ البدء مع حكومة وسياسات عبد الكريم قاسم وسعت إلى تامين تحالف سياسي واجتماعي للخلاص منه، كما أنها كانت قد اختلفت مع بعض الأحزاب السياسية الأخرى في العراق، ومنها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الوطني التقدمي والحزب الجمهوري ومع عدد كبير من الشخصيات السياسية العراقية المستقلة ومع الغالبية العظمى من المجتمع العراقي بشان الوحدة العربية مع مصر وسوريا وبشأن النهج العام لسياسية الدولة.

المجموعة السادسة: وتشمل بقايا النظام الملكي ورؤساء العشائر العراقية التي تضررت مصالحها مباشرة بصدور قانون الإصلاح الزراعي وجمهرة من شيوخ الدين التي كانت على علاقة اقتصادية مباشرة ووثيقة مع الفئات المالكة لوسائل الإنتاج، وبشكل خاص مع الإقطاعيين في مناطق وسط العراق وجنوبه، إضافة إلى فئات الكومبرادور التجاري والبرجوازية العقارية. إن هذه القوى لم تفقد الكثير من مصالحها الاقتصادية في البلاد فحسب، بل فقدت أيضاً ولفترة قصيرة مواقعها السياسية وتأثيرها الاجتماعي ونفوذها وهيمنتها على جمهرة واسعة من الفلاحين وسكان المدن. وكانت لهذه الخسارة النسبية والمؤقتة تأثيرها السلبي المحدود على الدخل السنوي لهذه الفئات الاجتماعية

وعلى مستوى معيشتها ونفوذها ومكانتها الاجتماعية. لقد فقدت بتعبير أدق سلطتها السياسية وما يرتبط بهذه السلطة من امتيازات ومصالح وحقوق إضافية. لقد فقدت هذه المجموعة مكانتها الاجتماعية بين الفلاحين وجماهير المدن واضطرت بعض هذه العائلات إلى مغادرة العراق خشية تعرضها إلى مضايقات، وتسنى لها أن تأخذ معها ثروتها المنقولة. لهذا كانت متحمسة جداً لمناهضة حكم قاسم واستعادة ما فقدته من أرض زراعية ومواقع في الريف وريع كبير وحياة مرفهة على حساب الفلاحين وبقية الكادحين من بنات الشعب العراقي وأبنائه.

المجموعة السابعة: الغالبية العظمى من القوى الكُردستانية التي رفض عبد الكريم قاسم الاستجابة لمصالحها وحقوقها العادلة والتي لم تجد أمامها، كما بدا لها، طريقاً غير إعلان الثورة عليه للرد على الهجمات العسكرية التي تعرضت لها المناطق الكُردية من قبل القوات الجوية العراقية، وبشكل خاص مناطق بارزان حيث كانت منطقة سكن وإقامة قائد الشعب الكُردي الراحل ملا مصطفى البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني. وما يزال الفكر السياسي العراقي منقسماً على نفسه إزاء العوامل التي أدت إلى تفجير الصراع بين ملا مصطفى البارزاني وعبد الكريم قاسم أولاً، وفي ما إذا كانت حينذاك كل وسائل إعادة العلاقات والتوقف عن الصراع العسكري لصالح السلم والديمقراطية قد انتفت حقاً. ولم يكن الكُرد كلهم على وفاق مع ملا مصطفى البارزاني في قطيعته مع عبد الكريم قاسم، إذ كانوا يرون بأن الإمكانيات لم تكن قد استنفدت تماماً لتحقيق المصالحة والعودة إلى التفاوض وتبويش عمليات التآمر ضد الجمهورية. كما أن قاسماً كان يفكر بالتخلي عن استخدام العنف والسلاح لحل المشكلة التي نشأت حول حقوق الشعب الكُردي.

وخلال الفترة موضوع البحث وجدت قوى سياسية عراقية اتخذت موقفاً رافضاً لسياسة قاسم إزاء المسألة الديمقراطية ومعارضة الحرب ضد الشعب الكُردي وداعيةً إياه إلى تبني الطموحات الأساسية للشعب العراقي في الديمقراطية والحقوق القومية العادلة للشعب الكُردي، وهي السياسة التي أطلق عليها بأنها تقف بين مدينتي نعم ولا، أي سياسة الحزب الشيوعي العراقي التي تبلورت في تضامن–كفاح–تضامن، أو تلك القوى التي قاطعت

العمل مع حكومة وشخص عبد الكريم قاسم بسبب سياساته الفردية وبسبب استمرار العسكر في السلطة، مثل الحزب الوطني الديمقراطي وعلى رأسه الأستاذ كامل الچادرچي. ولكن هذين الحزبين لم يشتركا بأية مؤامرة ضد حكومة قاسم وناضلا سلمياً لتغيير سياسته، في حين قرر الحزب الديمقراطي التقدمي برئاسة الأستاذ محمد حديد التعاون المباشر مع حكومة قاسم وتأييد موقفه من الكُرد وحركتهم المسلحة. وكان الحزب الديمقراطي التقدمي هو الحزب الوحيد الممثل في سلطة قاسم حينذاك وأثناء اشتعال نيران المعارك في كُردستان العراق.

كانت المخططات التآمرية ضد قاسم تستهدف الإطاحة به واتخذت لهذا الغرض أساليب وأدوات كثيرة لإضعافه أولاً، وإبعاد الجماهير الواسعة عنه وعزله عن القاعدة الجماهيرية الواسعة التي كانت تؤيده ثانياً، وتطويقه بقوى مناهضة له ولسياساته منتشرة في أجهزة الدولة العسكرية والأمنية والشرطة والكثير من دوائر الدولة وقادرة على إلحاق الضرر به وبسياساته، ومن أجل إنزال الضربة به عند نضوج العملية وبدء العد التنازلي لإسقاطه. ويمكن تلخيص أبرز ما اتخذ في هذا الصدد على امتداد الفترة الواقعة بعد انتصار الثورة بفترة وجيزة حتى سقوطها في النقاط التالية:

– البدء بطرح شعارات لم تكن مدروسة ومقررة من قبل حركة وتنظيم الضباط الأحرار أولاً، ومن قبل جبهة الاتحاد الوطني ثانياً. وأبرز هذه الشعارات كان شعار إقامة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) الذي طرحته القوى القومية والبعثية في الشارع العراقي وتبناه عبد السلام محمد عارف مباشرة وبدأ بالدعوة والترويج له في خطبه السياسية. وقد اصطدم هذا الشعار بالرفض من جانب العديد من الأحزاب السياسية العراقية، وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي الذي طرح مباشرة شعار الاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة لتبويش الشعار الأول. وإذا كان الشعار الثاني قد وجد تأييداً واسعاً من قبل الجماهير العربية في العراق ومن الكُرد أيضاً، شريطة أن يضمن الاتحاد حقوق الشعب الكُردي العادلة والمشروعة، في حين رفض الشعار الأول من جانب غالبية الأحزاب السياسية العراقية والغالبية من الشعب العراقي. ومن هنا بدأ الشقاق

والصراع في الصف العراقي على مستوى الضباط الأحرار وعلى مستوى جبهة الاتحاد الوطني وعلى مستوى الشارع. واقترن هذا بنشاط واسع لعبد السلام محمد عارف لفرض نفسه باعتباره القائد الفعلي للثورة مما أغاظ تدريجا حفيظة عبد الكريم قاسم القائد الفعلي والمنتخب من تنظيم وحركة الضباط الأحرار والمتفق عليه من قبل جبهة الاتحاد الوطني. كان هذا في الأيام الأولى للثورة وبذلك كان الخلاف قد دق إسفين الشقاق الفعلي في صفوف الحركة السياسية والشعبية العراقية.

– تنشيط كل القوى المتعاونة مع القوى القومية والبعثية وتلك القوى الرجعية التي ظلت حتى ذلك الحين تدين بالولاء للنظام الملكي المنهار لإعاقة تطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن حكومة عبد الكريم قاسم واتهام أتباع قاسم بذلك وتخريب كل ما من شأنه تقديم الخدمة والمنفعة للجماهير الواسعة التي كانت تؤيد سياسة عبد الكريم قاسم وإجراءاته التقدمية. وكان مجال الإصلاح الزراعي هو أكثر المجالات التي حصل فيها التخريب والإساءة للفلاحين الفقراء وخدمة مصالح كبار ملاكي الأراضي الزراعية من خلال إعاقة عمليات نزع الملكيات التي تزيد عن الحد المقرر في القانون من جهة، وإعاقة توزيع الأراضي على الفلاحين المستحقين لها وفق القانون من جهة أخرى، مما أوجد فوضى فعلية في الريف وتذمر الفلاحين وإساءة كبيرة للقطاع والإنتاج الزراعي ومدخولات الفلاحين وساهم في تنشيط الهجرة من الريف إلى المدينة، وخلق بالتالي مشاكل إضافية للريف والمدينة في آن.

– إن سياسة تخريب العلاقات ما بين الأحزاب السياسية العراقية قد أتى أكله سريعاً، إذ أن نشاط القوميين والبعثيين التآمري نشط القوى المناهضة للتآمر ضد حكومة عبد الكريم قاسم والثورة، وخاصة قوى الحزب الشيوعي العراقي ومؤيدي وأتباع عبد الكريم قاسم ضد تلك القوى، كما نشط قوى في الحزب الشيوعي تدعو لتغيير سلطة قاسم تحت ضغط هاجس احتمال قيام القوى القومية والبعثية بانقلاب يطيح بحكومة قاسم ويلحق أضراراً كبيرة بمسيرة البلاد الديمقراطية والتقدمية، مما خلق نقاط احتكاك شديدة وتجاوزات متبادلة وعواقب وخيمة على الحياة السياسية في العراق، كما أوجد شكوكاً لدى

قاسم من احتمال قيام الشيوعيين بانقلاب ضده أيضاً. تبلور الصراع بين القوميين والبعثيين من جهة، وقوى الحزب الشيوعي وبعض القوى الديمقراطية الأخرى من جهة ثانية، وبرز صارخاً في احتفالات السلام في الموصل في أوائل آذار عام ١٩٥٩ وما أعقبها من مؤامرة الشواف والقتل المتبادل الواسع النطاق، ثم الأحداث الدامية في كركوك... الخ ولم يكن القوميون والبعثيون وحدهم المسؤولين عن ذلك، بل يتحمل الحزب الشيوعي العراقي وأتباع عبد الكريم قاسم والقوى الديمقراطية الأخرى مسؤولية غير قليلة في تلك الأحداث لثلاثة أسباب هي:

أ) الخشية من فقدان الثورة واستيلاء القوى القومية والبعثية أو القوى الرجعية على السلطة من جانب الحزب الشيوعي العراقي بشكل خاص وأنصار عبد الكريم قاسم. ومع أن الخشية كانت في محلها وكان التآمر واضحاً وصريحاً، إلا أن الأساليب والأدوات التي مورست أو الطريقة التي عولجت بها المشكلة لم تكن سليمة وغير ناضجة ولا حضارية.

ب) الرغبة في الوصول إلى السلطة والتي تجلت في شعار "حزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم"، وبالتالي كان التصور بأن ضرب الحركة القومية التآمرية ضد قاسم ستساهم في تقريب الحزب الشيوعي من عبد الكريم قاسم، في حين حصل العكس، إذ أحس قاسم بقوة الحزب الشيوعي وبتأثيره الكبير في الشارع العراقي.

ج) وجود قوى متطرفة في قيادة الحزب الشيوعي والتي كانت ترى أنَّ من حقها تسلم السلطة خاصة وأن الحزب يمتلك قوى غير قليلة في الجيش ومحيطة بعبد الكريم قاسم بأمل تخليص الثورة من القوى الرجعية وتجنب احتمال الردة من جهة، وبهدف تطوير الثورة إلى مواقع جديدة متقدمة على نفس النسق الذي حصل في روسيا القيصرية حيث نجحت ثورة شباط البرجوازية، ثم أعقبتها ثورة أكتوبر الاشتراكية في العام 1917 من جهة أخرى.

ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن العنف في العراق بدأت به حكومات النظام الملكي قبل كل شيء، ثم مارسته بعد سقوط النظام الملكي تلك القوى التي كانت تقوم بالتحقيق مع أعوان السلطة الملكية، ثم مارسه البعثيون والقوميون في عملياتهم التخريبية، ثم

مارسه الشيوعيون أيضاً من خلال عمل بعضهم في أجهزة التحقيق التابعة لمحكمة الثورة. وهكذا تواصلت عمليات العنف التي تولد بدورها عنفاً جديداً وتتلازم وكأنها حلقة مفرغة لا تنتهي إلا لتبدأ من جديد، فالعنف يعيد إنتاج نفسه، والدم ينزف دماً باستمرار وكقاعدة عامة. وهكذا تسمم المجتمع العراقي غير المتحضر بالعداوات والثارات ذات الطبيعة البدوية وعمت الفوضى في البلاد وعجز النظام عن استعادة السيطرة إلا من خلال ضرب حزب بحزب آخر للخلاص من دور وتأثير مختلف الأحزاب، ولكنها انقلبت في المحصلة النهائية عليه وخسر المعركة.

– ولعبت القوى القومية العربية المتشددة وحكوماتها في الدول العربية دوراً كبيراً في عدة مجالات:

١) تأليب السكان في العراق ضد حكومة قاسم وبشكل خاص في مناطق غرب بغداد والموصل التي تتسم بتأثير القوى القومية والإسلامية فيها.

٢) الإعلام الذي شن حملة شرسة ضد حكومة عبد الكريم قاسم الوطنية متهماً إياها بخدمة المستعمرين والشعوبيين المعادين للقومية العربية وبتقسيم العراق، وكذلك ضد الشيوعيين وكل مؤيدي عبد الكريم قاسم والقوى الديمقراطية العراقية. وكان لإذاعة "صوت العرب" التهريجية ومذيعها المهرج أحمد سعيد، الذي برز نجمه كمذيع محفز ومثير للمشاعر والعواطف والحماس البدائي، وليس محفزاً للعقل والتفكير، في معركة تأميم قناة السويس وضد التحالف الثلاثي العدواني، كان له دوره البارز في الإساءة للشعب العراقي وقواه الوطنية وفي تأجيج المشاعر الشوفينية وصب الزيت على النيران التي أشعلوها هم في العراق. كما تضمنت الحملة الإعلامية إيصال النشرات المعادية للوضع في العراق عبر سفارة الجمهورية العربية المتحدة إلى العراق وتوزيعها على نطاق واسع.

٣) مساعدة المناهضين لحكومة عبد الكريم قاسم بتقديم المزيد من الأموال والأسلحة لها من خلال سفارة الجمهورية العربية في بغداد وعبر المسافرين بين بغداد ودمشق وتهريب الأسلحة والأموال عبر الحدود العراقية–السورية.

٤) القيام بعمليات اغتيال لعدد غير قليل من الشيوعيين والديمقراطيين ومحاولة إشاعة الإرهاب بين السكان. واتخاذ موقف يؤكد بأن من لم يقف إلى جانبهم فهو ضدهم، وبالتالي فالخطر يهدد الكثير من الناس.

٥) الدعوة إلى تنظيم الإضرابات الطلابية والاحتجاج على رفع أسعار البنزين وإحراق مجموعة من محطات بيع البنزين وتنظيم المظاهرات باتجاه التهيئة للعملية الانقلابية ضد حكومة قاسم. إن المعلومات التي كشف عنها المتورطون في التآمر على حكومة عبد الكريم قاسم والعارفين بمجرى الأمور حينذاك من أتباع القوى القومية والبعثية في الدول العربية وفي العراق، وكذلك بعض المسؤولين كشهود وضالعين في العملية التآمرية، تؤكد الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة جمال عبد الناصر والحكومة السورية على هذا الطريق الذي أدى إلى كوارث لا مثيل لها في تاريخ العراق الذي ما يزال يعاني منها حتى اليوم.

– ولعبت شركات النفط الاحتكارية والدول الاستعمارية والدول الإقليمية والعربية دوراً كبيراً في تنشيط عمليات التآمر على العراق وعدم ترك الحكم يركن إلى الاستقرار والأمن الداخلي. وكانت تلك النشاطات تصب في عدة اتجاهات أساسية لا تختلف كثيراً عما كانت تمارسه جمهورية مصر العربية والقوى القومية والبعثية، والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١) شن حملة إعلامية دولية واسعة ضد الحكم في العراق واعتباره نظاماً خارجاً عن القانون الدولي من خلال إجراءاته ضد شركات النفط أولاً، وواقعاً تحت تأثير الاتحاد السوفييتي بسبب علاقاته الدبلوماسية والاقتصادية الجديدة معه ومع بقية البلدان الاشتراكية، ومنها الصين وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وهنغاريا ورومانيا ...الخ، ثانياً، وإشاعة فرية تقول بوجود احتمال كبير بسيطرة الشيوعيين على الحكم وتهديد المنطقة، إضافة إلى إشاعة ارتكاب حكومة قاسم "المجازر" التي يساهم بها الحزب الشيوعي وهي موجهة ضد القوى الأخرى ثالثاً!

٢) اتخاذ خطوات عديدة لتخفيض استخراج وتصدير النفط الخام العراقي بهدف

تقليص موارد العراق المالية وإعاقة تنفيذ مشاريعه التنموية وتحسين مستوى معيشة سكانه، خاصة وأن النفط الخام كان المورد المالي الأساسي حينذاك للدخل القومي وللميزانيتين الاعتيادية والتنموية.

٣) المشاركة في عمليات التآمر من خلال تجنيد أتباع النظام الملكي السابق للمشاركة في النشاط المعادي لحكومة قاسم، وبشكل خاص مجموعات من الإقطاعيين وكبار الملاكين وشيوخ العشائر وكبار التجار وبعض العائلات الميسورة. وكانت حكومات الأردن والكويت والسعودية وإيران وتركيا تلعب دوراً كبيراً ومتميزاً في هذه العملية.

– ولا شك في أن إيران وتركيا حاولتا استثمار الخلاف الذي نشأ بين قيادة الحركة الكُردية التحررية العراقية وحكومة عبد الكريم قاسم بهدف توسيعه وتشديده بحيث يصعب معهما الوصول إلى حلول عملية للقضية الكُردية. كما أن القوى القومية والبعثية والقوى الرجعية العراقية التي كانت حتى ذلك الحين تحيط بعبد الكريم قاسم وبأعلامه السياسي تحت واجهات مختلفة لعبت هي الأخرى دوراً كبيراً في تنشيط ودفع حكومة عبد الكريم قاسم لاتخاذ إجراءات عنيفة وقاسية وغير مبررة ضد الحركة الكُردية في كُردستان العراق. وبالتالي أصبح الاستقطاب بين الطرفين شديداً دفع إلى نشوب المعارك المسلحة وإعلان الحركة المسلحة الكُردية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦١. وكانت هذه الحركة المسلحة، التي يطلق عليها الكُرد بثورة ١٩٦١، من أكثر العوامل استنزافاً لطاقات الحكم وإضعافاً له وعزله بشكل ملموس تماماً عن الجماهير الشعبية الكُردية وغير الكُردية. ورغم قناعتنا بأن قرار إعلان ثورة أيلول الكُردية ١٩٦١، الذي اختلف بشأنه الكُرد كثيراً وكذلك القوى السياسية العراقية، لم يكن تحت تأثير السفارة البريطانية وشركات النفط الاحتكارية أو إيران، ولكن مواقف تلك الأطراف كانت مشجعاً على استمرار الثورة والتوقف عن التحري عن حلول عملية للمشكلة مع حكومة عبد الكريم قاسم. ولم يبد قاسم أي اهتمام حقيقي لإعادة العلاقات الطبيعية مع الحركة الكُردية المسلحة، وارتكب بذلك خطأً فادحاً.

– ولا بد –هنا– من الإشارة إلى أن مجموعة غير صغيرة من الضباط الذين ساهموا في عدد من المحاولات الانقلابية، كانوا من بين أعضاء حركة الضباط الأحرار والعديد من

التنظيمات العسكرية القومية الأخرى، التي لم تنصفها حكومة الثورة، كما اعتقدوا، أو لم يحصلوا فعلاً على المواقع التي كانوا يطمحون بها ويعتقدون بأنها مناسبة لهم ولتنظيماتهم، وأن الآخرين الذين احتلوا مواقع مهمة ليسوا بأفضل منهم، أي أن العوامل الشخصية البحتة لعبت هي الأخرى دورها في التورط بهذه المحاولة أو تلك، خاصة وقد كان هناك من يتحين الفرص للاستفادة من الناقمين على عبد الكريم قاسم لإشراكهم في الإجهاز عليه وعلى نظام حكمه.

وفي هذا الموقع تم التشابك الفعلي، شاء الإنسان أم أبى، أو أدرك ذلك أم لم يدركه، بين كل القوى ذات المصلحة بسقوط حكم عبد الكريم قاسم وإقامة حكومة جديدة على أنقاضها يفترض أن تمثل مصالح كل هذه الأطراف غير المنسجمة في ما بينها. لقد شكلت كل هذه القوى ضغطاً هائلاً على حكومة عبد الكريم قاسم عجزت القوى المؤيدة له أو المتحالفة معه أو المنتقدة له أو المتضامنة معه عن إنقاذ الحكم وإنقاذ نفسها من الضربات المحتملة في حالة سقوطه. لم تكن لقاسم أذن مصغية لنصيحة الآخرين وملاحظاتهم. لقد كان معتداً بنفسه واثقاً من حب الشعب له وحريصاً على تطبيق ما يراه مناسباً. ولا يختلف عبد الكريم قاسم في هذه الصفات عن الكثير من المستبدين الذين حكموا العراق وكانوا يعتقدون بأنهم يخدمون الشعب بسياساتهم تلك.

وتمثلت ابرز الأنشطة التي مارستها القوى القومية والبعثية والرجعية العراقية لزعزعة الوضع السياسي والأمني في العراق هو: عمليات الاغتيال الواسعة لأنشط العناصر السياسية المؤيدة لحكومة عبد الكريم قاسم، وإرسال رسائل التهديد وممارسة الاعتداء على الناس أو تنظيم الإضرابات الطلابية لإثارة الفوضى والاعتداء على الطلبة الديمقراطيين والشيوعيين وغير المؤيدين لها، إضافة إلى تهيئة بعض القوى العسكرية لإنزال الضربة المطلوبة بقاسم وحكومته. وهكذا سقط حكم قاسم في آخر مؤامرة سياسية عسكرية، داخلية وعربية وإقليمية ودولية، ومعها حدثت أكبر مجزرة مريعة بحق الشيوعيين والديمقراطيين من أتباع عبد الكريم قاسم وبحق الكُرد الفيلية الذين كانوا من المدافعين

الصلبين عنه وعن حكومته التي حاولت إنصافهم نسبياً.[٨٨] وكان هذا الموقف من جانب الكُرد الفيلية أحد أهم الأسباب في كل الإجراءات التي اتخذها القوميون والبعثيون ضدهم في السنوات اللاحقة والتي كلفتهم حياة جمهرة كبيرة منهم وتهجير عشرات الألوف إلى خارج العراق في فترة حكم البعث الثانية.

وكانت أغلب المؤامرات التي حيكت ضد حكم عبد الكريم قاسم قد نظمت من جماعة الضباط الأحرار الذين كانوا يعملون في تنظيمات عسكرية متعاونة مع التنظيم العسكري الذي كان يترأسه عبد الكريم قاسم وعضوية عبد السلام محمد عارف، أو من قبل ضباط جدد من أتباع القوى القومية الناصرية وأتباع حزب البعث العربي الاشتراكي. وشكلت قوى هذين التيارين القوميين القاعدة الأساسية التي اعتمدت عليها القوى الإقليمية والعربية والدولية أيضاً للخلاص من حكومة عبد الكريم قاسم وإسقاط الجمهورية الأولى. وبدأت تلك العملية بمحاولة انقلاب آذار ١٩٥٩ في معسكر الموصل وبقيادة العقيد عبد الوهاب الشواف، أحد أعضاء حركة وتنظيمات الضباط الأحرار،. وقبلها بقليل بدأ مسلسل العذاب الجديد في العراق.[٨٩]

---

٨٨ راجع في هذا الصدد: الناصري، عقيل د. "عبد الكريم قاسم في يومه الأخير". مصدر سابق.

٨٩ العلي، كاظم حسن، لواء ركن. انتفاضة الموصل. ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩. دار العربية. بغداد. ١٩٨٧.

راجع أيضاً: حسين، خليل إبراهيم، عميد متقاعد. الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وبين عبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين. مكتبة بشار. بغداد ١٩٨٩.

المبحث الثاني

الاحتراب والقسوة في العهد الجمهوري الأول

كان المجتمع العراقي في غالبيته يتطلع إلى الخلاص من العهد الملكي وما ارتبط به من سياسات تميزت بالعنف والاضطهاد والقسوة في التعامل مع الشعب ومطالبه وحركاته السياسية. وكان النضال الوطني للجماهير الشعبية ممثلاً بأحزابه السياسية ومنظماته الاجتماعية قد حمل الشعارات التي تؤكد ثلاث مسائل جوهرية على صعيد السياسة والاقتصاد والعلاقات الخارجية، وهي:

* ضمان الحرية والحياة الدستورية القائمة على أسس الديمقراطية واحترام إرادة الشعب وضمان الحقوق القومية والثقافية للقوميات في العراق، وخاصة حقوق الشعب الكُردي، واستقلال القضاء وإطلاق سراح السجناء السياسيين ومحاسبة المسؤولين عن قمع واضطهاد الشعب.

* سيطرة الشعب على موارده الأولية، وخاصة النفط الخام، ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحل المسألة الزراعية لصالح الفلاحين والخلاص من العلاقات شبه الإقطاعية السائدة في الريف ومعالجة مشكلة البطالة وتصنيع البلاد ورفع مستوى معيشة الشعب ورفع الحيف عنهم.

* ضمان حرية الوطن وسيادة البلاد واستقلال القرار العراقي والابتعاد عن الأحلاف العسكرية وممارسة سياسة سلمية نحو الجيران وبقية دول العالم وممارسة سياسة عدم الانحياز أو الحياد الإيجابي ومكافحة الاستعمار، وتعزيز علاقات العراق المتعددة الجوانب بالدول العربية الشقيقة وتأييد نضالها في سبيل تعزيز استقلالها السياسي وتأمين حقوقها وحرياتها الديمقراطية.

كانت حياة الفقر والحرمان من جهة، والاضطهاد وعدم التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية واستمرار تزييف إرادة الشعب وقواه الوطنية من جهة أخرى، قد جعلت الشعب متحفزاً في أعقاب نجاح الثورة للانتقام من تلك الفئة التي اضطهدته وحرمته من العيش

الكريم. وكانت هذه الظواهر السلبية نتاجاً طبيعياً لسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والعلاقات العشائرية والروح البدوية التي لم تسمح سياسات الحكومات السابقة معالجتها والتخلص منها. وقد تجلى ذلك في رغبة الناس في الانتقام المباشر من المسؤولين المباشرين عن ذلك، وبشكل خاص نوري السعيد وعبد الإله وبعض أفراد العائلة المالكة، دون أن يمنحوا القضاء العراقي فرصة ضرورية لمحاسبة جميع أفراد هذه النخبة وفق الأسس الديمقراطية والشرعية الدستورية. وكان لهذا الفعل غير الحضاري تأثيره السلبي على مستقبل العلاقات الداخلية، كما أنه أعاد العراق إلى التراث السلبي القديم الذي مارسه الحكام الطغاة طيلة قرون في العراق من خلال ممارسة سياسة الانتقام المباشر من المعارضين السياسيين وتهييج الناس ضدهم لتصفيتهم بصيغ مختلفة. وتاريخ العراق ملئ بمثل هذه الأحداث المفجعة. فالتاريخ العراقي يحدثنا بأن حكام العراقي عندما كانوا يريدون الانتقام من شخص ما، كانوا يسعون إلى الإساءة إليه وإذلاله والحط من كرامته وسحله في الشوارع من قبل الرعاع من أتباع الحاكم. وكانت عمليات سحل الجثث في الشوارع من بين أسوأ مظاهر السادية والعنف وروح الانتقام البدوية التي لم يشجبها قادة الثورة وأغلب الأحزاب السياسية، بل هللوا لها واعتبروها منقبة ثورية لتثبيت الحكم والتخلص ممن مرغوا جباه الشعب بالوحل. ومن هنا يمكن التأكيد بأن الحكم السابق كان مسؤولاً أيضاً عما حصل لقادته بعد الثورة بفعل الاحتقان السابق الذي طال أمده. ولكن يفترض أن لا تعتبر هذه الملاحظة وكأنها تقبل بما حصل أو تبررها، ولكن لا بد لنا من ذكر الواقع والعوامل التي تسببت بها.

لم يكن قادة الثورة والأحزاب السياسية والجماهير الشعبية ذات وعي حقيقي بمفهوم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ كان كل حزب منها يرى في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان مسائل يفترض أن يتمتع بها هو دون غيره من الأحزاب. وقلة من الشخصيات السياسية التي آمنت بالديمقراطية بصورة صحيحة نسبياً، إذ أن الغالبية كانت ترى فيها تماماً كما كانت تنظر إليها الأحزاب. وتغيير هذا الواقع في التفكير والممارسة لا يرتبط بالرغبات والإرادة الحسنة، بل بالمستوى الحضاري والثقافي للمجتمع وقواه

السياسية، بطبيعة علاقات الإنتاج السائدة وبالتقاليد والعادات البالية الموروثة والتي لم تسمح الفترات السابقة بظروفها المعروفة بإزالتها وإعادة تثقيف المجتمع بالقيم والمثل الإنسانية الحديثة. إذ لم تكن هناك تقاليد ديمقراطية وحياة دستورية سليمة راسخة وقيم إنسانية عميقة ثابتة، بل كانت العواطف والرغبة في الانفراد بالسلطة والهيمنة وإحراز المكاسب على حساب الطرف الآخر، أي قيم البداوة والعلاقات الإقطاعية والروح العسكرية هي المتغلبة في المجتمع، وخاصة في صفوف القوات المسلحة. لقد كان معيار الشرف هو الأخذ بالثأر من الخصم وليس في تقديمه إلى المحاكمة لتلقي العقوبة القانونية المناسبة، وكان معيار الرجولة هو السطو على أموال الآخرين ودورهم دون أن يحسوا أو يلقوا القبض على الفاعل، إنها تقاليد الغزو والسلب والنهب التي تعرفها حياة البداوة منذ مئات السنين.

وكان الموقف المحيط بالعراق وسياسات العداء التي أبدتها الدول الاستعمارية والدول الأعضاء في حلف بغداد وشركات النفط الاحتكارية قد عمق من سلبيات الوضع وساهم في تعزيز روح التطرف والتشدد في ممارسة السياسة على مستوى الدولة والشعب والأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية غير الحكومية والنقابات.

لقد أطلقت ثورة تموز عام ١٩٥٨ العنان للجماهير وأحزابها دون أن تبادر بتحديد الأسس القانونية لحركة الجماهير والأحزاب السياسية وغيرها، مما أوجد فوضى سياسية. وكانت الإجراءات المهمة التي اتخذتها حكومة الثورة في المجالات الداخلية والعربية والدولية ذات مردودين أحدها إيجابي حفز الناس على التفاعل مع حكومة الثورة والسعي إلى حمايتها، والثاني سلبي ساهم بانتعاش الرغبات الذاتية وحرك الكثير من الصراعات الداخلية والعربية والدولية التي ساهمت كلها في تعقيد الوضع وفي فقدان الكثير من القيم التي كان من الممكن المحافظة عليها لو كانت التقاليد الديمقراطية والحياة الدستورية قد تكرست وترسخت قبل ذاك في المجتمع.

ولهذا السبب بدأ الصراع في ما بين الأحزاب السياسية في ضوء مواقف السلطة الداخلية والعربية والدولية واتخذ أبعاداً جديدة غير ديمقراطية ثم قاد إلى نشوب نزاعات سياسية حادة وأحياناً دموية. وبدلاً من معالجتها ديمقراطياً، اندفع كل حزب لتصفية حساباته مع

الحزب الآخر وعجزت السلطة ثانية عن إرساء دعائم القانون الديمقراطي، بل راحت تستثمر الصراع بين الأحزاب لصالح استمرار وجودها بالصيغة القائمة، مما أدى إلى بروز أعداء لها من بعض القوى، وفيما بعد انقلبت البقية، بهذا القدر أو ذاك، ضدها أيضاً. ولم تدرك حكومة الجمهورية الأولى دورها التاريخي ولم تمارس السياسات السليمة التي كان في مقدورها تجاوز المحن التي مر بها الشعب العراقي في أعقاب الثورة، وخاصة إزاء المسألة القومية العربية وإزاء المسألة القومية الكُردية وحقوق الأقليات القومية، وكذلك إزاء سيادة القانون الديمقراطي والحياة الدستورية والقضاء المستقل. وبدلاً من كل ذلك عمدت إلى ممارسة الشدة والقسوة والعنف في معالجة الوضع، وتخلت بذلك عن الوسائل السلمية والعقلانية في مواجهة المشكلات الفعلية، وكانت بداية النهاية للجمهورية الأولى.

لم يكن عبد الكريم قاسم، قائد الانتفاضة العسكرية، وحده المسؤول عن كل ما حدث في العراق، رغم المسؤولية المباشرة التي يتحملها، ولكن المجتمع والأحزاب وضعف الوعي الاجتماعي والسياسي والمستوى الحضاري والثقافي المتدني للبلد والخصائص الأخرى التي أشرنا إليها فيما سبق وسياسات الدول العربية والبلدان المجاورة وشركات النفط الاحتكارية وسياسات الدول الكبرى والصراع بين الشرق والغرب، كلها كانت عوامل دافعة بالاتجاه والنهاية التي وصل إليها العراق عشية نجاح انقلاب شباط عام ١٩٦٣ وسقوط حكومة عبد الكريم قاسم.

برزت ممارسات القسوة والتعذيب والعنف ثم العنف المضاد منذ أواخر عام ١٩٥٨، وتصاعد في أوائل ١٩٥٩ ووصل إلى قمته في الانقلاب وما بعده. ولكن أين برزت مظاهر القسوة والعنف في التعامل؟ وفق المعطيات المتوفرة حتى الآن يمكن الإشارة إلى أنها برزت في المجالات التالية:

* في عمليات القتل والسحل مباشرة مع صبيحة انتصار الانتفاضة العسكرية وبمبادرة من بعض قادة الثورة الذين أعطوا الأوامر بقتل العائلة الملكة، والتي يؤكد بعض الباحثين أن عبد السلام محمد عارف كان المسؤول الأول والأخير عنها، رغم عدم إبداء العائلة المالكة وحرسها مقاومة للقوى التي طوقت قصر الرحاب. إلا أن القصة الواقعية لمقتل

بعض أفراد العائلة المالكة يشرحها الملازم الأول عبد الستار سبع العبوسي والتي نشرت في العديد من الكتب والتي تبين بأن قتل بعض أفراد العائلة المالكة لم يكن في الحسبان ولم يبلغوا بأي قرار من هذا النوع، وأن الملابسات التي حصلت في قصر الرحاب ومحاولات المخاتلة التي لجأ إليها عبد الإله بن علي بهدف الهروب من المجوعة العسكرية التي جاءت لاعتقال أفراد العائلة المالكة وإرسالهم إلى مقر الإذاعة أو إلى وزارة الدفاع، لما انتهى الأمر بمقتل عبد الإله وغيره وجرح الملك فيصل الثاني ووفاته في المستشفى. وأن عبد السلام محمد عارف عندما أبلغه الملازم الأول العبوسي بمقتل عبد الإله قال له ,,عافرم زين سويت"، أي أحسنت.[٩٠] ليس هناك من يؤكد بأن قيادة الانتفاضة كانت تريد قتل العائلة المالكة، رغم أنهم قد أخذوا بالاعتبار احتمال وقوع ذلك. لقد كان متوقعاً أن يقتل بعض الأفراد من العائلة الملكية أو من مجموعة النخبة الحاكمة، إلا أن الإنسان لم يكن يتوقع أن يسلم الضباط المسؤولين عن اعتقال هؤلاء جثث القتلى إلى الجماهير الغاضبة والزاحفة نحو قصر الرحاب دار سكن الوصي عبد الإله وعائلته.

* في عملية التحقيق مع العناصر التي تم إلقاء القبض عليها من النخبة الحاكمة في العهد الملكي ومن المسؤولين عن أجهزة الأمن والسجون الذين مارسوا أو أمروا باستخدام التعذيب والقسوة ضد السجناء السياسيين. وكان بين أعضاء هيئة التحقيق من عانى الكثير من النخبة الحاكمة وجلاوزة النظام الملكي، ولكن بشكل خاص من المسؤولين مباشرة عن ممارسة أشرس أنواع التعذيب أو إعطاء الأوامر بممارسته. وقد اعترف هؤلاء بما ارتكبوه، وكان ما ارتكبوه حقيقياً، إلا أنهم لو لم يتعرضوا للتعذيب لما اعترفوا بالكثير من ذلك، وبالتالي يمكن القول بأن اعترافات الكثير منهم قد انتزعت تحت التعذيب، وهو أمر يفترض أن يقال بصدق وأمانة، وأن رفض ممارسوه الحديث حوله بصراحة.

* قدم هؤلاء إلى المحاكمة العلنية. ولم يكن عيباً في ذلك، إذ كان في المقدور تحويلها إلى مدرسة للديمقراطية والمحاسبة العقلانية للمسؤولين عن اضطهاد وقمع الشعب وسلب إرادته

---

٩٠ مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة الأعداء. ط ١. أربيل–هاولير. موكرياني. ٢٠٠٢. ص ١٣٥–١٤٤.

ونهب خيراته والعيش برفاهية على حساب جوع الغالبية العظمى من الشعب وحرمانه. إلا أن المحكمة الخاصة (محكمة الشعب) تميزت بجانبين، جانب شعبي مفيد، وآخر كان بمثابة التهريج والوعيد والإساءة إلى كرامة المعتقلين والمحالين إلى المحاكمة بطريقة لا يمكن القبول بها في ضوء المعايير والقيم الإنسانية ولائحة حقوق الإنسان والقيم والمواثيق الدولية، رغم أن هؤلاء المسؤولين قد أمروا بممارسة ذلك مع المعتقلين السياسيين لديهم أثناء وجودهم في السلطة. وقد عززت هذه المحاكمات بطريقة إدارتها والأساليب التي مورست في إهانة المحالين إليها الاستهانة بالقوانين وعززت روح الانتقام في البلاد وعمقت العداء في ما بين القوى وقادت إلى عواقب وخيمة، خاصة وأنها لم تقتصر على أقطاب الحكم الملكي–الإقطاعي، بل شملت أيضاً في محاكمتها من اتهم بالتآمر على الجمهورية من جماعات الضباط الأحرار وقياديي وكوادر وأعضاء الأحزاب التي اتهمت بالمشاركة في التآمر على حكومة عبد الكريم قاسم. وكما أرى فإن المحكمة لم تكن وحدها المسؤولة عن ذلك، بل إنها وجدت التأييد والدعم من قائد الثورة عبد الكريم قاسم ومن بعض الأحزاب السياسية العراقية ومن جملة من المحامين والحقوقيين العاملين في نقابة المحامين ومن جمهرة واسعة من الشعب، كما أن العداء الذي جوبهت به من بعض الأحزاب والقوى السياسية القومية في الداخل والخارج ساهمت في تعميق وجهتها الفوضوية والتي لا تتماشى مع الأسس القانونية والديمقراطية للمحاكمات الشرعية. وقراءة واعية لسلسلة المجلدات (٢٢ مجلداً) التي صدرت عن محكمة الشعب تقدم للإنسان لا واقع المحكمة فحسب، بل تجسد طبيعة المجتمع العراقي حينذاك والمشكلات والتناقضات والصراعات التي كان يعاني منها والأحقاد التي كانت تعيش في داخله والعوامل الفاعلة في كل ذلك. إنها تقدم لوحة اجتماعية نفسية معقدة جداً للمجتمع العراقي، وهي بحاجة إلى دراسة نفسية وسياسية واجتماعية معمقة ومتكاملة ليتم من خلالها التعرف على واقع نفسية الفرد العراقي وشخصيته حينذاك. وكانت هناك فيما بعد محاكم أخرى هي التي حكمت على عدد كبير من الأشخاص بأحكام مختلفة ومن مختلف الأحزاب وفي فترات متباينة بسبب مواقف بعضها ضد البعض الآخر أو بسبب مواقفها من الحكم أو بسبب رفضها للحرب ضد

الشعب الكُردي في كُردستان العراق أو بسبب وشايات لم يتم التحقيق الجدي والمسؤول بشأنها. وكانت الأحكام متباينة وغالباً ما كانت قاسية جداً وغير مبررة، فالقضاء في هذه الفترة لم يكن نزيهاً تماماً وكان متحزباً، لا في صالح الحكومة فحسب، بل وأحياناً في صالح قوى أخرى ضد الحكومة أو ضد حزب آخر أو ضد أتباع الحكومة أيضاً.

* الصراعات في ما بين الأحزاب السياسية واستخدام الشدة والعنف والقسوة في معالجتها وبدء عمليات الاغتيال للناشطين من القوى السياسية والتي بدأت بها القوى القومية وخاصة البعثيين منهم وبعض القوى المحسوبة على فئة الإقطاعيين، كما هو ثابت اليوم من العديد من الكتب التي ألفها أقطاب الحكم البعثي الأول ومن بعض الضباط الأحرار. فقد بدأت بسلسلة من الاغتيالات ضد الشيوعيين والديمقراطيين ومؤيدي قاسم ساهمت في تعميق الصراع على السلطة ودفعت بالآخرين إلى ممارسة أساليب أخرى من العنف المضاد والتي برزت بشكل خاص في الموصل وكركوك أو في عمليات التعذيب للمعتقلين أو الإحالة على التقاعد والمحاربة بالرزق والمطاردة. وكان هناك تبادل مستمر في المواقع، فالضحية يتحول إلى جلاد والجلاد يتحول إلى ضحية وهلمجرا خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٩ وبداية عام ١٩٦٣.

* ممارسة أجهزة الأمن الجديدة، التي كانت تضم في صفوفها من كان يعادي حكومة عبد الكريم قاسم، العنف والتعذيب ضد المعتقلين السياسيين من مختلف القوى السياسية، إضافة إلى بدء المحاكم بإصدار أحكام قاسية ضد السياسيين من مختلف الاتجاهات، ومنها أحكام الموت على بعض العسكريين ممن شارك في محاولات انقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم.

* السياسة غير الديمقراطية التي مارسها عبد الكريم إزاء حق الشعب الكُردي في التمتع بحقوقه القومية العادلة، ثم الصراعات التي بدأت مع هذه القضية وبدء الهجمات العسكرية ضد مواقع الكُرد وإعلان القيادة الكُردية الثورة على حكومة عبد الكريم قاسم منذ أيلول عام ١٩٦١. وتواصل مسلسل القسوة والعنف والقتل حتى بات الإنسان لا يأمن على نفسه بعد أن نشأ اصطفاف وتحالف سياسي جديد في البلاد، ساهم في الإطاحة بحكومة قاسم،

إذ بدأت معها مسلسل عنف أكثر شراسة ودموية في العراق.

اضطرت قوى سياسية من مؤيدي النظام الملكي والمسؤولين عن سياساته إلى مغادرة العراق والعيش في المنفى خشية التعرض للاعتقال أو التعذيب والانتقام، علماً بأن ما أصابهم، رغم عدم جوازه، كان أقل بكثير مما أصاب القوى السياسية التي شاركت بالثورة على النظام الملكي في عهدها الجمهوري، بسبب تلك الصراعات الحزبية والتقاليد غير الحضارية التي سادت الفترة المذكورة، والتي ساهمت بضياع الثورة ذاتها والأهداف التي كانت ضمن مهمات المرحلة. لقد بدأت الثورة تأكل أبناءها منذ نهاية عام ١٩٥٨ وتواصلت حتى سقوطها ليبدأ مسلسل دموي جديد.

لقد مورست في هذه الفترة أشكالاً مختلفة من أساليب التعذيب الجسدي والنفسي من جانب مختلف القوى السياسية، فلم تكن الإهانة والشتائم والإساءات والضرب والتعذيب المتنوع الأساليب والاختطاف والقتل في الشوارع أو المطاردة والملاحقة اليومية والمحاربة بالرزق والاعتقال الطويل الأمد والسجن دون سند قانوني، إضافة إلى المعارك العسكرية وقصف القرى والأرياف والإعدامات عبر أحكام من محاكم خاصة هي صور من القسوة والعنف اللذين سادا في العراق وأديا إلى تفاقم العداء والأحقاد والرغبة في الانتقام في صفوف الحزبيين والمؤيدين للأحزاب المختلفة فحسب، بل أصبحت الحياة السياسية وعضوية الأحزاب السياسية والمنظمات المختلفة سبباً للاعتقال والسجن والتعذيب أو حتى التعرض للموت.

وتفشت في البلاد من جديد حالة الترصد والمراقبة وكتابة التقارير من قبل الجواسيس والمخبرين غير الرسميين والوشاية بالآخرين صدقاً أو كذباً لغرض الانتقام وألحقت أضراراً فادحة بالمجتمع كله وأوجدت عدم الثقة والخشية بين الناس.

ولعبت الصحافة الحزبية والحكومية دوراً سلبياً في نشر مفاهيم مناهضة للديمقراطية والحوار الحضاري في المجتمع، إذ كانت أغلبها تجسد الرؤية غير الودية المتبادلة والمليئة بالإساءات والشتائم والأكاذيب والتهم الباطلة التي كانت تروج ضد القوى المختلفة وخاصة ضد الشخصيات الديمقراطية، ولعبت الصحف القومية والبعثية وصحف الحكومة دوراً بارزاً

في هذا الصدد، إلا أن الصحف الأخرى قد ساهمت أيضاً في ذلك وفي تأليب الناس على هذا الحزب أو ذاك. لقد أصبح ,,الأنا" يقف بالضد تماماً من ,,الآخر" في مجتمع واحد ويعتبره عدواً له ويتحين الفرص للقضاء عليه. لقد أصبحت الحياة في الفترة الواقعة بين ١٩٦١-١٩٦٣ صعبة والمحنة التي تواجه السياسيين بشكل خاص كبيرة.

ومن جراء ذلك أصبح المجتمع وتطوره الحر والديمقراطي المنشود هو الضحية الفعلية المباشرة. وأصبحت الفئات الكادحة والفقيرة التي لم تستطع الاستفادة من منجزات الثورة في فترتها الأولى هي الخاسر الأول من الأوضاع المتدهورة في مختلف المجالات.

ويستوجب الأمر ونحن نبحث في موضوع الاستبداد والقسوة في هذه الفترة من تاريخ العراق أن نتطرق إلى واقعتين متشابكتين ومتتابعتين عاشهما الشعب العراقي، وهما يقدمان الدليل على غياب الوعي الديمقراطي عند قيادات وقوى الأحزاب السياسية العراقية. والحديث يدور هنا عن أحداث الموصل، وبضمنها مؤامرة العقيد عبد الوهاب الشواف، وما ارتبط بها من أحداث مأساوية أولاً، ثم أحداث كركوك المأساوية ثانياً، وكلا الواقعتين حدثا في عام ١٩٥٩.

لم يكن عبد الكريم قاسم، قائد الانتفاضة العسكرية، وحده المسؤول عن كل ما حدث في العراق، بل تساهم في ذلك جميع القوى السياسية العراقية بغض النظر عن مدى مستوى مسؤوليتها عن تلك الأحداث والوقائع واتجاهات التطور المأساوية في البلاد.

أولاً: أحداث الموصل

تعتبر الموصل ثاني أكبر لواء في العراق من حيث المساحة والنفوس قبل تقسيمها إلى محافظتي الموصل ودهوك. وتشير التقديرات وسجلات الإحصاء الحكومية إلى تطور السكان كما في الجدول التالي:

السنة	عدد النفوس/ نسمة	الذكور/ نسمة	الإناث / نسمة
١٨٠٠	٣٥٠٠٠	غير متوفر	غير متوفر
١٨٥٠	٤٠٠٠٠	غ. م.	غ. م.
١٩٠٠	٦٠٠٠٠	غ. م.	غ. م.
*١٩٢٠	٣٥٠٣٧٦	غ. م.	غ. م.
**١٩٤٧	٥٩٥١٩٠	٢٨٨١٩٩	٣٠٦٩٩١
**١٩٥٧	٧٥٥٤٤٧	٣٨٢٩٥٥	٣٧٢٤٩٢
***١٩٦٢	٧٥٨٦٨٠	٣٨٥٥٣٧	٣٧٣١٤٣
**** ١٩٦٥	٩٥٤١٥٧	٤٨٩٢٨٩	٤٦٤٨٦٨

المصادر: * موقع ويكيبيدياء الموسوعة الحرة. نينوي (محافظة) أخذت الأرقام بتاريخ ٣٠/١/٢٠١٠. ** الإحصاء السكاني الرسمي لعامي ١٩٤٧ و١٩٥٧. *** الموسوعة الإحصائية عن التقسيمات الإدارية في الجمهورية العراقية. وزارة الداخلية. بغداد. مطبعة الإدارة المحلية. ١٩٦٢. ص ٢٧/٢٨. **** المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٦. وزارة التخطيط. مطبعة الحكومة. بغداد. ١٩٦٧. من جدول رقم ٢٤. ص ٣٣.

بلغت المساحة الكلية للواء الموصل في العام ١٩٦٢ (٥٣٢٢٧ كم^{٢}) وعدد نفوسه في العام ١٩٥٧ (٧٥٥٤٤٧) نسمة، وبعد مرور خمس سنوات ارتفع عدد سكان الموصل فبلغ (٧٥٨٦٨٠) نسمة، أي بزيادة قدرها (٢٣٣٣) نسمة فقط، في حين ازداد عدد نفوس الموصل خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٧ و١٩٥٧ بـ (١٦٠٢٥٧) نسمة، أي بمعدل سنوي (١٦٠٢٦) نسمة، في حين كان المعدل السنوي للفترة ١٩٥٩ – ١٩٦٢ (٥٨٣) نسمة لا غير. فما هو السبب وراء هذه الزيادة الواطئة جداً في عدد النفوسً خلال الفترة ١٩٥٧–١٩٦٢.

أشار الكاتب والمؤرخ حامد شريف الحمداني في رسائل متبادلة وإجابة عن استفسار لي

أن ٣٠ ألف عائلة مسيحية اضطرت إلى مغادرة الموصل، وهو موطنها الأصلي، إلى بغداد، أو إلى مدن كردستان العراق، أو إلى خارج العراق هرباً من الملاحقة والإيذاء وبعد أن تعرض الكثير من تلك العائلات إلى الهجوم الشرس من عصابات إجرامية ومن حملة اغتيالات مارستها قوى البعث وبعض القوى القومية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ –١٩٦٣.

يعرف لواء الموصل بكونه منطقة الثقافات المتعددة والمتنوعة، ففيه تعيش وتتآخى جميع قوميات العراق ابتداءً من العرب ومروراً بالكُرد والكلدان والآشوريين والسريان والأرمن والتركمان. كما فيه جميع الأديان، بما فيها الأديان العراقية القديمة. وفي هذا اللواء بحدوده الجغرافية في العام ١٩٥٨ وإلى حين تقسيمه إلى محافظتين، ابتداء من المسلمين من العرب والكرد والتركمان، وهم يشكلون معاً الغالبية العظمى من السكان، ثم أتباع الديانة المسيحية والإيزيدية والشبكية والكاكائية، وربما يجد الإنسان عدداً من أتباع الدين المجوسي أو الزرادشتي أيضاً.

كل الدلائل التي تحت تصرفنا تؤكد أن السبب وراء هذا الانخفاض في الزيادة السكانية يكمن في وقائع أحداث الموصل في العام ١٩٥٩ التي اقترنت بمهرجان السلام، ثم محاولة انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف وما اقترن بها من أحداث واغتيال الأستاذ كامل قزانچي وعبد الله نشوان على أيدي قادة الانقلاب البعثيين والقوميين، وما أعقب ذلك من أعمال فوضوية ومحاكمات غير شرعية وتنفيذ أحكام بالإعدام غير شرعية مارسها الشيوعيون الموصليون على نحو خاص، ومن ثم تنظيم حملات اغتيالات وتهجير قسري أو طوعي للسكان المسيحيين على نحو خاص، وكذلك لأنصار ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي والديمقراطيين التقدميين وجمهرة من الكُرد أيضاً خشية على حياتهم التي أصبحت مهددة من قبل القوميين والبعثيين والرجعيين وعصابات الجريمة والمرتزقة التي كانت تقتل الناس بأجر يدفع لها من قبل من يريد التخلص من هذا أو ذاك من الناس الديمقراطيين والشيوعيين أو المسيحيين أو الكُرد. إنها الفترة التي كانت واحدة من أسوأ فترات لواء ومدينة الموصل لما شهدته المدينة بشكل خاص من أحداث مأساوية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ – ١٩٦٣ وما بعدها والتي تستوجب الدراسة والتدقيق.

تعرضت مدينة الموصل في العام ١٩٥٩ إلى أحداث مأساوية محزنة أدت إلى سقوط ضحايا كثيرة من مختلف القوميات والأديان والمذاهب، ومن جميع الاتجاهات الفكرية والسياسية، وأدى ذلك إلى تفاقم في مشاعر الحقد والكراهية المتبادلة. لم يكن كل الذين قتلوا في هذه الأحداث وما بعدها من العناصر العاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والعسكريين، كما كان الكثير منهم بعيداً عن السياسة، ولكن الفوضى التي سادت والأحقاد التي تفجرت ساعدت على ممارسة عمليات انتقام وتصفية حسابات عائلية وعشائرية لا علاقة لها بالسياسة.

أن موزائيك لواء الموصل من حيث القومية والديانة والمذهب واللغة يعتبر من حيث المبدأ ظاهرة أساسية إيجابية لمجتمع متعدد الثقافات وقادر على خلق أجواء الاعتراف المتبادل بالوجود والحق في العمل الحر والتعايش والتفاعل السلمي والديمقراطي المتبادل بين الجميع، ولكن مثل هذا التنوع القومي والديني والمذهبي والفكري يمكن أن يتحول إلى طامة كبرى وإلى كارثة حين تفقد القوى السياسية فيه القدرة على الاعتراف المتبادل والتفاعل والتسامح في ما بينها، وحين تنتقل هذه السلوكية من الأحزاب السياسية القائمة إلى المجتمع وإلى سلوك الأفراد الذي يظهر على شكل تمييز في التعامل وعلاقات غير ودية وإلى صراعات وصدامات ومن ثم نزاعات مسلحة تحرق الأخضر بسعر اليابس. وهذا ما حصل في هذه الفترة من تاريخ مدينة الموصل على نحو خاص واللواء بشكل عام.

حين نتابع التوزيع القومي للسكان في لواء الموصل سنجد اللوحة التالية بالنسبة لسنة ١٩٢٢–١٩٢٤ وفق إحصاء النفوس للحكومة العراقية:

عرب	١١٩,٥٠٠ نسمة
كُرد	٨٧,٩٠٠ نسمة
ترك	٩,٧٠٠ نسمة
مسيحيون	٥٤,٩٣٤ نسمة
يزيديون	٢٠,٢٥٧ نسمة
يهود	٣,٥٧٩ نسمة

وبالنسبة لمدينة الموصل فقد كان فيها حسب الإحصاء نفسه ٧٤,٠٠٠ من العرب، و١٩,٢٥٠ من المسيحيين، و٤,٠٠٠ من اليهود.[٩١]

للدراسات الاستراتيجية. السليمانية.٢٠٠٥ ص ٢٥٤.

أما في العام ١٩٥٧ فكان التوزيع السكاني في لواء الموصل على النحو التالي:

القومية	عرب	كرد	تركمان	مجموعة السريان	أخرى	مجموع
العدد	٤٠١٨٠٠	٢٢٠٩٩٠	٣٤٤٤٠	٤٤٤٨٥	١٥٧٨٥	٧١٧٩٠٠
النسبة	٥٦	٣٠,٨	٤,٨	٦,٢	٢,٢	١٠٠

المصدر: طالب، جزا توفيق د. المقومات الجيوبولتيكية للأمن القومي في إقليم كردستان. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية. السليمانية.٢٠٠٥ ص ٢٥٤.

كما أن تقسيم السكان من حيث الحضر والريف فقد تطور على النحو التالي:

النتائج الأولية لتعداد السكان لسنة ١٩٥٧ في لواء الموصل

الحضر			الريف			المجموع العام
الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	
١٣٩٣٥٦	١٣٣٢٦١	٢٧٢٦١٧	٢٢٣٩٧٥	٢٢٠٩٠٨	٤٤٤٨٨٣	٧١٧٥٠٠
٪ ١٩,٤	٪ ١٨,٦	٪ ٣٨	٪ ٣١,٢	٪ ٣٠,٨	٪ ٦٢	٪ ١٠٠

٩١ راجع: حسين، فاضل د. مشكلة الموصل. دراسة في الدبلوماسية العراقية –الإنكليزية – التركية في الرأي العام. بغداد. مطبعة اشبيلية. ط ١. ١٩٧٧. ص ٨٢.

سكان الموصل حسب التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥

الحضر			الريف			المجموع العام
الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	
٢٠٠٧٨٨	١٨٨٨٩٢	٣٨٩٦٨٠	٢٨٨٥٠١	٢٧٥٩٧٦	٥٦٤٤٧٧	٩٥٤١٥٧
٪ ٢١	١٩,٨	٪ ٤٠,٨	٪ ٣٠,٢	٪ ٢٩	٪ ٥٩,٢	٪ ١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٦، وزارة التخطيط، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٧، من جدول ٢٤، ص ١٢ و٣٣.

جدول ٢٤، ص ١٢ و٣٣.

ويستدل من هذين الجدولين أن التغير خلال الفترة ١٩٥٧–١٩٦٥ بين سكان الحضر والريف كان ضعيفاً، وكذلك الحال بالنسبة إلى التغير بين الذكور والإناث، إذ كان هو الآخر بطيئاً. وعليه فأن الغالبية العظمى من السكان كانت لا تزال خلال السنتين تسكن الريف والبادية أو العشائر التي كانت تقطن الصحراء الممتدة إلى سوريا، وهي عشائر عربية وأخرى كردية وتركمانية وفق المناطق التي تقطنها. وبالمقارنة مع العام ١٩٦٢ حيث كان عدد السكان ٧٥٨٦٨٠ نسمة، نجد أن الزيادة السكانية خلال فترة ثلاث سنوات بلغت ١٩٥٤٧٧ نسمة أي بمعدل سنوي ٦٥١٥٩ نسمة، أي بدأت الزيادات السكانية تنتظم مرة أخرى بعد الهجرة الواسع بين ١٩٥٩ و١٩٦٢.

إن مؤشرات هذه الجداول السكانية تساعدنا على التعرف على السمات التي ميَّزت المجتمع الموصلي حينذاك. فهذا المجتمع تميز بمختلف قومياته وأتباع أديانه ومذاهبه بأجواء المحافظة وضعف الرغبة في التغيير والتجديد، كما تميز بالتزام كل جماعة بطابعها وتقاليدها وعاداتها، سواء أكانت القومية منها أم الدينية أم المذهبية. وكان التقدم الحضاري يدخل إلى الموصل وإلى حياة السكان وسلوك العائلات بشكل عام لصورة بطيئة.

وكان المجتمع الموصلي منقسماً إلى ثلاث فئات، الفئة الثرية من مالكي الأرض ووسائل إنتاج أخرى وكذلك العائلات الغنية العاملة في قطاع التجارة، ثم العائلات المتوسطة

والصغيرة التي كان أفرادها يعملونً في أجهزة ومؤسسات الدولة أو يملكون مصانع صغيرة وورشات إنتاج، ثم العائلات الفقيرة والكادحة، وخاصة القاطنة في الريف والعاملة في الزراعة أو رعي الماشية، وكذلك فئة العمال وصغار الموظفين والمستخدمين والكسبة والحرفيين وباعة المفرد والباعة الجوالة. ويمكن للجدول التالي أن يوضح لنا جانبين من المسألة، وهما:

١. سعة مساحات الأراضي التي كانت بحوزة بعض الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والتجار في لواء الموصل والتي شملها قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والتي كان للمستحوذين على تلك المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية تأثيرهم الفكري والسياسي والاجتماعي الكبير على الفلاحين الفقراء والمعوزين وغير المالكين للأرض الزراعية.

٢. تحيط بالموصل نسبة مهمة من سكان العشائر العربية والكُردية، إضافة إلى وجود التركمان في مدينة تلعفر القريبة من الموصل والواقعة على الحدود مع سوريا. وكان العديد من شيوخ العشائر من الإقطاعيين وكبار الملاكين يستحوذون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والذين تضررت مصالحهم بصدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وكذلك أثرياء الموصل الذين وجدوا في النظام الجديد عدواً لمصالحهم. يورد السيد عزيز سباهي في الجزء الثاني من كتابه الموسوم ,,عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" إحصائية تؤكد ما أشرنا إليه والتي يمكن إيرادها فيما يلي:

٣. جدول بما كانت تملكه العائلات الإقطاعية والعائلات الموصلية الثرية من الأراضي التي شُملت بقانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨

اسم العائلة	العلاقة العشائرية	مساحات الأراضي التي يفترض الاستحواذ عليها بالدونم
عائلة الياور	شيوخ شمر	٣٤٦٧٤٧
عائلة الفرحان	شيوخ شمر	٣١٠٣١٤
عائلة الشلال	شيوخ شمر	٦٢٣٦٢
عائلة الخضّير	شيوخ جحيش	٨٤٥٩٢
عائلة الجادر	من التجار الملاكين	٥٩٣٤٠
عائلة الصابونجي	من التجار الملاكين	٥٢٩٤٥
عائلة ناصر الميرزا	رئيس الأيزيديين	٤٧٣٥٨
آل كشمولة	من أثرياء الموصل	٤٢١٧٨
الحديد	من التجار والملاكين والصناعيين	٣٩٩٦٦
أغوات باب البيض	من أثرياء الموصل	٣٩٥٠٩
مصطفى العمري	رئيس وزراء سابق	١٢٧٢٣
الإجمالي		١٠٩٨٠٣٤ = ٢٧٤٥٠٨,٥ هكتار

٤. قارن: سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. بغداد. دار الرواد للطباعة والنشر. منشورات الثقافة الجديدة. ٢٠٠٣. ص ٣٧٦.

٥. قارن أيضاً: سباهي، عزيز. (نصير سعيد الكاظمي) الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية. دمشق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. ١٩٨٦. ص ١٧٨/١٧٩.

وفي مثل هذا المجتمع يمكن أن تنشأ، حين تغيب الحرية وتنعدم الديمقراطية والحياة السياسية الحرة والمتفتحة، وحين تسود البلاد جملة من الصراعات التي تساهم بها قوى داخلية وخارجية يمكن أن تقود إلى بروز مجموعة من الظواهر السلبية وردود الأفعال في التصرفات المتبادلة لمكونات هذا المجتمع. أي أن أحداث الموصل في العام ١٩٥٩ كانت

نتيجة فعل ورد فعل للكثير من العوامل والظواهر المباشرة التي رافقت العملية السياسية في العراق حينذاك، ومنها:

** الصراع المحتدم الذي كان يدور على السلطة في بغداد وذيول ذلك في الموصل وكركوك بشكل خاص بين مختلف القوى والأحزاب السياسية العراقية. وقد أدى ذلك إلى انقسام في صفوف القوات المسلحة، وخاصة الجيش، وفي صفوف الشعب إلى معسكرين بشكل عام: معسكر القوى التي كانت تقف إلى جانب قاسم، ومعسكر تلك القوى التي تقف ضده وتريد إزاحته وإسقاط نظامه. وقد تتوج هذا الصراع حتى ذلك الحين وتبلور في محاولة لاغتيال عبد الكريم قاسم من جانب عبد السلام محمد عارف في مكتبه، والتي لا يعتقد بها البعض[٩٢]، ثم محاولة انقلاب كان قد نظمها رشيد عالي الگيلانى مع جمهرة من القوميين والبعثيين في صفوف الجيش والجماعات المدنية وقد القي القبض على اصحاب المحاولة قبل تنفيذها. ثم محاولة اغتيال قاسم بواسطة فريق من حزب البعث العربي الاشتراكي قد درب على ذلك، ولكن قاسماً نجا منها، وكان قد شارك فيها صدام حسين وجرح بسببها وغادر العراق سراً إلى سوريا ومنها إلى مصر، حيث أشيع بأن كانت له صلة مع السفارة الأمريكية في القاهرة ومن خلالها مع وكالة المخابرات المركزية. ولم تبرز وثائق تؤكد هذه الإشاعة أو تنفيها.

** الاستعداد لدى كل الأطراف المتصارعة في العراق على ممارسة العنف المتبادل من أجل فرض رأي كل طرف على الآخر وتصويب دوره ومكانته، وهي بالتالي كانت موجهة لانتزاع السلطة، واقترن ذلك بغياب القدرة على الإنصات للآخر.

** تصور كل الأطراف بأن كلاً منهم يمتلك الحقيقة كاملة والحق كله، في حين لا يمتلك الآخر لا الحقيقة ولا الحق في ما يدعو إليه. وفي هذا ينعدم الاستعداد للحوار وتبادل الرأي، إذ أنه، وإن حصل أحياناً، فكان مجرد حوار بين الطرشان، وهو ما كان يجري في العراق حينذاك.

---

٩٢ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم، أراء وخواطر ١٩٥٨–١٩٨٨. جظء ٢. السويد. دار نبز للطباعة والنشر. ١٩٨٩. ص ٦٣٠–٦٣٥.

** هيمنة التعصب القومي والتطرف الفكري والسياسي لدى ,,الأنا" إزاء ,,الآخر" في السلوك السياسي اليومي لكل القوى السياسية العراقية وقوى العشائر المحيطة بالمدن، وغاب منطق التفاهم والحوار الديمقراطي والتسامح بين الناس، وهيمنت الرغبة في ممارسة العنف لتحقيق الغاية المنشودة من كل طرف، مما جعل الصدام المحتمل مسألة وقت لا غير.

** ضيق الأفق الحزبي والإيديولوجي لدى كل الأحزاب السياسية العراقية دون استثناء في تلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق السياسي وابتعادهم عن التحري عن قواسم مشتركة في ما بينهم، وبشكل خاص، بين القوى اليسارية، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي، من جهة، والقوى القومية اليمينية، وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي والجماعات الناصرية من جهة أخرى، مما جعل المنافسة شديدة على مضمون ووجهة الشعارات التي تطرح في الشارع العراقي في ظاهرها، ولكنها كانت في الحقيقة تدور المنافسة على السلطة وسعي كل طرف للتخلص من الطرف الثاني بكل وسيلة ممكنة. وكان القوميون العرب أكثر اندفاعاً صوب ذلك بسبب الدعم غير المحدود والتشجيع المستمر من جانب القوميين العرب في الدول العربية وخاصة من حكومتي مصر وسوريا، أو حكومة الوحدة المصرية السورية المتمثلة في الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر.

** وتجلى ذلك بشكل ملموس في مواقف تنظيمات القوميين في الحملة السياسية المعادية للحكومة العراقية والمناهضة مباشرة لرئيس الحكومة عبد الكريم قاسم، ونشاطاتها المتواصلة والجادة لتنظيم وتنفيذ انقلابات عسكرية ضد حكومة قاسم من قبل ضباط الجيش القوميين من مؤيدي الرئيس جمال عبد الناصر في العراق والأحزاب القومية العراقية وحزب البعث وقوى الإسلام السياسية حينذاك.

الأحزاب السياسية في الموصل[٩٣]

أصدر السيد الدكتور عبد الفتاح علي البوتاني كتاباً تحت عنوان "الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٦–١٩٥٨."[٩٤] وقد اختار العام ١٩٢٦ بسبب صدور قرار عصبة الأمم بإلحاق ولاية الموصل في هذا العام بالعراق واعتبارها جزءاً من الدولة العراقية الملكية. وحين تحدث عن الأحزاب السياسية خلال الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط النظام الملكي في العراق أشار إلى صيغتين من العمل السياسي، وهما الأحزاب والمنظمات السياسية العلنية أو المجازة حكومياً، والأحزاب والمنظمات السرية التي رفض الحكم إجازتها واختارت طريق النشاط السري في علاقاتها بالمجتمع. كما شخص، بناء على مصادر موثوقة، فروع الأحزاب التالية، التي كانت تمارس في فترات مختلفة العمل العلني وأحياناً تمنع وتغلق أبوابها من قبل الشرطة، وهي:

حزب الاستقلال، حزب الأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الشعب، حزب الجبهة الشعبية المتحدة، حزب الاتحاد الدستوري، حزب الأمة الاشتراكي. ومنذ مجيء نوري السعيد إلى الحكم في العام ١٩٥٥ أغلق جميع الأحزاب، بما فيها حزب الاتحاد الدستوري لإعطاء نوع من المصداقية لإجرائه في غلق جميع الأحزاب.

وكانت هناك قوى وأحزاب ومنظمات لم تحصل على إجازة العمل العلني وفرضت عليها جوراً العمل السري. ومن هنا جاء قول الرفيق فهد، سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي الذي أعدم في شباط/فبراير من العام ١٩٤٩ حيث قال، رداً على من تصور أن الشيوعيين من عشاق العمل السري، إذ كتب يقول:

"... فالشيوعيون ليسوا من عشاق السراديب والسجون وليسوا ممن يرتاحون إلى

---

٩٣ ملاحظة: في هذه الفقرة اعتمدت على الدراسة القيمة التي أنجزها ونشرها السيد الدكتور عبد الفتاح علي البوتاني بعنوان "الأحزاب السياسية في الموصل" مع امتلاكي ومراجعتي للكثير من المصادر التي أشار إليها الباحث في كتابه المذكور. صدر الكتاب في أربيل. مطبعة وزارة التربية. ط ١. ٢٠٠٣.

٩٤ البوتاني، عبد الفتاح علي. الأحزاب السياسية في الموصل. أربيل. مطبعة وزارة التربية. ط ١. ٢٠٠٣. ص ٩–١٠.

تعريض بيوتهم إلى غارات الشرطة وأحينا أخذهم رهائن – كما حصل في غارات حزيران المنصرم –، وليسوا ممن يحبون رؤية وجه الجاسوس يتتبعهم كظلهم ...".[٩٥]

ومن بين فروع الأحزاب التي عملت في السر في الموصل هي:

الحزب الشيوعي العراقي، الأخوان المسلمون، حزب التحرير الإسلامي، حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب الناصريين.

كما وجُدت مجموعة من القوى الكردية ومنها: جمعية استقلال الكُرد، جمعية خويبون /الاستقلال، جمعية هيوا/ الأمل، الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. بعض هذه القوى ظهرت في الأربعينيات ثم انتهت، إذ التحق بعضها بالحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس في العام ١٩٤٦، وبعضها الآخر التحق بالحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس في العام ١٩٣٤. [٩٦]

تشكل العديد من الأحزاب السياسية ببغداد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اي منذ العام ١٩٤٦، وانتعاش الأجواء الديمقراطية على الصعيد العالمي والذي شمل العراق أيضاً. فقد برز على الساحة السياسية في تلك الفترة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الشعب وحزب الأحرار والحزب الديمقراطي الكردي. وفي فترة متأخرة من نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات تشكلت ثلاثة أحزاب جديدة هي: حزب الاتحاد الدستوري، وكان يقوده نوري السعيد، وحزب الأمة الاشتراكي، وكان يقوده صالح جبر، وحزب الجبهة الشعبية وكان يقوده طه الهاشمي. وإذا كانت أغلب هذه الأحزاب في المعارضة بشكل عام ويشارك بعضها أحياناً بوزير أو أكثر، فأن حزبين منهما كانا حكوميين، وهما الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي ويتبادلان السلطة منذ العام بعد تشكيلهما، في حين كان كل من نوري السعيد وصالح جبرا قد مارسا تبادل المواقع في رئاسة الوزارة قبل ذاك أيضاً.

---

٩٥ فهد، يوسف سلمان يوسف. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. بيروت– دار الفارابي. بغداد–، الطريق الجديد.حزيران/يونيو ١٩٧٦. ص ٦٧/٦٨

٩٦ قارن: البوتاني، عبد الفتاح علي. الأحزاب السياسية في الموصل. مصدر سابق. ص ٩–١٠.

تمكنت هذه الأحزاب من إقامة فروع لها في الموصل، وخاصة حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي وحزب الشعب وحزب الأحرار والجبهة الشعبية، إضافة إلى الحزبين الحكوميين اللذين ارتبطا بعلاقة تنسيق مع البلاد والسفارة البريطانية في بغداد.

إن أجواء المحافظة في الموصل ساعدت على بروز شخصيات مهمة من المجتمع الموصلي عملت في صفوف حزب الاستقلال، ولكن قواعد هذا الحزب قد تركت حزبها وانتقل الكثير منها عملياً إلى تأييد حزب البعث بعد تشكيله في بغداد في العام ١٩٥٢/١٩٥٣. إلا أن الحياة الحزبية على العموم لم تكن نشطة بل كانت ضعيفة ولم تكن هناك رغبة لدى الكثير من الناس في المشاركة في الحياة السياسية، إضافة إلى ما لاقته بعض الأحزاب السياسية من مصاعب في الحصول على إجازة لها، كما هو الحال مع حزب الشعب أو الحزب الوطني الديمقراطي، في حين لاقت الأحزاب الحكومية التأييد والدعم المباشرة من متصرف ومدير شرطة اللواء والأجهزة الأمنية (التحقيقات الجنائية).

بعض هذه الأحزاب أصدر جريدة خاصة به في الموصل وبعضها الآخر استفاد من صحف علنية قائمة تعود لصحفيين مستقلين او منتمين لحزب معين، كما في حالة حزب الاستقلال أو الحزب الوطني الديمقراطي أو حزب الشعب.

انتهت الحياة الحزبية العلنية والشرعية في العراق في العام ١٩٥٤ مع مجيء نوري السعيد إلى السلطة وإصداره مرسوم حل جميع الأحزاب والمنظمات في العراق بما في ذلك حزب الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي، علماً بأن بعضها قد انتهى وحل قبل ذاك، وخاصة في العام ١٩٥١ و١٩٥٢، كما في حالة حزب الأحرار الذي انتهى بوفاة رئيس الحزب سعد صالح، أو غلقها في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢.

إلا أن غياب الأحزاب السياسية العلنية لم يعن غياب الحياة الحزبية السرية لأحزاب غير مجازة، بل هي كانت تعمل، وكانت تواجه بالملاحقة والاعتقال والسجن، كما في حالة الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي. فقبل ثورة تموز بسنوات طويلة كان للحزب الشيوعي العراقي تنظيم في الموصل. تعرض إلى

ضربات عديدة من جانب أجهزة التحقيقات الجنائية ودخل الكثير منهم إلى السجون بتهمة الانتماء للحزب الشيوعيي أو تبني الشيوعية. وكانت المادة (٨٩ آ) من قانون العقوبات البغدادي تحكم على العشرات من الناس بالحبس عشرات السنين أو ترسلهم إلى الإعدام لهذا السبب. وتشكلت في الموصل عدة قيادات لتنظيم الحزب الشيوعي في اللواء. وكان حين حصلت ثورة تموز واحداً من اقوى التنظيمات السياسية رغم ضعفه في المدينة أو اللواء.ومن هنا جاءت حركته السريعة والقوية وانتشار نشاطه بسرعة في الموصل في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ التي فسحت في المجال للجميع للعمل السياسي دون أن تصدر حينذاك قانوناً ينظم عمل الأحزاب السياسية. وكانت وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وانتفاضتا ١٩٥٢ و١٩٥٦ تنشط التنظيمات السرية وتنعشها رغم الضربات التي تتلقاها من أجهزة السلطة في أعقاب تلك الأحداث وإصدار أحكام ثقيلة على المشاركين فيها ممن تمكنت أجهزة التحقيقات الجنائية إلقاء القبض عليهم. لقد كان الحزب الشيوعي يعمل في صفوف جميع القوميات لأنه لم يكن حزباً قومياً أو لقومية بعينها، بل كان حزباً لجميع العراقيات والعراقيين، وكان يعمل في المدينة والريف وأقام علاقات جيدة مع الفلاحين الذين كانوا يعانون من وطأة استغلال الإقطاعيين وكبار الملاكين والمرابين من أصحاب الأموال. ولعب وجود الحزب الشيوعي وعمله الكثيف في النقابات العمالية ونقابات الحرفيين العراقية وفي صفوف الطلبة والشباب ومحبي السلام دوراً مهماً في تنشيط هذه المجالات وفي نشوء إمكانية جيدة لتحريك أوساط واسعة نسبياً للمشاركة في الحياة السياسية ودعم الحزب، رغم أن عضوية الحزب لم تكن قبل ثورة تموز واسعة، بل كان يعتمد على العلاقات الواسعة مع المؤيدين وأصدقاء الحزب والقوى الديمقراطية.

وقبل ثورة تموز، وخاصة في أثناء وأعقاب انتفاضة ١٩٥٦، برز حزب البعث العربي الاشتراكي كتنظيم قومي صغير في الموصل، ولكنه استقطب أعضاء ومؤيدي حزب الاستقلال بعد أن توقف عمل هذا الحزب العلني ولم يلجأ إلى العمل السري رغم بقاء العلاقات السياسية في ما بين أقطابه في بغداد أو في الموصل مثلاً مستمرة، وهي التي سمحت لأحزاب كلها لم تكن علنية في تشكيل اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني.

ضم حزب البعث العربي الاشتراكي في صفوفه بشكل خاص مجموعة من الطلبة والمستخدمين وبعض الموظفين وكذلك بعض صغار العسكريين، وكان بعضهم من ابناء الأعيان في المدينة ممن كان آباؤهم في صفوف حزب الاستقلال أو عموم الحركة القومية العربية.

كان الحزب الديمقراطي الكُردي يعمل في مدينة الموصل وكذلك في الأقضية والنواحي التي أكثرية سكانها من الكُرد. وقد تلقت قياداته السياسية ضربات موجعة من التحقيقات الجنائية، وكانت تجبر على تجديدها وإرسال كوادر لقيادة التنظيم هناك وتطوير العمل. ولا شك فقد تعرض هذا الحزب للصراعات الداخلية والانشقاق في أوائل الخمسينات من القرن الماضي وخاصة بين السيدين حمزة عبد الله وجماعته، وبين إبراهيم أحمد والمجموعة التي كانت تقود الحزب (البارتى)، ولكن عادت الوحدة إلى هذا الحزب في العام ١٩٥٧ حين عادت مجموعة حمزة عبد الله والتحمت بالحزب ثانية.

ووجدت في هذه الفترة، وخاصة في الخمسينات من القرن الماضي حركة إسلامية سياسية مثلها في البداية حزب الإخوان المسلمين، ومن ثم ظهر في منتصف الخمسينيات حزب التحرير الإسلامي. وكان للحزب الأول في البداية فرع رسمي في الموصل ثم منع من العمل بينما لم يكن لحزب التحرير أي فرع علني في الموصل، بل أصبح الحزبان يعملان بصورة سرية ويستخدمان المساجد والبيانات لنشر أفكارهما. نشب صراع بين الحزبين، إذ اعتبر الأخوان المسلمون أن تأسيس حزب التحرير الإسلامي جاء لمناهضة الأخوان.

لقد كان في مقدور هذين الحزبين أن يحققا نجاحات مهمة في بناء تنظيماتهما في الموصل بسبب الأجواء المحافظة في المدينة وكذلك بسبب تمسك الكثيرين منهم بالدين الإسلامي، ولكنهما لم يحققا الكثير من النجاحات لا بسبب صراعاتهما الذاتية حسب، بل وبسبب عدم قناعة الناس بمصداقية القوى القائدة للتنظيمين وتزمتهما الديني وتعصبهما المذهبي.

وفي ضوء هذا الواقع نستطيع القول بما يلي:

حين انتصرت ثورة تموز ١٩٥٨ كانت هناك عدة أحزاب متباينة في قوتها وعلاقتها

بالمجتمع وتأثيرها على الناس. كانت هناك الأحزاب التالية بتنظيمات متباينة السعة والتأثير:

الحزب الشيوعي العراقي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الكردي (فيما بعد الكردستاني)، الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، والجبهة الشعبية وقوى الإسلام السياسية، الأخوان وحزب التحرير. كما كان هناك فرع لجبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي، إضافة إلى تعاون غير مباشر مع الحزب الديمقراطي الكردي عبر علاقته بالحزب الشيوعي العراقي.

كان المفروض في مثل هذه الجبهة أن تصون وحدتها والعمل السياسي والتنسيق في ما بينها لضمان لا انتصار انتفاضة الجيش فحسب، بل ولضمان التحويل المستمر لتلك الانتفاضة إلى ثورة شعبية تعيد بناء الاقتصاد والمجتمع في أجواء حياة دستورية وديمقراطية جديدة. ولم يحصل هذا بل بدأ الانشقاق في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، وبدأ التمزق في الصف الشعب وكانت الأحداث المأساوية، ومنها أحداث الموصل وما أعقبها من عمليات اغتيال... الخ سنعرضها في الصفحات التالية.

مهرجان السلام في الموصل

كان الحزب الشيوعي العراقي وقوى حركة أنصار السلام في العراق تخطط لمهرجان جماهيري كبير يعقد في مدينة الحلة لإبراز تأييدها الواسع لحكومة عبد الكريم قاسم ورفضها لمحاولات الإطاحة بها. ويبدو أن عبد الكريم قاسم اراد أن يكون هذا المهرجان في الموصل لثلاثة أسباب جوهرية:

١. أن يقدم الدليل بأن أهل الموصل ليسوا ضد الجمهورية ولا هم ضد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم.
٢. وأن هناك الكثير من الجماهير الشعبية في جميع أنحاء العراق تؤيد الثورة وقائدها عبد الكريم قاسم، وهي ضد محاولات الإطاحة بها.

٣. زرع الشكوك في نفوس المتآمرين عليه وعلى حكومته الوطنية بإن الشعب إلى جانب الجمهورية وقاسم وعليهم ان يبتعدوا عن التآمر ضده.

لقد كان قاسم يعرف أن هناك حركة سياسية وعسكرية موجهة ضد من قبل القوى القومية والبعثية والقوى الرجعية وبعض شيوخ العشائر في الموصل وفي كركوك وبغداد أيضاً، وكان كما يبدو يريد تفجير الدُمَّلة بطريقة أخرى أما بتراجعهم أو باستعجالهم بتنفيذ المؤامرة.

كتب جاسم الحلوائي في مناقشته لما ورد في كتاب عزيز سباهي الموسوم "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" بشأن أحداث الموصل يقول:

"لقد عزمت الأحزاب والقوى الديمقراطية وأنصار السلام على عقد مهرجان لأنصار السلام في مدينة الحلة، إلا أن عبد الكريم قاسم أراده في الموصل. فجرت الموافقة على ذلك، وحدد له موعد ٦ آذار ١٩٥٩. وقررت القوى الديمقراطية القيام بأوسع تحشيد جماهيري، وذلك لتحذير القوى المتآمرة وتنبيهها إلى خطر ما تنوي الإقدام عليه. وبطلب من قاسم، قامت مديرية السكك الحديدية وأجهزة الأمن بتقديم كل التسهيلات الضرورية لعقد المؤتمر في موعده المقرر"[٩٧].

ويشير المؤرخ حامد الحمداني إلى أن وفداً من معلمي الموصل زار عبد الكريم قاسم مبيناً له الأوضاع الصعبة التي تسود الموصل ومخاطر قيام مؤامرة ضد الجمهورية وتستهدف حكومته بالذات. إلا أن قاسم لم يصغ للوفد بل عنفه بذريعة أن عبد الوهاب الشواف كان أحد الضباط الأحرار، وأنه يعرف جيداً ما يجري ثم قال للوفد (الصبر والتسامح والكتمان والمباغتة).[٩٨] كان ذلك في منتصف شباط/فبراير ١٩٥٩. وفي يوم ٢٣/شباط/فبراير من نفس العام بلغ ممثلو الحزب الشيوعي العراقي عبد الكريم قاسم

---

٩٧ جاسم الحلوائي. قراءة نقدية في كتاب ..عزيز سباهي ."عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي " (١٥)، مؤامرة الشواف في الموصل آذار ١٩٥٩. (١ ــ ٢).

٩٨ حامد الحمداني. شهادة للتاريخ حقيقة أحداث الموصل قبل وبعد انقلاب العقيد الشواف. موقع سومريون–نت ٢٠٠٦/١/٦ و٢٠١٠/١/٧.

بوجود مؤامرة تستهدف الجمهورية وتستهدفه بالذات، إذ كشف الحزب الشيوعي عن ذلك في مقال افتتاحي نشر في جريدة اتحاد الشعب بتاريخ ١١ آذار/مارت ١٩٥٩، كما جاء في مقال جاسم الحلوائي حيث ورد ما يلي: " وأحيط قاسم علماً بالمؤامرة، في يوم ٢٣ شباط، من قبل الحزب الشيوعي العراقي، وقد كشف الحزب عن ذلك في مقال افتتاحي في جريدته "إتحاد الشعب "بعد قمع المؤامرة، وتحديداً يوم ١١ آذار ١٩٥٩. ووصلت إلى قاسم معلومات مماثلة من الحزب الوطني الديمقراطي ومن العقيد طه الشيخ أحمد مدير الاستخبارات العسكرية .ولم يكن التنسيق بين قادة الانقلاب بالمستوى المطلوب. فقد أسرعت الموصل في التنفيذ ولم تصغ إلى نصائح رفعت الحاج سري الذي كان يطالب بالتأني لعدم استكمال الاستعدادات في بغداد."[٩٩]

يستطرد السيد حامد الحمداني حول مقابلة الوفد لعبد الكريم قاسم فيكتب ما يلي:

وفي تلك الظروف البالغة الحراجة، قرر الحزب الشيوعي، وحركة أنصار السلام، التي يساهم فيها الحزب بنشاط كبير تحدي المتآمرين، وتوجيه تحذير إليهم بأن مدينة الموصل لن تكون مسرحاً لاغتيال الثورة ومنجزاتها، وأن الشعب العراقي سوف يقف بالمرصاد لأي تحرك، معلناً عن تنظيم مهرجان لأنصار السلام في الموصل في أوائل آذار ١٩٥٩. واستعدت القوى الديمقراطية، والشيوعية والبارتية لذلك اليوم الموعود، وتقاطرت الوفود من أنحاء القطر للمشاركة في ذلك المهرجان. كانت التظاهرة من الضخامة، وحسن التنظيم ما أقلق قوى الظلام، وأثار غضبها فنصبت الكمائن لتصب جام غضبها على المسيرة، وأمطرتها بوابل من الحجارة وحتى بالرصاص فجرح من جرح، وأدى ذلك إلى وقوع صدامات عنيفة مع المهاجمين"[١٠٠].

يشير كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري باستغراب شديد إلى أن قاسماً

---

٩٩ جاسم الحلوائي. قراءة نقدية في كتاب ..عزيز سباهي ."عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي". مصدر سابق.

١٠٠ الحمداني، حامد. شهادة للتاريخ حقيقة أحداث الموصل قبل وبعد انقلاب العقيد الشواف. موقع سومريون–نت ٢٠٠٦/١/٦ و٢٠١٠/١/٧.

كان يعرف بالاتصالات بين المتآمرين وقادة الجمهورية العربية ولكنه لم يتخذ أي إجراء لإيقاف ذلك فقد كتبوا ما يلي:

"ومن الغريب حقاً أن عبد الكريم قاسم على الرغم من التقارير التي كان الشيوعيون يرفعونها إليه حول هذه الاتصالات فإنه لم يضع حداً أو رقابة على تحركات الدبلوماسيين العسكريين والمدنيين للعربية المتحدة في بغداد، بل كان العسكريون منهم يتنقلون بين الوحدات بما في ذلك الوحدات العسكرية المسؤولة عن حماية الإذاعة ودوائر الدولة المختلفة حسبما يشاؤون وكانت الملحقية العسكرية تتصل بتلفونها السري بكافة وزارات الدولة".[١٠١]

من هنا يتبين لكل متتبع أن القوى السياسية العراقية كلها، سواء أكانت مع قاسم أم ضده، على علم بوجود مؤامرة يراد تنفيذها من جانب القوى القومية والبعثية وبتأييد ودعم مباشرين من الجمهورية العربية المتحدة وجمال عبد الناصر شخصياً. فمن أجل مواجهة احتمال وقوع هذه المؤامرة، التي تستهدف إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، وإجهاضها في الموصل، حيث كانت المعلومات المتوفرة تشير إلى أن القوى القومية والبعثية وقوى عشائرية وأخرى رجعية كانت تدبر عملية انقلاب عسكرية ضد الحكم الوطني، باعتبارها تشكل واحدة من سلسلة المحاولات السابقة، سواء تلك التي استهدفت اغتيال عبد الكريم قاسم أم الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم والاستيلاء على السلطة، عمد الشيوعيون ومؤيدو عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكُردستاني وجمهرة كبيرة من الديمقراطيين والتقدميين ومنظمات مهنية ترتبط بالحزب الشيوعي العراقي وحركة أنصار السلام، وبدعم مباشرة من رئيس الوزراء، إلى تنظيم مهرجان للسلام في الموصل بدلاً من الحلة. وقد دعي للمشاركة فيه قوى واسعة من مختلف أنحاء العراق بهدف إعلان تأييد هذه القوى لحكومة عبد الكريم قاسم وإبراز التأييد الواسع له شخصياً من جهة، وبث الخشية في نفوس القوى التي كانت تعمل لإسقاط حكومة قاسم من خلال تعبئة جماهيرية

---

١٠١ العاني، نوري عبد الحميد د، ومجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٦٧.

واسعة من جهة ثانية، ومحاولة الحصول على مواقع مهمة في الشارع العراقي واقتراب أكثر من السلطة السياسية ومن عبد الكريم قاسم مباشرة من جهة ثالثة.

لا شك في أن عقد مثل هذا المهرجان في مدينة الموصل يعتبر تظاهرة سياسية باتجاه مناهض للاتجاه القومي الناصري حينذاك، وكان متوقعاً أن يثير ضد المهرجان والقائمين به كل القوى المعارضة لحكومة قاسم وتلك التي تتهم الشيوعيين بتوجيه الحكم وبدورهم المهيمن على الشارع العراقي، وبالتالي كان على منظمي هذا المهرجان أن يدركوا بأن مثل هذه الفعالية لن تمر بسلام، بل يمكن أن تترتب عليها نتائج غير محسوبة العواقب.

من هنا يمكن القول بلا تردد بأن التحضير الواسع والتعبئة الكبيرة لعقد مهرجان السلام في الموصل يعتبر بمثابة استفزاز مباشر للقوى القومية العربية بمختلف أطيافها وقوى الإسلام السياسية وجمهرة من شيوخ العشائر العربية في واحد من أهم مواقعها التي تتسم بالمحافظة والتعصب والتي تتخذ مواقف العداء من قاسم من جهة، ودفع المتآمرين إلى تعجيل عملية التهيئة وتنفيذ الإطاحة بحكومة قاسم من جهة أخرى، وكلا العاملين كانا سبباً في فشل المحاولة ووقوع المنظمين لها في أيدي القوات الحكومية والجيش الشعبي والتنظيم المحلي للحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكُردستاني وقوى اليسار عموماً.

لقد أقيم مهرجان السلام في الموصل في السادس من شهر آذار/مارت ١٩٥٩ ساهمت فيه وفود كبيرة من مختلف المدن العراقية، إذ كانت القطارات تنقل الناس إلى الموصل مجاناً للمشاركة فيه. وهذه المجانية في النقل لا يمكن أن تحصل دون موافقة المسؤولين الحكوميين عليها، أي موافقة عبد الكريم قاسم على وضع رحلات القطار إلى الموصل تحت تصرف المشاركين في المهرجان مجاناً.

يشير شهود عيان كثيرون إلى أن المسيرة في شوارع الموصل متوجهة صوب الملعب المحلي لكرة القدم كانت سلمية وكانت الوفود القادمة تهتف: (أهل الموصل يا كرام، نحن أنصار السلام) وكان جمهور من المرحبين يجيب: (أهلا أهلا بالوفود تحت رايات السلام).

وما أن وصلت إلى منطقة (رأس الجادة) حتى انهالت على الوفود الحجارة والسباب".[١٠٢] لقمان الشيخ عراق الغد بتاريخ ٢٣/١م٢٠١٠

إن كافة شهود العيان يؤكدون بأن الوفود والمرحبين ابتعدوا عن الانجرار لاستفزاز رماة الحجارة، مما ساهم في نجاح المهرجان في ما كان يسعى إليه دون مصادمات وانتهى مساء ذلك اليوم ليعود الناس إلى ديارهم دون وقوع حوادث مثيرة للأمن. وإذا كان هذا النجاح الجزئي مكسباً، فأن ما حصل بعد ذلك لم يكن في كل الأحوال مأثرة كبيرة، بل مأساة فعلية.

تنفيذ المؤامرة وفشلها

يبدو من تتابع الأحداث أن القوى القومية والإسلامية وبعض قوى العشائر لم تتحمل هذا الاستفزاز ولم تستطع مواجهة تلك الجماهير الغفيرة التي جاءت من كل أنحاء العراق للمشاركة فيه، لهذا أجلت تحركها إلى اليوم الثاني، أي يوم السابع من آذار/مارت ١٩٥٩ حيث كانت الوفود قد غادرت الموصل إلى مناطق سكناها في أنحاء أخرى من العراق. إذ بدأت في اليوم الثاني مباشرة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الشيوعيين والديمقراطيين القريبين من الحزب ومن الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الوطني الديمقراطي وشخصيات ديمقراطية مستقلة بلغ عددهم أكثر من ستين شخصاً وزجتهم جميعاً في سجن الحامية العسكرية في الموصل. لقد نفذت جمهرة من الضباط البعثيين والقوميين والإسلاميين هذه الحملة الاستفزازية من الاعتقالات. مما أغاظ كل الشيوعيين والديمقراطيين في كل مكان، خاصة وأن منفذي هذه الاعتقالات من البعثيين والقوميين والإسلاميين قد قتلوا المناضل الديمقراطي اليساري كامل قزانچي في باب سجن الحامية على يد الضابط القومي والقطب المتحرك منهم بشكل خاص محمود عزيز الحاج عبد الله، وهو من سكان مدينة الموصل، كما تم قتل آمر كتيبة الهندسة في الموصل الضابط عبد الله الشاوي الموالي لقاسم، إضافة إلى ممارسة اعتداءات كثيرة على الشيوعيين واليساريين

---

١٠٢ لقمان الشيخ. حول مهرجان الموصل. موقع عراق الغد بتاريخ ٢٣/١/ ٢٠١٠.

والكُرد في مواقع مختلفة من الموصل. وامتد الصراع ليشمل العشائر العربية والكُردية في المنطقة وسادت الفوضى في المدينة وضواحيها. وبدأت معركة قاسية في المدينة تتوجت بالمحاولة الانقلابية التي قام بها العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، وهو أحد المشاركين في حركة الضباط الأحرار التي عملت من أجل إسقاط النظام الملكي في العراق، كما أنه شقيق الضابط الدكتور محمد الشواف الذي عين وزيراً للصحة في حكومة عبد الكريم قاسم، وكان من الضباط الأحرار أيضاً.

في صبيحة يوم ٨ آذار/مارت ١٩٥٩ أذاع الانقلابيون بيانهم الأول موقعاً باسم "قائد الثورة" العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، وهذا نصه:

نص بيان العقيد عبد الوهاب الشواف الانقلابي:

"بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الشعب العراقي الأبي :

أيها المواطنون :

عندما أعلن جيشكم الباسل ثورته الجبارة في صبيحة ١٤ تموز الخالد، عندها حطم الاستعمار وعملاءه، وقضى على النظام الملكي، وأقام بمؤازرتكم وتأييدكم النظام الجمهوري الخالد، عندما فعل جيشكم ذلك كله، لم يدر بخلده، ولا بخلدكم، أن يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد، وتزول طبقة استغلالية بشعة، ليحل محلها فئة غوغائية، تعيث بالبلاد والنظام و القانون فساداً ويُستبدل مسؤولون وطنيون بآخرين يعتنقون مذهباً سياسياً، لا يمت لهذه البلاد العربية الإسلامية العراقية بصلة.

أجل لم يدر بخلد جيشكم الباسل ولا بخلدكم أنتم أيها المواطنون الأباة، وقد انصرم على قيام ثورتكم الخالدة ثمانية أشهر، ولم تكن بلادكم، الوفيرة الخيرات، إلا مسرحاً للفوضى، والبطالة، فيتحطم اقتصادها الوطني، وتتعطل مشاريعها العمرانية، وتنتزع الثقة من النفوس، ويختفي النقد من الأسواق، وتعيث بالبلاد

مقابل ذلك فئة ضالة باغية لا دين لها،ولا ضمير، تخلق لها صنماً به لوثة في عقله وتعبده، ولا تخشى الله وتنادي به رباً للعالمين، وتُسخر موارد الدولة لتخلق منه زعيماً أوحدَ،ومنقذاً أعظم.

هذا الزعيم، الذي خان ثورة ١٤ تموز، وعاث بمبادئها، وأهدافها، ونكث بالعهد، وغدر بإخوانه الضباط الأحرار، ونكل بهم، وأبعد أعضاء مجلس الثورة الأشاوس ليحل محلهم زمرة انتهازية رعناء، وقادته شهواته العارمة الى تصدر الزعامة، وأعتمد على فئة تدين بعقيدة سياسية معينة لا تملك من رصيد التأييد الشعبي غير التضليل، والهتافات الغوغائية، والمظاهرات، وغير الزبد الذي يذهب جفاء، وركب رأسه وأعلنها دكتاتورية غوغائية، فنحى زعماء الثورة عن المسؤولية،وأطلق للإذاعة والصحف عنان الفوضى، تخاصم جميع الدول، وتشنها حرباً عدوانية على الجمهورية العربية المتحدة، التي جازفت بكيانها من أجل نجاح الثورة، ودعم كيانها وكيان الجمهورية، وأستهتر بدستور جمهوريتنا المؤقت، وسلب مجلس السيادة المؤقت كل مسؤولياته الدستورية، وأحتكرها لنفسه، وأعلنها حرباً شعواء على الجهات الوطنية، والعناصر القومية المخلصة فزج في المعتقلات آلافاً من المواطنين الأبرياء بما لم يسبق له مثيل حتى مع الطاغية] نوري السعيد ولا المجرم عبد الإله، ولم يجرؤ على فعلته الإجرامية أحد،وأنحرف منفذاً أوامر الجهات الغوغائية عن أغلى وأثمن ما يعتز به العراقيون عرباً وأكراداً، ألا وهو السير بسفينة البلاد الى التضامن مع سائر البلاد العربية المتحررة، وأعلنها حرباً شعواء على الأمة العربية، لدرجة أن صار الهتاف بسقوط القومية العربية شعاراً له ولزمرته الباغية الفاجرة، وسلك في سياسته الخارجية مسلكاً وعراً، فلم يتقيد بمبادئ الثورة التي ترى من سياسة الحياد الإيجابي شعاراً لا يمكن الانحراف عنه.

لهذه الأسباب كلها، أيها المواطنون الأباة في شتى أنحاء جمهوريتنا الخالدة، عزمنا باسم العلي القدير، بعد اتفاقنا مع أخينا الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية، ومع كافة الضباط الأحرار في جيشكم الباسل، وبعد مشاوراتنا مع

سائر العناصر السياسية المخلصة عزمنا في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ جمهوريتنا، على تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد والاستبداد، وتخليصه من الفوضى، معلنين لكافة المواطنين، عرباً وأكراداً،وسائر القوميات العراقية الأخرى التي يتألف من مجموعها شعبنا العراقي، الأبي الكريم إننا المحافظون على العهد متمسكون بأهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة، مراعون مبادئ دستور جمهوريتنا الفتية، نصاً وروحاً عاملون على حسن تنفيذ وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وتطبيق سياسة اقتصادية اشتراكية ديمقراطية، تعاونية،

ونطالب بحزم وإصرار تنحي الطاغية المجنون وزمرته الانتهازية الرعناء عن الحكم فوراً، والقضاء على السياسة الغوغائية، التي أخذت تمارسها فئة ضالة من شعبنا، لكي يسود النظام وحكم القانون في أرجاء وطننا الحبيب، ونعلن في هذه اللحظة التاريخية للعالم أجمع ، أن سياستنا الخارجية منبثقة من مصالح شعبنا وأمتنا، وإننا إذ نتبنى سياسة الحياد الإيجابي الدقيق إزاء الدول الأخرى، نصادق من يصادقنا، ونعادي من يعادينا، نعلن باسم الشعب العراقي،أننا سنحافظ على التزاماتنا الدولية بوصفنا عضواً في الأمم المتحدة، ونعتز بصداقة البلاد التي أدت لنا ولأمتنا العربية أجل العون في محنتها الماضية، ومن تلك البلاد الاتحاد السوفيتي وسائر البلدان الاشتراكية، والى جانب هذا، نعلن بإصرار تمسكنا باتفاقاتنا النفطية مع الشركات الأجنبية مراعين في ذلك مصالح اقتصادنا، وحقوقنا الشرعية، وسنضمن بحزم سير أعمال الشركات النفطية، بكل حرية .

ويسرنا أن نفتح صفحة جديدة من الصداقة القائمة على أساس الند للند، مع كل دولة.

ونود أن نوضح بجلاء أن أي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية من أي دولة كانت، في هذه الفترة التي تسبق قيام مجلس السيادة بمسؤوليته الدستورية، ليؤلف وزارة شرعية في العاصمة بغداد، بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة، فإن هذا التدخل يعتبر ماساً باستقلال وسيادة جمهوريتنا، ويؤدي ذلك إلى أوخم العواقب.

إن حركتنا حركة داخلية محضة من اختصاص الشعب العراقي وحده.

أيها المواطنون:

إننا، إلى أن يستجيب عبد الكريم قاسم، فينصاع للحق، ويتنحى عن الحكم فوراً، والى أن يمارس مجلس السيادة سلطاته، ليؤلف وزارة بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة، قد أخذنا على عاتقنا بعد الاتكال على الله، مسؤولية إدارة البلاد، طالبين من إخواننا المواطنين الكرام، شد أزرنا وعوننا، بالإخلاد إلى الهدوء والسكينة، دون أن يلزمونا إلى اتخاذ تدابير من شأنها الأضرار بالممتلكات، أو إلى سفك الدماء، وليكن كافة أبناء الشعب مطمئنين إلىأننا سنكون عند حسن ظنهم بتولي المطالبة بتحقيق أمانيهم.

ونحذر في الوقت ذاته العناصر الهدامة من أننا سنأخذهم بالشدة، إن عرضوا حياة المواطنين وحياة الأجانب، وممتلكاتهم للخطر، وليعلم الجميع أن حركتنا الوطنية تستوي عندها جميع الفئات والهيئات، وأنها تحفظ لهم حقوقهم في الحرية إن لم يتجاوزا حدود القانون المرسوم.

والله ولي التوفيق

عبد الوهاب الشواف

العقيد الركن قائد الثورة"[١٠٣]

ثم قدم فاضل الشگره تعليقاً سياسياً مؤيداً للبيان والانقلاب، ثم انطلق نشيد "الله أكبر" من الإذاعة الصغيرة التي أرسلتها لهم القيادة المصرية عبر عبد الحميد السراج وزير داخلية ومسؤول المباحث السورية.

يشير مؤلفا كتاب "من الثورة إلى الدكتاتورية في العراق منذ ١٩٥٨" إلى الأوضاع في الموصل في يوم ١٩٥٩/٣/٧ بما يلي:

---

١٠٣ العاني. نوري عبد الحميد مع مجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري.الجزء الثاني ٧ شباط–١٣ تموز ١٩٥٩. ط١. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠١. ص٨٥–٨٧.

"بدأت المصادمات العنيفة في اليوم التالي عندما اندلع القتال بين القوميين المحليين – أي القوميين في مدينة الموصل– وبين الشيوعيين في الصباح الباكر ليوم ٨ آذار تم اعتقال حوالي ٦٠ شخصاً من أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي. وفي الساعة السابعة صباحاً أعلن العقيد الشواف تمرده من الراديو وبالرغم من ادعائه أنه كان يعمل بمفرده لكنه ذكر بأن الطبقچلى وعدداً آخر من الضباط ذكرهم بالاسم بأنهم متعاطفون معه"[١٠٤]. ومن المفيد هنا الإشارة إلى واقع أن المشاركين في مواجهة القوميين والبعثيين المتآمرين لم يكن أعضاء وكوادر الحزب الشيوعي العراقي وحدهم بل كان معهم أعضاء وكوادر من الحزب الديمقراطي الكردستاني وجمهرة من مؤيدي قاسم ممن كانوا يحسبون على التيار الديمقراطي والتقدمي أو اليساري.

إن طبيعة هذا الصراع والأساليب التي مورست فيه عبرت عن تخلف صارخ في الوعي الفكري والسياسي والاجتماعي لدى قادة وكوادر وقواعد الأحزاب السياسية العراقية قبل أن تكون في صفوف الجماهير الشعبية الواسعة، وكانت الأحزاب هي التي تحرك الجماهير المحيطة بها صوب أعمال العنف وترك طاولة الحوار السياسي. لقد كان كل من هذه القوى ينطلق من امتلاكه الحقيقة والحق وتغيب عن الآخرين ودون الاعتبار لحق وحقوق الآخرين. فالجماهير الشعبية لم تكن هي المحركة لتلك الأفعال، بل الأحزاب السياسية التي عمدت إلى التآمر وتلك التي أصرت مع عبد الكريم قاسم على عقد مهرجان السلام في الموصل مع إدراكها بحساسية الموقف واحتمال انفلات عقد الأمن والقدرة على السيطرة على الوضع العام.

لم يأخذ الحزب الشيوعي العراقي ومؤيدوه بنظر الاعتبار طبيعة سكان المدينة والسمات المعروفة التي يتميزون بها منذ فترات طويلة. فمن المعروف بشكل عام عن الموصل ما يلي:

أ. ولا شك في وجود عائلات أخرى ثرية وكانت مالكة لمساحات غير قليلة من الأراضي

---

١٠٤ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨. ألمانيا. كولون. منشورات

الزراعية التي كان يهمها تغيير الوضع في العراق لصالحها.

ب. أن أهالي الموصل متدينون ومتمسكون بأهداب الإسلام وهم على مذهب أهل السنة، ويمارسون الطقوس والتقاليد الإسلامية المعروفة. وإلى جانب المسلمين نجد الجماعات المسيحية ذات التقاليد العريقة.

ج. كما أن نسبة مهمة من السكان تدين بالولاء للاتجاهات القومية العربية، إضافة إلى تأييدها المباشر لجمال عبد الناصر. وتعيش في مدينة الموصل نسبة صغيرة من السكان الكُرد أيضاً.

إن سمتي التدين والتزمت الديني من جهة، والتعصب القومي الشديد من جهة أخرى، تجعلان من الناس أكثر تعصباً وأكثر استعداداً لممارسة العنف ضد من يعتقدون بأنهم يقفون ضد القومية العربية أو ضد الإسلام، بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ هذا الاعتقاد. وإذا كانت هناك قوى تساند هذين الاتجاهين وتدفع بهما إلى نهاياتهما القصوى، كما في موقف قيادة الجمهورية العربية المتحدة، وبشكل خاص جمال عبد الناصر ومسؤول الأمن في سوريا عبد الحميد السراج، فإن عاقبة ذلك تكون في الغالب الأعم وخيمة على المجتمع والحياة السياسية. وهو ما حصل فعلاً.

كما أن القوى القومية والإسلامية لم تأخذ بالاعتبار وجود قوى أخرى قادرة على مواجهتها وهي تستند إلى تأييد الحكومة وعبد الكريم قاسم لها في تلك الفترة، وبالتالي فقد بالغت بقدراتها على تنفيذ مؤامرة سياسية عسكرية من الموصل وليس من بغداد، وهي التي اختلف معهم بشكل واضح القائد العسكري الأبرز للجناح القومي العسكري حينذاك العقيد رفعت الحاج سري وطالب الشواف بالتريث وعدم تنفيذ عملية الانقلاب حينذاك، رغم أنه كان من ابرز المعارضين لعبد الكريم قاسم ومن ابرز المتآمرين ضده.

واستناداً إلى هذا الواقع كان المفروض في القوى السياسية العراقية أن تبتعد عن كل ما يمكن أن يحرك الأجواء غير السليمة في منطقة تتميز بحساسية شديدة ويمكن أن تشتعل فيها، في مثل هذه الحالات، الصراعات القومية والدينية والمذهبية وتتحول في كل لحظة إلى نزاعات سياسية دامية غير مبررة بأي حال.

لقد كانت لدى الحزب الشيوعي العراقي مواقع مهمة في الموصل، إلا أنها لم تكن واسعة، في حين كانت نسبة مهمة من السكان تقف إلى جانب القوى القومية والإسلامية التقليدية. ومن هنا، كما يبدو، كانت رغبة الشيوعيين فرض السيطرة على هذه المدينة والتأثير على وجهتها الفكرية والسياسية من خلال تجميع جمهرة كبيرة من العراقيات والعراقيين من سائر أرجاء العراق. ولم يكن هذا الموقف سليماً ولم تتحقق النتيجة المرجوة، بل حصل عكس ذلك، إذ قاد الإصرار على تنظيم الفعالية في الموصل إلى عواقب سيئة جداً. ولم يكن الحزب الشيوعي وحده مسؤولاً عن ذلك، بل القوى القومية أولاً وقبل كل شيء، إضافة إلى مسؤولية عبد الكريم قاسم باعتباره رئيساً للوزراء، إذ كان في مقدوره أن يمنع وقوع الكارثة. إن القراءة المتأنية لموقف عبد الكريم قاسم من الوضع في الموصل وإزاء تنظيم وتنفيذ فعالية مهرجان السلام تؤكد الأمور التالية:

عمد عبد الكريم قاسم في وقت مبكر إلى ممارسة تكتيك خاص يهدف إلى ترك القوى السياسية المختلفة أن تتصارع في ما بينها لكي يجهز بعضها على البعض الآخر، وبالتالي يساهم هذا الصراع في إضعافها وزعزعة مواقفها إزاء قاسم وسياساته الداخلية والعربية والدولية. وكان قاسم راغباً في تصفية بعض الحسابات مع قوى الشيوعيين والبعثيين والقوميين والإسلاميين في آن واحد من خلال تلك العمليات، ولذلك لم يعمد رئيس الحكومة إلى:

– منع تنفيذ خطة مهرجان السلام في الموصل لتلافي وقوع صدام محتمل أو استفزاز للقوى القومية والإسلامية، بل كان المبادر لها والدافع إلى تبني الحزب الشيوعي عقد المهرجان في الموصل وليس في مدينة الحلة.

– تشديد الحراسة في مدينة الموصل وضمان عدم وقوع حوادث مخلة بالأمن لا في يوم الاحتفال فحسب، بل وفي الأيام التالية له.

– عدم اعتقال مدبري محاولة الانقلاب، رغم علم قاسم ومعرفته بوجود محاولة انقلابية تستهدف نظام الحكم تقوم بها مجموعة من الشخصيات العسكرية القومية من مختلف الرتب، إضافة إلى مشاركة ووقوف العقيد عبد الوهاب الشواف على رأس هذه المجموعة

التي وجدت التأييد والدعم من مصر وسوريا.

– لقد تولد أحساس واقعي ملموس بأن عبد الكريم قاسم كان يريد أن ينتهي من هذا الخراج المتقيح في الموصل وفي عموم العراق دفعة واحدة، ويصيب الطرفين المتنافسين بضربة واحدة أيضاً.

– وعلى الإنسان أن لا ينسى بان قاسماً قد تميز بحس تآمري شديد وكان على استعداد لممارسته أيضاً، وكان في مقدوره أن يتحدث بلسانين، أو يجسد شخصيتين في آن واحد. ومن هنا تبرز أيضاً الاختلافات التي تنعكس في أحاديث من عرف عبد الكرم قاسم عن قرب، إذ كان يطرح أفكاراً ومواقف متباينة من قضية واحدة عند مواجهة قوى مختلفة. إنها الازدواجية في الشخصية العراقية التي لا نجدها عند قاسم فحسب، بل عند غالبية السياسيين العراقيين، وفي نسبة عالية من سكان العراق والتي تحدث عنها بتفصيل كبير أستاذ علم الاجتماع الفقيد الدكتور على الوردي.

لا شك في أن أتباع الشركات الأجنبية وبعض القوى القومية الكُردية المتطرفة والعشائر العربية المتحيزة للقوى القومية اليمينية المتطرفة كانت تلعب دورها في تعميق الخلافات وتفجيرها في كل لحظة. لقد شاركت في أحداث الموصل الأحزاب السياسية ومجموعات من التنظيمات العسكرية القومية والقوى الإسلامية. وكانت عواقبها وخيمة على الجميع.

وسقط في هذه الأحداث، وفي أحكام الإعدام التي صدرت فيما بعد عن مختلف المحاكم العراقية، وفق إحصائيات القوى القومية العراقية، عدد كبير من المدنيين والعسكريين بلغ ٤٤ عسكرياً و٧٢ مدنياً، إضافة إلى مجموعة من الذين حكم عليها بالسجن سنوات مختلفة. ويشير الدكتور حنا بطاطو، في كتابه المعروف "العراق" إلى تقدير عدد القتلى في أحداث الموصل كما يلي:

"واختلفت التقديرات كثيراً في عدد الضحايا في تلك الأيام، ووصلت في بعض التقديرات إلى ٥٠٠٠ ضحية، ولكن المتفق عليه الآن أن العدد كان في حدود المئات، وليس الآلاف. ويعد الشيوعيون حوالى ١١٠ قتلى و٣٠٠ جريح في الموصل نفسها، و٣٠ قتيلاً و٢٠ جريحاً بين أتباع الشواف، أما البقية فمن الجنود و"رجال الشعب". واستطاع القوميون أن يعدوا

ما لا يقل عن ٤٠ قتيلاً في صفوفهم وصفوف حلفائهم. وجعلوا عدد القتلى كلهم في حدود ٢٠٠. وكذلك فعل محمد حديد، وزير مالية قاسم والشاهد الذي يستحق الثقة"[١٠٥].

إن الإشكالية الحقيقية في هذه الأحداث تكمن في الوقائع التالية:

إن الأساليب التي اتبعت من جميع الأطراف في هذه الأحداث وما بعدها كانت مخالفة للشرعية والدستور العراقي المؤقت وحقوق الإنسان. وأنها تمثلت في تجاوزات صارخة على حياة وكرامة الإنسان وحقه في التعبير عن رأيه الفكري وموقفه السياسي ومنحدره القومي أو الديني أو المذهبي.

وقد مورست أساليب لا تمت إلى الإنسان بصلة مثل التمثيل بجثث القتلى أو سحلهم بعد ربط أرجلهم بالحبال في شوارع المدينة و"النشوة الحيوانية" تغمر الناس الذين يجرون الضحايا بالحبال أو المحيطين بهم والمساندين لهم. وهي مشاهد لا يمكن اعتبارها من صنع بشر يمتلكون وعياً وإحساساً وضميراً إنسانياً حياً. ومن المحزن أن نقول أن هذه الأعمال قد نفذت أيضاً في بغداد بعد ثورة تموز مباشرة وأن هذه الطريقة في الانتقام الهمجي لها سوابق في تاريخ العراق الإسلامي حيث كان الحكام يأمرون بذلك وعلى مرأى ومسمع الناس وتمارس في شوارع وأزقة بغداد أو غيرها من المدن.

وإذا كانت محاكم غير شرعية قد تشكلت من قبل المشاركين في الاحتراب لإصدار أحكام بالإعدام وتنفيذها فوراً من قبل الشيوعيين وقوى أخرى مساندة لهم دون محاكمات شرعية وقانونية وتعتبر ضمن عمليات إجرامية غير مبررة، فإن الحكومة العراقية قد أحالت المشاركين في مؤامرة الموصل إلى محكمة الشعب التي أصدرت أحكاماً قاسية وغير مبررة بالموت على المشاركين بتلك المحاولة الانقلابية وبعيداً عن أصول القضاء العراقي، كما لم تتوفر فرصة الدفاع عن النفس في تلك المحاكم وخارج القانون ونفذت الأحكام بهم فعلاً. وفي ذات الوقت شكلت الحكومة العراقية محاكم أحالت بموجبها بعض المتهمين بأحداث الموصل أو المشاركين في المحاكم غير الشرعية تجلت فيها الرغبة في الانتقام، خاصة وأن حكامها كانوا من الجماعات التي تميل للقوى القومية أو محسوبة عليها وتلك التي ساهمت

---

١٠٥ بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. الكتاب الثالث. ص ٢٠٠.

بقتل عدد من الشيوعيين واليساريين أو تعذيبهم وعلى رأسهم السيد كامل قزانچي، أحد ابرز العناصر اليسارية الماركسية في العراق حينذاك والذي قتل دون محاكمة، بعد أن نودي عليه وأردي قتيلاً في باب المعتقل. وأصدرت تلك المحاكم أحكاماً قاسية بحق الشيوعيين وصحبهم بما في ذلك أحكام الموت التي نفذت فعلاً. ويمكن الإشارة هنا بشكل خاص إلى المحكمة العسكرية التي شكلها عبد الكريم قاسم وفق الأحكام العرفية السائدة برئاسة العقيد شمس الدين عبد الله رئيس المجلس العرفي والتي تخصصت عملياً بمحاكمة أعضاء الحزب الشيوعي العراقي المتهمين بمختلف الأحداث بما في ذلك المطالبة بالسلام في كُردستان والديمقراطية للعراق. ويشير السيد حسن العلوي في كتابه الموسوم "عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين"، إلى شمس الدين عبد الله ومحكمته فيقول:

"وكان شمس الدين ينظر في قضايا المتهمين بنشاط حزبي أو اجتماعي، مما يخل بالأمن العام. والمتهمون شيوعيون في الغالب. بل لعله تخصص في فترة ما بالنظر في قضايا خاصة بالشيوعيين، على أثر الانتقاد الذي وجهه عبد الكريم قاسم لهم في خطاب كنيسة المار يوسف بالكرادة يوم ١٩٥٩/٧/١٩. إذ استطاع أن يضع أعداداً غفيرة من الشيوعيين والديمقراطيين في السجن بينما كان يغض النظر عن النشاط القومي المتزايد. وأوجد بذلك فرصة لتنفس معارضي عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي لكي يتحركوا، مدعومين بغطاء عرفي يستخدمونه عند الحاجة، للتنكيل بخصومهم الشيوعيين"[١٠٦]. ويواصل حسن العلوي فيقول:

".. إن شمس الدين عبد الله الذي يرأس محكمة عرفية خاصة بالدفاع عن النظام، كان هو نفسه من معارضي النظام، إن لم يكن أشد معارضيه"[١٠٧].

جاء في الجزء الثاني من كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" الصادر في العام ٢٠٠١، أي في فترة حكم البعث، بصدد العقيد شمس الدين عبد الله ومحاكماته ما يلي:

---

١٠٦ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. لندن، دار الزوراء. ١٩٨٣. ص ٤٦/٤٧.

١٠٧ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم .... المصدر السابق. ص ٤٧.

" وأحيل عدد كبير من الشيوعيين أو المحسوبين عليهم إلى المحاكم العرفية ويذكر أحد الباحثين في كلامه عن العقيد شمس الدين عبد الله رئيس المجلس العرفي والذي كان يقابل فاضل عباس المهداوي في محكمته العسكرية إنه بعد خطاب عبد الكريم قاسم يوم ١٩ تموز "استطاع أن يضم أعداداً غفيرة من الشيوعيين والديمقراطيين في السجن بينما كان يغض النظر عن النشاط القومي المتزايد. وأوجد بذلك فرصة لتنفس معارضي عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي لكي يتحركوا مدعومين بغطاء عرفي يستخدمونه عند الحاجة للتنكيل بخصومهم الشيوعيين . ولم يكن ذلك صعباً على شمس الدين عبد الله الذي كان قد تعرض إلى اعتداءات قامت بها ضده جماعات محسوبة على الحزب الشيوعي فضلاً عن أنه يؤمن بالاتجاه القومي العربي ويعتقد أن الشيوعيين وعبد الكريم قاسم مسؤولون عما حدث ويحدث لحاملي الأفكار القومية ومستقبل العمل القومي في العراق. اعتمد العقيد شمس الدين عبد الله في إصدار قراراته على مبدأ قانوني ينص على جواز إصدار قرار قضائي في مسالة وجود شاهدي إثبات يقسمان بالقرآن الكريم على صحة أقوالهما أمام هيئة المحكمة بحضور المتهم وهذه عملية سهلة بوجود رجال الأمن والشرطة المعروفين بعدائهم التقليدي للشيوعيين إلى جانب أي شخص من معارضي الحكم . ولهذا فقد استغلت نقطتان لإرسال الشيوعيين إلى المحكمة العرفية وإصدار القرار بالسجن عليهم. وشاع استعمالها في حالة عدم وجود تهمة محددة.

أولاً: الادعاء بأن أحدهم مزق نسخة من القرآن الكريم.

ثانياً: الادعاء بأن أحدهم مزق صورة الزعيم، وتفوه بعبارات تمس كرامته الشخصية، ولما كان رئيس المحكمة العرفية، حريصاً على الزعيم وسلامة صوره من التلف، ولما كان من محبيه الذين يعز عليهم أن تمس شخصيته بكلام ولو عارض، فقد أصبح إصدار أقسى العقوبات بحق الفاعل مطلوباً ولِمَ لا.. وهذان شاهدا الإثبات يقسمان بالقرآن الكريم على صحة أقوالهما ! ! "[١٠٨].

---

١٠٨ العاني، نوري عبد الحميد مع مجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري.الجزء الثاني ٧ شباط – ١٣ تموز ١٩٥٩. ط ١. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠١. ص ٨٠.

راجع أيضاً: العلوي، حسن عبد الكريم قاسم.. . مصدر سابق. ص ٤٧.

ويورد السيد حسن العلوي أمثلة حية على زيف القسم الذي كان الشهود يقدمونه أمام محكمة شمس الدين عبد الله وصدور الأحكام القاسية بحق الشيوعيين وهم لم يرتكبوا ذنباً، سوى حقد رئيس المحكمة على الشيوعيين وكرهه لهم[١٠٩]، إذ لم يكن بين الشيوعيين أي مخبول يمكن أن يمزق القرآن في مجتمع أكثريته تدين بالإسلام أو يمزق صور الزعيم الذي كانوا يدافعون عنه وقتلوا دفاعاً عنه.

ولا شك في أن العداء الشخصي والحسد وروح الانتقام والثأر لأسباب مختلفة كانت هي الأخرى وراء موت الكثير من الأشخاص الذي قتلوا في تلك الأحداث المأساوية. ويؤكد حنا بطاطو في ضوء المعلومات المتوفرة حينذاك بأن الكُرد لعبوا دورهم في تشديد الصراع، إذ جاء في كتابه الموسوم العراق بهذا الصدد ما يلي:

"وبخصوص الإعدامات السريعة التي جرت يوم ١٠ آذار (مارس)، هناك إصبع اتهام آخر يوجه إلى الأكراد، فقد أكد شاهد عيان شيوعي في العام ١٩٦٣ أن الملا أنور، رئيس تحرير جريدة ,,خباط" (المقصود خه بات،، أي النضال، ك. حبيب) (الكُردية) وعضو الحزب الديمقراطي الكُردستاني، وعدداً من البرزانيين يقودهم أحد أبناء الملا مصطفى، وربما كان لقمان، شكلوا جزءاً من فريق الإعدام الذي شكل لهذا الغرض"[١١٠].

ويشير صديق لي أوردت رسالته لي كملحق في نهاية هذا الكتاب أشار فيه إلى ما يلي:

"كان بالإمكان السّيطرة على المدينة بسهولة بعد إذاعة أنباء مقتل الشّواف واستسلام مساعديه وأركان موقعه. لكن الذي حدث أنّ الجنود الأكراد عاثوا فساداً في المدينة قبل أنّ يأتي العقيد حسن عبود. بقواته ويسيطر على الوضع، إضافة إلى تواجد بعض الأشخاص الغرباء عن الموصل في سحناتهم ولهجاتهم وطرقهم في الكلام، ولا يدري أحد من أين جاؤوا". (راجع الملحق رقم ٥).

ويشير أيضاً إلى ما يلي بالنسبة لدور الشيوعيين، علماً بأنه كان عضواً في الحزب الشيوعي حينذاك:

---

١٠٩ العلوي، قاسم. مصدر سابق. ص ٤٨/٤٧.

١١٠ حنا بطاطو، العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٠٠.

" أنّ ما يدعيه بعض الشّيوعيين من أنّ للحزب الشّيوعي دوراً مهماً بالقضاء على مؤامرة الشّواف نوع من المبالغة والادعاء غير المسنود، فلم يكن لدى الشّيوعيين عشر قطع أسلحة فكيف يكون لهم دور مهم وعدوهم يمتلك الآلاف منها ! نعم أصبح لهم دور بعد سقوط الشواف دور كبير، لكنه مخجل، ومهين، فقد قدموا قوائم النّاشطين من المعادين للجمهورية للسّلطات، وقاموا بتعذيبهم وإهانتهم بدل رجال السلطة، وما إعدام البطل وعد الله يحيى (شقيق حسب الله يحيى)، إلا بهذه التهمة حيث شهد عليه غير واحد. وكان بالإمكان الاستفادة من رفاق شجعان مثله لو كان للحزب عقلية واقعية متفتحة، لكنهم أعدموا أو هربوا". (راجع الملحق رقم).

لقد عبرت تلك الأحدث في أيام ٧–٩ آذار من عام ١٩٥٩ وما تبعها من محاكمات عن خوف متبادل بين الأطراف المتنازعة وعن قسوة جامحة في سلوك أولئك البشر الذي ساهموا في تلك الأحداث، وعن رغبة عارمة في الوصول إلى السلطة. ومن المثير للاهتمام أن نشير إلى أن سلوك الفرد العراقي بشكل عام، وخاصة المشارك منهم في الحياة السياسية، كان لا يرفض تلك الأفعال ولا يشمئز منها أو يدينها، بل كان يقبل بها وعلى استعداد نفسي تام لممارستها، أي لم يكن السلوك مقتصراً على المشاركين مباشرة والمنفذين لتلك الأعمال، بل وعلى غيرهم أيضاً ومن كل الأطراف تقريباً، ولو كانت الأحداث قد وقعت في مدينة أخرى في العراق لرما حدثت المجازر الدموية ذاتها. إن أحداث الموصل كانت نموذجاً لسلوك الفرد العراقي السياسي، ولكن حتى غير السياسي يمكن أن يندفع في مثل هذه الأعمال حالما يرى الدم نازفاً أو يدفع بطريقة ما للمشاركة في ذلك، وهي نقطة الضعف المركزية في سلوكية القسوة والعنف وعدم الرحمة في الأوساط العراقية.

لقد كانت أساليب التشنيع والتمثيل والإساءة لجثث الموتى معروفة في تاريخ العراق الطويل، وقد مررنا عليها في الكتب الأخرى من هذه المجموعة. وقد جرت في أحداث الموصل ممارسة مماثلة لا تنحصر في سحل الجثث فحسب، بل وتعليقها في الشوارع وتركها لفترة طويلة لكي تشاهد من قبل الناس أطفالاً ونساءً ورجالاً، وكانت الجثث تترك في الشوارع وهي عارية تماماً ومشوهة، مما يزيد من أحقاد وكراهية ورغبة العوائل، التي فقدت

شبابها وتراهم معلقين على أعمدة الكهرباء، بالانتقام ممن فعل بهم ذلك. وهكذا تتواصل طاحونة الموت، فيصبح الجلاد في فترة أخرى ضحية والعكس صحيح أيضاً. ولا شك في أن البعثيين والقوميين من جهة، والشيوعيين واليساريين بشكل عام من جهة أخرى، تميزوا بقبول العنف والقسوة من الناحية النظرية والممارسة العملية. وأحداث الموصل، وما سنأتي عليه لاحقاً يؤكد ذلك، بغض النظر عن الأسباب والدوافع، إذ ليس هناك ما يبرر التعذيب والقتل والتمثيل والسحل بأي حال من الأحوال ومن أي طرف جاء.

لقد كُتبَ عن الانقلاب الذي قاده العقيد عبد الوهاب الشواف في صبيحة اليوم الثامن من شهر شباط/فبراير ١٩٥٩ الشيء الكثير ومن وجهات نظر متباينة ومتصارعة أو من كتاب حياديين. وإذ توجد اختلافات كثيرة في وجهات النظر، فأن هناك اتفاقاً عاماً لدى أغلب المحللين السياسيين والكتاب حول عددٍ من النقاط المهمة والصحيحة التي أجد هنا مفيدة الإشارة إليها.

- لم يكن الانقلاب وأحداث الموصل نتيجة لتنظيم مهرجان السلام في الموصل بأي حال، بل كان القوميون قد اتفقوا على ذلك قبل عقد مهرجان الموصل بفترة غير قصيرة، وكانوا يتحينون الفرصة المناسبة لإعلان ذلك. وقد توضح هذا في أكثر من كتاب صدر في أعقاب سقوط الجمهورية الأولى، ومنها كتاب محمود الدرة الذي اشرنا إليه في مكان آخر. وكان الاتفاق تاماً بين قائد الفرقة الثانية في كركوك وحامية الموصل بقيادة عبد الوهاب الشواف والكثير من الضباط البعثيين هناك.
- لم تكن فكرة الانقلاب من بنات أفكار عبد الوهاب الشواف وحده، بل كانت بالأساس بدفع وتأييد القوى القومية العربية في العراق الذين وجدوا في عبد الوهاب الشواف الشخص المناسب للقيام بالحركة، إذ أنه كان من الضباط الأحرار وممن لم يحصل على مركز بارز ومناسب في الحكومة الجديدة، رغم كونه لم يكن قومياً أو بعثياً.
- لقد كان عبد الوهاب الشواف طموحاً ويتطلع إلى القيادة وكان يحس بالغبن الشديد من موقف عبد الكريم قاسم منه. لم يكن الشواف معادياً للديمقراطية، ولكن خاب ظنه بالقوى الديمقراطية وبالشيوعيين، وبالتالي قرر ممارسة المغامرة التي أودت بحياته

وحياة جمهرة غير قليلة من البشر.

- كانت القيادة السورية البعثية والقوى القومية المصرية وراء تشجيع عبد الوهاب الشواف بتنفيذ عملية انقلاب ضد قاسم. وكانت الحدود السورية العرقية مفتوحة أمام تدفق المساعدات على الموصل لتأمين الدعم المناسب للحركة.
- وكانت القيادة السياسية لمصر، وخاصة جمال عبد الناصر، وراء الحركة وتأييدها. وتجلى ذلك بوضوح كبير في نشرات الأخبار التي تذيعها الإذاعة المصرية وخاصة صوت العرب وكذلك الإذاعة السورية. جاء في كتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري الذي كتب في فترة حكم البعث ونشر في العام ٢٠٠١ في الجزء الثاني منه بشأن تاييد الجمهرية العربية المتحدة لمحاولة الانقلاب ما يلي:

"أسهمت الجمهورية العربية المتحدة مساهمة فعلية في ثورة الشواف بتوجيه مباشر من رئيسها جمال عبد الناصر . فقدمت محطة إرسال وبعض الأسلحة الخفيفة والمال وأسهمت أدبياً بدعمها بإذاعة البيانات والتعليقات من محطتي إذاعة دمشق وحلب على أنها مذاعة من محطة الموصل . إذ اعتبر عبد الناصر معركته مع الشيوعية والشيوعيين في العراق معركة مصيرية إذا أريد للوحدة العربية أن تسير في طريقها لتحقيق أماني العرب، كان يرى إن النشاط الشيوعي ابتداءً من بغداد يتجه مباشرة إلى دمشق . وأن موسكو تعمل على أن تتخذ من سوريا نقطة انطلاق تتجه منها شطر سائر البلاد العربية لتسيطر على الكويت وخيراتها. ومن ثم سائر منطقة الخليج العربي فإذا ما تحقق ذلك فأن الشيوعية ستسيطر على جميع منطقة الشرق الأوسط وحتى حدود الهند . وقد ترك عبد الناصر أمر مقاومة مخططات الشيوعيين في العراق لشخصين هما عبد الحميد السراج وزير داخلية الإقليم الشمالي (سورية) والعقيد عبد المجيد فريد، الملحق العسكري في الملحقية العسكرية للعربية المتحدة" في بغداد وبإشراف منه دون إشراك المخابرات العامة المصرية".[١١١]

- لم يكن في مقدور عبد الوهاب الشواف أن ينجح في حركته دون أن يكون له دعم مباشر

---

١١١ العاني، نوري عبد الحميد د. ومجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثاني. بغداد، المطبعة العربية ٢٠٠١. ص ٦٦/٦٧.

في بغداد بشكل خاص ومن الوحدات العسكرية الأخرى، وهو الذي لم يتحقق، وبالتالي فأن التنسيق بين أطراف التآمر لم يكن في المستوى المنشود، خاصة وان حامية كركوك بقيادة ناظم الطبقچلى لم تكن مستعدة حينذاك لتنفيذ التحرك ضد قاسم. وهذا يعني بأن الفشل كان من نصيب الحركة منذ البدء.

إن المسؤولية السياسية للمؤامرة ولأحداث الموصل تتحملها القوى القومية العربية، وخاصة القوى الناصرية وقوى البعث التي كانت تشرف على العملية وتسعى إلى إنجاحها والتي زعزعت الوضع السياسي في العراق بتصرفاتها إزاء ثورة تموز وعبد الكرم قاسم.

وإذا كان الشيوعيون قد حققوا مكاسب مباشرة بفعل دورهم في الموصل، حيث استقبل عبد الكريم قاسم وفداً منهم شاكراً لهم دورهم في العملية، إلا أنهم عانوا الكثير من جراء ما حصل في الموصل في الفترة اللاحقة لا من القوميين والبعثيين فحسب، بل وحصدوا المرَّ من عبد الكريم قاسم شخصياً، وبشكل خاص بعد أحداث كركوك حيث ألقى خطابه المعروف في التاسع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٩ الذي هاجم فيه الحزب الشيوعي العراقي بقسوة بالغة ومن ثم في موقف الحزب الشيوعي المناهض للحرب في كُردستان حيث رفع شعار "الديمقراطية للعراق والسلم لكردستان".

كتب حنا بطاطو – عن لقاء قاسم بوفد من الموصل – حول ما جرى في المدينة من أحداث ومن إفشال محاولة الانقلاب ما يلي: "... أن قاسم دعا، بعد فترة قصيرة من أحداث الموصل، مهدي حميد وقادة شيوعيي الموصل إلى بغداد، وأطرى إخلاصهم، وقدم لهم مسدسات هدية، وقدم منحة للحزب الشيوعي قيمتها ١٥٠٠ دينار. وإلى هذا فأنه قبل مهدي حميد مجدداً في الجيش ورفعه إلى رتبة رئيس وأسند إليه قيادة قوات المقاومة الشعبية في كل الجزء الشمالي من البلاد"[١١٢]. لقد ارتكب قائد المقاومة الشعبية الضابط الشيوعي مهدي حميد أخطاءً فادحة في حوادث الموصل. يشير حنا بطاطو في هذا الصدد إلى ما يلي: "وكان هؤلاء، وخصوصاً مهدي حميد قائد المقاومة الشعبية، مسؤولين – بلا أدنى شك – عن تجريم وإعدام ١٧ شخصاً آخرين يوم الرابع عشر من آذار (مارس) في

---

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٩.

دَمَلماجة، على بعد خمسة كيلومترات أو حول ذلك شرق الموصل، بمن فيهم أحد مشايخ شمر وأحد الناصريين وثلاثة بعثيين وسبعة "قبضايات" كان العديد منهم من عائلة كشمولة. ونلاحظ أن هذا الحادث وقع بعد أن هدأت الاضطرابات كلها"[١١٣]. وكان اليوم العاشر من نفس الشهر قد شهد إعدام شخصين آخرين من أعضاء حزب البعث في الموصل أيضاً.[١١٤]

لقد ارتكب الكثير من الانتهاكات المتبادلة على حقوق الإنسان وقتل الكثير من الناس دون وجه حق ودون محاكمات، كما سحل في الشوارع الكثير من البشر بصورة همجية. إلا أن الغريب في الأمر هو أن الأحزاب السياسية كانت تبرر هذه التصرفات التي لا تمت إلى الإنسان وحضارة القرن العشرين بصلة ومن أحزاب تدعي التقدمية والدفاع عن الإنسان وحقوقه. فقد كتبت جريدة اتحاد الشعب بتاريخ ١٩٥٩/٣/١١، أي في خضم الأحداث وبعد الأيام الأولى من محاولة انقلاب الشواف في الموصل، ما يلي: "وانتفض الجنود في كل مكان، أدرك الجنود الطيبون أن واجبهم المقدس يقضي بالدفاع عن الجمهورية فلم يجدوا سبيلاً لهذا الدفاع إلا إخماد أنفاس المتآمرين فصفوا الحساب معهم، وكان السحل مصيرهم"[١١٥]. (راجع الملحق رقم ٣).

حملة الاغتيالات ضد الشيوعيين والديمقراطيين في الموصل

من المثير لمشاعر الإنسان وحزنه أن يتابع بعد مرور ٥١ عاماً على أحداث الموصل كيف ساهم عبد الكريم قاسم شخصياً بكامل وعيه وبمسؤولية مباشرة في ترك الحبل على الغارب لقوى الردة في الموصل أن تسيطر على الوضع بعد هجومه الشرس على الشيوعيين واعتقال المزيد منهم وحل المقاومة الشعبية وإعادة من كان قد أبعده قبل ذاك عن الجيش أو نقله إلى مواقع غير مسؤولة بسبب معارضته للنظام الجمهوري أو ممن اعتبرهم من

---

١١٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٨/١٩٩.

١١٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٨.

١١٥ ياسين، باقر. تاريخ العنف الدموي في العراق. الوقائع – الدوافع – الحلول. بيروت، دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٩. ص ٣٧٢.

القوميين أو البعثيين الذين يتآمرون ضده وضد الجمهورية على مواقع المسؤولية في بغداد والموصل على نحو خاص وسلمهم ثلاث مواقع رسمية كبيرة هي مسؤولية متصرف اللواء، عبد اللطيف الدراجي، ومدير شرطة اللواء، إسماعيل عباوي، ومدير الأمن حسين العاني، كما انتزع من قائد الحامية اللواء حسن عبود مسؤوليته في حماية الموصل وسلمها لهؤلاء الثلاثة.[١١٦]

لقد كان قاسم مدركاً لما كان يجري في الموصل حين بدأت حملة واسعة من عمليات الاغتيال لشخصيات ومواطنين شيوعيين وديمقراطيين ولعائلات مسيحية بسبب الفكر أو الدين والقومية. إذ كان، كما بدا حينذاك، بانه يريد إلى تقليم أظافر الشيوعيين ويعطيهم درساً قاسياً في أن لا يطالبوا بالمشاركة في الحكم أولاً، ويريد خلق توازن بينهم وبين القوميين والبعثيين ثانياً، وأن يخفف من غلواء العداء العربي له والإقليمي والدولي بسبب تصويره وكأنه يعمل بإرادة الشيوعيين ثالثاً. وقد ارتكب في ذلك خطيئة العمر وكانت الحصيلة موته وموت الجمهورية الأولى في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣.

لقد تجمعت ضد الشيوعيين والديمقراطيين قوى عديدة في الموصل تحت شعارات كانت تسجل على بيوت من يراد قتله، وهي:

"لا بعد اليوم شيوعي"،"لا بعد اليوم مسيح" ،"چاي حليب خرة بالصليب" ![١١٧]

ويمكن الإشارة إلى القوى التالية التي تكالبت على قتل الناس الأبرياء بالموصل:

١. العائلات المعروفة التي تضررت من قانون الإصلاح الزراعي والتي كانت ضد ثورة تموز ١٩٥٨ ووقفت إلى جانب الشواف في حركته الفاشلة.
٢. العائلات التي كانت معادية للشيوعية من منطلقين قومي عروبي وديني إسلامي مشوه.
٣. الأجهزة الحكومية التي لم تؤيد حكومة الثورة وكانت حتى ذلك الحين مخلصة للعهد الملكي الذي أسقطته الثورة وعبد الكريم قاسم.

---

١١٦ الحمداني، حامد. الهجوم الرجعي في الموصل وهجمة الاغتيالات. موقع الحوار المتمدن. العدد ٣٥. بتاريخ ١٤م١/٢٠٠٢.

١١٧ زومايا، كامل. من ضحايا احداث الموصل آذار ١٩٥٩. منتديات شقلاوة دوت كوم ١٢/١/٢٠١٠.

٤. حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.

٥. عصابات الجريمة المنظمة والشقاوات ذات السمعة الرديئة التي وجد أفرادها في القتل فرصة للحصول على الأموال من قبل القوى المتحالفة لمهمة قتل الشيوعيين والديمقراطيين وطرد المسيحيين من المدينة.

يشير المؤرخ السيد حامد الحمداني، وهو من أهالي الموصل وكان موجوداً حينذاك في مدينة الموصل، إلى دور هذه القوى في عمليات الاغتيال فيذكر ما يلي:

"لقد كان على رأس تلك العصابة، يخطط، ويمول لعمليات الاغتيالات،عدد من العوائل الرجعية والإقطاعية المعروفة،والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١ـ عائلة كشمولة. ٢ـ عائلة الأغوات. ٣ـ عائلة كرموش. ٤ـ عائلة حديد. ٥ـ عائلة العاني. ٦ـ عائلة نوري الأرمني. ٧ـ عائلة المفتي. ٨ـ عائلة الإرحيم. ٩ـ عائلة العمري.

كانت اجتماعات تلك العوائل تجري في منطقة (حاوي الكنيسة) بالقرب من ضواحي الموصل، حيث تمتلك عائلة العاني داراً هناك، بعيداً عن أعين الناس، وكانت تُعد هناك قوائم بأسماء المرشحين للقتل، وتحدد العناصر المنفذة للاغتيالات، كما كانت التبرعات تجبى من العناصر الرجعية الغنية التي تضررت مصالحها بقيام ثورة ١٤ تموز. ولم تفد كل الاحتجاجات، وكل المقابلات لقاسم، وكل المقالات التي نشرتها الصحف، مطالبة بوقفها، ومعاقبة القائمين بها، والمحرضين عليها، والمخططين لها، لكن كل تلك الأصوات ذهبت أدراج الرياح، واستمر مسلسل القتل حتى وقوع انقلاب الثامن من شباط عام ١٩٦٣."[١١٨]

علينا في هذا المجال أن نشير بوضوح إلى أن ذكر هذه العائلات يفترض أن لا تشمل كل أفراد هذه العائلات، إذ أن التعميم خاطئ، كما أن هذا يشمل القوميين أيضاً، إذ ليس الجميع تلطخت أيديهم بدماء الشيوعيين والديمقراطيين. ويمكن أن يقال ذلك عن الشيوعيين فهم لم يكونوا جميعاً قد أصدروا الأحكام غير القانونية بحق من أعدم حينذاك أو شاركوا في السحل في الشوارع.

---

١١٨ الحمداني، حامد. الهجوم الرجعي في الموصل وهجمة الاغتيالات. موقع الحوار المتمدن. العدد ٣٥. بتاريخ ١٤م١/٢٠٠٢

لقد أورد الكاتب حامد الحمداني أسماء الكثير من ضحايا عمليات الاغتيال في الموصل، وكذا الكاتب جرجيس فتح الله الذي كان ضمن المعتقلين مع الشيوعيين والديمقراطيين والكُرد في حامية الموصل، إضافة إلى كتاب كثيرين آخرين، كما أورد الكاتبان قائمة بأسماء مجموعة كبيرة ممن شارك في القتل بثمن مدفوع بشكل خاص.

لقد أدت تلك الحملة الهوجاء إلى هروب ٣٠ ألف عائلة مسيحية من الموصل وضواحيها، إضافة إلى قتل عدد كبير من الناس في الشوارع أو البيوت، وكان أهل الموصل يعرفون القتلة، وكذلك أجهزة الأمن والشرطة والمحافظة. ولكن تواطئاً كان قد تحقق بين بغداد والموصل في ممارسة أسلوب غض النظر عن القتلة ودفعهم إلى ممارسة القتل لفترة من الزمن إلى حين يرتوي الراغبون بالانتقام من دم الشيوعيين والديمقراطيين بالموصل. وهكذا كان الأمر، إذ استمرت حملة الاغتيالات طوال عامين تقريباً تحت سمع وبصر ومعرفة تامة من جانب عبد الكريم قاسم.

ثانياً: أحداث كركوك

تعتبر مدينة كركوك واحدة من أقدم المدن العراقية الحالية التي عاشت الحضارات القديمة والإسلامية، كما مرت بها وعاشت فيها الكثير من الأقوام، إذ يعود تاريخ إنشائها إلى الألف الثالث قبل الميلاد، أي ما يقرب أو يزيد عن ٥٠٠٠ سنة. يشير الدكتور جبار قادر إلى هذه الحقيقة بقوله: "... أن التاريخ يشير إلى أن عمر كركوك أكثر من خمسة آلاف سنة على أقل تقدير و هي بذلك واحدة من أقدم مدن المنطقة و بنيت شأنها شأن العديد من المدن الأخرى في العالم القديم على شكل قلعة على تلة كبيرة وأحاطت بها الأسوار من كل الجهات لصد هجمات القبائل و الجيوش المغيرة و كانت لها بوابات أربع . وتدلل الآثار التاريخية الغنية التي عثر عليها قرب كركوك على هذا التاريخ الطويل ودور المدينة والمنطقة في حضارة بلاد ما بين النهرين"[١١٩]. ورغم أن هذه المدينة قد احتلت في فترات معينة أهمية ملموسة خاصة عندما كانت عاصمة الگوتيين، فإنها في فترات أخرى قد أهملت وكانت كأي

---

١١٩ قادر، جبار د. كركوك، تاريخ عريق وواقع مرير. لمحات تاريخية خاطفة. بحث قدم إلى ندوة كركوك في لندن بتاريخ٢٤/٩/٢٠٠٥. نشر البحث على موقع صوت العراق الإلكتروني بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٥. ص ١.

مدينة من مدن كُردستان القديمة. وفي فترة لاحقة وعندما كانت شهرزور تشكل ولاية تابعة للدولة العثمانية، كانت كركوك عاصمتها أو مركز الولاية. إلا أن أهمية هذه المدينة قد ازدادت نتيجة اكتشاف وبدء استخراج النفط الخام من باطن أرضها واستمرار توقد الشعلة الأزلية التي كانت تعلن عن وجود الذهب الأسود فيها على مقربة من سطح الأرض. وبعد أن بدأ التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره من قبل شركات النفط الأجنبية، أصبح المورد المالي الرئيسي للدخل القومي العراقي ولمصروفات الدولة المالية وخاصة في النصف الثاني من العقد الرابع والسنوات التي تلي ذلك من القرن العشرين.

إلا أن هذه الثروة الغنية ذات الطبيعة الإستراتيجية المهمة جداً لأوقات السلم والحرب لم تجلب حتى الآن السعادة والهناء والعيش المرفه لسكانها من مختلف القوميات القاطنة فيها، بل تسببت في العقود الأخيرة بمزيد من المعضلات والمشكلات الأثنية والسياسية والاجتماعية وكانت مسرحاً لصراعات وكوارث من صنع النظم الحاكمة والمجتمع والفرد، كما أن الفقر العام عاش في وسط الثروة المنتجة في المدينة النفطية.

أصبحت مدينة كركوك، بسبب النفط الذي في باطن أرضها، محط أنظار أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وشركات النفط الاحتكارية الدولية، كما أصبحت مكاناً مهماً للعاطلين عن العمل والراغبين في الحصول على فرصة عمل لدى شركة النفط العراقية، سواء أكان ذلك في مجالات التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره، أم في المشاريع التي نشأت وارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط الشركات البترولية الأجنبية ومشاريع الحكومة العراقية والقطاع الخاص.

أصبحت هذه المدينة والمناطق التابعة لها مركزاً لتجمع الكُرد والتركمان والكلد أشور والعرب بعد أن كانت موطناً أصلياً للكُرد، ومن ثم حط فيها منذ فترة الحكم العباسي التركماني، ثم التحق بها الكلدانيون والآشوريون وكذلك العرب.

والإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن الكُرد والتركمان كانوا يشكلون أكثرية سكان

مدينة ولواء كركوك[١٢٠]، ثم العرب فالكلدان ونسبة قليلة من المواطنين الأرمن التي كانت تعمل في حقول شركة النفط الأجنبية. فوفق الإحصائيات الرسمية لعام ١٩٥٧ يمكن وضع الجدول التالي حول بنية السكان في مدينة ولواء كركوك:[١٢١]

نسبة السكان الكُرد إلى مجموع سكان كركوك

السنة	نسبة السكان الكُرد في كركوك ٪	نسبة السكان التركمان في كركوك	نسبة السكان العرب في كركوك
١٩٤٧	٥٣,٠	*–	*–
١٩٥٧	٤٨,٣	٢١,٤	٢٨,٢
١٩٧٧	٣٧,٦	١٦,٣	٤٤,٤

وضع هذا الجدول في ضوء جداول أخرى منها:

قارن: محمد، خليل إسماعيل د. دراسات في التكوين القومي للسكان: إقليم كُرد العراق. ط ٢. مطبعة صلاح الدين. أربيل. ١٩٩٨. ص ٥٤.

---

١٢٠ يشير جرجيس فتح الله في كتابه الموسوم " العراق في عهد قاسم"و الجزء الثاني، كملحق لكتاب أوريل دان الموسوم "العراق في عهد قاسم" الجزء الأول. إلى ان نسبة التركمان في النصف الأول من العقد الثالث إلى السكان في مدينة كركوك كانت تزيد عن النصف، حيث كتب يقول: وكان مجموعهم (أي التركمان) داخل المدينة يزيد عن نصف مجموع السكان الكلي قليلاً." راجع: فتح الله، جرجيس، المحامي. "العراق في عهد قاسم" أراء وخواطر ١٩٥٨–١٩٨٨. دار نبز للطباعة والنشر. السويد. ١٩٨٩. ص ٧٣٣.

١٢١ يشير السيد عزيز سباهي في كتابه الموسوم عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الثاني إلى أنه ,,كان سكان كركوك ١٢٠٤٠٢ نسمة في عام ١٩٥٧ طبقاً لإحصاء ١٩٥٧، يؤلف التركمان منها ٥٢٪. وثلث سكانها من الأكراد الذين صاروا يتكاثرون فيها بعد اكتشاف النفط في المنطقة، والشروع باستثماره. وإلى جانب هؤلاء هناك العرب. وكان يزيد عن ١٢,٦ ألف نسمة من سكانها من المسيحيين. وإلى جانب هؤلاء كان يسكنها بضع مئات من الصابئة واليزيديين والطوائف الأخرى". راجع: سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. بغداد. دار الرواد. منشورات الثقافة الجديدة. ٢٠٠٣. ص ٤٣٢.

قارن أيضاً: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٢٤.

قارن أيضاً: زكي، محمد أمين. خلاصة تاريخ الكُرد وكُردستان. مطبعة السعادة. القاهرة. ١٩٣٥. ص ٢٨.

* بقية السكان وفق إحصاء عام ١٩٤٧ كانوا من التركمان والعرب والكلدان والآشوريين والأرمن.

عند البحث عن مدينة معينة ومعرفة هويتها لا يكفي أن نستند إلى الحقائق التاريخية التي يراد من خلالها البرهنة على أن أهل هذه المنطقة أو تلك كانوا من أوائل من سكن هذه المدينة. إذ أن اعتماد الحقائق التاريخية وحدها يتطلب تغيير خارطة العالم الجغرافية السياسية كلها التي تشكلت على امتداد التاريخ المنصرم، وهي قضية لا يمكن الوصول إليها بأي حال، لأنها ستشعل من الحروب ما لا نهاية لها وتقضي على الكثير من الجنس البشري. كما أن كتابات الرحالة القدامى التي وصلت إلينا عن هذه المدينة أو تلك وأخبار أهلها وطبيعة سكانها ولغتهم لا تكفي وحدها للبرهنة على الهوية القومية لهذه المدينة أو تلك. كما لا ينفع الحديث وحده عن عدد نفوس هذه القومية أو تلك للبرهنة على أن الهوية القومية لأي مدينة كانت، وينطبق هذا أيضاً على التاريخ المشترك أو الشعور والإحساس لدى أكثرية السكان بأن المدينة التي يعيشون فيها هي مدينتهم القومية، وكذا الحال بالنسبة إلى الموقع الجغرافي الذي تقع فيه المدينة، إذ لا يكفي وحده للبرهنة على عائدية هذه المدينة أو تلك لمنطقة معينة، رغم أهمية هذا العامل ودوره في هذا الصدد.

ولكن لا يمكن بأي حال ولا يجوز تجاوز جميع هذه العوامل مجتمعة عند تحديد واقع هذه المدينة أو تلك ومدى عائديتها لهذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم أو عن مدى عائديتها لهذا الشعب أو ذاك من شعوب العالم. وهكذا هو الحال مع مدينة ومحافظة كركوك. فكل المعلومات والحقائق التاريخية والموقع الجغرافي والكثافة السكانية الكُردية ومشاعر غالبية السكان وتاريخهم المشترك .. الخ كلها تؤكد حقيقة أن هذه المدينة، وكذا اللواء سابقاً أو المحافظة حالياً، تشكل جزءاً حيوياً من كُردستان العراق التي هي بدورها تشكل جزءاً من كُردستان الكبرى، وأن التركمان والعرب والكلدان الذين يسكنون فيها هم

جزء من سكان هذه المدينة أو المحافظة. ولكن التعدد القومي والثقافي لا يغير من حقيقة أنها بالأساس مدينة كُردستانية متعددة القوميات والثقافات. والاعتراف الواقعي بهذا الأمر لا يغير من حقيقة أنها موجودة أيضاً على أرض دولة حديثة تشكلت في عام ١٩٢١ وألحقت ولاية الموصل بها في عام ١٩٢٦، وكانت كركوك جزءاً منها في إطار الدولة العثمانية. كما أن هذا لا يغير من حقيقة أن كركوك كانت في فترات مختلفة تشكل جزءاً من حضارة وادي الرافدين وكُردستان أو جزءاً من الدولة الأموية أو الدولة العباسية.

الأسئلة التي كانت تشغل بال الناس في كركوك وفي مناطق أخرى من العراق كانت تدور حول السؤال التالي: ما هو تاريخ هذه المدينة الضاربة في القدم؟ ومن هم سكانها القدامى؟ وهل هي مدينة كُردستانية؟

التنقيبات التي جرت في العراق عموماً وفي إقليم كُردستان خصوصاً والأبحاث التي كتبت في ضوء ذلك تؤكد بأن تاريخ هذه المدينة يعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وأنها تأسست في فترة حكم اللولوبيين[١٢٢] أو الخوريين الذين سكنوا سهلي شهرزور وزهاو[١٢٣]، علماً بأن السهلين يشكلان جزءاً من إقليم كُردستان، موطن الأقوام القديمة التي ساهمت في تكوين الشعب الكُردي الموزع منذ الحرب العالمية الأولى على أربع دول شرق أوسطية هي تركيا وسوريا والعراق وإيران. والأقوام القادمة من الشمال، ومنهم السوباريون والگوتيون والميديون، إضافة إلى اللولوبيين والخوريين (الحوريين)، قد ساهموا جميعاً في تكوين الشعب الكُردي الذي يعيش في هذه المنطقة من الشرق الأوسط وآسيا، ومنها مدينة كركوك[١٢٤]. ولم تكن مدينة (اراپخا Arapkha) أو (اراپخه) القديمة، كركوك الحالية،

---

١٢٢ يانكوفسكايا. المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في (ارابخا). الفصل السابع من كتاب:العراق القديم، دارسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية. جماعة من علماء الآثار السوفييت. ترجمة سليم طه التكريتي. ط ٢. بغداد. دار الشؤون الثقافية والإعلام. ١٩٨٦. ص ٣٨٥. تشير الكاتبة إلى أن كلمة اللولوبي (Lullubi) تعني الشخص الذي يسكن المنطقة الجبلية.

١٢٣ سليمان، عامر د. العصر الآشوري. الفصل الخامس في كتاب " العراق في التاريخ". الدكتور صالح أحمد العلي ومجموعة من أساتذة الجامعة. بغداد. دار الحرية للطباعة والنشر. ١٩٨٣. ص ١٣٠.

١٢٤ مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير. الجزء الأول. ط ١. مطبعة رينوين. كُردستان العراق. وزارة الثقافة بحكومة إقليم كُردستان. بدون تاريخ. يقدر بعد عام ٢٠٠٣. ص ٥.

وحدها موطناً لتلك الشعوب الضاربة بالقدم، بل كانت أربيل أيضاً وغيرها من المدن في المناطق التي تشكل سلسلة جبال زاگروس والسهول المرتبطة بها. وفي الوقت الذي برهنت بعض أهم التنقيبات التي أجرتها البعثات التنقيبية الأجنبية، ومنها البعثة الدانمركية[١٢٥]، عن وجود آثار بارزة وما تزال قائمة لتلك الشعوب القديمة التي يطلق عليها الشعوب الآرية، دللت كل التنقيبات والدراسات على أن أغلب الأقوام التي شكلت حضارة بابل القديمة كانت من الأقوام السامية كالأكديين والبابليين والآشوريين والكلدانيين. ولم يبت حتى الآن في اصل السومريين الذين يعتقد أنهم جاءوا من الشمال أيضاً وحطوا الرحال في جنوب العراق القديم وأقاموا أولاً دويلات المدن ثم الدولة السومرية المركزية.

ويشير السيد كوشيكر إلى أن اللولوبيين كانوا يعيشون في إطار المجتمع العائلي الموسع الذي تختفي فيه الملكية الفردية، وذلك أمر ضروري، كما يرى، إذ أن الأرض كانت أساس الاقتصاد فأن تركزها في أيدي فرد واحد سيؤدي في النتيجة إلى هلاك الآخرين... ويستنتج كوشيكر إلى أن هذا المجتمع كان يستند إلى التآخي، وخاصة في خياسا وأرابخا وعيلام، وهذا يعني أن سكان هذه المناطق هم من أصل عرقي مشترك.[١٢٦]

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن الگوتيين اقاموا مملكتهم في سهل شهرزور واختاروا اراپخا (كركوك) عاصمة لها. وكانت الدولة الگوتية قد استطاعت أن تغزو بابل وتحكمها قرابة قرن من الزمان.[١٢٧] إن التتابع الزمني للسكان اللولوبيين والخوريين والسكان الگوتيين هي شبيهة بتلك الأقوام التي دخلت بلاد وادي الرافدين وحطّت على ضفاف أنهارها وأقامت دولها وحضارتها وتفاعلت في ما بينها مثل السومريين والأكديين والبابليين والآشوريين والكلدانيين (الكلديين)، وتداخلت اللغات في ما بينها أيضاً. وإلى هذا يشير الدكتور فوزي رشيد حينما يتحدث عن العلاقة المتعددة الجوانب بين الأقوام التي قطنت

---

١٢٥ المصدر السابق نفسه؟ ص ٦/٧.

١٢٦ يانكوفسكايا. المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في (ارابخا). الفصل السابع من كتاب:العراق القديم، دارسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية. جماعة من علماء الآثار السوفييت. ترجمة سليم طه التكريتي. ط ٢. بغداد. دار الشؤون الثقافية والإعلام. ١٩٨٦. ص ٣٦٠.

١٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٠/١١.

كُردستان وتفاعلت في مدنها المختلفة وأطلقت تسمياتها على سكانها وفق لغتها الخاصة. فكلمة لولوبو الأكدية أصبحت لولومي بالصيغة الآشورية[١٢٨]، إذ كتب في هذا الصدد يقول:

"وهذه الحقيقة لا تنفي العلاقة القوية التي كانت تربط اللولوبيين بالسكان القدماء الآخرين لكُردستان كالگوتيين، أو الخوريين، لغوياً كانت أم حضارياً وخاصة لو عرفنا بأن مركز هؤلاء كان في مناطق قريبة بعضها عن البعض الآخر، كمستوطنات نوزي الخورية، و اراثخا الگوتيه، وبابيت اللولوبية، وجميعها حوالي كركوك الحالية"[١٢٩].

وفي كتاب عظمة بابل للدكتور عامر سليمان إبراهيم ورد حول الحوريين (الخوريين) ما يلي:

"وفي نفس تلك الفترة التي وقعت فيها بلاد بابل تحت سيطرة الكاشيين، كانت بلاد آشور وأجزاء كبيرة من الشرق الأدنى في المنطقة الواقعة جنوب منطقة نفوذ الحثيين واقعة تحت التأثير المتصاعد لمجموعة عرقية وحضارية أخرى هم الحوريون Hurrians وكانت الأقوام الحورية هذه، المعروفة في العهد القديم باسم Harites أو Horims (أنظر سفر التكوين، الإصحاح: ١٤: ٦، سفر الثنية، الإصحاح ٢: ١٢)، تتكلم لغة لا يعرف لها شبيه باستثناء اللغة الأورارتية فيما بعد: ثم يشير إلى وجود نصين من العهد الأكدي أحدهما باللغة الأكدية والآخر باللغة الحورية يشيران إلى وجود مملكة حورية كانت تتركز في مدينة أركيش Urkish في منطقة الخابور غربي بلاد أشور" ثم يشير في مكان آخر إلى وجود وثائق لمدن أخرى كانت فيما بعد مراكز رئيسة للتأثير الحوري كمدينة نوزي وأرابخا وتل براك، ..."[١٣٠].

وبعد الگوتيين حكم الميديون هذه المدينة أيضاً وشاركوا في بنائها. والدولة الميدية

---

١٢٨ المصدر السابق نفسه. الهامش ٢١ على الصفحة ١٢.

١٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٢.

١٣٠ ساكز، هاري و. ف. عظمة بابل. موجز حضارة بلاد وادي الرافدين القديمة. ترجمة الدكتور عامر سليمان إبراهيم. صدرت الطبعة الأولى باللغة الإنجليزية في عام ١٩٦٢ وترجمته باللغة العربية صدرت في عام ١٩٧٩. لندن. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر. ١٩٧٩. ص ٩٣.

هي التي تحالفت مع الدولة الكلدانية وأسقطت الدولة الآشورية في العام ٦١٢ ق. م.[١٣١] واستطاع الميديون احتلال نينوى عاصمة الآشوريين، وكذلك احتلال الحصن الذي أقامه الآشوريون في مدينة ارابخا (كركوك) في الفترة الممتدة بين القرنين التاسع والسابع ق. م. لصد هجمات الميديين. ويشير الدكتور كمال أحمد مظهر حول نتائج سقوط نينوى في العام ٦١٢ ق. م. إلى ما يلي:

"وإثر ذلك دخلت كل المنطقة الممتدة إلى الشرق من دجلة شمالي بغداد ضمن الدولة الميدية المترامية الأطراف، بما في ذلك كركوك وأربيل وتوابعهما"[١٣٢]. وقد جاء في الدليل العراقي الرسمي لعام ١٩٣٦ بهذا الصدد ما يلي:

"الماديون هم من الشعب الآري الذي كان يسكن البلاد التي يسميها المتأخرون بلاد شيروان وأذربيجان، وقد نهض بهم الحظ فعقدوا تحالفاً مع بختنصر الكلداني، فحاربوا الآشوريين من الشمال، كما أن الكلدان حاربوهم من الجنوب إلى أن قوضوا تلك الدولة القوية الشكيمة، واستولوا على تركتها. وكانت النتيجة أن انفرد الكلدان بالسيادة في الجنوب والماديون في الشمال، فأصبح العراق شعبين يسوده، الكلدان وهم من الشعب السامي، والماديون وهم من الشعب الآري"[١٣٣].

وإذا تركنا هذه الفترة القديمة من تاريخ كركوك وتابعنا أوضاعها خلال العصور الوسطى سنقرأ لدى الدكتور جبار قادر ما يلي:

"و كانت كركوك خلال العصور الوسطى جزءاً و في أكثر الأحيان مركزا لإقليم شهرزور، أحد أشهر أقاليم كوردستان إلى جانب إقليمي الجزيرة و الجبال على مر العصور الإسلامية

---

١٣١ سليمان، عامر د. العصر الآشوري. الفصل الخامس في كتاب " العراق في التاريخ". الدكتور صالح أحمد العلي ومجموعة من أساتذة الجامعة. بغداد. دار الحرية للطباعة والنشر. ١٩٨٣. ص ١٦٠/١٦١.

١٣٢ مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢/١٣.

١٣٣ الدليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦. بغداد. ١٩٣٦. ص ٦٤.

راجع أيضاً: مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٣.

حتى أواخر العهد العثماني"[١٣٤]. ثم يستطرد الدكتور جبار قادر فيقول:

"مع تفكك الدولة العباسية وسيطرة القبائل الرعوية المغولية والتركمانية تعرضت كركوك كغيرها من المدن والحواضر الشرقية إلى حملات التدمير والنهب والفوضى السياسية على أيدي السلاجقة والمغول والأتابكة والقر قوينلو والآق قوينلو والصفويين والعثمانيين إلى جانب صراعات الزعماء القبليين والإقطاعيين الكُرد المحليين. ونجمت عن هذه الصراعات الطويلة التي استغرقت فترة زمنية تتجاوز الألف عام، حالة مريعة من الركود االاقتصادي والاجتماعي والثقافي"[١٣٥].

وفي فترة الحكم العباسي غالباً ما سعى الخلفاء إلى تعيين من سيخلفهم في الوراثة للإشراف على إقليم كُردستان، ومنهم أبو جعفر المنصور وهارون الرشيد على سبيل المثال لا الحصر، بسبب أهميتها للدولة العباسية، إلا أن كركوك لم تحتل أهمية بارزة في سياسة أو اهتمامات الدولة العباسية وهو ما يؤكده الدكتور كمال أحمد مظهر حين يقول:

"لم يول المسلمون الأوائل كركوك اهتماماً يذكر، ولم يشر البلدانيون العرب إلى اسمها الحالي نهائياً، بل ذكروها نادراً باسم كرخيني"[١٣٦].

وعند إلقاء نظرة عن إيرادات الدولة الاليخانية والجلائرية بعد سقوط الدولة العباسية نلاحظ بوضوح ورود ذكر كُردستان على النحو الآتي:

---

١٣٤ قادر، جبار د. كركوك، تاريخ عريق وواقع مرير. لمحات تاريخية خاطفة. بحث قدم إلى ندوة كركوك في لندن بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٤. نشر البحث على موقع صوت العراق الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧. ص ١.

١٣٥ المصدر السابق نفسه. ص ١.

١٣٦ مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٨.

جدول يوضح إيرادات الدولة الايلخانية والجلائرية في القرن الرابع عشر الميلادي

المنطقة	العهد الايلخاني ٧٣٦هـ ١٣٣٥ م (دينار)	العهد الجلائري ٧٥٠ هـ ١٣٣٥م (دينار)	العهد الجلائري ٧٦٥هـ ١٣٦٣م (دينار)
العراق العربي	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
كُردستان الجزيرة (ديار بكر)	١,٩٢٥,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
كُردستان	٢١٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	غير متوفر

قارن: العاني، نوري عبد الحميد د. العراق في العهد الجلائري. دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٧٦. ص ٢٢٥. وضع هذه الجدول في ضوء ما ورد لدى المستوفي القزويني والمازندراني.

وفي ما يخص كُردستان فقد أورد الكاتب أن شهرزور كانت تابعة لكُردستان، علماً بأن كركوك كانت جزءاً من شهرزور وكانت، كما أشرنا سابقاً مركز ولاية شهرزور، وكذلك چمچمال وأربيل ...الخ.[١٣٧] ومع أن الباحث يتجنب ذكر كركوك، إلا أنه وحين البحث في التجارة الداخلية يشير إلى تجارة المنطقة الجبلية مع الجنوب العراقي ويشير إنها كانت تنقل من الجنوب إليها عبر أربيل وكركوك.[١٣٨]

أما عن الفترة العثمانية فهناك الكثير من المصادر التي تتحدث عن علاقة كُردستان بالدولة العثمانية والدولة الفارسية المجاورة ودور الإمارات الكُردية خلال هذه الفترة. وقد كانت المنافسة حادة أدت إلى خوض الكثير من الحروب التي أنهكت كُردستان عموماً. يشير الدكتور جبار قادر إلى ذلك فيقول:

"وجاء الاحتلال العثماني للمنطقة في النصف الأول من القرن السادس عشر ليكرس حالة التخلف والركود والنهب العثماني لأربعة قرون كاملة شهدت المنطقة خلالها الويلات

---

١٣٧ العاني، نوري عبد الحميد د. العراق في العهد الجلائري. دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٧٦. ص ٤٠–٥٦.

١٣٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١.

بسبب الصراع الطويل بين الدولتين العثمانية والإيرانية وبخاصة خلال حملات الشاه عباس الأول في عام ١٦٢٣ وأثناء حملة نادر شاه واحتلاله لكركوك في عام ١٧٤٣ واستعادة العثمانيين لها في عام ١٧٤٦. تركت هذه الحملات آثارا كبيرة على البنى الاقتصادية والأثنية والاجتماعية في كركوك وتوابعها"[١٣٩]. وبعد أن أصبحت كركوك في إطار الدولة العثمانية وتخلصت من الصراع العثماني الفارسي، "تحولت كركوك منذ القرن الثامن عشر إلى ساحة لصراع باشوات بغداد وشهرزور من أجل السيادة فيها. وهكذا يمكننا القول بأن كركوك لم تنعم على مدى قرون طويلة بالأمن والسلام. ولكنه ورغم السيطرة الشكلية العثمانية على كركوك خلال العصر الحديث، إلا أن السلطة الفعلية فيها وفي غيرها من مناطق كوردستان كانت بأيدي الزعماء القبليين والإقطاعيين المحليين و بخاصة أمراء بابان وأردلان"[١٤٠].

وخلال الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية على كُردستان، ومنها كركوك، كان العثمانيون يتحرون عن حلفاء لهم من الأمراء الكُرد ليكونوا معهم ضد الدولة الفارسية. وهنا برز دور القاضي الشيخ إدريس البدليسي، وهو رجل كُردي يتميز بالذكاء والقدرة على الإقناع، استطاع أن يلعب دوراً مهماً في بناء علاقات التعاون بين الدولة العثمانية والزعماء الكُرد مستفيداً من اللقاء المذهبي الذي كان أحد عوامل الصراع بين الدولة الصفوية الفارسية والدولة العثمانية. واستطاع عبر وساطته إدخال "كركوك وتوابعها... في حوزة العثمانيين في العقد الثاني من القرن السادس عشر، مع احتفاظ الزعماء الكُرد بكامل سيطرتهم عليها"[١٤١]، وكان هذا عامل آخر من عوامل التوافق بين العثمانيين والكُرد الذي سعى إليه البدليسي، أي أن يحتفظ الكُرد في مناطقهم بقدر كبير من استقلالهم الذاتي إزاء الدولة العثمانية. نقل الدكتور كمال أحمد مظهر عن الشيخ عبد

---

١٣٩ قادر، جبار د. كركوك، تاريخ عريق وواقع مرير. لمحات تاريخية خاطفة. بحث قدم إلى ندوة كركوك في لندن بتاريخ٢٤/٩/٢٠٠٥. نشر البحث على موقع صوت العراق الإلكتروني بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٥. ص١.

١٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢.

١٤١ مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨.

الوحيد قوله عن الاتفاقيات التي تمكن البدليسي عقدها بين الزعماء الكُرد والدولة العثمانية النص التالي: "وقد لقيت مهمة البدليسي نجاحاً منقطع النظير، إذ استطاع عقد معاهدات مع كل من شرف بيك البدليسي .. وأسرة بدر خان العظيمة الشأن في جزيرة ابن عمر وأمراء أربيل وكركوك والسليمانية وخلفاء أسرة بابان الكبيرة والبيك الكُردي في ديار بكر.."[١٤٢]. أما كركوك فكانت تخضع لهذه الإمارة الكُردية أم تلك وفق الصراعات والمنافسة للهيمنة على المنطقة. وفي فترة الحكم العثماني على العراق تشكلت ولاية شهرزور باعتبارها واحدة من أربع ولايات، هي بغداد والبصرة والموصل وشهرزور. وكانت كركوك تعتبر تابعة لولاية شهرزور التي كانت تضم ٣٢ سنجقاً. ينقل الدكتور كمال أحمد مظهر عن دائرة المعارف الإسلامية حول كركوك ما يلي: "ولاية شهرزور ضمت ٣٢ سنجقاً، كانت كركوك واحدة منها، وتحولت مدينة كركوك منذ ذلك الوقت إلى المقر الرسمي لباشوات شهرزور"[١٤٣]. ويشير ستيفن همسلي لونگرگ إلى ولاية شهرزور الكُردية بأنها كانت ولاية تركية عظيمة (القصد هنا عثمانية).[١٤٤]

لقد نشأت في كُردستان إمارات كُردية قوية ومتماسكة تحكم مناطق واسعة من كُردستان الجنوبية، بما فيها كركوك في فترات مختلفة. فقد ورد في رسالة ماجستير قدمها طالب عراقي في عين شمس بالقاهرة ونشرت في عام ١٩٧٥ في الموصل قوله: "فقد توسعت هذه الإمارة (البابانية) كثيراً، وامتد نفوذها حتى شمل كركوك، قاعدة إيالة شهرزور .. وفي أوائل القرن التاسع عشر بلغت هذه الإمارة أكبر اتساع لها، وأصبح الحاكم الباباني يطلق عليه باشا كُردستان"[١٤٥].

وفي فترة متأخرة أصبحت الموصل هي الولاية التي تضم جميع كُردستان الجنوبي، أي

---

١٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨/٢٩.

١٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦.

١٤٤ لونگرگ، ستيفن همسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ترجمة جعفر خياط. ط ٤. قم. إيران. انتشارات الشريف الرضي. ١٤١٢ هجرية. ص ٢٧٨.

١٤٥ الأرحيم، فيصل محمد. تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨–١٩١٤ الموصل. ١٩٧٥. ص ٨٣. راجع أيضاً:مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها. مصدر سابق. ص ٥٣.

المنطقة التي هي الآن في إطار الدولة العراقية الحديثة.

كانت الدولة العثمانية تسمي كركوك، ورغم وجود نسبة مهمة من التركمان، بأنها مدينة الكُرد لأنها جغرافياً تدخل ضمن إقليم كُردستان وكجزء من ولاية الموصل التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ولأن غالبية سكانها كانوا من الكُرد، رغم أن جميع سكانها كانوا يتحدثون التركية أيضاً بالارتباط مع طبيعة الحكم التركي وسياسة التتريك التي كانت تنتهجها الدولة العثمانية. وفي فترة الحكم الملكي سعت الحكومات العراقية إلى دفع الكثير من العشائر العربية للانتقال إلى منطقة الحويجة للسكن فيها. وكان الكُرد باستمرار يؤكدون أن المدينة ولواء كركوك يشكلان جزءاً من إقليم كُردستان، في حين كان قادة التركمان يؤكدون أنها لواءً تركمانياً ويعتبر جزءاً من العراق الذي كان خاضعاً للدولة العثمانية. أما الحكام والقوميون وكثرة من الديمقراطيين العرب فكانوا يعتبرون كركوك جزءاً من العراق كله، وأنها مدينة تضم قوميات عديدة ولكنها عربية، وبالتالي العراق كله عربي وجزء من الوطن العربي. وتسبب هذا الاختلاف والخلاف في وجهات النظر إزاء تبعية مدينة كركوك إلى بروز مشاكل جدية في أعقاب انتصار ثورة تموز ١٩٥٨، رغم أن الفترة التي سبقت ذلك لم تكن خالية من المشاكل في ما بين الجماعات السكانية.[١٤٦] ولكنها تجلت بشكل خاص في أحداث كركوك المأساوية في صيف عام ١٩٥٩. ثم نشأت فيما بعد إشكاليات أخرى وخاصة سياسة تعريب المدينة التي مارسها حكم البعث الصدامي في المدينة والمحافظة من خلال إجراء تغيير كبير في بنيتها السكانية أو الحالة الديموغرافية للمدينة والمحافظة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–٢٠٠٣ والتي سنبحث فيها في الكتاب السابع من هذه المجموعة.

اتخذ الصراع حدته بين الكُرد والتركمان والعرب من سكان مدينة كركوك بشكل خاص في أعقاب ثورة تموز وتركز حول ثلاث مسائل، هي:

---

١٤٦ يشير الأستاذ جرجيس فتح الله إلة حاثتين وقعتا في مدينة كركوك في العهد الملكي الحديث، أولاهما حادثة الليفي في العام ١٩٢٤، وثانيتهما معركة كاورباغي في العام ١٩٤٦. راجع في هذا الصدد كتاب جرجيس فتح الله الموسوم "العراق في عهد قاسم" الجزء الثاني، مصدر سابق. ص٧٣٣–٧٣٦. أما معركة كاورباغي التي تسببت بها شركة نفط العراق في العام ١٩٤٦ فقد بحثنا فيها في الجزء الخامس من هذه المجلدات.

١ هل المدينة كُردية أم تركمانية، وبالتالي، هل هي جزء من كُردستان العراق أم أنها جزء من القسم العربي من العراق أو العراق؟

٢ وهل فيها أكثرية كُردية أم أكثرية تركمانية، بعد أن اتفق الجميع في حينها على أن العرب يشكلون من حيث النفوس المجموعة الثالثة بين السكان؟

٣ ثم من يحق له أن يحكم فيها بالدرجة الرئيسية، من يفترض أن يكون المحافظ أو مدير البلدية وما شاكل ذلك؟

وقفت الجماعة السكانية العربية إلى جانب الجماعة التركمانية ضد موقف الكُرد وأصبح الجو مشحوناً بروح العداء والكراهية أو حتى الحقد غير المبرر. إذ شهدت الفترات المنصرمة ليس صراعات حادة فحسب، بل ونزاعات مسلحة وسقوط قتلى بين الأطراف الكُردية والتركمانية المتنازعة. ولم تسيطر الحكمة على أذهان الناس لمعالجة القضية بالموضوعية والواقعية وحسن الطوية لصالح جميع الجماعات الإثنية التي تعيش فيها منذ مئات السنين. وكانت القوى المتعصبة والمتطرفة من الطرفين، وكذلك العرب، وليس من طرف واحد، تسكب المزيد من الزيت على النار المشتعلة. وقد سبقت أحداث كركوك في العام ١٩٥٩ حادثة زيارة ملا مصطفى البارزاني بعد عودته إلى العراق وفي أعقاب ثورة تموز إلى كركوك ونزوله في دار ضيافة الضباط حيث وضعت متفجرات تحت سيارته أمام نادي الضباط والتي تم التقاطها وإبطال مفعولها. وقد اتهم في حينها آمر الانضباط العسكري التركماني النقيب هدايت أرسلان بذلك. ويشير الأستاذ جرجيس فتح ألله إلى حصول اشتباكات عنيفة بين الكرد والتركمان. كما حصلت في ما بعد حوادث مماثلة أدت إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف التركمان.[١٤٧]

كانت أحداث كركوك واحدة من أسوأ تلك الأحداث التي شهدها العراق في العام ١٩٥٩ والتي كانت لها نتائج وعواقب سلبية جداً على المجتمع في كركوك وعلى القوى السياسية التي تورطت في ذلك النزاع وعلى العراق بشكل عام، ولكن بشكل خاص على الحزب الشيوعي العراقي. ولا شك في أن الحكام العرب في بغداد الذين لاحظوا ارتفاع نسبة السكان

---

١٤٧ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٧٤٢.

الكُرد والتركمان في المدينة والمحافظة قياساً للسكان العرب، قد بدأوا في وقت مبكر بتنفيذ بعض الإجراءات لزيادة نسبة السكان العرب هناك، ولكنهم لم ينجحوا في تغيير البنية السكانية، كما نجح فيها نظام البعث بإجراءاته الاستبدادية والقمعية وسياسات التطهير العرقي للسكان الأصليين وإسكان العرب مكانهم.

كل الدلائل التي تحت تصرفنا تشير إلى أن مدينة كركوك القديمة كانت جزءاً من الدولة الآشورية التي تأسست في العراق القديم، وهي جزء عضوي من المنطقة التي تدعى كُردستان العراق وكان يقطنها الكُرد في القديم أيضاً، إذ كانت قبائل عدة تقطن في هذه المدينة أو غيرها من مدن المنطقة. وكانت المدينة تابعة إلى إمبراطوريات قديمة متتابعة. وفي فترات مختلفة كانت كُردستان كلها تحت سيطرة الدولة الأموية ومن ثم الدولة العباسية، وبعد ذلك تحت الهيمنة العثمانية والفارسية. وكانت كركوك تقع في القسم الذي خضع للهيمنة العثمانية بعد التقسيم الأول للمنطقة الكُردية. وكانت القبائل التركمانية قد نزحت إلى هذه المدينة في زمن العباسيين والفترة اللاحقة وعاشوا بجوار العشائر الكُردية. وتشكلت في كُردستان العراق العديد من الإمارات الكُردية في فترات مختلفة، سواء أكانت تابعة سياسياً أو مستقلة بهذا القدر أو ذاك عن تلك الإمبراطوريات القديمة أو الإسلامية بما فيها الدولة العثمانية التي احتلت المنطقة في أعقاب معارك جالديران في عام ١٥١٤، التي جعلت كُردستان، بموجب نتائج تلك الحرب، مقسمة بين الدولتين الفارسية والعثمانية، وأصبحت أغلب مناطق كُردستان الجنوبية أو كُردستان العراق تحت السيطرة العثمانية[١٤٨]. وفي الفترة التي أعقبت ثورة تموز تأجج الصراع من جديد حول طبيعة هذه المدينة وتفاقم الخلاف بين الكُرد والتركمان. جرى تدخل فعلي من جانب الأحزاب السياسية التي اتخذت مواقف متباينة إزاء هذا الصراع، كما تدخل الجيش العراقي في ذلك الصراع، إضافة إلى دور شركات النفط الاحتكارية في مجمل هذا الصراع واتجاهات تطوره.

---

148 Al-Dahoodi Zuhdi Dr. Die Kurden (Geschichte، Kultur und Überlebenskampf). Frankfurt am Main. Umschau Verlag. 1987. S. 101-105.

الداوودي، زهدي د. الكُرد (تاريخ، ثقافة ونضال من أجل البقاء). فرانكفورت أم ماين. دار أومشاو. ١٩٨٧. ص ١٠١–١٠٥.

وكان أي خلاف بسيط بين مواطنين اعتياديين من الكُرد والتركمان يمكن أن يتأجج ويتحول إلى نزاعٍ دمويٍ مرير بين الطرفين، ثم يقود إلى نزاع دموي أوسع، خاصة إذا ما تدخلت القوى السياسية والمصالح المختلفة في المعركة الناشبة. وكانت الدولة العثمانية في الفترات السابقة تقف دوماً إلى جانب التركمان بغض النظر عن طبيعة الخلافات وكانت تدفع بهم إلى ممارسة الضغط على كُرد المدينة. وفي الوقت نفسه كان كُرد المدينة يتوهمون أن في مقدورهم إزاحة التركمان من الأرض التي يعيشون عليها منذ مئات السنين، بغض النظر عن كونها ضمن خارطة كُردستان العراق. [١٤٩] ومن يعود إلى كتابات الباحثين

١٤٩ملاحظة: بصدد أصل وجود التركمان في كركوك يطرح الأستاذ جرجيس فتح الله، وهو باحث متميز ودقيق في أبحاثه، خمسة احتمالات، ثم يميل إلى الاحتمال الثالث. وهنا أود أن أشير إلى تلك الاحتمالات كما وردت لديه: "وليس هناك ما ينير السبيل إلى معرفة أصل تواجدهم في كركوك والقرى والبلدان الواقعة على خط الطريق السلطانية العظيمة التي تبدأ من تلعفر وتعبر نهر دجلة مارة بطريق الموصل أربيل وكركوك وكفري حتى (قره تبة) إلى الجنوب وليس في إمكاننا أن نردهم إلى الحاميات التركية التي كان الخلفاء العباسيون في القرن التاسع الميلادي (الثالث الهجري) قد وضعوها في تلك الأنحاء، أو إلى حركة الهجرة التركمانية في أيام سلاطين السلاجقة (١٠٣٧–١١١٧) أو إلى سلاجقة العراق وكردستان (١١٧–١١٩٤) أو أتابكه (آل بكتيكين) في أربيل (١١٤٤–١٢٣٢). وليس لدينا ما يلقي ضوءاً على هذا الغموض التاريخي إلا الاستخارة بين نظريات خمس تاريخية. أولها أن السلاجقة العظام جاؤوا بهم من الأناضول. وثانيهما أنهم أحفاد أسرى الحرب الترك المائة ألف الذين وقعوا في يد (تيمور لنك) فأعتق رقابهم بتخل (خواجه علي) شيخ أردبيل منشئ الطريقة الصوفية القزلباشية ذات الميول الشيعية الأولى. وبذلك يكون تاريخ استقرارهم (١٣٩٢–١٤٠٢). وثالثهما أن السلطانين سليم باووز وسليمان الأول القانوني (١٥١٢–١٥٦٦) نقلاهم من الأناضول ليقوموا على حماية الطريق السلطانية. ورابعها أنهم سلالة الأذربيجانيين الذين كان قد جاء بهم الشاه إسماعيل الصفوي من (مراغة) خلال فترة احتلاله القصيرة لهذا الجزء من العراق الحالي (١٥٠٢–١٥٢٤) ليكونوا بمثابة حاميات عسكرية. وخامسها يمكن أن يكونوا أحفاداً للحاميات العسكرية التركمانية التي أنشأها (نادر شاه) ووضعها هناك (١٧٣٠–١٧٤٧). وأذكر أن أكثر من بحثت معه من التركمان يرجحون الاحتمال الثالث. ومن بينهم نظام الدين النفطجي. وكان تلميذاً في مدرسة الأميركان الثانوية في بغداد أيام تدريسي فيها (١٩٤٢–١٩٤٤).

راجع في هذا الصدد: فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٧٣٩

الأتراك في العهد العثماني سيجد بأنهم يشيرون إلى مدينة كركوك على إنها مدينة الكُرد، وهم في ذلك صادقون. وبمرور الزمن أصبحت هذه المدينة موطناً لعدد من القوميات الكُردية والتركمانية والعربية والكلدانية والآشورية، إضافة إلى وجود الأجانب فيها الذين كانوا يعملون في شركة نفط العراق، وهم قلة.

في ٢٦/ تشرين الأول ١٩٥٨ قام ملا مصطفى البارزاني بعد عودته إلى العراق بزيارة إلى مدينة كركوك، تماماً كما فعل بالنسبة إلى بغداد وأربيل والسليمانية، حيث استقبل فيها بالترحيب الحار من قبل السكان الكُرد ومن أعضاء ومؤازري الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الشيوعي العراقي. إلا أن هذا الاستقبال الجماهيري الواسع والترحيب الحار قد أثار السكان التركمان دون مبرر، ونشبت على إثر ذلك صراعات ونزاعات كادت تؤدي إلى عواقب وخيمة بسبب المتفجرات التي وضعت تحت سيارته أمام نادي الضباط في كركوك وأمكن إزالتها وإبطال مفعولها. وقد أشرنا إلى ذلك في مكان آخر.

وفي فترة لاحقة لزيارة الملا مصطفى البارزاني أكدت أحداث الموصل وفشل مؤامرة عبد الوهاب الشواف، أن قائد الفرقة الثانية في كركوك، اللواء ناظم الطبقچلى، لم يكن مشاركاً ومباركاً حركة الشواف فحسب، بل وأشرك فيها مجموعة كبيرة من التركمان من العسكريين والمدنيين، مما أدى إلى مزيد من التوتر بين الجماعة الكُردية والتركمانية، إضافة إلى إثارة الحزبين الشيوعي والديمقراطي الكُردستاني ضد التركمان المشاركين بصيغة ما في محاولة انقلاب الشواف. وبسبب ذلك تعرضت طائفة من التركمان للملاحقة وتفتيش دورهم واعتقالهم وتعريضهم للتعذيب الجسدي والنفسي. وقد شاركت في ذلك أجهزة الأمن وبعض قادة المنظمات الشعبية وخاصة المقاومة الشعبية التي كانت تحت أمرة القائد الشيوعي والعسكري وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي مهدي حميد، ومن قوى الحزبين الشيوعي والديمقراطي الكُردستاني. يشير الدكتور نوري الطالباني في كتابه الموسوم "منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي"، بهذا الصدد إلى ما يلي: "ويمكننا القول أن تلك الفترة القصيرة التي امتدت بين آذار (مارس) ١٩٥٩ إلى حزيران (يونيو) من نفس العام، كانت فترة قاسية بالنسبة لقادة التركمان، لأنهم تعرضوا

خلالها إلى الاضطهاد من قبل السلطة، من اعتقال وإبعاد"[١٥٠]. كما يشير في مكان آخر إلى سوء المعاملة والتعرض للتجاوزات والاعتقال.

ولمواجهة هذا الموقف الشائك ومن أجل معالجة الأمور بالتي هي أحسن أصدرت لجنة الدفاع الوطني في كركوك، التي كان يترأسها المحامي المعروف مكرم الطالباني، بياناً دعت فيه المواطنين كافة إلى الهدوء والابتعاد عن إثارة المشكلات من أجل تفويت الفرصة على من يريد الصيد في المياه العكرة. وكان النداء موجهاً إلى العرب والكُرد والتركمان والأرمن والآثوريين يدعوهم فيه إلى تراص الصفوف والدفاع عن الجمهورية ومكاسبها التي هي مكاسب الجميع، بدلاً من خوض الصراع في ما بين هذه الجماعات القومية. وقع البيان مكرم الطالباني عن لجنة الدفاع الوطني[١٥١].

كان القائد العسكري للفرقة الثانية العاملة في شمال العراق، اللواء ناظم الطبقچلى، أحد أعضاء اللجنة القيادية لحركة الضباط الأحرار وأحد أبرز الضباط القوميين الناصريين، وكان قد اتخذ مواقف واضحة ضد حكومة عبد الكريم قاسم رغم عدم إعلانه عنها، كما ساند الجماعة التركمانية ضد الكُرد وأرسل العديد من المذكرات إلى رئيس الوزراء أو إلى الوزارات المختصة فيها إثارة ضد الجماعة السكانية الكُردية بسبب مطالبتهم تحديد منطقة معارف إقليم كُردستان وجعل مركز المعارف الكُردي في كركوك .. الخ، كما كان يلتزم قضايا التركمان ويدافع عن الجماعة السكانية التركمانية، إذ كانت زوجته من بين أوساطها، وكانت له علاقات متينة بهم، وكسب منهم من أيد محاولة الانقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم وساهم بها. إن الوقوف إلى جانب التركمان في القضايا العادلة ليس عليه أي غبار، ولكن الوقوف معهم في قضايا غير عادلة موجهة ضد الكُرد هو الذي يفترض أن يرفض. وكانت مواقف الطبقجلي من النوع الأخير الذي وجد الرفض من جانب

---

١٥٠ طالباني، نوري د. ,,منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي". ط ٢. دون ذكر دار النشر أو المدينة. ١٩٩٩. ص ٥٩/٦٠.

١٥١ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٣٦.

الكُرد باعتباره موقفاً متحيزاً ضدهم وضد غالبية المواطنين التركمان بشكل عام لأنه يثير المزيد من المشكلات والأحقاد، ولأنها كانت مع بعض ألأغنياء التركمان وبعض السياسيين المهمين على المصالح الاقتصادية ومشاعر التركمان عموماً. كما كان لتركيا الدور البارز في إثارة التركمان ضد الكرد وضد حكومة عبد الكريم قاسم.

كان ناظم الطبقچلى أحد أبرز الضباط الذين كان من المفروض أن يشاركوا في محاولة انقلاب عبد الوهاب الشواف أو أن يقود الانقلاب فعلياً. وعلى أثر فشل محاولة الانقلاب في الموصل وانكشاف دوره أحيل إلى التقاعد ومعه ضباط أركان الفرقة، ثم اعتقلوا جميعاً. لقد كان ناظم الطبقچلى بانتظار إعلان "الثورة" في الموصل ليزحف إلى بغداد إن اقتضت الضرورة، علماً بأن الوحدات العسكرية الموجودة في الموصل كانت تابعة للفرقة الثانية التي يقودها اللواء ناظم الطبقچلى. هذا ما جاء في كتاب محمود الدرة الموسوم بـ "ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر". وحول صلة ناظم الطبقچلى بمؤامرة الشواف كتب محمود الدرة النص التالي، علماً بأن الكتاب قد صدر في العام ١٩٨٧ وفي فترة حكم البعث في بغداد، وبالتالي لم يكن الكاتب متردداً في ذكر الحقائق:

"وجدت الطبقچلى متحمساً لإعلان الثورة ومتفائلاً. وأخبرني أنه واثق كل الثقة من ولاء فرقته له، وأن التركمان يؤيدونه، وأن نفوذه لدى العشائر الكُردية يمتد حتى چمچمال – في منتصف طريق كركوك السليمانية. وسألته عن خطة الثورة وسياستها فأجاب:

- إن اللواء حسن العمري والمحامي سالم باشعالم وعبد الرحمن السيد محمود وهم وفد من الموصل قد اتصلوا به – وأن الشواف لديه مسودة بيان كتبوه فوافقت عليه.

وطلب مني السفر في الحال إلى الموصل لكي تعلن الثورة في اليوم التالي نهار السبت ٧ آذار (مارس) ١٩٥٩. وأن أكتب بيان الثورة على النحو الذي أراه وبإشراف العقيد الشواف .." وسألته:

- لم إذن كان التلكؤ في إعلان الثورة قبل اليوم؟
- لأن الرسول أو الرسولين اللذين جاءا من بغداد أخبراني برغبة بغداد بتأجيلها.. قلت:

- إن العقيد رفعت الحاج سري ورفاقه طلبوا منك، عن طريق هذين الرسولين إعلانها لا تأجيلها، كما أخبرني العقيد نعمان ماهر في بغداد فأجابني:
- – أظن أن هناك حلقة مفقودة .. وقد يكون بيننا من هو مدسوس علينا. وسألته:
- لم لا تعلن الثورة من هنا وأنت قائد الفرقة .. واسمك مقبول لدى الجيش والساسة القوميون على حد سواء؟ فأجاب:
- هناك اعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار، وفي مقدمتها وجود شركة النفط الإنكليزية .. وآبار النفط تحيط بداري كما ترى .. فقلت:
- لم إذن لا تذهب إلى الموصل فتعلن الثورة؟ أجاب:
- من الضروري أن أبقى على رأس فرقتي، لكي أزحف بها على بغداد إذا اقتضى الموقف ذلك..
- وأضاف وهو يودعني:
- سأتصل بالحال بمقر اللواء الخامس في الموصل، وسأخبر العقيد الشواف عن قدومك له، وأرجو أن تبذلوا جهدكم لإعلان الثورة غداً. فقلت له:
- إني أعرف مدى استعداد الموصل، وقد لا أستطيع مقابلة الشواف الليلة نظراً لهطول الأمطار المصحوبة بالثلوج وسأحاول إقناعه بإعلانها بعد غدٍ – الأحد"[١٥٢].

هذا هو النص الكامل للمقابلة بين محمود الدرة وناظم الطبقچلي في دار الأخير في كركوك كما جاء في كتاب الدرة، وهو تأكيد قاطع لمشاركته، رغم أنه أنكر هذه المشاركة أثناء مثوله أمام محكمة الشعب كشاهد وكمتهم في قضية محاولة انقلاب الشواف عام ١٩٥٩. وقد أعدم فيما بعد لهذا السبب.

عين في أعقاب ذلك اللواء داود الجنابي قائداً للفرقة الثانية المسؤولة عن منطقة الشمال كلها. وعين في حينه مهدي حميد قائداً عسكرياً للمقاومة الشعبية في كركوك. وكلاهما كان عضواً في الحزب الشيوعي العراقي. إلا أن الزعيم داود الجنابي قد نحي عن أمرية الفرقة

---

١٥٢ الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨٧. ص ١٢١/١٢٢.

بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩، وعين بدلاً عنه محمود عبد الرزاق وكيلاً لآمر الفرقة الثانية، الذي لم يكن مؤيداً للحزب الشيوعي[١٥٣].

في التحضير لاحتفالات الذكرى الأولى لثورة تموز ١٩٥٩ في مدينة كركوك حصل خلاف بين الكُرد والتركمان حول المسيرة التي يراد تنظيمها. ففي الوقت الذي أراد الكُرد، أو بتعبير أدق الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الشيوعي العراقي ومنظمات شعبية أخرى ونقابات في المدينة، تنظيم مظاهرة مشتركة لكل سكان كركوك، أراد التركمان أن يقوموا بتنظيم مظاهرة منفردة خاصة بهم يقودونها بأنفسهم، بدلاً من أن يشاركوا في مظاهرة يقودها الكُرد من الشيوعيين والديمقراطيين. وفعلاً خرجت مسيرتان في نفس اليوم. أدت فيما بعد إلى صدام بين الطرفين، حين وصلت مظاهرة قوى الجبهة (مسيرة الجبهة) إلى سينما ومقهى يحتشد فيهما التركمان عائدتين لمواطنين تركمان، وإلى وقوع قتلى وجرحى في الطرف التركماني بشكل خاص، حيث وصل عدد القتلى ٣١ شخصاً، أكثر من عشرين منهم من التركمان. وقدر وجود ٢٠ قتيلاً آخر دفنوا دون معرفة أماكن دفنهم، إضافة إلى حوالي ١٣٠ جريحاً[١٥٤].ويشير مؤلفا كتاب "من الثورة إلى الدكتاتورية" إلى أن عدد القتلى تراوح بين ٣١ و٧٩ شخصاً أغلبهم من التركمان.[١٥٥] إلا أن أجهزة الأمن في كركوك قد أكدت في تقريرها أن عدد القتلى بلغ ٣٢ شخصاً وعدد الجرحى ١٣٠ شخصاً. وجاء في التقارير الرسمية عن أحداث كركوك ما يلي:

١. جرائم القتل وعددها ٣١.

٢. الشروع بالقتل والإيذاء ٢٥١.

---

١٥٣ سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الأول. مصدر سابق. هامش رقم ١. ص ٤٣١.

١٥٤ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٢٧.

١٥٥ سلوغت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١٠٨.

راجع أيضاً: خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. ط ١. قم. إيران منشورات الشريف الرضي. ١٤١٨ هجرية. كتبت المقدمة في عام ١٩٦٨. ص ١٧٣.

٣. انتهاك حرمة أملاك الغير ٦٠.

٤. السلب والنهب والحرق ٧٠.

٥. الاعتداء على الحق العام ١٧"[١٥٦].

وعدد القتلى الوارد في أعلاه (٣١) شخصاً أكده عبد الكريم قاسم في تصحيحه للأرقام التي ذكرها سابقاً والتي أدعى فيها أن عدد القتلى هو ٧٩ شخصاً، موضحاً بأن بعض القتلى صور أكثر من مرة ومن جهات متعدد ![١٥٧]

وجاء في التقرير وصفاً لحالات القتل والسحل في الشوارع تضمن ما يلي:

,,فجرائم القتل والترويع فيها ارتكبت بشناعة وقسوة تدلان على أن غاية مرتكبيها لم تكن إزهاق الأرواح فحسب بل التمثيل والتشنيع بالضحايا وقد استعملت مختلف الأسلحة النارية والجارحة وعلى الأخص (البلطة) والعصي الغليظة التي يحتمل أنها كانت مهيأة سابقاً حيث أن التي عثرت عليها الهيئة أو شاهدها الشهود والمشتكون كانت تقريباً على نمط واحد هذا إضافة إلى أن جرائم القتل جميعها كانت نتيجة سحل جثث القتلى والتمثيل فيها وتعليقها على الأشجار وعلى أعمدة الكهرباء وقد تبين في إفادة الطبيب العدلي أن ٩ جثث كان التمثيل فيها على أبشع ما يكون ولم يمكن تمييز أصحابها نهائياً ولم نتمكن من تصويرها لتطبيقها مع استمارة التشريح الأمر الذي تعذر على الهيئة ربط هذه الاستمارات بقضايا هؤلاء القتلى إلا أن الدلائل الثبوتية وواقع الجريمة أثبت قتل هؤلاء وقد بلغ عدد الضحايا الذين قتلوا في الحوادث والمثبتة في سجلات المستشفى الجمهوري (٢٩) قتيلاً يضاف إليهم (٣) قتلى منهم مقاوم شعبي واحد وجنديان مثبت في سجلات المستشفى العسكري في كركوك وبذا يبلغ مجموع القتلى (٣٢)"[١٥٨].

ليس لدي أي شك في أن جميع القوى السياسية، سواء المدنية منها أم العسكرية، قد

---

١٥٦ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٣٦.

١٥٧ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. مصدر سابق. ص ٧٥٨.

١٥٨ المصدر السابق نفسه.

لعبت أدواراً سلبيةً في الأحداث المأساوية التي وقعت في مدينة كركوك، ولا يمكن إعفاء أي منها من المسؤولية، وخاصة القوى القومية العربية الشوفينية التي كان يهمها إشاعة الفوضى في البلاد وتشديد الصراع بهدف تعقيد الوضع على حكومة قاسم وإسقاطها. كما لا يمكن إعفاء حكومة قاسم وقاسم بالذات من مسؤولية ما وقع في كركوك. وكان أسوأ ما في الأمر هو انجرار بعض الشيوعيين الكُرد إلى معركة لا معنى لها بالنسبة لهم كشيوعيين وككُرد في آن واحد. كما أن مشاركة الحزب الديمقراطي الكُردستاني والجنود الكُرد من أتباعه في ذلك المعمعان كان متميزاً ولعب دوره السلبي في تأجيج الأوضاع في كركوك. وكانت مساهمة القوى القومية الشوفينية من التركمان كبيرة حقاً في تلك الأحداث وفي تأجيج المشاعر والتحرش بالكُرد من خلال دعم الضباط العسكريين لهم. وعلى العموم يمكن القول بأن النعرات القومية الضيقة وضيق الأفق والرغبة في الإقصاء السياسي والقناعة بأن العنف هو الطريق لحل المعضلات لدى جميع الأطراف في مدينة كركوك دون استثناء لعب دوره البارز في ما وقع في المدينة.

إن المسألة المحزنة والجريمة البشعة التي لا يمكن أن تمت إلى حضارة الإنسان الحديث بصلة هي ممارسة سحل جثث القتلى. لقد مارس المتظاهرون من الرعاع الكُرد ومعهم من ساهم بقتل الضحايا، إلى التمثيل بجثث القتلى وسحلها في شوارع المدينة وتعليقها. وكانت جثث جميع القتلى المسحولين من التركمان فقط. وهذا يعني بأن المتظاهرين الذين ساهموا بالسحل كانوا جميعهم من الكُرد ولكن لا يعني أنهم كانوا من حزب واحد أو أنهم جميعاً كانوا من الحزبيين، إذ أن المشاركين في المظاهرة حينذاك كانوا من مختلف فئات الشعب بمن فيهم الفلاحون والجنود من أصل فلاحي، والكثير من الرعاع والمستهترين بأرواح الناس وممتلكاتهم أيضاً. لقد تم تهييج الريف الكُردستاني حين أشاع المغرضون بأن التركمان قتلوا العشرات من الكُرد، فتوجه الفلاحون البسطاء والقساة إلى مدينة كركوك لدعم كُرد المدينة والمتظاهرين والانتقام. ورغم تصدي القوات المسلحة العراقية ومنع الفلاحين المسلحين من الدخول إلى المدينة، إلا أن منهم من تسرب وساهم في تلك المظاهرات ومارس القتل والسحل أيضاً. لقد كانت مأساة حقيقية لا يجوز نسيانها أبداً، إذ

يفترض أن تكون درساً لمعالجة قضية كركوك بطرق إنسانية وبآليات ديمقراطية بعيداً عن التهور والحماس والعاطفة والروح الشوفينية، إذ أننا بحاجة إلى ممارسة العقل أولاً وقبل كل شيء.

لقد وجه الاتهام الأساسي في معارك كركوك إلى منظمة الحزب الشيوعي العراقي في كركوك قيادة وقاعدة، وأغلبهم من المواطنين الكُرد، وإلى قيادة وتنظيم الحزب الديمقراطي الكُردستاني أيضاً. كتب عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي السابق، وكان عضواً في المكتب السياسي والمشرف على لجنة إقليم كُردستان للحزب بصدد أحداث كركوك ما يلي:

"ظلت علاقتنا بعبد الكريم قاسم جيدة طوال السنة الأولى من عمر الثورة، غير أنها بدأت تنتكس بعد ذلك بسبب خوفه من تنامي نفوذ حزبنا وتأثيره في مجرى السياسة العراقية، ربما خلافاً لما يريده هو من الانفراد بالقرارات المهمة، ولكبح التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي كنا ندعو إليها، وهي، بطبيعة الحال، أكثر مما كان هو مستعداً لقبوله. واسُتغلت أحداث كركوك أبشع استغلال لتعكير العلاقة بيننا وبين عبد الكريم قاسم. كنت مسؤولاً عن منظمة حزبنا في كُردستان، ولهذا أستطيع أن أعطي شهادة دقيقة عما حصل. كان الجو في كركوك عشية الذكرى الأولى للثورة متوتراً. وتقرر إقامة موكب موحد للاحتفال بالذكرى. الأخوة التركمان أرادوا بموكب مستقل. وهو من حقهم، غير أنه في أجواء التوتر تلك بدا غير مقبول لأطراف أخرى لسنا من بينها.

تعرض الموكب لإطلاق الرصاص، ولم تعرف الجهة التي أطلقت منها وسببت الفوضى، بل الهستيريا حتى الآن. فُقدت السيطرة على الوضع. وحدثت انتهاكات، وأعمال تصفية ضد التركمان، لم يكن لنا فيها، كمنظمة، أي دور، بالعكس بذلنا أقصى ما نستطيع من جهود لحقن الدماء ولم نوفق. ومع ذلك وجه الاتهام إلى حزبنا وكانت هناك أوساط مستعدة لتقبل هذا الاتهام، إن لم تكن مستعد لتلفيقه والنفخ فيه. ولفقت فعلاً صور عن فظاعات، وأرسلت إلى الزعيم امرأة على مستوى عالٍ من البراعة والتمثيل. وزعمت أنها عُذبت، وشرعت بالتعري أمامه لتريه آثار التعذيب المزعومة. فاستثير الزعيم أيما استثارة ومنعها

من ذلك. ولا بد أنه صدق ما زعمته. وألقى بعدها خطاباً في كنيسة مار يوسف استخدم فيه نعوتاً قاسية ضدنا. وبعد هذا الوقت الطويل الذي مر على الأحداث أستطيع أن أؤكد أن منظمة حزبنا لم تكن لها يد في ما حدث، ولا أستطيع أن أنفي ممارسات قد يكون أعضاء أو مناصرون لنا قد ارتكبوها بخلاف موقفنا"[١٥٩].

يمكن الثقة بما يقوله عزيز محمد، إذ أنه يترك مجالاً واسعاً لممارسات غير مشروعة قام بها البعض من قياديي المنظمة الحزبية ومن أعضاء الحزب وكذلك بعض مناصريه، وخاصة الكُرد منهم. لم يكن الحزب راغباً في تشديد التوتر مع عبد الكريم قاسم بعد أحداث الموصل، وكان يسعى إلى المهادنة النسبية، إلا أن الأحداث في كركوك قد جرفت السياسيين في قواعد الأحزاب السياسية، إضافة إلى تحرك بعض الجنود الكُرد الذين "خرجوا من ثكناتهم في اليوم التالي، وضربوا بمدافع الهاون دارين للسينما وبعد دور التركمان في محلة (القلعة) بدعوى أنها كانت مصدراً للنار. فأرسلت قوات عسكرية إلى القلعة لحفظ الأمن فيها، إلا أن هذه القوات ذاتها شاركت في الضرب"[١٦٠].

ولم ينفع شجب قيادة الحزب الشيوعي العراقي لما جرى في كركوك، إذ أنها لم تستطع إعفاء نفسها من مسؤولية المشاركة غير المباشرة في تلك الأحداث، خاصة وأن عدداً مهماً من الضباط الشيوعيين كانوا يمارسون مهماتهم العسكرية في الفرقة الثانية. كما أن الاتهام توجه بالأساس إلى المقاومة الشعبية التي كان يترأسها العسكري الشيوعي الكُردي مهدي حميد. ومن غير المقبول والمعقول أن لا تكون لقيادة الحزب صلة مباشرة بالرئيس مهدي حميد أو بعزيز محمد مسؤول تنظيم إقليم كردستان حينذاك أو بمسؤول تنظيم الحزب في كركوك

لقد أستثمر عبد الكريم قاسم وحكومته أحداث كركوك المأساوية أسوأ استخدام من أجل تنظيم حملة واسعة ومكملة لحملته ضد الشيوعيين في الموصل، رغم أنه، وفي خطاب لاحق له، برأ الحزب الشيوعي وتنظيماته منها واعتبرها تصرفات أفراد يفترض أن

---

١٥٩ سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٤٦/٤٤٧.

١٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٤٤.

يحاسبوا على ما ارتكبوا من جرم، خاصة وأن صور السحل كانت مؤذية حقاً وبشعة جداً، في حين لم تكن لدى قاسم أدلة ثابتة عن مشاركة الشيوعيين الكرد في عمليات السحل والتي لا يلجأ إليها إلا الرعاع وفاقدي الحس الإنساني والسياسي. وإذا كانت تلك الحملة ضد الشيوعيين قد أضعفت الشيوعيين حقاً وأساءت إلى سمعتهم، فإنها لم تعف قاسماً من مسؤوليته السياسية أولاً، كما كانت أحد العوامل المساعدة على الكارثة التي وقعت في شهر شباط ١٩٦٣ ثانياً.

إن العقلية الشوفينية وضيق الأفق القومي والتعصب العرقي لدى جمهرة غير قليلة من المواطنين التركمان من جهة، ولدى المواطنين الكُرد من جهة أخرى، والصراعات السابقة والأحقاد المتراكمة من جهة ثالثة، إضافة إلى الجهل والتخلف الفكري والسياسي وانعدام الوعي السياسي والاجتماعي الديمقراطي والتنوير الديني في المجتمع ولدى السياسيين، قادة وقواعد، من كل الأحزاب السياسية على نحو خاص، وكذلك الاستعداد الداخلي لممارسة العنف ضد الآخر من أجل الوصول إلى الحق الذي يدعيه كل طرف دون العودة إلى العقل والتفاوض ومعالجة المشكلات بالطرق السلمية وبآليات ديمقراطية، كانت وراء تلك الأحداث الدامية في كركوك.

إن أحداث كركوك تدلل مرة أخرى على التخلف الفكري والحضاري والعصبية العشائرية السائدة في المجتمع العراقي. فالتعصب الأعمى، سواء أكان تعصباً قومياً أم دينياً أم مذهبياً أم إيديولوجياً أم سياسياً، ينحدر من أصل واحد هو التخلف ونقص شديد في الوعي الاجتماعي والسياسي وغياب روح الاعتراف المتبادل وروح التسامح وعدم الإحساس بإنسانية الإنسان وكرامته وحقه في العيش في أية بقعة من أرض العراق. إنها سلوكيات متخلفة مصحوبة بضيق أفق قومي وديني ومذهبي وفكري. إن الإشكالية التي يفترض أن تعالج بذهنية متفتحة وواعية في العراق استناداً إلى التجارب المنصرمة تبرز في ضرورة وأهمية الاعتراف بحقوق الإنسان وبالحقوق القومية العادلة والمشروعة والحقوق الثقافية لكل القوميات التي تعيش في العراق منذ قرون طويلة وممارستها فعلاً.

لم تلعب الأحزاب السياسية دورها في عملية تثقيف وتنوير الشعب بالاتجاهات القومية

والدينية والمذهبية والفكرية الصحيحة، بل ساهمت هي الأخرى في تأجيج تلك الأوضاع وقادتها بدلاً من أن تتصدى لها وتمنع وقوعها، بل هددت أحياناً باستخدامها في كل مكان أيضاً أن ظهرت محاولات للتآمر على الجمهورية، مثل شعار "ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة"[١٦١]. ولا يمكن أن يوجه الاتهام لطرف واحدٍ دون غيره، إذ أن صحافة تلك الفترة شاهد على ذلك وتؤكد تورط غالبية القوى السياسية في ما حصل في الموصل وكركوك وفي خلق الأجواء المناسبة لوقوع تلك الأحداث المأساوية، سواء أجاء من القيادات أم القواعد أم المؤيدين أم منهم جميعاً. ويمكن استثناء قيادة الحزب الوطني الديمقراطي، وعلى رأسهم كامل الچادرچي، الذي كان يرفض كل أشكال العنف ويرفض وجود العسكر على رأس السلطة وبعض الشخصيات الديمقراطية الأخرى من تلك الأجواء غير الديمقراطية والفوضوية التي سادت العراق، وطالب القوات المسلحة بالعودة إلى ثكناتها وتسليم الحكم للمدنيين.

كان قاسم قد أجرى في ١٣ تموز ١٩٥٩ تعديلاً وزارياً جرى بموجبه إلغاء بعض الوزارات واستحداث أخرى، إضافة إلى إجراء تنقلات في مواقع الوزراء وتعيين وزراء جدد، حيث أصبح الدكتور طلعت الشيباني وزيراً للتخطيط بدلاً من وزارة الإعمار، والدكتورة نزيهة الدليمي وزيرة للبلديات والسيد عوني يوسف وزيراً للأشغال والإسكان والدكتور فيصل السامر وزيراً للإرشاد والسيد عبد اللطيف الشواف وزيراً للتجارة، والأستاذ إبراهيم كبة وزيراً للإصلاح الزراعي ووكيل وزير النفط. وأغلب هؤلاء الوزراء من مواقع ديمقراطية حزبية أو مستقلة. وهو إجراء عزز فيه مواقع القوى الديمقراطية. وأدخل قاسم لأول مرة في تاريخ العراق الحديث امرأة في وزارته هي الدكتورة نزيهة الدليمي، وكانت لتوها قد أصبحت عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. إلا أنها لم تعين على أساس أنها شيوعية، بل لكونها امرأة ورئيسة رابطة الدفاع عن المرأة العراقية.

وفي مساء الرابع عشر من تموز ١٩٥٩ ألقى عبد الكريم قاسم خطاباً بمناسبة الذكرى الأولى لانتصار الثورة جاء فيه ما يلي:

---

١٦١ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٧٤٢.

"إننا في فترة انتقال وهذه الفترة تنتهي قريباً جداً وسوف لا يحل يوم الجيش ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ إلا ونحتفل جميعاً بإجازة الأحزاب في هذا البلد إنني اخترت هذا التاريخ لأوكد تضامن الجيش والشعب معاً في سبيل الله والوطن فهذا اليوم سوف يكون يوماً مشهوداً نحتفل به ونحتفل بقيام الأحزاب في ذلك اليوم.

وبعد هذا اليوم سوف تتخذ الخطوات اللازمة بصبر وإيمان وحكمة لوضع وتشريع الدستور الدائم للجمهورية العراقية الخالدة وسوف نرى أفضل السبل والطرائق لتشريع ووضع هذا الدستور وسوف لا يوضع هذا الدستور إلا وفق مصلحة الشعب والوطن وسوف لا يوضع الدستور إلا بعد الرجوع إلى رأي الشعب واستفتائه في مواد الدستور ... وسوف لا يحل العام القادم إلا ونعمل جاهدين لانتخاب المجلس الوطني في البلاد . وسوف ينتخب هذا المجلس بالحرية التي يتشوق إليها هذا الشعب والتي لم يعرف طعمها قبل هذا التاريخ.. فهذا المجلس الوطني سينتخب بكل حرية ينتخبه أبناء الشعب ويوكلونه للدفاع عن حريتهم." [١٦٢]

وبعد أن تحدث عن السياسة الخارجية وإزاء الدول العربية قال بشأن الوضع الداخلي والصراعات الدامية بين القوى السياسية ما يلي:

"إنني معكم بأن لا حرية لأعداء الشعب ولكني أختلف مع تفكير بعض منكم فأن أعداء الشعب لا يعرفهم إلا القانون والسلطة، فالقانون والسلطة هما اللذان يفرقان ويحددان الأعداء لهذا الشعب ويحددان العاملين والمخلصين لهذا الشعب ويفرقان بين البريء والمجرم . إن التصرفات الفردية التي قد تحدث من البعض دون قصد ونتيجة لإخلاصه للوطن قد ينجم عنها الاعتداء على حرية البريء فإذا اعتدى هذا الشخص على غيره وأن كان مجرماً فأنه يعد في عداد المجرمين لأنه خول لنفسه صلاحية استعمال السلطة والقانون .. إن هذا الشعب سوف يلتزم بالنظام والسلطة والقانون وسوف لا يخرج أحد

---

١٦٢ العاني، نوري عبد الحميد أ. د. ومجموعة مؤلفين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. ١٣/تموز ١٩٥٨– كانون الأول ١٩٥٩. بغداد. المطبعة العربية. الطبعة الأولى ٢٠٠١. ص١٥–١٦.

بعد هذا اليوم عن هذا الاتجاه. وسوف يدعم النظام والقانون في هذه البلاد"[١٦٣]. ثم اختتم خطابه بالنص التالي:

"إننا دخلنا في العام الثاني من عمر جمهوريتنا الخالدة لذلك فقد ذهب زمن الحزازات والأحقاد وحل محلها التعاون والتسامح والعمل في سبيل مصلحة الوطن فكلنا إخوة وعفا الله عما سلف"[١٦٤].

لقد جاء هذا الخطاب ليعبر عن عدة مسائل جوهرية، وأهمها ما يلي:

١. الجواب على المطالبة المستمرة من جانب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الأستاذ كامل الجادرجي وحزبه وكذلك مطالبة الحزب الشيوعي العراقي وقوى أخرى بضرورة سن دستور دائم وإصدار قانون الأحزاب واختيار مجلس وطني عراقي والعودة للحكم المدني.
٢. مطالبة القوى السياسية، وكذا الأفراد، بأن تكف عن أخذ الأمور بيديها في مواجهة أعداء الشعب، بل هناك سلطة وقانون وقضاء يفترض أن يترك الأمر لهم.
٣. إن المجتمع يعيش مرحلة جديدة تتميز بالتفاهم والتسامح، ولهذا لا يجوز تسعير الخلافات في المجتمع.

كان الخطاب مهماً وتبنى وجهة معينة لتطور البلاد. ولهذا تباينت المواقف بشأنه، فمنهم من لم يثق بأقوال قاسم مؤكداً رغبته في البقاء بالسلطة وليست أحاديثه سوى ذر الرماد في العيون، ومنهم من اعتبرها مهمة وتوجها جديداً يفترض مساندته وتأييده، والبعض الثالث اعتبره خطراً علي مصالحه في العراق وعلى مصالح حكام أغلب الدول العربية لما فيه من نزعة ديمقراطية عامة. ففي الوقت الذي رحب به الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية، أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في ١٤ تموز ١٩٥٩ بياناً هاجم فيه الحزب الشيوعي، إذ جاء فيه: "وقد بلغ نشاطهم التخريبي ذروته القصوى في الأشهر الربعة التي أعقبت ثورة الموصل فبلغت جرائم الشيوعيين حداً جعل هذه الفترة من

---

١٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٥/١٦.

١٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٦.

حياتنا من أقسى فترات الظلم والطغيان التي مرت في تاريخنا الطويل".[١٦٥] والغريب في هذا البيان أن الفترة التي أعقبت أحداث الموصل قد تميزت بعشرات الاغتيالات التي نفذتها القوى القومية والبعثية والرجعية في الموصل سواء بشكل مباشر أم عبر أشخاص مأجورين يتسلمون أجر قتلهم للشيوعيين والديمقراطيين التقدميين والكُرد.[١٦٦]

وفي مساء ذات اليوم وحيث كان قاسم يلقي بخطابه بمناسبة الذكرى الثانية للثورة، وقعت أحداث كركوك وتواصلت في ١٩٥٩/٧/١٥ والتي كانت مأساوية حقاً.

لم ينتظر قاسم كثيراً ليتبين مجرى الأحداث والمتسببين بها، بل سارع إلى التعبير عن وجهة نظره بما حصل والتي هي نتاج الرسائل الكثيرة التي أرسلت إليه من قادة التركمان أو من ضباط معه ومن قوى مناهضة للحزب الشيوعي العراقي وللكرد في كركوك فأغروا صدره ضد الشيوعيين إلى ابعد الحدود الممكنة. فالخطاب الذي ألقاه في ١٩٥٩/٧/١٩ في كنيسة مار يوسف كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقة بين قاسم والحزب الشيوعي العراقي رغم محاولات الحزب تغيير دفة العلاقة باتجاه الأفضل، إلا أن قاسم كان قد قرر ما لا رجعة عنه، ولم تعد العلاقة إلى سابق عهدها أبداً، وكانت حصيلتها النهائية مأساوية عليه وعلى الحزب الشيوعي. .

فقد استغل عبد الكريم قاسم أحداث الموصل، وفيما بعد أحداث كركوك، بشكل كامل من أجل التصدي لسياسات الحزب الشيوعي في تحريك الجماهير وتعبئتها صوب تحقيق المهمات التي كان يسعى الحزب الشيوعي إلى تحقيقها وإلى وضع حد لمطالبة الحزب عبر الشارع لفرض مشاركة الحزب بشؤون البلاد وبالسلطة، وهي الدعوة التي ارتفعت بشكل خاص في نهاية ١٩٥٨ وبداية ١٩٥٩ والتي رفضها قاسم منذ البدء حين استثنى ممثلي الحزب الشيوعي العراقي من المشاركة في حكومة الثورة الأولى في حين شاركت كل قوى جبهة الاتحاد الوطني الأخرى فيها وكذلك بعض القوى السياسية الأخرى والمستقلين، إضافة إلى حصول قناعة لدى قاسم بأن قوى في قيادة الحزب الشيوعي وفي لجنته

---

١٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٤.

١٦٦ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق.

العسكرية تدعو إلى إقصاء قاسم من الحكم وتسلم زمام الأمور وقيادة البلاد وفق سياسة الحزب الشيوعي العراقي.

لم يكن مخططاً أن يلقي عبد الكريم قاسم خطاباً في افتتاح كنيسة مار يوسف الكلدانية في البتاويين ولم يكن قد دعي لافتتاحها، [١٦٧] بل استثمر مناسبة الافتتاح ليلقي خطبته الشهيرة في أعقاب أحداث كركوك وفوجئ منظمو الافتتاح بمجيئه كما أشار إلى ذلك أحد الرؤساء الروحانيين حينذاك. وفي الخطبة التي ألقاها في الكنيسة أنزل قاسم جام غضبه "المتراكم" على الحزب الشيوعي العراقي والشيوعيين دون أن يأتي على ذكرهم مباشرة بل أطلق عليهم تسمية "الفوضويين". وتشير غالبية التقارير المتوفرة لدينا إلى أن جمهرة من الضباط المناوئين للحزب الشيوعي العراقي وجمهرة من رؤساء التركمان وأطراف أخرى وجهت رسائل وصور إلى قاسم أرادت بها إدانة الشيوعيين وتوجيه النار صوبهم قبل غيرهم. ولم يترك قاسم لنفسه فرصة التيقن من المعلومات، بل وجدها فرصة سانحة لتصفية حساباته مع الحزب، رغم الدعم الذي منح له من الشيوعيين. وقد جاء في خطبة قاسم بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٩، أي بعد أربعة أيام من أحداث ١٤ و ١٩٥٩/٧/١٥، بهذا الصدد ما يلي:

"إن ما حدث أخيراً في كركوك إنني أشجبه شجباً تاماً وباستطاعتنا أيها الأخوان أن نسحق كل من يتصدى لأبناء شعبنا بأعمال فوضوية نتيجة للحزازات والأحقاد والتعصب الأعمى، إنني أميل إلى الرحمة ولا أميل إلى القسوة فلدينا من القوى ما يمكننا من سحق كل عنصر فوضوي يتصدى لأبناء هذا الشعب غير إني أطلب إلى هؤلاء الذين انتزعت منهم الرحمة أن يرجعوا إلى طريق الرشاد، وإلى الإنسانية فأن الرجوع إلى الإنسانية والرجوع إلى طريق الرشاد والصواب هو أضمن لهم . من اضطرنا إلى استعمال القسوة ضدهم أنني آمل أن لا نضطر بعد اليوم إلى استعمال القوة... إنني سوف أحاسب حساباً عسيراً أولئك الذين اعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة وفي المدن والقرى والأرياف غير أنني أقول لكم كلمة صريحة أنني ألتزم بالحق والعدل ولا أحاسب غير المعتدي وعلى

---

١٦٧ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٧٥٦.

المعتدين تدور الدوائر وأنني أطلب من إخواني أبناء الشعب مهما كانت ديانتهم وقومياتهم وأجناسهم ومبادئهم وميولهم أن ينزعوا عنهم التعصب الأعمى ويكونوا إخواناً في الشدائد والملمات"[١٦٨]. ثم قال: "إن الفوضويين الذين أطلقوا العنان لحقدهم وضغينتهم هم المسؤولون" ويجب عليه "أن يسحقهم وأن كان شديد الكره للأخذ بسياسة الشدة... إن لم يعودوا إلى جادة الصواب ويسلكوا سلوكاً إنسانياً".[١٦٩] لم يكتف قاسم بهذا بل أضاف إليه ما يلي:

"أولئك الذين يّدعون بالحرية، ويدّعون بالديمقراطية، اعتدوا على أبناء الشعب، اعتداءً وحشياً. إن أحداث كركوك، لطخة سوداء في تاريخنا، ولطخة سوداء في تاريخ ثورتنا. هل فعل ذلك جنكيز خان، أو هولاكو من قبل؟ هل هذه هي مدنية القرن العشرين؟ لقد ذهب ضحية هذه الحوادث ٧٩ قتيلاً، يضاف إليهم ٤٦ شخصاً دُفنوا أحياء، وقد تم إنقاذ البعض منهم".

ماذا نجد في هذا الخطاب المثير للمشاعر والمتحيز ضد من أطلق عليهم بالفوضويين؟ كان قاسم يقصد الشيوعيين باستخدام تعبير الفوضويين هنا. لقد كان عبد الكريم قاسم يسعى إلى تحقيق عدة أمور دفعة واحدة، وهي:

١. تصفية حسابات لا معنى لها مع الشيوعيين بسبب قناعته بأنهم القوة المنافسة له في العراق، في حين أن المنافس الحقيقي والمناهض له كانت القوى القومية والبعثية والقوى الرجعية. ومن هنا جاءت هذه الحدة وهذا التصوير بالبشع بعهد هولاكو، إضافة إلى عرض صور كثيرة مكررة لشخص واحد باعتبارها لأشخاص عدة التقطت من جهات وأوضاع عدة.

٢. لجم وتطويع الحزب الشيوعي العراقي ووضع حد لمطالبته المستمرة للمشاركة بالحكم

---

١٦٨ العاني، نوري عبد الحميد أ. د. ومجموعة مؤلفين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٥٥/٥٦.

١٦٩ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. مصدر سابق. ص ٧٥٦. راجع أيضاً: دان، أوريل. العراق في عهد قاسم. الجزء الأول. مصدر سابق ص ٢٤٨

عبر الشارع العراقي وهتافات الناس "الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي".

٣. البدء بإثارة العداء للحزب الشيوعي في صفوف الجماهير المؤيدة للحزب ولقاسم في آن ومن أجل تحقيق توازن بين الموجة الموجهة ضد البعثيين مع الموجة التي بدأ بتوجيهها ضد الشيوعيين للحفاظ على مكانته الوسطية لإرضاء الدول العربية والخارج أيضاً.

٤. عزل الجيش عن نشاط الحزب الشيوعي العراقي وتوفير الأجواء المناسبة لحملة تنقلات واسعة في صفوف الضباط وضباط الصف الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين ودعوة الجنود إلى عدم الانخداع بدعايات "الفوضويين" الشيوعيين.

٥. وهي موجهة ضد الكُرد أو الحزب الديمقراطي الكُردستاني باعتبارهم قد شاركوا في أحداث كركوك. لم يكن قاسم راغباً في هذه الفترة إثارة أي صراع مباشر مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادته وملا مصطفى البارزاني، ولكنه كان يسعى إلى تفتيت الجبهة الديمقراطية التي كانت تلتقي مع الحزب الشيوعي في سياسات ومواقف عديدة، ودفعها لتكون معه وموالية لسياساته.

٦. تأكيد فرديته في حكم البلاد، إذ أن عبد الكريم قاسم لم يتحدث عن إجراءات تتخذها الحكومة في مواجهة ما حصل في الموصل أو ما حصل فيما بعد في كركوك، بل تحدث عن "كونه"، أي قاسم،"سأحاسب حساباً عسيراً أولئك الذين اعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة" وسيتخذ أشد الإجراءات بحق المسؤولين عن تلك الفظائع. فهو المسؤول الأول والأخير في البلاد، وهو الذي يحاسب، وهو الذي يسحق وليست الحكومة، وهو الذي يشكل المحاكم لمحاكمة المسؤولين عن تلك الأحداث.

ولم يختلف قاسم في الاتهامات التي وجهها في التاسع عشر من تموز ١٩٥٩ عن تلك التي تحدث به في المؤتمر الصحفي الذي عقد في التاسع والعشرين من نفس الشهر والذي وجه فيه اتهامات إضافية وكأن أحداث كركوك كانت مدبرة أصلاً من قبل الذين شاركوا في القتل والسحل، إضافة إلى طرح مسألة جديدة هي أن هؤلاء الفوضويين قاموا بتأشير بيوت التركمان من أجل إشعال النيران فيها أو نهبها أو قتل ساكنيها...الخ. والتي أشار إليها

مدير أمن كركوك متهماً منظمة الشبيبة والمقاومة الشعبية بذلك متأثراً بتصريح رئيس الوزراء والتي لم تبرهن المعلومات عن تلك الفترة على صحة ما أشار إليه قاسم أو مدير الأمن. (راجع الملحق رقم ٦).

ففي هذا المؤتمر الصحفي طرح قاسم أفكاراً أخرى عمق وشدد من موقفه الذي تجلى في خطاب ١٩٥٩/٧/١٩. جاء في هذا الخطاب، وكرد على بعض الصحف التي تحدثت عن أن هناك هجوماً غير عادل ضد القوى الديمقراطية في البلاد مما يسمح للقوى المعادة للجمهورية إلى إلحاق الأذى بالشعب والجمهورية وثورة تموز، ما يلي:

"قالوا أن القوى الديمقراطية قد أهينت أو شردت. أبناء الشعب كلهم عندي واحد وشكل واحد ولا يمكن أن أميز واحداً عن الآخر إنني أمشي وراء المجموع وليس وراء حزب معين أو جبهة فأن أي حزب معين تعداده قليل وأن الشعب يستطيع أن يسحق أي حزب أو أي فوضوي". بعد ذلك وجه حديثه صوب الصحفيين. "

وخاطب الصحفيين قائلا انتم السبب في كل الحوادث التي جرت* ان هولاكو لم يرتكب في زمنه مثل هذه الفظائع كما ان الصهاينة انفسهم لم يرتكبوها وساريكم بعضا من صور هذه الفظائع واخرج عددا من الصور الملتقطة لحوادث كركوك وقال هل من الشهامة ان يفتك بابناء الشعب بهذه الدرجة من الفظاعة هؤلاء هم ابناء شعبنا فهل هذه اعمال القوى الوطنية او المنظمات التي تدعي بانها ديمقراطية . باي حق تقتل المرأة هذه الاعمال الوحشية هي اعمال هولاكو ، لماذا كلهم تركمان؟ اعطوني احدهم مقتولا من الجهة المقابلة . اين هي المؤامرة ؟ هل هذه هي الرجعية ؟ هل اخوانكم التركمان هم اعداء الشعب ان الواجب الوطني يحتم عليكم ان تركزوا في صحفكم على وجوب احترام السلطة والقانون وكل من يكتب عن مؤامرة فهو خائن بحق الوطن ولو لم استنكر هذه الاعمال في كلمتي بكنيسة مار يوسف فان كرامتنا كانت ستهدر في الخارج وكانت ستثار ضجة حولنا على الصعيد الدولي.

ولدي تصاوير التقطت خلال الحوادث تدين بعض الجماعات انظروا الى هذه الاعمال الوحشية التي صدرت عن ابناء الشعب الواحد نحن نريد الديمقراطية فهل هذه هي الديمقراطية ؟ وهل هؤلاء هم اعداء الشعب ؟ هل فعل الصهاينة مثل هذا في دير ياسين ؟ ان هذا العمل اراد ان يتكرر في الناصرية والسماوة وفي بغداد وفي الاعظمية والكرادة والكرخ ولكننا استطعنا ان نوقف هذه الاعمال عند حدها ان الذي يفكر بهذا التفكير الفوضوي فهو سافل ليست لديه كرامة وهو احط من الفاشست وانا اطمئنكم بانه لن تحدث بعد اليوم مثل هذه الحوادث في أي مكان وفي أية فترة .

لقد أجزنا اتحادات الطلاب والفلاحين والجمعيات والنقابات لاعلاء مستوى مهمتها . ولم نكن نريد زجها في نطاقات حزبية ضيقة . ان الحرية يجب ان تكون ضمن القانون. ثم عرض عبد الكريم قاسم عددا من الخرائط على طاولة المؤتمر وقال ان اتحاد الطلبة في كتابه المفتوح يقول ان الشرطة وقوات الامن قد دهمتنا ليلا وفتشت مقرنا ولم تجد شيئا وانا الان اريكم ماذا فكر فيه اتحاد الطلبة واشار الى الخرائط وهي تحدد قطاعات معينة من بغداد اشرت عليها دور بعض (المشبوهين) بنظرهم مع ارقامها وبعض الاسهم تعين مواقعها وقال اخجلوا من هذه الفوضى من اين جاءت عندهم مثل هذه الخرائط والتي لا بد لها من نسخ اخرى فهي مطبوعة بالكاربون . انني اطلب منكم ان تقلعوا عن الكتابة عن اية مؤامرة . انني استطيع ان اقبر اية مؤامرة وانه لترد في الخلق ان ينشا الاطفال على مثل عبارة " ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة " وغيرها من العبارات الهمجية والوحشية . ثم قال مع كل هذه الادلة فاتحاد الطلبة يقول لم تجد الشرطة عندنا شيئا ان منتسبي اتحاد الطلبة هم اناس بسطاء من التلاميذ ذوي الاعمار الصغيرة ولا يجوز مطلقا زج هؤلاء التلاميذ بقضايا حزبية ضيقة . كما ان مدينة كركوك كانت دورها كلها معلمة على الخرائط وذهب الفوضويون الى تلك الدور بموجبها واخرجوا اصحابها وقتلوهم . ان باستطاعتي ان انكل باي فوضوي في العراق يتصدى لابناء الشعب وسيجرى التحقيق العادل بحوادث كركوك الاخيرة وسننشر نتيجتها قريبا . ثم اخرج قوائم باسماء الخطرين بنظر الاتحاد لمناطق بغداد وبعض المدن العراقية الاخرى وقال ليس من الممكن بعد الان ان يتصدى احد لابناء الشعب ففي اقل من ثوان تستطيع القطعات العسكرية ان تحطم أي واحد

---

* يومها لم يكن في الساحة سوى الصحف الشيوعية فقط .

منهم".[١٧٠]

لقد أدت هذه الخطبة الاستفزازية والتصريحات الحادة التي أدلى بها عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي أو في تلك اللقاءات التي جرى تنظيمها مع الوفود القادمة من كركوك واستمع إلى شكواها، وأغلبها وفود من أغنياء وقادة التركمان، والتي تواصلت حتى نهاية ١٩٥٩ تقريباً أدلى بتصريحات جديدة بتاريخ ٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٩ حول موضوع كركوك جاء فيه ما يلي:

"أتعلمون من كان وراء حوادث كركوك ؟ لدينا المستمسكات القوية التي تدعم الواقع. إن وراء حوادث كركوك هم أولئك الذين كانوا وراء حوادث الموصل وأولئك الذين كانوا وراء حوادث القلق التي حدثت في أنحاء العراق بوكلائهم وتسخير وكلائهم . لقد ثبت لدينا وجود خمس جماعات، خمسة أوكار كانت تعمل في كركوك مرسلة من حزب البعث العربي اشتراكي. ومنظمة من الذين يدعون أنفسهم بأنهم أهل السلطة في سوريا. قد أرسلوا إلى العراق ونظموا هذه الأوكار في كركوك. أتعلمون ما واجب هذه الأوكار ؟ كان واجبها بث روح الشقاق وإيجاد شقة الخلاف دوماً وإيقاد النار بالحطب هذا هو واجبهم. ومن إحدى رسائلهم ومن أحد تقاريرهم المتداولة في ما بينهم يقول أننا أخذنا ويجب أن نفيد من العطف الذي ابداه الزعيم على أبناء البلاد وأطلق فيه الموقوفين والمحجوزين، ويجب أن نستمر فهذه فرصة سانحة لإيجاد شقة الخلاف والتذمر.. وراء حوادث كركوك أيضاً الجماعات المتطرفة سواء من اليسار أم اليمين الذين يغلب عليهم التعصب".[١٧١]

ورغم هذا الاعتراف الصريح بالمتسببين لم يعتذر عن اتهامه الشديد وهجومه الشرس ضد الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية، رغم ضرورة توجيه النقد إليها، ولكن لا بهدف إثارة الشعب ضدها والإساءة إلى سمعتها.

إلا أن الخطاب في ١٩ تموز والمؤتمر الصحفي في ١٩٥٩/٧/٢٩ قد أديا إلى بدء عملية

---

١٧٠ ، نوري عبد الحميد. تاريخ الوارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. ٥٩/٥٨.

١٧١ العاني، نوري عبد الحميد. تاريخ الوارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٦١.

تفتت بطيئة ولكن ملموسة في صفوف القوى الديمقراطية وإلى بروز خلافات أكثر، إضافة إلى نشوء وضع جديد غير مناسب نسبياً في الشارع العراقي إزاء الحزب الشيوعي. وأدى ذلك بدوره إلى بروز تباين في وجهات نظر وخلافات حادة بين أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وإلى نشوء صراع شديد بين الأعضاء.[١٧٢] وقد تجلى ذلك في المواقف المتباينة لما نشر من مقالات في جريدة اتحاد الشعب، ومن ثم ما نشر في موجز التقرير عن الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ومن ثم تم نشر التقرير الكامل لاجتماع في أواسط تموز/يوليو ١٩٥٩ والذي نشر في جريدة الحزب الشيوعي، "اتحاد الشعب"، بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٥٩. لقد كان لهذا التقرير دوره في تراجع دور الحزب وفي شعبيته وتأثيره على مجرى الأحداث، إذ كان قاسم يسعى إلى سحب البساط من تحت أقدام الحزب. كان النقد الذي مارسه الحزب الشيوعي ضرورياً، إذ كانت هناك الكثير من الأخطاء، سواء تلك التي ارتكبتها القيادة المركزية أو القيادات المحلية أو الكوادر والأعضاء كأفراد أيضاً، كما كانت هناك عملية انجرار عفوية وراء حركة الجماهير واندفاعاتها ورغبة الحزب في كسب أكبر نسبة ممكنة من الأعضاء على حساب النوعية، يضاف إلى ذلك ضعف الوعي العام لدى النخب السياسية العراقية بشكل عام، إلا أن هذا لم كن بحاجة إلى جلد ذاتي إضافي سمح لقاسم بالتشدد من جهة وللقوى الرجعية بشن هجوم شرس لم يتمكن الحزب من تحمله.

حين قراءة موجز التقرير من جهة، والتقرير الكامل الذي نشر فيما بعد من جهة أخرى، سيجد القارئ ملاحظة أساسية هي أن موجز التقرير الذي نشر في تموز/يوليو ١٩٥٩ حاول خلق توازن بين منجزات الحزب ودوره الإيجابي في عملية التحول الديمقراطي وصيانة الجمهورية وتعبئة الجماهير للدفاع عنها، وبين الأخطاء التي ارتكبها الحزب في مسيرته النضالية في العراق خلال السنة الأولى من عمر الثورة، في حين أن التقرير الكامل افتقر إلى هذا التوازن وعبر عن واقع الصراع داخل اللجنة المركزية وسجل مخالفات أكثر بكثير من

---

١٧٢ راجع: يوسف، ثينة ناجي و خالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. الجزء الثاني. دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ط ١. ٢٠٠١. ص ٧٤–٩٧.

إنجازات الحزب، مما أثر سلباً على حركة الحزب ودوره وعلى مواقف القوى الأخرى منه، رغم أن النقد للأخطاء كان ضرورياً جداً، ولكن السؤال هو كيف يفترض أن يمارس النقد، أي أسلوب تناول تلك الأخطاء وسبل معالجتها. ومن أشكال الموازنة في موجز التقرير نقرأ ما يلي:

" وأشار الاجتماع الموسع للجنة المركزية إلى أن الخطاب الذي ألقاه الزعيم عبد الكريم قاسم في الرابع عشر من تموز، قد جاء استجابة لمستلزمات معالجة الوضع وتقويمه. غير أن الأمر يتطلب مزيداً من الاحتراس والتحصن إلى أقصى حد إزاء دسائس الاستعمار وأعوانه، وإيقاف الهجوم على الحركة الديمقراطية، وشل النشاط الرجعي، وتطهير جهاز الحكم، وإعادة التضامن المتين في جبهة القوى الوطنية على النطاقين الشعبي والحكومي".[١٧٣]

تضمن التقرير الكامل تشخيص جوانب القوة والخلل في عمل الحزب والأخطاء التي ارتكبتها القيادة في مجالات عدة. ويمكن تشخيص المسائل التالية:

* أكد التقرير على ابتعاد عمل الحزب عن أسلوب التحليل العلمي والعميق للوضع في البلاد، إذ جاء في هذا الصدد بـ "أن الحزب لم يلجأ في هذه الفترة إلى أسلوب التحليلات العميق لتطورات الوضع السريعة المعقدة وإنما كان يرسم بعض تكتيكاته على ضوء التطورات اليومية للوضع ويتناول الحوادث بمعزل عن جذورها الطبقية وارتباطاتها العامة. ..".[١٧٤]

* كما أكد التقرير في مكان آخر إلى الحزب كان يرسم بعض تكتيكاته اليومية المتعلقة بضرورة الدفاع عن الجمهورية بمعزل عن السلطة والقوى الوطنية الأخرى وبالاعتماد على قوى الحزب الخاصة فقط وعلى تأجيج حماسة الجماهير. وقد أدى ذلك إلى تأثر سياسة الحزب هنا وهناك بالحركة العفوية للجماهير واتخاذ مواقف خاطئة من بعض

---

١٧٣ سباهي، عزيز.عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. ط ١. دمشق. دار الرواد للطباعة والنشر. منشورات الثقافة الجديدة. موجز التقرير الموسع. ٢٠٠٣. ص ٥٨٢.

١٧٤ المصدر السابق نفسه

الاندفاعات الجماهيرية المتطرفة.

* الاندفاع وراء حركة الجماهير الشعبية العفوية وضعف دور قيادات وقواعد الحزب في الحد من هذا الاندفاع ومن العواقب المحتملة للعفوية الطائشة. .

* المبالغة بمخاطر الانحراف في الواقع العراقي الجديد حين رفع الحزب وعلى صفحات جريدته "لا انحراف...".

* المبالغة بدور الحزب في مهمة الدفاع عن الجمهورية والتقليل من مكانة ودور الحكومة الوطنية في هذا الصدد. الخلط بين دوره ودور السلطة في هذا الشأن.

* التقليل من أهمية ودور البرجوازية الوطنية في هذه المرحلة من تاريخ العراق وطبيعة المهمات التي يفترض تحقيقها، رغم الآفاق التي فتحتها الثورة لإمكانية نمو مكانة ودور هذه الطبقة الاجتماعية في الحياة السياسية والاقتصادية العراقية.

* التقليل من دور القوى الوطنية الأخرى في عملية الدفاع عن الجمهورية وعن مهمات الثورة والتي تؤشر بدورها وتعكس قناعة الحزب بدوره الأساسي في ذلك.

* ورغم صواب شعار المطالبة بالمشاركة بتسيير شؤون السلطة في العراق من جانب الحزب، إلا أن الأسلوب الذي مورس في هذا الصدد لم يكن سليماً وكانت التكتيكات خاطئة.

* وإذا كان للحزب دور رئيسي في ما ظهر من منظمات ديمقراطية غير حكومية مثل اتحاد الطلبة واتحاد الشيبة الديمقراطي.. فأن الحب لم يلعب دوره المناسب في تجنيب هذه المنظمات من الاندفاعات أو القيام بتجاوزات غير مبررة، مما أعطى الانطباع وكان الحزب موافق على ما كانت تقوم به هذه المنظمات.

* وفي الوقت الذي أكد الحزب الشيوعي على إدانته ورفضه للفوضى وممارسة التخريب والقتل والسحل في الشوارع وأبعد نفسه عن ممارسة مثل هذه الأفعال غير الإنسانية، وطالب الجماهير الشعبية بالامتناع عن ممارستها، لكنه أشار إلى أنها ردود فعل لعقود من الظلم والطغيان ومن نشاط التآمر على الجمهورية. وجاء في هذا الصدد ما يلي: "إن لجوء بعض الجماهير المتأخرة سياسياً إلى أساليب (السحل) وتعذيب الموقوفين ونهب

الممتلكات والتجاوز على حقوق وحريات بعض المواطنين الأبرياء، هو أسلوب لا يجمعه جامع مع الكفاح الثوري الموجه ضد أعداء الجمهورية، وهو على النقيض تماماً من الأهداف النبيلة لحركتنا الوطنية والسجايا الثورية الأصيلة لشعبنا".[١٧٥]

* واعتبر الحزب نفسه بريئاً من الكارثة التي حلت بكركوك، إذ لم يكن له شأن بها وبالتالي أدان القوى الاستعمارية والقوى الرجعية العراقية والعربية بتدبير تلك الأحداث.

وفي المقابل أكد التقرير على نقاط جوهرية أخرى/ منها:

* ضرورة رفع يقظة الحكومة والشعب ضد مؤامرات القوى الاستعمارية والرجعية المحلية والعربية للإطاحة بالحكم والجمهورية الفتية وعدم الاستهانة بالعدو أو التساهل مع ما يقوم به من أعمال ضد الشعب والجمهورية.
* الدعوة الملحة للكف عن الحملة الهجومية غير المبررة وغير العادلة ضد القوى الديمقراطية العراقية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، بسبب المؤامرات التي تحوكها القوى المضادة.
* اتهام الجمهورية العربية المتحدة بالسعي إلى تنظيم انقلابات في العراق للخلاص من الحكم الوطني. ولا شك في أن الاتهام موجه إلى القوى القومية الناصرية وحزب البعثية في العراق.
* وأكد التقرير على ضرورة تطهير أجهزة الدولة التي تقف ضد تنفيذ قوانين وقرارات الحكومة مما يثير المزيد من المشكلات.
* كما أكد على أهمية تنفيذ القوانين الوطنية والديمقراطية التي أصدرتها حكومة الثورة لصالح تعبئة الجماهير خلف الحكم الوطني وإزالة السلبيات التي تقود إلى نشوء فجوة بين الحكم والجماهير والتي يمكن أن ينفذ منها أعداء الجمهورية.
* وفي الوقت الذي انتقد القوى الوطنية الأخرى على مواقفها السلبية، وبشكل خاص الحزب الوطني الديمقراطي الذي جمد نشاطه حينذاك احتجاجاً على سياسات قاسم

---

١٧٥ سباهي، عزيز.عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. ط ١. ص ٦٠٩.

ونهجه العسكري، طالب القوى الوطنية بوحدة عملها لأنها الضمانة لتحقيق مهمات الثورة الوطنية.

* وفي معرض تأييد الحزب للجوانب الإيجابية في خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم في الذكرى الأولى للثورة ورد في التقرير وتحت عنوان "الزعيم عبد الكريم قاسم يشير إلى استكمال مقومات النظام الديمقراطي" ما يلي:

" إن الخطاب الهام الذي ألقاه الزعيم عبد الكريم قاسم في مساء الرابع عشر من تموز، وحدد فيه موعد إجازة الأحزاب وإنهاء فترة الانتقال وإجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني الجديد، فضلاً عن التعديل الوزاري الذي تم مؤخراً هو في الواقع استجابة صادقة وهامة لمتطلبات معالجة الوضع وتقويمه.

إن إنهاء فترة الانتقال وتحقيق حياة ديمقراطية طبيعية يعتبر نقطة تحول كبرى في تاريخ ثورتنا. وإن إطلاق حرية التنظيم الحزبي للقوى الوطنية – الذي حرم منه الشعب دهوراً طويلة وناضل من أجله نضالاً مريراً – سيكون له شأن كبير في تطور الديمقراطية في بلادنا وفي تطور الحركة التحررية العربية....

إن إنهاء فترة الانتقال على أساس إيداع المسؤوليات إلى ممثلي الشعب عن طريق إجراء انتخابات نيابية حرة تسفر عن إقامة مجلس تأسيسي يشرع دستوراً ديمقراطياً دائماً للبلاد مع ما يقترن به من تنظيم السلطات وتثبيت أسس ديمقراطية الحكم سيكون له شأن كبير في مستقبل البلاد وضمان تطورها وازدهارها".[١٧٦]

لقد أثار هذا التقرير الذي نشر بالكامل في الثالث من آب / أغسطس ١٩٥٩ ردود فعل متباينة:

- أثار التقرير عند عبد الكريم قاسم عدم الارتياح بسبب رفض الحزب لاتهامات قاسم بما جرى في الموصل وكركوك، رغم اعتراف الحزب ببعض الأخطاء التي أشرنا إليها، كما إنه لم يكن مريحاً لقاسم بسبب طريقة عرض المطالبة باستكمال النظام

---

١٧٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢٠.

الديمقراطي بتخلي قاسم عن السلطة و"إيداع المسؤوليات إلى ممثلي الشعب.. " إذ أن قاسم لم يكن يفكر أصلاً في التخلي عن السلطة حتى بعد انتخاب المجلس الوطني.

- وأثار لدى القوى الرجعية والخارجية ارتياحاً كبيراً بسبب اعتراف الحزب بالأخطاء التي ارتكبها، إذ عمدوا إلى استخدامها ضد الحزب بأساليب خبيثة.
- ولكن التقرير أثار ردود فعل متباينة في داخل الحزب ونشط الصراع غير المبدئي لا على مستوى القيادة حسب، بل على مستوى الكوادر والقواعد والمؤيدين للحزب، إضافة إلى بروز تباين في وجهات نظر القوى الوطنية الأخرى إزاء الموضوع.

ووفق قناعتي بأن ليس في مقدور أي باحث أن يبعد السلطة ورئيس الحكومة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم عن تلك الأحداث المأساوية، إذ كان في مقدور الأخير بشكل خاص أن يلعب دوراً كبيراً وحاسماً في منع وقوعها من خلال اتخاذ إجراءات سياسية وأمنية مناسبة وسريعة قبل ذاك وهو يعرف تماماً المشكلات التي كانت تعيش في ظلها مدينة كركوك، ولكنه لم يفعل شيئاً، بل سمح عملياً للغوغائية أن تسيطر على الساحة السياسية لمدينة كركوك ليحل بالناس ما حل بهم فعلاً. ولم تعالج تلك الأحداث المشكلات القائمة بل عمقت الكراهية والحقد المتبادلين بين الكُرد والتركمان بشكل خاص وبين الأحزاب السياسية وقادت إلى وقوع عمليات انتقام في فترات لاحقة ...الخ. إن البشاعة الحقيقية في هذه الأحداث تبرز في الاستعداد العقلي والنفسي لدى الناس الذين ينحدرون من أوساط وفئات اجتماعية مختلفة، في ممارسة القسوة، تعذيباً وقتلاً وسحلاً وشراهة في إهانة الإنسان وسحق كرامته حتى وهو جثة هامدة، هذه الشراهة الجامحة في رؤية الموت يلف الآخرين، وهم يتمنون لو كان في مقدورهم قتل المزيد من الناس. إنها المشكلة الكبرى التي يفترض أن نتوجه صوب معالجتها في أذهان الناس وفي سلوكهم، إذ أنها ليست من بنات تلك الساعة، بل هي تجسيد لتراث وتقاليد وعادات موروثة عبر مئات السنين من سيادة الظلم والعنف والقسوة في تعامل الحكومات وقادة تلك البلدان مع المجتمع والفرد. إن الأحداث الأخيرة بعد سقوط النظام الدكتاتوري في العام ٢٠٠٣ التي وقعت في هذه المدينة مثلاً، دع

عنك ما حصل في العراق، ولكن بشكل خاصة في المحافظات العربية، لا تبشر بالخير أيضاً، وتشير إلى أن أجواء العداء والترقب والرغبة في الانتقام ما تزال مهيمنة على عقول وقلوب كثرة كبيرة من هؤلاء الناس.

لقد شجب الحزب الشيوعي العراقي ما حصل في كركوك بقوة وأدان دون تردد الجماعات التي مارسته ولم يعف بعض الشيوعيين وغيرهم من ذلك. [١٧٧].

المبحث الثالث: محكمة الشعب

أصدر مجلس السيادة في العراق القانون رقم ٧في السابع من شهر آب/أغسطس ١٩٥٨، بناء على مشروع تقدم به مجلس الوزراء برئاسة عبد الكريم قاسم، بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم. وتضمن القانون تشكيل محكمة جزاء تسمى ,,المحكمة العسكرية العليا الخاصة" للنظر في الجرائم الواردة في هذا القانون أو القوانين العقابية الأخرى التي يحيلها إليها القائد العام للقوات المسلحة. ثم صدر المرسوم الجمهوري المرقم ١٨ والمؤرخ في ١٩٥٨/٧/٢٠ المعدل بالمرسوم الجمهوري رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٥ القاضي بتعيين هيئة المحكمة الخاصة، التي ضمت في عضويتها الأشخاص التالية أسماؤهم:

العقيد فاضل عباس المهداوي رئيساً

المقدم عبد الهادي الراوي عضواً،

المقدم فتاح الشالي عضواً،

المقدم شاكر محمود السلام عضواً،

الرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي عضواً،

---

١٧٧ الحلوائي، جاسم. أحداث كركوك في تموز ١٩٥٩. ٢–٢. موقع الحوار المتمدن نشر تحت العدد ٢١٠٥ في ٢٠٠٧/١١/٢٠.

راجع أيضاً: سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراق. الجزء الثاني. منشورات الثقافة الجديدة. ص ٤٥٠–٤٥٢.

الرئيس الأول كامل حسين الشماع عضو احتياط.

أما هيئة الادعاء العام فتشكلت بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢١ وضمت إليها:

العقيد الركن ماجد محمد أمين رئيساً لهيئة الادعاء،

الحاكم غازي عبد الهادي،

عبد المجيد سلام نائب المدعي العام.

كما شكلت هيئة واسعة لمهمات التحقيق برئاسة العقيد محمود عبد الرزاق، ضمت إليها مجموعة من العسكريين والمدنيين من ذوي الاختصاص.

كانت المهمة المركزية التي أنيطت بالمحكمة الخاصة، التي سميت فيما بعد ومن قبل الشعب "محكمة الشعب"، تتلخص في النظر في القضايا المطروحة عليها والخاصة بأقطاب النظام الملكي الذين مارسوا الحكم طيلة الفترة الواقعة بين ١٩٢١–١٩٥٨ وهم نخبة سياسية توزعت من حيث المبدأ على حزبين سياسيين هما حزب الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر، إضافة إلى عدد غير كبير من المسؤولين عن أجهزة الأمن والسجون والقادة العسكريين وقادة الشرطة الذين شكلوا القوى الضاربة المدافعة عن النظام الملكي الإقطاعي في العراق. إلا أن هذه المحكمة لم تكتف بالنظر في هذه القضايا، بل أحيلت إليها فيما بعد قضايا المتهمين بالتآمر على الجمهورية العراقية وأولئك الذين اتهموا بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء، وبشكل خاص العناصر التي اتهمت بتنظيم محاولة انقلاب عبد الوهاب الشواف في الموصل ومحاكمة عبد السلام محمد عارف، الذي اتهم بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم، والمجموعة التي اتهمت بالمشاركة في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في عام ١٩٥٩، ثم أحيل إلى المحكمة العسكرية عناصر أخرى اتهموا بالتآمر على الجمهورية العراقية أو بإفساد نظام الحكم.

جرت جميع هذه المحاكمات ومنذ البدء بصورة علنية وفسح في المجال للجمهور بالدخول إلى قاعة المحكمة ومشاهدة المحاكمات. وكانت أول تجربة من نوعها في العراق وتميزت بما يلي:

١. أول محكمة عراقية شكلت لمحاكمة قوى النظام السياسي الملكي المخلوع ممن شارك في رسم سياسة البلاد وممارسة اضطهاد وتعذيب وإفقار الشعب في ضوء التهم الموجهة لها طيلة وجودها على رأس السلطة، ومنها تلك القوى التي مارست التعذيب في المواقف والمعتقلات والسجون. وهي بهذا المعنى لم تكن محكمة جزاء فحسب، بل كانت محكمة سياسية لمحاكمة النظام الملكي المخلوع أيضاً. وفي هذا نوع من التجاوز على القانون، إذ المفروض أن يحاكم الإنسان وفق الجرائم التي اتهم بها في ضوء القوانين السائدة في البلاد، وليس بسبب قناعاته الفكرية والسياسية وتبنيه لمواقف معينة. وكان أقطاب العهد الملكي مسؤولين عن الكثير من التجاوزات على خمسة مسائل جوهرية يمكن محاكمتهم عليها محاكمة قانونية وأمام محاكم جزاء ووفق القوانين العراقية المعمول بها حينذاك وفي فترة العهد الملكي ذاته، وهي:

- تزييف الانتخابات العامة وتزويرها لصالح جهات ثلاث هي العائلة المالكة والنخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية التي تقف وراءها والسفارة البريطانية.
- ضرب المظاهرات السلمية التي كانت تطالب بعدم عقد اتفاقيات أو معاهدات أو الدخول بأحلاف عسكرية والتسبب في موت الكثير من الناس، إضافة إلى إصدار أحكام على أصحاب الرأي الأخر عبر محاكم عرفية عسكرية أو غيرها خارج حدود القانون العراقي، وكذلك قتل السجناء السياسيين في مجازر بسبب مطالبتهم بتحسين التغذية أو عدم نقلهم إلى سجن آخر ...الخ.
- الفساد الوظيفي والمالي والسيطرة على أراضي الفلاحين لصالح الإقطاعيين وممارسة سياسة التمييز ...الخ، وعدم استخدام الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام لصالح عملية التنمية وتطوير العراق بشكل عام.
- رفض الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي والقوميات الأخرى وشن الحملات العسكرية ضدهم وعدم الالتزام بالاتفاق الذي تم بين الحكومة العراقية ومجلس عصبة الأمم بشأن الكُرد والتسبب في معارك لا مبرر لها سوى المواقف القومية الشوفينية.
- التآمر السياسي ضد الدول العربية المجاورة وعبر حلف بغداد والتي أدت إلى تدهور

العلاقات السياسية مع الدول العربية المجاورة في حينها.

٢. أول محكمة علنية سمح فيها للجمهور بمتابعة جلساتها العلنية ونقلت وقائعها عبر شاشة التلفزيون ومن الإذاعة. وكان في مقدور هذه التجربة أن تساهم في تربية الشعب، خاصة وأنها كانت تنقل عبر شاشة التلفزة وعبر الإذاعة، بمسائل جوهرية مثل احترام القانون والالتزام به واحترام إرادة الشعب ورفض الفساد الوظيفي أو التمييز بين المواطنات والمواطنين لأي سبب كان أو التربية برفض العنف والسعي لمعالجة المشكلات بالطرق السلمية وبآليات ديمقراطية ...الخ. إلا أن المحكمة قد أصبحت ومنذ البدء إلى منبر للتبشير بسياسة عبد الكريم قاسم ومواقفه السياسية وتمجيده وخلق نوع من عبادة الفرد له في الأوساط الشعبية، واستخدام المحكمة منبراً لمهاجمة المناهضين له وللحكم القائم. ولم تبق المحكمة هادئة وموضوعية بل تحولت إلى منبر للخطاب السياسي وإلقاء القصائد والإساءة الشديدة للمتهمين مباشرة وبموافقة هيئة المحكمة والادعاء العام. وأصبح العقيد فاضل عباس المهداوي، رئيس المحكمة نجماً ساطعاً وقدوة بالنسبة إلى نسبة عالية من الجماهير الشعبية، وخاصة البسطاء والكادحين منهم. وفي واقع الأمر تحول الرجل إلى واعظ وشتَّام لمن هو ماثل أمامه في المحكمة أو لمن تريد المحكمة الإساءة له، كما حصل مع الأديب العربي الفاضل والكبير الراحل طه حسين. وانقسم المجتمع إلى فريقين فريق مع المهداوي وفريق ضده. إلا أن جمهرة من المثقفين كانت تدرك الخطأ الفادح الذي يرتكب في هذه المحكمة، وخاصة بالنسبة إلى تربية الشعب ولكنها لم تتحرك ولم تمارس النقد الكافي داخل العراق أو لم تمارسه أصلاً، في ما عدا من كان ضده.

٣. فسح في المجال للمتهمين بالدفاع المباشر عن أنفسهم وتوكيل محامين للدفاع عنهم. وهذه الحقيقة لم تكن صافية تماماً، إذ غالباً ما كان رئيس المحكمة يتدخل لمقاطعة المتهم أثناء دفاعه عن نفسه وزجره أو الإساءة إليه بشتى الطرق.

كان هدف العاملين في المحكمة، كما يبدو من وقائع الجلسات كلها، يتلخص في تحويل جلساتها إلى مدرسة سياسية في الوطنية وكره الاستعمار والرجعية والإقطاع والظلم

والفساد، وإلى موقع يدعم قضايا الحرية والديمقراطية والسلام ومصالح الشعب الأساسية. هكذا بدا الهدف حين بدأت المحكمة أعمالها وحين بدأ العقيد فاضل عباس المهداوي يمارس مهامه كرئيس للمحكمة العسكرية العليا الخاصة. إلا أن وقائع جلسات المحكمة واستمرارها فترة طويلة برهنت على أنها انحرفت عن الدرب القويم وأصبحت غير حيادية أصلاً ولم تمارس مهمات محكمة قانونية تحترم القانون، بل تحولت إلى تندر في المقاهي والجلسات العامة من قبل الأعداء والأصدقاء.

أصدرت هيئة المحكمة تفاصيل المحاكمات التي دامت طيلة الفترة الواقعة بين ١٩٥٨-١٩٦٢ في ٢٢ مجلداً. احتوت هذه المجلدات على تفاصيل جلسات المرافعات بما في ذلك أحاديث رئيس المحكمة وأقوال الشهود ومرافعات الادعاء العام وأقوال المتهمين ومرافعات الدفاع عن المتهمين ثم الأحكام الصادرة بحق المتهمين. كما تضمنت بعض الخطب والقصائد الشعرية والهوسات والأهزوجات التي كانت تلقى في أثناء سير المحاكمات والتي كانت تندد بالمتهمين وتسيء إليهم. كما تضمنت صوراً للمتهمين والشهود أثناء عقد الجلسات.

إن دراسة هذه المجلدات تساعد الباحث في تسجيل جملة من الملاحظات النقدية المهمة حول سير المحاكمات، ومنها:

١. لم تكن هناك حاجة فعلية لتشكيل محكمة عسكرية عليا خاصة لمحاكمة المتهمين بقضايا النظام السابق، بل كان في مقدور محكمة جزاء عراقية النظر في جميع تلك القضايا والبت فيها وفق القوانين العراقية المعمول بها حينذاك. إذ أن إضفاء صفة العسكرية على تلك المحكمة أفقدها الكثير من ضمانات الحيادية والالتزام بالقوانين والشرعية الدستورية والنزاهة في إصدار الأحكام.

٢. لم يكن سليماً تسليم رئاسة المحكمة إلى أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار وابن خالة اللواء الركن عبد الكريم قاسم، رغم كونه محامياً إضافة إلى رتبته العسكرية، إذ كان الأجدر تسليم المحكمة إلى أحد القضاة المعروفين بالنزاهة والحيادية واحترام القانون، وكان العراق يملك الكثير من الشخصيات الحقوقية والقانونية التي تمتلك ممارسة جيدة في

القضاء وسمعة كبيرة في الأوساط العراقية والعربية.

٣. لم يكن ضرورياً بأي حال تشكيل هيئة تحقيق عسكرية خاصة للتحقيق بقضايا هؤلاء الأشخاص، إذ كان في مقدور جهاز القضاء العراقي المدني توفير حكام تحقيق يتمتعون بالنزاهة والاستقامة واحترام القوانين والشرعية لإجراء التحقيق مع جميع المتهمين، مع ضمان الابتعاد عن ممارسة أساليب القهر في التحقيق لانتزاع المعلومات أو الاعترافات. إذ أن تشكيل هيئة تحقيق خاصة أعطى الإشارة إلى إمكانية ممارسة مختلف الأساليب المشروعة وغير المشروعة من أجل الحصول على أو انتزاع المعلومات والاعترافات من المتهمين، وهي مخالفة للشرعية والقوانين المعمول بها في العراق حينذاك.، إذ كان يشار باستمرار إلى تعرض المتهمين إلى ضغوط نفسية وإلى تعذيب جسدي لانتزاع الاعترافات منهم. وتجدر الإشارة إلى أن العراق كان أحد الأعضاء المشاركين في مناقشة وصياغة لائحة حقوق الإنسان العالمية التي أقرت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، كما صادقت الحكومة العراقية على تلك اللائحة. وكانت قوى المعارضة العراقية في ظل النظام الملكي تشكو من ثلاث حالات من النظام السابق بصدد قضايا الرأي والرأي الآخر أو قضايا التحقيق وحالة السجون، وهي:

* وضع ضباط شرطة من أجهزة الأمن على رأس هيئات التحقيق ووضع حكام على رأس المحاكم التي تنظر في قضايا السياسيين يعملون بشكل وثيق مع أجهزة التحقيقات الجنائية وينفذون ما تريده منهم الحكومة وأجهزة التحقيقات الجنائية"

* صدور أحكام قاسية دون الاستناد الفعلي إلى القوانين المرعية في العراق"

* ممارسة شتى أساليب التعذيب الجسدي والنفسي عند التحقيق بأمل انتزاع اعترافات من المعتقلين من أجل إدانتهم أمام المحاكم التي تخضع لإرادة الحكومة.

ولهذا كان على النظام السياسي الجديد أن يمارس ما يلي:

** الفصل المباشر بين السلطات.

** وضع عناصر أمينة ونزيهة في أجهزة الأمن لا تمارس الأساليب ذاتها التي مارستها قوى الأمن السابقة.

** فصل القضاء عن الحكومة وعن أجهزة الأمن وتشكيل هيئات تحقيق من جانب جهاز القضاء لا يخضع لإرادة ورغبات الحكومة أو أجهزتها الأمنية.

إلا أن كل هذه الملاحظات لم تحصل في واقع الأمر فالحاكم عبد الكريم قاسم كانت في يديه عملياً السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن واحد. ولهذا تم ارتكاب الأخطاء الفادحة ذاتها التي ارتكبها النظام الملكي المخلوع من حيث الجوهر والمبادئ.

٤. لم يكن سليماً تحويل المحكمة إلى منبر سياسي للخطابة وإلقاء الشعر والإساءة للأفراد وإذلالهم بصورة لا تتفق مع الشرعية وأسس القضاء العراقي. أي أن المحكمة أصبحت منذ البدء، وتفاقم هذا الاتجاه يوماً بعد آخر، إلى منبر يتسم بما يلي:

أ. التعريض الواسع النطاق بالمتهمين وإهانتهم والإساءة إلى سمعتهم الشخصية والعائلية وإذلالهم أمام أنظار الجمهور وإضحاك الناس عليهم وتقزيمهم دون مبرر. لقد كانت كرامة الإنسان في هذه المحاكمات هي التي أهينت بغض النظر عن الجرائم التي ارتكبها هؤلاء الناس بحق الشعب والاقتصاد الوطني.

ب. وأصبحت المحكمة موقعاً لتنمية الكراهية والحقد على المتهمين والرغبة في الانتقام من خلال طريقة عرض القضايا وأسلوب المرافعة وتمزيق شخصية المتهم. كما أنها ساهمت، شاءت ذلك أم أبت، وخاصة عند محاكمة خصوم عبد الكريم قاسم والمناهضين لحكمه من قوى البعث والقوى القومية وغيرها، في تعميق الخلافات في المجتمع وبين القوى السياسية المختلفة.

ج. تحول رئيس المحكمة إلى معلم أو واعظ يمارس الأدب والتربية وقراءة الشعر، وسمح لنفسه بالإساءة إلى شخصيات أدبية ووجوه عربية، وحول المحكمة إلى منبر سياسي على الصعيدين المحلي والعربي ولعب دوره في فقدان المحكمة عملياً طابعها القضائي الملتزم بالحيادية والقانون والنزاهة.

د. كما ساهمت المحكمة في محاولة تأليه عبد الكريم قاسم وتمجيد أفعاله وإبراز خصاله الحميدة ودوره في الثورة على حساب الآخرين، حتى غاص رئيس المحكمة في الأمور الشخصية لقاسم ولِمَ لا يتزوج على سبيل المثال لا الحصر.

وتؤكد الكثير من الدلائل على أن عبد الكريم قاسم كان مؤيداً بحرارة لمجرى المحاكمات وكان يتتبع سير بعض جلساتها وتصله المعلومات عنها وعما يجري فيها، وكان يلتقي برئيسها أيضاً، ولكنه لم يعترض عليها وعلى أساليبها في ممارسة القضاء. وكانت هذه الحالة تثير على العراق كدولة وكنظام سياسي جملة من الإشكاليات على الصعيدين العربي والدولي، كما كانت تثير حفيظة عوائل المتهمين في مجتمع كان وما يزال عشائرياً ويرفض إهانة أفراده، وإثارة أتباع ومؤيدي تلك الشخصيات، سواء التي كانت ترتبط بالنظام الملكي أم الذين اتهموا بالتآمر على الجمهورية والإطاحة بحكومة قاسم، وخاصة مجموعة معروفة من العسكريين والمدنيين ممن ساهموا في حركة الضباط الأحرار، بغض النظر عن التهم الموجهة لهم، ومنهم اللواء ناظم الطبقچلي ورفعت الحاج سري أو غيرهما.

ويشير الأستاذ نجيب الصائغ، أحد السياسيين البارزين المعارضين في العهد الملكي وأحد الدبلوماسيين والسفراء البارزين في العهد الجمهوري الأول، إلى موقف عبد الكريم قاسم من هذه المحكمة في لقاء له مع الأخير في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٦١، يقول بأنه نقل إلى عبد الكريم قاسم النقد الشديد الذي كانت تمارسه الصحف اللبنانية إزاء محكمة المهداوي رغم تأييدها لسياسة العراق، جاء فيه: "...كانت هذه الصحف (ويقصد الصحف اللبنانية، ك. حبيب) دائماً إلى جانب الجمهورية العراقية تؤيد سياستها وتشيد بمواقفها المتعددة في لبنان. إلا أن هذه الصحف نفسها كانت توجه نقداً شديداً لمحكمة المهداوي والأسلوب اللاإنساني الذي يتبعه مع المتهمين وتعليقاته التي يلقيها أثناء المرافعات والمتضمنة تهجماً وشتماً لاذعاً لعدة حكومات ورؤسائها. حيث كانت تنشر أقواله هذه بعناوين بارزة مع نقد شديد لها. وهذا يعني أن تعليقات المهداوي وأسلوب مرافعاته تحمل الصحف المؤيدة لسياسة العراق أن تصبح معارضة وناقدة له. وأضفت قائلاً أما ترى يا سيادة الزعيم أن مثل هذا الأسلوب وهذه التعليقات وتلك الشتائم تسيء إلى سمعة الجمهورية العراقية وتستغل للتهجم عليها والطعن بها خاصة وأن بعض هذه الشتائم منصبة على رؤساء دول لنا علاقات سياسية معها وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إحراج

موقفي مع سفراء تلك الدول عندما يجابهونني بما تلفظ به المهداوي ضد رؤسائهم وزعماء بلدهم. وأضفت قائلاً أن مصلحة الجمهورية تقضي بوجوب الحد من تصرفات المهداوي هذه وفي تلك الحالة أعتقد بأن النقد الموجه إلى الجمهورية والتهجمات عليها يقل بنسبة كبيرة"[١٧٨]. وكان تعقيب قاسم كما ورد في كتاب السيد نجيب الصائغ على النحو الآتي: "أجابني عبد الكريم قاسم قائلاً أني أتفق معك أن الأسلوب الذي يتبعه المهداوي مع المتهمين في أثناء محاكمتهم يسيء إلى الجمهورية العراقية في الداخل والخارج. ورغم ذلك فأني أؤيده حيث أن فائدة هذا الأسلوب للبلد أكثر من ضرره والسبب هو أنه ما زالت هناك عناصر كثيرة تنتهز الفرص المواتية للتآمر على الجمهورية العراقية إلا أن خوفها من الوقوف أمام المهداوي وممارسته هذا الأسلوب المذل معها أثناء المرافعات يردعها عن الإقدام على التآمر لأنها لا تخشى العقوبة التي تفرض عليها بقدر ما تخشى طريقة المهداوي في أثناء المحاكمة، وأني في الوقت المناسب وحسبما تقتضيه مصلحة البلاد وأمنها سوف أحَد من تصرفات المهداوي هذه بل وأوقف محكمته"[١٧٩].

إن هذه المقابلة السياسية التي نقل جزءاً منها السيد نجيب الصائغ تدلل على أن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم كان من المؤمنين بقضايا الزجر والعنف في التعامل مع الإنسان وممارسة القسوة والإذلال بهدف إرعاب الآخرين لكي لا يمارسوا التآمر على الجمهورية، بدلاً من التعامل الإنساني والإقناع وتقديم الحلول العملية للمشكلات القائمة لكي يتجنب العراق عمليات التآمر. وهو تأكيد على الطريقة التي تربى بها عبد الكريم قاسم في الجيش العراقي التي لا تحمل الكثير من المشاعر الإنسانية أو احترام الخصم بغض النظر عن موقفه.

لقد صدرت الكثير من الأحكام الثقيلة بحق المتهمين، كما صدرت عشرات أحكام الإعدام بحق بعض أبرز حكام العراق ومنفذي سياساته ومن المتهمين بالتآمر على

---

١٧٨ الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧–١٩٦٣. بغداد. مكتبة اليقظة العربية. ١٩٩٠. ص ٢٢٤.

١٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٤/٢٢٥.

الجمهورية أو المختلفين مع سياسة عبد الكريم قاسم، ولكن ما نفذ من أحكام الإعدام كان محدوداً، إذ أن قاسماً أصدر أوامر بالعفو عن تنفيذها وتحويل تلك الأحكام إلى السجن المؤبد. ومع ذلك فقد كانت الأحكام قاسية عموماً ولم تخلق في المجتمع أجواء المصالحة والتعاون ونسيان الأحقاد، بل ساهمت في تعميق ذلك. وتشير وقائع تلك الفترة إلى أن الكثير من المتهمين قد تعرضوا إلى التعذيب الجسدي والنفسي وإلى إهانة الكرامة وسوء المعاملة. وغالباً ما تتوجه الاتهامات إلى الضابط العسكري هاشم عبد الجبار، وكان في حينها عضواً في الحزب الشيوعي العراقي. وهي أساليب كانت القوى السياسية العراقية المناهضة للنظام الملكي تشجبها وتدين القائمين بها. وبالتالي لم يكن مقبولاً بأي حال ممارسة الأساليب غير الإنسانية ذاتها التي مارسها النظام البائد مع المعتقلين لديه. ومن الجدير بالإشارة إلى أن النظام الملكي في العراق كان قد شارك في وضع اللائحة الدولية لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ واعترف بها وقرر الالتزام بها، ولكنه عملياً مارس مختلف أساليب التعذيب الجسدي والنفسي والمحاربة بالرزق والتهجير القسري والإبعاد وإسقاط الجنسية ضد المعتقلين لديه والمخالفين لسياساته. ولا بد من دراسة هذه التجربة بعناية كبيرة، إذ أنها تشكل جزءاً من تراث القضاء السياسي العراقي الذي يفترض أن يوضع له حد وأن يصبح القضاء حيادياً مستقلاً وملتزماً بالقوانين الديمقراطية المنبثقة عن دستور ديمقراطي حديث.

المبحث الرابع: المقاومة الشعبية في العراق

أصدر مجلس السيادة في العراق القانون رقم ٣ الخاص بتشكيل المقاومة الشعبية في اليوم الخامس عشر من شهر آب/أغسطس ١٩٥٨ بناء على طلب من مجلس الوزراء[١٨٠]. وقد حدد القانون في مادته الأولى طبيعة المقاومة الشعبية على أنها ,,منظمات عسكرية شعبية ترتبط بوزارة الدفاع، في حين حددت المادة الثانية واجبات المقاومة الشعبية ,,تدريب

---

١٨٠ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٥٠/١٥١.

المواطنين عسكرياً للاستفادة منهم في معاونة القطعات العسكرية النظامية للدفاع المدني والمساهمة في حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد وفقاً للتعليمات التي تصدرها قيادة القوات المسلحة". وحدد عضوية المقاومة الشعبية بثلاث جماعات، وهي:

أ. المتطوعات والمتطوعين العراقيين.

ب. جنود وضباط الصف ونواب الضباط الاحتياط غير المستخدمين في الجيش.

ج. المتطوعين من البلاد العربية وغيرها بناء على موافقة قيادة القوات المسلحة.

ونظم القانون العلاقة بين المنظمة وبين المتطوع على أساس عقد يوقع بينهما يمكن فسخه أيضاً، كما أن المتطوع لا يستلم راتباً في فترة التدريب، ولكن يمنح راتب جندي في حالة تكليفه بمهمات معينة. كما اعتبرت التطوع في المقاومة الشعبية خدمة تحسب لأغراض الترفيع والتقاعد والتعويض عند الإصابة بعاهة من جراء الخدمة حيث تطبق عليه أحكام قانون التقاعد العسكري، كما تطبق بحقه الأحكام العقابية العسكرية للمخالفين. واعتبر المتطوعة والمتطوع متساويان في الحقوق والواجبات.

لقد صدر هذا القانون في أعقاب صدور تحذير من الحاكم العسكري بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٨، أي بعد قيام الثورة بثلاثة أيام فقط تضمن تأكيداً للبيان الصادر عن القائد العام للقوات المسلحة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم حول تصميمه تشكيل وتنظيم فرق المقاومة الشعبية، ولكنه يرفض ويحذر من مغبة فتح بعض المواطنين مراكز للتطوع في المقاومة الشعبية تأييداً منهم للحركة الوطنية. وجاء هذا التحذير على خلفية قيام الحزب الشيوعي العراقي منذ اليوم الأول لانتصار ثورة الرابع عشر من تموز بالدعوة لتشكيل جماعات مسلحة تحمي الجمهورية من احتمال التآمر عليها، خاصة وأن تهديدات بريطانية وأمريكية ومن دول حلف بغداد والأردن قد صدرت بهذا الشأن وتجمعت قوات عسكرية في الأردن وقبرص وفي القاعدتين العسكريتين البريطانيتين في كل من الحبانية والشعبية في العراق. ففي الخامس والعشرين من شهر تموز/يوليو ١٩٥٨ أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي نشرة داخلية حول تشكيل فرق المقاومة الشعبية جاء فيها ما يلي:

"١- قبل كل شيء نؤكد توجيهاتنا الأولى بهذا الشأن في التوجيه العام ١٤ تموز ١٩٥٨ وفي

بيان اللجنة المركزية. إن التمسك بتلك التوجيهات يعتبر الأساس في تنشيط حركة المقاومة في النطاق الشعبي. ومن المستحسن جداً تعميم التجارب والأمثلة الحسنة في هذا الشأن بتجربة الكاظمية وفي التعليمات الحزبية وكذلك عن طريق إيفاد رفاق من المنظمات الأخرى إلى الكاظمية ليروا بأنفسهم كيف يكون العمل هناك.

٢. تكون فرق المقاومة على أساس الحضائر والفصائل ومن ثم الوحدات الكبيرة.

٣. من المهم جداً التأكيد على إشارات المقاومة دون نزعها من الأذرع سواء في الشوارع أو في المعامل أو حتى في حالات الاستراحة وعلى لجان المقاومة أن تهتم بتوفير كميات كافية من الشارات التي ينبغي أن تكون جميعها بلون واحد.

٤. فرق المقاومة الشعبية تعلن عن نفسها بمختلف السبل في البرقيات والمذكرات والاستعراضات وفي المحال وبعد أن تكبر وحداتها إجراء استعراضات عسكرية في الشوارع الرئيسة وفي منطقتها الخاصة ولكي تذهب إلى مناطق أخرى لتشجيع تكوين فرق أخرى.

٥. يتبع في التنظيم وفي إصدار الأوامر نظام الطاعة والأساليب العسكرية المحضة.

٦. فرق المقاومة الشعبية تبدأ في تدريبات عسكرية بسيطة في محالها نفسها وتبني اتجاهها على أساس الدفاع عن محالها عندما تقتضي الضرورة.

٧. هيئات المقاومة في المحلات تتصل في ما بينها لتنظيم قيادات للقطاعات والمدن وأوامر الحزب المركزية قطعية لكل هيئات المقاومة.

٨. على الهيئات الحزبية أن لا تعتمد في تكوين هيئات المقاومة الشعبية من أسفل فقط رغم أن هذا هو الأساس بل أن تختار هي بدورها رفاقاً كفوئين تكلفهم بممارسة أعمال هيئات المقاومة.

٩. يعتمد في هيئات المقاومة على الحزبيين اعتماداً كاملاً.

١٠. هيئات المقاومة في المحلات والأطراف والمؤسسات والقطاعات والمدن تعين لها مراكز واضحة للعمل. وتضع عليها لافتات كبيرة وتدعو الجماهير للتطوع وتشجيعهم وتوزع عليهم الشارات وتعمل على تنظيم وحداتهم وتوجهيهم وتدريبهم.

١١.هيئات المقاومة تعتمد بالدرجة الأولى على تدريبهم في صفوفها أو من بين أفراد الجيش فقط وهي لا تتلقى الأوامر من المدربين بل من قياداتهم الخاصة.

١٢.تتركز مطالب المقاومة في الوقت الحاضر على:-

أ- طلب السلاح من الحكومة والجيش.

ب- طلب هيئة مدربين من الجيش

١٣. المقاومة الشعبية في مؤازرتها للحكومة تتجه لتكون نوعاً من السلطة الشعبية تمارس بحكم مسؤوليتها هذه وتتجنب ما استطاعت الاصطدام بالسلطة الرسمية وتؤازرها في كل خطوة وطنية.

ونؤكد مرة أخرى أن هذا لا يعني إضعاف سلطات وهيئات المقاومة نفسها التي هي السلطة الحاسمة بالنسبة لوحدات المقاومة الشعبية.

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي"[١٨١].

لقد كانت الدعوة إلى تشكيل جماعات مسلحة في صبيحة الرابع عشر من تموز/ أيلول ١٩٥٨ من جانب الحزب الشيوعي العراقي تهدف إلى مواجهة احتمال نهوض جماعات النظام الملكي بالدفاع عن نظامهم والذي يمكن أن يقود إلى فشل الانتفاضة العسكرية التي قادها الضباط الأحرار. إلا أن إصراره عليها فيما بعد جاء بفعل أربعة عوامل أساسية:

١. إبعاده عن التشكيلة الحكومية الجديدة برئاسة عبد الكريم قاسم.

٢. رغبته في فرض وجوده خارج السلطة ما دام قد أزيح عن الحكومة، رغم مساهمته الفعالة في النشاط السياسي والعسكري لانتصار الانتفاضة العسكرية ونجاح الثورة.

٣. بروز التناقض الصارخ في أعقاب الثورة مباشرة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف.

٤. تحسسه بوجود جهود من جانب القوى القومية للتآمر على الجمهورية العراقية وفي وقت

---

١٨١ العاني. نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٤٨/١٤٩.

مبكر جداً من نجاح الثورة.

والخطأ الذي ارتكب في هذا الصدد يبرز في أن الحزب لم يحاول التنسيق مع الحكومة في تشكيل مثل هذه الجماعات المسلحة، بل أرادها أن تكون تحت قيادة الحزب، وبالتالي امتلاك الحزب لقوى شبه عسكرية وخلق سلطة داخل السلطة القائمة ما كان في مقدور عبد الكريم قاسم القبول بها، ولهذا بادر إلى التحذير أولاً، ثم رسم الخطوط العامة للمقاومة التي يريد أقامتها في العراق والتي ربطها بوزارة الدفاع، أي به شخصياً.

ورغم موافقة الحزب الشيوعي فيما بعد على قرارا الحكومة، إلا أنه استطاع أن يحول التنظيمات التي أقامها قبل ذاك على مواقع المقاومة الجديدة التي صدر قانون تشكيلها، وعليها كانت له القوة الأساسية في قيادة وبنية تنظيمات المقاومة الشعبية. وبما أن الجيش كان قد تراجع إلى ثكناته، فإن القوة الفعلية أصبحت بيد المقاومة الشعبية في حماية الداخل. وارتبط بذلك قيام الحزب الشيوعي العراقي بتشكيل لجان صيانة الجمهورية العراقية في دوائر ومؤسسات الدولة وهي عملياً رديف للمقاومة الشعبية في أجهزة الدولة. وقد لعبت دورها في ممارسة قانون تطهير العناصر المعارضة للنظام الجديد والفاسدة من أجهزة الدولة، رغم أن ما حصل في هذا المجال لم يكن كبيراً أو مهماً، إذ أن مواقع الشرطة والأمن قد استمرت على حالها قبل سقوط النظام الملكي من حيث الأفراد والنظام المعمول به.

لقد ساهمت المقاومة الشعبية في تعبئة الكثير من الناس فيها لمواجهة احتمالات التآمر على الجمهورية، ولكنها وهي في هذه المسيرة تجاوزت صلاحياتها وأخذت مهمة الجيش وقوات الشرطة. وكلما كان الوضع يمعن في التدهور، كانت المقاومة الشعبية، تحاول زيادة دورها وتدخلها الكبير في أمور كثيرة بما في ذلك تفتيش الطرقات والسيارات والبيوت وممارسة الاعتقال. وكانت قمة الاصطدام بالسلطة السياسية ما حدث في الموصل أولاً وفي كركوك ثانياً. حيث ساهمت المقاومة الشعبية بدور غير إيجابي وغير سليم وتجاوزت صلاحياتها بفعل المسؤولين المباشرين عليها، وأغلبهم كانوا من الحزب الشيوعي العراقي. وقد أدى هذا إلى إعطاء تصريحات من جانب عبد الكريم قاسم هاجم فيه تلك العناصر

التي اعتبرها، وهي تدافع عن الجمهورية بإخلاص، قد ارتكبت أخطاء وتجاوزات غير مقبولة، وأكد أن إنشاء المقاومة الشعبية كانت من بنات أفكاره، وأنه كان يرى ضرورة وجودها لدعم قوات الجيش والشرطة في حالات الضرورة القصوى التي تحددها وزارة الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة. وقد برز هذا بوضوح بعد تدهور علاقاته السياسية بالحزب الشيوعي العراقي، وبعد أن شعر بمنافسة من الحزب الشيوعي على سلطاته في الحكومة والدولة العراقية. قال في مؤتمره الصحفي الذي عقد في الخامس من تموز/يوليو ١٩٥٩ بصدد المقاومة الشعبية ما يلي: "إن المقاومة الشعبية نحن شرعنا قانونها وهي مرتبطة بالقوات المسلحة ونعرف متى تستخدم عندما يكون وقت الإنذار ننذرها وعندما يكون وقت تدريب ندربها، الشرطة تقوم بواجباتها والجيش يقوم بواجباته والمقاومة الشعبية تقوم بواجباتها"[١٨٢].

وفي الذكرى الأولى لثورة تموز/يوليو أقامت تنظيمات المقاومة الشعبية حفلاً كبيراً حضره عبد الكريم قاسم أشار فيه على المقاومة الشعبية بقوله: " إنني أنا الذي فكرت بتأسيس وإيجاد المقاومة الشعبية في الجمهورية العراقية لكي تكون حصناً منيعاً لأبناء الشعب تساند أبناء الشعب والقوات المسلحة في الشدائد والملمات.. (...). إن إخلاص البعض من المقاومين الشعبيين دفعهم إلى القيام من شدة حرصهم إلى القيام ببعض الأعمال التي هي فوق واجباتهم .. لكنهم لم يتصوروا نتائجها إنما يعملون ذلك لمصلحة الوطن وكلهم إخلاص وشهامة واندفاع لأداء واجباتهم فعندما يقومون ببعض الأعمال ربما تكون طائشة عن دون قصد فإنني أطلب إلى أبناء الشعب أن لا يحملوا هذه الأعمال عن قصد سيء أو نية سيئة"[١٨٣].

ثم أشار بوضوح إلى تدخل المقاومة الشعبية بشؤون الإصلاح الزراعي ودورها في الإساءة إلى الإقطاعيين ورفضهم تلك الممارسات، إذ رأى بأن الإقطاعي بعد أن خضع للقانون أصبح مواطناً اعتيادياً يفترض أن لا يجري التعرض له. ويشير صاحب كتاب

---

١٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٠.

١٨٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠١.

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري إلى أن عبد الكريم قاسم قد أنهى بهذا الخطاب عمل المقاومة الشعبية وجمد نشاطها عملياً ولم تكلف بمهمات جديدة، إذ ألغيت فيما بعد كما ألغيت أعمال ووجود لجان صيانة الجمهورية[١٨٤].

لقد وضعت المقاومة الشعبية سلاحاً شعبياً قوياً بيد الحزب الشيوعي العراقي، إضافة إلى لجان صيانة الجمهورية والمنظمات الجماهيرية كاتحاد الطلبة والشبيبة وأنصار السلام ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية وسيطرتها الفعلية على الشارع العراقي، في التأثير على الأحداث الداخلية، ولكنها خلقت معه نقاط احتكاك شديدة مع عبد الكريم قاسم وحكومته وتلك القوى التي كانت تعمل في الحكومة أو التي خارجها. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على أحداث العراق، خاصة وأن الحزب الشيوعي لم يتصرف بحكمة وعقلانية كافية لتحديد دوره ونشاطه في صفوف المقاومة وتقليص فعالياته والتنسيق في ذلك مع قاسم ذاته وليس بمعزل عنه أو من وراء ظهره. وقد نسب إلى قوات المقاومة الكثير من التجاوزات في الموصل وكركوك، وكذلك في الريف أو مناطق مختلفة من العراق. مع حقيقة وجود مبالغات في ما وقع في مناطق مختلفة، إلا أن المقاومة الشعبية، التي كان الحزب الشيوعي المؤثر الرئيسي فيها، قد ارتكبت تجاوزات على القانون وعلى صلاحياتها وواجباتها ورئيسها الذي هو القائد العام للقوات المسلحة ومارست عملياً التوجيهات التي أصدرها المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في أعقاب ثورة تموز ونجاحها والذي أوردنا بعضه سابقاً.

وعلى نمط المقاومة الشعبية قامت القوى البعثية بتشكيل قواتها الخاصة التي أطلق عليها في أعقاب نجاح انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ بالحرس القومي، إذ كان الحرس القومي موجوداً بوحداته قبل سقوط نظام قاسم، وهو الذي مارس الكثير من عمليات الاغتيال في صفوف العراقيين، وكان تابعاً لحزب البعث مع مشاركة بعض القوى القومية المماثلة.

---

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠١.

المبحث الخامس

السياسات العربية والدولية للجمهورية الأولى

أولاً: سياسات العراق على الصعيد العربي

لم تكن حركة الضباط الأحرار في بنيتها الداخلية ذات وجهة فكرية وسياسية واحدة، بل كانت متنوعة كتنوع الفكر والسياسة في بنية الشعب والأحزاب والجيش العراقي، إذ كان بينهم القومي المحافظ والقومي المتشدد والمسلم المتشدد والأصولي والمعتدل والديمقراطي والليبرالي والعلماني والاشتراكي والشيوعي، ولكن حركة الضباط الأحرار بشكل عام كانت قد اتفقت على أنتهاج سياسة تحررية معادية للاستعمار والنظام الملكي الرجعي في المنطقة العربية والعلاقات الإنتاجية الإقطاعية والظلم الإقطاعي وضد الأحلاف العسكرية ومن أجل التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية، إضافة إلى تعزيز التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة التي كانت قد تشكلت لتوها بين مصر وسوريا، ولكن هذه الوحدة لم تكن تحظى بالضرورة بتأييد كل أعضاء حركة الضباط الأحرار. كما رفضت حركة الضباط الأحرار سياسة التآمر على الحكومات العربية المعادية للاستعمار، مثلما كانت تفعل حكومة نوري السعيد ضد الحكومتين السورية والمصرية. ولم يؤيد الضباط الأحرار الوحدة التي أقيمت تحت التاج الهاشمي بين العراق والأردن تحت حماية بريطانيا العظمى وحلف بغداد. وكانت الحركة تشعر بحاجة إلى تعزيز دور الجامعة العربية ونشاطها وأن اختلفت في رؤيتها لمهماتها. ومنه يبدو بوضوح أ، الحركة لم يكن لها أي برنامج واضح المعالم أبعد من تلك النقاط الأساسية المهمة التي تلي الانتفاضة العسكرية ضد النظام القائم. ومن هنا يمكن الادعاء بأن الاختلاف والصراع كان محتملاً ومتوقعاً منذ البدء بغض النظر عن النوايا الحسنة والوطنية لكل العاملين في حركة الضباط الأحرار.

وفي ضوء هذه التوجهات العامة انتهجت حكومة عبد الكريم قاسم منذ الأيام الأولى سياسة عربية تحررية وديمقراطية اتسمت بالعداء للاستعمار والهيمنة الأجنبية وضد الأحلاف العسكرية والسياسات الرجعية التي كانت تمارسها بعض الحكومات العربية، كما

سعت إلى إقامة علاقات تعاون مع أغلب الدول العربية وحاولت تعزيز الجامعة العربية. وكانت الدول العربية في تلك الفترة موزعة سياسياً على جبهتين غير متوازنتين، إذ كانت غالبية الدول العربية تتعامل بشكل كامل مع الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً وتعقد معها مواثيق واتفاقيات سياسية وعسكرية لحمايتها من شعوبها، في مقابل تأييدها للدول الرأسمالية المتقدمة في سياساتها إزاء المعسكر الاشتراكي وفي مقابل ممارستها لسياسات داخلية تنسجم مع تصور الغرب للتطور في البلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط والتزامها بمكافحة حركة التحرر الوطني تحت ستار مكافحة الشيوعية، ودون أن تشجعها على ممارسة الديمقراطية، أي أن الغرب كان موافقاً على طبيعة وسياسات تلك الحكومات التي لم تكن تنسجم ومصالح شعوب الدول العربية وطموحاتها ولا مع لائحة حقوق الإنسان الدولية. في مقابل هذا شكلت الدول المتحررة أقلية صغيرة في المجموعة العربية شملت مصر وسوريا فقط، إذ أقامتا منذ منتصف الخمسينيات علاقات تعاون سياسي واقتصادي وثقافي مع الاتحاد السوفييتي وبعض الدول الاشتراكية الأخرى، إلا أنهما فكرياً لم يبتعدا عن مضمون الاتجاهات والعلاقات السائدة عملياً في الدول العربية الأخرى من حيث الموقف من الحرية والحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان. أي أن سياسة النظامين في كل من مصر وسوريا كانت سياسة غير ديمقراطية في الداخل، بل تميزت سياستاهما بالفردية والتسلط والاستبداد ورفض التعددية وفرض الرؤية والخيمة الفكرية القومية المتشددة على المجتمع. وكانت لهذه السياسات تأثيرات سلبية في تلك الفترة وعلى المدى اللاحق على حركة الشعوب العربية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث ما تزال الدول العربية كلها تعاني من عواقب سياسات تلك الفترة غير الديمقراطية أو الاستبدادية، وسياسات التدخل العربي والخارجي في الشؤون الداخلية لكل دولة من دول المنطقة.

وعلى صعيد السياسة العراقية في المنطقة العربية اتخذت حكومة عبد الكريم قاسم عدداً من المبادرات المهمة التي لم تقابل بالترحاب والتأييد من مجموعتي الدول العربية لأسباب متباينة. وأبرز تلك المبادرات كانت:

– دعم نشاط الجامعة العربية ودورها في المنطقة ومحاولة تنشيطها لتلعب دوراً أكبر في

الحياة السياسية في المنطقة والسعي إلى تطوير بنيتها الداخلية ونظامها الداخلي. واتخذت الحكومة العراقية عدة مبادرات في هذا الصدد بما في ذلك موضوع التعاون والتنسيق الاقتصادي العربي الذي تقدم به وزير الاقتصاد العراقي حينذاك الأستاذ إبراهيم كبة. ورغم الموقف المتحيز لأصحاب كتاب ,,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" ضد حكومة عبد الكريم قاسم الذي صدر في فترة حكم البعث ومن مجموعة من البعثيين، إلا أنهم أجبروا أمام الوقائع أن يسجلوا ما يلي: ,,كان للعراق مشاركة أساسية في اجتماعات الجامعة العربية وفي لجانها وهيئاتها المختلفة، وظهر دوره المتميز في المجلس الاقتصادي العربي الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني ١٩٥٩ حيث شارك بوفد كبير ترأسه إبراهيم كبة وزير الاقتصاد وضم أحد عشر عضواً من خبراء الاقتصاد وقدم عشر دراسات تتعلق بالسوق العربية المشتركة، ومشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومشروع المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي، وموضوع مقاطعة فرنسا اقتصادياً، ومشروع توحيد سياسة النفط العربية، والضغط على ألمانيا الغربية لإيقاف دعمها الاقتصادي المتواصل لإسرائيل، وتشديد المقاطعة ضد إسرائيل واتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال الأموال بين دول الجامعة العربية وغيرها من الموضوعات الأخرى. وقد رسمت نشاطات الوفد العراقي في القاهرة واقتراحاته وتحفظاته لأول مرة السبيل السوي لخدمة الاقتصاد العربي الموحد..."[١٨٥]. وفي مقابل هذه المواقف إزاء الجامعة العربية اتخذت الجامعة العربية مواقف مناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم بتأثير عبد الناصر. يؤكد ذلك كتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري حيث يشير إلى ما يلي: "ولكن الجامعة العربية برئاسة عبد الخالق حسونة ظلت متحيزة ضد العراق بتأثير من الجمهورية العربية المتحدة في قضية الوساطة بين العراق والعربية المتحدة التي شجبها العراق"[١٨٦] ببرقية أرسلت إلى الجامعة العربية بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٥٩. كما كان قرار الجامعة العربية عقد مؤتمر

---

١٨٥ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثاني ٧ شباط –١٣ تموز ١٩٥٩. ط ١. بغداد. بيت الحكم. ٢٠٠١. ص ١٦٦/١٦٧.

١٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٦/١٦٧.

الجامعة القادم في بغداد وحدد الموعد في آذار/ مارس ١٩٥٩، ولكن الجامعة العربية اعتذرت عن ذلك أيضاً وبتأثير مباشر من القاهرة[١٨٧]، بسبب أن الموعد كان يلتقي مع نشاط القاهرة في التآمر على الجمهورية وحكومة قاسم والذي تجلى في محاولة عبد الوهاب الشواف الانقلابية الفاشلة.

– تقديم الدعم إلى الجبهة التحرير الوطني الجزائرية المناضلة ضد الاستعمار الفرنسي باتجاهات عدة:

١. قدمت الحكومة العراقية الدعم السياسي الكامل لجبهة التحرير الجزائرية المناهضة للاستعمار الفرنسي في المحافل الدولية وشاركت في الدعاية الواسعة ضد الاستعمار الفرنسي والمجازر التي ينفذها في الجزائر ضد الشعب ودعم فعاليات الجبهة في الداخل والخارج. وكان لهذا الموقف تأثير إيجابي على الجبهة وعلى علاقتها مع عبد الكريم قاسم والحكومة العراقية.

٢. قدمت الحكومة العراقية المال والسلاح لدعم فعاليات جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

٣. قبلت عدداً كبيراً من الطلبة الجزائريين للدراسة في مختلف المعاهد والكليات العراقية.

– تم التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني مع الجمهورية العربية المتحدة، كما عمدت إلى التوقيع على عدة اتفاقيات أخرى مع بقية الدول العربية لتنشيط التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي معها.

– دعت الحكومة إلى تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط التي تضم عدداً من الدول العربية لحماية حقوقها أمام شركات النفط الاحتكارية الدولية، والتي أمكن تأسيسها فعلاً في عام ١٩٦١، وهي ما تزال قائمة حتى اليوم ولعبت في حينها وما تزال تلعب دوراً كبيراً في مجال السياسة النفطية في العالم، رغم التأثيرات الكبيرة المسلطة عليها من جانب الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

اصطدمت هذه الوجهة السياسية العراقية بثلاثة عوائق مهمة، وهي:

---

١٨٧ المصدر السابق نفسه.

– التدخل المباشر لحكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) في الشؤون السياسية الداخلية للعراق وتأييد محاولات الانقلاب ضد حكومة قاسم وتزويد العاملين في هذا الاتجاه بالدعم السياسي والإعلامي والمالي وبالسلاح.

– عدم تجاوب حكومة قاسم مع رغبة عبد الناصر في إقامة الوحدة مع مصر وسوريا، مما عمق المشكلات وأثار المزيد من الخلافات والتآمر ضد حكومة قاسم. ولم ينشأ عدم التجاوب من موقف مناهض للوحدة العربية من جانب عبد الكريم قاسم، بل كان يرى أن الوقت ما يزال غير مؤهل أو ناضج لوحدة الأقطار الثلاثة أولاً، وأن أوضاع العراق معقدة بسبب وجود شعبين عربي وكُردي ووجود قوميات أخرى ثانياً، وبسبب التباين في المواقف السياسية إزاء قضية الوحدة في الصف الوطني العراقي.، ففي الوقت الذي كانت تطالب بالوحدة بعض الفصائل القومية العربية، كانت غالبية الشعب العراقي، ومنها الكُرد، لا يرون ضرورة قيام وحدة فورية، بل يمكن أن يبدأ العمل بعمليات التنسيق السياسي والاقتصادي، ثم السعي لإقامة فيدرالية بين الدول الثلاث حتى تنشا ظروف أخرى تقرب موضوع الوحدة. وكانت القيادة الكُردية تطالب بتأمين الحكم الذاتي أو الفيدرالية داخل العراق في حالة قيام اتحاد مع بقية الدول العربية أو وحدة معها. يضاف إلى ذلك أن العراق قد تمتع في أعقاب الثورة بحالة جديدة من أجواء الحرية والديمقراطية لم تتوفر في الجمهورية العربية المتحدة، بل كان الحكم الفردي لعبد الناصر هي السمة المميزة للحكم في الجمهورية العربية المتحدة ومصادرة الحريات الديمقراطية التي ساهمت فيما بعد بتسريع الانفصال وقيام الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية.

– مطالبة حكومة عبد الكريم قاسم بالكويت منذ شهر حزيران/يونيو عام١٩٦١ التي أججت خلافات وصراعات سابقة وخلقت مشكلة إقليمية ودولية جديدة أضافت إلى التوترات القائمة في المنطقة توتراً جديداً. وكانت لهذه المطالبة دورها في دفع الجمهورية الأولى إلى حتفها من خلال نشوء تعاون عملي بين كل المناهضين لحكومة قاسم على المستويات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

لم تكن سياسة عبد الكريم قاسم استفزازية إزاء الدول العربية، بل سعت بكل السبل إلى

إقامة علاقة ودٍ وتعاون مع جميع الحكومات بغض النظر عن طبيعة الحكم فيها، رغم أنها كانت ميالة إلى إقامة أوثق العلاقات مع الدول العربية المتحررة. ولكنها جوبهت، ولأسباب متباينة، بالرفض من قبل جميع الحكومات العربية تقريباً، وقررت العمل على إسقاطها بكل السبل المتوفرة لديها بغض النظر عن الشرعة الدولية ولائحة الأمم المتحدة والنظام الداخلي لجامعة الدول العربية. وتحقق لها ذلك لاحقا، إذ استطاعت الدول العربية والدول الغربية فرض العزلة السياسية على العراق الرسمي وشنت حملة إعلامية واسعة ضده على مختلف الأصعدة والمستويات.

وفي الوقت الذي اتخذت فيه حكومة قاسم مواقف إيجابية ملموسة من الجمهورية العربية المتحدة وسعت إلى تعزيز علاقاتها معها مرسلة الوفود إليها لتأكيد رغبتها في إقامة أفضل العلاقات معها، عمدت حكومة جمال عبد الناصر إلى تأييد القوى المناهضة لعبد الكريم قاسم وساعية إلى إزاحته من السلطة وتنصيب عبد السلام محمد عارف ومعه بقية المؤيدين لسياستها في العراق. وبرز ذلك التأييد بشكل صارخ في دعم العمل للقيام بحركة انقلابية في الموصل في آذار/مارس عام ١٩٥٩ وتأمين الدعم لها من ذات القوى في بغداد وكركوك وفي غيرها من المدن العراقية حيث توجد القوات المسلحة العراقية أولاً، ومن ثم في إعلان التأييد الكامل لها بعد قيام تلك المحاولة من قبل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، عضو حركة الضباط الأحرار العراقية، والتي فشلت في مهدها وتسببت في وقوع خسائر بشرية، إضافة إلى تشديد الصراعات الداخلية. يشير أصحاب كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري"، الذي صدر في فترة حكم البعث الثاني، إلى "ثورة الموصل" وموقف عبد الناصر والجمهورية العربية منها إلى ما يلي:

"وضعت الجمهورية العربية المتحدة ثقلها بجانب الشواف وأيدته تأييداً عسكرياً ومعنوياً وقد أطلق جمال عبد الناصر يد عبد الحميد السراج في ذلك وعندما قامت الثورة كانت الجمهورية العربية تراقب الأحداث أولاً بأول وفي ذلك يقول عبد اللطيف البغدادي نائب الرئيس عبد الناصر ,,وتبين أن محطة الإرسال التي أرسلت إلى الثائرين بالموصل كانت ضعيفة الإرسال وأن إذاعتها غير مسموعة إلا لمسافات قصيرة لا تتعدى حدود منطقة الموصل نفسها. وروي لذلك استخدام محطة إرسال أخرى سرية لتذيع باسم ثوار

الموصل. ووضعت تلك المحطة السرية في الغوطة القريبة من مدينة دمشق وأخذت تبث إذاعتها على إنها هي نفسها محطة إرسال الموصل وقامت بإذاعة البيان الذي أصدره الشواف وبعض تعليقات أخرى ضد عبد الكريم قاسم"[١٨٨]. وكان في نية القيادة المصرية إرسال طائرات مقاتلة للتصدي للطائرات التي يمكن أن يحركها قاسم ضد حركة الشواف في الموصل. وشارك عبد الناصر نفسه في التوجيه وفي تحديد أجزاء من البيان الخاص بالحركة الانقلابية من إذاعتي القاهرة ودمشق. ورغم فشل الانقلاب ومقتل الشواف فأن الإعلام المصري والسوري دأبا على نشر البيانات من أجل رفع معنويات القوى المشاركة في الانقلاب والادعاء بأن الشواف لم يقتل وأنه ما يزال حياً يرزق. كما أشير في الكتاب نفسه إلى أن السوريين أرسلوا جماعات من البدو إلى مدينة الموصل مساء العاشر من آذار/مارس١٩٥٩ لتقصي الأخبار والحصول على معلومات. وعندما بلغتهم المعلومات بفشل الحركة فعلاً، "شن الرئيس عبد الناصر حملة دعاية واسعة ضد عبد الكريم قاسم وضد الشيوعيين مؤلباً عليهم الرأي العام. وأشرك في هذه الحملة شيوخ الدين وشيوخ الأزهر بإصدار البيانات والفتاوى المنددة بالنظام القائم في العراق"[١٨٩].

أدى الموقف المصري–السوري إلى تردي العلاقات بين الدولتين وأمر عبد الكريم قاسم بشن حملة مضادة ضد الجمهورية العربية المتحدة في الإعلام العراقي الرسمي، كما ساهمت الصحف العراقية المختلفة في ذلك إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وتفاقم التوتر في العلاقات بين مصر وسورية من جهة، والعراق من جهة أخرى، حتى أجبر عبد الكريم قاسم المشاركة في الحملة المضادة بتصريحات ضد عبد الناصر ونعته بمسيلمة الكذاب في إحدى خطبه، كما شارك العقيد فاضل عباس المهداوي، رئيس المحكمة العسكرية الخاصة، بالحملة محاولاً تحطيم شخصية عبد الناصر أمام المجتمع العراقي، إذ أحتل عبد الناصر في حينها لدى القوميين موقعاً خاصاً وعملوا على تأليه شخصيته وتنمية عبادة الفرد في شخصه.

---

١٨٨ العاني، نوري عبد الحميد. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. مصدر سابق.

١٨٩ المصدر السابق نفسه.

حكومة قاسم والكويت

كانت منطقة الخليج، وكذا العراق بحدوده الراهنة، تحت الهيمنة العثمانية المباشرة. وكانت تجري تغييرات كثيرة في التوزيع الإداري لمختلف المناطق. وكانت الكويت لفترة طويلة تعتبر مشيخة قائمة بذاتها وجزءاً من أراضي الدولة العثمانية. وكانت في فترة ما مرتبطة إدارياً بالبصرة باعتبارها قائمقامية أو متسلمية تابعةً للدولة العثمانية ومرتبطةً بالبصرة[١٩٠].

ومنذ أوائل القرن التاسع عشر تمكنت الحكومة البريطانية من إيجاد مواقع مهمة لها في منطقة الخليج، ومنها الكويت وعمان والبحرين. وفي عام ١٨٢١ سمح بتأسيس وكالة تجارية إنكليزية في الكويت. ومن خلالها أمكن تعزيز موقع ونفوذ بريطانيا فيها. وفي عام ١٨٩٩ تم عقد اتفاقية الحماية البريطانية بين الحكومة البريطانية والشيخ مبارك بن صباح. ويشار إلى أن خلافاً نشب بين الأخوة في عائلة الصباح، إذ أن بعضهم رفض تلك الاتفاقية التي كانت تعتبر استسلاماً كاملاً لبريطانيا بهدف حماية نفوذ الشيخ مبارك بن صباح أميراً أو شيخاً على الكويت. ويشير السيد حسن العلوي في كتابه الموسوم أسوار الطين بهذا الصدد، استناداً إلى كتاب صادر في الكويت في عام ١٩٩٢، إلى الاتفاقية الموقعة سراً بين الشيخ مبارك والحكومة البريطانية تنص على أن "الشيخ برضائه واختياره يعطي التعهد ويقّيد نفسه وورثته وأخلافه بأن لا يقبل وكيلاً بأراضيه أو قائمقاماً من جانب دولة أو حكومة الكويت أو في قطعة أخرى تابعة له بغير موافقة الحكومة البريطانية. ولا يتصرف ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنداً آخر إلى دولة أو رعية من الدول بغير موافقة الحكومة البريطانية"[١٩١]. وقد تم عقد هذه الاتفاقية دون علم الدولة العثمانية التي كانت تعتبر الكويت جزءاً من أراضيها. ولم تستطع محاولات ألمانيا تغيير هذا الواقع رغم علاقتها

---

١٩٠ العارف، إسماعيل. أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية. دار نشر لانا. لندن. ١٩٨٦. ص ٣٠٥.

١٩١ العلوي، حسن. أسوار الطين. في عقد الكويت وأيديولوجيا الضم. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٥. ٤٧.

الطيبة بالباب العالي العثماني. وقد أُعلمت الدولة العثمانية بذلك في عام ١٩٠١ وبالتالي، ألزمت نفسها بعدم الاحتفاظ بقوات عسكرية في الكويت. ومنذ عام١٩٠٦ استطاعت بريطانيا فرض الحماية الفعلية على الكويت، وفي عام ١٩١٣ اعترف الباب العالي بالحماية البريطانية رسمياً على الكويت من خلال اعترافه باتفاقية عام ١٨٩٩. وكان العراق منذ منتصف القرن التاسع عشر مسرحاً متطوراً لنشاط الشركات التجارية البريطانية وموقعاً فعلياً لنفوذ سفير المملكة المتحدة في بغداد وقنصلها في البصرة. وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح العراق خاضعاً تماماً للهيمنة البريطانية، كما حصل للكويت قبل ذاك. وكانت الحدود التي رسمها البريطانيون بين العراق والكويت هي التي تحكم المنطقة. ولم يحقق الحكام في العراق والكويت ترسيماً ثابتاً ومعترفاً به لحدود البلدين من قبل الطرفين، وأصبحت أحدى المشاكل المؤرقة للحكومة الكويتية لسنوات طويلة. وكان المفروض في الحكومات العراقية المتعاقبة السعي الجاد لإنجاز هذه المهمة وبالتعاون الوثيق والمباشر مع مشيخة ومن ثم إمارة الكويت والحكومة البريطانية. إلا أن هذا لم يتحقق لنوايا راسخة لدى الحكام العراقيين بضرورة "عودة الكويت أو ضمها إلى العراق باعتباره الوطن الأم"، وهو ما كان يثير الكويتيين ويسعون إلى إيجاد حل مبكر للمشكلة.

كان حلم دمج الكويت بالعراق يراود القوى القومية العراقية منذ سنوات طويلة باعتبارها بقعة الأرض التي شكلت في فترة ما جزءاً من ولاية البصرة. واقترن هذا الحلم بتطلعات القوى القومية بإقامة الوحدة العربية حتى عن طريق الضم القسري وعلى طريقة بسمارك في القرن التاسع عشر أو على طريقة هتلر في النصف الأول من القرن العشرين بمحاولة ضم المناطق الأخرى ولو عبر شن الحروب العدوانية، كما حصل في سنوات الحرب العالمية الثانية[١٩٢].

وبعض القوى القومية، التي ارتبط اسمها بالفكر القومي النازي، هي التي استطاعت أن تحرك الملك غازي قبل بداية الحرب العالمية الثانية ودفعت به إلى تبني موضوع الكويت واستخدام إذاعته الخاصة المجاورة لقصر الزهور للمطالبة بالكويت، إلى جانب شن حملة

---

١٩٢ العلوي، حسن. أسوار الطين. مصدر سابق. ص ٥٧–٦٧.

على الاستعمار البريطاني. ويبدو أن الضباط الأربعة الذين قادوا حركة مايس ١٩٤١ كانوا قد دعموا تصورات الملك غازي بشأن الكويت. ويصعب اليوم تحديد جميع العوامل التي ساهمت في الإجهاز السريع على حياة الملك غازي بن فيصل بن الحسين بحادث سيارة يشك في كونه كان حادثاً عفوياً. لكن لا شك في أن مطالبته بالكويت كانت واحدة من تلك العوامل التي حركت المملكة المتحدة ضده وسعت للخلاص منه، إضافة إلى ما قيل عن رغبته في إقامة علاقات خاصة مع ألمانيا الهتلرية.

وتشير المعلومات الموثقة إلى أن نوري السعيد قد بذل جهداً غير قليل من أجل التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، ولكن بريطانيا كانت تقف حجر عثرة في هذا الطريق لأسباب عديدة، إضافة إلى أنها تركت بين البلدين مشكلة قائمة يمكن أن تتفجر بينهما في كل لحظة. يذكر السيد حسن العلوي عن كتاب الحدود في شبه الجزيرة العربية الموقف التالي لنوري السعيد في وقت مبكر من قيام الدولة العراقية، حيث وجه كتاباً إلى المندوب السامي البريطاني السير همفري جاء فيه ما يلي:

"أظن بأن سعادتكم توافقون على أن الوقت قد حان لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت.

ولهذا، فأنا أرجو أن تتخذوا الإجراءات الضرورية لأخذ موافقة السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين البلدين: "من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان. ثم باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركة هذه المواقع للعراق، وذلك حتى التقاء خور عبد الله بخور الزبير.

أما جزر وربة وبوبيان ومسكان أو (مشجان) وفيلكة وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم فأنها تتبع الكويت"[١٩٣]. وكانت استجابة بريطانيا لهذا الرجاء صفراً من الناحية العملية، إذ لم يحرك السير همفري ساكناً وبقيت القضية معلقة وتحمل معها كل الاحتمالات. وتشير الدلائل إلى أن نوري السعيد لم يكن طامعاً بالكويت، ولكنه كان يعتقد بضرورة حل

---

١٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٧٢.

المشكلات بين البلدين بصورة سلمية لكي لا تتفجر في أوقات أخرى وتقود إلى نتائج وخيمة. وكان الرجل، كما يبدو لي صادقاً في ذلك، كما أنه كان لا يأخذ بما يسمى بالحقائق التاريخية لفرض واقع جديد غير الواقع القائم، إذ لو أخذنا بكل الحقائق التاريخية فعلينا تبديل خارطة العالم كلها وما يرتبط بذلك من نزاعات وحروب جديدة.

بعد فترة هدوء في العلاقات بين البلدين سعى نوري السعيد، منذ أن بدأت الجهود الحثيثة تبذل من أجل إقامة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، إلى التعجيل بمنح الكويت استقلالها من جانب بريطانيا وإدخالها عضواً في الاتحاد الهاشمي الذي تأسس فعلاً في عام ١٩٥٨، ولكن دون الكويت. وكان نوري السعيد في موقفه من الكويت أكثر ذكاءً ووعياً ممن سبقه أو ممن جاء من بعده بأهمية الكويت بالنسبة إلى مصالح التاج البريطاني، إضافة إلى كون نوري السعيد كان صديقاً حميماً وأميناً ومخلصاً لبريطانيا. ولم يكن هذا الموقف مريحاً لحكام الكويت أيضاً إذ توجسوا منه خشية لاعتقادهم بأن هناك سببين وراء هذا الموقف، وهما: محاولة الالتفاف على الكويت من خلال طرح الوحدة مع العراق والأردن، إذ يبقى الهدف ضم الكويت للعراق أولاً، ثم محاولة الحكومة العراقية تحميل الكويت تبعات الوضع المالي غير الجيد للأردن، من خلال إلزام الكويت بتحمل تبعات الحلف المالية في مجال القوات المسلحة ثانياً.

وعندما أدرك نوري السعيد أن جهوده في إقامة الوحدة الثلاثية قد باءت بالفشل، قرر المبادرة بوضع مسودة معاهدة تحالف بين إمارة الكويت والاتحاد الهاشمي، التي تجلت فيها التزامات الطرفين، الاتحاد الهاشمي والكويت، إزاء بعضهما في أوقات السلم والحرب. وبالتالي كان على البلدين أن يقبلا بالواقع القائم إلى أن تحين فرصة مناسبة لإجراء مفاوضات سلمية وديمقراطية بين شعبين متجاورين تربط بينهما مودة وجيرة، إضافة إلى العلاقة القومية بين عرب العراق والعرب في الكويت.

وفي ١٩ حزيران/يونيو عام ١٩٦١ أنهت الكويت والمملكة المتحدة اتفاقيتهما المشتركة التي وقعت في عام ١٨٩٩ وتم التوقيع على معاهدة جديدة تمنح الكويت استقلالها وسيادتها الوطنية. وكان المفروض في مثل هذه المعاهدة أن تفرح الحكومة العراقية وتدفع بها إلى

إقامة علاقات أخوة وصداقة مع جارتها الكويت، إضافة إلى التفكير الجدي بإجراء حوار لإنهاء مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين. ولكن، وكما يبدو، فإن أطماع بعض القوى العراقية في الكويت لم تنته في حينها، بل برزت بشكل صارخ في سياسة عبد الكريم قاسم، إذ لجأ إلى التفتيش عن الوثائق التي تثبت تبعية الكويت للعراق. وهي إشكالية لم يكن مناسباً بأي حال طرحها، إذ أشاعت المزيد من المشكلات بين الطرفين العراقي والكويتي وقادت إلى عواقب وخيمة على العراق. لقد كان نوري السعيد واقعياً في نظرته للكويت والعلاقة بين البلدين، وكان المفروض أن تحسم مسالة الحدود بين البلدين في حينها بدلاً من استمرار الخلاف دون حسمه، إذ كان نوري السعيد مستعداً لحل المسألة وغير راغب في ضم الكويت إلى العراق، بخلاف الحكام الذين جاءوا من بعده في حكم العراق.

ففي الوقت الذي هنأ قاسم أمير الكويت على إلغاء معاهدة ١٨٩٩، باعتبارها اتفاقية فرضت على أمير الكويت في حينها من جانب الحكومة البريطانية ولم يؤخذ رأي العراق بها، رغم أن المنطقتين، الكويت والعراق، كانتا تحت الهيمنة العثمانية، هنأه أيضاً على إحراز الاستقلال والسيادة لدولة الكويت. وفي ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٦١، أي بعد أسبوع من ذلك، عقد عبد الكريم قاسم بصورة مفاجئة مؤتمراً صحفياً أعلن فيه مطالبته بالكويت وعائديتها أو عائدية أغلب أراضيها للعراق. حملت تصريحات عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي تهديداً مبطناً للكويت مفاده أن في مقدور العراق مواجهة الاستعمار بالقوة لانتزاع حقه، أي ضم الكويت إلى العراق، إن لم يجنحوا للسلم في معالجة المشكلة. وتفاقم موقف عبد الكريم حين قرر قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع كل دولة تعترف بدولة الكويت وتقيم علاقات دبلوماسية معها. وبالتالي حكم على العراق بالعزلة السياسية والدبلوماسية.

لم تكن مطالبة قاسم بالكويت تستند إلى أسس شرعية في العلاقات الدولية. كما أنها لم تستند إلى طرح مشروع ديمقراطي للنقاش حول إمكانية إقامة وحدة بين بلدين مستقلين واستطلاع رأي الشعبين العراقي والكويتي لمثل هذه الوحدة أو بإقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين. كما أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق والأجواء السياسية الإقليمية المحيطة به وكذا الدولية لم تكن مناسبة للعراق لطرح مطالبته بضم الكويت

للعراق. يضاف إلى ذلك أن حركة الضباط الأحرار لم تكن قد بحثت مثل هذا الموضوع أو سجلته هدفاً من أهدافها. ولم يرد في أي برنامج سياسي من برامج الأحزاب السياسية العراقية طيلة الفترة الممتدة بين قيام الدولة العراقية وطرح موضوع الضم من جانب عبد الكريم قاسم. ولهذا يحق للإنسان أن يتساءل عن العوامل الكامنة وراء مثل هذه المطالبة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق، إذ أن كل الظروف كانت تستوجب ابتعاد العراق عن إثارة مثل هذه المشكلة المعقدة، إذ من شأن إثارتها زيادة المصاعب والمتاعب والمؤامرات التي كانت تحاك ضد حكومة عبد الكريم قاسم. وهو ما حصل فعلاً.

إن التحليل الموضوعي للعوامل الرئيسية والثانوية الفاعلة والمؤثرة في أحداث تلك الفترة يؤكد بما لا يقبل الشك بأن هذه الإثارة لم تكن سوى هروبٍ نحو الأمام من مشكلات داخلية معقدة كانت تواجه حكومة قاسم وعجزت عن إيجاد حلول عملية وواقعية لها، وبالتالي كانت تسعى إلى إشغال الرأي العام العراقي بالقضية الكويتية وتأمين وحدة قوى الشعب حولها ونسيان الواقع الذي تعيش فيه والمشكلات التي كانت تعاني منها. ولا شك في أن الضباط العسكريين المحيطين به، سواء أكانوا من القوميين أم من غيرهم، ساهموا بدفع عبد الكريم قاسم نحو هذا الدرب الصعب، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، بأمل أن تزداد مصاعب حكومة قاسم ويسهل عليهم التخلص منها، وهو الهدف المركزي للقوى القومية والرجعية والأجنبية حينذاك من جهة، وتلك التي كانت منسجمة مع قاسم في توجهاته وسياساته وتتطلع إلى الهروب نحو الأمام كما فعل قاسم في حينها من جهة ثانية.

كان الوضع العام في العراق يعاني من خمس مشكلات جوهرية، وهي:

١. تنامي السياسات والمواقف الفردية لقاسم وابتعاده عن توفير مستلزمات وضع دستور ديمقراطي دائم وحياة ديمقراطية حرة وتعددية سياسية، وبالتالي تفاقمت الوجهة نحو الدكتاتورية الفردية والعزلة المتزايدة عن الأحزاب والجماهير الشعبية.

٢. الوضع السياسي المعقد بسبب الصراع بين القوى السياسية العراقية المختلفة، وخاصة بين الديمقراطيين ومختلف أجنحة القوى القومية العراقية، بضمنها حزب البعث

والجماعات الناصرية، وتزايد المؤامرات والقوى التي تريد الإطاحة بحكومة قاسم.

٣. تفاقم الخلاف والصراع بين العراق وشركات النفط الاحتكارية ودعوتها الصريحة للخلاص من حكم قاسم، باعتباره معادياً للغرب ومصالحه في العراق وحليفاً للاتحاد السوفييتي في المنطقة. وكسبت هذه الوجهة تأييد ودعم الحكومات العربية، سواء أكانت تلك القوى القومية أم الرجعية، إذ أنها أصبحت شريكاً فعلياً في التآمر على حكومة قاسم بغض النظر عن الأهداف النهائية التي كانت تحركها ضد حكومة قاسم وشخصه أيضاً.

٤. تدهور العلاقات بين حكومة قاسم وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني ابتداءً من منتصف عام ١٩٦١ وإعلان الملا مصطفى البارزاني الثورة على حكومة قاسم في أيلول/سبتمبر من نفس العام.

٥. تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لمزيد من السكان وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، إضافة إلى تعثر تطبيق بنود قانون الإصلاح الزراعي لصالح الفلاحين وبروز ظواهر ردة رجعية ضد القانون في صفوف القوى المناهضة للإصلاح الزراعي وفي أجهزة الدولة التي لم تعرف التغيير في أعقاب ثورة تموز.

لقد كانت المطالبة بالكويت من جانب قاسم هروباً من المشكلات الداخلية، ولم تكن موازين القوى في المنطقة مساعدة لإثارة مثل هذه المشكلة، وبالتالي فأن المعركة كانت خاسرة ابتداءً. ويبدو أن قاسماً كان في طرحه المفاجئ لضم الكويت إلى العراق ينطلق أيضاً من ثلاث مسائل إضافية، وهي:

١. الهروب إلى أمام في ما يتعرض له من مشكلات ومؤامرات ومناورات في الداخل وإبعاد الأنظار عنها نحو الخارج وإشغال المجتمع العراقي بها، خاصة وأن الحرب ضد القوى الكُردستانية كان قد بدأ في خريف عام ١٩٦١.

٢. استقطاب الشعوب العربية إلى جانبه باعتباره يسعى إلى إقامة الوحدة العربية، ويثير هذه الشعوب ضد الاستعمار ويخلق للاستعمار البريطاني مشكلة جديدة في العراق والمنطقة العربية. وبالتالي يخفف من ضغطها عليه وعلى حكومته وسياساته.

٣. أن يؤكد المخاطر التي تحيط بالشعوب العربية وبالعراق من جراء الأطماع الإيرانية بمنطقة الخليج العربي، ومنها الكويت، وأن من الضروري أن تضم الكويت إلى العراق للتخلص من التهديدات الإيرانية ومن إمكانية التآمر على العراق والمنطقة العربية.

وما حصل كان عكس ذلك تماماً، إذ أن موقف قاسم قد ألّبَ على حكومته جميع القوى السياسية في العراق والمنطقة العربية والدول الإقليمية، إضافة إلى القوى الدولية التي كانت تتعامل مع الكويت والتي كانت لها مصالح فيها، ومنها بريطانيا والولايات المتحدة. كما أن الشعب الكويتي كان سيرفض الدمج القسري للكويت بالعراق.

وقد تبين بأن حكومة قاسم والقوى المحيطة بها كانت تخوض في ما بينها صراعا حول سبل معالجة القضية الكويتية. ففي الوقت الذي كانت الفكرة لدى قاسم وأتباعه المقربين من العسكريين ترغب في ممارسة القوة العسكرية ,,لاستعادة" الكويت مهما كلف الأمر من ثمن باهظ، كانت القوى المدنية في حكومته تجنح إلى السلم والتعامل الدبلوماسي مع القضية وكسب تأييد الدول العربية ودول العالم، أي عبر الجامعة العربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي أو المحكمة الدولية في لاهاي.

كان عبد الكريم قاسم يميل إلى العنف في حل مشكلة الكويت بأمل إشغال المجتمع العراقي بمعركة محتملة نحو الخارج، ولكنه أجبر تحت ضغط الواقع ورأي القوى السياسية العراقية والعالم العربي، إضافة إلى مواقف مختلف دول العالم أن يجنح إلى معالجة القضية بالطرق السلمية رغم استمرار تهديده العلني باستخدام القوة.

توزعت مواقف القوى السياسية العراقية على اتجاهات ثلاثة، وهي:

أولاً– القوى المساندة للمطالبة ,,باستعادة!" الكويت بالطرق السلمية وترفض التهديد باستخدام القوة أو ممارستها فعلاً. اتخذ الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الوطني التقدمي، ومعهما جمهرة من الشخصيات الوطنية العراقية المدنية المستقلة، موقفاً رافضاً لاستخدام القوة في معالجة موضوع العلاقة بين العراق والكويت. كما رفضا إجراء قاسم بمقاطعة الدول التي تعترف بدولة الكويت، إذ أنها تساهم في عزلة العراق سياسياً ودبلوماسياً، في حين كان العراق بحاجة إلى فك العزلة عنه.

ثانياً– القوى التي رفضت مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت، وهي تتوزع على مجموعتين:

المجموعة الأولى: ضمت هذه المجموعة الحزب الشيوعي العراقي وجمهرة واسعة من الديمقراطيين المستقلين والمثقفين، إذ اعتبرت قوى هذه المجموعة مطالبة قاسم بالكويت:

أ. تخلياً عن مبدأ معالجة المشكلات القائمة بين الدول بالطرق السلمية والتفاوضية والعودة إلى المنظمات الإقليمية والدولية في حالة العجز عن معالجتها عبر المفاوضات الثنائية المباشرة.

ب. تجاوزاً صارخاً على المهمات التي يفترض النضال في سبيل تحقيقها على الصعيد الداخلي، سواء أكانت مهمات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

ج. تجاوزاً على الحاجة إلى تعزيز التضامن العربي في النضال ضد الاستعمار والمساهمة في تشديد الخلافات والشقاق بين الدول العربية المفتتة أصلاً.

د. مخالفة صريحة لمبدأ إقامة الوحدة العربية على أساس الاختيار الطوعي لشعوب البلدان العربية وليس تحت طائلة القوة العسكرية والتهديد بشن الحرب والعدوان.

هـ. المساهمة في تشديد الاستقطاب على صعيدي الداخل والمنطقة والمساهمة في تنشيط القوى المناهضة لحكومة قاسم على تعبئة قواها على الأصعدة الداخلية والعربية والدولية وتأمين شن حملة ناجحة ضدها، وبالتالي تحقيق نجاحات في زيادة عزلة الحكم.

وكان الحزب الشيوعي قد حذر عبد الكريم قاسم من مغبة المطالبة بالكويت وأصدر بيانات واضحة بهذا الصدد. وكان موقف الحزب الشيوعي إزاء هذه القضية سليماً ومتسماً بالمبدئية إزاء الوحدة العربية والاتحاد بين الدول العربية ومع مبدأ التضامن العربي والاعتراف بالحدود القائمة بين الدول العربية ودول المنطقة ومعالجة المشكلات بالطرق السلمية بعيداً عن التهديد بالحرب، إضافة إلى أنه كان سليماً من الناحية العملية، إذ أن الكويت كانت لتوها قد حصلت على استقلالها وسيادتها الوطنية التي كان لا بد من احترامها، وهي بلد شقيق وجار يفترض إقامة أفضل العلاقات معه، وكذلك بسبب الأوضاع المعقدة التي كانت تسود العراق حينذاك.

المجموعة الثانية: وضمت إليها القوى القومية والبعثية التي كانت تريد تحقيق هذا الاندماج بغض النظر عن الأساليب التي تتبع لتحقيق هذه الغاية، ولكنها وجدتها فرصة مناسبة للهجوم على سياسة قاسم وتأليب الدول العربية عليه والمساهمة في إسقاطه.

ثالثا: لقوى التي أيدت قاسم في مطلبه ,,باستعادة" الكويت وضمها للعراق بمختلف السبل، باعتبارها جزءاً من جنوب العراق والعراق عموماً. وكان أغلب هؤلاء من الضباط العسكريين. وإذ كان موقف أغلب الضباط العسكريين يميل إلى حسم الموقف عسكرياً، فأن موقف أغلب المدنيين المؤيدين لقاسم كان يريد حل المشكلة سلمياً. وهو الذي تغلب في النهاية، رغم استمرار صوت العنف يطبع تصريحات المسؤول الأول في الدولة العراقية حتى عندما بدأت مفاوضات سرية بين البلدين لتحقيق الفيدرالية بينهما.

وعلى الصعيد العربي رفضت جميع الدول العربية موقف العراق ودعت إلى معالجة المشكلة سلمياً وأيدت موقف دولة الكويت المستقلة حديثاً واتخذت ثلاثة قرارات مهمة، وهي:

,,أولاً:

أ. أن تتعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن.

ب. تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت إلى العراق.

ج. تؤيد الجامعة العربية أية رغبة تبديها الكويت في الوحدة أو (الاتحاد) مع أية دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانياً:

أ. ترحب (الجامعة) بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.

ب. تؤيد الدول العربية طلب دولة الكويت الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .

ثالثاً:

تتعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال

الكويت والدفاع عن استقلالها، ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن".[١٩٤]

وقد أثار موقف الجامعة العربية، رغم صوابه، الحكم في العراق فسحب ممثله من مناقشات مجلس الجامعة العربية احتجاجاً على ذلك الموقف. وكان مجلس الأمن الدولي قد بحث المشكلة قبل ذاك بسبب طلب قدمه العراق استهدف استصدار قرار يدين إنزال بريطانيا لقواتها العسكرية في الكويت. وكان موقف مجلس الأمن مخالفاً لرغبة العراق، إذ طرح المجلس مشروعين أحدهما بريطاني وآخر مصري. صوتت غالبية أعضاء المجلس إلى جانب مشروع القرار البريطاني، ولكن استخدام السوفييت حق الفيتو عطل صدور قرار إلى جانب الكويت وضد الموقف العراقي.

وخلال تلك الفترة تم تشكيل قوة عربية مسلحة باسم الجامعة العربية قوامها ٢٣٠٠ جندي من أربع دول هي الجمهورية العربية والسودان والأردن والمملكة العربية السعودية لتحل محل القوات البريطانية التي ستنسحب من الكويت. وصلت القوات العربية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وتم في ضوء ذلك انسحاب القوات البريطانية في تشرين الأول من نفس العام.

ويشير السيد حسن العلوي واستناداً إلى معلومات من السيد موسى مجيد علاوي إلى أن مشروعاً للاتحاد الفيدرالي قد طرح للحوار في عام ١٩٦١ بهدف معالجة المشكلة القائمة بين البلدين. وأن اتفاقاً كان على وشك أن يتم بين الحكومتين العراقية والكويتية لولا وقوع حدثين، الأول كان الخطاب الذي ألقاه قاسم قبل تطوير المفاوضات والاتفاق على الصيغة النهائية حيث هاجم فيه أمير الكويت والمسؤولين فيها دون سابق إنذار مما أوقف المفاوضات وانسحاب الوفد الكويتي منها. والثاني حصل بعد أن تجددت المفاوضات بعد مرور شهرين على وقفها ووصول الطرفين إلى نتيجة طيبة لإقامة الاتحاد الفيدرالي بينهما لولا وقوع الانقلاب وقتل عبد الكريم قاسم.[١٩٥] (راجع الملحق رقم ٧).

---

١٩٤ العلوي، حسن. أسوار الطين. مصدر سابق. ص ٨٧/٨٨.

١٩٥ المصدر السابق نفسه ٨٨–٩٦ والملحق على ص ٢٨٤–٢٩٢ .

من الممكن أن يكون الشيخ عبد الله السالم قد تقدم بهذا المقترح وجرت المفاوضات بشأن الموضوع. ولكن لا يمكن أن يخرج الأمر عن كونه محاولة للخروج من الأزمة التي أثارها عبد الكريم قاسم بين البلدين وتحت تهديد التدخل العسكري الذي أقلق بال الكويتيين عن حق.

لقد دللت تجارب الشعوب، ومنها شعوب الشرق الأوسط، على أن أي وحدة أو اتحاد بين بلدين تتم بالقوة والقسر تبوء بالفشل الذريع وينمو العداء المستحكم بين سكان البلدين، في حين أن الوحدة أو الاتحاد على أسس من التفاهم والصداقة والاختيار الحر واستناداً إلى الأسس الديمقراطية والاستفتاء الشعبي والحياة الدستورية، ستقود إلى التماسك والتفاعل والاندماج الفعلي. إن هذا الدرس، الذي مرت به مصر وسوريا والاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن وكذلك محاولات ضم الكويت إلى العراق، يفترض أن يكون هادياً لشعوب المنطقة، ومنها الشعب العراقي.

موقف حكومة عبد الكريم قاسم من قضية فلسطين

احتلت القضية الفلسطينية موقعاً متميزاً في السياسة العراقية في العهد الجمهوري الأول وتجلت في العديد من السياسات والمواقف على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية. وانطلق هذا الموقف من شعور راسخ في ضمير المجتمع العراقي بأن مؤامرة دولية كبيرة دبرت ضد الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية أدت إلى إقامة وطن قومي لليهود على تلك الأرض وفق قرار مجلس الأمن الدولي في عام ١٩١٧. وقد رفض العراق الملكي، كما رفضت بقية الدول العربية قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين إسرائيلية وعربية. ونتيجة لذلك الرفض وقعت الحرب الأولى بين الدولة الإسرائيلية الجديدة والدول العربية. وشارك العراق الملكي في حرب فلسطين الأولى في عام ١٩٤٨. وشارك عبد الكريم قاسم في الوحدات العسكرية التي قاتلت هناك ضد القوات الإسرائيلية. وأشير في حينها إلى دوره المتميز في القتال وإلى شجاعته وموقفه الثابت من القضية الفلسطينية. وكان موقف حركة الضباط الأحرار من القضية الفلسطينية منسجماً وموحداً ومناهضاً لمواقف الحكومات الملكية المتعاقبة إزاء

القضية الفلسطينية. وقد وجهت اتهامات كثيرة وكبيرة ضد الحكام العرب في مختلف الدول العربية، وكذلك ضد النخبة الحاكمة في العراق، بسبب تورط غالبية الحكام العرب، وخاصة في مصر والعراق والأردن، بالتآمر على فلسطين والموافقة الفعلية من قبلهم على إقامة الدولة العبرية. ولم يكن إرسال القوات العسكرية إلى الحرب في فلسطين ضد إسرائيل سوى ذر للرماد في عيون العرب والضحك على ذقونهم وتفريغ شحنات الغضب التي استعرت فيهم. لعب الحكام في العراق دوراً متميزاً ومعروفاً في تحريض ودفع وتشجيع يهود العراق على مغادرة البلاد والالتحاق بإسرائيل. كما اتخذت إجراءات كثيرة من جانب قوى التحقيقات الجنائية (الأمن الداخلي) لطرد المواطنات والمواطنين اليهود بالقوة من العراق، رغم معارضة ورفض نسبة عالية جداً من يهود العراق ترك أرض الوطن الذي أقاموا فيه منذ مئات السنين. وكانت فضائح الرشوة والسيطرة على أموال اليهود المنقولة وغير المنقولة معروفة في الشارع العراقي ويتحدثون عنها بغضب شديد. وشكلت لهذا الغرض مديرية الأموال المجمدة العائدة للمهجرين قسراً والمهاجرين من اليهود.

تميز موقف الحكم الجمهوري بالتضامن مع الشعب الفلسطيني ودعوة الشعوب العربية وحكوماتها إلى دعم نضاله ومناهضةً الدولة الإسرائيلية. وإذا كان هذا الموقف يعبر عن عاطفة إزاء العرب في فلسطين دون أن يكون للعقل أي دور فعلي في تحديد الموقف الصحيح بسبب عدم قدرة العرب على تغيير خارطة فلسطين بعد مرور عشر سنوات على تأسيس إسرائيل، فأن هذا الموقف العاطفي قد تفاقم بعد اشتداد الخلاف بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة، حيث بدأت المزايدة الفعلية بين المسؤولين في الدولتين على القضية الفلسطينية، وبدأت معها الحملات الإعلامية المتبادلة والخطب الرنانة بادعاء مساندة القضية الفلسطينية. وبهذه الطريقة نمت عملية التدخل العربية في شؤون الشعب الفلسطيني وقضيته وأصبحت نقطة صراع ومساومات بين الحكام العرب لم تنته حتى الآن، ولكنها تسببت في ضياع المزيد من الأرض العربية في فلسطين لصالح إسرائيل. ومع ذلك يمكن تأكيد عدة حقائق أساسية بالنسبة إلى موقف الحكومة العراقية في الجمهورية الأولى من القضية الفلسطينية، وهي:

١. اتخذت حكومة عبد الكريم قاسم موقفاً مؤيداً لحق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وعودة اللاجئين إلى ديارهم والخلاص من الدولة الإسرائيلية الجديدة.

٢. قدمت الدعم المالي والسياسي والمعنوي لقادة الحركة الوطنية الفلسطينية حينذاك وفسحت لهم في المجال العمل في العراق، وفتحت باب جمع التبرعات المالية.

٣. أيدت وساندت تشكيل قيادة موحدة للشعب الفلسطيني تأخذ على عاتقها مسؤولية قيادة النضال في فلسطين.

٤. بادرت إلى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني بالتعاون مع القيادة الفلسطينية التي كان يقف على رأسها الحاج أمين الحسيني وفتحت باب التطوع إليه، كما فتحت أبواب الكلية العسكرية لأبناء الشعب الفلسطيني للدراسة فيها وكذلك تنظيم الدورات العسكرية لأغراض التدريب والتأهيل العسكريين.

٥. أصدرت قانوناً خاصة لدعم جيش التحرير الفلسطيني وتأمين الرواتب له وتطبيق قانون التقاعد العسكري العراقي على الجرحى والذين يستشهدون من أفراد هذا الجيش. وتقرر أن ترتبط مالية هذا الجيش بميزانية وزارة الدفاع العراقية.

كان الشعب العراقي يؤيد القضية الفلسطينية بحماس كبير ووقف إلى جانب هذه الإجراءات وأيدها بحرارة كبيرة، رغم أن بعضها لم يكن واقعياً، كما في الفقرة الأولى في أعلاه، بل جسد تجاوزاً على الواقع ومزايدة مع الحكومات العربية الأخرى أو تعبيراً عن رغبات ذاتية لا يسندها الواقع والتي ساهمت، مع مواقف بقية الدول العربية في الوصول إلى الحالة الراهنة، مع قناعة تامة بأن إسرائيل قد لعبت في كل ذلك دوراً مهماً من أجل استمرار حالة الحرب لكي تستطيع انتزاع مساحات جديدة من حصة العرب في فلسطين وفق قرار مجلس الأمن الدولي بتقسيم فلسطين. وهو ما تحقق فعلاً ولم ينته بعد.

واتخذ عبد الكريم قاسم من مواقفه هذه إزاء القضية الفلسطينية مادة مهمة في الصراع مع الحكام العرب الذين أثاروا الغبار على موقف العراق من القضية الفلسطينية أو شككوا بالمواقف القومية للحكم العراقي. وتجلى ذلك في الخطب العديدة التي ألقاها عبد الكريم قاسم في فترات ومناسبات عديدة سواء بتوضيح موقف حكومته أم بالرد على الذين

شاركوا في الهجوم على مواقف الجمهورية العراقية وعلى مواقفه الشخصية من القضايا العربية، ومنها قضية فلسطين، إضافة إلى دور وزارة الخارجية العراقية في شرح وتعميم موقف الحكومة العراقية من المسألة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال لا الحصر تحدث عبد الكريم قاسم أثناء استقباله طلاب كلية الاحتياط من أبناء فلسطين الذين سيكونون نواة الجيش الفلسطيني يوم ٥ أيار/مايو ١٩٥٩ بما يلي:

,, إن خطة استعادة فلسطين سوف نتداول بها معكم ومع إخوانكم وكما قلت إن الحمل الثقيل يقع على أهله. إن الخطة التي نتداول بها في حينها معكم سوف تكون خطة مباغتة تبهر العدو وتضعفه وبالنتيجة تنبثق الجمهورية الفلسطينية من أرض فلسطين... إننا ننادي بانبثاق الجمهورية الفلسطينية بشرط أن تتألف من مجموع فلسطين القطع والرقع الثلاث الشرق والغرب والوسط ... من الخطط الصائبة أن فلسطين لا يرجعها إلا أهلها. إن هؤلاء إخواننا من فلسطين ليسوا بمفردهم أن الدول العربية جميعها تناصرهم بخاصة العراق ... إن رواتب الطلاب الفلسطينيين والضباط وضباط الصف والجنود سوف تكون لهم كما هي الحال مع الجيش العراقي".

وفي خطاب له في ١١ آب/أغسطس ١٩٦٠ وأثناء التحاق فوج من الجنود الفلسطينيين المدربين بجيش التحرير الفلسطيني، قال عبد الكريم قاسم ما يلي:

,,سيكون هذا اليوم يوماً خالداً مشهوراً في تاريخ فلسطين الحبيبة ... عما قريب ستجدون علم فلسطين يرفرف في رحابها لقد أعددنا لكم العدة من المال والسلاح وأنتم الرجال المكافحون الذين يقع الحمل الثقيل عليهم إنكم أيها الأخوان المسؤولون عن استعادة وطنكم وإننا نساندكم بالمال والسلاح والرجال والجهود وبكل ما نملك ... وعما قريب سوف تلاحظون بأم أعينكم إن كتائب الجهاد المقدس في فلسطين سوف تنبعث وتشارككم النضال والقتال حتى يتحرر هذا الوطن المقدس عما قريب سوف تبعث الهيئات العربية الوطنية للجهاد في فلسطين من إخوانكم أبناء فلسطين ومن إخوانكم المجاهدين في الدول العربية".

إن السياسة التي مارستها الحكومة العراقية، وكذا الحكومات العربية الأخرى، إزاء

القضية الفلسطينية تميزت، وأن اختلفت المواقف والنوايا، بالابتعاد عن الواقع الموضوعي الذي كان يسود العالم والمنطقة، وبالتالي لم يكن شعار استعادة كل فلسطين قابلاً للتحقيق بأي صورة من الصور، إذ كان شعاراً تحريضياً ومزايدة غير مقبولة وجهت النضال الفلسطيني وجهة خاطئة وقادت إلى خسارة المزيد من الأرض الفلسطينية التي حددت للدولة الفلسطينية وفق قرار تقسيم أرض فلسطين بين العرب واليهود. ولم يكن قاسم مقتنعاً بقدرة الدول العربية على تحقيق هذا الشعار، إلا أن الصراع العربي–العربي والهجوم المكثف ضد شخص قاسم وغياب الرؤية الواقعية والخطاب العقلاني دفع عبد الكريم قاسم إلى إلقاء خطب حماسية وقرارات على الورق. وساهمت سياسة عبد الكريم قاسم المعلنة إزاء القضية الفلسطينية وإسرائيل من عداء إسرائيل والدول الغربية له وكذلك بعض الدول العربية التي قادت، مع فعل وتأثير العوامل الأخرى، إلى إسقاط قاسم في شباط/فبراير ١٩٦٣. ولهذا لم يكن خطأ الإشارة التي قال بها على صالح السعدي في اللقاء الذي جمعه مع هيئة تحرير مجلة الطليعة المصرية بأن حزب البعث جاء إلى السلطة بقطار أمريكي، إذ كانت الولايات المتحدة ترى في سياسة عبد الكريم قاسم إزاء القضية الفلسطينية وإسرائيل خطراً على إسرائيل وتنشيطاً لحركة عسكرية فلسطينية تخلق المتاعب لها ولحليفتها إسرائيل.

ثانياً : سياسات العراق على الصعيد الدولي

انتهجت حكومة قاسم سياسة أقرت خطوطها العامة من جانب قيادة حركة الضباط الأحرار قبل إسقاط النظام الملكي. ويمكن الإشارة إلى أبرز معالمها فيما يلي:

١. مناهضة الاستعمار والعمل على تحرير العراق من السيطرة الأجنبية بكل أشكالها.
٢. ممارسة سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي ورفض الارتباط بالأحلاف العسكرية الدولية والإقليمية.
٣. إقامة علاقات تعاون وصداقة وتبادل اقتصادي وتجاري وثقافي مع جميع بلدان العالم دون استثناء على أساس من الاحترام والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٤. مساندة حركات التحرر الوطني المناضلة في سبيل حريتها واستقلال بلدانها.

٥. زيادة دور العراق في الأمم المتحدة باعتباره من الدول المؤسسة لهذه المنظمة الدولية.

٦. الخروج من الكتلة الإسترلينية ومن حلف بغداد وإنهاء وجود القواعد العسكرية في العراق التي كانت موجهة بالأساس لحماية مصالح شركات النفط الاحتكارية ومواجهة حركات التحرر الوطني في العراق والمنطقة وضد الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي.

لم يكن كل الضباط الأحرار أصدقاء للاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، بل كان بعضهم ضد الاتحاد السوفييتي ومعادياً للشيوعية. ولكن الموقف ضد الوجود البريطاني في العراق من جهة، ودعم الدول الغربية لسياسات الحكومة العراقية الملكية الموجهة ضد حكومة جمال عبد الناصر والعدوان الثلاثي الذي شن على مصر في عام ١٩٥٦ من جهة أخرى، هي التي جعلت من المطالبة بتحسين علاقات التعاون مع الاتحاد السوفييتي مطروحة على بساط البحث ومطلوبة لمواجهة القوى الدولية الأخرى.

وفي ضوء هذه الاتجاهات الأساسية في السياسة الدولية عمدت حكومة عبد الكريم قاسم إلى تنفيذ تلك المهمات. وبهذه السياسة الجديدة أغاظت عملياً الدول الاستعمارية وشركاتها البترولية الاحتكارية ودول حلف بغداد ودفعتها إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى مناهضة حكومة قاسم وتطويق سياستها ودفعها إلى ارتكاب الأخطاء والوقوع في مزالق سياسية تقودها إلى حتفها، إضافة إلى تشجيع التآمر الداخلي والخارجي ضدها. ولم يكن في مقدور هذه القوى الإيقاع بحكومة عبد الكريم قاسم لو تمكنت هذه الحكومة من ترتيب أوضاع بيتها الداخلي وإيجاد اللغة المشتركة بين جميع القوى السياسية وعلى أسس الديمقراطية والحياة الدستورية، ولو استطاعت أن تجد لغة مشتركة مع بقية الدول العربية التي رفضت أي شكل عملي من أشكال التعاون مع الحكومة العراقية، كما أن موقف الجامعة العربية إزاء العراق كان سيئاً وبعيداً عن الدعم والمساندة، بل حمل في طياته عداءً صارخاً. إلا أن أوضاع تلك الفترة وفرت الأرضية والفرصة لتفاقم نشاط التآمر الداخلي والخارجي، إذ عجزت حكومة قاسم عن توفير السند الداخلي الكافي لدعم سياستها الدولية وحماية نظامها السياسي.

في أعقاب الثورة مباشرة أعادت حكومة قاسم العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وعقدت معه أوسع اتفاقية اقتصادية وفنية وتجارية من خلال وزارة الاقتصاد، كما عقدت اتفاقية اقتصادية مماثلة تقريباً مع تشيكوسلوفاكيا، ثم أقامت علاقات سياسية وثقافية مع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وبقية البلدان الاشتراكية وأرسلت ألاف البعثات الدراسية إليها وحصلت على مئات الزمالات الدراسية والتدريبية والفنية منها، وطورت علاقات التبادل الثقافي والتجاري معها. كما بدأت بالتعاون المتعدد الجوانب مع ألمانيا الديمقراطية التي كانت تجد مصاعب جدية في إقامة علاقات لها مع الدول الأخرى، إذ أثار هذا الإجراء حفيظة ألمانيا الاتحادية وكل الدول الغربية، إذ بهذا الإجراء كان العراق الجمهوري قد خرق القاعدة التي فرضتها ألمانيا الاتحادية في العلاقات الدولية في أن يكون التعاون السياسي والعلاقات الدبلوماسية أما معها وأما مع ألمانيا الديمقراطية. ويبدو أن العراق لم يجرؤ على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الديمقراطية ولكنه وسع من علاقاته السياسية والتجارية والثقافية والفنية معها. كما دعمت الحكومة العراقية حركة السلام العالمية ومجلس السلم العالمي، ووافقت على عقد اجتماع كبير لمجلس السلم الوطني العراق حضرته وفود من سائر أرجاء العالم. وارتباطاً بهذه الوجهة العامة اعتبرت سياسة حكومة قاسم بمثابة إعلان العداء المباشر ضد المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وبلدان حلف بغداد، وأنها قد اتخذت موقفاً يتجاوز مفهوم الحياد الإيجابي في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين، علماً بأن مفهوم الحياد الإيجابي كان يعني حياداً بين المعسكرين المتصارعين، ولكنه لم يكن يعني بأي حال موقفاً حيادياً إزاء نضال شعوب البلدان النامية ضد الهيمنة الأجنبية والسيطرة الاستعمارية أو إزاء قضايا السلام في العالم. وكان مبدأ الحياد الإيجابي يرفض التورط بالأحلاف والمواثيق العسكرية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية قدم العراق دعماً مباشراً إلى نضال الشعب الجزائري، الذي أغاض بدوره الاستعمار الفرنسي، وكان الدعم المالي الذي قدم للثورة الجزائرية وزيارة وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية إلى بغداد بمثابة إعلان العداء للسياسة الفرنسية في المنطقة العربية. كما قدمت الدعم الملموس للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل

استعادة أرضه. وكان هذا الدعم، سواء أكان مالياً أم سياسياً أم عسكرياً، خطوة أولى على طريق تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية التي ما تزال تقود النضال الفلسطيني حتى الوقت الحاضر، وبهذا كسبت حكومة قاسم عداء إسرائيل والدول الغربية دون استثناء، إضافة إلى موقف مناهض لها من جانب العديد من الحكومات العربية التي لم يرق لها موقف قاسم الملموس من القضية الفلسطينية.

وبادرت حكومة قاسم إلى الدعوة لتشكيل منظمة دولية تضم إليها الدول المصدرة للنفط الخام من أجل حماية وصيانة حقوقها على الصعيد العالمي من سياسة الاحتكارات البترولية الدولية. ونجحت مبادرتها فعلاً حين تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) في عام ١٩٦١. وكان الهدف من وراء ذلك تنظيم عمليات استخراج وتصدير النفط الخام وفق توازن معين حفاظاً على سعر مناسب للنفط الخام في الأسواق الدولية. وكانت هذه الخطوة قد اقترنت قبل ذاك بإصدار قرار استعادة العراق ٩٩,٥٪ من الأراضي العراقية التي كانت ممنوحة لشركات النفط الاحتكارية للتنقيب عن النفط الخام فيها، ولم يبق في حوزة تلك الشركات بعد صدور هذا القرار سوى ٠,٥ ٪ من تلك الأراضي، علماً بأن عمليات التنقيب في الأراضي المستردة لم تكن قد بدأت فيها عملياً. واعتبرت شركات النفط الدولية هذا الإجراء بمثابة اعتداء صارخ على حقوق مكتسبة لها لم ينته وقت إنهاء العمل بتلك الاتفاقيات الموقعة مع الحكومة الملكية العراقية في ظل الهيمنة البريطانية المباشرة وغير المباشرة على العراق وسياساته الداخلية والخارجية.

وعمد العراق إلى تعزيز علاقات الصداقة والتعاون وإقامة علاقات دبلوماسية مع الكثير من بلدان العالم النامي باتجاه تحقيق التضامن في ما بينها ومواجهة محاولات فرض سياسات الدول الاستعمارية على تلك البلدان. ولم يكن خروج العراق من حلف بغداد سوى القشة التي قصمت ظهر العلاقات العراقية البريطانية والعراقية الغربية عموماً، رغم محاولات العراق الحفاظ على علاقات ودية مع تلك الدول والاستمرار بإرسال البعثات الدراسية والفنية إليها ومواصلة تطوير التبادل التجاري معها. وسبق ذلك خروج العراق من المنطقة الإسترلينية التي اعتبرت بمثابة ضربة للعلاقات البريطانية ورفع رقابة ووصاية بريطانيا على العملة العراقية (الدينار).

وفي كل القضايا الخلافية مع الدول الغربية سعى العراق إلى تزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموقفه إزاء تلك القضايا والإشارة إلى أسباب الخلاف. وهكذا فعل بالنسبة إلى قضية الكويت التي جوبهت برفض عام من جانب الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، رغم محاولة الاتحاد السوفييتي إعاقة قبول الكويت في عضوية الأمم المتحدة في بداية الأمر، ولكنه وافق على ذلك فيما بعد.

إن الإشكالية الأساسية في السياسة الخارجية العراقية برزت في عدم تجانسها أو تنسيقها مع السياسة الداخلية، وبالتالي، لم تكن تجد اللحمة الداخلية التي تساندها، وبالتالي تساهم في تعزيز الجمهورية، مما فتح الباب على مصراعيها لولوج القوى المتآمرة من بوابة السياسة الداخلية لإسقاط سياسته الخارجية وإسقاط النظام بأسره.

يمكن تلخيص القضايا التي كانت تؤرق المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبقية الدول الغربية ودول حلف بغداد والعديد من الدول العربية في سياسة العراق فيما يلي، وفق أهميتها والتي يمكن متابعتها في تقارير السفارة البريطانية إلى الحكومة البريطانية:

* التطور المتزايد في العلاقات المتعددة الجوانب بين العراق والاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية والخشية من تغلغل وتنامي مكانة ودور ونفوذ السوفييت في العراق ومنطقة الشرق الأوسط. ويؤكد ذلك التقارير التي كانت ترفعها السفارة البريطانية في العراق إلى حكومتها وكذلك محاولة السفارة البريطانية الحصول على تأكيدات من وزراء عراقيين حول طبيعة الموقف من الشيوعية في العراق ومن السوفييت.[١٩٦]
* الخشية المتزايدة من تنامي النفوذ الشيوعي في العراق بسبب تنامي نفوذ وتأثير الحزب الشيوعي العراقي في الساحة السياسية العراقية في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨.[١٩٧]

---

١٩٦ حسين، خليل إبراهيم. العراق في الوثائق البريطانية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨٦–٢٩٠.

١٩٧ المصدر السابق نفسه. راجع في هذا الصدد أيضاً الجزئين الثاني والثالث من كتاب العراق في الوثائق البريطانية، إذ تبرز في هذه التقارير المترجمة إلى اللغة العربية التي كانت تعدها السفارة البريطانية نشاط الحزب الشيوعي العراقي وعلاقاته بقاسم وبغيره من القوى السياسية العراقية وبالوضع الداخلي، وإبراز القوى المناهضة للحزب الشيوعي واتجاهات تطور الأوضاع. ك. حبيب

* ورغم الصراع الذي نشب بين الدول العربية، وخاصة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، فأن الخشية من تعاون وتضامن الدول العربية ضد الاستعمار والأحلاف العسكرية وضد إسرائيل كانت كبيرة، خاصة وأن قاسماً قد اتخذ موقفاً ملموساً من تشكيل جيش فلسطيني للعودة والتحرير.

* تعاظم خشية شركات النفط الاحتكارية من سياسة عبد الكريم قاسم إزاء نشاط هذه الشركات في العراق بعد أن استعاد منها الأراضي العراقية غير المستغلة التي كانت تحت تصرفها، إضافة إلى دعوة العراق إلى تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط وما يمكن أن ينشأ عن هذه المنظمة من مشكلات للدول والشركات المهيمنة على سوق النفط العالمي.

* وزاد في الطين بلة مطالبة العراق بضم الكويت إليه، التي قادت إلى مزيد من التعقيدات في الوضع السياسي في منطقة الخليج وفي العلاقة مع المملكة المتحدة ومع بقية الدول العربية.

* ولا بد من الإشارة إلى أن كلاً من تركيا وإيران خشيتا بشكل واضح من الموقف السليم الذي اتخذته حكومة عبد الكريم قاسم من الشعب الكُردي في السنتين الأولى والثانية من قيام الجمهورية العراقية، إذ برزت لهم شكوك باتجاه دعوة العراق إلى انضمام القسم الكُردي من تركيا وإيران إلى العراق من جهة، أو احتمال قيادة دولة كُردية من الأقسام الثلاثة لكُردستان من جهة ثانية، رغم أن هذه القضية قد حسمت منذ عام ١٩٦١، بسبب النزاع المسلح الذي نشب بين الحكومة العراقية والشعب الكُردي وقيادته السياسية والعسكرية.

* وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات الدول الغربية عموماً كانت تعبر عن خشية حكوماتها من تنامي النضال التحرري في المنطقة بأسرها واتخاذ العراق قدوة لها في عملية التحرر من الهيمنة الأجنبية وإسقاط النظم الملكية والنظم السياسية في الخليج، إذ كانت الحليف الأكثر إخلاصاً ومصداقية لها.

واستناداً إلى هذه المخاوف لعبت الدول الغربية دورها المتميز والمباشر في التدخل

بالشؤون الداخلية للعراق ودعم النشاط المناهض لحكومة قاسم بعدة اتجاهات أساسية، وهي:

١. تنشيط حملة إعلامية واسعة وكثيفة على الصعيد العالمي معادية صراحة لحكومة قاسم واتهامها بأنها أصبحت حصان طروادة من أجل غلغلة النفوذ السوفييتي والشيوعي إلى العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
٢. تكثيف التعاون مع دول حلف بغداد وخاصة إيران وتركيا لممارسة الضغط السياسي على حكومة قاسم وتحريك القوى المتعاونة معها للوقوف ضدها.[١٩٨]
٣. تنشيط الدول العربية المعادية لنظام الحكم الجمهوري في العراق، وخاصة الدول المجاورة مثل دول الخليج والسعودية والأردن ولبنان لتكثيف حملاتها ضد العراق واعتبار النظام الجديد ملحداً وكافراً وأن العراق قد أصبح مرتعاً للشيوعية وللسوفييت.
٤. التعاون مع القوى المناوئة لنظام الحكم في الداخل وبشكل خاص مع قوى حزب البعث والقوى القومية العربية والقوى الرجعية التي تضررت بفعل قوانين وقرارات حكومة قاسم. كما سعت إلى إيجاد علاقة لها مع القوى الكُردية من خلال إيران التي كانت تقف بالضد من ثورة العراق.

بذلت المملكة المتحدة جهوداً كبيرةً لاستثمار عدة اختلافات جوهرية برزت في الساحة السياسية العراقية وعلى صعيد العلاقات بين الدول العربية حينذاك بهدف إضعاف نظام حكم قاسم، وفي الوقت نفسه إيجاد حلفاء لها في العراق والعالم العربي لتعزيز مواقعها، ومن يدرس الوثائق البريطانية الخاصة بالعراق خلال تلك الفترة سيجد أنها كانت تسعى إلى بذل جهود حثيثة من أجل:

١. الاستفادة القصوى من الخلاف الذي نشب بين القوى القومية وحزب البعث من جهة، والقوى الديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي من جهة أخرى، من خلال تنشيط وسائل الإعلام وبث الإشاعات والاقتراب من القوى القومية والبعثية لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه استفادت من الخلاف بين الحكومة العراقية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

---

١٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٨.

لمنع الوصول إلى تحالف أو تنسيق في ما بينهما لضمان الجفوة بين الدول العربية.

٢. استثمار الصراع الذي تفجر بين حكومة قاسم وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني بهدف تشديده ومنع الوصول إلى حل للمشكلة بالطرق السلمية ودفع حكومة إيران لتقديم الدعم للحركة الكُردية المسلحة بأمل منع الشعب الكُردي في كُردستان العراق من تحقيق طموحاته المشروعة في العراق وانعكاس نموذج ذلك على بقية الشعب الكُردي في كل من إيران وتركيا وسوريا.

٣. استثمار الرفض الذي جوبهت به القرارات الإيجابية التي أصدرتها حكومة قاسم في مختلف المجالات، وبشكل خاص قانون الأحوال الشخصية وتنظيم العائلة من جانب بعض أبرز القوى الدينية في العراق، سواء أكانت من أتباع المذهب الشيعي أم المذهب السني، باتجاه دفع هذه القوى لإصدار فتاوى دينية مناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم واتهامها بالشيوعية والإلحاد، كما فيها إدانة واضحة للحزب الشيوعي العراقي واتهامه بالكفر أيضاً وإساءات غير قليلة أخرى، وهو ما حصل فعلاً من جانب بعض القوى الدينية وشيوخ الإسلام.

كان أمام المملكة المتحدة سبيلان في مواجهة المشكلة الجديدة التي برزت لها في المنطقة، مشكلة النظام الجمهوري في العراق واحتمال توطده: إما المجابهة أو المهادنة. ولكن خبرة حكومة المملكة المتحدة الطويلة وسفاراتها في التعامل مع النظم السياسية في المنطقة جعلها تختار درباً ثابتاً بين السبيلين يساعدها في الوصول إلى الخلاص من حكومة قاسم، أي أنها اختارت سبيلاً يجمع بين السبيلين وفق تطورات الوضع العراقي ومستوى تطور علاقاته مع الاتحاد السوفييتي والمخاطر التي تنشأ على مصالحها بسبب تلك العلاقات، رغم أنها كانت قد قررت عملياً التخلص من الحكم الجديد، وخاصة بعد أن برزت مشكلة النفط مع شركات النفط الاحتكارية والمطالبة بالكويت من جانب حكومة قاسم. فرغم التباين في التكتيكات التي اتبعتها إلا أن الهدف المركزي للسياسة البريطانية قد تبلور باتجاه إسقاط حكومة قاسم. ومع هذا التوجه السياسي بدأت المؤامرات الفعلية تحاك وتتخذ أبعاداً أكثر ملموسية ووضوحاً حتى أن قاسم، وقد شعر بجو المؤامرات

حوله، أشار بوضوح إلى أن القرارات الخاصة بالنفط العراقي التي أصدرها كانت تعني إصدار حكم الموت على النظام نفسه وعلى قائد النظام.

الفصل الثاني

اتجاهات التنمية والتطوير الاقتصادي في الجمهورية الأولى

كانت فترة حكم عبد الكريم قاسم قصيرة جدا، ولكن ما أنجز خلالها كان مهماً وكبيراً نسبياً بالمقارنة مع ما أنجز في فترة النظام الملكي التي دامت طوال ٣٧ عاماً، رغم الأوضاع المعقدة التي سادت البلاد والمصاعب الكبيرة التي واجهت التحويل الديمقراطي من انتفاضة عسكرية مظفرة إلى ثورة برجوازية ديمقراطية. فحكومة الثورة وفرت في بداية الأمر ظروفا أفضل وإمكانيات فعلية أنسب لتعبئة وإطلاق طاقات العراق وقدراته المادية والبشرية والاستخدام الأكثر عقلانية لموارده المتاحة بالإضافة إلى الاستفادة من عروض المساعدات المتعددة الوجوه من جانب البلدان الاشتراكية لتنمية الاقتصاد الوطني وتعجيل وتيرة نموه، إضافة إلى الأخذ بأسلوب البرمجة الاقتصادية وإصدار القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ القاضي باستحداث عدة وزارات منها وزارة التخطيط ووزارة الصناعة وإلغاء وزارتي الإعمار والاقتصاد، وجرى تشكيل مجلس التخطيط الاقتصادي الذي ربُط بمجلس الوزراء مباشرة. وحدد القانون الجديد مهمة وزارة التخطيط ومجلس التخطيط بوضع خطة اقتصادية مؤقتة تقوم على أساس تجميع مشاريع مجلس الإعمار التي تضمنها المنهاج الاستثماري الأخير للفترة ١٩٥٦-١٩٦١ والتي لم يستكمل تنفيذها، مضافاً إليها العديد من المشاريع التي ارتأت الحكومة إقامتها إلى حين وضع الخطة الخمسية الجديدة. واتخذت الدولة ثلاثة قرارات أساسية بصدد مشاريع التنمية الاقتصادية وهي:

فصل عملية التخطيط عن عملية تنفيذ المشاريع وإسناد المهمة الأخيرة بالوزارات النوعية.

- تخصيص ٥٠٪ من إيرادات النفط الخام السنوية لصالح تنفيذ مشاريع الخطة المؤقتة

و٥٪ منها لصالح الميزانية الاعتيادية، وهي بخلاف ما كان يجري في العهد الملكي حيث خصص ٧٠٪ من الإيرادات لصالح ميزانية الإعمار و٣٠٪ منها لصالح الميزانية الاعتيادية.

- تأمين دور فعال لقطاع الدولة في عملية تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة الخمسية المؤقتة وثم في الخطة الجديدة دون إعاقة نمو القطاع الخاص وتطوره.

وفي عام ١٩٦١ صدر القانون رقم ٧٠ الذي تضمن الخطة الخمسية الجديدة للفترة ١٩٦١–١٩٦٥. وإذا كانت الخطة المؤقتة قد تضمنت تخصيصات مقدارها ٣٩٢ مليون دينار عراقي، فأن الخطة الخمسية الجديدة تضمنت تخصيصات مقدارها ٣,٥٦٦ مليون دينار عراقي بعجز مالي ظاهر في باب الإيرادات قدره ١٤٢ مليون دينار عراقي، أي بزيادة مقدارها ٥,٤٤٪ تقريبا. وجرى توزيع تلك التخصيصات على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالنسب التالية: الزراعة ٣,٢٠٪، الصناعة ٠,٣٠٪، النقل والمواصلات ٥,٢٤٪ والمباني والمساكن ٢,٢٥٪. وحدد مجلس الوزراء للخطة الجديدة هدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات. وجرى الاهتمام بزيادة إيرادات النفط الخام لضمان الحصول على المقدار الضروري للمشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية. تميزت هذه الخطة الجديدة بالسمات التالية:

– الطموح المشروع في تعجيل عملية التنمية والسعي لتوفير مستلزمات أفضل لتنفيذها، رغم أن المبالغة بالطموح الذي ارتبط بجو التفاؤل وزخم الحركة السياسية الذي نشأ في أعقاب إلغاء الملكية.

– لم تكن دراسة المشروعات الاقتصادية التي تضمنتها الخطة، رغم التشذيب المستمر الذي أُدخل عليها بالمقارنة مع الفترة السابقة، كافية لتأمين تنفيذها، إذ أن مجلس التخطيط قد أخذ من مشروعات المناهج الاستثمارية للعهد الملكي ما رآه مناسبا دون إن يعيد النظر فيها أو يتحرى عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتلك المشاريع.

– وإذا كانت حكومات العهد الملكي قد أهملت القطاعين الزراعي والصناعي على نحو خاص، رغم ادعائها بالاهتمام بالقطاع الزراعي، فإن الحكم الجديد قد أولى اهتماما أكبر

بالصناعة الوطنية وأهمل إلى حدود غير مقبولة القطاع الزراعي، رغم أن هذا القطاع كان بحاجة إلى عناية أكبر بسبب تشريع قانون الإصلاح الزراعي وما كانت تطمح إليه القوى التي شاركت في وضع هذا القانون، وخاصة إجراء تغيير جذري في العلاقات الزراعية لصالح الفلاحين وتأمين الأمن الغذائي للسكان وتقليص حاجة البلاد إلى استيراد السلع الزراعية لأغراض الاستهلاك المحلي. وفي الممارسة الفعلية تخلف التنفيذ في القطاعين الصناعي والزراعي عن التصورات التي طرحتها الخطة المؤقتة وتعارض مع الإمكانيات الفعلية الضعيفة التي كانت متوفرة في البلاد.

– وإذا كانت الحكومات الملكية المتعاقبة قد أهملت بشكل صارخ التطوير الإقليمي للألوية العراقية أو التوزيع الجغرافي للمشاريع بما يسهم في تطوير المناطق المختلفة من العراق بشكل منسجم وعقلاني، وخاصة بالنسبة لإقليم كُردستان العراق والمناطق المتخلفة من جنوب ووسط العراق، فأن حكومة الجمهورية الأولى هي الأخرى أهملت التخطيط الإقليمي الضروري، في حين كان الشعب الكُردي يتوقع منها إيلاء اهتمام أكبر بإقليمه، كما هو حال العديد من مناطق العراق التي سادها التخلف مثل العمارة والديوانية والكوت والناصرية، على سبيل المثال لا الحصر.

– تقليص نسبة الموارد المالية المخصصة لميزانية التنمية من إيرادات النفط الخام السنوية من ٧٠٪ إلى ٥٠٪، في حين كانت الحاجة تتطلب توجيه نسبة أعلى لصالح عملية التنمية على نطاق القطر كله وتوفير فرص عمل للعاطلين، إضافة إلى توجيه ما يكفي من الموارد المالية لصالح التنمية الزراعية وتأمين الكوادر الضرورية لذلك.

– الإهمال غير المبرر للقطاع الخاص، سواء في أثناء وضع مشاريع الخطة أم في فترة تنفيذها، رغم احتجاجات ممثلي البرجوازية الوطنية، وكانوا على حق في ذلك.

فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨–١٩٦٢ تطور الإنفاق العام، الميزانية الاعتيادية والميزانية الاستثمارية، بما ساعد على التحسن النسبي الذي طرأ على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والنقل وتوفير مياه الشرب، وكذلك مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء ذلك طرأ تحسن نسبي ملموس على الدخل القومي ومعدلات نموه.

ويمكن للجدول التالي أن يقدم لوحة عن التطور الحاصل في هذه المجالات بالمقارنة مع الفترة التي سبقت الانتفاضة العسكرية في عام ١٩٥٨.

تطور الإنفاق العام والدخل القومي في العراق للفترة ١٩٥٥–١٩٦٢

(المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

السنة	الميزانية الاعتيادية مليون دينار	الإنفاق الاستثماري مليون دينار	المجموع مليون دينار	الدخل القومي مليون دينار	نسبة الإنفاق العام إلى الدخل ٪	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الدخل ٪
1955	55.3	31.2	86.5	289.3	29.9	8.0
1956	70.2	42.4	112.6	334.8	31.9	12.7
1957	73.8	56.8	130.6	352.7	37.0	16.1
1958	79.2	51.6	130.8	374.0	34.9	13.8
1959	102.0	49.6	151.6	391.6	38.7	12.7
1960	114.2	47.5	161.7	437.1	37.0	10.9
1961	119.2	66.7	185.9	484.2	38.4	13.8
1962	128.4	58.8	187.2	526.5	35.5	11.2

المصدر: ١– عبد الغني، جعفر د. النفط من أجل التنمية. من مواد ندوة بغداد العالمية الثانية للنفط. ص٤٧٠.

٢– الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧ . ص ٦٣.

ومن قراءة هذا الجدول يلاحظ المرء بأن نمواً ملموساً في حصة الميزانية الاعتيادية والإنفاق الاستثماري من إجمالي الدخل القومي صاحب الفترة المذكورة. فقد ارتفعت هذه النسبة من ٥,٢٩٪ في عام ١٩٥٥ إلى ٥,٣٥٪ في عام ١٩٦٢ مع حصول بعض الصعود والهبوط في سنوات الفترة، إذ وصلت النسبة في عام ١٩٦١ مثلا إلى ٧,٣٨٪. وإذ شهدت نسبة الإنفاق الاستثماري في الفترة الواقعة بين ١٩٥٥–١٩٥٧ تصاعدا مستمرا، بدأت تلك النسبة بالتذبذب والتراجع بين سنة وأخرى، رغم الارتفاع الملموس في المبالغ المطلقة الموجهة

للإنفاق الاستثماري. وحصلت زيادة كبيرة في الدخل القومي خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦٢، حيث ارتفع من ٠,٣٤٧ مليون دينار في عام ١٩٥٨ إلى ٥,٥٢٦ مليون دينار في عام ١٩٦٢، أي بزيادة مقدارها ٥,١٥٢ مليون دينار أو بنسبة قدرها ٨,٤٠٪ خلال الفترة المذكورة.

وعدا عن ذلك فإن مجموعة من المؤشرات المهمة التي تحققت في هذه الفترة تشير إلى القدرات الفعلية الكامنة في الاقتصاد والمجتمع العراقي التي لم تستثمر إلى حدودها المطلوبة أو المعقولة. فقد شهدت تلك الفترة ارتفاعاً في عدد العمال وازديادا في تأثيرهم في النشاط الاقتصادي والأحداث السياسية، كما نما دور البرجوازية الوطنية، وبخاصة الصناعية منها، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى هجرة فلاحية واسعة من الريف إلى المدينة وزيادة في عدد العمال الزراعيين في الريف. وتأثرت فئات البرجوازية الصغيرة، وخاصة تلك التي ارتبطت بالصناعات الحرفية والتجارة الداخلية، بتطور الحياة الاقتصادية وتحسن مستوى إنتاجها الصناعي وتبادلها التجاري، وبالتالي تحسن مستوى معيشة أفرادها. ووجد هذا الواقع تجلياته في الأحداث السياسية في هذه الفترة الخصبة والمتشابكة سياسياً من تاريخ العراق الحديث ودفاع هذه الفئات الاجتماعية عن حكم عبد الكريم قاسم الذي حاول إنصافها ولم يسع إلى تكريس الحياة الديمقراطية لضمان استمرارها وتطورها.

– المبالغة في القدرة التنفيذية لمؤسسات الدولة وتحديد هدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات. وكان هذا الهدف قد أصبح نموذجا سائدا في العديد من البلدان النامية في تلك الفترة دون العودة إلى المكونات الفعلية للخطة والقدرات التنفيذية لأجهزة الدولة والمجتمع لتحديد المهمات الأساسية التي من خلالها يمكن الوصول إلى رفع معدلات النمو السنوية، وبالتالي زيادة الدخل القومي.

– في ما عدا ذلك كانت الخطة تفتقر إلى الموازنة بين الإمكانيات المادية الفعلية والإمكانيات المالية، بين طاقات البلاد وحاجات الاقتصاد الوطني، إذ اعتمد المشرع على موازنة مالية وحيدة الجانب، كانت بدورها قائمة على عجز مقداره 142 مليون دينار عراقي. لا شك في أن العراق كان في مقدوره مضاعفة الدخل القومي من خلال مضاعفة

إنتاج وتصدير النفط الخام وبالحصول على موارد مالية أعلى بكثير من الفترة السابقة. ولكن كان هذا الأمر يتطلب مضاعفة التخصيصات المالية لزيادة كميات النفط المستخرجة وتحسين الموانئ وخطوط أنابيب نقل النفط الخام من جهة، وإلى إقناع الشركات الاحتكارية على القيام بذلك من جهة أخرى، في حين كان موقف الشركات من حكومة الجمهورية معارضاً ومناهضاً لها وساعياً إلى إسقاطها من خلال إضعاف قدراتها المالية أيضاً. كما أن هدف مضاعفة الدخل القومي يفترض أن يأخذ معياراً أخر بنظر الاعتبار، ونعني به تنوع الإنتاج المادي لزيادة الدخل القومي في قطاعي الصناعة والزراعة والإنتاج السلعي الصغير، وليس الاعتماد على ريع قطاع النفط الخام. وكان هذا يعني البدء بعملية إجراء تغيير واسعة وعميقة في بنية الاقتصاد العراقي والخدمات المادية والاجتماعية التي لم تكن متوفرة حتى ذلك الحين.

وبرهنت الحياة، وبسبب التعقيدات الكبيرة التي واجهت البلاد من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن ما صرف من التخصيصات المالية على مشاريع الخطة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦١–١٩٦٣، حيث تمت الإطاحة بحكومة قاسم، لم يزد عن ١,٤٦ مليون دينار فقط من مجموع ٣,١١١ مليون دينار كان المفروض صرفها على تلك المشاريع، أي بنسبة قدرها ٤,٤١٪ فقط، وأن القطاع الصناعي قد حظي بنسبة قدرها ٨,٩٪ من تلك التخصيصات، والزراعة ١١,٥٪ فقط. وتوجهت النسبة الأساسية منها لإغراض المباني والسكن ٥٧٪، وخاصة للقوات المسلحة، و٢٠,٦٪ للنقل والمواصلات. ورغم المستوى الواطئ للصرف فأنه كان أفضل من مستواه في العهد الملكي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن العراق الملكي لم يبد اهتماماً كبيراً وضرورياً بفتح معاهد للدراسات التطبيقية وتخريج أيدي عاملة ماهرة وفنية كافية لتطوير الاقتصاد الوطني، كما كان الاهتمام بالدراسات العلمية العالية والبحث العلمي محدوداً للغاية بالمقارنة مع حاجة العراق الفعلية. وكان لهذا مخاطره الكبيرة على اقتصاد البلاد، إضافة إلى عدم اهتمام أو إهمال الدولة في حينها للتخطيط الإقليمي في مجال تكوين الكوادر العلمية والفنية والمهنية،والبحث العلمي، وبشكل خاص في كُردستان العراق أو في مناطق الوسط والجنوب،

حيث تركز التعليم العالي والفني في بغداد العاصمة. ومع الاهتمام الأفضل والنسبي الذي أولته حكومة عبد الكريم قاسم لهذه المجالات الحيوية، خاصة عبر إرسالها لعدد كبير من الطلاب للدراسة العلمية والفنية العالية في البلدان الاشتراكية، كما أبدت اهتمامها بفتح جامعة بغداد وبعض المعاهد المهنية والفنية، إلا أنها كانت في الحدود الدنيا، إضافة إلى توتر الأوضاع الذي لم يترك مجالاً لتوجيه الاهتمام الكافي للتربية والتعليم والبحث العلمي. وكان الاهتمام الأكبر موجهاً صوب الدراسات الإنسانية التي خرجت عدداً كبيراً من المتعلمين الذين كانوا يتحرون عن وظائف إدارية في أجهزة الدولة المختلفة، في وقت لم تكن الدولة قادرة على استيعاب عدد المتخرجين المتزايد من سنة إلى أخرى. وكانت النتيجة تبرز في تفاقم عدد الخريجين من مختلف الاختصاصات الإنسانية العاطلين عن العمل.

لم تكن حكومة الجمهورية الأولى موحدة في مواقفها إزاء عملية التنمية الوطنية في العراق وإزاء أدوار القطاعات الاقتصادية المختلفة، سواء ارتبط ذلك بموضوع القطاعات من حيث طبيعة الملكية أم من حيث اتجاهات التنمية الصناعية والزراعية، إضافة إلى موضوع التعاون الاقتصادي على المستويين العربي والدولي. وقد تبلورت في هذه الفترة ثلاثة اتجاهات أساسية، وهي:

١. ضرورة الاعتماد الرئيسي على القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاهتمام الأساسي بالقطاع الزراعي وإعارة اهتمام ثانوي بالقطاع الصناعي. وقد تبنت هذا الاتجاه فئات البرجوازية الوطنية العاملة في القطاع التجاري، ثم وجدت الدعم والتأييد من جانب فئات كبار ملاك الأراضي الزراعية وبقايا الإقطاعيين الذين تضرروا من قانون الإصلاح الزراعي، إضافة إلى شركات النفط الاحتكارية الأجنبية.

٢. ضرورة الاعتماد على القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية إلى جانب تنمية وتطوير قطاع الدولة وتعزيز دوره، خاصة في تلك المجالات التي يتعذر معها مشاركة القطاع الخاص أو تعجز قدراته الاقتصادية عن توفير رؤوس الأموال اللازمة لذلك، على أن لا يلغي الدور القيادي والموجه للقطاع الخاص. وكان هذا الاتجاه اللبرالي يميل إلى أن تبيع الدولة مشاريع قطاعها الاقتصادي إلى القطاع الخاص بعد أن تكون تلك المشاريع قد نجحت في

نشاطها الاقتصادي وتجاوزت خطوط الخطر وتحمل الخسائر. ومثل هذا الاتجاه كان وما يزال يعمل به في جميع الدول الرأسمالية المتقدمة. إن هذا الاتجاه التقليدي في تنمية بلدان العالم الثالث لم يأخذ بنظر الاعتبار إمكانيات الدولة المالية الكبيرة في العراق التي يمكن أن تعطي قطاع الدولة هذا الدور البارز ولا إلى ضعف القطاع الخاص الذي لم يكن يمتلك حتى ذلك الحين مقومات التنمية المطلوبة في العراق ومواجهة التخلف الشديد الموروث. ووجدت البرجوازية الوطنية، وخاصة الصناعية منها، التي كانت تدعو إلى هذا الاتجاه في التنمية، تأييدا لدعوتها الموجهة إلى برجوازية الريف وأغنياء الفلاحين وبعض فئات البرجوازية الصغيرة. وكان وزير المالية والصناعي المعروف وعضو قيادة الحزب الوطني التقدمي، السيد محمد حديد، أحد أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه في التنمية. وقد وجد الدعم والتأييد من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال. ولم يكن هذا الرأي خاطئاً، إذا ما أُخذ بنظر الاعتبار واقع العراق حينذاك، بل كان أكثر واقعية وأكثر انسجاماً مع طبيعة المرحلة التي كان يمر بها.

٣- ضرورة الاعتماد على قطاع الدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاهتمام بعملية التصنيع بشكل خاص باعتبارها القاعدة المادية والتقنية الضرورية للتطوير المنشود في مجمل الاقتصاد الوطني، وإيجاد نوع من التنسيق والتوازن في تنمية القطاعين الزراعي والصناعي ووضع قطاع التجارة الخارجية في خدمة هذين القطاعين. ولم يهمل أصحاب هذا الرأي دور القطاع الخاص في هذه المرحلة من تطور العراق بل أشاروا إليه ولكنهم قللوا من أهميته. وكانت فئات من البرجوازية الصغيرة والعمال وكثرة من المثقفين إلى جانب هذا الاتجاه. وإذ تمكن الاتجاه الثالث من التأثير على مشروع الخطة وتحديد مسارات التطور تشريعا، فإن الواقع العملي سجل نجاحا وغلبة واضحة لأصحاب الاتجاه الثاني، وكان وزير الاقتصاد والأستاذ الجامعي، السيد إبراهيم كبة، أحد أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه ووجد الدعم والتأييد من الحزب الشيوعي العراقي وبعض قوى اليسار. ولا شك في أن الوضع الاجتماعي في العراق كان يتطلب تحقيق مساومة عقلانية بين الاتجاهين الثاني والثالث لصالح الاهتمام بدور القطاعين مع ضرورة تقديم دعم مناسب لتأمين مشاركة واسعة من

جانب القطاع الخاص في عملية التنمية التي كانت تستوجب تعبئة كل الجهود المتوفرة، خاصة وأن الموقف الداخلي كان يرفض دخول الرأسمال الأجنبي إلى الاقتصاد العراقي.

اتخذت حكومة عبد الكريم قاسم جملة من الإجراءات لتعزيز حركة التطور الصناعي ودعم جهود القطاع الخاص وتنشيط دور القطاع المختلط من خلال تعزيز دور المصرف الصناعي العراقي وزيادة نشاطه ورفع مقدار رأس ماله. ففي الوقت الذي خفضت الدولة سعر الفائدة على قروض المصرف الصناعي من ٥٪ إلى ٤٪، رفع رأس ماله إلى عشرة ملايين دينار عراقي. كما أصدرت تشريعاً يقضي بحماية الصناعة الوطنية وإعفاء المشاريع الناشئة حديثا من التعريفات الجمركية. وتضمنت اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الإتحاد السوفييتي إقامة ثلاثة عشر مشروعاً صناعياً من مجموع ٢٥ مشروعاً اقتصادياً نصت عليها الاتفاقية.

ومن أجل أن تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية واجهت حكومة عبد الكريم قاسم نفسها إشكالية النفط الخام ودور الشركات الأجنبية فيه وموقف الشعب العراقي من هذه الشركات، إضافة إلى حقوق العراق المهدورة في نفطه من جانب تلك الشركات. كما أن موضوع النفط كان أحد النقاط الأساسية في البرنامج غير المكتوب للجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، إذ أنها كانت من أبرز القضايا التي طرحت من جانب اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني. وفي النقاط التالية سنحاول معالجة سياسة حكومة عبد الكريم قاسم في بعض المجالات الاقتصادية، وبشكل خاص في مجالات خطط التنمية والنفط والصناعة والزراعة والتجارة وقطاع الدولة الاقتصادي.

أولاً : التنمية والتخطيط الاقتصادي

قررت حكومة الجمهورية الأولى أن تأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي (البرمجة الاقتصادية) لتحقيق عملية التنمية الوطنية. وعمدت إلى تشكيل وزارة للتخطيط وفق القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩، ثم جرى تشكيل مجلس التخطيط الاقتصادي الذي تم ربطه بمجلس الوزراء مباشرة. وكلف مجلس الوزراء وزارة التخطيط ومجلس التخطيط بإعداد خطة اقتصادية مؤقتة تعتمد من حيث المبدأ على مشاريع المنهاج الاستثماري الذي أعده قبل ذاك مجلس

الإعمار ووزارة الإعمار، إلى حين إعداد خطة خمسية جديدة في ضوء المبادئ التي رغبت في إتباعها. فتضمنت الخطة الاقتصادية المؤقتة أبواب الصرف التالية:

أبواب صرف الخطة الاقتصادية المؤقتة

باب الصرف	المبلغ / مليون دينار عراقي	التوزيع النسبي لتخصيصات الخطة
الزراعة	49.8	12.7
الصناعة	40.4	10.3
النقل والمواصلات	104.3	26.6
الأشغال والمباني	197.5	50.4
المجموع	392.0	100.0

المصدر: الوقائع العراقية. الجريدة الرسمية للدولة العراقية. العدد٥٩٢ أ السنة الرابعة. بغداد. ١٩٦١/١١/١٨. الخطة التفصيلية. ص٥٨.

لم تكن الخطة المؤقتة التي وضعت سوى عملية تجميع لمشاريع المنهاج الاستثماري، وبالتالي تضمنت عيوب السياسة الاقتصادية السابقة لوزارة الإعمار ومجلس الإعمار، إذ أنها كدست مجموعة كبيرة من المشاريع لا يمكن إنجازها في الفترة القصيرة المحددة للخطة، كما أن المخطط لم يفكر بمدى قدرة البلاد على توفير الموارد المالية الضرورية ونسى أنها خطة مؤقتة إلى حين استكمال وضع الخطة الخمسية الفعلية. فعلى عادة المنهاج الاستثماري وجهت الخطة الجديدة المبالغ الرئيسية إلى قطاعات النقل والمواصلات والأشغال والمباني حيث هيمنا على ٧٧٪ من إجمالي التخصيصات المالية، في حين حظيت الزراعة والصناعة معاً بنسبة ٢٣٪ من إجمالي التخصيصات. وكانت غالبية المشاريع الصناعية المقررة تقع في دائرة المشاريع الاستهلاكية والخفيفة باعتبارها خطة مؤقتة إلى حين وضع الخطة الخمسية التي ستعطي مساحة أكبر للصناعات الإنتاجية واستخدام النفط الخام في التنمية الصناعية. وانتقد الدكتور طلعت الشيباني، وزير

التخطيط حينذاك، هذه الوجهة بقوله: "أن هناك اتجاهاً خطيراً في تنفيذ مشاريع الخطة الاقتصادية وهو الميل إلى تنفيذ المشاريع الصغيرة التي غالباً ما تكون يسيرة وبسيطة التنفيذ أما المشاريع الرئيسية المنتجة فقد تلكأت الوزارات في تنفيذها". ويتحرى عن السبب في بروز هذه الظاهرة فيقول: "وقد يبرر ذلك بقلة الكفاءات الفنية ونقص مقتضيات التنفيذ". لا شك في أن الملاحظة التي يشير إليها الوزير كانت صائبة، ولكنها لم تكن كافية، كما لم تكن السبب الرئيسي في ذلك. فالسبب الحقيقي يكمن في طبيعة أجهزة الدولة والذهنية التي تربت عليها وعجزها عن أداء المهمات التي أخذتها على عاتقها والتزمت بتنفيذها. لقد تشكلت هذه الأجهزة على مدى أربعة عقود في ظل الاحتلال البريطاني للعراق أو الهيمنة المباشرة للخبراء الأجانب حيث ساد الفساد الوظيفي والرشوة والمحسوبية والمنسوبية والتمييز الديني والطائفي في التوظيف وفقدان المعايير العلمية والإدارية الصارمة في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وبعيداً عن الرقابة والمحاسبة وغياب الحياة الدستورية الديمقراطية في مختلف مراحل عملية صنع القرارات وتنفيذها ومراقبة التنفيذ. لقد كانت دوائر الدولة في واد، وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وادٍ آخر. وفي ظل هذه الأوضاع لم يكن في مقدور الخطة أن تحقق النتائج المرجوة منها. وإذا كان مقدار الصرف المالي يبقى أحد المعايير لتقدير مدى الجدية في التنفيذ، فأنه لم يكن في كل الأحوال كافياً لتقدير مدى الصرف العقلاني والتوفير الاقتصادي في عملية التنفيذ الفعلي للمشاريع الصناعية وغيرها. وإذا كان تقدير الخطة للصرف المالي بلغ ٣٩٢ مليون دينار عراقي، فأن الصرف الفعلي خلال السنوات الثلاث ١٩٥٩–١٩٦١ بلغ ١٠٨,٤ مليون دينار عراقي، أي حوالى ٦,٢٧٪ فقط من إجمالي المبلغ المخصص. وكان مستوى التنفيذ في القطاع الصناعي ٩,١٠٪ وفي القطاع الزراعي١,١٩٪ وفي قطاعي النقل والمواصلات وقطاعي الإسكان والمصايف والمباني العامة ٥,٩٪ و٩,٣٦٪ على التوالي. ولم يحظ قطاع الصحة العامة وقطاع الثقافة إلا بحوالي ١,٧٪و٦,٤٪ على التوالي من إجمالي المصروفات. ولا شك في أن القطاعين الأخيرين كانا الأحوج إلى مزيد من التنفيذ الفعلي للوصول إلى أوساط الشعب الواسعة التي كانت بأمس

الحاجة إلى الرعاية الصحية والتوعية الثقافية. وخلال فترة تنفيذ الخطة المؤقتة نهضت وزارة التخطيط وبالتعاون مع الوزارات الأخرى بإعداد الخطة الخمسية الأولى في العهد الجمهوري والتي اعتمدت في إيراداتها على مصادر التمويل التقديرية التالية:

تقدير مصادر التمويل المالي للخطة الاقتصادية الخمسية التفصيلية

مصدر الإيراد	المبلغ /بالدينار عراقي	التوزيع النسبي
ضريبة الدخل على شركات النفط الأجنبية	315.810.000	55.8
الأرباح الصافية لمصلحة الموانئ العراقية	16.800.000	3.0
الأرباح الصافية لمصلحة الكهرباء الوطنية	2.500.000	0.4
الأرباح الصافية لمصلحة المصافي الحكومية	3.500.000	0.6
رديات قرض المصرف العراقي لعام ١٩٦٠	2.000.000	0.3
الفضلة النقدية المدورة في ١٩٦١/١٢/٣١	5.000.000	0.9
القرض الأول السوفييتي	65.178.571	11.5
القرض الثاني التشيكوسلوفاكي	12.000.000	2.1
الإيرادات المتفرقة	1.000.000	0.2
إيرادات مصادرة أخرى/ العجز في موازنة الخطة	142.551.429	25.2
المجموع	566.340.000	100.0

المصدر: الوقائع العراقية. رقم٥٩٢ .١٩٦١/١٠/١٨. ص ٢٢.

يستدل من الجدول على أن الخطة قد اعتمدت في إيراداتها على قاعدتين هما إيرادات النفط الخام المصدر الذي يصلها عبر شركات النفط الأجنبية، إذ خصص لميزانية التنمية ٥٠٪ من تلك الإيرادات السنوية، وعلى القرضين السوفييتي والتشيكوسلوفاكي، بلغت نسبتاهما من مجموع الإيرادات المقدرة ٣,٦٧٪. أما القاعدة الثالثة فهي تقدير الإيرادات

على أساس العجز في الميزانية الذي يمكن أن يسدد عبر ثلاث حالات احتمالية، وهي: الحصول على قروض خارجية إضافية أو على قروض داخلية أو على زيادة إيرادات النفط. وعليه تقرر إمكانية زيادة المخصص منها لخطة التنمية الوطنية! ومن الملاحظ أن الخطة قد استبعدت من تصورها مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وهي ظاهرة سلبية، إذ كان المفروض أن يتم اقتراح مجموعة من المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات التي يقوم القطاع الخاص بتمويلها إن رغب في إقامتها، وأن يشجع على القيام بذلك. وفي حينها وجه وزير المالية العراقي، السيد محمد حديد، انتقاده السليم إلى وزارة التخطيط بسبب استبعادها القطاع الخاص من سياساتها التنموية ومن محاولة إضعاف دوره في هذه العملية.

أنجزت وزارة التخطيط وبالتعاون مع الوزارات المختلفة تصوراتها عن الخطة ثم قدمت إلى مجلس الوزراء حيث تمت المصادقة عليها وصدرت بقانون. وتضمن قانون الخطة توزيع الإيرادات المقدرة خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٦٠/١٩٦١–١٩٦٥/١٩٦٦ - على النحو التالي:

التوزيع المطلق والنسبي للمبلغ المرصود لخطة التنمية الاقتصادية الخمسية ١٩٦١/١٩٦٢-١٩٦٥/١٩٦٦

باب الصرف	المبلغ /دينار عراقي	التوزيع النسبي ٪
الزراعة	112.990.000	20.3
الصناعة	166.786.000	30.0
النقل والمواصلات	136.450.000	24.5
المباني والإسكان	140.114.000	25.2
المجموع	566.340.000	100.0

المصدر: الوقائع العراقية. العدد. ٥٩٢ ١٨/١٠/١٩٦١. مصدر سابق. ص٦.

ومن هذا الجدول يمكن تشخيص الاتجاه الجديد في سياسة الحكومة العراقية حيث توجهت إلى زيادة تخصيصاتها المالية صوب القطاع الصناعي من ٣,١٠٪ في الخطة المؤقتة إلى ٣٠٪ في الخطة الخمسية، كما ارتفعت حصة القطاع الزراعي من ٧,١٢٪ إلى ٣,٢٠٪ من إجمالي التخصيصات المالية. وركزت الخطة على مشاريع النقل والمواصلات والمباني العامة والسكن، وتركت العمل على القطاعات الأخرى لميزانية الدولة الاعتيادية. أي أن قطاع المباني والسكن تضمن المباني الخاصة بالمدارس والمعاهد والكليات والمستشفيات والمستوصفات ومباني الدولة العامة والسكن الشعبي.

كان المخطط يطمح إلى السير نحو عملية تنسيق مناسبة في عملية التنمية بين القطاعين الصناعي والزراعي وإخضاع التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي لتحقيق هذه الغاية. وبطبيعة الحال لا يمكن بلوغ مثل هذه الغاية خلال فترة وجيزة، إذ كانت الزراعة، ورغم التخلف الكبير في الصناعة التحويلية، متخلفة جداً وتعيش في ظروف الماضي السحيق من حيث أساليب وأدوات وطرق الإنتاج الزراعي ومن حيث ظروف عمل وحياة الفلاحين وأفراد عوائلهم.

وتميزت الخطة الخمسية الجديدة بعدد من السمات الإيجابية والسلبية، نشير إلى بعضها فيما يلي:

١. طموحها لتحقيق قفزة نوعية في الحياة الاقتصادية استناداً إلى القطاع الصناعي التحويلي من جهة، وقطاع الدولة الاقتصادي من جهة أخرى. وكان هذا الطموح يتماشى مع حاجات ومطالب المجتمع لتعجيل عملية التنمية وتسريع الخلاص من بؤس الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي، ولكنه كان بعيداً كل البعد عن واقع الوضع السياسي الذي ازداد توتراً مع بداية تنفيذ هذه الخطة الخمسية والذي تجلى في نتائج تنفيذ الخطة المؤقتة.

٢. توجيهها ٥٣٪ من إجمالي التخصيصات لصالح القطاعات الإنتاجية وفق تقدير الدكتور محمد سلمان حسن، في حين يؤكد الدكتور طلعت الشيباني إلى أنها شملت ٧٥٪ من إجمالي التخصيصات المالية. وهي ظاهرة إيجابية، علماً بأن الرأي الأول كان مطابقاً للواقع.

٣. لم يستطع المخطط أن يربط بشكل فعال وعملي بين القطاعات الاقتصادية التي شملتها الخطة وبين القطاعات الأخرى مثل قطاعات التجارة الخارجية والتعليم والصحة من جهة، كما لم يوفر مستلزمات تنفيذ الخطة من حيث الإدارة والكوادر الفنية، وخاصة المستويات المتوسطة والمهنية من جهة أخرى. فكان الطموح الرفيع يصطدم بهذا الواقع أيضاً.

٤. لم ينتبه المخطط إلى واقع العراق القومي والجغرافي، وبالتالي مارس السياسة نفسها التي مورست في العهد الملكي، إذ لم يجر إيلاء أي اهتمام مطلوب بوضع جزء خاص في الخطة الخمسية لأغراض تنمية إقليم كُردستان، وإزالة الحيف الذي لحق به طيلة العقود المنصرمة، وبالتالي كانت حصة كُردستان ضئيلة جداً من مشاريع التنمية المختلفة. وكان هذا نصيب بعض المدن الأخرى في الإقليم العربي من العراق.

٥. وإذ تخلى المخطط عن إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الحكومية، فإنها اعتمدت على العجز المالي في تقدير إيرادات الخطة المالية، علماً بأن المخطط لم يبين سبل تغطية هذا العجز، وكان أحد الاحتمالات الممكنة هو سد العجز من خلال العجز في تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة.

٦. كانت تجربة العراق حديثة في التخطيط للتنمية القومية، كما لم تكن مستلزمات التخطيط متوفرة ومنها المعرفة الواسعة بواقع العراق وإمكانياته المادية والبشرية والفنية وقدراته الفعلية على التنفيذ. فالعراق حينذاك لم يكن مؤهلاً لعملية تخطيط واسعة وفعالة، بل لم يكن مهيئاً حتى لإجراء عملية برمجة اقتصادية تشمل قضايا التوظيف والتشغيل في أحسن الأحوال.

ولم يمض أكثر من عام واحد على وضع الخطة قيد التنفيذ حتى نفذ الانقلاب العسكري في الثامن من شباط ١٩٦٣ الذي أطاح بنظام الحكم والخطة الخمسية معاً.

ثانياً : قطاع النفط الخام

شهد العراق على امتداد فترة الحكم الملكي صراعاً مستمراً ومتفاقماً بين شركات النفط الاحتكارية والحكومة العراقية من جهة، والشعب العراقي ومعه الغالبية العظمى من

المعارضة السياسية من جهة ثانية. وإذا كانت الفترة الأولى من الحكم الملكي قد عرفت تداخلاً في المواقف بين الحكومات المتعاقبة والمعارضة السياسية بسبب التشابك الذي كان قائماً بينهما في بدايات تكوين الدولة العراقية وعدم التبلور في المواقف والاصطفافات الاجتماعية والسياسية. فأن الفترات اللاحقة، وبشكل أخص بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت استقطاباً شديداً بين الطرفين تركز على عدد من المسائل السياسية والاقتصادية، وبشكل خاص إزاء الموقف من معاهدة ١٩٣٠ واتفاقيات منح إمتيازات النفط الخام والدخول في المواثيق والأحلاف العسكرية، إضافة إلى المعارك السياسية حول الديمقراطية والحياة الدستورية والحياة الحزبية والمشكلات الاقتصادية وتفاقم البطالة ومستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان. وشكل النفط محوراً أساسياً ومركزياً في الصراع السياسي بسبب دوره الكبير في تكوين إيرادات الدولة العراقية وتأثيره المباشر على عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي، بسبب هيمنة شركات النفط الأجنبية على هذا القطاع وتحكمها فيه وفي الموارد المالية العراقية وفي مجمل العملية الاقتصادية في البلاد. وبسبب الهيمنة البريطانية على البلاد وسياسة الدولة الموالية لها تمكنت شركات النفط الاحتكارية من تحقيق مصالحها الأساسية في نفط العراق على حساب مصالح الشعب العراقي.والتطور الاقتصادي فيه. لهذا لم تكن نشاطات الشركات الاحتكارية النفطية في العراق مقبولاً من جانب الشعب والمعارضة العراقية، سواء أكان ذلك بصدد إبعاد العراق عن الرقابة على عمليات استخراج النفط الخام وتصديره، أم تكريره في العراق وتوزيعه، أم عدم أشراف العراق أو حتى مشاركته في عمليات التنقيب عن النفط الخام أو استخدام الغاز الطبيعي، الذي كان يحرق دون فائدة وكانت خسارة العراق من جراء ذلك كبيرة. ولم تسمح شركات النفط الاحتكارية للعراق أن يشارك بشكل فعلي في خمسة أمور مركزية، وهي:

١. المشاركة الفعالة في الرقابة والأشراف على مختلف مراحل عمليات شركات النفط الاحتكارية الأجنبية في العراق ابتداءً من التنقيب والاستخراج والتصدير والتصفية والتوزيع وانتهاءً باحتساب التكاليف والنفقات العامة والأرباح وسبل توزيعها.

٢. منع العراق من المشاركة في رأس مال شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، رغم

وجود نصوص واضحة لصالح العراق تسمح له بالمشاركة حتى ٢٠٪ من إجمالي رؤوس الأموال الموظفة بصناعة استخراج النفط الخام في العراق

٣. عدم فسح المجال أمام العراق لإشراك شركات أجنبية أخرى في عمليات التنقيب واستخراج النفط الخام، سواء أكان لحساب العراق أم لحسابها، وفق عقود محددة، خاصة وأن أغلب الأراضي العراقية كانت قد وضعت تحت تصرف الشركات للتنقيب عن النفط فيها.

٤. رفض أي تفكير بتشكيل شركة نفط وطنية عراقية تعمل في مجالات الاستخراج والتصدير أو تصفية النفط الخام وتصديره وتوزيعه، في ما عدا مصافي النفط القائمة التي تسلمها العراق من شركات النفط الأجنبية.

٥. رفض تشغيل أكبر عدد ممكن من العراقيين في جميع مجالات عمل الشركات الأجنبية وتقليص عدد الخبراء الأجانب العاملين فيها لصالح تقليص المصاريف والنفقات المختلفة، إذ كانت الشركات تحاول تشغيل المزيد من العمال الأجانب على حساب تكوين الكادر المحلي في اقتصاد النفط الخام.

وكان أمام أية حكومة وطنية عراقية، تسعى إلى تأمين مصالح الشعب والاقتصاد الوطني وإلى كسب رضا وتأييد الشعب، أن تبادر إلى إجراء مفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية تهدف إلى تغيير واقع العلاقة غير المتكافئة وغير العادلة القائمة بين مصالح شركات النفط الأجنبية ومصالح العراق الوطنية، إذ أن الاتفاقيات كلها كانت قد فرضت على العراق في فترات مختلفة، وأنها كانت كلها في صالح شركات النفط الأجنبية.

ولهذا بادرت حكومة الجمهورية الأولى إلى إصدار بيان خاص في ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٨ حددت بموجبه موقف الحكومة العراقية من النفط الخام العراقي ومن نشاط شركات النفط الأجنبية من خلال إشارتها الواضحة إلى أهمية حماية مصالح العراق النفطية والكيفية التي ترى بها ضرورة تصحيح العلاقة مع تلك الشركات عبر مفاوضات رسمية، وتنتظر الحكومة العراقية من شركات النفط الأجنبية احترام طموحات العراق المشروعة والتجاوب الإيجابي معها. وبادرت الحكومة العراقية إلى دعوة شركات النفط الاحتكارية للحضور إلى العراق في

١٩٥٨/٨/٢٠ والبدء بجولة من المفاوضات وتبادل وجهات النظر. والمعلومات الموثقة المتوفرة عن تلك الفترة تشير إلى أن الحكومة العراقية قد قررت اعتماد أربع مستويات سياسية لمواجهة شركات النفط الاحتكارية، ونعني بها:

١. الدعوة الرسمية من جانب الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات مباشرة مع ممثلي شركات النفط الاحتكارية في العاصمة بغداد.

٢. إصدار جملة من التشريعات والقرارات من جانب الحكومة العراقية وتنفيذها من جانب واحد فعلاً على صعيد اقتصاد النفط داخلياً وفي العلاقة مع الشركات الأجنبية.

٣. الشروع بتوفير تعاون فعال وتضامن مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية لاتخاذ مواقف مشتركة إزاء شركات النفط الاحتكارية من حيث الإنتاج والتصدير والأسعار.

٤. جعل المفاوضات علنية وذلك بنشر تفاصيلها إلى الشعب عبر الصحافة والإذاعة والتلفزيون للإطلاع عليها بما يساعد على مساهمة الشعب في دعم موقف الحكومة العراقية في مواجهة شركات النفط الاحتكارية ذات الخبرة الكبيرة في التفاوض وفي التغلب على المصاعب وعدم الاستجابة لمطالب العراق المشروعة.

وفي أعقاب تشكيل حكومة الجمهورية الأولى وقبل توجيه الدعوة إلى الشركات بادرت الحكومة العراقية باتخاذ الإجراءات التالية على صعيد الداخل وفي العلاقة مع شركات النفط الاحتكارية:

* تشكيل مجلس إدارة عراقي لمصلحة مصافي النفط الحكومية وإبعاد الأجانب عنه.
* التعريق الكامل لمصفى الدورة وإبعاد الأجانب عنه، بما فيه قسم المشتريات والتوزيع وإنشاء الهيئة العامة لشؤون النفط وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصفى الدورة.
* تصفية شركة نفط خانقين من خلال إلغاء امتياز الشركة وتسلم حقول النفط التي كانت تحت تصرفها وإلغاء وكالة توزيع النفط الأجنبية وإبعاد الخبراء الأجانب وتعيين عراقيين في مواقعهم.
* إنشاء جهاز لتوزيع الغاز السائل على المستهلكين.

* تخفيض سعر البنزين ومشتقات النفط الخام الأخرى.
* استرجاع المياه الإقليمية للعراق وإخراجها من امتياز شركة نفط البصرة.
* استعادة العراق لغالبية الأراضي غير المستثمرة مباشرة من إدارة الحقول في هيئة النفط العامة.

وعندما بدأت المفاوضات كانت الحكومة العراقية قد أعدت قائمة ,,بالقضايا التي ينبغي حلها مع الشركات عبر المداولات بما يؤمن مصلحة الوطن ولا يفرط بحقوق الشعب، وحددت تلك القضايا بالنقاط التالية:

١. احتساب كلفة النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق.
٢. طريقة تعيين الأسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط.
٣. إلغاء الخصم الذي تتقاضاه الشركات الأجنبية.
٤. تعيين المدراء العراقيين وإشراكهم في مجالس إدارة الشركات في لندن وإشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق.
٥. تعريق وظائف الشركات تدريجاً.
٦. تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيداً لاستفادة العراق منها.
٧. تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافاً بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل.
٨. ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي.
٩. وجوب مساهمة العراق فعلاً في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن 20% من المجموع العام.
١٠. وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط.
١١. دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق.
١٢. رفع الغبن والضرر الذي أصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير

الواضحة التفسير".

لم تكن المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية سهلة، بل كانت معقدة جداً وملتوية والمماطلة كانت كبيرة مما دفع بالطرف العراقي إلى إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي استند في حيثياته إلى النقاط الواردة في أعلاه. وقد أطار هذا القانون صواب هذه الشركات وقررت تشديد التعاون في ما بينها ومع كل من يريد الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم وتقديم كل الدعم الممكن لتنفيذ هذا الهدف. وبموجب القانون المذكور حددت الحكومة العراقية المناطق التي يحق للشركات العمل فيها واستخراج النفط منها. وهذا يعني استعادة الحكومة كل الأراضي التي كانت بحوزة تلك الشركات والتي لم تعد تقع في المناطق المحددة للشركات. وقد بلغت نسبة الأراضي المسترجعة من الشركات ٥,٩٩٪ من جميع الأراضي التي كانت بحوزتها قبل صدور هذا القانون. وكان هذا القانون إنجازاً كبيراً أرسى الأساس المادي لإقامة شرطة النفط الوطنية وتحسين وزيادة عوائد العراق المالية من استخراج النفط الخام وتصديره.

في الفترة التي بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية كانت القوى القومية والبعثية في العراق قد شددت من خلافاتها وصراعاتها مع مختلف القوى السياسية العراقية ومع حكومة عبد الكريم قاسم وبدأت في التهيئة الفعلية للتآمر عليها وإعداد انقلاب عسكري ضدها. ولم تكتف بالعمل المشترك مع كل القوى المناهضة لقاسم في الداخل،،بل مدت يدها لتصافح كل القوى الإقليمية والعربية والدولية التي تريد تحقيق هذا الهدف. وكانت مؤامرة العقيد عبد الوهاب في الموصل أول محاولة على هذا الطريق، التي وجدت التأييد والدعم من جانب القوى القومية والبعثية في مصر وسوريا على نحو خاص. وبعدها بفترة وجيزة بدأت محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم الفاشلة في بغداد من قبل تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي. وأدركت شركات النفط بأن جبهة الحكم ليست قوية بل ضعيفة ومتناحرة لا بد من استثمار هذا الضعف لصالحها ورفض الاستجابة لطلبات الحكم. وكلما طال أمد المفاوضات كانت الجبهة الداخلية تتزعزع أكثر فأكثر، إذ لم يحل عام ١٩٦١ إلا وكان الخلاف بين قوى الحركة الكُردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني

والحكومة العراقية قد بدأ فعلاً، ثم تطور سريعاً لتشن عمليات عسكرية وحملات بالطائرات ضد مواقع القيادة الكُردية. وفي الوقت الذي أعلن فيه ملا مصطفى البارزاني ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١ على الحكم الجمهوري الأول حتى سارع عبد الكريم قاسم إلى محاولة تصليب جبهته الداخلية وشراء تأييد الناس من خلال إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. إلا أن صدور هذا القانون ورغم تأييد الجماهير له، لم يكن قادراً ولا كافياً من أجل تعزيز مواقع الحكومة التي بدأت تعاني من ضعف ملموس أمام الشركات التي أبدت صلابة أكبر في مواجهة عبد الكريم قاسم وقررت شن الهجوم المعاكس عليه والاستفادة من كل عوامل الضعف،في الوضع القائم، بما فيها الثورة الكُردية. وفي تلك الفترة كان هجوم أجهزة الحكم ضد الشيوعيين قد تصاعد أكثر من السابق بقرار وتأييد مباشر من عبد الكريم قاسم. وعمق من الصراع بين قاسم والشيوعيين رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار الديمقراطية للعراق والسلام في كُردستان، أي ضد الحرب التي أعلنها قاسم ضد الشعب الكُردي وحركته المسلحة. ويمكن في ضوء ذلك أن نتبين الانسلاخ الفعلي الذي حصل من جبهة القوى التي كانت تقف إلى جانب الحكم الجمهوري وحكومة قاسم في بداية الانتفاضة العسكرية حيث ترك معسكرها كلياً أو جزئياً القوميون والبعثيون والغالبية العظمى من الشعب الكُردي وجزء غير قليل من الشيوعيين، رغم استمرار تصديهم للمؤامرات التي كانت تحاك ضد حكومة قاسم، إذ كانت تستهدفهم أيضاً. وكان الشيوعيون على علم بهذه الحقيقة، فدفاعهم عن حكومة قاسم كان في الوقت نفسه دفاعاً عن النفس، وهذا ما تجلى في انقلاب الثامن من شباط حيث توجهت نيران القوميين والبعثيين وكل المناهضين لحكم قاسم إلى صدور الشيوعيين الذين قاوموا الانقلاب وسعوا إلى إفشاله. وإذا كانت حكومة عبد الكريم قاسم قد حققت انتصاراً للشعب العراقي على شركات النفط الاحتكارية من خلال تشريعها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، فأنها في الحقيقة كانت قد دقت آخر إسفين في نعشها بسبب عزلتها الشديدة عن أوساط واسعة من الشعب والناجمة عن سياساتها غير الديمقراطية والفردية واستبداد "قائدها الأوحد"!

وفي أعقاب صدور هذا القانون توجهت الحكومة العراقية إلى التعامل السريع مع قضية

النفط في العراق، إذ كانت تنوي إصدار قانون تأسيس شركة النفط الوطنية، حيث كلفت مسودة القانون شركة النفط الوطنية بمهمة التنقيب عن البترول في الأراضي المستردة من الشركات الأجنبية واستخراجه وتصديره وتكريره وتوزيعه عراقياً. إلا أن هذا القانون لم يصدر بسبب تردي الأوضاع في العراق وتشتت نشاط حكومة قاسم والتآمر عليه ثم سقوطه في الثامن من شباط/فبراير عام ١٩٦٣. ولكن قانون تأسيس شركة النفط الوطنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ صدر في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٤، أي في أعقاب الانقلاب الثاني الذي نفذته جماعة عبد السلام محمد عارف القومية ضد الحكم البعثي–القومي في شتاء عام ١٩٦٣، أي بعد مرور عام على انقلاب شباط ١٩٦٣.

ومنذ أن بدأت شركات النفط الاحتكارية بتخفيض أسعار النفط الخام في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ وإصرارها على ذلك دون أخذ مصالح البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام بنظر الاعتبار توجهت الحكومة العراقية إلى دعوة الدول الآتية المنتجة والمصدرة للنفط وهي: العراق، المملكة العربية السعودية، إيران، الكويت، فنزويلا،،إضافة إلى قطر مراقباً دعتهم إلى اجتماع خاص للتباحث حول وضع النفط في العالم وموقفها إزاء سياسات الشركات النفطية الاحتكارية. وقد عقد الاجتماع الأول في بغداد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٠. وفي هذا الاجتماع تقرر تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط، واعتبار الدول الخمس المشاركة في التأسيس –أعضاء مؤسسين– للمنظمة. وفي ١٥–٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ عقد الاجتماع الثاني في (كراكاس) فنزويلا واختارت (جنيف/ سويسرا) لتكون مقراً لها، ثم انتقلت في عام ١٩٦٥ إلى (فيينا/ النمسا).

,,أما الأهداف التي قامت منظمة الأوبك لتحقيقها فقد نص عليها القرار بتأسيس المنظمة والذي تمَّ اتخاذه خلال المؤتمر الأول الذي انعقد في بغداد خلال الفترة ١٠–١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ وهي:

١. تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للأقطار الأعضاء وتحديد أفضل السبل الكفيلة بحماية مصالح أقطارهم منفردة ومجتمعة.

٢. إيجاد أفضل السبل التي من شانها تأمين استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية للحد من تقلبها.

٣. وجوب احترام مصالح الأقطار المنتجة وحقها في الحصول على دخل عادل وثابت من ثروتها النفطية، مع تأمين استمرار حصول الأقطار المستهلكة على إمدادات النفط بصورة منتظمة وضمان حصول الدولة المستثمرة في صناعة النفط على عائد عادل لرؤوس الأموال التي تستثمرها في هذه الصناعة".

ويمكن اعتبار قيام منظمة البلدان المصدرة للنفط أحد أبرز نجاحات هذه البلدان التي كان من شأنها تصليب الموقف العراقي وتحسين سمعته وعلاقته بالجماهير الشعبية لولا تلك السياسة غير الديمقراطية وغير العقلانية التي مارسها الحكم، وبالتالي لم يسمح بتجلي مردود هذه الخطوة على استمرار وجود قاسم في الحكم. إلا إن المعارك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية والديمقراطية قد تشابكت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ – ١٩٦٣ إلى الحد الذي لم يستطع أو لم يكن في مقدور عبد الكريم قاسم رؤية نقطة الضوء الضرورية في نهاية النفق الذي ساهم في دفع البلاد والمجتمع إليه، كما أنه بدأ يخشى الجميع ولم يعد يثق إلا بنفسه وباعتقاده أن الشعب كل الشعب والجيش كل الجيش معه، في حين كانت العزلة تضيق الخناق على نظامه وتدفع به إلى نهايته المحتومة، دون أن يدرك ذلك حتى لحظة ارتكاب جريمة قتله الشنيعة.

رغم الإجراءات المهمة التي اتخذتها حكومة عبد الكريم قاسم، فأنها لم تستطع أن تفرض على شركات النفط تأمين زيادة إنتاج وتصدير النفط وفق الكميات التي كانت تنتظرها لتعزيز قدراتها المالية وتنفيذ مشاريعها التنموية وتحسين ظروف حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان. فشركات النفط الاحتكارية لم تكن في كل الأحوال مستعدة لتزويد حكومة عبد الكريم قاسم بمقدار أكبر من الإيرادات المالية السنوية لإنجاز مشروعاتها التنموية. ولهذا يلاحظ المتتبع بأن معدل النمو السنوي كان بطيئاً بالقياس إلى إمكانيات العراق النفطية وقدراته الاستخراجية والتصديرية حينذاك. ومع ذلك فأن الزيادة النسبية في إيرادات النفط الخام قد ساهمت برفع موارد الدولة المالية السنوية المتأتية من عوائد النفط الخام والموجهة لميزانيتي التنمية والاعتيادية. ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك.

تطور كميات استخراج وتصدير النفط الخام وإيرادات الدولة من عوائده السنوية

السنة	النفط المستخرج مليون طن	الرقم القياسي 1957=100	النفط المصدر مليون طن	الرقم القياسي 1957=100	إيراد العراق مليون $ أمريكي	الرقم القياسي 1957=100
1957	21.6	100.0	19.9	100.0	316.8	100.0
1958	35.1	162.5	33.3	167.3	519.5	163.9
1959	41.1	190.3	39.1	196.5	564.7	178.3
1960	46.5	215.3	44.5	223.6	623.3	196.7
1961	48.0	222.2	45.8	230.2	624.6	197.2
1962	48.2	123.2	45.9	230.7	626.5	197.8

المصدر: قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ١٣٣ و١٧٠

يلاحظ من هذا الجدول بأن هناك زيادة كبيرة حصلت في عام ١٩٥٨ بالمقارنة مع عام ١٩٥٧. ولم يكن هذا بسبب الانتفاضة العسكرية، بل كانت بسبب قرار سابق اتخذته شركات النفط الاحتكارية بالاتفاق مع حكومة نوري السعيد في عام ١٩٥٧. كما عرف عام ١٩٥٩ زيادة ملموسة، في حين كانت زيادات عام ١٩٦٠–١٩٦٢ محدودة جداً ولم تؤثر كثيراً على زيادة إيرادات الدولة المالية والتي تجسدها الأرقام القياسية التي تراوحت بين ٧,١٩٦ و٨,١٩٧ بالمقارنة مع عام ١٩٥٧. إن قراءة سريعة في إحصائيات استخراج النفط الخام وتصديره خلال الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط حكومة عبد الكريم قاسم، سيدرك المتتبع مدى تأثر عملية استخراج النفط الخام وتصديره بالسياسات الداخلية للحكومات المختلفة وعلاقتها بسياسات الشركات النفطية الاحتكارية. كما أنها كانت خاضعة لتأثير سياسات الدول النفطية المجاورة أو الدول النفطية عموماً. وكانت الشركات الأجنبية تستخدم سياسة استخراج النفط الخام وتصديره للتأثير المباشر على

إيرادات حكومات الدول المنتجة والمصدرة للنفط صعوداً أو هبوطاً وفق رغباتها والعلاقات القائمة مع هذه الحكومة أو تلك من حكومات الدول المصدرة للنفط وللتأثير على وجهة قراراتها السياسية والاقتصادية أو حتى اتجاهات التنمية فيها وموقفها المناهض من عملية التصنيع فيها.

ثالثاً: القطاع الصناعي

يمكن الادعاء بأن جميع القوى السياسية التي عارضت النظام الملكي وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة في القطاعين المدني والعسكري كانت تدرك بأن العوامل الأساسية التي أبقت العراق في حالة تخلف رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود ونيف من السنين على قيام الدولة العراقية الملكية تكمن في استمرار الهيمنة الأجنبية على العراق والتحكم في سياساته الاقتصادية والسيطرة على مورده النفطي الأساسي وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي وغياب عملية التصنيع المطلوبة، إضافة إلى سوء وعدم عدالة توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي. كما تجدر الإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي، ومنه التعاون والتنسيق في قطاع الصناعة، سواء مع الدول العربية أو المجاورة أم مع الاتحاد السوفييتي ومع البلدان الاشتراكية فيما بعد، كان غائباً عن سياسة الحكومة الملكية في العراق. ولهذا كانت حكومة الجمهورية الأولى تقف أمام هذه الحقائق التي تستوجب منها وضع وتنفيذ سياسات تحقق التغيير في تلك المجالات، ومنها سياسة التصنيع في العراق.

أولت الحكومة العراقية اهتماماً خاصاً بمسألة التصنيع من خلال وزارة الاقتصاد التي ترأسها الأستاذ إبراهيم كبة، خاصة وأن النية كانت متجهة إلى إلغاء وزارة الإعمار التي ترأسها السيد فؤاد الركابي وإنشاء وزارة للصناعة محلها. وتوجه الاهتمام صوب الأمور التالية:

١. إعادة تنظيم النشاط الصناعي وتأمين التوجيه الحكومي له ومنحه الحماية الضرورية.

٢. تأمين الدور القيادي للقطاع الحكومي في عملية التصنيع مع عدم إهمال القطاع

الخاص الصناعي، بل تأمين المساعدة له. وكان هذا يعني أن الاتجاهين الثاني والثالث قد وجدا طريقاً وسطاً في الموقف من قطاعي الحكومة والخاص في الصناعة.

٣. إيلاء اهتمام خاص بالصناعات الإنتاجية أو الثقيلة مع تطوير متسارع للصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع.

٤. تأمين الخبرة الفنية والإدارية للمنشآت الصناعية.

٥. تأمين الموارد المالية الضرورية للتنمية الصناعية من خلال موارد النفط الخام والقروض أو المساعدات الخارجية.

٦. توسيع دائرة التعاون الصناعي مع البلدان الاشتراكية.

٧. رفض قبول التوظيفات الرأسمالية الأجنبية في الاقتصاد العراقي، باعتبارها أساساً للهيمنة والاستغلال.

٨. البدء بإعداد الدراسات الضرورية والمسوحات المختلفة حول المشاريع الاقتصادية التي يراد إقامتها، سواء أكانت من جانب قطاع الدولة أم من جانب القطاع الخاص.

٩. تشجيع إقامة نشاط مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص وتوسيع قاعدة نشاط القطاع المختلط في التنمية الصناعية.

١٠. التحري عن إمكانيات التعاون العربي في مجالات التصنيع والتبادل السلعي.

وعلى هذا الطريق اتخذت الحكومة العراقية الإجراءات العملية التالية:

١. وقعت اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفييتي تضمنت في الحقل الصناعي إقامة ١٤ مشروعاً صناعياً جديداً، وكانت على النحو التالي:

جدول يوضح المشاريع الصناعية الإنتاجية الواردة في الاتفاقية الاقتصادية العراقية السوفييتية

الموقع	مجموع عدد المشتغلين	نسب التوزيع	مقدار رأس المال ألف دينار عراقي	المصنع
الكاظمية	1059	12.4	8.250	الحديد والفولاذ
البصرة	800	13.5	9.000	الأسمدة الكيماوية
كركوك	378	5.1	3.400	الكبريت وحامض الكبريت
سامراء	880	7.0	4.636	الأدوية
الإسكندرية	3389	14.8	9.822	المكائن والمعدات الزراعية
بغداد	801	4.2	2.786	المصابيح الكهربائية
بغداد	865	3.2	2.160	المعدات واللوازم الكهربائية
رمادي	1500	7.8	5.202	الزجاج
الكوت	2159	15.5	10.300	المنسوجات القطنية
الناصرية	1214	10;5	7.000	المنسوجات الصوفية
الكوت	1217	3.7	2.463	التريكو /مصنع الحياكة
بغداد	100	1.2	800	الحلويات
	14362	100.0	66.549	المجموع

قارن: زين العابدين، خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٦ . ملحق ١٢. ص ١–٦.

قارن أيضاً: حمود، عبد الرسول عبد الصاحب. بعض مشكلات إدارة وتمويل القطاع العام الصناعي في العراق. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٨ .الملحق رقم ٢٣. غ.م. =غير متوفر.

وقد بدأت الدولة بتنفيذ هذه المشاريع الاقتصادية فعلاً، رغم الملاحظات التي قدمت بشأنها والتي تركزت حول قدم التقنيات المستخدمة في هذه المشاريع أو أنها كانت مستعملة ونقلت ونصبت في العراق ...الخ. وكانت رؤوس الأموال الموظفة في المشروعات تعتمد على قرض مالي قدمه الاتحاد السوفييتي على شكل مشروعات وفق عقد موقع بين الدولتين.

وجدير بالإشارة أن أغلب مشاريع القطاع الخاص والقطاع المختلط قد تركزت في بغداد والأقضية التابعة لها حيث بلغ عددها ٥ من ١٢ مشروعاً، في حين لم تحظَ كُردستان العراق إلا بمشروع واحد أقيم في كركوك، أي خلت المحافظات الكُردستانية الأخرى مثل السليمانية وأربيل ومدن أخرى من مشروع ضمن هذه الاتفاقية المهمة. وقد عرف التخطيط الصناعي الإقليمي إهمالاً فعلياً من جانب المخططين حتى بعد سقوط النظام الملكي.

١. رفعت الدولة من رأس المال المخصص للمصرف الصناعي لزيادة القدرة على منح القروض لأصحاب المشاريع الصناعية في القطاعين الخاص والمختلط أو لإقامة مشاريع صناعية جديدة من ٨ مليون دينار عراقي في عام ١٩٥٨ إلى ١٠ مليون دينار عراقي في عام ١٩٦٢. كانت سياسة المصرف الصناعي قد تحددت في أوائل الخمسينات واتخذت ثلاثة مسارات لدعم القطاع الخاص والقطاع المختلط (خاص وحكومي) وهي:

- منح قرض مالي لمن يرغب من أصحاب رؤوس الأموال في إقامة مشروع صناعي لاستكمال حاجته وتشجيعه أولاً"
- منح قرض مالي لمن يرغب من الرأسماليين في توسيع وتحسين مشروعه الصناعي وتطوير إنتاجه ثانياً"
- وأخيراً المشاركة في رأس مال مشروع صناعي جديد يراد إقامته من جانب القطاع الخاص أو مشروع صناعي يراد تطويره ومشاركة الحكومة فيه. وبعد أن يبرهن المصنع على نجاحه تجارياً يمكن بيعه للقطاع الخاص.

حققت مشاريع هذا القطاع نجاحاً ملموساً بسبب مجالات الإنتاج التي وظف فيها

رؤوس أمواله ونوعية الإنتاج الجيدة وأسعاره المناسبة. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩–١٩٦٢، قدم المصرف الصناعي قروضاً بلغت 3.364.200 دينار عراقي، أي بمعدل سنوي قدره ٨٤١ ألف دينار عراقي تقريباً، وهو مقدار ضئيل بالقياس إلى حاجة القطاع الصناعي الخاص وضرورات التنمية الوطنية. واختلفت نسبة مشاركة المصرف الصناعي في المشاريع الاقتصادية وتراوحت بين ٦,٣٪ كحد أدنى ٤٠٪ كحد أعلى، وكان له الحق في الوصول إلى ٤٩٪ من إجمالي رأس مال تلك المشاريع وفق حاجة تلك المشاريع. وبلغت مشاركة المصرف الصناعي حتى عام ١٩٦١/١٩٦٢ في ١٨ مشروعاً صناعياً 2.409.902 دينار عراقي من مجموع رؤوس الأموال الموظفة في تلك المشاريع والبالغة 15.230.250 دينار عراقي، أي بنسبة قدرها ٢,١٥٪ فقط، وأغلبها كانت في بغداد.

وعلى العموم فقد شارك المصرف الصناعي في رأس مال عدد من الشركات الصناعية المختلطة (حكومي + خاص) التي ساهمت بتموين السوق المحلية بالمزيد من السلع الاستهلاكية المعمرة والغذائية ذات الاستهلاك الجماهيري الواسع. وفي عام ١٩٦١ أصدرت الدولة قانوناً جديداً برقم ٦٢ منحت بموجبه القطاع الخاص إمكانية الحصول على قروض بفوائد سنوية بلغت حوالي ٤٪، كما منحته تخفيضات في أسعار الخدمات المختلفة ومنها الكهرباء. كما دعمت بقوة جهود اتحاد الصناعات العراقي لتعزيز دوره في الحياة الصناعية العراقية.

ويفترض هنا الإشارة إلى ميحظتين حول نشاط المصرف الصناعي، سواء أكان في مجال منح القروض أم المشاركة في رأس مال المشاريع الصناعية، وهما:

١. لم تكن لكُردستان العراق حصة فعلية في القروض التي منحها المصرف الصناعي. فالقروض التي منحت للمنطقة الشمالية وجهت بالأساس إلى القطاع الخاص في مدينة الموصل، وكانت هي الأخرى ضئيلة إذ تراوحت نسبتها إلى مجموع العراق بين ٩,٧٪ و ١٠٪ خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ –١٩٦٢، وبالتالي لم تحظ مدن مثل السليمانية وأربيل أو دهوك أو غيرها من المدن الكُردستانية على أي قدر من قروض المصرف الصناعي.

٢. لم تكن لكُردستان أي حصة من مشاركة المصرف الصناعي في رؤوس أموال شركات القطاع المختلط. إن هذه الظاهرة لم تقتصر على العهد الملكي، بل امتدت لتشمل العهد الجمهوري الأول أيضاً، رغم حاجة الإقليم والقطاع الخاص فيها إلى مثل تلك القروض والمشاركة المباشرة للمصرف بعملية التنمية الصناعية في الإقليم.

٣. ارتفع عدد المؤسسات الصناعية التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ إلى ما فوق من ٣١٠ مؤسسة صناعية في عام ١٩٥٨ إلى ٥٩٠ مؤسسة في عام ١٩٦٣، أي بنسبة زيادة قدرها ٩٠٪ خلال الفترة المذكورة. وارتفع عدد العاملين فيها بالنسبة للسنتين المذكورتين من ٣٩٥٣٣ شخصا إلى ٦٨٢٨٥ شخصاً، أي بنسبة زيادة قدرها ٧٣٪ تقريباً. ويمكن للجدول التالي تبيان واقع المشاريع الصناعية في العراق حتى نهاية عام ١٩٦٣.

تطور عدد المنشآت الصناعية في العراق ونسب توزيعها بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٣

فروع القطاع الصناعي المختلفة	عدد ونسب توزيع المنشآت الصناعية العدد ٪				أقيام ونسب توزيع الإنتاج الصناعي ألف دينار عراقي ٪			
	عدد المنشآت الصناعية		توزيعها النسبي		قيمة لإنتاج الصناعي		توزيعها النسبي	
	1960	1963	1960	1963	1960	1963	1960	1963
الغذائية	210	265	21.6	23.4	28.437	38.397	33.4	36.6
الغزل النسيج والملابس	117	164	12.6	14.5	13.732	14.515	15.0	13.8
الجلود والأحذية	15	14	1.5	1.2	1.487	1.610	1.7	1.5
صناعات أخرى	210	250	21.6	22.1	4.713	4.577	5.5	4.4
المعدنية	44	63	4.5	5.6	11.425	1.744	1.6	1.7
الإنشائية	260	251	26.8	22.2	10.421	11.129	12.2	10.6
البترول والكيماويات	24	31	2.5	2.7	20.237	24.763	24.0	23.6
الطاقة	90	88	9.3	7.8	5.543	8.007	6.5	7.6
المناجم	1	5	0.1	0.5	0.078	0.175	0.1	0.2
المجموع	971	1131	100.0	100.0	85.082	104.911	100.0	100.0

المصدر: أخذت الأرقام الأساسية من كتاب الجيب للإحصاء. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨ .ص ٨٣–١١٤. قسم الصناعة٧.

* ارتفعت رؤوس الأموال الخاصة والحكومية الموظفة في الصناعة من ٤٨ مليون دينار عراقي في عام ١٩٥٨ إلى ٢,٨٥ مليون دينار عراقي في نهاية عام ١٩٦٢، أي بنسبة زيادة قدرها ٥,٧٧٪. وكان تطور القطاعين الخاص والحكومي متباينا لصالح الأخير. وإذ ارتفعت رؤوس أموال القطاع الخاص الموظفة من ٤,١٣ إلى ٦,٣٥ مليون دينار عراقي في

الفترة المذكورة، فإن توظيفات الدولة قد ارتفعت في الفترة ذاتها من ٢٨ إلى ٦,٤٩ مليون دينار عراقي. وهذا يعود بطبيعة الحال إلى إمكانيات الدولة المالية في حين كان القطاع الخاص يعاني من نقص في الموارد المالية من جهة، ومن جرأة في التوظيف رغم تحسن شروط التوظيف من جهة أخرى.

* ارتفع عدد منشآت القطاع الخاص التي يبلغ عدد العاملين فيها ١٠ أشخاص فما فوق من ٨١٣ منشأة إلى ٩٢٠ منشأة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٣، كما ارتفع عددها في قطاع الدولة خلال الفترة نفسها من ١٥٨ إلى ٢١١ منشأة. وارتفع عدد العاملين في القطاع الخاص من ٤٢٢٦٨ إلى ٤٧٠٣٧ شخصا، وفي قطاع الدولة من ٢١٩٥٢ إلى ٢٨٧٣٣ شخصا خلال الفترة المذكورة. وبالتالي ارتفع مجموع عدد العاملين قي القطاع الصناعي من ٦٧٢٢٠ إلى ٥٧٧٧٠ شخصاً، أي بزيادة قدرها ٧,١٢٪ خلال الفترة المذكورة. كما حصلت نسبة ارتفاع في مجموع المنشآت الصناعية قدرها ٥,١٦٪ تقريباً.

وتوزع نشاط إقامة المنشآت الصناعية على الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس والصناعات الجلدية والصناعات المعدنية والإنشائية، إضافة إلى تطوير منشآت المصافي الحكومية وبعض المنتجات الكيماوية ومنشآت الطاقة. وكانت البرجوازية الصناعية تميل إلى إقامة المشاريع الصناعية ذات رؤوس الأموال القليلة والأيدي العاملة المحدودة وذات الربحية المضمونة والعالية. ويمكن للجدول التالي توضيح تطور عدد منشآت القطاع الصناعي التي يبلغ عدد العاملين فيها ١٠ عمال فما فوق خلال الفترة ١٩٦٠– ١٩٦٣.

ويستدل من الجدول السابق على مواطن الضعف والقوة في الفروع الصناعية المختلفة أو في بنية القطاع الصناعي العراقي، إضافة إلى الضعف العام في مجمل هذا القطاع، من حيث عدد المشاريع وقيمة الإنتاج الإجمالي. وهذه الإحصائية لا تشمل مصافي النفط العراقية.

وتزداد الحالة سوءاً عند البحث في مشاريع القطاع الصناعي التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ شخصاً فما فوق. فقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ شخصاً فما فوق في عام ١٩٥٨ بنحو ٣١٠ منشاة صناعية، وبلغ عدد العاملين فيها ٣٩٥٣٣ شخصاً، أي بمعدل وسطي قدره ١٢٨ شخصاً لكل منشأة. ثم ارتفع عدد

المنشآت في عام ١٩٦٣ إلى ٥٩٠ منشأة وعدد العاملين فيها إلى ٦٨٢٨٥ شخصاً، أي بمعدل وسطي قدره ١٣٣ شخصاً لكل منشأة.

وإذا ما نظرنا إلى توزيع المنشآت الصناعية على أساس إقليمي، أي على المحافظات فسنجد لوحة أكثر تشويهاً وتخلفاً. ويمكن للجدول التالي أن يوضح هذا الوقع السلبي.

التوزيع الإقليمي للمشاريع الصناعية في العراق حتى نهاية عام ١٩٦٢

اللواء	منشآت من عشرة عمال فأكثر		منشآت بأقل من عشرة عمال	
	عدد المشتغلين	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشتغلين
بغداد	652	47.249	7.072	16.161
الموصل	102	7.645	1.901	3.619
البصرة	136	9.642	1.175	2.565
كركوك	37	1.499	1.500	2.952
أربيل	15	436	798	1.649
سليمانية	13	1.245	666	287،1
الحلة	53	2.303	1.031	2.019
ديالى	22	1.539	642	377،1
كربلاء	62	1.663	2.093	5.259
ناصرية	17	593	803	1.351
الكوت	17	736	587	1.027
العمارة	21	1.416	689	1.319
الرمادي	14	414	426	859
الديوانية	21	1.286	806	1.677
المجموع	1.182	77.666	20.191	43.121

المصدر: وزارة التخطيط. الإحصاء الصناعي الشهري. ١٩٦٢ .بغداد. ١٩٦٤ .ص ٧|٨.

ومنه يستدل على مدى التوزيع الإقليمي غير المتجانس للمشاريع الصناعية، وبشكل خاص تلك التي يبلغ عدد العاملين فيها ١٠ أشخاص فما فوق. فإذا أهملنا محافظات مثل بغداد والبصرة والموصل التي استحوذت على نسبة قدرها ٣,٧٥٪ من المنشآت الصناعية التي يبلغ عدد العمال فيها ١٠ فما فوق، فأنها استحوذت على ١,٨٣٪ من مجموع المشتغلين فيها، في حين كانت حصة ١١ محافظة أخرى ٧,٢٤ من المشاريع و٩,١٦٪ من عدد المشتغلين. ولم تزد حصة المحافظات الكُردية الثلاث عن ٥,٥٪ من مجموعة المشاريع الأولى و١,٤٪من عدد المشتغلين فيها، في حين بلغت تلك النسب في المجموعة الثانية ٧,١٤٪ من مجموع المنشآت و٧,١٣ من مجموع المشتغلين فيها.

وهي أقل بكثير من مجموع محافظات المنطقة الوسطى والجنوبية بعد إبعاد بغداد والبصرة منهما.

وإذا ما انتقلنا إلى متابعة توزيع مشاريع القطاع العام الصناعي على المحافظات المختلفة في العراق فسنجد أن سياسة الدولة لم تكن تختلف كثيراً عن سياسة القطاع الخاص إزاء التوزيع الإقليمي للمشاريع الاقتصادية عموماً والصناعية على نحو خاص. ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك.

واقع توزيع المشاريع الصناعية الحكومية وعدد العاملين والفنيين ومبلغ الأجور المدفوعة في عام ١٩٦٢

اللواء	عدد المشاريع	عدد الفنيين/نسمة	إجمالي العاملين نسمة	إجمالي الأجور المدفوعة دينار ع.
بغداد	53	270	15.205	4.801.138
الموصل	23	45	3.167	1.002.529
البصرة	23	64	3.390	838.089
كركوك	20	41	1.115	369.951
أربيل	13	1	397	91.766
سليمانية	10	16	1.196	311.079
الحلة	15	26	1.185	426.414
ديالى	6	–	188	44.296
كربلاء	9	–	291	63.721
ناصرية	4	1	144	207،36
الكوت	13	3	741	163.280
العمارة	9	2	534	120.328
الرمادي	12	–	302	74.302
الديوانية	6	2	248	51.927
المجموع	216	471	28.103	8.395.027

قارن: زين العابدين، خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٦. الملحق رقم ٥.

ويستدل من هذا الجدول على وجود ذات الخصائص التي التقينا بها في توزيع مشاريع القطاع الخاص الصناعي، أي أن توزيع المشاريع كان مشوهاً بين المحافظات وعطل عملية

التنمية في الكثير منها، كما يلاحظ النقص الكبير في عدد الفنيين من المشتغلين بالقياس إلى مجموع المشتغلين ثم توزيعهم غير العقلاني بين المحافظات. ففي الوقت الذي احتضنت فيه بغداد والبصرة والموصل ٨,٤٥٪ من مجموع تلك المشاريع، كانت حصة خمس محافظات أخرى، هي الناصرية وديالى والديوانية وكربلاء والعمارة ٧,١٥٪ من عدد المشاريع فقط. وانعكس هذا على توزيع عدد العاملين فيها، ومن ثم مقدار الأجور المدفوعة لهم في عام ١٩٦٢. فالأجور كانت ضئيلة، حيث بلغ متوسط أجر المشتغل الواحد فيها ٢٩٨,٧ دينار عراقي في السنة، أو ما معدله ٢٤,٩ دينار في الشهر.

إن زيادة الاهتمام النسبي للدولة بقطاعها الاقتصادي وعقد الاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي أمكن تحقيق بعض التطور الملموس والسريع فيه، كما أصبح يحتل مكانة أفضل في الصناعة العراقية، إذ لم يؤثر ذلك على دور القطاع الخاص، بل ساهم في منافسة مشروعة نسبياً لصالحه، خاصة وأن توظيفات الدولة شملت قطاعات لم تؤثر سلباً على نشاط القطاع الخاص، كما لم تعرقل توظيفاته.

ورغم كل ذلك يمكن القول بأن الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ حتى سقوط حكومة عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦٣ تحقق للعراق في مجال التصنيع ما يلي:

* زيادة التوظيفات الرأسمالية في الصناعة على نطاق القطر.
* نمو سريع نسبياً للقطاع العام في الصناعة، سواء أكان ذلك بالنسبة لرؤوس أمواله أم زيادة عدد المشاريع فيه وكذلك عدد المشتغلين وقيمة الإنتاج الإجمالي وتنوع منتجاته.
* نمو ملموس في القطاع الخاص الصناعي حيث شمل راس المال وعدد المشاريع وعدد المشتغلين وحجم الإنتاج لإجمالي ونوعية وتنوع الإنتاج.
* استمرار التباين والتشوه في توزيع مشروعات القطاع الصناعي على مستوى المحافظات والأقاليم.
* تحسن في مستوى التقنيات المستخدمة في بعض مجالات الإنتاج وفي مستوى العاملين فيها.

* تنوع العلاقات الصناعية مع العالم الخارجي وعدم اقتصارها على الدول الرأسمالية المتقدمة، بل شملت الدول الاشتراكية أيضاً.

ورغم هذا التطور النسبي الملموس، بقي العراق بعيداً عن إمكانياته الفعلية للتنمية الصناعية وعن حاجاته الفعلية وعن استخدام الموارد الأولية المتوفرة فيه، مثل النفط الخام والغاز الطبيعي.أو المواد الأولية الأخرى. وكانت لهذه الحقيقة تأثيراتها السلبية على استمرار وجود بطالة واسعة وضعف مستوى الأجور المدفوعة للعاملين في الصناعة بشكل عام، وبالتالي ضعف مستوى حياة ومعيشة العائلات العمالية.

رابعاً: القطاع الزراعي

شكّل سكان الريف في عام ١٩٥٧ حوالي ٢,٦١٪ من إجمالي سكان العراق وفق الإحصاء الرسمي، وأن تباين في النسب بين المناطق المختلفة. ففي الوقت الذي بلغت النسبة في كل المنطقة الشمالية، وبضمنها كُردستان ٥,٦٦٪ المنطقة الجنوبية ٧,٦٨٪، بلغت النسبة في المنطقة الوسطى، وبضمنها بغداد، ٥،٥٥٪ من إجمالي السكان. وكانت هذه النسبة العالية من السكان في عموم العراق تعاني من وطأة الاستغلال والتعسف والحرمان من الخدمات الاجتماعية والحياة الثقافية والعيش الآمن. ولهذا عرف الريف خلال سنوات الحكم الملكي الكثير من الهبّات والانتفاضات الفلاحية المناهضة لهيمنة الإقطاعيين على الأرض والماء والحيوان والمكائن الزراعية والمضخات المائية والمحصول واقتطاع أكبر نسبة ممكنة من الدخل الزراعي لصالح مختلف فئات كبار ملاكي الأراضي الصالحة للزراعة، في حين كانت حصة الفلاحين النزر اليسير من الدخل الزراعي، مما دفع بنسبة مهمة منهم إلى الهجرة إلى المدن والعيش في أطرافها وعلى هامش الحياة الاقتصادية فيها. وكانت لهذه الظاهرة عواقبها السلبية على الفلاحين المهاجرين أولاً وعلى سكان المدن ثانياً. وهذا الواقع المرير دفع بالأحزاب السياسية المناهضة للملكية أن ترفع شعارات مناهضة للإقطاع وتدعو إلى إصدار وتنفيذ قانون للإصلاح الزراعي يخلص البلاد من التخلف وسيطرة الإقطاعيين على الأرض والريع المنتج من قبل الفلاحين واستخدامه البذخي الاستهلاكي في المدن. لم تكن

هناك فئة واحدة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية، بل كانت هناك ثلاث فئات تلتقي في مصالحها، ولكنها تختلف أيضاً في الموقف من العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية الشاسعة، فقد وجدت في البلاد فئة الإقطاعيين وكبار الملاكين من شيوخ العشائر ورؤساء القبائل، في مختلف أنحاء العراق، وسواء أكانوا من العرب أم الكُرد. كما كانت هناك فئة البرجوازية المحلية التي تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى فئة كبار موظفي الدولة الذي استحوذوا على مساحات واسعة نسبياً من الأراضي الزراعية أثناء الحكم الملكي. وكانت هذه الفئات تمتلك إلى جانب الأرض المضخات المائية التي تستولي على جزء من المحصول لقاء استخدام الفلاحين لها. كما كان البرجوازيون والميسورون مالياً والإقطاعيون يقومون بتسليف الفلاحين الأموال الضرورية لزراعتهم وعيشهم لقاء نسب فوائد عالية جداً. وكانت هناك البرجوازية التجارية التي كانت تشتري المحصول من الفلاحين على الأخضر وتتعاون في ذلك مع الإقطاعيين وكبار الملاكين. وكانت الهيمنة الواسعة على أكثر الأراضي خصوبة تشكل المشكلة المركزية في الريف العراقي، تليها مشكلة احتكار المياه وامتلاك المضخات المائية. وكانت الأرض الزراعية، كما بحثنا ذلك في الكتاب السابق، موزعة بصورة غير عادلة واتسمت بالنهب المتواصل لأراضي الفلاحين والدولة في آن واحد. ويمكن للجدول التالي أن يوضح واقع التوزيع الذي كرس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في العراق.

علاقات الملكية للأرض الزراعية في العراق في عام ١٩٥٨

الفئات الاجتماعية	حجم ملكية الأرض الزراعية بالدونم	حصتها النسبية إلى إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ٪	الحصة النسبية في إجمالي المنشآت الفلاحية ٪	حصتها النسبية إلى مجموع للقوى القادرة على العمل ٪
الفلاحون المعدمون ومستأجرو الأرض	–	–	–	٨٠,٤
الفلاحون الفقراء	أقل من ٦٠ دونم	٧,٥	٧٨,٧	١٤,٩
صغار المزارعين	٦٠–١٠٠ دونم	٥,١	٩,٠	١,٨
متوسطو وكبار الفلاحين	١٠٠–٤٠٠ دونم	١٦,٠	١٢,٥	٢,٣
كبار ملاكي الأراضي الزراعية	أكثر من ٤٠٠ دونم	٧١,٤	–	٠,٦
المجموع		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der ،Bodagh Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. .32

ويمكن لهذه اللوحة وحدها أن توضح مدى الظلم الذي لحق بالفلاحين طوال عقود من سني تكريس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي. عندها لا يمكن أن يستبعد الإنسان موقف الغضب الذي امتلك الغالبية العظمى من سكان الريف بسبب

استمرار مشكلة الأرض بعد انتصار الانتفاضة العسكرية، إذ أصبح الهم الأكبر للفلاحين يتلخص في دفع الحكومة إلى إصدار قانون للإصلاح الزراعي ينهي وجود العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ويزيل الملكيات الفردية الكبيرة للأرض الزراعية والتحكم الاحتكاري في المياه من جانب الإقطاعيين وكبار الملاكين. وكانت الأحزاب السياسية العراقية قد وضعت في فترة مبكرة في برامجها السياسية والاقتصادية مهمة إزالة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتنفيذ إصلاح زراعي يعالج مشكلة الأرض لصالح الفلاحين والاقتصاد الوطني.

تبلورت خلال الفترة التي سبقت سقوط الملكية أربع معالجات للمسألة الزراعية، وهي:

- كانت المعالجة الأولى تعبر عن سياسة الحكومات الملكية المتعاقبة والتي كانت تجسد مصالح الإقطاعيين. وكان الراحل نوري السعيد من أشرس المدافعين عن هذه الفئة الاجتماعية المستغِلة. ويفترض أن نذكر هنا بأن الغالبية العظمى من الإدارة العليا لحزب الاتحاد الدستوري، الذي كان يقوده نوري السعيد، كانت تتشكل من شيوخ العشائر الإقطاعيين وكبار الملاكين ووزراء ملاكين وتجار لهم علاقة مباشرة بملكية الأرض الزراعية وبالإقطاعيين.
- أما المعالجة الثانية فتمثلت في سياسات الأحزاب الوطنية والديمقراطية التي عبّر عنها بوضوح كبير الحزب الوطني الديمقراطي، وإلى حدود معينة، حزب الاستقلال والكثير من الشخصيات السياسية المستقلة التي كانت تجد في الإقطاع إعاقة كبيرة للتطور الاقتصادي والاجتماعي ونمو العلاقات الرأسمالية في الريف.
- والمعالجة الثالثة طرحها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكُردستاني وبعض الأحزاب والقوى الديمقراطية والتقدمية أو اليسارية الأخرى التي كانت لا تبتعد في جوهرها عن إطار مهمات المرحلة التي كان يمر بها الاقتصاد والمجتمع حينذاك والتي طالبت بتصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين وتحديث الريف والزراعة وتغيير بنية الإنتاج الزراعي الوحيد الجانب. كما اتخذ حزب البعث العربي الاشتراكي وكذلك القوى القومية مواقف مماثلة داعية إلى تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي.

- أما الضباط الأحرار فقد انقسم الرأي عندهم بين مجموعتين، إحداها كانت تميل إلى عدم التحرش بأصحاب الملكيات الكبيرة نهائياً وإبقاء الأراضي الزراعية التي كانت في حوزتهم على حالها، أي عدم تأميم الأرض، مع الأخذ بمبدأ توزيع الأراضي الزراعية الأميرية، أي التابعة للدولة، على الفلاحين الذين يستحقونها، في حين مالت المجموعة الثانية إلى تقليص نفوذ الإقطاعيين وكبار الملاكين من خلال وضع حدود عليا للملكية ومصادرة الباقي وتوزيعه، مع الأراضي الأميرية المتوفرة، على المستحقين من فقراء الفلاحين وصغار المزارعين، مع تباين في وجهات نظرهم في الحدود العليا والدنيا للتوزيع أو المصادرة[١٩٩].

وسنحاول فيما يلي استعراض وجهتي النظر الخاصتين بالحلين الثاني والثالث، بعد أن كنا قد تحدثنا عن رؤية الحكم الملكي ونخبه الحاكمة لحل المسألة الزراعية.

أولاً: موقف البرجوازية الوطنية: يمكن تلخيص الرؤية البرجوازية الوطنية لحل المسألة الزراعية في العراق في النقاط التالية:

١. الاعتراف بحق الملكية الفردية أو الخاصة للأرض الزراعية، بغض النظر عن المساحة.
٢. تقليص مساحة الأراضي الشاسعة التي كانت بحوزة الإقطاعيين إلى حدود مناسبة تسمح بالقضاء على العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ودور القبيلة في الريف والحياة الاجتماعية وتوفير الظروف المناسبة لنمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية تدريجاً في الريف والزراعة العراقية.
٣. دفع تعويضات عن الأراضي التي تفوق الحد الأعلى المسموح به لاعتبارها ملكاً للحائزين عليها.
٤. توزيع الأراضي الأميرية أولاً وقبل كل شيء على الفلاحين المحرومين منها بمساحات مناسبة.
٥. تأمين نمو الفلاح الغني والمتوسط الذي يسمح بنمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية على

---

١٩٩ ألكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي).الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. الطبعة الأولى. دمشق. ١٩٨٦. ص ٢٤٢.

أنقاض العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ودعم التطوير التقني في الإنتاج الزراعي وتوسيع قاعدة البرجوازية المتوسطة في الريف والزراعة.

٦. ومن المفروض أن يسمح هذا التطور بتوفير عدة مسائل، وهي:

أ) تغيير بنية الإنتاج الزراعي وزيادة المحاصيل الزراعية التي يمكن توجهيها لأغراض التصنيع وتنشيط السوق الداخلي"

ب) تحسين مستوى دخل الفلاحين عموماً ليشاركوا في تنشيط حركة التبادل السلعي للقطاع الصناعي وزيادة الإنتاج" زيادة أرباح أصحاب المشاريع الصناعية بما يدعم حركة التوظيف الرأسمالي في الصناعة" تحديث التقنيات المستخدمة في الزراعة بما يساهم في تحسين إنتاجية العمل وزيادة على الأرض وتحسين نوعية الإنتاج.

ويمكن معرفة هذه الاتجاهات الأساسية في رؤية البرجوازية الوطنية العراقية من خلال قراءة المقطع التالي الذي كتبه السيد محمد حديد:

,,وقد يشترك برنامج تقدمي للإصلاح الزراعي وسياسة زراعية شيوعية أصيلة في عدد من السمات المشتركة. فكلاهما يتبنيان جماهيرياً برامج تؤدي إلى تغيرات إلزامية، متطرفة، سريعة، في ملكية الأرض. إلا أنهما يختلفان اختلافاً عميقاً بالنسبة إلى ملكية الأرض، وقضية التعويض، وحقوق الملاكين ببعض الأرض والإشراف على استخدامها بعد التغيرات التي تحصل في ملكيتها... إن برنامجنا التقدمي للإصلاح الزراعي، بتأمينه الملكية الخاصة، وتقديمه التعويض المناسب للملاكين عن الأرض المستولى عليها، وسماحه لهم بالاحتفاظ بجزء من ملكيتهم، وتركه الإشراف على استخدام الأرض للفلاحين، سيولد الحد الأدنى من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ويوفر المعاملة العادلة لكل المعنيين، والأهم من ذلك كله، كسب تأييد المنتفعين. أما الإصلاح الزراعي الشيوعي النموذجي– الذي يتميز بالزراعة التعاونية واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد الملاكين بحرمانهم من التعويض، وكذلك ما يضمن لهم العيش في المستقبل، وإشراف الدولة على استخدام الأرض– يتجه نحو توليد عداء اجتماعي يستلزم توفير قوة مادية معتبرة للقمع، وسيلحق

الضرر بالقدرة الإنتاجية للزراعة ويفقد الذين يزرعون الأرض الحماسة.[٢٠٠]

إن هذا الرأي الذي تبناه السياسي الراحل السيد محمد حديد كان يعبر في جوهره أيضاً عن علاقة البرجوازية الوطنية العراقية بالأرض الزراعية، إذ أن نسبة غير قليلة من البرجوازية التجارية والصناعية كانت تمتلك مساحات واسعة نسبياً من الأراضي الزراعية، كما كانت لها وشائج قربى وعلاقات متينة بكبار ملاكي الأراضي الزراعية في الريف العراقي، وكانت تساهم باستغلال الفلاحين من خلال نظام المحاصصة المتبع في الأراضي التي بحوزتها، وكذلك من خلال تشغيل المضخات المائية التي كانت تمتلكها. وكان البعض من هذه الفئة يشارك في استغلال الفلاحين من خلال تقديم القروض مقابل نسبة فائدة عالية، إضافة إلى عمليات تسويق المحاصيل الزراعية التي كانت تدر على البرجوازية التجارية أرباحاً كثيرة على حساب الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين، بحيث كانت كلها تحقق للرأسماليين المستثمرين فائض قيمة مرتفع، إضافة إلى اقتطاع جزء من دخل الفلاح الضروري لإعادة إنتاج قوة عمله. ويفترض أن نلاحظ هنا بأن عدة أطراف كانت تساهم في استغلال الفلاحين ابتداءً من الإقطاعيين وكبار الملاكين (الريع بمختلف أشكاله) ومروراً بالممولين للقروض المالية أو العينية (الفائدة) ومالكي المكائن الزراعية وانتهاءً بالبرجوازية التجارية (الربح). ومن هذا المنطلق لم تكن جميع فصائل البرجوازية الوطنية ترغب في تصفية الملكيات الكبيرة في الريف، بل كانت تسعى إلى وضعها في حدود مقاربة لمستوى ملكيتها للأرض الزراعية وإلى إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة لتأمين زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج وتنويعه. وكانت تؤكد على دفع التعويضات للمستحوذين على الأراضي الزراعية بهدف تعزيز الإمكانيات المالية لفئة الإقطاعيين وكبار الملاكين بأمل تحويلها إلى مواقعها البرجوازية ودفعها لاستخدام تلك التعويضات المالية في التنمية الزراعية واستثمارها في الزراعة والريف. واستناداً إلى هذه الرؤية كانت فئات من البرجوازية الوطنية المالكة للأرض الزراعية غير مندفعة بحماس إلى تحقيق الإصلاح

---

٢٠٠ نصير سعيد الكاظمي (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤٤/٢٤٥.

الزراعي البرجوازي الديمقراطي الجذري الذي يكنس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية دفعة واحدة ويقيم على أنقاضها العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. وكانت تخشى من أن يعطي الحل الجذري لمسألة الأرض دفعة ثورية كبيرة لفلاحي الريف ويعرض مصالح كبار ملاكي الأراضي الزراعية ومصالح البرجوازية ذاتها إلى مخاطر الحلول الثورية في الريف، ويعزز من تحالف العمال والفلاحين، الذي كانت تعتقد بأنه سيعزز مواقع الحزب الشيوعي العراقي أيضاً ويهدد مصالحها مباشرة. ومن هذا الموقف الفكري نشأ تحالف فعلي بين جمهرة غير قليلة من البرجوازية المحلية وبعض الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية للوقوف بوجه صدور قانون إصلاح زراعي ديمقراطي جذري من جهة، والتصدي لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي بصورة ثورية وسريعة من جهة أخرى. وعلى هذه الأرضية الفكرية والسياسية نشأت المساومة بين فئات الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وبين البرجوازية المحلية التي ساهمت في إضعاف التحالف الوطني المطلوب بين البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة وفقراء الفلاحين والعمال في الريف وعلى مستوى المجتمع وعطلت من قدرتها على تحقيق المنشود في الريف والزراعة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع العراقي..

ومع ذلك فالقانون الذي صدر كان منسجماً مع طبيعة المرحلة ومهماتها ومع واقع التخلف الحاد في المجتمع. وقد برهنت الحياة على أن الذين كانوا إلى جانب الإصلاح الزراعي عجزوا عن الدفاع عنه بسبب التباين في موازين القوى الداخلية والتأثيرات الخارجية على الساحة السياسية العراقية.

ثانياً: موقف الحزب الشيوعي العراقي

يمكن تلخيص تطور موقف الحزب الشيوعي إزاء مسألة الأرض كما يلي:

لم يطرح الحزب الشيوعي العراقي موقفاً متكاملاً إزاء المسألة الزراعية في الفترة التي أقر فيها الميثاق الوطني للحزب ١٩٤٤/١٩٤٥، بل تضمن الميثاق وصفاً لحالة الفلاحين ومعاناتهم من ظلم الإقطاعيين من جهة، كما تضمن فقرة تشير إلى رؤية الحزب إزاء حل المسألة الزراعية حينذاك من جهة ثانية. ورد في التقرير الذي قدمه فهد إلى المؤتمر الوطني

الأول بشأن مشكلة الأرض وأوضاع الفلاحين تحت عنوان قضيتنا الوطنية ما يلي:

" ٢- العلاقات الإقطاعية وعلاقات ما قبل عصر الإقطاع، كفرض رسوم واستقطاعات لا نجد لها اسماً في قواميس الضرائب فالفلاح عدا ما يدفعه من بدل إيجار الأرض والضرائب الحكومية، ملزم بدفع ضرائب للشيوخ والسراكيل قد تبلغ أحياناً نصف حصته من الحاصل أو تفوق هذا عدا الربا الفاحش السائد بين الفلاحين والذي لا يقل في أي حال – إلا ما ندر – عن ٦٠٪، وعدا عن نهب التجار للفلاحين بدون رحمة في كلتا المعاملتين، في شراء حاصلاتهم وفي بيعهم ما يحتاجون إليه وهذه الصفقات تتم في أغلب الأحيان بطريقة تجارية في ظاهرها، أما جوهرها فربا فاحش، وأقصد هنا شراء حاصلات الفلاحين بالطريقة التي تسمى ,,على الأخضر" وهذه تتم عندما يضطر الفلاح على الاستقراض للاستمرار على الإنتاج، فبيع حاصل الموسم المقبل بربع أثمانه الحقيقية أو أقل، وقلما استطاع الفلاح الذي باع ,,على الأخضر" إيفاء ديونه ولو دفع عشرات أضعاف أصلها. ثم يواصل التقرير شرح حالة الفلاحين والإقطاعيين فيقول: ,,وهكذا يتبرجز ملاكو الأراضي وشيوخ الإقطاع عندنا، ويسيرون مع الزمن، أما أساليب استثمارهم ونهبهم الفلاحين فيسير بعكس الزمن، يرجع أكثر فأكثر إلى الخلف، إلى نهب صريح بالقوة ونهب منظم تسنده ,,القوانين" و"العادات المرعية" و ,,تسنده السلطة السياسية القائمة بكل قواها"[٢٠١].

وفي أعقاب مناقشة هذا التقرير، ناقش المؤتمرون مشروع الميثاق الوطني للحزب واقر بالإجماع. وقد تضمنت النقطة الخامسة من الميثاق المعالجة التالية للمسألة الزراعية في العراق:

,, ٥- نناضل من أجل إيقاف نهب أراضي الفلاحين والملاكين الصغار والمحافظة على ملكيات التعابة، وإيقاف نهب الأراضي والمقاطعات الأميرية من قبل المتنفذين، وإيقاف إعطاء اللزمات الكبيرة – المقاطعات- إلى الشيوخ المتنفذين، وتوزيع هذه الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين مباشرة بدون بدل، من أجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب

---

٢٠١ فهد، يوسف سلمان يوسف. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. دار الفارابي- بيروت والطريق الجديد-بغداد. حزيران/يونيو ١٩٧٦. ص ١٠٩.

السراكيل والمرابين، منحهم القروض الحكومية – نقدية وبذور– رفع الضرائب والرسوم "الخاوات" والإيجارات غير العادلة واللاقانونية عنهم، تلك التي يفرضها عليهم الشيوخ والسراكيل، من أجل تخليص الفلاح من سرقات التجار له، وذلك بإنشاء جمعيات تعاونية له"[٢٠٢].

ومنه يتبين أن تصور فهد، وبالتالي الحزب، عن حل المسألة الزراعية قد ارتبط بالنقاط التالية:

١. منع الإقطاعيين من شيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي والسراكيل المرتبطين بهم من السيطرة غير الشرعية على المزيد من أراضي الفلاحين الفقراء وصغار الملاكين.
٢. توزيع الأراضي الأميرية التابعة للدولة على الفلاحين وصغار المزارعين بقطع صغيرة ليعملوا فيها ويضمنوا عيشهم الكريم منها.
٣. تأمين القروض النقدية والعينية والمساعدات الضرورية للفلاحين من أجل دعم جهودهم لزراعة الأرض وتنمية الإنتاج الزراعي دون التعرض لاستغلال الإقطاعيين والمرابين والتجار.
٤. إقامة المزارع التعاونية لفقراء الفلاحين وصغار المزارعين ودعم جهودهم لفلاحة الأرض.
٥. إلغاء الضرائب التي تفرض على الفلاحين بمختلف أشكالها، إذ أنها كانت وما تزال ترهق كاهلهم وتساهم في اقتطاع ما يمكن توجيهه لتحسين الإنتاج الزراعي وتحسين حياة الفلاحين الفقراء.
٦. توقف الدولة عن منح الأراضي الزراعية الأميرية العائدة للدولة إلى الشيوخ المتنفذين وكبار الملاكين على أساس اللزمة أو بأي صيغة أخرى، في حين يفترض تقسيمها إلى قطع صغيرة تمنح للفلاحين المحتاجين للأرض ودعم توجههم لإقامة التعاونيات الزراعية لصغار المنتجين.

---

٢٠٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٤.

٧. ومن هنا نتبين أربع حقائق جوهرية في موقف فهد والحرب الشيوعي العراقي، وهي:

أ. كان الحزب يدرك تماماً أوضاع الفلاحين المزرية والظلم الذي يتعرضون له بسبب استغلال الإقطاعيين لهم ونهبهم المستمر للأرض الزراعية.

ب. كما كان يدرك الوضع الاجتماعي المتخلف للفلاحين بسبب سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي وبسبب سياسات الدولة التي لا تقدم الدعم الضروري المتنوع للفلاحين الفقراء وللريف البائس عموماً، إضافة إلى غياب الخدمات الاجتماعية والصحية عن الريف العراقي.

ت. ولكن الميثاق الوطني لم يتعرض إلى استعادة الأراضي التي بحوزة الإقطاعيين والمنهوبة من الفلاحين أو تلك التي منحت للإقطاعيين قبل ذاك باللزمة وفق القوانين التي صدرت في عام ١٩٣٢ أو تلك التي سيطروا عليها قبل ذاك بطرق غير مشروعة، كما لم يدع فهد إلى تقليص الأراضي التي بحوزة الشيوخ وكبار الملاكين عبر المصادرة أو تأميم الأرض، بل دعا إلى مسألتين هما: أولاً، الكف عن منح المزيد من الأراضي إلى تلك الفئات الإقطاعية المستحوذة على مساحات واسعة جداً من الأراضي الزراعية بطرق مختلفة" وثانياً، تقسيم الأراضي الأميرية التابعة للدولة إلى قطع صغيرة وتوزيعها على الفلاحين المحتاجين للأرض الزراعية. وهذا الموقف مشابه لموقف مجموعة كبيرة من الضباط الأحرار الذي اتخذوه، كما يشار إلى ذلك في بعض المصادر، في منتصف الخمسينات من القرن الماضي[٢٠٣].

٨. اعتراف الميثاق بالملكية الخاصة للأرض الزراعية بغض النظر عن مساحة الملكيات الزراعية، رغم إدانته الصارخة للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي سادت العراق واعتبارها الأساس المادي للتخلف الاقتصادي والاجتماعي القائم، إضافة إلى الهيمنة والنهب الاستعماريين لثروات البلاد. فإدانة الحزب الشيوعي العراقي كانت تتوجه باستمرار إلى جهات ثلاث هي: الاستعمار والإقطاع والرجعية.

لم يغير التقرير الذي تقدم به سلام عادل إلى المجلس الحزبي الثاني في عام ١٩٥٦ من

---

٢٠٣ ألكاظمي، نصير سعيد. الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤٢.

موقف الحزب العام من المسألة الزراعية باعتبارها قضية مركزية من قضايا العراق الداخلية التي يستوجب حلها لصالح التقدم الاقتصادي ولصالح الغالبية العظمى من السكان، بل احتفظ بالقضايا الأساسية الواردة فيه.

ولكن الحزب الشيوعي العراقي كان في نشاطه العملي وسياسته اليومية في الأوساط الشعبية وخاصة في الريف العراقي يحرص على طرح خمس مسائل جوهرية، وهي:

١. التخلص من العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية واستغلال الإقطاعيين للفلاحين الكادحين وتأثير هذه العلاقات السلبي على الإنتاج الزراعي وحياة الفلاحين والاستغلال الذي كانت تسلطه هذه العلاقات على العائلات الفلاحية والمنتجين بشكل خاص.

٢. التخلص من العلاقات العشائرية وقانون دعاوى العشائر بسبب معارضته للقوانين المدنية التي تحكم البلاد.

٣. تأمين الدعم والحماية للريف والزراعة والفلاح وتطوير الزراعة والخدمات الاجتماعية وتأمين المكائن والمعدات الزراعية لهم، وضمان حصولهم على قروض مالية بفوائد بسيطة بدلاً من تعرضهم لاستغلال المرابين من أصحاب رؤوس الأموال في الريف ومن التجار الذين يشترون السلع الزراعية وفق قاعدة "على الأخضر"، أي قبل حصاد المحصول.

٤. تحسين مستوى حياة ومعيشة وظروف عمل الفلاحين وتأمين تقليص الهجرة من الريف إلى المدينة التي كانت في تنامٍ مستمر.

٥. ربط الريف والزراعة بالاقتصاد الوطني.

وكانت هذه الاتجاهات الخمسة تعني النضال من أجل تغيير واقع التخلف والفقر والحرمان والاستغلال في الريف والزراعة العراقية والتصدي للهجرة المتسعة من الريف إلى المدينة.

وفي أعقاب الانتفاضة العسكرية في تموز ١٩٥٨ وفي إطار نهج تحويل الانتفاضة إلى ثورة وطنية ديمقراطية تصدَّر حل المسألة الزراعية واجهة النضال الشعبي على مستوى الريف والمدينة. وكان الضغط الجماهيري الواسع قد دفع بالحكومة إلى تشكيل لجنة لوضع قانون

للإصلاح الزراعي انتهت بإقرار قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ سنة ١٩٥٨. ويتلخص الهدف وراء طلب التعجيل بإصدار قانون للإصلاح الزراعي في ثلاث نقاط جوهرية وذات أهمية كبيرة لمستقبل العملية الثورية التي بدأتها الانتفاضة العسكرية، وهي:

١. انتزاع القوة الاقتصادية من كبار الإقطاعيين وكبار الملاكين، وبالتالي إضعاف دورهم ونفوذهم وتأثيرهم السياسي على الفلاحين الذين كانوا يشكلون النسبة الأكبر من سكان العراق.

٢. تعزيز دور الفلاحين في الريف والاقتصاد الوطني وتطوير التحالف بين الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة في المدن وضمان دور أكبر لهذه الفئات في الحياة السياسية العراقية.

٣. تطوير الزراعة في الريف وتغيير بنية الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الوطني وزيادة مشاركة الزراعة في تكوين الدخل القومي وتقليص دور الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام في تكوين الدخل القومي، إضافة إلى تحسين مستوى حياة ومعيشة الفلاحين وتطوير مساهمة الزراعة في تموين السوق المحلية والصناعة بالسلع الاستهلاكية والمواد الأولية.

كانت المطالبة بالإصلاح الزراعي مسألة قديمة طرحتها الأحزاب السياسية الوطنية في سنوات العقد الرابع من القرن العشرين وتجلت في برنامج جماعة الأهالي أو في سياسات وبيانات القوى الديمقراطية اليسارية حينذاك وفي أدبيات الحزب الشيوعي العراقي. فالنضال ضد الإقطاع كان مهمة الشعب عموماً. وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وجد شعار تصفية العلاقات الإنتاجية الإقطاعية وحل مسألة الأرض مكاناً متميزاً له في برامج وأدبيات وصحافة الأحزاب الوطنية والديمقراطية العلنية منها أو التي لم تحصل على إجازة رسمية لعملها السياسي، مثل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب التحرر الوطني والحزب الشيوعي وحزب الشعب وكذلك الحزب الديمقراطي الكُردي (الكُردستاني). وكانت مقاومة الحكومة لهذا النهج المعارض واضحةً. ولكنها أجبرت تحت ضغط الواقع وتصاعد نضالات الفلاحين إلى إصدار قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ والذي جاء

في ضوء النهج الجديد للحكومة بعد أن بدأت بتشكيل مجلس الإعمار وفي ما بعد وزارة الإعمار. إذ تقدم الخبراء الأجانب إلى الحكومة باقتراح يدعو إلى معالجة مشكلة الأرض قبل أن تتحول إلى مشكلة كبيرة تهدد الوضع القائم. وسمي القانون المذكور بقانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرف، أي تلك الأراضي التي لم تفوض بالطابو ولم تمنح باللزمة وما تزال ملكيتها بيد الدولة. واستند إصدار القانون على المبررات التالية:

,,١. رفع مستوى الحالة الزراعية من الوجهة الفنية وتوسيع الزراعة.

٦. مساعدة وتشجيع الفلاحين العراقيين وخلق طبقة من الملاكين الصغار منهم.

٧. تشغيل الأيدي العاملة في الزراعة إلى أقصى حد ممكن.

٨. إفساح المجال لإسكان القبائل إسكاناً منظماً.

٩. تكوين مجتمعات ريفية حديثة.

١٠. إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرف بوجه عام".

ونص القانون على أن يكون التوزيع على النحو الآتي:

٢٠ دونماً في الأراضي الجبلية.

١٠٠ دونماً في الأراضي التي تروى سيحاً

٢٠٠ دونماً في الأراضي التي تروى بالضخ (الواسطة).

٤٠٠ دونماً في الأراضي الديمية.

وخصصت بالنسبة على كل طريقة في الإرواء مساحة معينة من الأراضي بلغت كما يلي:

٢٠٠٠ دونماً في الأراضي الجبلية

٢٠٠٠ دونماً في الأراضي المروية

٨٠٠٠٠ دونماً في الأراضي الديمية.

وتقرر أن تمنح الأراضي الزراعية على الأسس التالية من قبل لجنة خاصة:

+ ٥٥ ٪ من الأراضي الزراعية تمنح لسكان المنطقة ثم للمجاورين.

+ ٢٠ ٪ منها لخريجي المدارس الزراعية وضباط الجيش والشرطة المتقاعدين.

+ ٢٠ ٪ منها للمتقاعدين المدنيين والمستخدمين وخريجي المدارس الدينية.

ومنه يتبين بأن الحكومة العراقية لم تعمد إلى التحرش بأراضي الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية الذين كانوا يستغلون بشكل بشع الفلاحين في مختلف مناطق العراق، ومنهم العائلة المالكة والمتناسبين معها أو الفئات المؤيدة للحكم، بل عمدت إلى توزيع الأراضي الأميرية الصرف، وبالتالي لم تستفز هذه الفئة المتنفذة حيث كان الحكم يراعي مصالحها ويدافع عن وجودها. وكان الحكم يسعى حينذاك إلى إدخال أسلوب جديد دعي في حينها ,,بالثورة الخضراء" التي اعتمدت على توزيع الأراضي الزراعية على صغار المزارعين ودعمهم بالمخصبات والبذور المحسنة ومكافحة الأدغال ... الخ. وقد نفذ هذا المشروع في مدينة مخمور في كُردستان، وكان المراد التوسع به لمواجهة المطالبة بزيادة الإنتاج وتحسينه وتحسين ظروف عمل وحياة الفلاحين بعيداً عن التحرش بالعلاقات الإنتاجية الإقطاعية. وخلال الفترة الواقعة بين صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ وسقوط الملكية في العراق أمكن توزيع المساحات التالية على المستثمرين العراقيين كما في الجدول التالي:

المستفيدون من قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١في العراق

اللواء	عدد المستثمرين	مجموع المساحة الموزعة دونم	التوزيع النسبي	
			المستثمرين	المساحة
بغداد	١٢٣٧	١١١٨٦٩	٦,٣	٥,٧
الحلة	٢٢٥٩	١٤٨٣٠٥	١١,٦	٥,٦
ديالى	٦٨٠	٢٥٦٣٠	٣,٥	١,٣
الرمادي	٨٤٨	٨٢١٥٠	٤,٤	٤,٢
الكوت	٢٩٩٦	٢٨٣٣٠٥	١٥,٤	١٤,٥
الديوانية	٥٦٥	٤٥٩٠٠	٢,٩	٢,٤
كربلاء	١	٢٦	٠,٠١	٠,٠٠١
الموصل	٨٨٨٧	١١١٢٣٠٠	٤٥,٦	٥٧,٠
السليمانية	٧٩١	٤٤٦٥٠	٤,١	٢,٣
أربيل	٣١٣	٢٧٤٥٠	١,٦	١,٤
كركوك	٨٧٦	٧٠٠٩٠	٤,٥	٣,٤
المجموع	١٩٥٠٢	١,٩٥١,٦٧٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠

قارن: صبري، أنور والخالدي، أسعد. تجربة الإصلاح الزراعي في العراق. ط ١. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤ .ص ٤٦ .

لم يكن في مقدور هذه الوجهة المحدودة في معالجة المسألة الزراعية أن تحل المشكلات القائمة في الريف والزراعة، إذ أنها قد تفاقمت سنة بعد أخرى حتى غدت تهدد المجتمع بمزيد من التناقضات والصراعات السياسية والانتفاضات الفلاحية، إذ أن الغالبية العظمى من الفلاحين في العراق كانت بدون أرض زراعية وكانت تعمل في أقسى الظروف، ولم يكن

النظام الملكي وحكوماته المتعاقبة على استعداد لحل المشكلة جذرياً، أي تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وإلغاء نظام دعاوى العشائر المرتبط به لصالح الفلاحين ولصالح المجتمع المدني الديمقراطي. وكانت لوحة توزيع الأراضي الزراعية في عام ١٩٥٨ على النحو التالي:

توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في ظل النظام الملكي في العراق في عام ١٩٥٨

التوزيع النسبي لحدود الملكيات ٪	التوزيع النسبي للمالكين ٪	المساحة الكلية بالدونم	عدد الملكيات الزراعية	حدود حجم الملكي الزراعية /دونم
10.5	86.1	2.446.952	144802	من 100-1دونم
21.5	11.9	5.024.736	70126	من 1000 -101دونم
68.0	2.0	15.855.621	3418	من 100.000-1001 فأكثر
100.0	100.0	33.477.309	168346	المجموع

قارن: صبري، أنور و ألخالدي، أسعد. تجربة الإصلاح الزراعي في العراق. ط ١. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٤٦.

ويستدل منه على أن نسبة عالية من سكان الريف لا يمتلكون أرضاً زراعية، في حين أن قلة قليلة جداً من السكان كانت تستحوذ على القسم الأعظم من مساحات الأراضي الزراعية.

لهذا كان أمام قادة انتفاضة تموز العسكرية أن يجدوا حلاً لهذه المشكلة المعقدة. وشكل الحكم الجديد لجنة خاصة لوضع قانون الإصلاح الزراعي الأول في العهد الجمهوري. وتبلورت مجموعة من الأفكار في داخل اللجنة واختلف أعضاء اللجنة حول بعض القضايا بسبب التباين في الرؤية والفئات التي كانوا يمثلونها ويدافعون عن مصالحها، إضافة على

مدى وعيهم لطبيعة المرحلة والمهمات المطروحة وعلاقتها عموماً بالمجتمع وحركته اللاحقة وآفاق تطوره.

ويبدو أن الصراع الرئيسي قد تركز حول ملكية الأرض ودار بين الحزب الوطني الديمقراطي مؤيدين من قوى حزبية وسياسية أخرى، وبين الحزب الشيوعي مؤيداً من قوى سياسية يسارية أخرى في الحكم وخارجه. إلا أن القانون صدر وهو يحمل الاتجاهات التالية التي أمكن تحقيق الإجماع النسبي عليها:

- تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية السائدة بالريف باعتبارها عاملاً أساسياً معرقلاً للتطور الاقتصادي، ومنها الصناعة والسوق الداخلي، وسبباً في التخلف الذي يعاني منه الريف والمجتمع عموماً.
- توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين والمحتاجين للأرض الزراعية، سواء أكانت تلك التي تصادر من مساحات الأراضي التي تحت تصرف الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية أم تلك التي تعود إلى الدولة (الأراضي الأميرية)
- إقامة المزارع التعاونية والحكومية باعتبارها نماذج يمكن أن تساهم في تطوير الإنتاج الزراعي، خاصة وأن الدولة قادرة بمواردها المالية أن تمول مثل هذه المشاريع وتدعم نشاط الفلاحين.

١٥ الدعوة إلى إقامة محطات للمكائن والمعدات الزراعية الحكومية لمساعدة الفلاحين في نشاطهم الزراعي.

١٦ وكانت هذه الوجهة تستهدف تنشيط الإنتاج الزراعي وتغيير بنيته الزراعية وتحسين مستوى حياة وظروف عمل ومعيشة الفلاحين وتطوير الخدمات التي تقدم لهم.

وفي ضوء هذه الرؤية وضع وصدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩. وبمجرد صدور القانون تفجر التناقض الرئيسي على مستوى الداخل بين الفئات الاجتماعية المستحوذة على الأرض الزراعية وفقراء الفلاحين وصغار المزارعين، كما شمل المدينة بسبب العلاقة المتشابكة بين المدينة والريف بصورة لم تكن معهودة سابقاً في العراق ولعب

الصراع السياسي الناشئ عن ذلك التناقض دوراً أساسياً في خلق اصطفاف جديد للطبقات والفئات الاجتماعية والأحزاب والقوى السياسية على مستوى الداخل، ووجد امتداً له في الدول المجاورة والمنطقة العربية. فماذا تضمن هذا القانون الذي أثار مثل تلك التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية؟ يمكن تلخيص أهم فقرات هذا القانون بالنقاط التالية:

- وضع حد أعلى لملكية الأرض الزراعية لا يزيد عن ١٠٠٠ دونم في الأراضي المروية و ٢٠٠٠ دونم في الأراضي (الديمية) المطرية. وهذا يعني مصادرة جميع الأراضي الزراعية التي تزيد عن هذين الحدين في نوعي الإرواء في الأراضي الزراعية والمستحوذ عليها قبل ذاك من جانب الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.
- منح مالك الأرض القديم إمتيازين هما:

أ. حق اختيار قطعة الأرض في حدود الحد الأعلى المقرر"

ب. الحق في الحصول على تعويض مالي عن الأراضي المصادرة التي كانت بحيازة المالك أو المستحوذ على الأرض الزراعية.

- توزيع الأراضي المصادرة والمملوكة للدولة على الفلاحين بحد أدنى وأعلى يتراوح بين ٣٠–٦٠ دونما في الأراضي المروية ٦٠–١٢٠ دونما في الأراضي المطرية.
- حرم الفلاحون من حق اختيار قطعة الأرض الزراعية التي تصبح لهم، كما فرض على الفلاحين المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعي دفع بدل مالي للدولة عن الأرض الممنوحة لهم.
- إسناد الحركة التعاونية الزراعية.
- الإبقاء على نظام المحاصصة في تقسيم الحاصل في الأراضي العائدة لملاك الأراضي الزراعية حيث يعمل عليها فلاحون وفق مبدأ المحاصصة مع المستحوذين على الأرض الزراعية.
- وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين وتأسيس التعاونيات الزراعية من الفلاحين المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي.

يوضح الجدول التالي أسس توزيع الأرض الزراعية وفق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩:

أسس توزيع الأرض الزراعية في قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

نوع الإرواء في الأرض	الإقطاعيين وكبار الملاكين	صغار المزارعين	التناسب بين المجموعتين
الحد الأعلى في :			
أراضي مروية	١٠٠٠ دونم	٦٠ دونم	١ : ١٦,٧
أراضي ديمية	٢٠٠٠ دونم	١٢٠	١ : ١٦,٧
الحد الأدنى في :			
أراضي مروية	١٠٠٠ دونم	٣٠ دونم	١ : ٣٢,٢
أراض ديمية	٢٠٠٠ دونم	٦٠ دونم	١ : ٣٢,٢

المصدر: حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري الحديثة. بغداد. ١٩٧٦. ص ١١٧.

يشير هذا الجدول وكذلك المواد السابقة للقانون إلى عدد من المسائل المهمة التي يمكن اعتبارها، وفق تقديري، مثالب تضمنها قانون الإصلاح الزراعي، وهي:

١. أن المشرع لم يميز في تحديده الحدين الأعلى والأدنى للملكية بين عدة مسائل مهمة وأساسية في الزراعة العراقية، وهي:

أ) خصوبة التربة.

ب) نوع المحاصيل التي تزرع فيها.

ج) قربها أو بعدها من مصادر المياه بالنسبة للأراضي السيحية، ومناسيب الأمطار بالنسبة للأراضي الديمية أو المطرية.

د) بين الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الزراعية وبين البساتين.

٢) أعطى المشرع الحق للإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية باختيار القطع التي

تقع في الحد الأعلى للملكية، وبالتالي أصبحت أكثر الأراضي الزراعية خصوبة من حصتهم، في حين حرم الفلاحون من تلك الأراضي الخصبة أو القريبة من مصادر المياه وكذلك القريبة من مراكز تسويق السلع الزراعية. وهذا يعني أن بالإمكان أن تتوفر للإقطاعيين إمكانية تحقيق ريع تفاضلي متعدد الجوانب، في حين يمكن أن لا تتوفر مثل هذه الإمكانية للفلاحين، وبالتالي ميز القانون بين الإقطاعيين والفلاحين بحقوق المواطنة.

٣) كما كانت العلاقة الزراعية غير منصفة للفلاحين المنتجين الفعليين للمنتجات الزراعية العاملين وفق نظام المحاصصة.

٤) الموافقة على تعويض الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية عن الأراضي المصادرة التي تزيد عن الحد الأعلى المقرر للملكية، وفي هذا اعتراف بشرعية النهب السابق الذي تعرضت له أراضي الدولة والفلاحين من جانب هذه الفئات وبدعم مباشر وغير مباشر من سلطات الاحتلال البريطاني والحكومات العراقية المتعاقبة. كما أن القانون لم يحدد أسس التعويض وسقفه. مما أجبر الدولة على إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١، بعد أن بالغت أجهزة الدولة بدفع تعويضات سخية لكبار الإقطاعيين وكبار الملاكين عن الأراضي المصادرة، تحددت بموجبه أسس التعويض. وتقرر تقديم تعويضات وفق القواعد التالية:

أ) الأراضي الديمية استناداً إلى خصوبة الأرض ومعدل سقوط الأمطار سنوياً:

١- ثلاثة دنانير للدونم الواحد بالنسبة للأراضي وافرة الخصوبة الواقعة شمال وجنوب خط سقوط الأمطار،

٢- دينار ونصف دينار للدونم الواحد بالنسبة للأراضي غير وافرة الخصوبة الواقعة شمال وجنوب خط سقوط الأمطار،

ب) الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة:

١- اثنا عشر ديناراً للدونم الواحد بالنسبة للأراضي التي تزرع تبغاً أو رزاً في الألوية الشمالية، وتسعة دنانير للدونم الواحد في الأراضي وافرة الخصوبة أو الأراضي التي

تزرع قطناً أو خضروات في الألوية الشمالية، ٢- ستة دنانير للدونم الواحد بالنسبة للأراضي وافرة الخصوبة في الألوية الأخرى عدا ما يزرع منها رزاً، وثلاثة دنانير للدونم الواحد بالنسبة للأراضي التي تسقى بالواسطة في البلاد.

ج) الأراضي المعدة لزراعة الرز (الشلب) في غير الألوية الشمالية:: ١. خمسة عشر ديناراً للدونم الواحد بالنسبة للأراضي التي تسقى بالواسطة" ٢. عشرون ديناراً بالنسبة للأراضي التي تسقى سيحاً.

وتم تقدير المبالغ الواجب دفعها كتعويضات إلى الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية ممن تمت استعادة الدولة لأراضيها منهم وفق هذا القانون بحدود ٤٠ مليون دينار عراقي.

٥) الابتعاد عن تحديد سقف زمني لإنجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع للأراضي الزراعية، وبالتالي سمح في المجال لأن تمتد هذه العملية طوال سنوات لاحقة. ويمكن للجدول التالي أن يوضح المساحات التي تم الاستيلاء عليها خلال الفترة قبل سقوط حكومة عبد الكريم قاسم وتلك التي وزعت فعلاً على الفلاحين وفق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨.

الأراضي المستولى عليها والأراضي الأميرية الموزعة على المنتفعين منها خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦٢

السنوات	مساحة الأراضي المستولى عليها /دونم	الأراضي المستولى عليها والموزعة/دونم	الأراضي الأميرية الموزعة/ دونم	إجمالي المساحة الموزعة دونم	عدد المنتفعين
١٩٥٩	٢,٥٩٠,٣٦٥	-	٣٦,٩٠٠	٣٦,٩٠٠	٦١٥
١٩٦٠	١,٥٤٦,٦٦٧	٢٢٣,٩٢٥	٥٩,٥٠٤	٢٨٣,٤٢٩	٧٣٩٣
١٩٦١	١,١٤٦,٦١٠	٢٩٣,٧٢٦	١٩٨,٣٠٥	٤٠٢,٠٣١	٩٤٦٠
١٩٦٢	١٨٣,٣٧٢	٥٦٩,٦٤٧	٦٧,٨٧٦	٦٣٧,٥٢٣	١١١٧٠
المجموع	٥,٤٦٧,٠١٤	١,٠٨٧,٢٩٨	٢٦٢,٥٨٥	١,٣٥٩,٨٨٣	٢٨٦٣٨

المصادر:

- صبري، أنور و ألخالدي، أسعد. تجربة الإصلاح الزراعي في العراق. ط ١. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٥٩.
- الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق.ص ٣١١.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري الحديثة. بغداد. ١٩٧٦. ص ١٢٣.

عدد المنتفعين من توزيع الأراضي المستولى عليها والأميرية للفترة ١٩٥٩–١٩٦٢

السنوات	مساحة الأراضي المستولى عليها /دونم	الأراضي المستولى عليها والموزعة/دونم	الأراضي الأميرية الموزعة /دونم	عدد المنتفعين	إجمالي المساحة الموزعة /دونم
1959	2.590.365	–	36.900	615	36.900
1960	1.546.667	223.925	59.504	7393	283.429
1961	1.146.610	293.726	198.305	9460	402.031
1962	183.372	637.523	67.876	11170	893.941
المجموع	5.467.014	1.359.883	262.585	28638	5.467.014

المصادر:

- صبري، أنور و ألخالدي، أسعد. تجربة الإصلاح الزراعي في العراق. ط ١. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٥٩.
- لكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق.ص ٣١١.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري الحديثة. بغداد. ١٩٧٦. ص ١٢٣.

وإذا كانت الفترة الأولى من عملية التحول من انتفاضة عسكرية إلى ثورة اجتماعية قد حققت خطوات مهمة، على طريق السعي لحل المسألة الزراعية، فأنها سرعان ما تراجعت ابتداءً من عام ١٩٦١/١٩٦٢ حيث تجلى التراجع في صيغ كثيرة ومنها تراجع عمليات الاستيلاء على أراضي الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي، حيث فقدت الحركة الفلاحية دورها المؤثر وتلقت، ومعها الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية والجمعيات الزراعية، ضربة قاسية، عبر التعاون بين أجهزة الدولة وتلك الفئات المستغلة وسكوت قاسم عما كان يجري ويعرف به جيداً.

٦. ترك قانون الإصلاح الزراعي لأجهزة الدولة القديمة أن تمارس الأسلوب الذي تراه مناسباً في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، إذ أن الدولة الجديدة لم تجر التغييرات الجذرية الضرورية لتغيير طبيعة وأساليب عمل ونشاط أجهزة الدولة وحافظت عليها كما كانت عليه قبل ذاك في ما عدا تغيير بعض كبار المسؤولين.

فجر قانون الإصلاح الزراعي صراعاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً شديداً في الريف العراقي. ففي الوقت الذي أيدته الجماهير الكادحة في الريف والمدينة ووقفت إلى جانب تنفيذه، تصدت له دون رحمة فئات الإقطاعيين وكبار ملاك ملاكي الأراضي الزراعية والكومبرادور المحلي المتعاون مع الإقطاعيين. فالقانون استهدف من الناحية الموضوعية الحد من الملكية الواسعة للأراضي الزراعية والسير على طريق التصفية التدريجية ذات المدى الطويل للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتوفير مستلزمات التحول التدريجي الهادئ إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف والزراعة العراقية، ومساعدة فئة السراكيل وكبار ملاك الأراضي الزراعية في اختيار هذا الطريق، دون التفريط بهم أو تعميق التناقضات بينهم وبرجوازية المدينة، خاصة وأن البرجوازية المحلية، بما فيها الوطنية لم تكن حتى ذلك الحين قد قطعت صلتها بالأرض الزراعية أو الريف العراقي. واستهدف المشرع أيضاً إيجاد علاقة زراعية أفضل لمئات ألوف العوائل الفلاحية التي حرمت من الأرض الزراعية ومن الحياة الحرة والكريمة منذ مئات السنين. وبالتالي فإن هذا القانون كان يستهدف إيجاد أرضية أفضل لتطور الزراعة والإنتاج الزراعي وتوفير مستلزمات نمو

العلاقات الرأسمالية في الزراعة وفي مجمل الاقتصاد العراقي. وسعى المشرع من الناحية القانونية والعملية إلى دعم وجود وتطور ثلاث فئات اجتماعية في الريف، إضافة إلى تنمية وتوسيع قاعدة العمال الزراعيين، وهي: صغار الفلاحين من ذوي الملكيات الصغيرة للأرض الزراعية، ومتوسطو الفلاحين من السراكيل وغيرهم ممن يتصرف بمساحات أكبر من الحد الأعلى المقرر توزيعه على الفلاحين المستحقين للأرض الزراعية بموجب قانون الإصلاح الزراعي، وكبار المزارعين وأغنياء الفلاحين ممن تقع ملكية الأراضي التي بحوزتهم بحدود الحد الأعلى للملكية الزراعية. ويبدو هذا الموقف واضحا في مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الدولة ولم تنتبه إليها أو تدرك جوهرها تلك الفئات الإقطاعية وكبار ملاك الأراضي الزراعية التي تضررت مباشرة من صدور قانون الإصلاح الزراعي بسبب خسارتها لمساحة واسعة من الأراضي التي كانت بحوزتها، ولهذا أعلنت حربها مباشرة ضد قانون الإصلاح الزراعي. فإلى جانب إقرار المشرع بالملكية الفردية للأراضي الزراعية واعترافه بالأسس التي تم بموجبها توزيع الأراضي الزراعية في الفترة المنصرمة، أقر مبدأ التعويض عن الأراضي المصادرة ومبدأ توزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين المستحقين ببدل الأرض. وكان الهدف من وراء ذلك توفير إمكانيات مالية إضافية لكبار ملاك الأراضي الزراعية لضمان تحسين إمكانياتهم المالية لتعجيل التحول صوب العلاقات الرأسمالية، والاعتراف من حيث المبدأ بأن ملكية هؤلاء للأرض الزراعية كانت شرعية، أو أنهم حصلوا عليها بصورة شرعية ووفق قوانين صادرة عن الدولة، وليس عن طريق الانتزاع القسري من لفلاحين أو حصلوا عليها بطرق مختلفة وبموافقة الدولة.

وإذ اندفع الفلاحون، الذين عانوا أشد أنواع استغلال وصنوف الاضطهاد على أيدي الإقطاعيين، يسعون إلى ممارسة حقهم والدعوة إلى تنفيذ سريع وبعيد عن البيروقراطية لبنود قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، راحت أجهزة الدولة، التي خطت في البداية خطوة كبيرة على طريق انتزاع الأراضي من الإقطاعيين ووضعها بيد الدولة لإعادة توزيعها على الفلاحين المستحقين للأرض، تعمل على إعاقة عملية المصادرة والتوزيع. ونشأت خلال فترة قصيرة أوضاعٌ شاذة في البلاد نتيجة تراجع أجهزة الدولة عن تنفيذ

مضمون التشريع. ففي الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ ونهاية عام ١٩٦٢ أمكن الاستيلاء على أراض زراعية بلغت مساحتها ٥٤٧٣٠١٥ دونما من مجموع ١١٤٥٩٩٣٧ دونما كان المفروض الاستيلاء عليها وفق القانون، أي بنسبة قدرها ٨,٤٧٪ تقريباً. كما أن عمليات توزيع الأراضي المستولى عليها وتلك الأراضي العائدة للدولة (الأراضي الأميرية) التي تقرر تشريعا توزيعها على المستحقين من الفلاحين قد تعرقلت كثيرا بسبب الدور الذي لعبته الأجهزة المناهضة لقانون الإصلاح الزراعي وملاك الأراضي القدامى وبسبب إبعاد الفلاحين وجمعياتهم الفلاحية عن المشاركة في تطبيق بنود قانون الإصلاح الزراعي. واستمر هذا الوضع حتى سقوط قاسم حيث لم تتجاوز نسبة التنفيذ ربع مساحة الأراضي المصادرة فعلاً.

وخلال الفترة الواقعة بين صدور قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٩ وسقوط الجمهورية الأولى في عام ١٩٦٣ أجبرت حكومة قاسم تحت ضغط قوى النظام الملكي السابق والبرجوازية اليمينية إلى إصدار الكثير من التعديلات على قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لصالح قدامى الإقطاعيين وكبار الملاكين والتي تبلورت في عدد من النقاط المهمة التي نوجزها فيما يلي:

١٢ تغيير الحد الأعلى للملكية الزراعية المسموح بها على النحو التالي:

* "تمليك شيوخ العمارة الذين يعرفون ,,بالملتزمين الثانويين"، ومن يرتبط بهم من أصحاب مضخات وأصحاب محارم، الأراضي الزراعية بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ إذ بموجبه ملك الملتزم الأول ٢٠٠ دونم من الأراضي المروية و٤٠٠ دونم من الأراضي الديمية. ثم رفع حد التمليك وفق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ إلى ٣٠٠ دونم مروية على أن لا تزيد السيحية عن ١٥٠ دونما"، ثم زيدا في أعقاب سقوط قاسم أيضاً. وبالنسبة للملتزم الثانوي فملكه القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ (١٠٠) دونم مروية و٢٠٠ دونم ديمية، ثم زيد التملك بموجب القانون ٦١ لسنة ١٩٦١ إلى ٢٠٠ دونم مروية، على أن لا تزيد في السيحية عن ١٠٠ دونم، ثم ارتفعت بعد سقوط قاسم أيضاً.
* ملك القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٢ السركال الرسمي، ممن اختيروا مختارين في قرى

المنطقة، ٣٠٠ دونم من الأراضي المروية على أن لا تزيد في السيحية عن ١٥٠ دونماً أو ٥٠ دونماً شلب (الرز) أو بساتين.

* قررت الهيئة العليا للإصلاح الزراعي في عام ١٩٦٠ تأجير الأراضي الزراعية الأميرية الصرفة التي كانت قد وزعت من أجل إسكان منطقة الحويجة بوحدات زراعية تتراوح بين ٨٠ على ١٥٠٠ دونم، والتي كان قد استحوذ عليه من قبل شيوخ العشائر في المنطقة، إلى الذين كانوا يتصرفون فيها بوحدات لا تتجاوز مساحة الواحدة منها عن ١٠٠٠ دونم، والتي شملها فيما بعد (١٩٦٥) قانون تمليك الوحدات الاستثمارية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥.

تأثرت الزراعة وحياة الفلاحين إلى حدود بعيدة بالفوضى التي سادت الريف والتي عملت على إشاعتها كل القوى التي كانت تعادي قانون الإصلاح الزراعي والنظام الجمهوري الجديد وراحت تنظم المحاكم ضد الفلاحين بحجة استيلائهم ,,بصورة غير شرعية" على أراض تعود لكبار ملاك الأراضي الزراعية. وعجز عبد الكريم قاسم عن الوقوف بوجه هذه الموجة العاتية المعادية للفلاحين وقانون الإصلاح الزراعي، إذ أجبر رئيس الوزراء على السكوت عنها والسماح بمواصلة تنفيذ قرارات تلك المحاكم التي لم تكن عادلة ولا مستندة إلى القوانين المعمول بها. ويمكن الادعاء بأن الريف العراقي شهد منذ بداية عام ١٩٦١ ما يطلق عليه بثورة ردة ضد الثورة الزراعية البرجوازية، أي إنها ساهمت عمليا بالتمهيد لانقلاب شباط/فبراير عام ١٩٦٣. واشتدت نتيجة ذلك ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وتنامي الضغط على حياة المدينة وظروف المعيشة فيها وتفاقم حجم البطالة، وأتساع مساحات الأراضي المحيطة ببغداد المسكونة بالفلاحين الفقراء النازحين من مناطق وسط العراق وجنوبه ونشوء أوضاع اجتماعية مزرية ونسبة مهمة من السكان المهمشين اقتصادياً واجتماعياً، وتدهور حجم الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ازدياد حاجة الاستهلاك المحلي للمواد الغذائية الزراعية المستوردة من الخارج. لقد تحول الريف إلى بقعة تهدد المجتمع بمزيد من المشكلات والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بفعل النشاط الواسع النطاق للقوى المعادية لنظام الحكم والإصلاح الزراعي وكادحي الريف.

كانت حصيلة القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين الأخرى التي صدرت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ – وشباط/فبراير ١٩٦٣ الذي صنف الأراضي الزراعية إلى عشرة أصناف حسب درجة خصوبتها وموقعها من الخط المطري ونوع الإرواء ونوع المحصول من أجل تقدير مبلغ التعويضات أو بدل الأرض فقط، بقاء تسعة ملايين دونم من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة تحت تصرف كبار الملاكين القدامى، إضافة إلى أنهم راحوا يستأجرون الأرض الزراعية من الفلاحين العاجزين عن زراعتها لأسباب كثيرة أو استئجار أراضي الدولة بأبخس الأثمان أو التجاوز على أراضي الفلاحين وبخاصة أولئك الذين نزحوا إلى المدن تحت ضغط الحملة المعادية للفلاحين والإصلاح الزراعي التي قادها كبار ملاك الأراضي القدامى. وظل المالك بعد الإصلاح الزراعي المعطل ينال دخلا يفوق ما يناله الفلاح بعشرات المرات وبلغت النسبة في عام ١٩٦٩، أي بعد مرور أحد عشر عاما على صدور القانون ٣٠. وتفترض هنا الإشارة إلى أن القانون قد تجاوز على فقراء وصغار الفلاحين عندما فرض عليهم دفع بدل الأرض الزراعية للإقطاعيين عبر الدولة، رغم كل الحيف والاستغلال والإساءات التي تعرضوا لها تحت هيمنة الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال القاعدة التي تم تنظيم العلاقة الزراعية بين صاحب الأرض وصاحب واسطة الإرواء (المضخة) والفلاح المنتج، أي تنظيم توزيع الناتج الزراعي بين مالك الأرض والفلاح باعتباره المنتج الفعلي.

العلاقة الزراعية التي تحدد توزيع الناتج الزراعي

بين صاحب الأرض أو المضخة والفلاح بالنسب المئوية[٢٠٤]

التفاصيل	الري سيحاً	الري بالواسطة	الديم (المطر)
الأرض	١٠	١٠	١٠
الماء (السقي)	١٠	٢٠	–
عمل الفلاح والبذور	٥٠	٤٠	٥٠
الحراثة	٧,٥	٧,٥	١٢,٥
الحصاد أو الجني	١٢,٥	١٢,٥	١٧,٥
الإدارة	١٠	١٠	١٠

المصدر: قوانين الإصلاح الزراعي (١) الهيئة العليا للإصلاح الزراعي. بغداد. ١٩٦٥. ص ٢٥.

أشرنا إلى أن قانون الإصلاح الزراعي فجر التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية ودفع إلى اصطفاف جديد للقوى الطبقية والأحزاب والقوى السياسية في المجتمع. إلا أن المشكلة برزت في حقيقة أن القوى المناهضة للإصلاح الزراعي على الصعد الداخلية والعربية والإقليمية والدولية تمكنت من تحقيق التحالف مع قوى كانت بالأساس مع قانون الإصلاح الزراعي، إلا أن تطور الأوضاع دفعها للوقوف إلى جانب تلك القوى سياسياً، وبالتالي تزعزعت الجبهة الفلاحية والقوى المتحالفة معها، مما أخل بميزان القوى

٢٠٤ ومن الجدير بالإشارة أن القانون الذي صدر برقم ٣ لسنة ١٩٥٩ قد رفع من حصة الإدارة والخدمات من ١٠ ٪ إلى ١٥ ٪ وعلى النحو التالي، والتي لم تكن في صالح الفلاحين، بل في صالح المستحوذين على الأرض الزراعية:

٢ ٪ لكل من تقديم البذور و٢٪ لقاء تقديم السلف و٢٪ لقاء حراسة المزرعة و٢٪ لقاء قسمة الحاصلات و٢٪ لقاء مراقبة المياه وتوزيعها و٥٪ لقاء خدمات الإدارة، وبذلك يكون المجموع ١٥٪. راجع في هذا الصدد: الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق. ١٩٨٦. ص ٢٦٨.

السياسية، خاصة وأن الحكومة تذبذبت بين الموقفين وعجزت عن دعم جهود الفلاحين لمواصلة حازمة في تنفيذ بنود القانون لصالح الريف والزراعة والفلاحين.

كان للإصلاح الزراعي، وبالرغم من التلكؤ في عمليات التنفيذ الفعلي لبنوده الدور المتميز في التأثير الإيجابي على تطور القطاع الزراعي من جوانب عديدة، سواء من حيث تكون التعاونيات الزراعية أو زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل الزراعي ودخل الفلاحين وتحسين حركة السوق الداخلي. ويمكن هنا أن نتطرق إلى عدد من تلك المؤشرات المهمة في القطاع الزراعي.

* التعاونيات الزراعية

نصت المادة الحادية والثلاثون من قانون الإصلاح الزراعي على ما يلي بشأن التعاون الزراعي:

"تتكون بحكم هذا القانون جمعية تعاونية زراعية أو أكثر ممن آلت إليهم الأرض الموزعة في ناحية واحدة وللجمعية أن تضم من لا تتجاوز أراضيهم في الناحية الحد الأعلى للتوزيع إذا طلبوا ذلك ويجوز بقرار من الهيئة العليا إنشاء جمعية واحدة لأكثر من ناحية"[٢٠٥]. ولكن القانون لم يترك هذا المبدأ اختيارياً بل نص على إلزامية تشكيل الجمعيات وأكد المسائل التالية:[٢٠٦]

١. إلزامية تشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي.
٢. شمولها لكل الفلاحين المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي الموزعة عليهم الأرض الزراعية.

---

٢٠٥ قوانين الإصلاح الزراعي. الهيئة العليا للإصلاح الزراعي. (١). ط ١. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٦٥. ص ٢١.

٢٠٦ حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٢٩٦.

٣. إمكانية شمولها لصغار المزارعين ممن لا تزيد مساحات الأراضي التي بحوزتهم عن الحد الأعلى المقرر في التوزيع رغبة في توسيع قاعدة هذه التعاونيات ووفق رغبة وطلب الفلاحين.

لم تكن فكرة التعاون معروفة وواسعة الانتشار في صفوف الفلاحين في جميع أرياف العراق، رغم أن بعض الأرياف شهدت بعض أشكال التعاون والعون المتبادل في ما بين الفلاحين بمبادرات من بعض تنظيمات الحزب للشيوعي العراقي. وكان الفلاحون المهتمون بالسياسة يعرفون أيضاً بوجود ونجاح التعاونيات الزراعية والمزارع الحكومية في الاتحاد السوفييتي وفي عدد من البلدان الاشتراكية، وكانوا يعرفون عنها أنها ناجحة وقدوة يمكن أن تمارس في العراق أيضاً. وكانت هذه الصورة مرتبطة بنشاط الشيوعيين العراقيين أيضاً ودعايتهم لصالح الفكر الاشتراكي وأساليب تنظيمه للحياة الاقتصادية في الريف والزراعة.

ومع ذلك فإن إقامة التعاونيات كانت تفترض توفير مستلزمات كثيرة في مجتمع كان يعاني أشد المعاناة من العلاقات شبه الإقطاعية ومن التخلف في مستوى الوعي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن العلاقات القبلية تلعب دوراً كبيراً في حياة الفلاحين في الريف والمدينة. وأن إقامة التعاونيات الزراعية يفترض أن تكون جزءً من سياسة الدولة وأن تجد الدعم في الجوانب الأخرى من السياسة الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن كل ذلك لم يكن موجوداً، في ما عدا المواد القانونية التي تدعو إلى إقامة التعاونيات. ولهذا واجهت الحركة التعاونية مصاعب جمة ومحيطاً غير مهيأ للتعامل الواعي مع هذه التعاونيات.

كانت الإرادة السياسية غير موحدة والتوجه غير واضح وحاسم وأجهزة الدولة لا ترى ضرورة ذلك بشكل عام والمقاومة من جانب شيوخ العشائر الإقطاعيين وكبار الملاكين واسعة جداً. واعتبر النشاط التعاوني جزء من دعايات الشيوعيين لتعزيز مواقعهم في الريف وفي صفوف الفلاحين، فتعرضت لمقاومة أكبر.

أقيمت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ ونهاية عام ١٩٦٢ مجموعة من التعاونيات الزراعية انتسب إليها الفلاحون المستفيدون من الإصلاح الزراعي على النحو الآتي:

تطور عدد وأعضاء الجمعيات التعاونية في العراق خلال الفترة ١٩٥٩–١٩٦٣

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	مساحة الأرض دونم	رأس المال المدفوع د.ع	احتاطي رأس المال د. ع.
١٩٦١	١٧	٢٣٠٦	١٧٩١٠٧	٢٠٧٨	٤٩٤
١٩٦٢	٥٠	٨٣٩٧	٤٦١١٢٤	٣٢١٧	٢٠٣٤

المصدر: حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٢٩٦. ص ٣٠٣.

لم تكن الحركة كما يلاحظ من التأسيس واسعة، بل محدودة بالقياس إلى عدد الفلاحين المستفيدين من الإصلاح الزراعي والموزعة عليهم الأراضي الصالحة للزراعة، بل هي في الحقيقة مناسبة لو كانت المسألة مرتبطة بالرغبة في إقامة عدد قليل لكي تدلل على ضرورتها للفلاحين وتتسع عندها الحركة في إطار عملية اقتناع عملية من جانب الفلاحين. فالتعاونيات التي أقيمت تميزت بما يلي لا في هاتين السنتين فحسب، بل حتى في ما بعد حتى نهاية العقد السابع على الأقل:

- لم تكن تعاونية بالمعنى السليم، إذ أنها مارست بعض النشاطات الاستهلاكية وعملية تسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي فهي لم تكن تعاونية إلا باسمها.
- امتناع أجهزة الدولة عن تقديم الدعم المطلوب منها والمثبت في قانون الإصلاح الزراعي، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المساعدات النقدية أم العينية أم الإرشادات الزراعية والكوادر الفنية أم في مجال الدعم السياسي.
- إبقاء أجهزة الدولة على حالها دون تغيير ورداءة كفاءتها واستعدادها لإنجاز المهمات المكلفة بها، إضافة إلى فسادها الوظيفي الموروث من العهد الملكي[٢٠٧].

٢٠٧ خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. منشورات الشريف الرضي. قم. إيران. ١٩٩٧. ص ٢١٤.

- شن حملة دعائية واسعة ضد التعاونيات الزراعية باعتبارها شكلاً من أشكال الشيوعية التي لا تنسجم مع الدين الإسلامي من جانب القوى المناهضة لتطور الحياة الاقتصادية والجمهورية، وخاصة من جانب الإقطاعيين والقوى المناهضة للحزب الشيوعي العراقي.
- عد الاهتمام باستكمال سياسة الدولة بإجراءات اقتصادية أخرى تساهم في دفع عملية الإصلاح الزراعي نحو الأمام وخاصة في مجالات التعليم والثقافة والخدمات الأخرى للفلاحين والتعاونيات الزراعية.

ووجدت القوى الديمقراطية أن النشاط الشيوعي في مجال الإصلاح الزراعي لا ينسجم مع مشاريعها وتصوراتها عن حل المسألة الزراعية عموماً ومجال التعاونيات خصوصاً. ولهذا فإن السيد محمد حديد، وهو أحد أبرز ممثلي التيار اللبرالي الديمقراطي في الحياة السياسية والاقتصادية العراقية حينذاك، ومن الصناعيين البارزين في العراق، بادر إلى طرح تصوره المعارض لتصور الحزب الشيوعي العراقي في الموقف من الإصلاح الزراعي ومن الاتجاهات التي كانت حينذاك في حل المسألة الزراعية النص التالي:

"إن الحكومات التقدمية بوسعها أن تنافس الشيوعيين في المناطق الريفية من خلال تقديم برامج للإصلاح الزراعي تعود بالنفع الحقيقي على الفلاحين. مثل هذه البرامج يجب أن تساعد في إيجاد طبقة واسعة من الزارعين – المالكين الصغار – وضمان حقوقهم في الملكية، ويجب أن تساعد في تأمين الدخول المرتفعة للفلاحين. في مثل هذه الظروف، فإن الشيوعيين سيخسرون عدداً كبيراً من الفلاحين الذين يتخذون منهم هدفاً للتحريض، بينما ستكسب الحكومة حلفاء أقوياء في الدفاع عن نظام ملكية الأرض الذي جرى إصلاحه"[٢٠٨].

إن هذا الطرح من جانب السيد محمد حديد كان يسعى إلى تأمين ثلاث مسائل، وهي:

١. تمييز موقف الحزب الوطني الديمقراطي عن الحزب الشيوعي العراقي بشكل واضح.
٢. ورفض ما يقدمه الشيوعيون من حلول للمسألة الزراعية، وبشكل خاص في موضوع ملكية الأرض والتعويض وحقوق الإقطاعيين وشيوخ العشائر في الأرض.

---

٢٠٨ نصير سعيد ألكاظمي. الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤٥.

٣. تأمين تعبئة كل القوى للتحالف إزاء الحلول والمواقف التي يطرحها الحزب الشيوعي العراقي وسياسته في الريف وتأثيره الكبير حينذاك على الفلاحين.

وعمدت جماعة الأهالي وكذلك الإصلاح الشعبي فيما بعد إلى طرح وجهات نظرهم الخاصة تمييزاً عن مواقف الحزب الشيوعي العراقي في فترة الثلاثينات من القرن الماضي بأمل أن لا يحصل الاختلاط بين البرنامج الإصلاحي والبرنامج الشيوعي أو البرنامج الجذري، كما كان يعبر عنه أحياناً كثيرة. ولا شك في أن إمكانية الاتفاق كانت قائمة ووجدت تعبيرها في القانون الصادر عن الدولة، وبالتالي فإن الصراع أدى إلى تدهور الوضع وإلى استقطاب غير ضروري بين القوى التي كانت تتبنى قانون الإصلاح الزراعي حينذاك وتسعى إلى تحقيقه.

* الإنتاج الزراعي النباتي

إن التغيرات التي طرأت على علاقة الأرض بالفلاح، رغم التعقيدات السياسية والاجتماعية والصراعات الحادة التي شهدها الريف والتي صاحبت الفترة ١٩٥٩–١٩٦٢، فأنها أثرت تأثيراً إيجابياً على الإنتاج الزراعي، علماً بأن العراق شهد خلال هذه السنوات بعض الجفاف بالقياس مع الفترة التي سبقتها. ويمكن متابعة إنتاج أهم المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية خلال الفترة ١٩٥٩–١٩٦٢ من خلال الجدول التالي:

متوسط المساحة والإنتاج الغلة في السنة للفترة ١٩٥٣–١٩٥٨ و١٩٥٩–١٩٦٢

الفترة	المساحة / ألف دونم			الإنتاج / ألف طن			الغلة كغم / دونم		
ا لمحصول	الحنطة	الشعير	الرز	الحنطة	الشعير	الرز	الحنطة	الشعير	الرز
١٩٥٣–٥٨	٦١٠٧	٦٩١٤	٢٨٤	٩٤٠	٨٢١	٨٢١	١٥٤	١٢٤	٢٨٩
١٩٥٩–٦٢	٥٧١١	٤٣٧٧	٢٩٠	٧٦٨	٨٩١	٩٧٠	١٣٥	٢٠٣	٣٣٥

المصدر: أخذت الأرقام الأساسية من التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات ١٩٦٠–١٩٦٢. بغداد.

راجع بشأن متوسط المساحة والإنتاج والغلة للفترة ١٩٥٣–١٩٥٨ كتاب الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ١٧٣.

ومنه يستدل على حصول تحسن ملحوظ ولكنه محدود في غلة الدونم الواحد للشعير والرز مع تدهور ملحوظ في غلة الدونم الواحد من الحنطة في السنة.

ويمكن القول بأن الإصلاح الزراعي ومنذ عام ١٩٦١ دخل في مأزق شديد وركود ألحق أضراراً كبيرة بالريف العراقي وبالزراعة والجمهرة الواسعة من الفلاحين الفقراء، كما نشط الفئات الإقطاعية القديمة على التحرك لاستعادة مواقعها وتقليم أظافر الفلاحين والجمعيات التعاونية وتزوير انتخاباتهم لصالح القوى التي لا تريد إنجاز فعلي لبنود قانون الإصلاح الزراعي.

خامساً: التجارة الخارجية

احتلت التجارة الخارجية دوراً مركزياً في الاقتصاد العراقي استيراداً وتصديرا على مدى سنوات الحكم الملكي. ونجم هذا الدور عن واقع التخلف الشديد الذي كانت تعاني منه بنية الاقتصاد العراقي ومن الدور الرئيسي الذي كان يمارسه تصدير النفط الخام في تكوين الدخل القومي. وإذا كانت صادرات النفط الخام قد لعبت دوراً كبيراً في تكوين الدخل القومي، فإن استيراد السلع المصنعة والسلع الزراعية لعبت دورها الرئيسي في استنزاف هذا الدخل القومي نحو الخارج. وهذه الظاهرة تشير إلى تبعية الاقتصاد العراقي للتجارة الخارجية مرتبطة عضوياً بالبنية المشوهة للاقتصاد الوطني. بنية كان يطلق عليها بالبنية الكولونيالية، إذ أنها وحيدة الجانب ومستنزفة للدخل القومي والثروات الوطنية لصالح الرأسمال الأجنبي.

انتهجت الحكومات العراقية المتعاقبة سياسة سهلة بعيدة عن إجهاد النفس، ولكنها كانت مجهدة جداً للاقتصاد الوطني والمجتمع. فسياستها كانت تعتمد على واقع معين ومبدأ أساسي: على واقع وجود ثروة النفط في العراق التي يمكن تصديرها والحصول على الأموال الضرورية، وعلى مبدأ ممارسة سياسة الباب المفتوح أمام التبادل التجاري، إذ ما

دامت لديك الأموال الكافية ففي مقدورك استيراد ما تشاء من الخارج. ونشأ بفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية من جهة وبفعل السياسات غير المسؤولة لحكومات البلدان النامية عموماً، ومنها العراق، تكرس التخصص المشوه في العالم، تكرس التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الاجتماعي بين الدول المختلفة، مجموعة متقدمة تنتج وتصدر السلع، ودول أخرى تمتلك الخامات فتصدرها وتبقى على تخلفها الاقتصادي لتستورد السلع المصنعة للاستهلاك الداخلي.

ووجدت شركات رأسمالية أجنبية وفئات اجتماعية تعمل في التجارة الخارجية وتسيطر سوية على السوق الداخلي أن من مصلحتها احتكار السوق وتكريس هذا الوضع الاقتصادي المشوه. ووقفت إلى جانبها الفئات الاجتماعية الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية التي وجدت في هذه السياسة ما يحقق مصالحها من خلال الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من الفلاحين في الريف بدلاً من هجرتهم وعملهم في الصناعة داخل نطاق المدينة.

وكانت الشركات التجارية الأجنبية التي تحتكر السوق العراقي وبالتعاون مع مجموعة صغيرة من كبار التجار العراقيين لا تسيطر على السوق فحسب، بل تتحكم بما تستورده لهذا السوق. فكانت في الأعم الأغلب تصدر إليه السلع الاستهلاكية الكمالية أو السلع الغذائية والسلع المصنعة الأخرى الموجهة لأغراض الاستهلاك وليس لأغراض الإنتاج. وهذا يعني أنها كانت تسعى ببساطة إلى إبقاء الاقتصاد العراقي على حاله المتخلف والتابع لها. وتحكمها بالسوق العراقي حرم العراق من التعاون التجاري التنافسي مع البلدان الأخرى، ومنها البلدان الاشتراكية في حينها. وكانت هذه السيطرة الاحتكارية تسمح لهم بفرض أسعار احتكارية على السلع المصدرة للعراق وأسعار احتكارية أخرى في السوق الداخلي لتحقق المزيد من الأرباح من شعب كانت غالبيته من الفقراء والكادحين من ذوي الدخل المحدود. وخلت التجارة الخارجية والسوق الداخلي من دور للقطاع الحكومي، وبالتالي خلا الجو للاحتكاريين الأجانب والمحليين على فرض السياسة التجارية وأنواع السلع وأسعارها وفق مصالحهم أولاً وأخيراً.

من هنا تتبين لنا خصائص الاقتصاد العراقي وسمات التجارة الخارجية العراقية. فالاحتكار والعفوية والانفتاح الكامل الوحيد الجانب على السوق الرأسمالي وإهمال السوق

الاشتراكي والسوق العربي والإقليمي والتشوه في بنية الصادرات والواردات وفرض الأسعار الاحتكارية هي السمات المميزة، وهي التي لعبت الدور البارز في تكريس ست ظواهر أخرى في الاقتصاد العراقي:

* العجز المتواصل في الميزان التجاري عند استثناء صادرات النفط الخام منه، ووفرة مع النفط الخام أولاً. وكانت هذه الظاهرة تقود إلى استنزاف مستمر للدخل القومي العراقي نحو البلدان الرأسمالية المصدرة للسلع المصنعة.
* بقاء الاقتصاد العراقي بدون صناعة واسعة ومتقدمة، بل هي حافظت على مستوى واطئ جداً لا يتناسب مع قدرات العراق المالية وإمكانياته الأخرى. وكانت السلع الصناعية المستوردة تنافس بقوة الصناعة العراقية الحديثة التكوين أو منتجات الصناعة الحرفية وتمنع تطورها المنشود.
* استمرار وجود بطالة واسعة في المجتمع العراقي بسبب العجز عن إيجاد فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع صناعية ومشروعات خدمية مرتبطة بها ...الخ.
* استمرار العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف وتخلف مستوى الإنتاج الزراعي بسبب اعتماد الإقطاعيين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الموجودة تحت تصرفهم وبحوزتهم، وعدم إدخال التقنيات الحديثة والعلاقات الرأسمالية في الريف.
* استمرار المستوى الواطئ لمتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي مما يعيق تطوير حركة السوق الداخلية وتوسيع الطلب على الإنتاج المحلي.
* ندرة الموارد المالية الموجهة لأغراض التنمية البشرية بمختلف جوانبها بما فيها الخدمات التعليمية والصحية والنقل والكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق الزراعية وبقية الخدمات الاجتماعية.
* خلو الاقتصاد العراقي من قطاع تجاري حكومي يمكنه توجيه السياسة التجارية أو يلعب دوراً مخففاً للاحتكار الأجنبي والداخلي، وما ترتبط بهذا الاحتكار من نتائج سلبية على الاقتصاد والمستهلكين.

واجهت حكومة عبد الكريم قاسم هذا الواقع المرير. وكان عليها العمل على تغييره. وكان الأستاذ إبراهيم كبه يقف على رأس وزارة الاقتصاد التي كانت توجه سياسة التجارة

الخارجية. وكان عليها أن تعيد النظر بجهاز الوزارة ومهماته ومن ثم بقواعد عمله وبالتالي في الوجهة التي يفترض أن يعمل بها لتغيير بنية التجارة الخارجية وطبيعتها وعلاقاتها الدولية.

سجل الأستاذ إبراهيم كبه مسألتين مهمتين في توجه وزارة الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية، وهما المبادئ التي تعتمدها الوزارة أولاً، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ثانياً. فقد كتب يقول:

,,إن المبادئ الجديدة هي أولاً التعامل مع جميع الدول بدون تحيز، وثانياً عقد الاتفاقات التجارية المتكافئة على أساس الالتزام والاستيراد النسبي وتشجيع المقايضة، وثالثاً أتباع سياسة استيراد موجهة تتفق مع الخصائص الجديدة للسياسة الاقتصادية والمالية في الحقول الأخرى، ورابعاً توسيع تصدير المنتجات العراقية، وأخيراً خلق قطاع تجاري عام يوجه السياسة التجارية الجديدة"[٢٠٩]. أما بصدد الأهداف فقد كتب الأستاذ إبراهيم كبه يقول:

"أما الأهداف الجديدة لهذه السياسة فهي بالاختصار أولاً حماية الصناعة المحلية، وثانياً تخفيض العجز في الميزان التجاري، وثالثاً القضاء على احتكار الاستيراد والمضاربة بالأسعار، ورابعاً منع الاستيراد من الدول المعادية وأتباع سياسة المعاملة بالمثل مع جميع الدول، هذا فضلاً عن أتباع مبدأ وسياسة الأفضلية العربية في التجارة الخارجية"[٢١٠]. ولكن ماذا كان يعني ذلك بالنسبة للاقتصاد العراقي؟ هذا ما يشرحه الأستاذ إبراهيم كبه أيضاً حيث كتب يقول:

والخلاصة: إن السياسة الجديدة كانت تقوم في جوهرها على:

أ – فك التبعية الاقتصادية ...

ب – إلغاء التسيب ...

ج – إلغاء الاحتكار والطفيلية ...

---

٢٠٩ كبه، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز. مصدر سابق. ص ٥٤.

٢١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٥٤.

د – خلق قطاع عام في التجارة الخارجية يقوم على جملة مؤسسات لهذا الغرض.

ه – وضع التجارة الخارجية في خدمة التصنيع ...

و – تطبيق مبدأ الأفضلية العربية وإخضاع التجارة الخارجية للمصلحة العربية العليا...

ز – خفض العجز في الميزان التجاري.

فما هي التغيرات الفعلية التي طرأت على التجارة الخارجية العراقية خلال سنوات الجمهورية الأولى القصيرة؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال تتبع بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة.

١. العلاقة بين النفط والمنتجات المحلية الأخرى في الصادرات العراقية

بذلت محاولات جادة لتشجيع صادرات العراق غير النفطية إلى تلك الدول التي كانت تصدر للعراق سلعاً كثيرة ولكنها لا تستورد منه إلا النفط الخام. وكانت وزارة الاقتصاد تؤكد ضرورة زيادة صادرات العراق للسلع التقليدية المنتجة محلياً. وأمكن خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩–١٩٦٢ تحسين هذه النسبة ولكن على نحو بسيط، إذ لا يمكن إجراء تغيير كبير في هذا المؤشر ما لم يتوجه العراق صوب تطوير صناعاته المحلية وتوسيع طاقته الإنتاجية. كما سعت وزارة الاقتصاد إلى إدخال مبدأ المقايضة في عملية الاستيراد والتصدير والقبول بسلعها التقليدية الزراعية والصناعية في هذه العملية، ومنها التمور مثلاً. ويمكن ملاحظة هذا التغير في الجدول التالي.

تغير التناسب في صادرات العراق النفطية وغير النفطية بملايين الدنانير العراقية

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطي	إجمالي الصادرات	التناسب بينهما ٪
١٩٥٩	٢٠١,٧	١٤,٦	٢١٦,٣	٦,٨ : ٩٣,٢
١٩٦٠	٢٢٢,٦	١١,٠	٢٣٣,٦	٣,٧ : ٩٦,٣
١٩٦١	٢٢٣,١	١٣,٢	٢٣٦,٣	٥,٦ : ٩٤,٤
١٩٦٢	٢٢٣,٧	٢٣,٤	٢٤٧,١	٩,٥ : ٩٠,٥

المصادر:

١- راجع المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧١، جدول رقم ١٠٩ ورقم ١١٠، ص ٣١٤/٣١٥.

٢-تطور تجارة العراق الخارجية١٩٥٩-١٩٦٩،الجهاز المركزي للإحصاء-وزارة التخطيط، بغداد.

٣- نشرة البنك المركزي العراقي، سلسلة جديدة ١٩٦٥، العدد الرابع ١٩٦٨، العدد الثاني ١٩٧١، العدد الأول ١٩٧٣

ويستدل منه على أن وجود تذبذب واضح في دور صادرات المنتجات المحلية. ويعزى ذلك إلى أن هذه الفترة شهدت تراجعاً في كميات المحاصيل الزراعية المنتجة محلياً بسبب تراجع في كميات هطول الأمطار وفي سوء الإدارة والتنظيم. إلا أن عام ١٩٦٢ حقق نمواً ملموساً ومهماً في الصادرات غير النفطية، علماً بأن العام ذاته لم يكن من الناحية السياسية هادئاً. ويبدو مهماً تتبع التوزيع النسبي لصادرات العراق غير النفطية خلال الفترة المذكورة.

التوزيع النسبي لقيم الصادرات المحلية من العراق

عدا النفط الخام - للسنين ١٩٥٩-١٩٦٢

المنطقة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
المملكة المتحدة	١٣,٢	٨,٨	٣,٠	٥,٩
بقية أقطار المنطقة الإسترلينية	٢٣,٥	٣٠,٥	٢٦,٨	١٣,٢
مجموع أقطار المنطقة الإسترلينية	٣٦,٧	٣٩,٣	٢٩,٨	١٩,١
أقطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي	٧,٢	٧,١	٦,٨	١٩,٥
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	٩,٦	١١,٢	٨,١	١٢,٦
أقطار الجامعة العربية	٢٢,٤	٢١,٢	٢٩,٠	١٩,٢
الأقطار الاشتراكية	١٩,٢	١٨,٠	٢٢,٦	١٨,٠
الأقطار الأخرى	٤,٩	٣,٢	٣,٧	١,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. مديرية الإحصاء والأبحاث.مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ص ١٩١.

ويستدل من هذا الجدول على جملة حقائق مهمة منها دخول الأقطار الاشتراكية لأول مرة وبقوة كبيرة حيث شكلت خُمس صادرات العراق غير النفطية، إذ أنها وافقت على استيراد السلع الزراعية ومنتجات الصناعة التقليدية العراقية، علماً بأنها تدخل أول مرة في التعامل التجاري العراقي، ثم تراجعت حصة بريطانيا وحصة أقطار منطقة الإسترليني عموماً، إضافة إلى تزايد ملموس في حصة الولايات المتحدة وكندا مع تراجع ملموس في حصة الدول العربية من الناحية النسبية.

لم تطرأ تغييرات واسعة على بنية الصادرات العراقية خلال هذه الفترة، إذ أن أي تغيير في بنية الإنتاج لم تحصل خلال هذه الفترة القصيرة، ولكن ازدادت كميات تلك السلع المصدرة بسبب فتح أسواق جديدة أمام السلع العراقية. تركزت صادرات العراق على عدد محدود من السلع الزراعية: النباتية منها والحيوانية، ومنها التمور والشعير والقطن والصوف والجلود. ويمكن للجدول التالي توضيح لوحة الصادرات العراقية.

أهم صادرات العراق من المنتجات الزراعية والإسمنت للسنين ١٩٥٨ – ١٩٦٢

المبالغ بآلاف الدنانير العراقية

السنة	التمور	الشعير	القطن	الصوف	الجلود	الحيوانات الحية	الإسمنت	المجموع
١٩٥٧	٣,٤٤٦	٢,٩٥١	٩٠٩	١,٤٨٧	٣٥٧	٤١٦	٦٦٩	١٠,٢٣٥
١٩٥٨	٢,٨٥٣	٤,٧٦٠	١,٣٢٠	٩٢٤	٣٣٧	٦٣٢	٤٣٩	١١,٢٦٥
١٩٥٩	٣,٩٥٠	٨١٤	١,٥٢٠	١,٦٢٧	٤٧٢	٥٦	٧٠٦	٩,١٤٥
١٩٦٠	٤,٠٤٨	٨	٢٦٦	٩١٤	٦٢٣	١٨	٥٧٤	٦,٤٥١
١٩٦١	٢,٨٠٧	٨٠٣	٢٤٢	٩٢١	٥٧٩	٧٨	٧١٤	٦,١٤٤
١٩٦٢	٧,٠٥٤	٦,٠٦٥	٣٥٦	١,٠٥٧	٩٦٤	٧٦	٦٢٤	١٦,١٩٦

المصادر: البنك المركزي العراقي. مصدر سابق. وزارة التخطيط. إحصائيات تجارة العراق الخارجية.

ويستدل من هذا الجدول على عدد من الحقائق المهمة، منها بشكل خاص ما يلي:

أ. إذا تجاوزنا النفط الخام فأن الاقتصاد العراقي يعتمد بالأساس على إنتاجه الزراعي، إذ شكلت نسبة عالية من إجمالي أهم صادرات العراق، في حين ساهمت الصناعة في تصدير الإسمنت فقط.

ب. وإن بنية الزراعة فيه متخلفة جداً تتجلى في عدد السلع التي يصدرها ونوعية تلك السلع. كما تعبر عن تذبذب في الإنتاج مرتبط بطبيعة المناخ وتأثير الأمطار على إنتاج الشعير على نحو خاص.

ج. والمقارنة بين عام ١٩٥٧ والسنوات الأخيرة تشير إلى تذبذب واضح في قيمة الصادرات ولكنها تشير إلى قفزة كبيرة في عام ١٩٦٢ وبشكل خاص بالنسبة إلى صادرات التمور والشعير والجلود، في حين حصل تراجع في صادرات الصوف من الحيوانات الحية، وتذبذب واضح في صادرات الإسمنت، ولكن حصول زيادة ملموسة بالمقارنة مع عام ١٩٥٧.

د. لم تتغير نسبة مجموع صادرات أهم السلع المحلية في عام ١٩٥٧ عن نسبتها في عام ١٩٦٢ إلا قليلاً حيث تراوحت بين حوالي ٧٠٪ و٦٩,٢ ٪ من إجمالي الصادرات على التوالي.

٢. التوزيع الجغرافي لصادرات النفط العراقي

استطاع العراق أن يدفع بالشركات الاحتكارية النفطية إلى زيادة استخراجها وتصديرها للنفط الخام، بالرغم من المشكلات التي كانت قائمة بين العراق وتلك الشركات. فالأرقام المتوفرة تشير إلى اللوحة التالية.

التوزيع النسبي لقيم النفط المصدر من العراق للسنين ١٩٥٩–١٩٦٢ حسب الكتل الاقتصادية

المنطقة	السنوات					
	1957	1958	1959	1960	1961	1962
المملكة المتحدة	24,8	23,1	22,8	17,0	16,0	15,3
بقية أقطار المنطقة الإسترلينية	11,6	9,6	15,2	16,2	16,2	13,2
مجموع أقطار المنطقة الإسترلينية	36,4	32,7	38,0	33,2	32,2	28,5
أقطار منظمة التعاون الاقتصادي	28,7	33,4	26,7	28,9	28,2	30,5
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	15.0	14,2	10,5	12,3	12,1	11,9
أقطار الجامعة العربية	5,1	2,4	4,1	4,2	3,6	3,7
الأقطار الاشتراكية	–	4,2	7,4	11,4	13,8	17,0
الأقطار الأخرى	14,8	13,1	13,3	10,0	10,1	8.4
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. مديرية الإحصاء والأبحاث.مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ص ١٨٩.

أقطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

يشير الجدول إلى زيادة مهمة في الصادرات النفطية العراقية على الدول الأوروبية الغربية التي ارتفعت من ٧٩,٤ ٪ إلى ٨٦,٢٪ من إجمالي صادرات النفط بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٢، في حين تراجع بالنسبة إلى الولايات المتحدة وكندا وكذلك بالنسبة لمجموعة من الدول الأخرى. ولم يشكل النفط نسبة مهمة في صادرات العراق إلى البلدان الاشتراكية. ولم يكن نصيب الأقطار العربية غير المالكة للنفط كبيراً من نفط العراق، رغم حاجتها إليه، إلا أن

التعامل التجاري وضعف القدرات المالية لتلك الدول منعها من استيراد النفط الخام العراقي. ولهذا لم يكن هناك تغيير ملموس في مجال النفط الخام، وبالتالي بقي مرتبطاً بالدول الغربية. وكانت أكثر الدول استيراداً للنفط العراقي هي فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، ألمانيا الاتحادية، اليابان.

مع أن مجمل التطورات التي حصلت في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ و١٩٦٢ والتي كان لها أثر ملموس في خلق ديناميكية جديدة في عملية التنمية الوطنية وأجرت حراكا نسبيا وتغيرا ملموسا في البنية الطبقية للمجتمع العراقي، فإنها لم تؤثر كثيرا على مسألتين مهمتين في الاقتصاد العراقي، وأعني بهما التخلف والبنية المشوهة للاقتصاد من جهة، وتبعيته للتجارة الخارجية، وخاصة لموارد النفط المالية، واضطراره إلى استيراد كميات متزايدة من السلع المصنعة والمواد الزراعية الغذائية من السوق الرأسمالي الدولي من جهة أخرى. وهو أمر كان يصعب تصور تغييره خلال الفترة الزمنية القصيرة والمشكلات السياسية الكبيرة التي رافقت هذه الفترة وتخلف مستوى التنفيذ عن مستوى التخطيط. ويمكن للأرقام التالية توضيح ذلك:

٣. الاستيرادات العراقية

تركزت استيرادات العراق السلعية على الدول الرأسمالية المتطورة في فترة العهد الملكي. ولكنه سعى إلى إجراء تغيير نسبي في هذه اللوحة من خلال كسر الطوق الذي فرض عليه لضمان تنشيط علاقاته التجارية مع مختلف البلدان، وبضمنها الدول الاشتراكية. وحقق بذلك تحولاً نسبياً ملموساً ولكنه محدود في هذا الصدد. ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك.

التوزيع النسبي لقيم استيرادات العراق للسنين ١٩٥٩–١٩٦٢ حسب الكتل الاقتصادية

المنطقة	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
المملكة المتحدة	٢٤,٨	٢٣,١	٢٢,٨	١٧,٠	١٦,٠	١٥,٣
بقية أقطار المنطقة الإسترلينية	١١,٦	٩,٦	١٥,٢	١٦,٢	١٦,٢	١٣,٢
مجموع أقطار المنطقة الإسترلينية	٣٦,٤	٣٢,٧	٣٨,٠	٣٣,٢	٣٢,٢	٢٨,٥
أقطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي	٢٨,٧	٣٣,٤	٢٦,٧	٢٨,٩	٢٨,٢	٣٠,٥
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	١٥,٠	١٤,٢	١٠,٥	١٢,٣	١٢,١	١١,٩
أقطار الجامعة العربية	٥,١	٢,٤	٤,١	٤,٢	٣,٦	٣,٧
الأقطار الاشتراكية	–	٤,٢	٧,٤	١١,٤	١٣,٨	١٧,٠
الأقطار الأخرى	١٤,٨	١٣,١	١٣,٣	١٠,٠	١٠,١	٨,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. مديرية الإحصاء والأبحاث.مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ص ١٩٢.

ويستدل من هذا الجدول على ما يلي:

١– مشاركة البلدان الاشتراكية في الصادرات السلعية إلى العراق لأول مرة في عام ١٩٥٨، في حين كانت غير مشاركة في الأعوام السابقة ونموذجها عام ١٩٥٧. رغم أن المشاركة في عام الانتفاضة العسكرية كان محدوداً ولكنه توسع تدريجاً وبدأ بالتراجع النسبي من جديد مع احتدام الأزمة السياسية داخل البلاد.

٢– تراجع واضح في حصة المملكة المتحدة في صادراتها إلى العراق وزيادة في حصة بقية دول المنطقة الإسترلينية.

٣– تراجع في نسبة صادرات دول التعاون الاقتصادي الأوروبي على العراق، ولكنه كان في ويادة ملموسة في القيمة المطلقة.

٤– تذبذب التعامل التجاري مع الدول العربية من حيث صادراتها إلى العراق، وكذا الحال في صادرات العراق إليها، رغم كل الجهود التي بذلت في تحسينها، إلا أن الجو السياسي بين العراق والبلدان الأخرى لم يكن ملائماً لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري على نحو خاص.

٤. بنية سلع الاستيراد

وعلى الوتيرة السابقة شكلت السلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى نسبة عالية من قيمة استيرادات العراق السنوية. ولكن الأعوام التي تلت الانتفاضة العسكرية تحسنت بصورة واضحة استيرادات العراق من السلع الإنتاجية، أي تلك السلع التي ساهمت في إقامة العديد من المشاريع الصناعية، وخاصة ضمن اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا. ويمكن أن يقدم جدول الاستيرادات العراقية لوحة مناسبة عن التغير النسبي في بنية الاستيرادات والتي أثرت بدورها قليلاً على بنية الاقتصاد العراقي.

التطور المطلق والنسبي في بنية الاستيرادات العراقية للسنين ١٩٦٠، ١٩٦١ و ١٩٦٢ بالمقارنة مع عام ١٩٥٦ المبالغ بآلاف الدنانير العراقية

نوع السلع	١٩٥٦		١٩٦٠		١٩٦١		١٩٦٢	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
سلع استهلاكية	٤١,٨٦٣	٣٩,١	٦٠,٨١٣	٤٨,٩	٦٥,٢	٤٤,٧	٥٤,٣	٤١,٩
سلع إنتاجية	٥٤,٦٧٢	٥١,٠	٤٤,٨٤٨	٣٦,١	٤٨,٣	٣٣,٢	٥٣,٢	٤١,٠
سلع أخرى	١٠,٦٢٧	٩,٩	١٨,٥٨٤	١٥,٠	٣٢,١	٢٢,١	٢٢,١	١٧,١
المجموع	١٠٧,١٦٢	١٠٠,٠	١٢٤,٣٤٥	١٠٠,٠	١٤٥,٦	١٠٠,٠	١٢٩,٦	١٠٠,٠

المصدر: وضع الجدول في ضوء الأرقام الواردة في الكتاب التالي: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص١٨٣، وص ٢١٣/٢١٤.

وفي ضوء هذا الجدول يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

١- عرفت الفترة تذبذباً واضحاً في قيمة استيرادات العراق من الخارج. وقد ارتبط هذا التذبذب بواقع النقص الحاد الذي عرفه العراق في مجال المحاصيل الحقلية بسبب تذبذب الإنتاج المحلي واضطرار العراق إلى زيادة استيراداته من الحبوب وخاصة الرز والحنطة.

٢- تراجعت القيمة المطلقة لاستيرادات العراق من السلع الإنتاجية لتعود إلى مستواها في عام ١٩٥٦ في عام ١٩٦٢، في حين تراجعت الحصة النسبية من ٥١ ٪ في عام ١٩٥٦ إلى ٤١ ٪ في عام ١٩٦٢. ولكن يفترض أن نشير إلى أن ما استورد في سنوات ١٩٦٠-١٩٦٢ تركزت على المكائن والمعدات المختلفة لأغراض إقامة المشاريع الصناعية وفق الاتفاقية العراقية - السوفيتية وكذلك المكائن والآلات الزراعية والمضخات وغيرها.

٣- شكلت استيرادات العراق من السلع الغذائية، وخاصة الرز والحنطة، نسبة عالية من استيرادات العراق.

لم يكن مقدراً أن تتغير بنية الاستيرادات العراقية كثيراً عن الفترة السابقة، إذ أن عملية تغيير بنية الاستيرادات تستوجب تغييراً في بنية الإنتاج الذي يستغرق بدوره فترة زمنية طويلة نسبياً، كما أن الصراع على وجهة التنمية وأسس تغيير بنية الاقتصاد العراقي شكلت أحد المحاور الخلافية بين الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية العراقية حينذاك.

٥. الوفرة والعجز في الميزان التجاري العراقي

من المعروف بأن الإشكالية الكبيرة التي كانت تواجهه الاقتصاد العراقي تكمن في بنية الإنتاج المادي في القطاعين الصناعي والزراعي، إضافة إلى مستوى تطورهما والتقنيات المستخدمة فيهما. وتجلى هذا الواقع في حقيقة العجز الدائم الذي كان يعاني منه الميزان التجاري العراقي عندما كان يحسب دون إيرادات النفط الخام المتأتية من تصديره. في

حين كان الميزان يتحول إلى وفرة واضحة عند إضافة إيرادات النفط الخام إلى صادرات العراق السنوية. وكان هذا الواقع مغرياً وخادعاً في آن واحد. يغري السياسيين وكأن الاقتصاد العراقي بخير ويمكن الاستمرار على السياسات السابقة، ولكن كان الأمر خادعاً بسبب التشوه القائم في هذا الاقتصاد والاعتماد غير العقلاني على إيرادات النفط في تكوين وتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي. فالوفرة والعجز في الميزان التجاري يمكن متابعتهما في الجدول التالي.

الوفرة أو العجز في الميزان التجاري العراقي للفترة ١٩٥٩–١٩٦٢

(المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

السنة	قيمة الاستيرادات	إجمالي قيمة الصادرات	قيمة الصادرات غير النفطية	الوفرة مع النفط	العجز بدون النفط
١٩٥٧	١٢٢,٤	١٢٨,٤	١٢,٩	٦,٠	١٠٩,٥
١٩٥٨	١٠٩,٨	٢٠٢,٤	١٤,٤	٩٢,٦	٩٥,٤
١٩٥٩	١١٦,٤	٢١٦,٣	١٤,٦	٩٩,٩	١٠١,٨
١٩٦٠	١٣٩,٠	٢٣٣,٦	١١,٠	٩٤,٦	١٢٨,٠
١٩٦١	١٤٥,٦	٢٣٦,٣	١٣,٣	٩٠,٧	١٣٢,٣
١٩٦٢	١٢٩,٨	٢٤٧,١	٢٣,٤	١١٧,٣	١٠٦,٤

المصدر: نشرات البنك المركزي العراقي، مصدر سابق.

إن هذا الجدول يؤشر بوضوح مدى تخلف وضعف الاقتصاد العراقي من جهة، واستهلاكه المتواصل لثروة استراتيجية يمتلكها دون أن يسعى جدياً إلى استخدامها واستخدام مواردها المالية لأغراض التنمية الوطنية، رغم تدفق النفط الخام منذ سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية وتواصلها حتى الفترة التي يجري البحث عنها. ويبدو بوضوح أن العجز الجديد المتزايد من سنة إلى أخرى في الفترة التي أعقبت انتصار الانتفاضة العسكرية هو نتيجة منطقية لثلاثة عوامل جوهرية، وهي:

١. الرغبة في تطوير الصناعة المحلية وزيادة استيراد المكائن والمعدات للقطاعين الصناعي والزراعي.

٢. التحسن النسبي في موارد الدولة المالية ورغبتها في زيادة إشباع حاجات السكان للسلع المختلفة وخاصة سلع الاستهلاك الضرورية للسكان.

٣. التحسن النسبي في ظروف حياة وعمل نسبة مهمة من السكان ورغبتها في تحسين أوضاعها وزيادة طلبها للسلع المختلفة وعجز الإنتاج المحلي عن إشباعها.

وجدير بالإشارة أن قطاع الدولة التجاري الجديد لعب دوراً حيوياً في توفير سلع الاستهلاك الأساسية للسكان من خلال إنشاء مصلحة المبايعات العامة واهتمام وزارة الاقتصاد بالقطاع التجاري الداخلي والتوجه صوب التأثير المباشر وغير المباشر على بنية الاستيرادات ومحاولة توفي الحماية للصناعات المحلية من خلال منع استيراد مجموعات من السلع أو فرض تسعيرة جمركية مرتفعة على مجموعات أخرى من السلع وتشجيع استيراد سلع أخرى تنفع الاقتصاد الوطني وتنشطه، سواء أكان ذلك بالنسبة للقطاع العام أم القطاعين الخاص والمختلط.

سادساً: قطاع الدولة الاقتصادي

أشرنا في الجزء الثاني من الكتاب الثالث إلى موقف الحكومات العراقية المتعاقبة من قطاع الدولة والمستوى الذي بلغه هذا القطاع عند سقوط النظام الملكي – الإقطاعي. وحينذاك وقفت جميع القوى السياسية الوطنية المعارضة لسياسات الحكومات الملكية المتعاقبة ضد مواقفها المناهضة لتطوير معجل لقطاع الدولة الاقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية، المنطلقة من مواقع الدفاع عن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف والعلاقات التجارية للكومبرادور العراقي وشركات النفط الأجنبية والشركات التجارية الأجنبية، إضافة إلى مناهضتها لتعجيل عملية تطوير التنمية المحلية، مع علمها الأكيد بعجز القطاع الخاص عن تعجيل عملية التنمية الصناعية، إضافة إلى مواقفها المناهضة أصلاً لتنمية الصناعة الوطنية. أي أن جميع الأحزاب السياسية الوطنية دعت إلى تطوير

وتعزيز مواقع القطاع العام في الصناعة والتجارة والبناء وفي النقل والمواصلات وفي مختلف مجالات الخدمات الاجتماعية والعامة. وكان الموقف الملموس الذي اتخذته فئات البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة النامية والفلاحين ينطلق من وعي سليم بعدد من الأمور المهمة، والتي يمكن بلورتها فيما يلي:

١. امتلاك الدولة العراقية موارد أولية وأموال يمكن توظيفها لصالح عملية التنمية الوطنية، سواء في المجالات الاقتصادية أو المجالات البشرية، وهي تعبر عن ضرورة ملحة بسبب التخلف الشديد والتشوه الشديد الذي يميز الاقتصاد والمجتمع في العراق.

٢. إن القطاع الخاص في المجالات الأساسية والمهمة مثل الصناعة والتجارة والزراعة والنقل وغيرها لا يمتلك رؤوس الأموال الكافية لتغطية حاجات التنمية الوطنية وتسريع وتائر النمو الاقتصادي.

٣. وأن هذه الحاجة تزداد يوماً بعد آخر بسبب اتساع حجم البطالة والظروف الصعبة التي تعيشها نسبة عالية من العوائل العراقية في الريف والمدينة، وبالتالي، فإن توظيف الدولة لرؤوس أموالها في المجالات التنموية سيساعد على توفير فرص عمل جديدة ويساهم في زيادة الأجور المدفوعة والسيولة النقدية وينشط القوة الشرائية للغالبية العظمى من السكان.

٤. وأن قطاع الدولة يمكنه أن يدعم القطاع الخاص بنشاطه الاقتصادي ويساهما معاً في البدء الفعال بعملية التنمية المنشودة التي تجلب الفائدة للمجتمع بأسره، كما تستفيد منه البرجوازية الوطنية والصغيرة، كما تستفيد منه فئات المجتمع الأخرى.

٥. وأن نشوء قطاع الدولة سيساعد على تقليص دور القطاع الاقتصادي الأجنبي ويمكن تدريجاً الحلول محله في مجالات عديدة بما فيها قطاع النفط الخام وتكرير النفط وفي التجارة والبنوك والتأمين ... الخ.

٦. وإلى جانب قطاع الدولة والقطاع الخاص يمكن تأمين تطور متسارع للقطاع المختلط الذي وجد في العراق أيضاً في فترة الحكم الملكي من خلال مشاركات المصرف الصناعي في رؤوس أموال عدد مهم من المشاريع الصناعية أو تقديم القروض لها

لتطوير القائم منها. وهي مشروعات حققت نجاحات ملموسة، سواء أكان ذلك من حيث نوعية إنتاج جيدة وأسعار مناسبة وتشغيل عدد غير قليل من العمال والمستخدمين، وتحقيق أرباح مناسبة كانت تساهم في زيادة التوظيفات والتوسع في المشاريع القائمة.

٧. وكان تأكيد بعض القوى السياسية أن أهمية قطاع الدولة ينطلق من أرضية اجتماعية تؤكد ضرورة توفير الدولة لسلع الاستهلاك الأساسي بشكل واسع وبأسعار مناسبة أو زهيدة تستطيع غالبية الشعب الكادح الحصول عليها وإنقاذ الناس من الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

وإذا كان هناك أتفاق على هذه الأمور العامة، فإن اختلافاً بيناً وجد بين الأحزاب السياسية العراقية في مواقفها التفصيلية من قطاع الدولة، سواء شمل التباين دور أو مكانة أو سعة هذا القطاع أو مجالات نشاطه أو كلها معاً. ولم يشكل هذا الاختلاف ضرراً واضحاً على التحالفات السياسية التي نشأت في الفترة التي سبقت الانتفاضة العسكرية في عام ١٩٥٨، ولكنه شكل اختلافاً مميزاً ونقطة صراع بين مختلف الأحزاب السياسية التي كانت تطرح تمثيلها لهذه الفئة الاجتماعية أو تلك وتؤكد رؤيتها للموقف من قطاع الدولة باعتباره يعبر عن مصالح تلك الفئات في أعقاب انتصار الانتفاضة.

كانت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وامتدادها في سنوات العقد السادس قد نشطت في صفوف حركات التحرر الوطني في البلدان العربية وفي غيرها من البلدان النامية، ومنها العراق، الفكرة التي تقول بأهمية قطاع الدولة في العملية التنموية لتحقيق التطور المعجل لاقتصاديات البلدان النامية المتخلفة والمشوهة والتابعة. وأن الدول الاستعمارية تحارب بشدة قيام قطاع الدولة والنمو الاقتصادي المعجل في هذه البلدان، ولكنها لا تمانع في نمو نسبي ومراقب للقطاع الخاص في عملية التنمية وخاصة في القطاع الصناعي. ولم تكن هذه الفكرة الصائبة إزاء قطاع الدولة تقتصر على مشاركة هذا القطاع في مختلف مجالات عملية التنمية فحسب، بل كانت تؤكد دوره القيادي والرئيسي في عملية التنمية. وتقدم من النجاحات التي تحققت في الاتحاد السوفييتي، وفيما بعد في البلدان الاشتراكية الأخرى، أنموذجاً يحتذى للبلدان النامية. وكانت شعوب البلدان ترى بأم عينيها كيف

تستغل وتنهب مواردها الأولية وخيراتها من جانب الاحتكارات الأجنبية وبالتعاون الشديد والتبعي من جانب فئات الإقطاعيين والكومبرادور التجاري. ولهذا فقد كانت وجهة الدعاية لصالح قطاع الدولة واسعة في البلدان العربية، وكذلك في العراق. وكان تأكيد دوره على حساب القطاع الخاص يجد مكانه في الأدبيات المختلفة للأحزاب اليسارية، ومنها الأحزاب الشيوعية، ولدى الأحزاب القومية والمنظمات التروتسكية. وازداد هذا الاتجاه صلابة في العراق في فترة الجمهورية الأولى، إذ لم يقتصر على موقف الحزب الشيوعي، بل شمل مواقف قوى يسارية ماركسية أخرى وشخصيات نافذة في الحكم حينذاك، ومنها وزير الاقتصاد الأستاذ إبراهيم كبه، الذي كتب بشأن دور قطاع الدولة، بعد أن يستعرض عدداً من المبادئ التي تلتزم بها وزارة الاقتصاد، فيقول:

"٩ – على أن أهم ما استهدفته وزارة الاقتصاد هو تقوية القطاع العام في جميع الحقول الاقتصادية المسئولة عنها، وقد حققت في هذا الصدد إنجازات رائعة أذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

أ – إنشاء الهيئة العامة لشؤون النفط لتقود السياسة النفطية للبلاد بسائر مظاهرها وعناصرها، من استخراج النفط إلى تصفيته وتصنيعه وتوزيع مشتقاته وتصديره.

ب – إنشاء القطاع الصناعي العام عن طريق مشاريع الاتفاقية السوفيتية، وذلك لقيادة القطاع الصناعي خاصة، والتخطيط الاقتصادي بوجه عام.

ج – إنشاء نواة للقطاع التجاري العام عن طريق إنشاء مصلحة المبايعات الحكومية، ومؤسسة التصدير الخارجي للتمور، وتعاونيات التمور، ومصلحة المعارض الحكومية، وشعبة الأقطان، ومكتب تصدير الإسمنت، وتقوية شركة النقل البحري ... الخ، وذلك لقيادة السياسة التجارية للبلاد وخاصة تجارة التصدير والتجارة الخارجية على العموم.

د – إنشاء نواة للقطاع الزراعي العام لقيادة الإصلاح الزراعي ومنع تجاوز القطاع الخاص على القطاع التعاوني، وذلك بإنشاء المزارع الحكومية الكبرى ومحطات تأجير المكائن والآلات الزراعية، المنصوص عليها في الاتفاقية العراقية السوفيتية.

هـ – إنشاء نواة للقطاع العام في البناء والإنشاء، وذلك عن طريق النص على مشروع منظمة الإنشاء الحكومية في الرسائل الملحقة بالاتفاقية العراقية السوفيتية"[٢١١].

ولا شك في أن الحزب الشيوعي كان ينطلق من زاوية إضافية أخرى في النظر إزاء أهمية قطاع الدولة في الحياة والنشاط الاقتصادي، وهي تعزيز مواقع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتقليص الملكية الخاصة التي يكمن في وجودها الاستغلال للطبقة العاملة والفلاحين، رغم إدراك الحزب بأن المرحلة التي يعيشها العراق حينذاك كانت بعيدة عن مرحلة الاشتراكية والشيوعية. وكان الإحساس بأن قيام قطاع الدولة سيسمح بفرض رقابة أوسع على النشاط الاقتصادي ويساعد على انتهاج طريق التنمية المخططة لتغيير واقع الاقتصاد العراقي المتخلف. ولا شك في أن هذه الفترة والفترة التي تلتها شهدت مغالاة في تأكيد أهمية ودور وقيادة قطاع الدولة الاقتصادي للحياة الاقتصادية، إذ أنه ساهم في تشديد الخلافات وتفجير الصراعات التي كان في الإمكان تجنبها وإبعاد البلاد من عواقبها الوخيمة، خاصة عندما تتفاعل مع بقية الإشكاليات السياسية الخلافية.

وفي البداية أولت حكومة عبد الكريم قاسم اهتماما خاصا بتنمية قطاع الدولة وتأمين دور أكبر له في عملية التنمية الوطنية. وتجلى هذا في الأهداف والمهمات والوسائل التي حددتها وزارة الاقتصاد، ومن ثم في الاتجاه الذي رسمته الخطة الاقتصادية التفصيلية لنشاطها وللمشاريع التي يراد إقامتها. وعلى هذا الأساس تم عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الإتحاد السوفييتي واتفاقية التعاون الاقتصادي مع تشيكوسلوفاكيا. كما سعت الدولة إلى تعزيز دور المصرف الصناعي لتأمين دور أكبر للمصرف في المشاريع الصناعية المشتركة مع القطاع الخاص. وكانت الحكومة تهدف من وراء ذلك إلى تسريع عملية التطور الرأسمالي وانتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في الاقتصاد العراقي والمساعدة في تعجيل تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف. وأولت البرجوازية الوطنية عموما عناية واهتماماً خاصين بتنمية قطاع الدولة الاقتصادي إلى جانب تنمية وتطوير القطاع الخاص، وأن لا يعني ذلك إضعاف القطاع

---

٢١١ كبه، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز. مصدر سابق. ص ٣٩/٤٠.

الخاص أو الحلول محله أو إلغاء دوره بأي حال من الأحوال. وأمكن خلال السنوات القصيرة لعمر الجمهورية الأولى أن يساهم قطاع الدولة في المجالات التقليدية ذاتها التي ساهم فيها قبل ذاك، إضافة إلى تعزيز دوره في مجال الصناعة الوطنية وفي تسريع عملية تحديث الزراعة من خلال توفير المكائن والمعدات الزراعية الضرورية للقطاعين الخاص والدولة، وكذلك في قطاع التجارة الخارجية والداخلية والنقل والمواصلات وبعض الخدمات الاجتماعية. ونتيجة لهذا النشاط الحكومي أمكن تحسين مشاركة قطاع الدولة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي وتحسين نسبته تدريجا. ويمكن للأرقام التالية تأكيد هذه الوجهة.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعة بين القطاعين الدولة والخاص

(بالأسعار الجارية)

السنة	الإجمالي/ م.د.ع.	قطاع الدولة/ م.د.ع.	٪	القطاع الخاص/ م.د.ع.	٪
١٩٥٨	٩٧,٨	٥٥,٢	٥٦,٤	٤٢,٦	٤٣,٦
١٩٥٩	١٠٣,٦	٥٢,٤	٥٠,٦	٥١,٢	٤٩,٤
١٩٦٠	١٢٠,٣	٥١,٩	٤٣,١	٦٨,٤	٥٦,٩
١٩٦١	١٣٧,٢	٥٩,٦	٤٣,٤	٧٧,٦	٥٦,٦
١٩٦٢	١١٩,٢	٨٥,١	٤٨,٧	٦١,١	٥١,٣

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لتطوير الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط، الدائرة الاقتصادية، ص٢٥

راجع أيضا: صباح الدرة، القطاع العام، دار الرواد للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ص ٧٥

ويستدل من الجدول على أن نمو الرأسمال الثابت في قطاع الدولة لم يجر بالسرعة التي نما بها القطاع الخاص، وإذا كان التناسب بينهما قد كان في عام ١٩٥٨ حوالي ٥٦,٤ :

٤٣,٦ بالمئة، فأنه أصبح في عام ١٩٦٢ حوالي ٤٨,٧: ٥١,٣ بالمئة. إلا أن الفارق برز في كون قطاع الدولة قد نشط في مجالات لم يدخلها قبل ذاك الوقت وأصبحت له أصول ثابتة في القطاع الزراعي وفي التجارة الخارجية والداخلية على سبيل المثال لا الحصر. كما أن أهمية قطاع الدولة برزت في مشاركته في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لا في قطاع مصافي النفط والكهرباء والسكك الحديد حسب، بل وفي مجالات أخرى جديدة. وفي هذا المجال بقي القطاع الخاص يحتل المكانة الأولى في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي. ولكن الضجة الدعائية التي صاحبت نشاطه من مؤيدي قطاع الدولة ومعارضيه قد ساهمت في تضخيم دوره دون مبرر وإلى اتساع مقاومة بعض فئات البرجوازية له ولدوره القيادي في الاقتصاد الوطني والعملية التنموية.

شارك قطاع الدولة على ضوء سياسة الدولة الاقتصادية الجديدة في نشاط القطاعات الاقتصادية الأساسية، وبشكل خاص في قطاع الصناعة التحويلية وفي التجارة والزراعة بنسبة اقل، إضافة إلى استمرار نشاطه في المجالات التقليدية التي كان يعمل فيها قبل ذاك ومنها الخدمات العامة والخدمات الإنتاجية مثل النقل والموانئ والتعليم بمختلف مراحله والصحة العامة. وكان أبرز القطاعات التي لعب دوراً ملموساً ومهما فيها هو القطاع الصناعي التحويلي، إضافة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات للبدء بالعمل في مجال استخراج النفط الخام وتصديره إلى جانب نشاط شركات النفط الاحتكارية الأجنبية.

ففي القطاع الصناعي نجح قطاع الدولة عبر مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة والتفصيلية من جهة وعبر الاتفاقية العراقية – السوفيتية إلى إقامة مجموعة من المشاريع الصناعية المهمة الموزعة في بعض المدن العراقية التي ساهمت في توفير المزيد من السلع الضرورية للمجتمع، سواء أكانت غذائية أم استهلاكية أخرى. إن أبرز المشاريع الصناعية التي أمكن إنجازها حتى نهاية عام ١٩٦٢ وبداية عام ١٩٦٣، أي حتى إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، كانت كما يلي:[٢١٢]

---

٢١٢ الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧.ص ٦٧.

البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. دائرة الإحصاء والأبحاث. بغداد. ١٩٦٢. ص ٥٥.

- معمل السكر في الموصل برأس مال بلغ ٧،٢ مليون دينار عراقي.
- معمل الغزل والنسيج في الموصل برأس مال بلغ ٢،٣ مليون دينار عراقي.
- معمل إسمنت حمام العليل في الموصل.
- معمل سمنت سرچنار في السليمانية برأس مال بلغ ٩،٢ مليون دينار عراقي.
- مصلحة القطن الطبي في بغداد برأس مال بلغ ٢٥٠ ألف دينار عراقي.
- معمل السجاير في السليمانية.
- مصلحة شؤون الألبان العامة في بغداد.
- معمل التعليب في كربلاء.
- معمل الأحذية الشعبية في الكوفة.

هذا مع العلم أن عدداً من المشاريع التي بدأت في تلك الفترة أنجزت في فترة الجمهورية الثالثة، ومنها معمل الخياطة في بغداد.[٢١٣] ومن الجدير بالإشارة أن حكومة عبد الكريم قاسم قد وضعت في الخطة الخمسية ١٩٦١/١٩٦٢–١٩٦٥/١٩٦٦ إقامة مشاريع صناعية في مختلف القطاعات، بما فيها إنتاج الطاقة الكهربائية ومشاريع الغزل والنسيج والإنشاءات، ومنها ما أشير إليه في أعلاه، إضافة إلى مشروعات جيولوجية وتدريبية في إطار قطاع الدولة الصناعي بلغ عددها ٥٥ مشروعاً وبرأس مال قدره ١٦٦,٨ مليون دينار عراقي[٢١٤]. والتي أمكن إنجاز أغلبها لاحقاً.

وفي ضوء هذا الواقع ارتفع عدد المنشآت الصناعية التابعة لقطاع الدولة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ إلى نهاية عام ١٩٦٢ على النحو الآتي:

تطور المنشآت الصناعية التابعة لقطاع الدولة في العراق للسنين ١٩٦٠–١٩٦٢

---

٢١٣ الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧. ص ٦٧.

٢١٤ زين العابدين. خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين.
١٩٦٦. ص ٢٩.

السنة	عدد المنشآت	مجموع العاملين/ ألف شخص	مجموع الإيرادات مليون دينار ع.
١٩٦٠	١٥٨	٢١,٩	٢٢,٠
١٩٦١	١٩٩	٢٦,١	٢٧,٧
١٩٦٢	٢١١	٢٨,١	٣١,٤

المصدر: الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٦٨.

راجع أيضاً: هاشم، جواد د. عمر، حسين د. المنوفي، علي د. ,,تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠–١٩٧٠". وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٧٢. ٤٥٩.

وكان قطاع الدولة يمتلك في هذه الفترة أربعة مصافي للنفط الخام، كما كانت الخطة الخمسية قد تضمنت إقامة مصفى كبير في البصرة، وهي على النحو الآتي:

مصافي النفط القائمة والبدء بإقامة مصفى البصرة التابعة لقطاع الدولة حتى عام ١٩٦٢

المصافي	الموقع	رأس المال /مليون دينار ع.	الطاقة الإنتاجية مليون طن نفط خام
الدورة	بغداد	٢٣,٧	٢,٧
القيارة	الموصل	٢,٢	٠,٤
الوند	خانقين	١,٠	٠,٥
المفتية	البصرة	٠,٤	٠,٢
البصرة	البصرة	١٠,٦	٢,٠

قارن: زين العابدين. خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٦. ص ١٠٤–١٠٧.

الفصل الثالث:

الواقع الاجتماعي والمعيشي للسكان

المبحث الأول: بنية السكان في العراق

توزيع السكان بين الإناث والذكور

قدر سكان العراق في عام ١٩٣٤ ب ٣,٣٨٠,٥٣٣ نسمة توزعوا على ١,٦٩٢,٢٩٤ نسمة من الإناث، و١,٦٨٨,٢٣٩ نسمة من الذكور، أي بتناسب ١،٥٠ : ٤٩,٩ لصاح النساء[٢١٥]. ثم جرى أول إحصاء رسمي للسكان في عام ١٩٤٧ ثم أعقبه الإحصاء الرسمي الثاني في عام ١٩٥٧. وتشير هذه الإحصاءات إلى النتائج التالية بصدد توزيع السكان بين الإناث والذكور.

توزيع السكان بين الإناث والذكور في العراق للسنتين ١٩٤٧ و١٩٥٧

السنة	عدد الإناث	نسبتهم	عدد الذكور	نسبتهم	المجموع
١٩٤٧	٢,٥٥٨,٨٤٠	١،٥٣	٢,٢٥٧,٣٤٥	٤٦,٩	٤,٨١٦,١٨٥
١٩٥٧	٣,١٥٤,٨٤٣	٤٩,٨	٣,١٨٥,١١٧	٥٠,٢	٦,٣٣٩,٩٦٠

وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧–١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٣٣.

ويستدل من هذا الجدول على أن معدل النمو السكاني بلغ أكثر بقليل من ٣,٣ ٪، ولكنه كان متبايناً بين النساء والرجال. فإذا كان لصاح النساء بين ١٩٣٤ و١٩٤٧، فأنه

---

٢١٥ وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧–١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٣٣. وهي أرقام تخمينية مأخوذة من تسجيل السنة المذكورة.

أصبح لصالح الرجال في الفترة اللاحقة الواقعة بين ١٩٤٧ و١٩٥٧، حيث يلاحظ انخفاض نسبة النساء إلى إجمالي السكان من ٥٣,١ ٪ إلى ٤٩,١ ٪. ولكن هل تعبر هذه الزيادة عن واقع فعلي أم أنه يتضمن عاملاً آخر لم يُشَرْ إليه في الإحصاء الرسمي. ونعني به أن نسبة عالية من الأولاد كانوا لا يسجلون في سجلات الولادة خشية أخذهم للخدمة الإلزامية، حيث بدأ النقاش حولها ومن ثم إصدار ذلك بقانون. ثم أجبروا فيما بعد على تسجيلهم أو أن فوائد تسجيلهم أصبحت أكبر من عدم تسجيلهم، كما أن الوعي لدى أوساط واسعة قد نما خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٧–١٩٥٧.

وأختلف التوزيع النسبي للنساء بين الريف والمدينة لصالح الريف، خاصة وأن النسبة الغالبة من سكان العراق كانت حتى ما بعد تلك الفترة تعيش في الريف. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا التوزيع بالنسبة لعامي ١٩٤٧ و١٩٥٧.

توزيع السكان الإناث والذكور بين الريف والمدينة للسنتين ١٩٤٧ و١٩٥٧

السنة	عدد ونسبة الإناث		المجموع عدد ونسبة الذكور					المجموع	
	الريف	الحضر		٪	الريف	الحضر	المجموع	٪ الريف	المجموع العام
١٩٤٧	١,٦٣٧,٤٥٥	٩٢١,٣٨٥	٢,٥٥٨,٨٤٠	٦٤,٠	١,٤٤٤,٩٠٣	٨١٢,٤٤٢	٢٥٧,٣٤٥,٢	٦٤,٦	٤,٨١٦,١٨٥
١٩٥٧	١,٩١٨,١٤٥	١,٢٣٦,٦٩٨	٣,١٥٤,٨٤٣	٦٠,٨	١,٩٣٦,٥٥١	١,٢٤٨,٥٦٦	٣,١٨٥,١١٧	٦٠,٨	٦,٣٣٩,٩٦٠

وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧–١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٣٥/٣٤.

ومنه يستدل على أن الريف احتضن في عام ١٩٤٧ حوالى ٦٤٪ من إجمالي النساء في حين كانت حصة الحضر ٣٦٪ فقط، أما في عام ١٩٥٧ فقد تراجعت نسبة النساء في الريف إلى ٦٠,٨٪ ونسبة النساء في الحضر إلى ٣٩,٢٪ من إجمالي نساء العراق. وكانت نسبتا الرجال الريفيين مماثلاين لنسبتي النساء في الريف والحضر في العامين ١٩٤٧ و١٩٥٧.

وهناك مسالة أخرى يفترض الإشارة إليها، وهي أن العراق متعدد القوميات، وليس لدينا إحصاء دقيق عن توزيع سكان العراق بين القوميات على أساس الجنس بالشكل الذي يمكن أن يطمئن إليه الباحث. ومن الصعب الاعتماد على التقسيم الذي يشير إلى سكان كُردستان وإلى نسب توزيع التنوع القومي فيه. وكذا الحال في القسم العربي من العراق. فالعراق بلد متعدد القوميات، ومنها القومية العربية والكُردية والتركمانية والآشورية والكلدانية، إضافة إلى وجود الأرمن. والتوزيع الذي في حوزتنا يقسم السكان في العراق إلى مناطق ثلاث، هي الوسطى والجنوبية والشمالية، كما يقسم العراق إدارياً إلى أربعة عشر لواءً وفق إحصاء عام ١٩٥٧. ١٩٥٨. ورغم وجود اختلاط بارز في سكن أبناء وبنات القوميات المختلفة، إلا أن هناك أكثرية كُردية في الألوية الكُردية وأكثرية عربية في الألوية العربية، مع وجود بنات وأبناء القوميات الأخرى في المناطق المختلفة ولكن في كُردستان العراق بشكل خاص.

عدد ونسبة نفوس الإناث في العراق للسنتين ١٩٤٧ و١٩٥٧

عدد ونسبة نفوس الإناث في ١٩٤٧			عدد ونسبة نفوس الإناث في ١٩٥٧		
عدد الإناث	مجموع اللواء	نسبة النساء	عدد الإناث	مجموع اللواء	نسبة النساء
٣٠٦,٩٩١	٥٩٥,١٩٠	٥١,٦	٣٧٢,٤٩٢	٧٥٥,٤٤٧	٤٩,٣
١٢٤,٦٣٣	٢٢٦,٤٠٠	٥٥,١	١٤٦,٢٧١	٣٠٤,٨٩٥	٤٨,٠
١٣١,٢٨٨	٢٣٩,٧٧٦	٥٤,٨	١٣٥,٤٢٦	٢٧٣,٣٨٣	٤٩,٥
١٥٦,٦٤٠	٢٨٦,٠٠٥	٥٤,٨	١٩٠,٧٢٧	٣٨٨,٨٣٩	٤٩,١
١٣٨,٦٦٤	٢٧٢,٤١٣	٥٠,٩	١٦٢,٠٩٠	٣٢٩,٨٣٦	٤٩,١
٩٦,٤٤٩	١٩٢,٩٨٣	٥٠,٠	١٢٢,٢٥٨	٢٥٣,٠٣٣	٤٨,٣
٤٠٨,٨٠١	٨١٧,٢٠٥	٥٠,٠	٦٣٥,٥٤٧	١,٣١٣,٠١٢	٤٨,٤
١٢٠,٩٥١	٢٢٤,٩٣٨	٥٣,٨	١٥٥,٥٥٠	٢٩٥,٨٩٩	٥٢,٦
١٣٦,٣٠٩	٢٦١,٢٠٦	٥٢,٢	١٧٨,٣٩٩	٣٥٤,٧٧٩	٥٠,٣
١٤٢,١٤٨	٢٧٤,٢٦٤	٥١,٨	١١١,٧٢١	٢١٧,٣٧٥	٥١,٤
٢١٨,٢٤٣	٣٧٨,١١٨	٥٧,٧	٢٦٦,٩٢٣	٥٢٠,٤٧٠	٥١,٣
١٦٨,٨١٤	٣٠٧,٠٢١	٥٥,٠	١٦٧,٥٣٣	٣٢٩,٨٤٠	٥٠,٨
٢٢٣,٨٣٣	٣٧١,٨٦٧	٦٠,٢	٢٤٦,٦٨١	٤٥٨,٨٤٨	٥٣,٨
١٨٥,٧٢٣	٣٦٨,٧٩٩	٥٠,٤	٢٥٣,٣٠٠	٥٠٣,٣٣٠	٥٠,٣
٢,٥٥٨,٨٤٠	٤,٨١٦,١٨٥	٥٣,١	٣١٤٣٩٢٧	٦,٢٩٨,٩٧٦	٤٩,٩

قارن: وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧–١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٣٦/٣٧. * مجموع السكان في

العراق عدا العراقيين في الخارج. بلغ عدد العراقيات والعراقيين في الخارج في عام ١٩٥٧م (٤٠,٩٨٤) نسمة موزعين على ١٠,٩١٦ من الإناث، و٣٠,٠٦٨ من الذكور. النسب مقربة.

ويمنحنا هذا الجدول عدداً من اتجاهات التطور السكانية في مجال الإناث. فهو يشير إلى ما يلي:

١. وجود تباين واضح بين نسب نمو السكان في المدن الكبيرة مثل بغداد والموصل والبصرة والعديد من المدن الأخرى، بسبب توفر إمكانية أفضل للإحصاء السكاني وتسجيل الأولاد والبنات في سجلات الولادة السنوية.

٢. بسبب أن المدن الكبيرة تستقبل المزيد من الرجال الذين يعملون فيها دون أن يجلبوا معهم عائلاتهم التي تسكن في أرياف الوسط والجنوب أو الشمال ومنها أرياف كُردستان.

٣. إن نسب نمو النساء في محافظات كُردستان الثلاث (أربيل والسليمانية وكركوك) عدا الموصل، تشير إلى تماثلها النسبي مع نسب نمو النساء في المحافظات الجنوبية التي كانت تتميز بالتخلف أيضاً والإهمال الشديد من جانب الدولة، واحتمالات عدم تسجيل الأولاد خشية الخدمة الإلزامية في الجيش.

٤. أن نسب النساء اللواتي يعشن في الريف كانت في الفترتين أكبر من النسب في الحضر، رغم التباين القائم بين لواءٍ وآخر. ففي الوقت الذي عرف ريف كُردستان وريف الجنوب نسباً عالية للنساء كانت بغداد والموصل والبصرة أقل نسبة وكانت مدن ألوية الوسط الأخرى تقع بينهما. وكانت الناصرية تستحوذ على أعلى نسبة لنساء الريف بالمقارنة مع بقية المدن العراقية تليها الديوانية فالسليمانية وأربيل بالنسبة لعام ١٩٤٧. أما في عام ١٩٥٧ فكانت الناصرية هي الأولى تليها الكوت فكربلاء والديوانية. وكانت في السنتين الأخيرتين أعلى من نسب النساء في العراق عموماً.

٥. وجدير بالإشارة إلى أن عموم الإحصاء في العراق لم يكن دقيقاً لأسباب أخرى مهمة، وهي وجود نسبة مهمة من القبائل شبه الرحل التي لم يكن في مقدور الإحصاء الوصول

إليهم، وكان في الغالب الأعم يجري تقديرهم، سواء أكان ذلك بالنسبة للعرب أم الكُرد، ثم وجود نسبة غير قليلة من السكان القاطنين في جبال كُردستان أو في الصحاري البعيدة التي لم تستطع أجهزة الإحصاء الرسمي الوصول إليهم، وكذلك تلك العائلات التي لم تسجل أسماء أبنائها عند الولادة، وخاصة بالنسبة لعامي ١٩٣٤ و١٩٤٧.

ب. توزيع السكان بين القوميات المختلفة

لقد قلنا أن في العراق قوميات مختلفة تعيش ومنذ قرون طويلة. إذ نجد فيه اليوم العرب والكُرد والتركمان والآشوريين والكلدان. ووفق الإحصاء الرسمي لعام ١٩٥٧ توزع السكان فيه على النحو الآتي من الناحية القومية:

الجماعة القومية	عدد السكان في عام ١٩٥٧ ١٠٠٠ نسمة	التوزيع النسبي للسكان
العرب	٤,٩٥٠	٧٧,٨
الكُرد	١,٠٦١	١٦,٧
التركمان	١٤٢	٢,٢
الآشوريون والكلدان	٢٠٦	٣,٢
يهود	٦	٠,١
المجموع	٦,٣٦٥	١٠٠,٠

قارن: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان في العراق. نموذج القطر العراقي. دمشق. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. ١٩٨٠. ٢٢.

قارن أيضاً. محمد، خليل إسماعيل د. إقليم كُردستان العراق. دراسات في التكوين القومي للسكان. أربيل، مطبعة صلاح الدين. ١٩٩٨.

المبحث الثاني

التحولات في البنية الاجتماعية

إذا كانت الفئات الحاكمة في العهد الملكي لم تول أي اهتمام جدي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي السائدين في العراق، كما لم تمارس السياسات العقلانية التي تساهم في تمتين نسيج الوحدة الوطنية لدولة أسست حديثاً، وسكانها خرجوا لتوهم من هيمنة السلطنة العثمانية ذات الطبيعة الثيوقراطية والشوفينية والطائفية المتخلفة، وفي بلد كانت تسوده العلاقات القبلية والإقطاعية، ويتكون من عدة قوميات وأديان ومذاهب دينية عديدة. كما لم تول الاهتمام المطلوب لتغيير واقع الفقر الذي كانت تعاني منه الغالبية العظمى من سكان البلاد ومعاناتهم من البطالة والفقر والجهل والمرض، وكذلك من الحرمان والاستغلال الإقطاعي، وبشكل أخص تدهور الأوضاع المعيشية للفلاحين المعدمين وفقراء الريف وصغار المزارعين وأشباه البروليتاريا في المدن، مما جعل الهجرة من الريف إلى المدينة متفاقمة سنة بعد أخرى حتى تشكلت أطراف المدينة على شكل بيوت طين أو أكواخ أو بيوت بائسة. ورغم الخطوات الملموسة التي قطعت في مجال التعليم في مختلف مراحله، إلا أنها كانت تملك إمكانيات أكبر بكثير مما وظفته في هذا المجال الحيوي للتخلص من الأمية التي كانت منتشرة في البلاد، وبشكل خاص في الريف وبين النساء. كما لم تحترم يوماً إرادة التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي كان الشعب يطالب بها ويناضل في سبيل تحقيقها، رغم محاولات قوى المعارضة السياسية في التعبير عن إرادتها وإعلام السلطة والبلاط الملكي بأهمية تحقيق التغيير المنشود وضرورته، إذ أن المعارضة، ومعها غالبية الشعب، ما عادت تحتمل الإرهاب والقمع والاضطهاد والاستغلال والخضوع لإرادة المستعمرين وشركات النفط الاحتكارية والإقطاعيين. فالغالبية العظمى من السكان كانت ترفض أوضاع الفقر والفاقة وإهانة كرامة الإنسان وسلب حريته وإرادته. وجرى التعبير عن هذه الإرادة بطرق سلمية وعبر المذكرات والعرائض وأساليب الاحتجاج الهادئة بما فيها سلسلة من الإضرابات. كما حاولت قوى المعارضة العلنية والمعروفة بمعارضتها لسياسات الحكومات المتعاقبة أن تعرض الأمر على البلاط والحكومات المختلفة وفي

مجلس النواب، إلا أن آذان البلاط الملكي والنخبة الحاكمة كانت صماء ولم تكن راغبة في سماع صوت الشعب وإرادته ورغباته أو حتى حاجاته الأساسية. وأجبرت قوى المعارضة العراقية في العقود الأربعة من الحكم الملكي على اختيار طرق أخرى، منها مثلاً الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات العامة باعتبارها انتخابات مزيفة يتم فيها تزييف إرادة الشعب في اختيار ممثليه، أو تنظيم المظاهرات والمشاركة في الانتفاضات التي كانت تعم أنحاء العراق. وفي خضم هذه العملية النضالية سقط الكثير من الضحايا البشرية والخسائر المادية دون أن تحاول السلطة تعديل الاعوجاج في سياساتها، بل أوغلت في استبدادها واستخدمت العنف والقسوة الشديدتين في مواجهة نضالات الشعب. وأجج هذا الواقع المزيد من التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية ودفع بها إلى درجة النزاعات السياسية. وعلى امتداد تلك العقود لم يعرف الشعب العراقي طعم الديمقراطية والحياة الدستورية ولا مؤسسات المجتمع المدني القائمة على أسس سليمة، رغم وجودها الشكلي. وهذا الواقع ذاته هو الذي حرك مشاعر الكثير من ضباط الجيش العراقي من مختلف الرتب وكذلك الجنود وضباط الصف ودفع بهم إلى تشكيل التنظيمات السرية والعمل من أجل الإطاحة بنظام الحكم الملكي. وهكذا قام تنظيم الضباط الأحرار بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بالإجهاز على النظام الملكي وإسقاطه. وكانت حركة الضباط الأحرار تعبر بخطوطها العامة عن طموحات وتطلعات الشعب في التغيير والإصلاح، ولكنها كانت تحمل أيضاً جميع مساوئ وأمراض الفترة السابقة التي تركت أثارها العميقة في نفوس أفراد المجتمع وعقولهم وممارساتهم.

وعلى الرغم من بناء وتوسيع المدارس للبنات والبنين في مختلف المدن العراقية، فإنه لم يستطع استيعاب جميع من يفترض أن يدخلوا المدارس الابتدائية. وكان التعليم الفني والمهني للكوادر الوسطية التي يمكنها أن تدخل في الإنتاج محدوداً جداً، رغم الحاجة لهذه الكوادر. وكانت نسبة الأمية عالية بين السكان، وبشكل خاص بين البالغين من الرجال والنساء، في الريف والمدينة. وكان لهذا تأثيره الكبير على وعي الناس وعلى أوضاعهم النفسية والعقلية وعلى علاقاتهم المتبادلة. وزاد في الطين بلة تراكم الكراهية والحقد لدى الغالبية العظمى من الشعب إزاء النظام الملكي وعلى الفئة الحاكمة نتيجة اغتصابها

للحريات الديمقراطية وإرادة الإنسان وحقوقه العامة. وبرز هذا بشكل واضح في أعقاب انتصار حركة الضباط الأحرار، وخاصة بعد أن نشبت الخلافات في ما بين الضباط الأحرار مرة، وبينهم وبين الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة مرة أخرى، وفي ما بين مختلف الأحزاب السياسية أيضاً.

لم يكن المجتمع العراقي سليماً معافى عندما وقعت ثورة تموز ١٩٥٨، بل كان المجتمع مريضاً يعاني من جملة من الأمراض والعلل المعقدة ويحكم وفق قانونين أحدهما مدني والآخر عشائري. كما كانت المرأة تعاني من قيود ووطأة المجتمع والدولة والرجل ووشيوخ الدين والتقاليد والعادات البالية. رغم التماسك العائلي النسبي، فإن استبداد الأب وهيمنته الشديدة على الأم والبنات والأولاد كانت معيقة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. كما كان المجتمع يعاني من تمييز قومي صارخ إزاء الشعب الكُردي والأقليات القومية والدينية، كما كان التمييز الطائفي يحتل موقعه في سياسة الدولة وبنية أجهزته المختلفة وفي جميع المستويات. ومع ذلك بدا وكأن الأوضاع الجديدة التي نشأت في أعقاب انتفاضة الجيش ومشاركة الشعب كله في عملية الإجهاز على النظام الملكي قد وفرت أساساً صالحاً لعملية تغيير اجتماعي جذري واسعة نسبياً، وأنها أصبحت متاحة أمام المجتمع وفي متناول اليد، وما على الشعب إلا المشاركة الفعالة في هذه العملية من أجل بناء عراق جديد على أسس ومبادئ وقيم ديمقراطية جديدة. أي العمل من أجل تحويل الانتفاضة العسكرية للضباط الأحرار إلى ثورة اجتماعية وسياسية تزيل بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الاستعمارية شبه الإقطاعية وترسي دعائم الدولة الحديثة، الجمهورية الديمقراطية الفتية، على أسس السيادة والاستقلال الوطني والحرية والديمقراطية والحياة الدستورية والتعددية الحزبية الحرة، أي ثورة اجتماعية تعجل بنمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف والمدينة، كما تقيم المجتمع المدني الديمقراطي الحديث. وكان لا بد لمثل هذه التحولات أن تقترن بعملية تغيير اقتصادية واسعة وعميقة لتوفر الأساس المادي لعملية تغيير في البنية الطبقية للمجتمع العراقي، على مستوى العاصمة والألوية.

إن الانتفاضة العسكرية والثورة الشعبية وسقوط الملكية هزت المجتمع من الأعماق، ولكنها عجزت عن استثمار الاستعداد الفكري والسياسي للتغيير الواسع لدى المجتمع لصالح تحقيق الأهداف الاجتماعية التي وضعها الثوار أنفسهم والتي كانت تستجيب من الناحية النظرية لتطلعات المجتمع ذاته. إذ سرعان ما تبخر الأمل وتعرض الوضع إلى نكسة حادة حين احتدم الصراع الفكري والسياسي والاجتماعي، صراعاً حول المصالح والأهداف المعلنة وغير المعلنة، وحول وجهة التطور اللاحق للعراق وعلاقته بالدول العربية والبلدان الاشتراكية وموقفه من القوميات المختلفة في العراق، وكذلك موقفه من شركات النفط الاحتكارية وموقعه في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل وتأثير كل ذلك على مستقبل البلاد. إن تلك الصراعات الداخلية المبكرة، بسبب المستوى الضعيف للوعي السياسي والاجتماعي لغالبية القوى السياسية العراقية وأحزابها الوطنية وانحرافها عن الطريق السوي بوعي أو بدون وعي منها، والتي وجدت الدعم والتأييد من حكومات الدول العربية والإقليمية والدولية، أدت إلى إنضاج الوضع السياسي لصالح ثورة الردة ودفع البلاد في طريق الارتداد الشديد عن الأهداف المسطرة. وتتوج ذلك بعد مرور أقل من خمس سنوات على قيام الجمهورية الأولى بوقوع الانقلاب الدموي عليها وسقوطها في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣.

لا شك في أن الأسس والمبادئ والقيم المنشودة كانت متباينة في نظر قيادات الأحزاب السياسية وفي نظر قوى الحكم المختلفة، إضافة إلى نشاط القوى القديمة التي إزاحتها الثورة عن السلطة، ولكن دورها الفعلي لم ينته وتواصل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق وتعزز بفعل الأوضاع المتدهورة. وكان في مقدور المجتمع معالجة التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية وإيجاد الحلول العملية لها بطرق سلمية وديمقراطية حضارية. ولكن مثل هذه المعالجة كانت تفترض مستوى معيناً من الوعي الحضاري الديمقراطي ووعي طبيعة المرحلة والمهمات، والذي لم يكن متوفراً لدى الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية وقياداتها وأعضائها والقوى المؤازرة لها. لقد كانت الأحزاب السياسية العراقية بمجملها، ما عدا قوى قليلة في المجتمع، تجنح عموماً لحل معضلاتها

بأسليب العنف والرغبة في الخلاص من الآخر بأي ثمن، باعتباره منافساً وعدواً لها. وهي نظرة تجسد في حقيقة الأمر اعتقاد الجميع بأنهم يمتلكون الحقيقة وحدهم وليس أي قدر من الحقيقة والحق لدى الآخرين.

لا شك في أن المستوى الحضاري والديمقراطي للأفراد والجماعات أو الأحزاب والسلطة ينبثق من حيث المبدأ من المستوى الذي بلغه المجتمع في تطوره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومن طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة فيه، وكذلك تستند بدورها إلى طبيعة تراثه التاريخي ومضمونه وتقاليده المتراكمة والمتوارثة وأساليب الحكم التي عاش في ظلها وتربى عليها. وتاريخ العراق، كما لاحظنا من الأجزاء السابقة للكتاب، كان مليئاً بعمليات الغزو والاحتلال والصراع وممارسة العنف الدموي والقتل بسبب أو دون سبب إزاء السكان، وبشكل خاص ضد المعارضة السياسية من جهة ومقاومة الناس لمثل هذه النظم والسياسات من جهة أخرى. لقد كان الصراع بين الأنا والآخر لدى الفرد وتجليات ذلك في سلوك الحكام والمجتمع، والرغبة الجامحة في التخلص من الآخر.

لقد كان لهذا التاريخ والواقع القائم والتدخل العربي والدولي دورها وتأثيرها البارز على الأحدث في العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي وهي التي شاركت في وقوع الكثير من المآسي الرهيبة التي شملت بعواقبها جميع الأطراف، ولكنها ألحقت بشكل خاص أفدح الأضرار بالأحزاب الديمقراطية وبالمجتمع والتحولات الديمقراطية المنشودة من قبل الإنسان العراقي. لم يكن صوت العقل راجحاً ولا سائداً، فالعقل في الغالب الأعم كان غائباً عن الفعل خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨–١٩٦٣ وما بعدها.

في خضم تلك الصراعات الاجتماعية والسياسية اتخذ عبد الكريم قاسم، بدعم من جميع الأحزاب السياسية أو عدد منها، وأحياناً كثيرة، عبر مبادرات فردية منه، مجموعة مهمة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية ذات الخلفية السياسية التقدمية على امتداد الفترة الواقعة بين تموز/يوليو ١٩٥٨– حتى شباط/فبراير ١٩٦٣، التي استهدفت تقديم الدعم والمساعدة للنهوض النسبي بمستوى حياة ومعيشة كادحي المدن، إضافة إلى قانون الإصلاح الزراعي في الريف العراقي. ومن الممكن الإشارة إلى أن أهم وأبرز تلك الإجراءات

التي عززت مواقع قائد الثورة قاسم في صفوف الجماهير الواسعة وتجليات ذلك في مواقف الغالبية العظمى من قاسم ومن نظام حكمه، كما كسب بها ودها واحترامها حتى في تلك الفترة الصعبة التي مارس فيها سياسة فردية استبدادية إزاء الكثير من المشكلات والتي ساهمت في تأجيج الفوضى التي عمت الحياة السياسية وقادت إلى الانقلاب العسكري ضده. كانت سياسة قاسم في تحقيق العديد من المنجزات الشعبية ذات وجهين، أولهما كان يعبر عن طبيعة قاسم ومنحدره الطبقي البرجوازي الصغير (كان والده نجاراً يعمل بجهده) ومعرفته بأوضاع الفقراء وحاجتهم إلى الدعم والمعونة من جهة، وتغطية على سياساته الفردية وتغييبه الفعلي للديمقراطية وسعيه إلى الهيمنة من خلال ضرب حزب بآخر من جهة ثانية. وتعرضت الكثير من تلك المكاسب إلى ثلاثة احتمالات بالممارسة العملية، وهي:

١. التعطيل أو التجميد وكأنها لم تصدر عن قيادة الثورة.
٢. التغيير والتراجع عن المكاسب الإيجابية تشريعاً وممارسة لأسباب ارتبطت بالصراعات التي عمت البلاد والخشية من تفاقم الأوضاع.
٣. أو التنفيذ المشوه لتلك القوانين والإجراءات بما يمسخ طبيعتها ويفرغها من مضمونها التقدمي والديمقراطي ويجهز على دورها في عملية التحويل الديمقراطي ويضعف من أهميتها للمجتمع.

وكانت هذه المخاطر ملموسة منذ البداية، إذ أن جميع تلك القوانين والإجراءات قد اتخذت في غياب المؤسسات الدستورية والحياة الديمقراطية المؤسسية وبغياب دستور ديمقراطي دائم تم وضعه وإقراره والمصادقة عليه من قبل مجلس وطني منتخب من قبل الشعب وفق قانون انتخابات عامة ديمقراطي، ومطروح على الشعب للاستفتاء العام عليه. ولهذا كانت هذه الإجراءات أشبه بمنح يقدمها ,,القائد" متى شاء ويسحبها متى شاء. أو يقننها أو يغيرها متى شاء ذلك. فما يشرع وفق أسس مؤسساتية ديمقراطية يبقى ثابتاً ويغير وفق أسس دستورية مؤسسية، والعكس صحيح أيضاً.

من المعروف أن تحقيق تغييرات وتحولات عميقة في البنية الاجتماعية لبلد ما تستوجب تحقيق تغييرات وتحولات حقيقية في البنية الاقتصادية وفي العلاقات الإنتاجية السائدة في

البلاد. فتغيير العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والبدء بإقامة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف وتجليات ذلك في المدينة وعلى البنية الصناعية للبلاد تلك التي يمكن أن تلغي تدريجياً وجود بعض الفئات الاجتماعية وتقيم مكانها وبديلاً لها فئات اجتماعية أخرى. فصدور قانون الإصلاح الزراعي استهدف إلغاء العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية. وكان هذا يعني تحويل الإقطاعيين إلى رأسماليين يعملون وفق أسس العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. ولكن إلغاء العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وفق قانون يصدر عن أعلى سلطة في البلاد لا يعني بأي حال وعملياً إلغاء العلاقات الأبوية القائمة على أسس قبلية، تلك العلاقات التي كانت لها ديمومتها الطويلة في العراق وكرست تقاليد وعادات وتراثاً كبيراً ألزم الفلاحين بالطاعة والخضوع والخنوع والعمل لصالح رئيس العشيرة والقبيلة والتي تجسدت في قانون دعاوى العشائر الصادر في عام ١٩١٨ عن سلطات الاحتلال البريطاني. كما أن ذلك كان لا يعني بأي حال انتهاء دور وتأثير هذا الشيخ أو ذاك على الفلاحين في هذه المنطقة أو تلك، بل كان يعني البداية لعملية تحول واسعة في الريف العراقي، والتي كما أشرنا إلى ذلك، بأنها قد تعرقلت وتوقفت تدريجاً ثم ارتدت على أعقابها. فالريف العراقي الذي صادر مساحات واسعة من أراضي الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، الذين كانوا لا يقيمون أساساً في الريف، بل في المدينة، وسع من قاعدة صغار المزارعين الذين يحوزون على قطع صغيرة من الأرض الزراعية ومحاولة جمعهم في جمعيات استهلاكية أساساً تعتمد على الزراعة الفردية وعلى تسويق مشترك للمحاصيل الزراعية. ولكن هذه الجمعيات الصغيرة لم تحصل على ما يمكن دعم نشاطها وتعزيزه وتطويره، بل تركت عرضة لتأثير الإقطاعيين القدامى وجمهرة السراكيل المنتشرة في كل مكان من الريف العراقي والتي تقطن الريف باعتبار أفرادها وكلاء للإقطاعيين.

ومن متابعة الريف العراقي يمكن القول بأن قانون الإصلاح الزراعي ساهم في توسيع قاعدة أغنياء الفلاحين وصغار المزارعين وحقق عملية تحول بطيئة لأصحاب الأراضي الواسعة القدامى إلى رأسماليين زراعيين إلى جانب كونهم من شيوخ ورؤساء العشائر والقبائل الريفية. ولكن احتفظ الريف بقاعدة واسعة من فقراء الفلاحين الذين كانوا يعملون

في أراضي الإقطاعيين السابقين والسراكيل وأغنياء الفلاحين على أسس متنوعة، ولكنها استغلالية. وهذه الفئة الفقيرة من الفلاحين وفئة صغار المزارعين هي التي كانت مرشحة للهجرة من الريف إلى المدينة، إذ أنها لم تستطع مقاومة الأوضاع البائسة والصراع المحتدم في الريف وعجزت عن مقاومة تعسف وإرهاب القوى المناهضة للإصلاح الزراعي. واستطاعت الفئات الميسورة والغنية من الفلاحين الاستفادة من اتجاهات المكننة الزراعية لتطوير نشاطها الاقتصادي وزيادة أرباحها، في حين لم تستطع ذلك الفئات الفقيرة والصغيرة من الفلاحين. ولهذا السبب بقى التناقض بين الإقطاعيين القدامى وسراكيلهم من جهة، وفقراء الفلاحين وصغار المزارعين في الريف مستمراً واستفادت من ذلك بعض الفئات الوسطية وخاصة أغنياء الفلاحين الذين توسعت وتعززت قاعدتهم الاجتماعية وموقعهم وقدراتهم المالية في الريف ورفعوا من إمكانياتهم على تحقيق زيادة ملموسة في أرباحهم وريعهم في آن واحد.

بدأت حكومة قاسم بعمليات تغيير في مختلف الأصعدة بسبب العوامل التي جاءت بها إلى السلطة وزخم المطالب الشعبية الدافع نحو التغيير. ولكنها توقفت عن الفعل المؤثر بعد فترة وجيزة. ويمكن متابعة ذلك في المجالات المختلفة.

في الريف

نمو البرجوازية الزراعية

استطاع التنفيذ الجزئي لقانون الإصلاح الزراعي، وخاصة الاستيلاء على الأراضي الزائدة عن الحد الأعلى للملكية وفق القانون وتوزيع مساحات منها ومن الأراضي الأميرية على الفلاحين المستحقين وفق الحدود المقررة في القانون إلى توجيه ضربة موجعة لكبار الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية ووضع اللبنة الأولى لتحول هؤلاء إلى رأسماليين زراعيين في ما إذا عمدوا إلى استخدام الأراضي التي بقيت في حوزتهم بطريقة أخرى غير تلك التي مارسوها قبل ذاك، أي توظيف رؤوس أموالهم المجمدة في البيوت أو البنوك أو أخذ القروض المالية من المصرف الزراعي من أجل شراء المكائن والمعدات الزراعية والبذور المحسنة والأسمدة واستخدام العمل الأجير في الزراعة أو حتى استخدام الفلاحين الذين

كانوا يعملون قبل ذلك في الأرض ذاتها وفق أسس جديدة. وقد عمد الكثير من هؤلاء، وهم الذين كانوا انتقلوا وعاشوا في المدينة منذ سنوات طويلة، إلى التحول صوب الزراعة الرأسمالية ولكن ببطء شديد. وبالتالي بدأت عملية تذويب الإقطاعيين وتحويلهم إلى صف البرجوازية الزراعية، فأضعفت بذلك مواقع شيوخ العشائر والإقطاعيين القدامى، ولكنها لم تلغها أولاً، وعززت ثانياً مواقع البرجوازية الزراعية العراقية التي وجدت قبل ذلك من الناحية العددية والإمكانيات المالية والتأثير، علماً بأن العناصر الجديدة كانت ذات اتجاهات أكثر يمينية وأكثر عداء لسياسات عبد الكريم قاسم. وهي التي مارست الاستغلال ضد الفلاحين بأشكال عديدة، كما وقفت على جانب عناصر ثورة الردة وأفشلت تدريجاً تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي. وأصبح دورها مؤثراً على وجهة البرجوازية الزراعية وأغنياء الفلاحين كثيراً، بسبب العلاقات العشائرية التي حافظت على دورها النسبي في ظل الأوضاع التي كان العراق يمر بها حينذاك.

المبحث الثالث

الواقع الاجتماعي ومكانة المرأة في المجتمع

كانت المرأة في ولايات بغداد والبصرة والموصل، سواء في نهاية الحكم العثماني أم بعد تأسيس الدولة العراقية التي تشكلت من هذه الولايات الثلاث، تعيش تحت ظروف معقدة جداً وتحت تأثير عوامل متشابكة كانت تتحكم في حرية ونشاط ومكانة ودور المرأة العراقية في البيت والمجتمع وفي اتجاهات تطورها. ويمكن تلخيص تلك العوامل بالنقاط التالي:

١. كان المجتمعان العربي والكُردي يعيشان خلال الفترة المذكورة في ظل سيادة العلاقات العشائرية، قبائل رحل وشبه رحل وزراعية، إضافة إلى وجود مجتمعات المدن المتخلفة جداً، ولكنها تبقى متقدمة بالقياس إلى تخلف المجتمع الريفي وتأثيره المتوصل على المدينة.

٢. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر حتى سقوط الملكية في العراق في عام ١٩٥٨ نمت وتطورت وتكرست علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية المتشابكة مع العلاقات الأبوية

للمجتمع العشائري. وكان لهذه العلاقات تأثير مباشر على الريف ولكن كان لها تأثير غير مباشر على المدينة أيضاً من خلال نزوح الفلاحين المتواصل إلى المدينة واستمرار علاقات العائلات النازحة بالعشيرة وعاداتها وتقاليدها من جهة وبالريف والزراعة من جهة أخرى.

٣. وكانت المجتمعات الريفية والحضرية قائمة على أساس ذكوري، فالرجل هو المحور المركزي للعلاقات الاجتماعية في البيت وفي المجتمع، وفي السلطة السياسية والاقتصادية والعلاقات الخارجية. وسمح المجتمع الذكوري بتراكم الكثير من العلاقات والعادات والتقاليد المتخلفة خلال قرون كثيرة بالنسبة للعلاقة بين الرجل والمرأة، كما استطاع الرجل تنميط هذه العلاقة وخلق لها معايير وقيماً خاصة بها ومكرسة في الرؤية الجمعية للسكان.

٤. وكانت الغالبية العظمى من بنات وأبناء المنطقة تعيش تحت راية الإسلام، مع وجود رايات أديان أخرى مثل المسيحية واليهودية والصابئة المندائية والأيزيدية، إضافة إلى مذاهب كثيرة بالنسبة إلى مختلف الأديان. وكانت للإسلام والديانات الأخرى قيم ومعايير معينة في العلاقة بين الرجل والمرأة من الناحية النظرية، ولهم قيم ومعايير أخرى، بعضها متماثل وبعضها مختلف، من الناحية العملية، ولم تكن القيم الأولى سائدة أو معمول بها بل كانت شكلية ولكنها مؤثرة نسبياً، في حين سادت الثانية في التعامل اليومي بين الرجل والمرأة في البيت وفي المجتمع وعلى مستوى الدولة.

٥. وكانت للتعاليم والتشريعات الصادرة عن علماء أو شيوخ الدين والمؤسسات الدينية تضع قيوداً شديدة وكثيرة وقاسية جداً على المرأة، في حين تعفي الرجل منها أو من أغلبها. وكانت هذه المؤسسات تنطلق في تفسير هذا النهج في التشريع الديني من هيمنتها الذكورية على مختلف المؤسسات الدينية للأديان المختلفة، إذ لم تكن المرأة تحتل أي موقع في صف علماء أو شيوخ الدين أو بالنسبة لشيوخ الدين المسيحيين أو الأديان الأخرى. ولم يكن شيوخ الدين المسلمون يعتمدون القرآن وحده في وضع أسس الشريعة والتعاليم والتقاليد، بل وكذلك أحاديث محمد، سواء الصحيحة منها أم

المنسوبة إليه صواباً أم خطأً، إضافة إلى ما درج عليه الصحابة من الحديث عن ممارسات محمد اليومية في الموقف من المرأة. كما كان شيوخ الدين يعمدون إلى الاجتهاد في ما يرونه مناسباً وينسجم مع ذكورتهم لفرضه على المرأة المسلمة أو المرأة في المجتمع عموماً، إذ كان للإسلام تأثيره المباشر، وبهذا القدر أو ذاك، على سلوكية النساء من أتباع الأديان الأخرى، أو أنهن كن يتأثرن بالأديان الأخرى في بعض ما كن يقمن به أو يجتهدن فيه. ولا شك في أن شيوخ الدين قد عمقوا من القيود المفروضة على المرأة من أجل تكريس وتشديد الخلاف مع الأديان الأخرى من خلال إبراز وبلورة المزيد من نقاط الاختلاف، رغم أن الإسلام لم يكن يأخذ بها في عصر النبي محمد، أو في عصر الخلفاء الراشدين أو فيما بعد ولفترة غير قصيرة.

٦. ولا بد من تأكيد حقيقة أن المجتمع في العراق قد تأثر كثيراً بسياسة وسلوك وممارسات الدولة العثمانية وشيخ الإسلام وأحكامه إزاء المرأة والتي كانت في الغالب الأعم أكثر تخلفاً مما وصل إلينا من مواقف اتخذت إزاء المرأة في صدر الإسلام أو في الدولة الأموية والدولة العباسية، رغم وجود فترات من الانحطاط الحضاري الفعلي في تلك الدول أيضاً في الموقف من المرأة ومن حريتها ونشاطها ومكانتها ودورها في المجتمع.

٧. ورغم وجود أوضاع مشتركة تواجهها المرأة العراقية في المجتمعين العربي والكُردي، فهناك بعض التباين، وهو محدود، بينهما، كما يمكن أن يسري هذا على واقع المرأة المنحدرة من العوائل الأرستقراطية أو الميسورة والحاكمة، وبين المرأة المنحدرة من صفوف العامة من الناس.

٨. ولا بد من الأخذ بالاعتبار إلى أن أتباع الديانات الأخرى من النساء كن يعانين من ذات المصاعب التي كانت تعاني منها المرأة المسلمة من حيث القيود الاجتماعية والهيمنة الذكورية عليها وممارسة القسوة بحقها. وإذا كانت المرأة المسيحية أو اليهودية تتمتع ببعض الحرية في جوانب معينة، مثل التحرر من الحجاب الثقيل، فإنها كانت تواجه نفس ذهنية الاحتقار بسبب كونها امرأة لا غير! إذ أن موقف الأديان عموماً واحد،

والموقف الناشئ عنه أو عن الأوضاع القائمة، هو الآخر واحد ولا يختلف كثيراً إلا في الممارسة اليومية.

ولكن، ماذا كانت حصيلة فعل هذه العوامل على دور ومكانة المرأة وحقوقها المشروعة في المجتمع العراقي الجديد، سواء أكان ذلك في الريف أم المدينة؟

لا شك في أن تأثيرات تلك العوامل على الريف في نواحي معينة كان أشد وأقسى، ولكن التعامل مع نساء المدينة لم يكن بدوره سهلاً، بل ينهل من معين واحد، هو القسوة الصارخة إزاء المرأة في المجتمع. وإذا كانت المرأة تتمتع ببعض الخدمات التي توفرها المدينة، فأن المرأة في الريف تفتقدها تماماً، وإذا كانت المرأة في الريف تتمتع ببعض الحرية في الخروج إلى الحقل والكدح فيه مع الرجل، فأن المرأة في المدينة كانت حبيسة الدار إلى حدود بعيدة. ومع ذلك فلم يكن عبثاً أن انطلقت الحركة المطالبة بحقوق المرأة من المدينة بسبب الأجواء العامة التي تسود المدينة والجديد الداخل إليها من الخارج والتحولات التدريجية التي طرأت على أحوال المرأة في المدينة ولم يتحقق ذلك بالنسبة إلى الريف حيث حافظ على علاقاته المعروفة طيلة فترة الحكم الملكي. إن طبيعة الحكم الملكي الإقطاعي والعشائري والسياسات التي مارستها الحكومات المتعاقبة وسلطات الاحتلال العثماني ومن ثم سلطات الاحتلال البريطاني ساهمت جميعها في تنمية سلوكية القسوة في المجتمع وبين أفراده عموماً وإزاء المرأة خصوصاً وعمقت وشددت من إذلال كرامة وإنسانية الإنسان والمرأة على نحو خاص.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى جوانب من واقع مصادرة حقوق المرأة العراقية حتى انتصار الانتفاضة العسكرية في عام ١٩٥٨ والتغيرات النسبية التي طرأت على أوضاع المرأة في فترة الحكم الجمهوري الأول وفق القرارات الصادرة عن حكومة عبد الكريم قاسم.

الممارسات الفعلية إزاء المرأة

تضافرت مجموعة من العوالم التي هيأ لها المجتمع الذكوري منذ قرون طويلة لينتزع من المرأة مكانتها ودورها وكامل حقوقها الأساسية في المجتمع وحوّل المرأة تدريجاً إلى إنسان سلبي عاجز عن التعامل والتفاعل واتخاذ مواقف الندية للرجل أو مقاومة جهوده لإذلالها وفرض تبعيتها الكاملة له أو فرض السيادة المطلقة عليها ونزع جميع أدوات وسبل الدفاع عن نفسها التي يفترض أن تتحصن بها. وعلى مدى قرون طويلة من ممارسات الهيمنة الظالمة بدا للمرأة وكأن لم يبق لها سوى ذرف الدموع على وضعها البائس والقبول به، سواء أدركت البؤس الذي تعيش فيه أم لم تدركه، بسبب دور المجتمع الذكوري في إقناعها بأنها خلقت هكذا وأن الله قد كتب عليها هذا المصير العاثر ولا مفر من حكم الله، إذ أن الحاكمية لله.

وتُقدم المرأة، في الميثولوجيا الشعبية وفي الأساطير المنقولة والمكتوبة وفي القرآن وفي أراء النبي محمد في المرأة والأحاديث المنسوبة إليه، أو في علاقاته وتصرفاته الإيجابية والسلبية مع النساء، وفي مواعظ علماء ورجال الدين، على أنها ذلك الإنسان الضعيف العقل الناقص والشيطاني النزعة والهوى، فهي لعوب لا تؤتمن ومصدر شك دائم وعدم ثقة. فهي المالكة لسمات قادرة من خلالها على إغواء وإغراء الرجل وإسقاطه في هواها وحبائلها. واستناداً إلى هذا الحكم المسبق يتطلب الحذر منها والخشية عليها والخوف من أفعالها، ومن حق الرجل رعايتها بسبب نواقصها وقلة عقلها من جهة، ولكن يحق له تأديبها بالضرب والحبس في البيت وفرض العزلة الطويلة عليها أو حتى قتلها في حالات معروفة أباحها العرف وثبتها قانون دعاوى العشائر العراقي مثلاً، إذ أن ,,الرجال قوامون على النساء"!، كما جاء في آيات قرآنية. والشك في المرأة ينطلق من أسطورة الخطيئة الأولى التي ألصقت بحواء ابتداءً، كما جاء في التوراة، وبحواء وآدم معاً، كما جاء في القرآن، حيث أغواها الشيطان ودعاها إلى أكل التفاحة، وهي بدورها أغوت وأقنعت آدم بقطفها وأكلها معاً، وكان مصير الاثنين فقدان الفردوس والنزول إلى الأرض.

وتحت تأثير مختلف المذاهب الإسلامية المتباينة في مواقفها من المرأة وتجليات ذلك في الشرائع المتباينة للمذاهب الرئيسية والفرعية، وكذلك دور التقاليد والعادات الموروثة من حياة البداوة والريف ومن التركة الثقيلة للدولة العثمانية في المجال الاجتماعي والموقف من المرأة، تفاقمت مجموعة كبيرة من تصرفات المجتمع وأفراده إزاء بعضهم البعض وإزاء المرأة بشكل خاص. فالرجل، سواء أكان أباً أم أخاً أم أبناً أم زوجاً أم خالاً أم عماً للمرأة، يحتل الموقع الأول ويملك حق اتخاذ القرار في العائلةً ولأفرادها ولنسائها بشكل خاص، فهو صاحب الكلمة الأولى والحل والفصل. وعليه تقع مسؤولية توفير مستلزمات العيش والحماية والوئام في البيت، وهو الذي يقوم بالأعمال الشاقة التي تتطلب استخدام العضلات أو القيام بأعمال الحراثة والجني أو تمثيل العائلة أمام العشيرة أو شيخ العشيرة أو في المضيف أو أمام المؤسسات الأخرى، كما تقع على عاتقه مهمة المشاركة في حماية القرية أو العشيرة أو الدفاع عن المدينة. وللرجل الحق في الزواج والاحتفاظ بأكثر من امرأة واحدة في آن واحد (الحق في الزواج والاحتفاظ بأربع نساء تحت رعايته في آن واحد، علماً بأن محمداً استثنى نفسه من هذه القاعدة وتزوج بتسع نساء وقيل أكثر[٢١٦]) كما يحق له امتلاك ما يشاء من الإمات، ما دامت الرغبة والإمكانية المالية متوفرتين، ومن حقه تطليق المرأة متى شاء أو أن يضربها لتأديبها إن خرجت عن إرادته ورغباته أو أن يفرض العزلة

---

٢١٦ كانت خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزّى القرشية أول زوجات محمد وكانت أرملة، ثم تزوج بعد وفاتها بشهر واحد سودة بنت زمعة القرشية وكانت أرملة.. وكان زواجه الثالث بعائشة بنت أبي بكر الصديق، وهي قرشية أيضاً. وتزوج حفصة بنت عمر بن الخطاب للمرة الرابعة وكانت أرملة أيضاً. ثم تزوج للمرة الخامسة بأرملة أخرى هي أم سَلمَة، تلتها أم حبيبة باعتبارها الزوجة السادسة، وهي رملة بنت أبي سفيان، أرملة عبد الله بن جحش. وكانت زوجته السابعة هي زينب بنت جحش وهي أرملة . ثم تزوج للمرة الثامنة بأرملة أخرى أسمها زينب قتل زوجها وهو يحارب في جيش النبي.، وبعد معركة مؤتة يتزوج محمد من الجارية جويرية ويعتق أبويها. ويتزوج بعد معركة خيبر زوجته العاشرة صفية وهي يهودية وكانت ضمن أسرى الحرب. راجع في هذا الصدد: فهمي، منصور. أحوال المرأة في الإسلام. مصدر سابق. ص ٢٥–٣٥. راجع أيضاً: المنجد في الإعلام. ط ٢٦. المطبعة الكاثوليكية في عاريا. لبنان. حزيران ١٩٨٢.

عليها، وله أن يدخل فيها متى شاء ذلك، وعليها أن تكون رهن إشارته، إذ أنها موضوع جنس، فهي قد وجدت أصلاً للنكاح، ولإنجاب الأطفال لا غير[٢١٧].

تبدأ التربية العائلية في البيت العراقي بإبراز التباين في موقف العائلة إزاء الذكر والأنثى منذ الولادة. ففي الوقت الذي تعم فيه الفرحة ويسود الانشراح عند ولادة الذكر، يسيطر الحزن الثقيل ويعتصر الألم الأم الحبلى عند وضعها أنثى، خاصة إذا كان المولود بكراً، بسبب موقف الزوج وعائلته من الزوجة، إذ كان ينتظر ويتوقع أن تلد له ولداً يحافظ على نسله واسم عائلته للأجيال القادمة ويرفع رأسه بين أفراد العشيرة. ويتجلى هذا في موقف الأم أيضاً. فالأم تهدهد ابنها في مهده وتغني له ترنيمة العزة والقوة والرجولة والشهامة والجسارة، وتذكيره بأنه حاميها عند الكبر والمدافع عن شرف العائلة وأخواته والعشيرة، نجد أغاني أخرى تذكر المرأة بما ينتظرها من عمل شاق في البيت وإنجاب للأطفال ...الخ. تعيش الأنثى في البيت في حالة من التمييز المستمر بينها وبين أخيها الذكر من جانب أفراد العائلة، ابتداءً بالأب وانتهاء بالأم، وتشارك المرأة ذاتها في ذلك، سواء أكان ذلك في الريف أم المدينة. وفي الوقت الذي يتمتع الولد بحرية كبيرة في الحركة والخروج واللعب مع الأقران وعدم القيام بأي واجب يذكر في البيت، يكون على البنت في الوقت نفسه مسؤولية العمل في البيت مع الأم في أعمال الطبخ والتنظيف وفي كل شيء يخص البيت، فهي والحالة هذه تكون مغبونة منذ الولادة ويرافقها هذا الغبن المقصود حتى مماتها.

وخلال الفترة موضوع البحث كان وضع المرأة من حيث التشريع والواقع كما يلي:

– حرم القانون الأساسي العراقي الصادر عام ١٩٢٥، والذي يعتبر في بعض جوانبه مدنياً، المرأة من جملة من الحقوق الأساسية. ويعتبر هذا التحريم إخلالاً رئيسياً بمضمون المجتمع المدني. ومن تلك المحرمات أن تكون المرأة ملكة على العراق، وأن تكون رئيسة

---

٢١٧ راجع في هذا الصدد الكتاب الأول من لمحات من عراق القرن العشرين حيث جرى بحث وضع المرأة في العراق العباسي، وهو من حيث الجوهر والأسس لا يختلف عن حالها في الفترة التي نحن بصددها، وكان الوقت قد توقف، ولكن في حقيقة الأمر قد تدهورت حالة المرأة بشكل عام، إلا في جوانب محدودة جداً ولمجموعات قليلة منهن فقط.

للوزراء أو وزيرةً في مجلس الوزراء، وأن تكون عضواً في مجلس النواب والأعيان، وأن تكون حاكمةً أو قاضيةً شرعيةً، أو أن تحتل عملياً أي مركز مرموق في الدولة. لقد أبعدها كلية عن الحياة السياسية الرسمية، وجسد في ذلك أقسى صيغ المجتمع الذكوري، وحصر كل وظائف الدولة والمجتمع بيد الذكور. تقول المادة الثانية والأربعون ما يلي: ,,لكل رجل عراقي أتم الثلاثين من العمر، ولم يكن له أحدى الموانع المنصوص عليها في المادة ,,٣٠"، أن ينتخب لعضوية مجلس النواب. .."[٢١٨]. أما لغة القانون الأساسي العراقي فكانت كلها لغة ذكورية بحتة. ولم يأت ذكر للنساء إلا في مسألة ,,النكاح والصداق والطلاق والتفريق والنفقة الزوجية وتصديق الوصايات، ..."[٢١٩]. كما لا تجد حقوقٌ للمرأة في قانون دعاوى العشائر، فالمرأة في هذا القانون تعامل وكأنها سلعة مملوكة للأب أو الزوج على سبيل المثال لا الحصر تدخل في باب التسويات المختلفة بين العشائر والقبائل العراقية. وعلى امتداد الحكم الملكي لم يتم أستيزار امرأة أو انتخابها إلى مجلس النواب أو تعيينها في مجلس الأعيان العراقي، رغم بروز سيدات عديدات كان في مقدورهن أن يشاركن بحيوية في هذه المؤسسات.

– أجبرت المرأة العراقية على امتداد القرون المنصرمة حتى سقوط الملكية على أن تبقى حبيسة الدار وتنقطع عن الحياة الاجتماعية والسياسية، ولا تخرج إلا بإرادة زوجها أو مع أحد أفراد العائلة من الذكور، ولم تعد تصل إلى الجامع للصلاة أو تجلس مع أقرانها من الرجال في مضيف الشيخ، فالمضيف موقع الرجال فقط. وإذا كانت المرأة الريفية حبيسة الدار، إلا في حالات خروجها مع الرجل لنثر لبذور أو للحصاد وجني الثمار، كما تخرج أحياناً لبيع الخضروات في سوق المدينة القريبة من القرية، فإن المرأة في المدينة لم تكن تتمتع حتى بهذه النزهة النسبية. ولكن المرأة استطاعت أن تنتزع حق الدراسة في مختلف المراحل، وأن تشارك في الفعاليات السياسية خارج إطار الحكومة وفي الانتفاضات

---

٢١٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. القانون الأساسي العراقي. المادة التاسعة والسبعون، فقرة ١. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٣٢٤.

٢١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٩.

والمظاهرات والاجتماعات الشعبية وفي الأحزاب السياسية السرية، كما كانت تشارك بقدر ما في النشر الصحافي. وأمكن المرأة الحصول على مجال عمل في المخازن الكبيرة، سواء الخاصة منها أم العامة كبائعة أو موظفة ومستخدمة في دوائر الدولة وفي التعليم الخاص للبنات.

– يتوزع العمل بين المرأة والرجل على أساس أن مكان المرأة الثابت هو البيت وتقع على عاتقها مهمات الطبخ والتنظيف وغسل الملابس والحياكة، (وفي الريف تعمل على تجميع الحطب ونقله والروث وتهيئته واستخدامه لصنع الخبز في التنور، أو العمل في الحقل وفي جني المحاصيل وفي تسويق الخضروات والفواكه مثلاً)، إضافة إلى إنجاب الأطفال وتربيتهم.

– وسلب المجتمع من المرأة حق اختيار زوجها. فالزواج يبقى بإرادة الوالد أو الأخ أو العم، كما لا يحق لها عملياً أن ترفض الرجل الذي يراد لها أن تتزوجه بقرار من العائلة. ونادرة تلك الحالات التي تتم بخلاف ذلك، بغض النظر عن رغبة وإرادة أو عمر طالب الزواج. ويمكن أن تتعرض المرأة في زواجها للنهوة (أي منعها من الزواج من غير الناهي) من قبل أبن العم أو أبن الخال، أو أبن العمة وأبن الخالة.

كما يفرض على المرأة الزواج على سبيل المبادلة، فالأخ الذي يتزوج امرأة، يمكن أن يمنح أخ الزوجة أخته ليتزوج منها دون أن يكون للمرأة رأي في ذلك، وهو ما يطلق عليه "گصه بگصه""(الگصه تعني الجبين).

– ليس للمرأة كلمة مسموعة في البيت أو في المجتمع، إلا بعد أن تصبح جدة كبيرة السن، حيث يمكن أن يسمع رأيها في البيت، ولكن قلما يؤخذ به.

– لا يحق للمرأة الاختلاط بالمجتمع الذكوري. وينطلق هذا الموقف من ذهنية احتقار المرأة والخشية من أفعالها واحتمال تدنيس شرف العائلة والعشيرة، بسبب تصرفاتها الشيطانية أو عن قلة العقل. ومن المعروف أن شيوخ الدين يتشددون في السماح للقاء بين رجل وامرأة في غرفة واحدة بمفردهما، إذ لا بد أن يكون الشيطان ثالثهما، إذ أن كيدهن عظيم.

– لا تمتلك المرأة الحق في أي شيء، بينما يحتفظ الرجل بكل الحقوق، حتى في قتلها، إذا ما قامت بفعل يعتبر ضمن ,,تدنيس الشرف".

– والمرأة من الناحية العملية سلعة بيد الرجل، فهي موضوع الجنس للترفيه عن نفسه وسلعة يتم من خلالها التكثير، وله الحق في اقتناء أربع زوجات وما يشاء من الجاريات. وهي سلعة يتم تداولها كالنقود في الفصل في حالات (الزنى والقتل والصيحة والفسدة والنهيبة)[٢٢٠]، وهي سلعة، عندما تولد له بنتاً، فلها سعرها عند تزويجها. وينبغي أن يعرف الإنسان بأن المرأة التي تستخدم ,,كفصلية" في المنازعات تعامل في الغالب الأعم معاملة حقيرة من جانب المستفيد من الفصل. وقد قيل في حينها ما يلي بهذا الصدد:

أخذ منكم الفصلية أسمعوا بحاله اشصار[٢٢١]

– ظلت المرأة العراقية في العهد العثماني وما بعده تعيش في ظلمات الجهل والأمية والإبعاد الكامل عن الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية. وعندما تشكلت الدولة العراقية بقيت المرأة بعيدة عن التعليم، إلا البعض منهن اللواتي تسنى لهن تعلم القراءة، وخاصة القرآن، وبعضهن الكتابة أيضاً في الكتاتيب الخاصة بالبنات. حتى فجرت مجموعة من الماركسيين والديمقراطيين والمثقفين المتفتحين معركة إعلامية في الصحف المحلية حول حرية المرأة ومكافحة الحجاب. ورغم اختلال التوازن في المجتمع بين القوى المحافظة التي ترفض أي شكل من أشكال حرية المرأة وبين تلك القوى التي كانت تدعو لمثل هذه الحرية وتناضل من أجلها. ورغم الصعوبات استطاعت القوى الأخيرة أن تحرك الإنسان العراقي للتفكير بهذه المشكلة وأن تدفع بنسمات فكرية جديدة منعشة ومحفزة لنضال

---

٢٢٠ سلمان، عبد علي. المجتمع الريفي في العراق. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر. ١٩٨٠. ص ١١٦.

هذه المصطلحات كانت مستخدمة في الشرش، وهي قرية تقع على ضفاف الملتقى القديم لمجرى دجلة والفرات (شط العرب). ص ١٧.

٢٢١ يخاطب قائل النص عائلة المرأة التي أعطيت ابنتهم فصلية للعائلة الأخرى، بأن الذي أخذ أبتكم كتعويض يعاملها معاملة سيئة يرثى لها.

الرجل قبل المرأة ومع المرأة من أجل حقوق المرأة. ومع نهاية النظام الملكي كانت المرأة العراقية قد قطعت شوطاً ملموساً في مختلف مراحل التعليم وولجت مجالات التدريس والوظائف الحكومية وحصلت على شهادات عالية في عدد مهم من الاختصاصات لتبرهن للمجتمع العراقي بأنها قادرة تماماً كالرجل في القيام بمختلف الأعمال والمهمات. ولكن مع ذلك بقي المجتمع العراقي محافظاً إزاء المرأة وإزاء حقوقها المختلفة، إذ أن الدولة ذاتها كانت من الطراز المحافظ المتأثر بالتقاليد العثمانية والفارسية في الموقف من المرأة.

– ومنذ إقامة الدولة العراقية الملكية في عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٣٢ استمد القضاء العراقي أحكامه الشرعية من مؤلفات وفتاوى شيوخ الدين والمجتهدين التي أقرت من دار الإفتاء في الدولة العثمانية[٢٢٢]. وفي عام ١٩٣٢ صدر لأول مرة مشروع قانون لتنظيم الأحوال الشخصية في العراق والذي اعتمد في ذلك على مبدأ التمييز بين المذاهب المختلفة. ولكن الهيئة التشريعية في العراق لم تصادق عليه وبقي مشروعاً حتى سقوط الملكية. أي استمر العمل بتلك الفتاوى البالية حتى صدور أول قانون ينظم الأحوال الشخصية وقضايا العائلة في نهاية عام ١٩٥٩.

– بلغت نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة حتى عام ١٩٤٧ حوالى ٣٪ من مجموع نساء العراق[٢٢٣]. وهذه الحقيقة وحدها تجسد حالة المرأة العراقية. ففي الوقت الذي تقرر فتح مدارس الأمية للرجال في عام ١٩٢٧–١٩٢٨، فتحت أولى مدارس الأمية للنساء في عام ١٩٢٧ سجل فيها ٢٠٧٤ رجلاً، في حين تم فتح مدارس لمكافحة الأمية بين النساء في عام ١٩٣٤–١٩٣٥ بلغ عدد المسجلات فيها ٦٣٤ امرأة. ثم بدأ عدد النساء المسجلات ٧٦ امرأة في عام ١٩٤١. ثم أغلقت هذه الدورات الدراسة حتى فتحت مرة أخرى في عام ١٩٤٦–

---

٢٢٢ رابطة المرأة العراقية. نحو عام ٢٠٠٠: المرأة العراقية ... الواقع والتحديات. ندوة عقدت في كولون/ألمانيا. كانون الأول ١٩٩٩. مداخلة بعنوان: ,,تعامل القوانين العراقية مع المرأة". للسيدة بشرى الحكيم. ص ٦١.

٢٢٣ الفخري، سالمة. الرابطة تتبنى مشروعاً لمكافحة الأمية. مجلة ,,المرأة". العدد الأول. السنة الأولى. ١٩٥٩. ص ٢٣.

١٩٤٧ حيث سجلت ٧٥ امرأة فيها. وفي عام ١٩٥١–١٩٥٢ ارتفع عدد المسجلات إلى ٨٢٠ امرأة، ثم ارتفع إلى ٢٦٨٦ امرأة في عام ١٩٥٥–١٩٥٦ موزعات على ٢٩ مركزاً في جميع أنحاء العراق، احتلت بغداد العاصمة ١١ مركزاً.[٢٢٤] ومنذ عام ١٩٥٨/١٩٥٧ بدأت رابطة الدفاع عن المرأة تطور دورها ونشاطها في مجال مكافحة الأمية أيضاً وتعزز من علاقاتها بين نسوة العراق وخاصة في المدن.

المبحث الرابع

المرأة وسياسات حكومة الجمهورية الأولى

فجرت الانتفاضة العسكرية في عام ١٩٥٨ إلى حدود غير مألوفة طاقات المرأة في المدينة بشكل خاص، كجزء حيوي وأساسي من طاقات المرأة والشعب. فقد خرجت إلى الشوارع في مشاركة واعية بالمظاهرات العارمة التي عمت العاصمة بغداد وسائر أنحاء العراق. وبدأت المرأة بتنظيم صفوفها في رابطة المرأة وفي الشبيبة واتحاد الطلبة وفي النقابات العمالية وفي مختلف المجالات التي أمكنها خوضها حينذاك، ثم شاركت في المقاومة الشعبية وحملت السلاح للدفاع عن الجمهورية. وفي أول تعديل وزاري أدخل عبد الكريم قاسم أول امرأة في مجلس وزراء عراقي، وهي الطبيبة السيدة نزيهة الدليمي، باعتبارها رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، كما أنها كانت عضوا في الحزب الشيوعي العراقي[٢٢٥]. وكان هذا الإسناد بمثابة التعبير عن دور المرأة في المجتمع العراقي الذي يراد إقامته، خاصة وأن دور الرابطة قد اتسع بشكل واضح في تعبئة النساء العراقيات للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي محو الأمية وصيانة الجمهورية، إضافة على دور الرابطة

---

٢٢٤ المصدر السابق نفسه.

٢٢٥ لم يكن إسناد منصب وزيرة شؤون البلديات إلى الدكتورة نزيهة الدليمي على أساس كونها شيوعية أو ممثلة للحزب الشيوعي العراقي، بل على أساس كونها امرأة أولاً وممثلة لرابطة المرأة العراقية ثانياً. إلا أن هذا الإسناد لم يكن بعيداً عن محاولة ترضية الحزب الشيوعي العراقي الذي لم يحظ بأي منصب وزاري في الوزارة الأولى للجمهورية العراقية، إذ كان قاسم يعرف، كما يعرف الجميع، بأن الدليمي كانت كادراً متقدماً في الحزب الشيوعي العراقي ثم أصبحت عضوا في اللجنة المركزية للحزب.

النضالي في الفترة التي سبقت الانتفاضة العسكرية. وبهذا الصدد كتبت الدكتورة سعاد خيري حول نشاط الرابطة لكسب المرأة وتعزيز دورها في العهد الجمهوري ما يلي: ,,بين ملايين النساء في المدينة والريف، فاستقطبت أعداداً كبيرة من بضع مئات تعمل سراً قبل الثورة إلى منظمة علنية تضم عشرين ألفاً في ٨ آذار ١٩٥٩ وبلغت (٤٢) ألفاً في ٨ آذار ١٩٦٠ واعتمدت على قواها في فتح (٧٨) مركزاً لمحو الأمية بلغ عدد الدارسات فيها (٧٥٠٣) امرأة وتطوع للتدريس في هذه المراكز (٦٠٥) رابطية متعلمة واستطاع عدد من الدارسات أن يكملن تحصيلهن العلمي والتوظف أو العمل كعاملات فنيات. كما فتحت (١١١) مشغلاً لتعليم الخياطة وبعض المهن وأقامت للمتدربات الأسواق والمعارض وخرجت وجبات متعددة آهلات للعمل وأقامت المستوصفات في المناطق الشعبية والريفية وأبدعت الجوالة لترفع الوعي الوطني والصحي، في الوقت نفس، وتعالج النساء والأطفال الذين لم يتسن لهم العلاج الطبي طيلة حياتهم"[٢٢٦]. ولعبت الفتيات في المدارس المتوسطة والثانوية وكذلك الفتيات في المعاهد والكليات دوراً كبيراً في عملية التوعية الفكرية والسياسية والسعي إلى التعريف بحقوق المرأة ونشرها على نطاق واسع. ولا شك في أن الأحزاب السياسية العراقية قد لعبت دوراً مهماً في تنشيط هذه الحركة وفي دعم المرأة لانتزاع حقوقها. وكان لضغط الرابطة والأحزاب السياسية، وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي، الذي تبنى منذ سنوات طويلة حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، الدور البارز في صدور قانون الأحوال الشخصية الذي تضمن تصوراً نسبياً جديداً عن المرأة وحقوقها في العراق.

وكان صدور قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ أكبر إنجاز تحقق للمرأة في العراق في العهد الجمهوري الجديد، رغم جميع النواقص وتردد المشرع في صياغة الحقوق الأساسية التي تضمن حقوق المرأة ومساواتها الفعلية بالرجل. إذ يعتبر هذا القانون خطوة متقدمة على طريق طويل لتحرر المرأة من عبودية الرجل والمجتمع الذكوري والدولة الذكورية. فماذا تضمن هذا القانون بشأن المرأة من جوانب إيجابية ونواقص جدية إزاء حقوق ودورها المرأة ومكانتها في المجتمع؟

---

٢٢٦ خيري، سعاد د. ثورة ١٤ تموز. من تاريخ الحركة الثورية في العراق. ط ١. دار أبن خلدون. بيروت. ١٩٨٠. ص ١٧٣.

حرك المشرع العراقي عدداً من المسائل الجوهرية بشأن المرأة والعائلة وحقوق المرأة الأساسية واختلف نسبياً في بعضها مع النص الأساسي الذي ورد في القانون باعتماده على الشريعة الإسلامية.

المسألة الأولى: إلغاء قانون دعاوى العشائر العراقية وما تضمنه من مواد مناهضة للمرأة وحقوقها الأساسية، وخاصة حق قتلها ,,غسلاً للعار".

المسألة الثانية: تضمن القانون تشريعاً حول العائلة وتنظيم علاقاتها وبلور بعض الحقوق المهمة للمرأة، رغم بقاء القانون من حيث المضمون والشكل ذكورياً واضحاً.

المسألة الثالثة: مساواة الأنثى بالذكر في الإرث، أي تخلى عن القاعدة الواردة في القرآن ,,وللذكر مثل حظ الأنثيين".

المسألة الرابعة: منع تعدد الزواج إلا بإذن من قاض شرعي وبشروط.

المسألة الخامسة: حق الأم برعاية الطفل في فترة الزواج وبعد الفراق.

المسألة السادسة: منع زواج البنت إلا بعد بلوغها سن الرشد وتوفر الصحة العقلية.

ولكن المشرع العراقي لم يستطع تجاوز الواقع القائم وطبيعة السلطة ذاتها وميزان القوى في المجتمع، إضافة إلى تأثير العادات والتقاليد والشريعة الإسلامية على المشرع ذاته، مما جعل القانون يحتوي على ثغرات كبيرة ونواقص جدية أبقت الكثير من القيود الثقيلة على كاهل المرأة العراقية ولم تسمح بتحريرها، كما أن الممارسة الفعلية للقانون من جانب أجهزة الدولة والمحاكم الشرعية قد أعاق أو عطل تنفيذ بنوده، ولكنه عمق من ممارسة الجوانب السلبية في القانون وواصل العمل وفق التشريعات السابقة، إذ أن القانون نفسه قد سمح بذلك من خلال صياغاته المرنة أو القلقة وغير الحاسمة للنصوص القانونية. ويمكن الإشارة إلى بعض سلبيات قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩،

المسألة الأولى: في الوقت الذي ألغى قانون دعاوى العشائر، ترك مجموعة من المواد القانونية في التشريعات الأخرى على حالها بحيث تسمح بممارسة قانون دعاوى العشائر بشان المرأة مع حقيقة إلغاء ذلك القانون.

المسألة الثانية: لم يمنح المرأة حقها في الحصول على قطعة أرض زراعية ضمن عمليات توزيع الأراضي الزراعية وفق قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، إذ حصر ذلك بالرجل، إلا في حالة فقد المرأة لمعيلها ثم تفقد هذه الأرض إذ ارتضت بمعيل آخر من الرجال، في حين كان منحها حق حصول المرأة على قطعة أرض أسوة بالرجل يسمح للمرأة الريفية غير المتزوجة أو المطلقة بممارسة الزراعة وتأمين استقلالية اقتصادية لها عن الرجل.

المسألة الثالثة: عجز القانون الجديد عن الخروج عن الرؤية التقليدية للمرأة في المجتمع ألذكوري والتي كرست العلاقة بين المرأة والرجل على أساس أنها علاقة قائمة على النكاح وإنجاب الأطفال وتبعية المرأة المطلقة لزوجها، في حين أن العلاقة بين المرأة والرجل لا يمكن أن تبقى قائمة على تلك الأسس، بل يجب أن تنهض على أساس الشراكة والمساواة في الحقوق والواجبات والاحترام المتبادل، حتى النكاح يفترض أن لا يفهم على أنه تمتع الرجل بالمرأة بل تمتع الطرفين بهذه العملية الجنسية التي يفترض أن تعبر عن حب متبادل ومسؤولية مشتركة إزاء العائلة. ومن هنا نلاحظ وجود مجموعة من معوقات تحرير المرأة أو تمتعها ببعض حقوقها، منها على سبيل المثال لا الحصر:

– حق الرجل بالطلاق من زوجته متى شاء، في حين حدد حق المرأة في حالات معينة. وفي حالة إصرارها على الطلاق أو مغادرتها الدار الزوجية يحق للرجل اعتبارها ناشزاً، وبالتالي تحرم من الزواج طيلة حياتها[٢٢٧]. وفي الوقت الذي أعطى للرجل حق الطلاق من زوجته في حالة ثبوت الخيانة الزوجية، حرم المرأة من هذا الحق في حالة قيام الرجل بخيانة الحياة الزوجية.

– عرف المشرع العراقي الزواج على ,,أنه عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل"[٢٢٨]، أي تصبح المرأة ملكاً له، كما تشير إلى ذلك

---

٢٢٧ خيري، سعاد د. ثورة ١٤ تموز. مصدر سابق. ص ١٧٤.

٢٢٨ رابطة المرأة العراقية. نحو عام ٢٠٠٠: المرأة العراقية ... الواقع والتحديات. ندوة عقدت في كولون/ألمانيا. كانون الأول ١٩٩٩. مداخلة بعنوان: ,,تعامل القوانين العراقية مع المرأة". للسيدة بشرى الحكيم. ص ٦٣.

بصواب الدكتورة سعاد خيري[٢٢٩]، دون أن يؤكد على حقوقها وعلى دورها في الحياة الزوجية وحقها في اختيار شريك حياتها، رغم معرفة المشرع بأن الزواج من رجل معين يتم بالنسبة للمرأة في الغالب الأعم قسراً، بغض النظر عن إرادتها ورغبتها، وفي حالة الرفض يمكن للأب أو العم أو الآخر أن يجبرها بالضرب أو الحبس بالبيت أو حتى في حالات معينة القتل.

– منع المشرع فرض الزواج على المرأة أو الرجل واعتبره باطلاً في حالة حصوله. إذ نصت الفقرة الأولى من المادة التاسعة على ما يلي:

"١ – لا يحق لأي من الأقارب أو الأغيار إكراه أي شخص، ذكر كان أم أنثى على الزواج دون رضاه، ويعتبر عقد الزواج بالإكراه باطلاً، إذا لم يتم الدخول، كما لا يحق لأي من الأقارب أو الأغيار، منع من كان آهلاً للزواج، بموجب أحكام هذا القانون من الزواج".[٢٣٠] كما فرضت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الأحوال الشخصية العقوبة بالحبس ثلاث سنوات، وبالغرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين على من يخالف ذلك. وإذا كان المخالف للقانون من غير هؤلاء المنصوص عليهم بالقانون فتكون العقوبة بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات[٢٣١].

– كما لم يمنح المشرع جميع الحقوق الضرورية للمرأة في قانون العمل العراقي، بما في ذلك مساواة المرأة بالرجل في الأجر.

– نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة على ما يلي: "لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بأذن القاضي ويشترط لإعطاء الأذن تحقق الشرطين التاليين:–

أ – أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة.

ب – أن تكون هناك مصلحة مشروعة".[٢٣٢]

---

٢٢٩ خيري، سعاد د. ثورة ١٤ تموز. مصدر سابق. ص ١٧٤.

٢٣٠ قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته مع قرارات مجلس قيادة الثورة. منشورات مكتب الصباح للدعاية والنشر والإعلان. بغداد.١٩٨٩. ص ٢٢.

٢٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢.

٢٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٩.

– من هذه الفقرة يتبين أن المشرع لم يحرم الزواج بأكثر من امرأة واحدة، بل سمح بذلك، ولكنه حاول الحد منه من خلال منع غير القادرين مالياً على الزواج بأكثر من واحدة، إضافة لوجود مصلحة محددة للرجل بالزواج الثاني أو الثالث أو حتى الرابع. ومن تلك الحالات نشير إلى عدم إنجاب الزوجة للأطفال (العقم) أو المرض الذي يقعدها ويحرمها من المعايشة الزوجية الطبيعية. وأعطى المشرع للقاضي الحكم بمنع تعدد الزوجات في حالة نشوء خشية بعدم قدرة الرجل على ضمان العدل بين زوجاته. وفي حالة حصول ذلك خلافاً لقرار القاضي يحكم على المخالف بالحبس ستة شهور أو بغرامة قدرها مائة دينار أو بهما معاً.

– لم يشترط القانون تسجيل الزواج في المحاكم من أجل ضمان حقوق الطرفين، فترك ذلك عائماً مما يمنح الرجل حقوقاً أكبر من حقوق المرأة استناداً إلى التقاليد والأعراف السائدة.

– لم يمنح المشرع العراقي حق الطلاق للمرأة أسوة بالرجل، بل فرض على ذلك شرط توكيل الزوج أو تفويضه أو تفويض القاضي بذلك. وبهذا عمد إلى اعتبار المرأة من حيث المبدأ سلعة بيد الرجل فهو مالكها وهو الذي يمنحها حق المطالبة بالطلاق أو أن يقر القاضي ذلك، باعتبارها ناقصة العقل وغير قادرة على التصرف. ومنح القانون المرأة الحق للزوجة بطلب الطلاق في عدة حالات أبرزها أن حكم عليه بالسجن لفترة ثلاث سنوات أو أكثر أو هجرها لسنتين أو أكثر دون عذر مقبول لدى القاضي الشرعي، أو كان مصاباً بالعقم أو بعلة لا يؤمل زوالها أو رفضه الإنفاق عليها دون عذر مبرر، أو خيانة الرجل للزوجية ...[٢٣٣].

– وفي عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٥٤ الذي تم بموجبه منع مزاولة البغاء ومكافحته على صعيد العراق، كما كان قبل ذلك قد صدر القانون رقم ٤١ لنفس السنة الذي شجع

---

٢٣٣ رابطة المرأة العراقية. نحو عام ٢٠٠٠: المرأة العراقية ... الواقع والتحديات. ندوة عقدت في كولون/ألمانيا. كانون الأول ١٩٩٩. مداخلة بعنوان: ,,تعامل القوانين العراقية مع المرأة". للسيدة بشرى الحكيم. ص ٦٩.

على إقامة إصلاحيات النساء لمساعدة النساء المومسات. ولكن هذا القانون الذي كان يبدو ,,تقدمياً" عجز عن أن يكون تقدمياً، إذ لم يوفر الأرضية الصالحة لمكافحة البغاء بصورة جديدة وبعيداً عن الإساءة لإنسانية النساء، ومنها توفير فرص العمل والاستقلالية المالية ومنع تعدد الزوجات الذي كان يقود إلى دفع بعض النسوة إلى ترك دورهن والعمل كمومسات في دور الدعارة أو إجبار البنات على الزواج بمن لا يرغبن فيهم أو ممارسة القسوة الشديدة ضد المرأة بما فيها الضرب والتهديد بالقتل أو الكبت الشديد اجتماعياً الموجه ضد المرأة أو اغتصاب النساء. ففي الوقت الذي أغلقت المواقع الرسمية لممارسة البغاء، أصبحت البغاء منتشراً حيثما أمكن وعلى نطاق واسع وبعيداً عن الرقابة الصحية الضرورية على النساء المومسات ومنع انتشار الأمراض الجنسية بين النساء والرجال.

لم يكن القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ سوى أداة مهمة، على نواقصه، بيد المرأة والقوى الديمقراطية للنضال في سبيل تحقيق تلك البنود وتطويرها ثم إجراء تغييرات أكثر عمقاً وشمولية لصالح المرأة. ولكن ما حدث هو عكس هذا الاتجاه تماماً. إذ أن جميع الدلائل والتحريات التي جرت في تلك الفترة كانت تشير إلى حقيقة أن تنفيذ بنود القانون التي اعتبرت إيجابية قد اصطدمت بمقاومة عنيفة من جانب القوى الرجعية ومن المدعين بالدفاع عن الشريعة الإسلامية ومن العشائر والإقطاعيين. وكانت المحاكم تجمد وتعيق إصدار أي قرار لصالح المرأة بشأن توزيع الإرث أو منع الزواج بأكثر من امرأة واحدة أو الزواج المبكر للبنت التي لم يتجاوز عمرها سن الرشد ..

ورغم ذلك انطلقت المرأة العراقية من خلال الزخم الذي أحدثته حركة الانتفاضة والمجتمع والقوى الديمقراطية على المشاركة أكثر فأكثر في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية وفي احتلال بعض المراكز الإدارية المهمة وفي الدخول الأوسع للكليات والمعاهد العلمية والفنية والمهنية، والعمل في الصحافة والإعلام. ونشطت حركة المسرح العراقي لتدفع بالمرأة على مواقع جديدة وتكشف عن واقع حياتها المزرية التي عاشت في ظلها في العهد الملكي وأهمية تغيير ذلك.

كانت حملة القوى الرجعية المناهضة لحقوق المرأة قد تفاقمت وتداخلت مع الصراعات السياسية الأخرى، مما أعطاها بعداً جديداً، سواء بالنسبة للقوى المؤيدة وتلك المناهضة

لحقوق المرأة. ومع اختلال التوازن الاجتماعي والسياسي لصالح القوى المناهضة للاتجاهات الديمقراطية والتقدمية في العراق، تزعزعت الأرضية التي كانت تقف عليها عملية الإصلاح الجديدة والبدايات الجادة لتغيير واقع المرأة لصالح القوى المناهضة لحقوق المرأة والذي لم يتجل في فترة ما قبل سقوط حكومة عبد الكريم قاسم، بل سبقت ذلك وفي فترة الجمهورية الأولى.

تراجع زخم الحركة الثورية وكذا الحركة الإصلاحية الاجتماعية في العراق منذ عام ١٩٦٠/١٩٦١ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى حدود بعيدة، وأصبح في نهاية عام ١٩٦٢ وبداية عام ١٩٦٣ بالحضيض، حين لم يستطع المجتمع أن يجد الصيغة المناسبة للحوار الديمقراطي السلمي لمعالجة المشكلات الداخلية والعربية، وبالتالي انتهى الصراع إلى نجاح الردة على مكتسبات المجتمع في السنوات المنصرمة، بما في ذلك الكثير من مضامين مكتسبات المرأة العراقية. وهو ما سنبحثه في إطار الجمهورية الثانية.

ورغم هذا التراجع النسبي في زخم العملية الثورية في العراق استطاعت المرأة تحقيق منجزات مهمة على صعيد تامين بعض الحقوق التي أصبحت ممارستها أمراً طبيعياً مثل التعليم بمختلف مراحله والتوظف والاستخدام في أجهزة الدولة وفي القطاع الخاص أو المشاركة في النشاط الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي وقطاعات اقتصادية أخرى، وتكريس المشاركة في النشاط الاجتماعي مثل رابطة المرأة والطلبة والشبيبة والنقابات العمالية والأحزاب السياسية والمرافعات في المحاكم العراقية ... الخ.

وإذا أخذنا جانباً واحداً من عملية ولوج المرأة لأخذ موقعها في مختلف مجالات الحياة، وهو التعليم، سنجد أن عام ١٩٥٩ قد شهد نمواً ملموساً بعدد التلميذات والطالبات والمدرسات والمدارس الخاصة بالإناث، ولكن النسبة بقيت متواضعة كثيراً بالمقارنة مع عدد التلاميذ والطلاب والمدرسين والمدارس الخاصة بالذكور، رغم أن عدد نفوس الذكور والإناث في العراق كان متقارباً. ففي الوقت الذي قفز عدد الإناث في مختلف مراحل التعليم وفي جميع المدارس والمعاهد الرسمية والأهلية والأجنبية في العراق في العام الدراسي ١٩٥٩–١٩٦٠ إلى ١٩٩٨٤١ تلميذة وطالبة، بلغ عدد الذكور في نفس العام ٦٠٤٩٥٥، أي

كان التناسب بينهما قياساً إلى المجموع العام ٢٤,٨: ٧٥,٢٪ على التوالي ولصالح الذكور. وينطبق هذا الأمر على عدد المدارس والمعاهد بصورة أكثر تمايزاً حيث بلغ مجموعها في العراق ١٧٩٢ موزعة بين الإناث والذكور وفق التناسب التالي: ١٥,١: ٨٤,٩٪. أما بالنسبة إلى المعلمات والمعلمين والمدرسات والمدرسين فكان العدد الإجمالي البالغ ٢٥١٠١ موزعاً بين الإناث والذكور على النحو التالي: ٣١,٨ :٦٨,٢ ٪ على التوالي. والرقم الأخير يعبر عن أن حصة كل معلم ومعلمة ومدرس ومدرسة من الذكور كان أكبر بكثير من حصته عند الإناث. وكان العدد الإجمالي للإناث والذكور قد قفز من ٥٢٥٢٧٨ تلميذاً وطالباً في العام الدراسي ١٩٥٧–١٩٥٨ إلى ٨٠٤٧٩٦ تلميذاً وطالباً في العام الدراسي ١٩٥٩–١٩٦٠، أي بنسبة زيادة قدرها ٥٣,٢ ٪[٢٣٤]. وهي الظاهرة الأكثر إيجابية لفترة ما بعد الملكية في مجال التعليم، إذ أمكن تأمين استيعاب عدد أكبر من التلاميذ والتلميذات والطلاب والطالبات في مختلف مراحل الدراسة في العراق. ويمكن إجراء مقارنة مهمة بين عدد البنين والبنات الذين سجلوا في الصف الأول الابتدائي للفترة بين ١٩٥٧–١٩٥٨ و١٩٦٢–١٩٦٣ لنتبين مدى تأثير التغيرات الإيجابية التي طرأت على موقف الحكومة والمجتمع من التعليم للبنين والبنات.

عدد المسجلين والمسجلات في الصف الأول الابتدائي في العراق

للفترة ١٩٥٧–١٩٥٨ و١٩٦٢–١٩٦٣

السنة	عدد البنين	عدد البنات	المجموع
1957-1958	80977	27125	108000
1958-1959	106455	36096	143000
1959-1960	145662	53226	198888
1960-1961	152470	64612	217082
1961-1962	138354	58883	197237
1062-1963	125471	59391	184862

٢٣٤ قارن: دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. مصدر سابق. ص ٤٨٧/٤٨٨.

منشورات مركز البحوث التربوية والنفسية. جامعة بغداد. ١٩٧١.

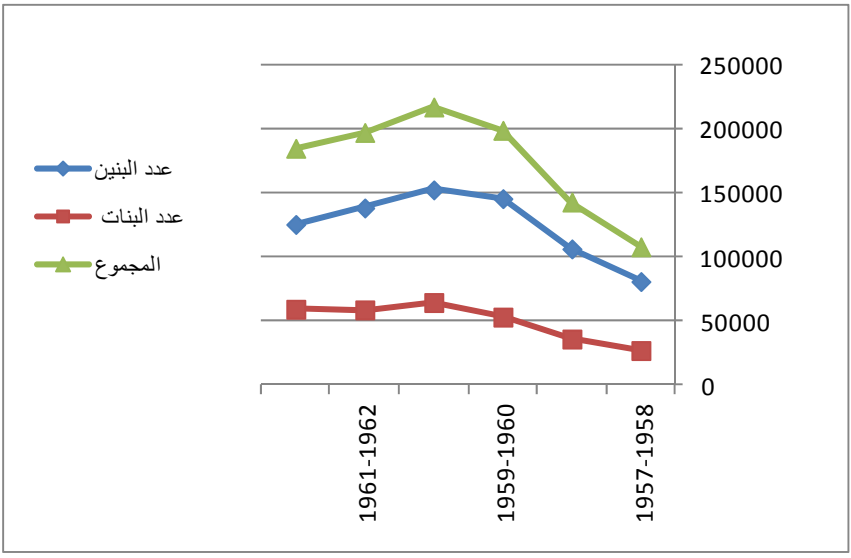

ويستدل من الجدول في أعلاه على أربع ملاحظات مهمة، وهي:

* تنامٍ ملموس ومهم في عدد التلاميذ والتلميذات المسجلات في السنة الأولى بشكل عام، بحث بلغت الزيادة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٧–١٩٥٨ وبين ١٩٦٢–١٩٦٣ حوالي ٧١,٢٪.

* في الوقت الذي بلغ التناسب في عام ١٩٥٧–١٩٥٨ بين البنات والأولاد ٢٥:٧٥ ٪، تغير هذا التناسب في آخر سنة من هذه الفترة، أي ١٩٦٢–١٩٦٣ إلى ٦٧,٩:٣٢,١ ٪. وهو تغير ملموس ومهم تحقق خلال فترة خمس سنوات فقط.

* كان لزخم الثورة أثر كبير جداً على العائلات العراقية بحيث اندفعت إلى تسجيل أولادها وبناتها في المدارس بالنظر إلى قرار الأخذ بنظام التعليم الإلزامي في المدارس الابتدائية، والذي أخذ به في أعقاب الانتصار على الملكية. وفي الفترة التي أعقبت قفزة عام ١٩٦١–١٩١٩٦٠ في تسجيل البنات في الصف الأول الابتدائي، برز تراجع ملموس في عدد الطالبات في حين استمر التدريس للأولاد قائم على قدم وساق.

* إن نسبة عالية من البنات لم يسجلن في السنة الأولى الابتدائية وفرضت عليهن الإقامة في البيت وعدم الذهاب إلى المدرسة، رغم إلزامية التعليم للبنات والبنين للدراسة الابتدائية، وهي نسبة تزيد كثيراً عن نصف عدد البنات المستحقات للتسجيل.

وهذا الواقع مرتبط بثلاث حقائق مهمة جداً، رغم الوضع الثوري الذي نشأ في العراق في أعقاب إسقاط الملكية، وهي:

- نظرة التخلف والتمييز القائمة في المجتمع ولدى الرجال عموماً إزاء المرأة.
- مستوى الوعي الضعيف عند المواطنين وعدم تقديرهم لأهمية ودور المرأة لا في العائلة فحسب، بل وفي المجتمع.
- المستوى المعيشي الواطئ للغالبية العظمى من السكان بحيث يتعذر عليهم توفير الموارد المالية الضرورية التي تسمح بدفع نفقات دراسة البنات أو حثهن على الدخول إلى المدرسة.

المبحث الخامس

الحركة الاجتماعية في العراق

أشرنا في الكتاب الرابع إلى أن دخول القوات البريطانية إلي العراق وإقامة إدارة تابعة لوزارة المستعمرات البريطانية فيه قد أدى إلى وصول عدد كبير من الإنجليز العاملين في الإدارة بمختلف جوانبها وفي القوات المسلحة إلى بغداد والبصرة والموصل وإلى عدد آخر من المدن. وجلب هؤلاء معهم بعض تقاليد وعادات المجتمع المدني البريطاني، ومنها إقامة النوادي الاجتماعية والترفيهية والجمعيات الرياضية والثقافية التي اقتصرت على الإنجليز وعلى مجموعات من العراقيين العاملين مع الإنجليز.

التقط العراقيون هذه الظاهرة الاجتماعية المهمة فبدأوا بممارستها منذ العشرينات. ثم اتسعت نسبياً في الثلاثينات والعقود اللاحقة. ومن الغريب أن البريطانيين الذين كانوا يتمتعون بهذه الجمعيات والنوادي المستندة إلى مضامين المجتمع المدني في بريطانيا وحيثما وجدوا، كانوا يحاربون مثل هذه الجمعيات والنوادي الخاصة بالعراقيين، بسبب

خشيتهم من تدخلها في الشؤون السياسية وتحولها إلى مواقع للمعارضة ضد الوجود الإنجليزي في البلاد. وعلى هذا الأساس ربطوا إجازة مثل هذه الجمعيات والنوادي بوزارة الداخلية بدلاً من ربطها بالقضاء العراقي أو السماح لها وفق قانون معين دون الحاجة إلى قيود وشروط، كما هو الحال في بريطانيا أو الدول الأوروبية الأخرى حينذاك. ورغم ذلك عرفت حركة إقامة الجمعيات والنوادي انطلاقة ملموسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية والنصف الأول من سني الخمسينات. وعندما وصل نوري السعيد إلى الحكم في وزارته الثانية عشرة أصدر قراراً بحل جميع الأحزاب والجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية، ثم أصدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ لإعادة تنظيم هذا المجال الحيوي من مؤسسات المجتمع المدني بهدف فرض الرقابة على قيام الأحزاب والنوادي والجمعيات التي يمكن أن تنشأ في العراق، ورفض منح الإجازة لكل الجمعيات والنوادي التي يمكن أن يشم منها رائحة المعارضة الاجتماعية والثقافية أو السياسيةً. ومنح السلطة التنفيذية، وزارة الداخلية، سلطات مطلقة في منحها الإجازة والرقابة عليها وحلها أو رفض منح الإجازة. وفي الكتاب الرابع تطرقنا إلى القبضة الحديدية المعادية للديمقراطية التي فرضها الحكم حينذاك على الشعب ومكافحته الشديدة لجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية غير الحكومية التي لا تريد الخضوع للحكومة وتريد أن تتصرف من مواقع معارضة لها أو غير متفقة مع سياساتها في مختلف مجالات الدولة والمجتمع. إن المشكلة الكبيرة في الحكم الملكي برزت في بذله الجهود الكبيرة لحرمان الشعب من تربية واعية على الحياة الديمقراطية والمسؤولية المشتركة إزاء مصائر المجتمع وعدم تثقيفه بطبيعة وأهمية المجتمع المدني واحترام القوانين التي يقرها المجتمع ديمقراطياً. وانبثق هذا الواقع من طبيعة النظام ذاته حيث لم يقم على أسس ديمقراطية، كما لم تفهم النخبة الحاكمة مضمون الديمقراطية وسبل ممارستها، وبالتالي اغتصبتها من الشعب وحولته إلى موقف مناهض لها يسعى إلى إسقاط حكمها والتخلص من وجودها في الساحة السياسية العراقية. كانت الدولة الجديدة التي أقرت من حيث المبدأ قيام المجتمع المدني، عجزت عملياً، ومن الناحية التشريعية أيضاً، عن إرساء دعائم هذا المجتمع، بل وقفت الحكومات المتعاقبة

بين المجتمع المدني الذي يستند إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية الحديثة التكوين القادمة مع الهيمنة البريطانية إلى العراق، وبين المجتمع العشائري الذي يستند إلى العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي سادت الريف والمجتمع العراقي وكرسها نظام دعاوى العشائر. لهذا لم تكن تلك الحكومات قادرة موضوعياً على احترام المجتمع المدني المنشود ومنح مؤسساته الحرية الكاملة من حيث التأسيس والنشاط والتأثير الإيجابي في المجتمع، بل اتخذت منها موقف المختلف معها والمعارض لوجودها والمجبر على السماح لبعضها بالحركة والنشاط. وكانت تلغي، في أقرب فرصة سانحة، وجود تلك المؤسسات وتمنعها عن النشاط وتزج ببعض قادتها وكوادرها والكثير من أعضائها في السجون وتوجه لهم شتى التهم وتحكم على بعضهم بشتى العقوبات القاسية.

وفي أعقاب انتصار انتفاضة تموز العسكرية انطلق الشعب ليقيم مؤسسات المجتمع المدني رغم أن الحكومة كانت قد قررت فترة انتقالية تنتهي في عام ١٩٦٠ تنجز خلالها إعداد الدستور الدائم وتجري الانتخابات البرلمانية الديمقراطية وتسلم الحكم للمدنيين ويعود الجيش إلى ثكناته. وكان الشعب يريد بذلك إعلام الحكومة بضرورة التعجيل بإقامة المجتمع المدني الديمقراطي ويحث الحكومة على إصدار التشريعات المناسبة لتأمين الحرية والديمقراطية في البلاد. وسمحت الحكومة دون أي إعاقات لهذا الظاهرة أن تنمو وتتطور، ولم تعترض على وجود أو نشاط أي منها. ولكنها في الوقت نفسه لم تنظم ذلك ولم تبادر إلى إصدار دستور دائم وقوانين تنظم حياة المجتمع ومؤسساته المختلفة. مما أدى إلى حدوث فوضى وصراعات كان من الممكن تجاوزها مبكراً.

ولكن ماذا يعني هذا الموقف؟ كان يعني بأن السلطة في الوقت الذي لم تقف فيه ضد هذا الاتجاه السليم في حركة المجتمع وسمحت له بالتطور والانتشار الواسع على نطاق القطر، لم تمنحه في الوقت نفسه الشرعية الرسمية الضرورية. وبالتالي وضعته تحت رحمتها، إذ أصبح في مقدور السلطة إغلاق أو منع نشاط أي حزب أو جمعية أو ناد في أي وقت تشاء بحجة عدم حصوله على إجازة رسمية أو بسبب عدم وجود قانون ينظم ذلك. وفي عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١ باسم قانون الجمعيات "لينظم أحكام الجمعيات ويكفل

حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به وتكوين وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة... وأناط القانون الجديد السلطة النهائية في إجازة الأحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز"[٢٣٥]. فما هي الأسس التي اعتمدها المشرع العراقي لمنح إجازة العمل الشرعي للقوى والأحزاب والجماعات، وكيف تعامل مع طلبات الإجازة؟

اعتمد القانون الجديد من حيث المبدأ على القانون السابق الذي حكم العلاقة بين الحكومة والجمعيات والأحزاب التي يراد أقامتها من جهة، وعلى قانون الجمعيات في سوريا قبل الوحدة مع مصر، والذي كان يعد ديمقراطياً بالقياس إلى أوضاع العراق قبل الانتفاضة من جهة ثانية. إذ تضمن مجموعة من المبادئ التي كان في مقدورها تنشيط وتطوير الحياة الديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي في البلاد، رغم النواقص التي تضمنها. فالقانون تضمن ما يلي:

- تأكيده الواضح على ضرورة صيانة الديمقراطية والنظام الجمهوري الديمقراطي في البلاد، حيث أكد فيه على شروط عديدة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي. ففي الجانب الإيجابي ورد فيه:

١. أن لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية.

٢. أن لا تتعارض مع النظام الجمهوري.

٣. أن لا تتعارض مع متطلبات الحكم الديمقراطي.

٤. أن لا تهدف إلى بث الشقاق أو إحداث الفرقة بين القوميات أو الأديان أو المذاهب العراقية المختلفة.

أما الجانب السلبي القابل للتأويل والتفسير المتباين والتلاعب ومنع مزاولة النشاط الشرعي فكانت الفقرات التالية:

٥. أن لا يكون غرضها مجهولاً أو سرياً أو مستورداً تحت أغراض مجهولة. ٦. أن لا تكون مخالفة للنظام العام والأحزاب.

---

٢٣٥ دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠. ص ٤١٤.

- رفض وضع سلطة إجازة الجمعيات والأحزاب النهائية بيد السلطة التنفيذية، كما كان عليه القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٥ عندما أصدره نوري السعيد ليوجه أقسى ضربة لما تبقى من ديمقراطية شكلية في العراق في العهد الملكي وليفرض عبر الأحكام العرفية الحلف العسكري (حلف بغداد) على الشعب العراقي، حيث وضع القرار النهائي بيد مجلس الوزراء ووزير الداخلية، بل وضع السلطة النهائية للقرار بيد القضاء العراقي، أي بيد محكمة التمييز، وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد.
- وإذا كان القانون متساهلاً مع تشكيل الجمعيات إذ اشترط أن تقدم الجمعية الراغبة في التأسيس أسماء ١٠ أشخاص مؤسسين، فإنه اشترط في مجال الأحزاب أن يوقع على بيان تأييد طلب تشكيل الحزب ٥٠ شخصاً إضافة إلى ١٠ مؤسسين. ولم يشترط في أن يكونوا جميعاً من العراقيين، إذ ورد في القانون ضرورة ذكر الجنسية، إلى جانب الاسم واللقب والموارد المالية للجمعية...الخ[٢٣٦].
- ولم يعتبر القانون الطلب مجازاً في حالة عدم إجابة وزارة الداخلية على طلب تأسيس الجمعية أو الحزب بالإيجاب في المدة المقررة ٣٠ يوماً، بل تحدث عن حالة وجود اعتراض من وزير الداخلية فلا بد من إجراء التعديل المطلوب وفي حالة رفض الإجازة يمكن رفع القضية على محكمة التمييز.
- وحدد فترة عمل الهيئة الإدارية المنتخبة التي حدد أقل عدد لأعضائها ب ٧ أشخاص، سنة واحدة يمكن تجديد عضوية كلٍ منهم. كما أجاز إمكانية توحيد الجمعيات ذات الأهداف المشتركة بجمعية واحدة وبنظام موحد بقرار يصدر عن هيئتها العامة.
- وربط القانون حق انتساب أو اشتراك انضمام أي جمعية إلى أية جمعية أو هيئة أو ناد أو مؤسسة مقرها خارج العراق بأذن من وزير الداخلية. وحرمها أيضاً من الحصول على مساعدات أو دعم من الخارج، كما لا يجوز لها مساعدة جمعيات أخرى في الخارج.

---

٢٣٦ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. بغداد. ٢٠٠١. ص ٦–٨.

- وخول القانون وزير الداخلية حق الإشراف والرقابة على الجمعيات، بما فيها الأحزاب، وإيقاف نشاطها أو حتى قفل مقرها في حالة ارتكابها مخالفات قانونية وفقاً للقانون على أن تبت الهيئة العليا لمحكمة التمييز بصواب أو خطأ هذا الإجراء خلال ١٥ يوماً.
- واستناداً إلى تعريف القانون للحزب باعتباره ,,جمعية ذات هدف سياسي وتخضع الأحزاب إلى كافة الأحكام التي تخضع لها الجمعيات في هذا القانون علاوة على الأحكام الخاصة الواردة في هذا الباب"، أي وفق المادة ٣٠. واشترط أن يكون العضو الحزبي عراقياً وأن لا يكون من ,,أفراد القوات المسلحة ومن يعمل بإمرتها والقضاة (الحكام) وموظفو الخدمة الخارجية وكل تلميذ بالدراسة الابتدائية والثانوية وما يعادلها ورؤساء الوحدات الإدارية (في اللواء والقضاء والناحية).

وكان العيب الأساسي في كل ذلك أن القانون الجديد اعتمد على الدستور المؤقت ولم يكن هناك دستوراً دائماً مقراً من الشعب ومصادقاً عليه من المجلس النيابي أو السلطة التشريعية في البلاد، إذ أنه صدر عن هيئة الرئاسة وعن رئيس مجلس الوزراء. وفي التطبيق العملي برزت الممارسات غير الديمقراطية وقدرة التلاعب بهذا القانون وفق الواقع السياسي القائم ورغبات السلطة التنفيذية خاصة عند انعدام الفصل بين السلطات وقدرة السلطة التنفيذية على التأثير المباشر على السلطة القضائية.

وفي ضوء هذا القانون تقدمت عشرات الجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية والفنية والأدبية وبعض الأحزاب السياسية للحصول على إجازتها الرسمية للعمل الشرعي. كان الوضع السياسي العام قد تعقد كثيرا منذ النصف الأول من عام ١٩٥٩، ولذلك لم يكن سهلاً الحصول على موافقات وزارة الداخلية لإقامة الأحزاب والجمعيات والنوادي. ومع ذلك حصلت مجموعة من الأحزاب على إجازتها وبعضها الآخر لم يتقدم أصلاً لمعرفته باحتمال منعه من العمل السياسي العلني، إضافة إلى أن بعضها الآخر منع من مزاولة العمل رغم تقديمه الطلب. فأجيزت الأحزاب التالية الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الإسلامي، والحزب الديمقراطي الكُردستاني، والحزب الشيوعي العراقي –جماعة داود الصائغ– والحزب الوطني التقدمي، في حين لم تمنح وزارة الداخلية إجازة العمل الشرعي للحزب

الشيوعي العراقي، الذي كان عضواً في جبهة الاتحاد الوطني وكان متحالفاً مع حركة الضباط الأحرار من خلال عبد الكريم قاسم. ولم تقدم الأحزاب القومية طلباً لإجازتها، إذ كانت تعتقد بأن وزارة الداخلية لن تمنحها الإجازة المطلوبة وقررت الاستمرار بالعمل شبه السري شبه العلني.

وفي عام ١٩٦٠ بلغ عدد الجمعيات والنوادي المجازة في الألوية العراقية على النحو التالي:[٢٣٧]

بغداد ١٩٣، ديالى ١٥، كركوك ١٨، العمارة ١٠، السليمانية ١٠، الحلة ١٣، الرمادي ١٠، الناصرية ١٢، كربلاء ١٤، الكوت ١٠، الديوانية ١٧، أربيل ١٦، الموصل ٢٦، البصرة ٤٣. كما أجيزت في الفترة نفسها ٣٥٦٧ جمعية فلاحية في جميع ألوية العراق. كما أقيمت الكثير من النقابات العمالية والمهنية المختلفة خلال تلك الفترة ووفقاً لقانون العمل. وساهمت حركة المجتمع بإقامة عشرات المراكز الشعبية لمكافحة الأمية بهدف المشاركة في التوعية وخاصة بين النساء.

وعلى صعيد مساعدة الفقراء في المدن، وخاصة بغداد، تم خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم اتخاذ جملة من الإجراءات الإيجابية نشير إلى بعضها فيما يلي:

- أبدت حكومة قاسم، وبدعم مباشر منه، اهتماماً ملموساً في توفير السكن للفئات الاجتماعية الفقيرة، وبشكل خاص للفلاحين الذي هجروا الريف وسكنوا أطراف المدن وفي صرائف بائسة لا تتوفر فيها أدنى شروط السكن الآدمي والصحي[٢٣٨]. ويشار في هذا الصدد إلى النمو المتسارع لمدينة الثورة وتل محمد في بغداد وإلى مناطق شعبية أخرى، سواء في بغداد أم في بعض المدن الأخرى. وكانت الدور التي تبنى من جانب الدولة تباع إلى أصحابها وتصبح ملكاً لهم بعد دفع أقساطها السنوية المخفضة. وفي ذات الفترة أقامت الحكومة المزيد من دور السكن للضباط، ووزعت الأراضي السكنية

---

٢٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤١٥–٤١٨.

٢٣٨ البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. مصدر سابق. ص ٥٥.

الحكومية بأسعار زهيدة على الجمعيات المهنية غير الحكومية ونقابات العمال وعلى الموظفين والمستخدمين، كما أقامت مجموعات من القرى العصرية للفلاحين[٢٣٩].

* أبدت حكومة قاسم اهتماماً كبيراً بتوفير المياه الصالحة للشرب للمناطق الفقيرة وكذلك مد شبكة الكهرباء، كما أولت عنايتها بتأمين الرعاية الصحية والدواء للمناطق النائية لقرى الفلاحين وفي المدن، وفي أيام قاسم بنيت مدينة الطب.
* أصدر قاسم قانون الأحوال الشخصية الذي أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب.
* أما الإصلاح الزراعي الذي بدأ ليجهز على العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ويقوض أركان نظام العلاقات شبه الإقطاعية في البلاد وينقذ الفلاحين من اضطهاد واستغلال وتعسف الإقطاعيين ويحسن من ظروف حياتهم وعملهم ودورهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فإنه لم يقطع خطوات جدية وعميقة على هذا الطريق الوعر، إذ سرعان ما تعطل وتعطلت معه عملية التحول الديمقراطي في الريف العراقي. ووقفت أجهزة الدولة، التي لم يمسها التغيير بعد الانتفاضة لا من ناحية البنية ولا القوانين والنظم بل حافظت على ذهنيتها وأساليب عملها البالية وعلاقتها غير الودية بالناس، ضد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وأعاقت تنفيذه على أبعد الحدود الممكنة.

---

٢٣٩ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٣. ص ١٦١.
Sluglett Marion Farouk & Peter. Der Irak seit 1958 von der Revolution zur Diktatur. edition suhukamp SV.1. Auflage. Frankfurt am Main. 1991. S. 87.

الفصل الرابع

عبد الكريم قاسم في ذمة التاريخ

كانت جريمة بشعة نكراء تلك التي ارتكبت في ليلة التاسع من شهر شباط/فبراير١٩٦٣ بحق قائد ثورة تموز ١٩٥٨ ورئيس وزراء العراق الفريق الركن عبد الكريم قاسم[٢٤٠]، ومعه مجموعة صغيرة من صحبه من أعضاء حركة الضباط الأحرار الذين ساهموا معه في تنفيذ الانتفاضة العسكرية ومارسوا مهامهم إلى جانبه. وقد ارتكبت الجريمة السوداء، التي اهتز لها ضمير الغالبية العظمى من الشعب العراقي، في دار الإذاعة العراقية في محلة الصالحية/الكرخ ببغداد، دون أن توجه للمعتقلين تهمة محددة أو تجري لهم محاكمة عادلة وشرعية وفق القوانين العراقية التي كان معمولاً بها حينذاك. كان القتلة ينتمون إلى القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وبعض التكتلات والقوى القومية الناصرية، أو التي كانت تتحرك باسم الناصرية، كما في حالة عبد السلام محمد عارف. نفذ القرار وفق ما جاء في كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" كل من:

"أ . نعمة فارس المحياوي – قام برمي عبد الكريم قاسم.

ب . سعد طبره – قام برمي المهداوي وكنعان.

ج – م. أول درع محمد ظاهر الراوي – قام برمي طه الشيخ أحمد"[٢٤١].

ويشير هاني الفكيكي صاحب كتاب أوكار الهزيمة إلى ما يلي:

---

٢٤٠ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. لندن. مؤسسة المنار. ١٩٩٣. ص ٢٤٧.

٢٤١ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٣٣.

"ومع انهمار ذخيرة الموت انطلق صوت قاسم هاتفاً بحياة الشعب"[٢٤٢].

مرَّ الآن أكثر من أربعة عقود على استشهاد هذا الإنسان وأصبح في ذمة التاريخ، ولم يعد قادراً على محاجَّتنا بشأن ما نكتب عنه وحول ما أنجزه أو سعى إلى إنجازه والتأثير فيه خلال فترة حكمه. ولهذا السبب أيضاً فإن البحث في هذه الشخصية، التي أثارت وما تزال وستبقى تثير الكثير من الجدل والتباين في وجهات النظر، يتطلب التجرد قدر الإمكان والممارسة العلمية. فدراسة شخصية عبد الكريم قاسم والمحيط أو الأجواء العراقية التي نشا فيها وترعرع ودخل معترك الحياة الوظيفية والعسكرية ومارس السياسة وقاد انتفاضة عسكرية كبيرة حولها الشعب إلى ثورة شعبية غيرت إلى حدود غير متوقعة وجهة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، تلك الدراسة ليست بعملية سهلة وليست في متناول اليد. وقد صدرت حتى الآن الكثير من الكتب والدراسات حول ثورة تموز ١٩٥٨ وتوزعت على ثلاثة اتجاهات متباينة في الرؤية وأساليب التحليل والهدف من الدراسة، إضافة إلى الموقف المباشر وغير المباشر من هذه الشخصية السياسية والعسكرية الوطنية. ففي الوقت الذي دأبت فيه بعض الدراسات والكتب التي التزمت سياسات ومواقف عبد الكريم قاسم تنطلق من هوى حقيقي بهذه الشخصية وإعجاب بما قام به للفقراء والمعوزين، وكذلك لصالح النساء وبقية فئات المجتمع، إلا أنها عجزت، أو ابتعدت، عن قصد ولم ترغب في رؤية نواقص وأخطاء سياسات وفردية قاسم في الحكم وفي اتخاذ القرارات والمواقف، في حين تعمدت ودأبت دراسات وكتب أخرى على تشويه شخصية قاسم والإساءة له بكل السبل الممكنة ومحاولة انتزاع دوره في حركة الضباط الأحرار ومكانته في المجتمع، أي أنها سعت بكل السبل إلى إنزال بغضها وغيظها على رأس هذا الرجل دون رحمة. وهناك مجموعة غير قليلة من الدراسات والكتب التي سعت إلى البحث في هذه الشخصية وفي مسيرة الجمهورية الأولى لتحاول من خلالها رؤية العوامل الكامنة وراء المسيرة المتعثرة التي قطعتها الثورة بعد أن انتصرت الانتفاضة العسكرية ومحاولة استيعاب التجربة، سواء أكانت الأسباب تكمن في واقع ومستوى تطور المجتمع والوعي الاجتماعي والسياسي للسكان، أم

---

٢٤٢ الفكيكي، هاني. أكار الهزيمة –تجربتي في حزب البعث العراقي. لندن. مؤسسة المنار. ١٩٩٣. ص ٢٥٢

في الأحزاب والقوى السياسية العراقية المختلفة، أم في شخصية عبد الكريم قاسم ذاته، أم في القوى العربية والإقليمية المحيطة بالعراق أم بالقوى الدولية والحرب الباردة التي كان يعيشها العالم حينذاك. إنها عملية معقدة ولكنها كانت وستبقى ضرورية من أجل تأمين دراسة موضوعية أمينة وعلمية حول هذه الفترة من حياة المجتمع وشخصية عبد الكريم قاسم. حاولت أن أسير في البحث على الطريق الثالث، أن أرى بعناية قدر الإمكان كل الأوضاع التي سادت العراق والمنطقة والعالم، وتلك العوامل التي كان لها الدور الأكبر في تلك المسيرة المتعثرة وأن أخرج بالنتيجة التي توصلت إليها بصدد الانتفاضة العسكرية التي حولها الشعب إلى ثورة شعبية. لقد تابعت التفاعلات والتشابكات بين العوامل الكثيرة التي ساهمت عبر تراكمها إلى الدفع باتجاه الإجهاز على الثورة التي لم يتوقع أحد من الناس أن تنتهي بتلك الصورة الدرامية وبتلك السرعة. لقد سقطت الجمهورية الأولى وسقط قائدها مضرجاً بدمائه، كما سقط المئات من المناضلين بسبب دفاعهم عن تلك الثورة ومكاسبها رغم الانحراف الذي حصل في مسيرتها. وأقيم على أنقاضها الجمهورية الثانية، جمهور القوى البعثية والقومية الشوفينية.

إن ما أضعه بين يدي القارئة والقارئ ليس سوى محاولة لدراسة شخصية عبد الكريم قاسم بعد أن حاولت تتبع مسيرة العمل النضالي للشعب العراقي في القرن العشرين وبعد أن تتبعت مسيرة الثورة ذاتها والعقبات التي واجهتها والعوائق التي اعترضت طريقها والنتائج التي تحققت في تلك الفترة القصيرة من عمر الثورة والعوامل التي أدت إلى انهيارها. وفي الكتابين السادس والسابع من هذه المجموعة سأحاول دراسة العواقب التي ترتبت على سقوط حكم قاسم واستيلاء القوى البعثية والقومية على الحكم في العراق، إلى حين سقوط النظام في ربيع ٢٠٠٣.

ولد عبد الكريم قاسم في ١٩٢٤/١١/٢١ في مدينة بغداد، أي في السنة التي تفجرت فيها الحرب العالمية الأولى، التي استهدفت أعادة توزيع مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية في ضوء التحولات التي كانت تجري في موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية حينذاك.

ولد عبد الكريم في عائلة تدين بالإسلام، عن أب عربي يدعى قاسم محمد البكر الزبيدي، وينتمي إلى قبيلة زبيد القحطانية، ومن أم عربية اسمها كيفية حسين اليعقوبي تنتمي إلى قبيلة تميم العدنانية. كان الأب مسلماً يلتزم بالمذهب السني الحنفي، في حين كانت الأم مسلمة تلتزم بالمذهب الشيعي الجعفري. ولم يكن مثل هذا الزواج بين أتباع المذهبين نادراً، بل كان شائعاً ويعبر عن وعي نسبي بحق الإنسان في الانتماء إلى أي مذهب ديني، فالأديان والمذاهب المختلفة يفترض فيها أن لا تقف حائلاً في طريق الحب والزواج والحياة المشتركة. ولا يمكن الادعاء بعدم وجود من كان يرفض مثل هذا الزواج بسبب تزمته وتعصبه لمذهبه دون المذاهب الأخرى أو لدينه دون الأديان الأخرى، وهي ظاهرة لا نجدها في الإسلام وحده، بل وفي بقية الأديان أيضاً، رغم القيود الأكثر شدة التي يفرضها شيوخ الدين في الإسلام، علماً بأن بعض الأديان تحرم الزواج بأتباع أديان أخرى بشكل كامل، كما في بعض الديانات القديمة المغلقة كالديانة الإيزيدية أو الصابئة المندائية، وكلتا الديانتين ليستا من الديانات التبشيرية. وبعضها الآخر يطلب تغيير دين الزوج أو الزوجة حين عقد الزواج في ما بين أتباع الأديان المختلفة أو حتى المذاهب، أو يفرض البعض تحديداً لفترة هذا الزواج إن كانت الزوجة مسيحية مثلاً ولم تغير دينها، إذ يعتبر مثل هذا الزواج مقطوعاً لفترة معينة تثّبت مدته في عقد الزواج، كما هو الحال في شريعة الشيعة الجعفرية التي تفرض على أتباع المذهب الشيعي الجعفري الالتزام بها.

كان قاسم محمد البكري، والد عبد الكريم، يحترف النجارة مهنة له. ولكنه عمل فترة من الزمن في الزراعة مع أخيه علي محمد البكر الزبيدي في الصويرة، بسبب ضيق الحالة المادية والبطالة التي كانت سائدة في تلك الفترة، وخاصة في أعقاب ثورة العشرين في العراق.

دخل عبد الكريم مدرسة الصويرة الابتدائية مع تأسيس الدولة العراقية الملكية في عام ١٩٢١ واستمر فيها حتى الصف الرابع الابتدائي ثم انتقل منها إلى مدرسة الرصافة الابتدائية في بغداد وتخرج منها عام ١٩٢٧. بعدها دخل الثانوية المركزية ببغداد وتخرج منها في عام

١٩٣٠/١٩٣١ وتعين بعدها لمدة سنة واحدة معلماً في مدرسة الشامية بلواء الديوانية، ومنها قدم في عام ١٩٣٢ طلباً للانخراط في الكلية العسكرية.[٢٤٣]

تميز المجتمع العراقي في الفترة التي نحن بصددها بالتخلف الاقتصادي الشامل تقريباً وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والعلاقات العشائرية ذات الطبيعة الأبوية وتعرض الفلاحين الكادحين إلى استغلال شديد ومفجع نشأت عنه هجرة فلاحية واسعة ومستمرة من الريف إلى المدينة.

تركت الدولة العثمانية العراق في حالة يرثى لها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانتشار واسع جداً للأمية بين المواطنات والمواطنين وهيمنة جمهرة واسعة من شيوخ الدين المتخلفين على ذهن الإنسان ووجهة تفكيره، ثم سلمته في أعقاب سقوطها في الحرب العالمية الأولى إلى قوات الاحتلال البريطانية، كجزء من أسلاب الحرب الموزعة على الدول الاستعمارية المنتصر أولاً، وكنتيجة منطقية للحرب التي كان هدفها إعادة توزيع مناطق النفوذ في العالم بين الدول المنتصرة فيها، وبشكل خاص أسلاب الدولة العثمانية. لقد كانت الهيمنة العثمانية التي دامت أربعة قرون تقريباً ثقيلة بوزرها على السكان من النواحي الفكرية والسياسية والاقتصادية. وكان العراق يذكر العالم بأن حياة الشعب العراقي خلال فترة الحكم العثماني وفي الربع الأول من القرن العشرين أكثر بؤساً وتخلفاً من حياة الشعوب في القرون الوسطى. ولهذا كانت الهيمنة البريطانية، رغم أنها كانت مرفوضة شعبياً، المنفذ الوحيد لتنفس العراق هواءً جديداً قادماً من الغرب، من حضارة جديدة متقدمة دفعت البلاد على طريق جديد، رغم كل العوائق التي وضعها الاستعماريون، بسبب

---

٢٤٣ قارن: المصادر التالية:

– الزبيدي، ليث عبد الحسن. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨١. ص ٣٢٣–٣٢٥.

– جواد، مصطفى. على رأس لجنة/عمل مشترك. دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. صادر عن وزارة الإرشاد. مطبعة التمدن. بغداد ١٩٦١. ص ٣١٦.

– ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. منشورات مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨١. ص ٣٢٣.

– حسين، عبد الخالق د. ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية وعبد الكريم قاسم. دار الحصاد للنشر والتوزيع. دمشق. ٢٠٠٣. ١٦٥.

ذهنية المستعمر عموماً، في طريق تسريع عملية التخلص من تلك الحياة البائسة التي خلفتها الهيمنة العثمانية الثيوقراطية الطويلة على العراق.

مع دخول بريطانيا إلى العراق تزايد وجود الشركات التجارية البريطانية في العراق وتعززت مواقعها وغزت سلعها السوق العراقي، رغم ضعف القوة الشرائية لدى السكان بسبب حالة الفقر التي كانت تعم البلاد. وأثَّرَ وجود السلع البريطانية الحديثة الجيدة نوعياً والرخيصة نسبياً بالمقارنة مع السلع المصنعة يدوياً أو حرفياً في العراق على الإنتاج الحرفي وساهم في دفع الكثير من أصحاب الحرف إلى إغلاق ورشات عملهم والتفتيش عن عمل يمكن أن يساعدهم في توفير القوت لهم ولأفراد عائلاتهم. وقد شمل هذا الأمر عائلة قاسم محمد البكر، والد عبد الكريم، الذي أجبر على الرحيل إلى الريف للعمل هناك في الزراعة لتأمين العيش له ولعائلته. لقد عانى الوالد والعائلة من الفقر وشظف العيش، وهي حالة اشتركت فيها غالبية العوائل العراقية الكادحة والحرفية وكذلك العوائل التي كانت تعمل وتعيش في الريف. إذ لم تعرف الزراعة حينذاك استخدام وسائل الإنتاج والتقنيات الحديثة، بل كانت تعتمد على الأساليب القديمة البالية ووسائل إنتاج تعود على قرون خلت من حيث التقنيات، وعلى استخدام الكثير من الأيدي العاملة المتعبة والمريضة ذات العمر القصير. لهذا كانت الإنتاجية وغلة الدونم الواحد واطئة جداً والإنتاج الإجمالي واطئ والنوعية غير جيدة والدخول السنوية للفلاحين واطئة وبائسة لا تسد الرمق، خاصة وأن شيوخ العشائر وبقية الإقطاعيين كانوا يمارسون الاستغلال البشع على الفلاحين الفقراء ويتركونهم أقرب إلى الموت منهم إلى الحياة. ولم يكن الإنتاج الحرفي أفضل حالاً من الإنتاج الزراعي من حيث أدوات الإنتاج أو الإنتاجية والنوعية والدخول السنوية، إذ كان التجار هم الذين يستحوذون على القسم الأكبر مما يمكن تسميته بفائض القيمة في إنتاج هذه الفئة الكادحة من العاملين في الإنتاج الحرفي. ولم تسعف النجارة والد عبد الكريم في الحصول على مصدر رزق مناسب يوفر اللقمة الكريمة للعائلة مما دفعه إلى الهجرة إلى الريف ومقاسمة أخيه العمل والعيش.

كان المجتمع العراقي الذي ولد فيه عبد الكريم قاسم مجتمعاً ذكورياً يتبنى الأبناء تقاليد موروثة في التربية في البيت والشارع، وهي لا تختلف عن التقاليد المتوارثة في الريف،

إذ كانت حياة المدينة في حينها تتداخل بصورة واضحة مع حياة الريف ويتبادل الناس المواقع فيها باستمرار، وكذا التقاليد والعادات الأخرى. فالتربية الريفية كانت ذات طبيعة أبوية قبلية قاسية وصارمة وذات نهج فردي تسلطي مقترنة بظروف حياة خشنة فيها الكثير من البؤس الفكري والاجتماعي والفاقة المالية والمرارة التي تترك أثرها على الفرد، سواء أدرك ذلك أم لم يدركه، عند الكبر وفي التعامل والتصرف اليومي، وأن تباين من شخص إلى آخر ارتباطاً بعوامل كثيرة أخرى. وكانت القسوة في التعامل والنظرة المتعالية يواجهها الإنسان من جانب المسؤولين في الدولة. وكانت الأم هي الشخص الوحيد الذي كان في مقدوره أن يمنح الطفل العراقي حينذاك الدفء والحنان والحب والرحمة، كما تنقل إليه وتغرس فيه بقية تقاليد المجتمع الإيجابية منها والسلبية. وهكذا كان الأولاد يتعلقون بقوة بأمهاتهم ولكنهم يمارسون نفس مواقف الأب في العلاقة مع المرأة عموماً، فهو مجتمع ذكوري وله السيادة على المرأة حتى على الأم فيما بعد.

تربى قاسم في عائلة مكونة من سبعة أفراد أم وأب وخمسة أطفال، من أختين وثلاثة أخوة. لهذا لم يكن في مقدور الأب النجار توفير ظروف حياة مناسبة له ولعائلته. فكان الأطفال يسيرون حفاة في الشوارع والأزقة، وكذلك في المدرسة عندما استمرت الدراسة حتى الصف الرابع الابتدائي في الصويرة، وهي منطقة فلاحية كادحة وفقيرة وشديدة الخشونة تقع بين بغداد والكوت (واسط لاحقاً). أشار قاسم فيما بعد إلى هذه الفترة بكلمات تؤكد معاناته ومعاناة عائلته الشديدة من تلك الفترة، والتي كما يبدو، تركت أثرها الواضح على سلوكه ومواقفه لاحقاً: "إنني ابن الفقراء، إنني فقير، شخص فقير، وجدت وعشت في حي الفقراء وقاسيت زمناً طويلاً من مرارة العيش.."[٢٤٤]. لا تحتاج هذه الكلمات إلى تفسير إضافي، فهي صرخة تحمل اللعنة على الفقر وحياة الفقر التي عانت منها غالبية سكان العراق حينذاك..

---

٢٤٤ قاسم، عبد الكريم. جيشنا المظفر في ذكرى تأسيسه الحادية والأربعين. وزارة الإرشاد. بغداد ١٩٦٢. ص ٢٠.

أكمل المدرسة الثانوية في بغداد في عام ١٩٣١ وتعين في السنة نفسها معلماً في مدرسة ابتدائية في قضاء الشامية التابعة للواء الديوانية (القادسية لاحقاً). والمجتمع في قضاء الشامية لا يختلف عن مجتمع الصويرة، مجتمع فلاحي تسوده العلاقات العشائرية ذات المضمون والوجهة الإقطاعية والاستغلالية. لم يستمر طويلاً في التعليم فبعد عام واحد، في عام ١٩٣٢، قدم طلباً إلى الكلية العسكرية وقبل فيها وتخرج منها بعد عامين ١٩٣٤ برتبة ملازم ثان.

يتفق أغلب الذين عايشوا وتحدثوا أو الذين كتبوا عن شخصية عبد الكريم قاسم وعن سماته الأساسية على أنه كان في جميع مراحل الدراسة التي اجتازها راغباً الانفراد بنفسه والابتعاد عن الاحتكاك بالآخرين، سواء أكان ذلك على مقاعد الدراسة وساحات اللعب أم في المحلة والقرية والبيت، أم فيما بعد أثناء وجوده في الكلية العسكرية وضابطاً في القوات المسلحة العراقية. وأغلب الكتاب يشيرون إلى عدة عوامل كانت وراء رغبته في الانفراد والعزلة النسبية عن الآخرين، وهي:

١. فقر الحال وعدم القدرة على مجاراة الآخرين، رغم أن الغالبية العظمى من تلاميذ الصويرة أو تلاميذ محلة قنبر علي ببغداد، هي من أبناء العوائل الفقيرة والكادحة. ولا شك في أن الثانوية المركزية كانت تجمع في صفوفها أبناء الفقراء ومتوسطي الحال والأغنياء في آن واحد. ولكن الإشكالية كانت تقبع في معاناة الكثير من الطلبة في العراق حينذاك أو فيما بعد أيضاً من هذا التمايز الذي يولد مصاعب نفسية لدى التلميذ.

٢. التربية العائلية التي تعكس تأثيرها على الأبناء وخاصة تأثير الأب الذي كما يقال وينقل عنه من معارفه أنه كان انعزالياً قليل الاختلاط والاحتكاك بالآخرين. ونادراً ما كان يرتاد المقاهي.

٣. الشق الذي كان في شفته الذي يعتقد بأنه تسبب في خلق عقدة نفسية لدى عبد الكريم قاسم. وهي دون شك يمكن أن تتسبب بعقدة نفسية لدى طفل مصاب بها. وقد تخلص منها في عملية جراحية أجراها في لندن في عام ١٩٤٧. وهذا يعني أنه كان يعاني منها،

ولكنها لا يمكن أن تكون سبباً في عزلته عن الآخرين، إذ استمرت سلوكية الانعزال عن الآخرين حتى بعد إجراء العملية له وشفائه منها.

٤. ويسعى البعض إلى تفسير عزلة عبد الكريم قاسم إلى أنه كان ومنذ البدء يعيش حالة نفسيةً متميزة مليئة بشعور التفرد والموهبة والإلهام الذي يمنحه القدرة على إنجاز الكثير من الأعمال الكبيرة في حياته لصالح المجتمع. ويدعي البعض أنه قد صرح بذلك مرة بقوله: أنه كان يعرف مسبقاً بأنه سيفجر الثورة قبل عشرين عاماً من تاريخ تنفيذها.

والسؤال الذي يلح على الباحث هو: هل هذه الملاحظات المشار إليها في أعلاه تشكل أسباباً فعلية لعزلة قاسم عن الآخرين وقلة احتكاكه بأطفال المحلة وتلاميذ المدرسة، أو فيما بعد بزملائه طلبة الكلية العسكرية أو أقرانه في القوات المسلحة؟

إن العوامل المشار إليها في أعلاه، كما تبدو لي، تشكل من حيث المبدأ مدخل فعلياً لفهم طبيعة وسمات عبد الكريم قاسم الغائب عنا. إلا أنها لا تعني انفراده بها، إذ أن الكثير من أبناء العراق يعانون من ذات المشكلات أو ما يشابهها أو أكثر منها أيضاً، ولكن ليس بالضرورة أنهم ساروا أو سيسيرون في الدرب الذي سار عليه قاسم. أي أن قاسماً لم يكن متفرداً في تلك المشكلات، إلا أن الظروف التي عمل فيها والحياة التي عاشها سمحت له ولغيره أن يسيروا في درب الصراع مع السلطة وأن يلتحقوا بحركة الضباط الأحرار ثم يمارسوا الدور الذي تسنى لهم صدفة أو تصميماً على ممارسته. إذا هكذا كان الأمر مع عبد السلام محمد عارف ومع وصفي طاهر ومع ناظم الطبقچلي وغيرهم من حركة الضباط الأحرار.

إن التربية المنزلية وسلوك الأب والحالة المالية والحالة الصحية والنفسية للإنسان تلعب دورها المباشر في مدى الحيوية التي يمكن أن يتسم بها الإنسان أو مدى الخجل أو الشجاعة التي يتصف بهما في حياته. ويمكن أن نلاحظ ذلك على الأولاد في المدرسة وفي المحلة وفي كل مكان حيثما أمكن الاحتكاك بالناس سنجد عينات من مختلف السمات. وكان قاسم أحد هؤلاء الذي لم يتميز بسمات خاصة ومتفردة، بل كان طفلاً طبيعياً تماماً ونما وترعرع

هكذا أيضاً وأثرت فيه حياته اليومية وخلقت منه إنساناً يحس بمشكلات الناس ويعاني منها ويفكر ويسعى للتخلص منها أو تخليص كل الناس منها. أي أن سلوكية عبد الكريم قاسم في صغره وشبابه لم تكن سلوكية شاذة أو غريبة عن المجتمع العراقي بأي حال.

في الفترة التي تخرج فيها عبد الكريم قاسم من الكلية العسكرية، كان العراق يغلي بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن جزءاً من العلاقات الرأسمالية كانت قد ولجت البلاد بقوة أكبر مع القوات البريطانية، سواء أكان ذلك عبر العلاقات التجارية أم شركات النفط الاحتكارية أم عبر نشاط الشركات الرأسمالية المختلفة التي استقرت في العراق منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتوسع نشاطها وازداد دورها في الحياة الاقتصادية العراقية. كانت البرجوازية الوطنية العراقية في بداية تكونها، كما هو حال فئة المثقفين العراقيين الجدد من غير أتباع المدرسة العثمانية، رغم أن تأثير الثقافة والتربية العثمانية لم تترك بصماتها بسرعة على المجتمع العراقي وعلى الشخصيات التي تسلمت الحكم في البلاد، إذ أن أغلب أفراد النخبة الحاكمة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية أو نهاية الأربعينيات كانوا مخلصين في طريقة تفكيرهم وتصرفاتهم للذهنية والمدرسة العثمانية. وقلة منهم واصلت وجودها وتأثيرها حتى سقوط النظام الملكي وما بعده.

ففي آب عام ١٩٣٣ وقعت المجازر التي نفذت بالآشوريين في سميل التي راح ضحيتها أكثر من ٦٠٠ إنسان آشوري، وأغلبهم من الفلاحين البسطاء، إضافة إلى من قتل على أيدي بعض الكُرد من الأغوات الذين كان يهمهم النهب والسلب والسيطرة على الدور[٢٤٥]. ثم كانت العمليات العسكرية ضد حركة الإيزيديين التي قمعت بالحديد والنار من قبل الجيش العراقي. وفي عام ١٩٣٥/١٩٣٦ وقعت أحداث الفرات الأوسط التي قمعت هي الأخرى بالحديد والنار. وفي الحالتين لعب بكر صدقي دوراً بارزاً فيها. وفي نفس الفترة وقعت أحداث الكُرد البارزانيين والتي قمعت هي الأخرى بالحديد والنار. كان شيوخ العشائر في الفرات الأوسط ومناطق الإيزيديين يرفضون مسألتين ويطالبون بتغيير الموقف منها وهما:

---

٢٤٥ فتح الله، جرجيس. نظرات في القومية العربية مداً وجزراً تاريخاً وتحليلاً. الجزء الرابع. أضواء على القضية الآشورية. مذابح آب ١٩٣٣. (المأساة الآشورية). أربيل. ئاراس. ٢٠٠٤. ص ١٨٠١–١٨١٨.

أ . رفض الخدمة الإجبارية (ألإلزامية) في الجيش من قبل العرب في الفرات الأوسط.

ب . تعارض الخدمة العسكرية مع الدين لدى الأيزيديين.

وتشير معلومات تلك الفترة إلى أن الفلاحين في الفرات الأوسط قد تعرضوا في ليلة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٣٦ إلى قطار صاعد بالقرب من الرميثة بإطلاق عيارات نارية، واعتبر ذلك من قبل وزارة الداخلية تحرشاً بالدولة وقررت الحكومة إرسال الوحدات العسكرية لتأديب شيوخ العشائر والفلاحين. وكانت الحكومة تعتقد، وهو قريب إلى نصف الحقيقة، بان المنافسة بين السياسيين هي التي دفعت بعضهم على تأليب العشائر ضد الحكومة العراقية لإشاعة التمرد في منطقة الفرات الأوسط، إذ أن النصف الآخر يكمن في واقع حياة الفلاحين السيئة التي كانت تحركهم ضد الحكومة ايضاً.

وقد عين لهذا الغرض أمير اللواء بكر صدقي قائداً عاماً للقوات العسكرية المرابطة في الديوانية. وكان قبل ذاك قد أخمد حركة الّگرع في عفج ومن بعدها حركة الناصرية ومن ثم الرميثة الثانية. وبعد إخماد هذه الحركات المسلحة في الفرات الأوسط منح بكر صدقي أوسمة رفيعة ورقي إلى رتبة فريق في الجيش العراقي.[٢٤٦] وفي عام ١٩٣٦ قام الفريق بكر صدقي بالتعاون مع الفريق عبد اللطيف نوري بانقلابهما العسكري ضد وزارة ياسين الهاشمي وبالتنسيق مع حكمت سليمان وبعض القوى الديمقراطية، ومنهم جماعة الأهالي. وقد شارك في هذا الانقلاب قائد القوة الجوية المقدم محمد علي جواد وهو ابن خالة عبد الكريم قاسم.[٢٤٧] اغتيل كل من بكر صدقي ومحمد على جواد في الموصل في آن واحد في عام ١٩٣٦.

وفق المعلومات المتوفرة فقد شارك عبد الكريم قاسم في أحداث الفرات الأوسط (الرميثة) التي وقعت بين ١١ أيار/مايس و٢٩ تموز/يوليو ١٩٣٥، وكان آنذاك ضمن الفوج الثالث"[٢٤٨]، وكان رشيد عالي الگيلاني في حينها وزيراً للداخلية. تشير معلومات الضباط

---

٢٤٦ الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. دار الحصاد. سورية. ٢٠٠٣. ص ٥٢٥.

٢٤٧ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. منشورات دار الزوراء. لندن. ١٩٨٣. ص ١٣.

٢٤٨ الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. مصدر سابق. ص ٣٢٦.

العراقيين الذين زاملوا عبد الكريم قاسم أنه شارك في الجماعات القومية التي تشكلت في منتصف الثلاثينيات، وكان بينهم الضباط الأربعة الذين قادوا حركة مايس/أيار ١٩٤١. إلا أنه لم يستمر معهم طويلاً، إذ كان قد بدأ يتأثر بجماعة الأهالي التي كانت قد تشكلت قبل ذاك والتي ارتبطت بتحالف سياسي مع الفريق بكر صدقي العسكري لتنفيذ انقلابه في عام ١٩٣٦. وقد قتل في حينها ابن خالته المقدم محمد علي جواد مع بكر صدقي في الموصل. وتلك الحركة ونتائجها ساهمت بتحوله من مواقع القوميين العرب إلى مواقع قريبة من القوى الديمقراطية، وخاصة من الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس في عام ١٩٤٦. وكان قاسم من قراء جريدة الأهالي التي يصدرها هذا الحزب، إلا أنه لم يكن في هذا الحزب ولا بأي حزب آخر طيلة حياته القصيرة.

تشير الحياة العسكرية لقاسم إلى أنه كان ينفذ التوجيهات العسكرية بحذافيرها ويسعى إلى عدم خرق القواعد العسكرية وشارك في جميع الحملات التي أرسل فيها كضابط في القوات المسلحة العراقية، كما حصل بالنسبة إلى حركات بارزان في خريف عام ١٩٤٥، وشارك في القوات العسكرية التي أرسلت إلى فلسطين لمواجهة القوات الإسرائيلية. وتشير التقارير التي كتبت عنه من جانب القيادات المسؤولة في الوحدات التي عمل فيها، ووفق المعايير العسكرية، إلى أنه تميز بالشجاعة والجرأة في اتخاذ القرارات وتنفيذها وحريصاً على جنوده ويتعامل معهم بصورة حسنة. نقل السيد ليث عبد الحسن الزبيدي في كتابه الموسوم "ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق" عن التقرير السنوي الذي كتبه آمر اللواء الثالث بعد الحركات الفعلية التي جرت في الزيبار والمناطق المجاورة لها في إقليم كُردستان بين ٩ آب ١٩٤٥ و٢٠ تشرين الأول ١٩٤٥ ما يلي: "إنه ضابط ركن خلوق جداً، وكريم النفس، شهم مخلص لآمره ودقيق في أعماله، وثقافته العامة جيدة وسوف يكون في المستقبل من ضباط الجيش القديرين"[٢٤٩].

كان عبد الكريم قاسم يعيش الأحداث الجارية في العراق كغيره من الناس العراقيين، وبشكل خاص في المدن، إذ كان، للانطلاقة الديمقراطية التي أعقبت سقوط النازية والدولة

---

٢٤٩ المصدر السابق نفسه. الهامش رقم ١٨. ص ٣٢٦.

الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية، أثرها المباشر على العالم، وكذلك على الواقع السياسي في العراق، أي أن سقوط النازية ساهم في إضعاف هذا الفكر محلياً من جهة، وفي بلورة الفكر الديمقراطي في العراق من جهة أخرى، حيث برزت الحركات السياسية والنشاط العام لقوى كثيرة، سواء أكان بصورة علنية أم سرية. وكانت حركة الجماهير الشعبية قوية وراغبة في الانطلاق إلى آفاق جديدة. إلا أن نظام الحكم الملكي كان يتصدى لتلك الحركات الشعبية والأحزاب السياسية الديمقراطية ويفرض إرادته على المجتمع وعلى سياسة الدولة الداخلية والخارجية ويعيق عملية التغيير المنشودة في البلاد، خاصة وأن معاناة فترة الحرب العالمية الثانية كانت ثقيلة على الغالبية العظمى من السكان. وكانت سلوكية البلاط والحكم تثير حفيظة المجتمع، ومنهم كثرة من الضباط العسكريين وضباط الصف والجنود. وفي هذه الفترة نفذت حكومة بريطانيا العظمى مشروعها القديم والوعد الذي أعطته لليهود والمؤتمر اليهودي الدولي بإقامة دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩١٧. إذ صدر بعد ثلاثة عقود من ذلك الوعد، أي في ٢٩/ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤٧ قراراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يقضي بتقسيم فلسطين إلى قسمين، كان القسم الأكبر لصالح إقامة الدولة الإسرائيلية الجديدة، والقسم الأصغر لصالح العرب في فلسطين. رفض هذا القرار من عرب فلسطين ومن حكومات الدول العربية، مما أدخل الجيوش العربية في حرب في فلسطين ضد القوات الإسرائيلية الحديثة التكوين التي انتهت بتراجع وانسحاب القوات العربية. شارك عبد الكريم قاسم في عدد من تلك المعارك التي دارت بين القوات العراقية والقوات الإسرائيلية واطلع على الدور الخياني لبعض الحكومات العربية حينذاك للقضية الفلسطينية ولصالح إسرائيل. وكان لهذا الأمر أثره البالغ على المقدم الركن عبد الكريم قاسم وبقية الضباط الذين كانوا يقاتلون معه في فلسطين إلى جانب الشعب الفلسطيني. بقي عبد الكريم عدة شهور هناك ثم عاد إلى العراق. دفعت أحداث القضية الفلسطينية ومواقف الحكومات العربية، ومنها الحكومة العراقية، الكثير من الضباط في الجيش العراقي إلى الاستياء والتذمر والبدء بالتفكير للعمل المنظم ضد الحكومة العراقية. وكان العامل الفلسطيني أحد العوامل المهمة

في هذه الوجهة السياسية لدى جمهرة من الضباط العراقيين، ولكنه لم يكن العامل الوحيد، بل أن الأوضاع السياسية الداخلية وحالة البؤس التي كانت فيه غالبية الشعب، هي التي تقف وراء ذلك التحرك السياسي للخلاص من النظام الملكي، إضافة إلى التذمر الشديد من دور حكومة وسفارة بريطانيا في شؤون السياسة العراقية، الداخلية منها والخارجية. وكان عبد الكريم قاسم أحد هؤلاء الضباط.

ساهمت فترة الصبا والشباب والدراسة ثم الفترة العملية من حياة عبد الكريم قاسم في الجيش في تكوين مفردات أو سمات شخصيته الأساسية والتي يمكن بلورة بعضها في النقاط التالية:

أولاً: من المعروف أن روح العزلة والرغبة في الانفراد بالذات لدى الشخص تساهم في بلورة مجموعة من السمات في الممارسة اليومية لدى الفرد، شاء الإنسان ذلك أم أبى، فهي تتسبب في:

١. الغوص في التفكير بكل ما يحيط به عبر حوار ذاتي (مونولوج) بأمل التوصل إلى حلول لتلك المشكلات. وإذا كان للحوار الثنائي (الدايولوج) أهمية في تبادل وجهات النظر وإثارة الاعتراضات على الفكرة الواحدة بسبب الرؤية القادمة من زاوية نظر أخرى، فإن المونولوج يحصر الإنسان بفكرة واحدة يبقى يحفر بها ويغوص في أعماقها بهدف وعيها بشكل أفضل. وفي الوقت الذي يكون المونولوج خاصاً بالفرد ويمكن أن يبقى سراً لا يكشف عن مضامينه، يكون الدايولوج مفتوحاً على الآخرين لا يحمل سراً لا يكشف بالضرورة.

٢. محاولة الاعتماد على الذات لحل المعضلات التي تواجه الشخص وتقلل من أهمية العمل الجماعي وتعزز الذاتية لدى الإنسان والثقة بالنفس في آن واحد.

٣. وهي تتضمن احتمالاً قائماً يعبر عن سيطرة الحياء والخشية من المعاشرة مع الآخرين، والتي يمكن أن تعكس درجة من ضعف الثقة بالآخرين، كما أنها تتناقض مع الثقة بالنفس إلى حدود غير قليلة عندما تتوطد الفردية عند الفرد ولا يسعى إلى مكافحتها بإجراءات حاسمة وجريئة.

٤. الفردية في التصرف ومواجهة الأمور ومختلف المشكلات وعدم الرغبة في العمل في إشراك الآخرين بشؤونه، إذ تتربى عند الفرد ذهنية امتلاك قدرة أفضل من الآخرين في معالجة قضاياه والقضايا التي يواجهها. وهذا يعني بطبيعة الحال ضعف الثقة بالآخرين وضعف القناعة بقدراتهم على أداء المهمات كما يفترض أن تكون عليه. وبالتالي تفرض عليه هذه النظرة شعوراً خاصاً بضرورة القيام بكل الأعمال والاهتمام بكل شيء صغيرها وكبيرها.

٥. وهي تخلق لدى الإنسان الشك بالآخرين بسبب عدم الاحتكاك بهم أو الابتعاد عنهم، وربما الخشية أو حتى الخوف من ردود أفعالهم وتصرفاتهم.

٦. رغبة في التميز والبروز والتفوق على الآخرين لمعالجة النقص أو نقاط الضعف التي يعاني منها وهو أدرى بها من غيره، رغم أنه لا يحاول تجاوزها ومعالجتها، وبالتالي تخلق لديه روح التميز والطموح والرغبة في تحقيق ما يتطلع إليه.

٧. شعور القلق والتردد الدائمين اللذين يهيمنان على الإنسان يدفعان به، مع التقدم بالعمر، إلى العجز عن اتخاذ القرارات النهائية أو حسم الأمور بصرامة. إن سمة القلق في ما يتخذه الإنسان من قرارات لا تشكل عيباً من الناحية العلمية في مجال التفكير الهادئ وعدم التسرع في اتخاذ القرارات، لكنها تتحول إلى مشكلة كبيرة، يعجز معها، عندما يكون في مواقع الحسم في السلطة أو على رأسها، في اتخاذ القرارات المناسبة والعاجلة للقضايا الأساسية التي يمكن أن تقود البلاد والمجتمع إلى كوارث.

وتزداد حدة هذه السمات عندما يعيش الإنسان تجربة الحياة العسكرية والمخاطر المرتبطة بها في فترة الحروب والتي تترك آثارها هي الأخرى على سلوكية الإنسان.

ثانياً: ساهمت حالة الفقر المادي في تكوين سمات أخرى لعبد الكريم قاسم، ولكنها شكلت في الوقت نفسه خصائص إيجابية أخرى في شخصيته عرف وتميز بها، ومنها:

١. حبه للفقراء والمعوزين ومحاولة مساعدتهم قدر الإمكان. وقد تجلى ذلك لا في حب والدته وعائلته والرغبة في مساعدتهم فحسب، بل برزت في مظاهر أخرى منها توزيع رواتبه على المعوزين من العوائل بصورة سرية، كشف عنها بعد قتله من قبل أولئك الذين كانوا يرافقونه في توزيع تلك الرواتب أو يوصلونها للمعوزين.

٢. عدم التبجح وادعاء الغنى وعدم الحياء من الفقر الذي عاش وترعرع فيه، وبتعبير أدق عدم التخلي عن ماضيه والفئة الاجتماعية التي انحدر منها وانتمى إليها.

٣ . عدم التطلع للغنى والكسب الحرام أو الاستفادة من موارد الدولة لصالحه، واستمرار البساطة في المأكل والمشرب والملبس والمنام أو التملك.

٤. وتخلق السمات السابقة الواردة في النقطة الأولى وهذه السمات مجتمعة ميزة الصدق في التعامل مع الآخرين. ولكن هذا لا يعني بأي حال فقدان القدرة على ممارسة أساليب التكتكة والتحايل والمباغتة أو المناورة في التعامل أو حتى التآمر عندما يرى بأن الآخرين يريدون التخلص منه أو التآمر عليه.

وإذا ما تحدثنا عن هذه السمات التي لا يمكن أن تؤخذ بعيداً عن الجو الاجتماعي الذي كان قاسم يعيش فيه، إذ أن بعض السمات الأخرى قد برزت في سلوكية قاسم في فترات لاحقة بعد أن أصبح في السلطة وامتلك زمام الحل والربط، كما اعتقد، وهو ما نحاول التطرق إليه أيضاً. ومن الجدير بالإشارة إلى أن واقع الفقر والعوز الذي يعيش فيه الفرد يمكن أن تخلق منه في ظروف اجتماعية معينة ومحيط معين شخصاً بسمات أخرى منها الكره الحقيقي للفقر والفقراء ورغبة جامحة للغنى وجشع جمع وتكديس الأموال بغض النظر عن الأساليب غير الشرعية، أو محاولة إيذاء الفقراء، إذ كان يوماً ما واحداً منهم، أو الرغبة في تجاوز ذكريات الماضي ونسيانها. وهو ما شهدناه في شخصية صدام حسين الذي عاش طفولة فقيرة، ولكن في محيط عائلي آخر يختلف تماماً عن محيط عبد الكريم قاسم، وفي أحضان عائلة غير عائلة قاسم، لم يكن فيها شخص مثل خير الله طلفاح، خال صدام حسين وأب زوجته ومربيه في صغره.

لقد دفعت السمات الأولى بعبد الكريم قاسم، ومعه عبد السلام محمد عارف، الذي يختلف في طبيعته وبنائه النفسي عن عبد الكريم قاسم، ولكنهما يلتقيان في بعض السمات، إلى تحديد ساعة الصفر بشكل منفرد وتنفيذها أيضاً وتسلم السلطة بمفردهما وتوزيع المهمات على الآخرين من خلال موقعهما الجديد وبمعزل عن رأي وإرادة اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار. ولكن هذه الحالة التي عبرت عن عدد من السمات الناجمة عن النقطة

الأولى الواردة في أعلاه والتي كانت بارزة في سلوك كل من قاسم وعبد السلام محمد عارف، سواء سمة الفردية أم حب البروز والتميز، أم الانفراد بالعملية، أم الخشية من اكتشاف موعد العملية وما يترتب عن ذلك من نتائج سلبية على الجميع، كانت بدورها السبب في بروز الشك المتبادل بين الاثنين واستعدادهما المبرمج سلفاً للصراع على السلطة، خاصة وأن الأجواء التي نشأت في أعقاب الانتصار والأضواء الساطعة والكاشفة التي سلطت عليهما، إضافة إلى الأهداف والتطلعات المتباينة التي كانت قائمة بينهما، ساهمت كلها بأدوار مختلفة بتعجيل ما حصل فيما بعد بين الاثنين.

بعد الإطاحة بالنظام الملكي وتسلم السلطة، وكانت مغامرة كبيرة واحتمال الموت المحقق في حالة فشلها للقائمين بها، برزت عوامل أخرى أثرت بدورها على سلوك عبد الكريم قاسم، ومنها الرغبة الجامحة لدى العراقيين في تأليه القائد والتي مارستها قوى غير قليلة. ولا شك في أن عوامل عدة، وخاصة الخلاف بين قاسم وعارف وبين قاسم وعبد الناصر ساهمت في تسريع عملية التأليه لقاسم في الإعلام العراقي. فمن ساهم به ولماذا؟ يبدو لي أن مجموعة من العوامل ساهمت في خلق الأرضية الصالحة لنمو هذه الظاهرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى ما يلي:

١. قيادته للانتفاضة العسكرية وإسقاطه النظام الذي عجز المجتمع وقواه السياسية المدنية عن تحقيقه. وبالتالي فالمفاجأة كانت كبيرة واقترنت بظواهر التقدير والتبجيل والحب الكبير له إلى حد الوله.

٢. المساعدات التي كان يقدمها للفقراء وكذلك المشاريع التي أنجزتها حكومة الثورة الأولى خلال فترة وجيزة لصالحهم، وخاصة بالنسبة إلى الفلاحين وسكان المناطق الهامشية في المدن الكبيرة.

٣. الصراع الذي نشب بين عبد الكريم قاسم من جهة، وبين عبد السلام محمد عارف والقوى القومية وعبد الناصر من جهة أخرى، دفعت الناس لالوقوف الشديد إلى جانب قاسم والدفاع عنه وممارسة الدعاية له إلى حد التأليه.

٤. الدور الذي لعبته محكمة الشعب ورئيسها العقيد فاضل عباس المهداوي أثناء جلسات المحاكمة والطريقة التي مارسها رئيس المحكمة في تقديم عبد الكريم قاسم إلى مشاهدي التلفزيون وإبراز قاسم وكأنه شخصية فريدة ومعصومة عن الخطأ، ساهمت بدورها في زيادة شعبية قاسم وجعلت الناس يضعونه في مصاف الأولياء الصالحين.

٥. ولعبت القوى التي اعتبرت نفسها من أتباع قاسم (قاسمية الهوى)، وكذلك بعض الأحزاب الديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي دوراً ملموساً في ممارسة الدعاية لقاسم بسبب رغبتها في الوقوف ضد عارف وإفشال مشاريعه واعتقادها الخاطئ بأن ذلك سيعزز الجمهورية ومكاسبها وينهي الصراع لصالحها.

٦. ولا شك في أن القوى الانتهازية لعبت دورها من خلال أساليب وسبل كثيرة لتعظيم قاسم وتأليهه عبر وسائل الإعلام.

٧. كما أن العداء من جانب الحكام العرب، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والقوى القومية والبعثية في الدول العربية من جهة، وكذلك الدعاية والعداء والتآمر من جانب الدول الرأسمالية والدول المجاورة التي تضررت مصالحها بوقوع الثورة التي أطاحت بنظام الحكم وحلف بغداد وهددت مصالحها النفطية من جهة أخرى، إضافة إلى كل المتضررين في الداخل، كلها عوامل لعبت دورها في تعميق وتكريس مكانة قاسم في نفوس الناس.

٨. ولا شك في أن بعض محبي قاسم قد شاركوا في نشر الأساطير غير العقلانية عن قاسم وعن أوهام أو أحلام تحدث بها الحالمون على الناس تدور حوله وتجعل منه شخصية غير اعتيادية وملهمة وقريبة جداً من الأولياء الصالحين وأصحاب المعجزات.

٦. إلا أن واحداً من أهم العوامل التي لعبت دورها في هذا المجال يبرز في دور تاريخ العراق القديم وكذلك العربي والإسلامي والتراث والتقاليد والميثولوجيا العراقية الموروثة التي فيها الكثير من التعظيم والتبجيل للآلهة والحكام والكهنة ورجال الدين، ومنهم حكام العراق القديم والخلفاء والسلاطين، سواء أكانوا من المستبدين الطغاة أم من أولئك الذين أطلقت على كل منهم تسمية "المستبد الصالح!"، في حين لا يوجد أي مستبد

صالح، فكلهم من الأشرار وأن اختلفوا في درجة الشر الذي يتسببون به للمجتمع. كانت الظروف المعقدة والمتنوعة التي مرت بالعراق سمحت بنشوء وتطور سمات معينة في المجتمع العراقي تختلف بهذا القدر أو ذاك عن تلك التي جرت في الكثير من المجتمعات الأخرى، إذ أن لكل مجتمع خصائصه المميزة في النشوء والتطور وفي السلوكية. فعلى امتداد قرون كثيرة عانى المجتمع العراقي القديم من غزوات وحروب ونزوح لأقوام كثيرة جلبت معها وتلاقحت حضاراتها بحضارات الأقوام الأخرى العراقية وتفاعلت كلها في المجتمعات القديمة ومن ثم في المجتمعات العربية والإسلامية، ومرت بها جميع الأديان والمذاهب التي عرفها تاريخ العراق القديم والإسلامي. وتعرف المجتمع في بلاد الرافدين والمناطق المجاورة له على المئات من الملوك والحكام والخلفاء والأمراء الذين مارسوا الحكم بأساليب شتى يجمعها خيط واحد هو خيط الاستبداد والدفاع عن مصالح الأغنياء على حساب الفقراء والمنتجين للخيرات والثروة في البلاد. وكان المجتمع طيلة تلك الفترات يلهث وراء المنقذ له من تلك الأوضاع البائسة والسعي لحياة أفضل. وإذا كانت الآلهة أولاً، ثم الإله الواحد الأحد، هي الصورة التي كان يرجو منها الخير، فأن إرادة الآلهة، أو الإله، كانت تتجسد لديه في شخص ما هو الملك أو الحاكم أو الخليفة أو الحاكم الجديد الذي ينقذه من الحاكم الشرير. ولم تكن صورة عبد الكريم قاسم تختلف كثيراً عن صورة المنقذ الأوحد الذي سعى إليه العراقي في أحلامه وآماله في تلك اللحظات البائسة التي كان يعيش فيها. ولعب المنجمون والمريدون والانتهازيون دورهم البارز في تأصيل هذه الصورة وتأكيدها ووضعها في صورة قديس يحتاجه الإنسان. وهكذا سمي بالمنقذ والمهدي المنتظر ..الخ. ويمكن متابعة مثل هذه الظاهرة في بلدان كثيرة أخرى، إذ نلتقي عند دراسة التاريخ بالكثير من الشخصيات الأخاذة التي تهيمن على عقول وأفئدة الناس البسطاء وتسلبها إرادتها وتدفع بها إلى أتون حروب مدمرة، وهي مقتنعة وهماً بأنها تسير في الدرب الصحيح وتقدم خدمة لوطنها ومجتمعها. ويمكن للإنسان أن لا يذهب بعيداً في التاريخ ليكتشف دور هتلر في ألمانيا أو موسوليني في إيطاليا أو حتى دور ستالين في الاتحاد السوفييتي، أو موقف كثرة من العرب في الدول

العربية، وتحت تأثير عوامل كثيرة، من صدام حسين وهو في السلطة أو بعد اعتقاله. ولسنا هنا بمعرض المقارنة بين قاسم وبين هؤلاء المستبدين، إلا أن الطريق هو واحد والنتيجة واحدة.

لم يكن قاسم في بداية حياته السياسية وهو على رأس السلطة حاكماً فردياً أو مستبدا ظالماً، بل كان إنساناً متواضعاً، كما يشير إلى ذلك أكثر معارفه والأكثر قرباً منه. كان رجلاً مناهضاً للظلم وثورياً رافضاً للحكم الملكي، تدرج بالرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة زعيم ركن حين قام بالثورة، ومن ثم رفع إلى لواء ركن بعد عام منها، وانتهى إلى فريق ركن في سنة اغتياله. اتسم بالانضباط والفردية والعزلة. وهذه السمات، كما أشرنا إلى ذلك، خلقت بدورها، شاء الإنسان أم أبى، حب الذات والخشية عليها من الآخرين والشعور بالزهو والفخر والاعتقاد بأنه الشخص الوحيد القادر على خدمة الشعب دون غيره من الناس. وبما أنه كان مؤمناً باعتدال، فإنه وفي لحظات معينة يمكن أن يوحي له ذلك الإيمان بأن الله يريد أن يجعل منه المنقذ لهذا الشعب من الأوضاع التي كان يعيشها، وبالتالي أصبح يعتقد بأن رسالة وضعت في عنقه عليه أن يؤديها لصالح الشعب. وهذه الحالة التي يمكن أن تكون قد نشأت في اللاوعي لدى عبد الكريم قاسم، يمكنها أن تنشأ لدى أي فرد عراقي آخر بسبب تراكمات الماضي التي أشرنا إليها سابقاً، وهي التي ساهمت في تحويل الإنسان الفردي المنعزل إلى مستبد في رأيه يخشى ولا يثق برأي الآخرين. ثم تحول إلى مستبد فعلي بدعوى الدفاع عن مصالح الشعب وكل الكادحين. وهي حالة مَرَّت على كثرة من المستبدين في العالم، دون أن تكون عندهم رغبة الاستبداد في البداية، ولكن الأوضاع المحلية والعالمية والتراكمات والأرث الاجتماعي وبعض السمات الفردية من التربية العسكرية والعائلية والاجتماعية دفعت بهم إلى هذا الاتجاه.

والسؤال الذي يطرح نفسه على كثرة من العراقيات والعراقيين هو التالي: هل كان عبد الكريم قائداً فردياً أم مستبداً بأمره؟ أميل إلى الرؤية التالية كانت تتصارع في داخل عبد الكريم قاسم نزعتان، نزعة الفردية التي اقترنت بوجهة سياسية غير ديمقراطية سادت منذ نشأت الدولة العراقية والجيش، إضافة إلى أنها كانت السائدة في المجتمع العراقي. إنها رؤية

فحوليه متوارثة تربية بين الرجال وليست وراثية من الناحية البيولوجية، إذ يمارسها الفرد دون أن يعي أو يدرك بعمق هذه المشكلة وعواقبها. وهذه الوجهة تدفع بصاحبها إلى ممارسة الاستبداد والاستماع إلى صوته ورأيه فقط، دون أن يستمع إلى صوت ورأي الآخرين. ونزعة أخرى كانت تدعوه إلى ممارسة الديمقراطية والحياة الدستورية في ضوء الالتزام الذي أخذه على نفسه مع بقية الضباط الأحرار في أن لا يمارسوا ذات السياسة التي مارسها النظام الملكي إزاء الشعب، وأن لا يجعلوا الشعب يعاني ذات المعاناة القاسية التي تعرف قاسم عليها في حياته الشخصية. وكان البعض يطلق على النزعة الأولى لدى الحاكم بـ "المستبد الصالح". وهو أمر مفهوم لا يمكن قبوله، إذ سرعان ما يتحول الصالح من الحكام إلى طالح وشرير يلحق أفدح الأضرار بالمجتمع. كانت تتنازع قاسماً رغبتان: بين رغبة البقاء في السلطة وحكم البلاد بالطريقة التي وصل بها إلى قمة السلطة وأن يبقى على رأسها باعتباره مفجر الثورة ومنقذ الشعب من ظلم الحكم الملكي، وباعتباره الأفضل بين الرجال الذين يحق لهم حكم البلاد، هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبة وضع دستور دائم يتسم بالديمقراطية ودولة القانون والتعددية. وكان في مقدوره في الحالة الثانية أن يحظى بتأييد الغالبية العظمى من المجتمع، التأييد الذي يمنحه السلطة الكاملة في حكم البلاد لسنوات لاحقة وفق دستور مدني وديمقراطي. ورغم تشكيل قاسم لجنة خاصة لوضع دستور جديد للبلاد، إلا أنه اكتفى بوضع دستور مؤقت حَكَمَ فيه البلاد في حين قتله. لقد اختار عبد الكريم قاسم الطريق الأول، وساهم الكثير من العوامل في دفعه إلى هذا الطريق الصعب والخطير.

كان قاسم حاكماً فردياً مستبداً انتهى حكمه بعواقب مأساوية ما يزال يعاني المجتمع العراقي منها رغم مرور ما يقرب من خمسة عقود على ثورة تموز ١٩٥٨. لقد تسببت سياسته الفردية المستبدة بزعزعة المسيرة الديمقراطية في البلاد، رغم أنه لم يكن وحده مسؤولاً عن كل ما جرى في العراق، بل تشاركه في ذلك جميع القوى السياسية التي وجدت حينذاك بصيغ ومستويات متباينة.

لم يكن قاسم شريراً إلى حين مماته بأي حال، ولكن لم يكن حكيماً ولا ديمقراطياً بل كان مستبداً لا يمكن معرفة أو تقدير التحولات التي كانت ستطرأ على شخصيته وعلى أسلوبه في الحكم وعلى سياساته لو استمر به على قيد الحياة ولم يقتل على أيدي جمهرة من المستبدين الأشرار والجبناء. ولكن في مقدور المتتبع لسياسات قاسم والعارف بشخصيته أن يقدر بأن الطريق الذي سار عليه عبد الكريم قاسم كان سيفضي دون شك إلى عواقب غير طيبة لشخصه وللمجتمع العراقي، حتى لو لم يقتل على أيدي العصابة التي اغتالته عام ١٩٦٣.

أن الاستنتاج الذي يمكن تثبيته هنا يؤكد بأن مسيرة قاسم لم تكن بالاتجاه الإيجابي التصاعدي بل باتجاه معاكس سلبي تراجعي غير ديمقراطي، باتجاه ينزع إلى ممارسة سياسة المستبد المطلق. فالمستبد بأمره يتسم بسمات تميزه عن غيره من البشر. وبما أنه لدينا من هذا النوع من الرجال العدد الكبير، يفترض فينا أن نتتبع هذه الظاهرة السلبية ونتعرف على بعض أبرز سماتها.

يحلو للبعض من الكتاب أن يميز بين الفردية والاستبداد، ويحاول أن يفلسف الفوارق بين الفردية والاستبداد، كما في كتاب الأستاذ حسن العلوي الموسوم عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين[٢٥٠]. إنه التعبير عن حب متأخر لعبد الكريم قاسم، عن شعور بالذنب يلاحق الكثيرين ممن وقفوا ضد عبد الكريم قاسم في وقت كانت سياساته وطنية وديمقراطية صائبة، إزاء رجل وطني أسيء إليه كثيراً من قبل حزب كان حسن العلوي عضواً متقدماً وفاعلاً فيه.

إذا كان بالإمكان االحديث عن الفردية في ممارسات الفرد في العائلة أو في منظمة أو جمعية إنسانية أو في مديرية عامة أو مؤسسة اقتصادية، فإن من غير المعقول والعبثية أن يجري الحديث عن الفردية لدى شخصية عسكرية أو مدنية تقف على رأس دولة وحكومة وتقود شعب. لا شك في أن هؤلاء الناس الأفراد، إذا ما وصلوا إلى السلطة العليا في الدولة،

---

٢٥٠ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. مصدر سابق. ص ٩٨–١٠٠.

فإن فرديتهم ستتحول احتمالاً كبيراً إلى الاستبداد، إن عجز المجتمع عن فرض الوجهة الديمقراطية في حياة البلاد.

إن رفض الديمقراطية والمؤسسات الدستورية والحياة الحزبية الحرة والتعددية السياسية وممارسة الرأي الخاص وفرض الإرادة على المجتمع كلها من سمات الحاكم المستبد. فالحاكم في بلد ما أمامه أحد خيارين: إما أن يكون حاكماً عاقلاً وإنساناً حكيماً ومدنياً واعياً يمارس مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتعاون في بناء المؤسسات والحياة الدستورية ويقيم دولة القانون الديمقراطي، وإما أن يمارس سياسة استبدادية ويرفض الحياة والمؤسسات الدستورية. ولا يمكن أن يطلق على الأخير سوى كونه مستبداً بأمره.

والمستبد بأمره لا يعني ممارسته القتل والتجويع والتعذيب والحرمان باستمرار، ولا يعني عدم الاستماع إلى آراء الآخرين، ولكنه يعني في كل الأحوال ما يلي:

- أنه لا يقيم وزناً للمؤسسات الدستورية والحياة النيابية والديمقراطية ولحقوق الإنسان، حتى وأن تحدث بها علناً.
- وأن مبادئ الحرية والديمقراطية تخضع إلى معاييره الخاصة ورؤيته الشخصية والقدر الذي يراه مناسباً من الحرية والديمقراطية التي يمكن أن يمنحها للمجتمع، وهي بالتالي منحة منه للمجتمع، وله الحق في استردادها متى شاء ذلك، فهي هبته لهم وليس غير ذلك.
- والمستبد بأمره يعتقد بكونه الأفضل والأكثر وعياً وفهما وإخلاصاً لمصالح المجتمع، وهو المعبر عن إرادة المجتمع خير تعبير. ومن هنا تبرز حالة عدم الثقة بالآخرين أو حتى من يثق بهم لا يستطيع الركون إلى نشاطهم دون العودة إليه في كل شيء، وبالتالي يفقد السيطرة على كل شيء. فالمركزية المشددة التي يخلقها المستبد بأمره تنتهي إلى فوضى وإلى فقدان "رأس الشليلة"، كما يعبر عنها المثل الشعبي العراقي خير تعبير.
- والمستبد بأمره يمنح نفسه الألقاب التي تجعله أقرب إلى الآلهة منه إلى البشر، وهي صفة عراقية قديمة بدأت منذ عهد حكام العراق القديم الذين أقنعوا أنفسهم بأنهم نصف

آلهة ونصف بشر، وأنهم يتسلمون أوامرهم من الآلهة وليس من غيرهم، وهم المسؤولون عن حسن تطبيقها بكل السبل المتاحة لهم، وعلى المجتمع الذي يحكمونه الإصغاء لهم والطاعة التامة لقراراتهم. هكذا نجد ذلك في الشرائع الأربعة التي صدرت في العراق القديم ابتداءً من (شريعة أور نمو) ومروراً بقانون أو (شريعة لبت عشتار) و(قانون أشنونا) و(شريعة حمورابي) وانتهاءً بقوانين الآشوريين والكلدانيين، أو في الشرائع العديدة والمتنوعة الأخرى التي أخذ بها المجتمع العراقي، إضافة إلى الأديان السماوية.

- حاز قاسم في حياته على عشرات الألقاب[٢٥١]، ولم يبزه في ذلك في العراق إلا الدكتاتور الجزار صدام حسين، الذي بلغت عدد الأسماء والألقاب التي منحت له أو منحها لنفسه وفرضها على الإعلام والحياة العراقية أكثر من مئة لقب ولقب، وهو الحاكم الأكثر ولوغاً بدم العراقيين وأكثر إجراماً بتجاوزاته على حقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية في العراق. لا شك في أن بعض تلك الألقاب والأسماء قد منحها الناس والأحزاب السياسية والجماعات المختلفة عبد الكريم قاسم، بفعل صراعها في ما بينها، ولكنه لم يقف بوجه ذلك، بل شجع عليه وساهم فيه من خلال الجماعات التي كانت حوله.[٢٥٢] ويفترض أن نؤكد بأن شعوب وبلدان وحكام العالم النامي عموماً يمارسون

---

٢٥١ الزبيدي، ليث عبد الحسن. ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٥/٣٣٦. الهامش رقم ٤٤.

٢٥٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٥. أحصى السيد ليث الزبيدى الأسماء والألقاب التي حاز عليها عبد الكريم قاسم فبلغت ٥٥، هي:

"الزعيم الأوحد. الزعيم العبقري، الزعيم الحبيب، الزعيم الغالي، الزعيم الذي لا ينام، الزعيم المعجزة، الزعيم القديس، الزعيم البطل، الزعيم الأمين، الزعيم الديمقراطي، الزعيم المقدام، الزعيم الشريف، زعيم العراق الأوحد، الزعيم الغضنفر، الزعيم الفذ، الزعيم الذي يهابه الموت، زعيم الملايين، الزعيم معجزة السماء، الزعيم اللوذعي، الزعيم الألمعي، الزعيم الأوحد والأوحد، زعيمنا المنقذ، زعيم العالم كله، بطل الثورة، بطل ١٤ تموز، مفجر ثورة ١٤ تموز، قائد الدنيا الجديدة، الأسد الهصور، زعيمنا العظيم، المهدي المنتظر، الرجل المعجزة، عملاق العالم الجديد، أمل الشعوب الخيرة والمحبة للسلام، القائد الملهم، حامل مشعل راية تموز، صانع التاريخ، البطل المغوار أبو الأحرار، رجل أقوى من الموت، القائد إلى كل نصر، عملاق تموز، ابن الآلهة، ابن الفقراء، نصير الفقراء، ابن الشعب البار، ابن

مثل هذه الحالة في محاولة منهم للتعبير عن الحب أو التزلف للقادة والمسؤولين أو حتى الإساءة لهم في ظروف معينة، وهي بالتالي تشكل ظاهرة عبادة الفرد التي تساهم في تحويل هؤلاء القادة إلى مستبدين أو دكتاتوريين مع بقية المظاهر الأخرى المرتبطة بهذه الحالة. وقد برز خطرها الكبير والصارخ أثناء حكم صدام حسين للعراق، إذ كانت أسوأ مرحلة في تاريخ العراق كله. وقد ساعدت التسمية السيئة التي أطلقها جمال عبد الناصر على عبد الكريم قاسم، وأعني بها تسميته بقاسم العراق، أي المتسبب بشق وحدة العراق، أن يبدأ مؤيدو قاسم بمنحه المزيد من الأسماء الإيجابية والتي لا أساس لها.

- والمستبد بأمره يمنح الحرية أو الحياة لمن يشاء ويمنعها عَمَّن يشاء. وهي ظاهرة بارزة في حياة المستبدين جميعاً، وربما كان قاسم أقلهم استخداماً لسلطته المطلقة، ولكنه مارسها في الكثير من الحالات، بما في ذلك اعتقال المنادين بـ ,,السلام لكُردستان والديمقراطية للعراق" أو الموافقة على إعدام البعض ورفض الموافقة على آخرين، إذ كان الأجدر به ان يمنع تنفيذ أحكام الإعدام بالجميع، رغم الصرخات الغاضبة التي كانت تنطلق من حناجر الناس وهي تردد شعار "أعدم، أعدم، جيش وشعب يحميك. أعدم"، أو "ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة"، أو " لا تقول ما عندي وقت أعدمهم الليلة"، بهستيريا مريعة.[٢٥٣] أو ما قال به شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري:[٢٥٤]

فضيَّقِ الحبلَ واشدُد من خناقِهمُ فربما كان في إرخائه ضررُ

- كان قاسم على خلاف الكثير من المستبدين بأمرهم يثق بقدرة الشعب على حمايته بسبب المنجزات التي قدمها للمجتمع خلال الفترة التي حكم فيها، ولهذا راهن على تأييد الشعب له دون أن يمنح الشعب القدرة في الدفاع عن الجمهورية الأولى، وأعني بذلك توفير

تموز، المعلم الأول، نصير العمال والفلاحين، نصير السلام، حبيب الملايين رسول السلام، مهندس ثورة ١٤ تموز، البطل الحر الشجاع، مفجر الثورات". راجع أيضاً: عبد الجبار، أحمد فوزي. قصة عبد الكريم قاسم كاملة. القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر. ١٩٦٣. ص ٧٤.

٢٥٣ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مصدر سابق. ص ٢٤٩.

٢٥٤ الأعرجي، محمد حسين د. الجواهري دراسة ووثائق. المدى. دمشق. ٢٠٠٣.. ص ١٧٥.

الفرصة للمجتمع أن يمارس حريته وديمقراطيته وفق أسس دستورية ديمقراطية وحياة حزبية رصينة ومنظمة ...الخ، أو أن يثق بالشعب للدفاع عنه وعن الجمهورية حين نفذ المتآمرون انقلابهم الأسود.

- لقد بدأت تبرز على عبد الكريم قاسم ملامح أولية لسلوك يجسد شيئاً من النرجسية والشعور بالعظمة وازدواج الشخصية في علاقاته مع القوى المختلفة. وهي ملامح لا تنفصل عن شخصية الفردي والمستبد بأمره. ولو تسنى لقاسم البقاء في الحكم لتفاقمت تلك السمات في ضوء الواقع الذي ساد العراق حينذاك.
- لم يعتمد قاسم، كما يشير إلى ذلك واحدٌ من البعثيين الإعلاميين وأحد أبرز أعداء قاسم أثناء حياة قاسم، السيد حسن العلوي، على أجهزة الأمن والأجهزة الخاصة لحمايته، إذ كان يعتقد بأن الشعب هو الذي يحميه من شرور الانقلابيين المناهضين له، بخلاف ما كان قائماً في مصر.[٢٥٥] إلا أن قاسم اعتمد على أجهزة الأمن الموروثة من العهد الملكي والتي لم تكن مخلصة له وكانت معادية للحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية وبعضها كان قومياً شوفينياً مناهضاً لقاسم، وهي التي لعبت دوراً مباشراً في التغطية على نشاط المتآمرين ضد حكم قاسم.
- واعتمد قاسم، شاء محبو قاسم المخلصون له حقاً الاعتراف به أم رفضوا ذلك، أسلوب المناورة وتحين الفرص وتوجيه الضربات للقوى السياسية المتصارعة تدريجاً بما يساعد على خلو الجو له ولمؤيديه في أن يبقى في السلطة وبعيداً عن الأحزاب. وأسلوب المناورة يتعلمه العسكري في حياته العسكرية وينتقل معه إلى الحياة العامة ويمارسه، سواء نجمت عنه نتائج إيجابية أم عواقب سلبية، وهي جزء من الإستراتيج والتكتيك في المعارك العسكرية وفي الحياة السياسية. ولكن من المعروف للجميع أن عبد الكريم قاسم لم يكن من مؤيدي الحياة الحزبية، إذ كان يرغب في أن يكون هناك حزب واحد فقط، هو الحزب الذي يلتف حوله لا غير، وقد عبر عن ذلك بصيغ شتى تطرقنا إليها في موقع آخر من هذا الكتاب.

---

٢٥٥ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. مصدر سابق. ص ١٠٨–١٩٠، وص ٨٨–٩٠.

- آمن قاسم، صدقاً أو مناورة، بما كان ينقل له من خرافات حول دوره ومكانته، سواء ظهرت صورته على بيضة أم على سطح القمر، أم ما أشير إلى غير ذلك من تصورات غير معقولة. كان بعضها يعبر عن إيمانية معينة لدى البسطاء من الناس الذين، بسبب حبهم له، تراءى لهم ذلك، وبعضهم الآخر كان ينسج الروايات الكاذبة تحت تأثير عاملين، أما تقربه من السلطة والتعبير عن حبه لها بشكل خاطئ، بهدف الإساءة إلى قاسم من خلال نشر تلك الأكاذيب، التي لم يحاول قاسم تسفيهها إذ كان يعرف بها وتصل إلى مسامعه، بل حاول الاستفادة منها لتعزيز دوره ومكانته في المجتمع، وخاصة بين الفئات الكادحة، إضافة إلى استخدامها في صراعه مع المختلفين معه.
- لقد كان قاسم رجلاً طبيعياً من الناحية الدينية، فقد كان متديناً باعتدال ومدنياً وعلمانياً باعتدال، ولم يكن في كل الأحوال طائفياً أو معادياً لبقية الأديان أو مخالفاً لحقوق المرأة، بل مسانداً لها وداعماً لتأمين حقوقها ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات. وبسبب هذا الموقف السليم حصد قاسم الحب الكبيرة والكراهية المقيتة في آن واحد، حصد الحب واستفاد منه ووظفه لصالحه ومن أجل توطيد مواقعه في صفوف الكادحين، وخاصة من صفوف أتباع المذهب الشيعي الذين كانوا يعانون من التمييز الطائفي السياسي، وكذلك من أتباع الديانات الأخرى التي منحها الحرية الكاملة، ولكنه حصد في الوقت نفسه الكراهية والحقد من رجال الدين، سنة وشيعة، بسبب مواقفه إزاء المرأة والمجتمع المدني أو العلمانية في الحكم. وكان لهذا دوره في المواقف التآمرية التي شاركت فيها قوى الإسلام السياسي، الشيعية منها والسنية، التي شكلت أحزابها السرية والعلنية منذ عام ١٩٥٩. إلا أن إشكالية قاسم تبلورت بالأساس، وهي تجسيد حي لفرديته واستبداده، في عجزه عن وعي أهمية الديمقراطية وعدم دعم الجهود المبذولة لتوطيد الديمقراطية في البلاد وتعزيز مواقع المجتمع المدني من خلال النشاط الدستوري والديمقراطي في البلاد.
- وجدير بالإشارة إلى أن قاسماً لم يكن قومياً متزمتاً أو متعصباً للقومية العربية ضد القوميات الأخرى، لقد كان عراقياً يدرك تنوع المجتمع العراقي قومياً ودينياً وطائفياً.

كان يحترم قوميته العربية ويحترم في الوقت نفسه القوميات الأخرى، كما كان يحترم دينه والمذهب الذي ولد عليه، ولكنه كان في الوقت نفسه يحترم الأديان والمذاهب الأخرى. ولهذا حصد منذ البدء حب القوميات المختلفة، ولكنه حصد كراهية القوميين المتعصبين والشوفينيين والعنصريين من العرب. وكان في مقدور عبد الكريم قاسم تجاوز صعاب هذه المسألة لو اعتمد الحرية والديمقراطية والحياة الدستورية بصورة مبكرة في الحكم وإدارة شؤون البلاد. إلا أنه لم يفعل ذلك وتصرف بصورة فردية وتحت تأثيرات معينة وخشية الخارج، مما أضعف مواقعه ودفع به إلى ارتكاب أخطاء جرت به إلى سلسلة من الأخطاء الأخرى التي مارس فيها العنف والزجر والسجن أو حتى القتل في المعارك ضد الشعب الكُردي، الذي منحه في البداية كل التأييد والدعم. وتسبب ذلك في ارتكاب القوى الأخرى، ومنها القيادة الكُردية إلى بعض الأخطاء في العلاقة مع قاسم وحكمه.

- لم يكن عبد الكريم قاسم شيوعياً ماركسياً من حيث الفكر والممارسة، بل كان وطنياً مستقلاً يحس بعمق بأوضاع الفقراء والمحتاجين. ولم تكن محاولات اعتباره شيوعياً سوى محاولة لعزله عن بعض الأوساط الشعبية المتدينة. حتى أن بعض الصحف والإعلام المعادي لقاسم منحه عضوية الحزب واسماً مستعاراً هو (مطر). ولكن في فترة التحضير للانتفاضة العسكرية كان على صلة بالحزب الشيوعي العراقي وسكرتير الحزب من خلال السيد رشيد المطلك والضابط الشيوعي الملازم حامد مصطفى مقصود بهدف التحضير والتنسيق للإطاحة بالحكم الملكي.[٢٥٦]

ليس هناك من يشكك بوطنية قاسم، إلا الذين لا يحكمون ضمائرهم بطبيعة هذا الرجل. لقد كان الرجل وطنياً على طريقته الخاصة، ولكن هذه الوطنية لم تحمه من الوقوع بأخطاء فادحة وبالتحول التدريجي من الفردية الذاتية إلى الاستبداد بأرائه وتصرفاته وسياساته، وهي التي جلبت المخاطر بشكل رئيسي على الجمهورية الأولى ثم أودت بها.

---

٢٥٦ نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. لندن. دار الحكمة. الطبعة الأولى. ٢٠٠١. ص ٢٦١/٢٦٢.

وليس هناك من لا يعترف بإنجازات الجمهورية الأولى التي كان عبد الكريم قاسم على رأسها والتي كان له الفضل في إصدار القوانين والقرارات بشأنها، ولكنه كان في الوقت نفسه السبب الرئيسي في ضياعها أيضاً، بسبب تلك السياسات التي مارسها في الحكم والتي سمحت ببعثرة القوى المساندة لسياساته الأولى وأدت إلى سقوطه وأودت بحياته.

لا يشك الناس في نزاهة قاسم وفي نظافة يده وفي حرصه على ثروات البلاد وفي قربه من حاجات ومشاعر الفقراء والكادحين والمعوزين، ولكنه في الوقت نفسه لم يمارس السياسة الاقتصادية التي تستند إلى القوانين الموضوعية لصالح تعجيل عملية التنمية، بسبب الفوضى التي سادت البلاد ومنعت تنفيذ الاتفاقيات والعقود بشكل جيد وفعال والتي اعتمدت أيضاً على الإرادة الفردية في السياسة الاقتصادية أيضاً. لم يكن هناك من يطالب عبد الكريم قاسم أن يعي القوانين الاقتصادية الموضوعية وقوانين التطور الاجتماعي، بل كانت المطالبة تنصب على ضرورة إقامة المؤسسات الدستورية والحياة الديمقراطية التي يكون في مقدورها الاستفادة من الظروف الجديدة لبناء الحياة الجديدة في العراق.

وكان قاسم مخلصاً لقضية التعاون الاقتصادي العربي والوحدة العربية، ولكن وفق منظوره الوطني الذي كان فيه الكثير من العقلانية والصواب. ولكنه لم يستطع التعامل مع العرب في الدول الأخرى بسبب رغبتهم في الهيمنة على العراق، وخاصة البرجوازية المصرية الحاكمة وطموحات جمال عبد الناصر في حكم ثلاث دول عربية في آن واحد، مما ضيع كل شيء، وساهم في دفع البلاد إلى أتون المؤامرات التي شارك فيها من بعيد. ولم يمارس قاسم السياسة السليمة في التعامل اليومي مع القضايا العربية المطروحة. إذ كان بالإمكان وعبر المؤسسات الدستورية والديمقراطية التغلب على الصراع الذي نشب حينذاك مع مصر وسوريا، ولكنه لم يساهم في إقامة تلك المؤسسات.

إن هذا التشخيص لشخصية عبد الكريم قاسم وسياساته لا يعني رمي عبء سقوط الجمهورية الأولى على عاتقه وحده، إذ أن مثل هذا الحكم يبتعد عن العدالة والإنصاف والحيادية. فلا بد لنا أن نشير هنا إلى أن المجتمع الذي وجد فيه عبد الكريم قاسم نفسه وطبيعة العلاقات التي سادت في المجتمع حينذاك، كانت الأساس المادي الذي سهل بروز

تلك المظاهر في الحكم، كما كانت الأساس في ممارسة السياسات الخاطئة والمضرة التي عملت بها جميع الأحزاب السياسية العراقية دون استثناء، بغض النظر عن مدى عمق وسعة وخطورة تلك الأخطاء، التي سهلت مهمة المتآمرين لإسقاط الجمهورية الأولى، دع عنك نشاط القوى الخارجية التي كانت تناهض سياسة قاسم بسبب طابعها الوطني المناهض للهيمنة الأجنبية ونهب ثروات البلاد ودورها البارز في تلك العملية.

الملاحق

الملحق رقم ١: نص البيان الأول لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

البيان رقم واحد

صادر من القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الكريم

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة، أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته وفي سبيل المنافع الشخصية.

إن الجيش منكم وإليكم، وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب، فما عليكم إلا أن تؤازروه. وأعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار وأذنابه وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله. ونطلب منكم أن تكونوا يداً واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم .

أيها المواطنون:

إننا في الوقت الذي فيه نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والأعمال المجيدة، ندعوكم إلى الإخلاد والسكينة والتمسك بالنظام والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن .

أيها الشعب:

لقد أقسمنا أن نبذل دماءنا بكل عزيز علينا في سبيلكم، فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم وان الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب

وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونغ. وعليه فإن الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن (الجمهورية العراقية). وتلبية لرغبة الشعب فقد عهدنا رئاستها بصورة وقتية إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس. فالله نسأل أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب.

بغداد، في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هجرية، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨م .

"أذاع البيان الأول في صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ العقيد الركن عبد السلام محمد عارف

عن القائد العام للقوات المسلحة الوطنية الزعيم الركن عبد الكريم قاسم".

الملحق رقم ٢ : الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨

لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بمؤازرة الشعب وتأييده في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تهدف إلى تحقيق سيادة الشعب والعمل على منع اغتصابها وضمان حقوق المواطنين وصيانتها ولما كان الحكم السابق في البلاد الذي تم التخلص منه قائماً على أساس من الفساد السياسي إذ اغتصب السلطة أفراد حكموا على خلاف إرادة الأكثرية وضد مصلحة الشعب إذ كان هدف الحكم تحقيق منافعهم وحماية مصالح الاستعمار وتنفيذ مآربه كما جاء ذلك في البيان الأول الذي أعلن للشعب في يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ في بدء الحركة الوطنية وتضمن سقوط نظام الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية.
فإننا باسم الشعب نعلن سقوط القانون الأساسي العراقي وتعديلاته كافة منذ ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ورغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين نعلن الدستور المؤقت هذا للعمل بأحكامه في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع الدستور

الباب الأول

الجمهورية العراقية

المادة (١) ـ الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة

المادة (٢) ـ العراق جزء من الأمة العربية

المادة (٣) ـ يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاه في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية

المادة (٤) ـ الإسلام دين الدولة

المادة (٥) ـ عاصمة الجمهورية العراقية بغداد

المادة (٦) ـ يعين العلم العراقي وشعار الجمهورية العراقية والأحكام الخاصة بهما بقانون.

الباب الثاني

مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة

المادة (٧) ـ الشعب مصدر السلطة

المادة (٨) ـ الجنسية العراقية يحددها القانون.

المادة (٩) ـ المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أوا للغة أو الدين أو العقيدة.

المادة (١٠) ـ حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون.

المادة (١١) ـ الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك بقانون.

المادة (١٢) ـ حرية الأديان مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها على أن لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الآداب العامة.

المادة (١٣) ـ الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

المادة (١٤) ـ أ ـ الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون.

ب ـ الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية إلى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها.

المادة (١٥) ـ لا يجوز فرض ضريبة أو رسم أو تعديلهما أو إلغاؤهما إلا بقانون.

المادة (١٦) ـ الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين وتنظم أحكامها بقانون.

المادة (١٧) ـ القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها.

المادة (١٨) ـ الدولة وحدها هي التي تنشأ القوات المسلحة ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة

إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

المادة (١٩) ـ تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

الباب الثالث

نظام الحكم

المادة (٢٠) ـ يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ويتألف من رئيس وعضوين.

المادة (٢١) ـ يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة.

المادة (٢٢) ـ يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية.

المادة (٢٣) ـ القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة أو فرد التدخل في استقلال القضاء أو في شؤون العدالة وينظم القانون الجهاز القضائي.

المادة (٢٤) ـ جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب.

المادة (٢٥) ـ تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب.

المدة (٢٦) ـ تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا نص فيها على خلاف ذلك، وإذا لم يذكر فيها تاريخ تنفيذها تنفذ بعد عشرة أيام من اليوم التالي ليوم النشر.

الباب الرابع

أحكام انتقالية

المادة (٢٧) ـ يكون للقرارات والأوامر والبيانات والمراسيم الصادرة من قائد القوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو مجلس السيادة في الفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى تاريخ تنفيذ هذا الدستور الموقت قوة القانون وهي تعدل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها.

المادة (٢٨) ـ كلما قررته التشريعات النافذة قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تبقى سارية

المفعول ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها بالطريقة المبينة بهذا الدستور الموقت.

المادة (٢٩) ـ ينفذ هذا الدستور الموقت من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٣٠) ـ على وزراء الدولة تنفيذ هذا الدستور.

كتب ببغداد في اليوم التاسع من محرم الحرام سنة ١٣٧٨ هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٨م.

مجلس السيادة

محمد نجيب الربيعي	رئيس مجلس السيادة
خالد النقشبندي	عضو
محمد مهدي كبة	عضو
عبد السلام محمد عارف	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
محمد حديد	وزير المالية
مصطفى علي	وزير العدلية
فؤاد الركابي	وزير الأعمار
الزعيم الركن ناجي طالب	وزير الشؤون الاجتماعية
الدكتور محمد صالح محمود	وزير الصحة
عبد الكريم قاسم	رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع
الدكتور عبد الجبار الجومرد	وزير الخارجية
بابا على الشيخ محمود	وزير المواصلات والأشغال
محمد صديق شنشل	وزير الإرشاد
الدكتور إبراهيم كبة	وزير الاقتصاد
هديب الحاج حمود	وزير الزراعة
الدكتور جابر عمر	وزير المعارف

الملحق رقم ٣ : مقال عن الدعوة لسحل الناس

كاظم حبيب

قناة العراقية الحكومية تشجع على ممارسة العنف المضاد !

مارس الإرهابيون جرائم بشعة ومرعبة في آن في يوم الأربعاء الدامي الذي سقط بسببها المئات من القتلى والجرحى والمعوقين. ولا شك في أن الإرهابيين سيسعون إلى تنفيذ المزيد من مثل هذه العمليات الدموية.

لا شك في أن المجرمين الذين ارتكبوا هذه الجريمة يجب أن يقدموا إلى المحاكم وينالوا أقسى العقوبات التي يسمح بها القانون العراقي. وليس أمام الحكومة العراقية التي تحترم نفسها وتحترم الدستور والقانون سوى الطريق الأمثل والأفضل، طريق ملاحقة القوى التي تقف وراء هؤلاء المجرمين الأوباش لاعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة لينالوا جزاءهم العادل.

ولكن ما هي الطريقة التي تتعامل معها قناة العراقية والتي يقوم بنقلها مراسلو القناة عبر استطلاع رأي الناس لتنشر الأقوال المرعبة التالية:

امرأة عراقية تقول:

"بوية هذولة اللي نفذوا الجريمة لازم نشنقهم ونقطعهم وصلة وصلة ونعلقهم على أعمدة الكهرباء، لازم نمثل بيهم، لازم .. لازم" .

ويقول عسكري عراقي:

"هذولة المجرمين لازم نعدمهم شنقاً، لازم نعلقهم على الأعمدة بكل مكان من العراق، هذولة يستحقون التمثيل بيهم، لازم نمثل باجسادهم...".

كانت هذه الصرخات تذاع يوم الثلاثاء على الساعة الثامنة والربع مساءً. ويكرر في أوقات الاستراحة بين وقت عرض فلم عراقي منتج للتلفزيون.

هل بهذه الطريقة العنفية نثقف الشعب ليلتزم بالقانون ويرفض التمثيل بالجسد الذي هو محرم دينياً أيضاً.

أنه مواطنون لا يعون ما يقولون فالغضب قد سيطر عليهم، ولكن أليس من واجبنا أن نرشح ما هو سلبي وما هو إيجابي، لكي نبعد عن الرأي العام مثل هذه الأفكار التي تحمل في طياتها الهمجية التي مارسها البعثيون في تعذيبهم للشعب العراقي..

لا أدري كيف يسمح لنفسه مسؤول البرامج في تقديم مثل هذه التصريحات الخطيرة التي تعني التصرف بصورة همجية تقترب من همجية القتلة الذين مارسوا التفجيرات في العراق، إنه من نفس الذهنية والعقلية البعثية التي قامت بتعليق المشنوقين في ساحة الباب الشرقي بتهمة الخيانة، أو كالبعثيين الذين مثلوا بجثث القتلى في المعتقلات والسجون.

كم أتمنى أن يفكر أصحاب دولة القانون والناطق الرسمي بدولة القانون إلى مثل هذه الدعاية السيئة التي تدعو إلى القتل والتمثيل ربما حتى دون محاكمة، فالتمثيل الذي تروج له القناة مرفوض شرعاً وقانوناً.

إن ذهنية من يوجه قناة العراقية يسقط مرة في مستنقع الطائفية السياسية، ومرة في مستنقع المناهضة للقانون وينشر أفكاراً تدعو إلى التمثيل بالجسد وتقطيع أوصال المجرمين وتعليقهم على أعمدة الكهرباء، فهل هذه قناة تثقيفية أم قناة تدعو للطائفية والهمجية؟ ليس سوى سؤال، ومن حق المواطن أن يوجه مثل هذا السؤال. وعلى المسؤولين متابعة ذلك! ٢٠٠٩/٨/٢٥.

الملحق رقم ٤: بعض مضامين خطب عبد السلام عارف

مقتطفات من خطب عبد السلام محمد عارف بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

- في خطبه في المعسكرات يستهل كلامه بالسلام عليكم ابو خليل .

– أطلق في كثير من خطبه شعارات جديدة، لا ربط بينها، ولا تهدف الى مفاهيم معينة. فتارة يقول : ان جمهوريتنا اشتراكية، وطنية، إلاهيَّة، خاكية ...

وتارة اخرى يقول : لا قصور، ولا دور، لاحاكم ولا محكوم، لا احزاب، لاكتل، امة واحدة وحزب واحد .

لا شرقية ولا غربية، لا جنوبية ولا شمالية، لاجوني ولا جون بول، وانما حمد و حمود.

لا إقطاع بعد اليوم، لا قصور لا ثلاجات، لا تلفزيونات . لا تفاوت، لا طبقات، ولا جلالات، ولا فخامات، بل حرية وعدل ومساواة .

وقد سببت له الكثير من ردود فعل لدى الجماهير وكانت سببا في التأليب عليه والتنديد به، وبعدته عن المسرح العسكري والسياسي، وظلت هذه العادة مستحكمة به حتى عندما أصبح رئيسا للجمهورية !!

فقد قال، في إحدى خطبه في معسكر رانية امام حشد من الضباط والجنود، قال ضاحكا:

شأحجي – البامية انگلبت شيخ محشي ! !

عبد السلام رئيسا للجمهورية العراقية

- يروي عبد الرحمن فوزي – احد كبار موظفي الإذاعة والتلفزيون – انه كان يعمل مونتاج على خطب عبد السلام الرئيس، بأمر من الدكتور محمد بديع شريف رئيس ديوان رئاسة الجمهورية .

بسبب ان الرئيس لا يأخذ بنظر الاعتبار الدبلوماسية والدولية، لاسيما تلك التي ينكت فيها!

ومرة تناول الرئيس عبد السلام في خطبة له احد رؤساء الدول واخذ يسبه ويشتمه وينكت عليه قائلا :

- بشرفكم يا جماعة مو (صاحبنا) راسه راس الثور !!

ويقول عبد الرحمن فوزي، ان الشريط المسجل عليه تلك الخطبة كان قد وصل الى دار الإذاعة، لإذاعته ... غير ان سكرتير رئاسة الجمهورية عبد الله مجيد، حضر بنفسه، وطلب شطب تلك الجمل (الرائعة !) من ذلك الشريط، لذا حذف نصف الشريط المسبب للإحراج، وأذيع الصالح منه .

- كان عبد السلام احد زبائن المصور (جان) صاحب ستوديو بابل، ومنذ كان برتبة ملازم .

المصور جان لن يصور لأحد خارج الاستوديو، لذا كان يأتيه الرئيس للتصوير، وذات مرة أحس المصور إن عبد السلام ضجرٌ، فسأله :

- خير .. سيدي

فأجابه الرئيس عبد السلام :

والله يا جان إن القيام بانقلاب عسكري عندي أسهل من التقاط صورة!

- تروي ابنة عبد السلام، وفاء، إن والدها قد اختلف مع والدتها، واستنجدت بجدها (والد الزوجة)، وحضر الوالد واخذ ابنته وقبل الخروج من عتبة الباب قال عبد السلام لحماه :

شوف يا عمي إذا أخذتها والله العظيم راح اركب دبابة وأجي أفلش بيتكم وأرجعها!

– عندما قدم الأمير البدر ابن الإمام يحيى إمام اليمن إلى بغداد اصطحبه عبد السلام إلى جامع الإمام الأعظم أبو حنيفة لأداء صلاة الجمعة، وبعد الصلاة اعتلى عبد السلام المنبر وألقى كلمة طويلة تحدث خلالها عن الثورة التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق، واستشهد بالآية:

إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها، وجعلوا أعزة أهلها أذلة .

وقد امتعض الأمير البدر لانتسابه إلى العائلة المالكة في اليمن، وقد أصبح الخطاب موضوع تندر لدى الجماهير .

- عندما عاد الوفد العراقي من زيارة السد العالي بأسوان بعد افتتاحه، وهم في مطار القاهرة الدولي، كان (خروشوف) و (بن بلا) و (جمال عبد الناصر) و (عبد الله السلال) واقفين في المطار لتوديع الوفد العراقي برئاسة عبد السلام ..

وجه بن بلا، دعوة رسمية الى خروشوف لزيارة الجزائر، (نظرا لمواقف الاتحاد السوفيتي المؤيدة لنضال العرب ومناصرة ثورة الجزائر) . فرحب خروشوف بهذه الدعوة، وانه سيقرر موعدها بعد ذلك ... وهنا التفت عبد السلام الذي كان واقفا بالقرب منهم ويسمع، وطلب من المترجم أن يقول لخروشوف: لو تموت ما تشوف بغداد!

وقد قام المترجم بترجمتها حرفيا، عندها احتقن وجه خروشوف، ونظر إلى الزعماء العرب وقال بعد ان انفجر ضحكا!

- انتو العرب .. ماكرين !

- اثناء زيارته للشوملي، تقدم المواطنون ببعض الطلبات منها توزيع الأراضي على المستحقين وإنشاء جسر وتبليط طريق الشوملي . ورد الرئيس بأنه سيطلب من الجمعية ان تباشر بتوزيع الأراضي، وسيكلف المسؤولين بإقامة الجسر، اما عن تبليط طريق الشوملي فقال هازجا :

عا الشوملي عا الشوملي، ناركم ولا جنة هلي !

- وفي خطاب ألقاه عند زيارته مدينة الرمادي، على الجماهير المحتشدة، استهل ذلك الخطاب قائلا : يا أهل الرمادي .. يا من ذررتم الرماد في عيون الأعادي !

وضج الجميع بالتصفيق والضحك!

- وفي خطاب في مدينة البصرة قال يا أهل البصرة .. يا من زرعتم نومي البصرة، أشكركم وأرحب بكم، وأرجو أن تقدموا لي بعد خطابي هذا چاي نومي بصرة !!!..

ثم أضاف (ويا لها من إضافة) قال عن مدينة البصرة، فوصفها بأنها ..

طاسة ابطن طاسة، بالبحر ركاسة!،

ويا ريت قال غطاسة، فضحك الجميع وضجوا بالصفير !

- وفي إحدى خطبه الارتجالية والتي بثت مباشرة، ان احد الجنود يصفق بشدة
- كلما تحدث الرئيس أربع أو خمس كلمات، وقد اعتبر الرئيس إن هذا الجندي يقطع عليه سلسلة أفكاره، وفعلا تلعثم عبد السلام عدة مرات بسبب دوي تصفيق ذلك الجندي ! ! وما على الرئيس إلا أن انحنى أرضا والتقط حجرا من على الأرض ورمى به الجندي وقال له :

ابن الكلب د خلينا ناكل .. خرة.

(راجع: موقع شؤون الإيزيدية الإلكتروني. أخذ النص بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩).

الملحق رقم ٥ : رسالة من صديق عزيز وموثوق به رجوته أن يكتب لي عن مشاهداته في الموصل حول أحداثها في العام ١٩٥٩

عزيزي الأستاذ كاظم المحترم.

كنت وعدتك أنّ أرسل لك ما رأيته عن حوادث الموصل التّي اختلفت فيها الآراء والتّحليلات، وتضاربت فيها الأحكام التّاريخية والسّياسية. ولست أدري متى وكيف سيطّلع النّاس بشكل عام على الحقيقة، وهل سيكون لها تأثير يذكر؟

المهم، هو أنّ تقرأ ما رأيتُ وسوف يصدّق رؤيتي الكثير ممن بقوا على قيد الحياة أنّ مرّوا بتلك التّجربة.

حاولت أن أكتبها حالما وصلت، لكني تريثت هذه المدة وهي نحو عشرة أيام، لمحاولة تذكر شامل. وكانت الحصيلة ما ترى.

ذكرت أشياء تفصيلة،، مع ما قرّ في داخلي من انطباعات، وأنت حرّ في إبقائها أو التخلص منها، لا بل تستطيع أن تحذف أي شيء على أن لا يخل بالنقاط المهمة.

تثبيت الأسماء أو حذفها يعود إليك. أخيراً تقبل بوافر تحياتي واحترامي.

حوادث الموصل.

إنّ الشّبهة الرّئيسة التّي لحقت بأحداث أجمل وأفضل وأعدل ما رآه جيلنا وهو ثورة ١٤ تموز تأتت من هذه الأحداث وبقيت لعنة على الثّورة ومن قام بها، ومن دافع عنها وتبناها وأعني به عموم الشّعب العراقي البسيط الذي لم يرَ بصيص نور مشرق منذ أنّ حطم المغول الإمبراطورية العراقية سنة ٦٦٥ هجرية، أي قبل ٧٠٠ سنة، بالضّبط من حدوث ثورة الرّابع عشر من تموز فوأدوا تطلعاتها وقبروها. وما عانيناه من دكتاتورية واحتلال عسكري وتشرذم طائفي كان نتيجة حتمية لقبر الثّورة في مهدها.

مؤتمر السّلام.

كنت أنا، وأظنك أنت أيضاً، ومن عاش من جيلنا من المؤيدين للثّورة نرى في مؤتمر السّلام الذي عقد في الموصل شيئاً طبيعياً جرى لتأييد الثّورة. لكني الآن أشكّ في ذلك وأرى أنّ من أقامه في الموصل أراد اختلاف النّاس، وخلق الفتنة. ولا أظن أنّ فكرة المؤتمر كانت من اقتراح أو أفكار عبد الكريم قاسم، ولست أدري أ كانت اقتراح الحزب الشّيوعي، أو فئة كردية متعاونة معه! وتستطيع أن ترجع إلى الأرشيف الحزبي، لتتأكد، وتبحث بما لك من إمكانات لا تتوافر عندي عمن كان السبب، وأن تنورني إن كانت عندك معلومات عمن سعى وعمل وبادر إلى عقد هذا المؤتمر، فقد اتُّخِذ ذريعة للإساءة للثّورة ومؤيديها.

المهم أنّ المؤتمر كان القشة التّي قصمت ظهر البعير كما ورد في الأثر، فقد اتخذه القوميون المزيفون حجة لبدء تآمرهم للقضاء على الثّورة. ولا أظن أنّ عبد الكريم قاسم سمح به لأنه أراد دفع المتآمرين كي يسرعوا بمؤامرتهم كي يقبض عليهم متلبسين بالجرم كما يدعي البعض. فالظّاهر يدحض تلك الادعاءات لأنه فوجئ ببيان الشّواف عن انقلابه.

المهم أنّ الشّواف اتخذ من المؤتمر نقطة الصّفر للبدء بمؤامرته.

تجمعت وفود مؤتمر السّلام قرب محطة القطار، وكان من المفروض أنّ يعقد الاجتماع في منطقة قريبة للمحطة "الغزلاني"، ولو عقدت هناك لما حدثت مضاعفات، لكن المؤتمرين ساروا في اتجاه آخر؟ لماذا؟ لا أحد يدري! اختاروا مناطق كان الشّواف قد جمّع فيها مؤيديه فأخذوا يرجمون المسيرة بالحجارة فردّ عليهم القادمون بالمثل. لكن ذلك لم يعِق المسيرة فواصلت تقدمها حتى فضاء كبير من الأرض "باب سنجار" وهناك قضوا ما تبقى من اليوم في الخطابات السياسية، ثم رجعوا في الطريق نفسه إلى محطة القطار.

اتخذت سلطة الشّواف قراراً بالتّضييق على من حضر المؤتمر، فأغلقت دكاكين الخبازين وباعة المواد ا لغذائية والمطاعم لمنع تزويدهم بما يأكلون وما يشربون. فانبرى أعضاء الحزب الشّيوعي ومؤيدوهم لتزويد الحاضرين بالطّعام من بيوتهم. وتبرّع كل ذي مهنة بالمواد التّي يتعامل معها، فالقصابون تبرعوا باللّحوم، وباعة الخضار بالخضار والفواكه والبقول وأخذوا يطبخون الطّعام في بيوتهم لينقلها سائقو التّاكسيات ومن يملك سيارات خصوصية إلى منطقة باب سنجار التّي كانت خارج المدينة آنذاك. لذا فقد زُوِّد

المحتفلون بوجبات هائلة استطاعت أنّ تشبعهم برغم أنّ عددهم تجاوز الآلاف فلم يشعروا بما خطط له المتآمرون وظنوا أنّ جماهير الحزب استعدت لهذا اليوم منذ مدة. وأنّ المطاعم أعدّت تلك الوجبات الهائلة، وقد التّقيت في مدينة جنوبية أحد الحاضرين وكان من أهل الكاظمية فقال لي أنّ أطيب كبّة تذوقها في حياته كانت ذلك اليوم، وسالني أي مطعم أعدّ تلك الكبّة؟ ليزوره عندما يذهب في الموصل. ولم يصدّق أنّها إعداد بيوت الشيوعيين والديموقراطيين.

قرر الشّواف إحاطة الاحتفال بالدبابات والمدرعات بحجة حماية المحتفلين ممن تسوّل له نفسه الإضرار بهم غير أنّه أمر مساعده الأيمن محمود عزيز برميهم وإبادتهم عن بكرة أبيهم، لكن محمود عزيز لم يوافق على الأمر، وكان موصلياً، وقال له: إنّهم من جميع مناطق العراق، وقتلهم هنا سيدفع أهاليهم إلى الانتقام من المواصلة في كل مكان يتواجدون فيه، وستحدث حروب أهلية في كل مكان من العراق. ولا حاجة لمثل تلك الإبادة ما دمنا نرمي إلى إحداث انقلاب.

بعد رجوع المحتفلين إلى بغداد بدأت زمر تابعة للأمن والبعثيين والقوميين بحرق مكتبات ومقرات الحزب الشّيوعي والشّبيبة والطّلبة والمكتبات التّقدمية وكانت تلك أول خطوة في خطة الانقلابيين، فتجمع الشّيوعيون الرّاجعون من الاحتفالات وقرروا من دون تفكير أو رويّة الانتقام وكونوا زمراً مشابهة لزمر أعدائهم ثم ساروا إلى مقرات القوميين والبعثيين ومكاتبهم وأخذوا يحرقونها ويدمرونها أيضاً وكان ذلك متوقعاً، وحسب خطة الشواف، والانقلابيين، فأخذوا يسيرون وراءهم ويعتقلونهم متلبسين بجرائمهم. وحينما سمع قادة الحزب بالاعتقالات هربوا، لكن معظمهم كان مُراقباً فالقي القبض عليهم. اعتقلتْ سلطة الشّواف معظم المنتسبين للحزب الشّيوعي وكثيراً من الديمقراطيين ومؤيدي الثّورة، وكانوا بالمئات، واعتقل كذلك ١٤ ضابطاً،

...وكان من الضباط المعتقلين أيضاً الزّعيم عبد الرّحمن جلميران، وصديق لي ملازم ثانٍ اسمه ثامر.

يقال أنهم كانوا ينوون قتل الشّيوعيين والمعتقلين بشكل عام، لكن فشل الثّورة في اليوم التّالي، أفزعهم فلم يقتلوا سوى كامل قزانجي.

قد أرسل عبد الكريم قاسم أربع طائرات أفلحت في ضرب مقر الشّواف، وجرحته وعندما ذهب إلى المستوصف العسكري كان الجنود قد سمعوا ببيان إذاعة بغداد يطالب قطعات الجيش في الموصل بإلقاء القبض على الانقلابيين وإنهائه، فأطلقوا عليه النّار وربطوه بسيارة وسحلوه فانتهى الانقلاب ولم يعش سوى ليلة واحدة فقط. وهرب زعماؤه.

كان معظم الجنود من الأكراد، وعندما انتشروا في شوارع الموصل كانوا لا يعرفون من أهلها إلا القليل، وهنا لعبت المصالح الشّخصية والأنانية والجشع أدواراً كبيرة في تعقيد الأمر، فإن كان هناك جار يكره جاره ولقي ثلة من الجنود فقد أشار إلى بيت عدوه، وكان يكفي أن يشير شخص ما إلى أخر ويقول: "هذا بعصي"، أو هذا بيت (بعصي). فينطلق الجنود الأكراد لقتل الشّخص، أو إلى البيت لقتل من فيه.

بالإضافة إلى الجنود الأكراد لعب بعض الأكراد المدنيين دوراً سيئاً جداً أيضاً فدخلوا وقتلوا أعداءهم وسحلوهم، ومازلت وغيري الكثير، نذكر اسم أحد شيوخهم "صالح صافياي" وكان على بعد ساعات من الموصل إذ هجم هو وعشيرته على بيت كشمولة وقتلوا أربعة منهم وجدوهم بالبيت وسحلوهم وعلقوهم على أعمدة التّلفون.

في رأيي لم يشترك أي شيوعي أو مؤيد للشيوعيين بقتل وسحل الأبرياء قط، فقد كانوا معتقلين وعندما فشل الانقلاب هرب المشرفون عليه قبل أن يفتحوا الأبواب، فبقي الشّيوعيون في معتقلاتهم حتى صباح اليوم الثاني أي بعد أربع وعشرين ساعة على فشل الانقلاب.

وكانت تلك الفترة كافية للجنود والأكراد لكي يقتلوا جميع المشتبه بهم والمؤشر عليهم من قبل أعدائهم والحاقدين عليهم.

ولعل من نافلة القول أنّ البعثيين والقوميين لم يُقتلوا وحدهم بشكل عام، بل قتل وسحل الكثير من الأبرياء الذين لم يكن لهم أي دور بالسّياسية، وقتل وسحل بعض الشّيوعيين أيضاً لأنهم وقفوا في طريق الجنود الفوضويين المسلحين الأميين والعابثين من

الأكراد، وعلى سبيل المثال قتل المرحوم {عبيد الرّجبو} وهو عضو محلية الحزب الشّيوعي في الموصل، وعلق على عمود الكهرباء، قرب باب بيته، لأنه دافع عن الأغوات، وهم عائلة ثرية لا ناقة لهم بالسّياسة ولا جمل. وكانوا مستهدفين لثرائهم، وكان بإمكان الحزب كسبهم وكسب غيرهم لو كانت القيادة تتحلى بشيء من المرونة، لكنهم انقلبوا بعد ذلك إلى قوميين متعصبين.

في صباح اليوم التّالي وصلتُ إلى الموصل في اللّحظة نفسها التّي وصل (...) قادما من الثّكنة الحجرية حيث كان معتقلاً مع الضباط الأربعة عشر، وقبل أنّ نتناول {الرّيوق} طُرق الباب، وكان أحد الجيران، وقال لنا: أسرعوا. أنقذوا عائلة كامل، وهو ضابط بالرّتبة نفسها التّي يحملها نسيبي، وكانا صديقين، وبعدئذ ظهر في محاكمات محكمة الشّعب كونه من المتهمين، فأسرع (...) وأنا وأخي معه إلى دار كامل، فرأينا ثلاثة جنود أكراد يوجهون رشاشاتهم نحو الباب ويطلقون الرّصاص بشكل كثيف. فأمرهم (...) بالتوقف وكان يرتدي الملابس العسكرية، "ثلاث نجمات"). وكرر: توقفوا إنكم تسيئون للثورة. لكن لم يكن أحدهم يتكلم العربية، فوجهوا رشاشاتهم إليه، وصرخ أحدهم بعربية مكسرة: اذهب ابن {القحبة.} قبل أن أنّ نقتلك.

فانسحبنا ونحن لا ندري ماذا نستطيع أن نفعل.

تضاربت الآراء في عدد من قتل من المواصلة، منهم من يدني الرقم إلى عشرات، ومنهم من يمطّه إلى آلاف. ومهما يكن من أمر فقد وصمت تلك المآسي جبين الشّيوعيين ومازال النّاس من الموصل وغيرها ما إن تذكر حوادث الشّواف حتى يربطون السّحل والقتل بالشّوعيين. وهم منها براء. ورأيت بأم عيني هاتين بعض الشّيوعيين يتصدون لأعمال النّهب والفوضى منهم عضو بارز في الحزب، في محلتنا اسمه "راكان" وقتل بعدئذ في الاغتيالات. إضافة لمحاولة (...) والملازم (...) وغيرهم ممن أفرج عنهم بعد سقوط الشّواف.

هناك نقطة مهمة جداً وهي أن الانقلابيين لم يقتلوا أي شخص في الموصل سوى كامل قزانجي، ولذا لم يكن أي داعٍ للانتقام من جماهيرهم، بل كان من الأفضل مساعدة

السّلطات على القبض عليهم وتسليمهم إلى القضاء ليقول كلمته فيهم. ولو تم الأمر كذلك فربما انقلب الكثير إلى مؤيدين إلى الحزب الشّيوعي وللثّورة. لكنّهم بدل ذلك اعتقلوا الآلاف من القوميين والبعثيين وقاموا بتعذيب من لم يعترف منهم، أو إنتزاع اعترافات منهم بالقوة لأشهر عدة، وحينما حدثت أحداث مشابهة للموصل في كركوك أطلقت الحكومة العراقية سراح المعتقلين فباتوا حاقدين على الحزب وأخذوا يتحينون الفرص للانتقام منهم، حتى إذ ألقى عبد الكريم قاسم خطبته في الكنيسة إثر حوادث كركوك بدؤوا بوساطة الاغتيالات بتصفية ظالمة ضد الأبرياء من الشّيوعيين ومؤيديهم.

فهل قام الحزب الشّيوعي بخطوة منطقية قبل وبعد مؤتمر السلام وحتى ١٤ رمضان؟

هل فعل أي شيء لتوضيح موقفه بشكل واقعي، غير متشنج؟ هل حاول إزالة التهم وتبديد الشّائعات الشّريرة عن رفاقه؟

لا.

قرأت مرة في الثّقافة الجديدة لعضو مركزية "ثابت حبيب العاني" يدافع عن الحزب بسذاجة، لكنه يثبت التّهمة بغباء. قال ما معناه أنّ تلك الحوادث الفوضوية تلازم كل انقلاب أو ثورة.

وهذا يعني أنه اعترف بفبركة إلصاق التهم بالشيوعيين، ولو قام هو وغيره بمحاولة جادة لدراسة حوادث الموصل لتوصل إلى شيء مغاير مئة بالمئة عما يعتقده الحزب. لكنهم مع الأسف كانوا أشباه أميين.

وقد قرأت قبل سنة مقالة لعلي الديوجي وهو حفيد سعيد الديوجي عميد مؤرخي الموصل يتهم الشّيوعيين بالتّهمة الظّالمة تلك، فكتبت له ما جرى باسم مستعار. وقلت له لو كنت مكاني فإلى ماذا تصل؟ فأخبرني بأنه غيّر الكثير من آرائه. وشكرني لذلك، وما زالت اتصالاتنا مستمرة إلى حد اللّحظة.

أنّ ما يدعيه بعض الشّيوعيين من أنّ للحزب الشّيوعي دوراً مهماً بالقضاء على مؤامرة الشّواف نوع من المبالغة والادعاء غير المسنود، فلم يكن لدى الشّيوعيين عشر قطع أسلحة فكيف يكون لهم دور مهم وعدوهم يمتلك الآلاف منها! نعم أصبح لهم دور بعد سقوط

الشواف دور كبير، لكنه مخجل، ومهين، فقد قدموا قوائم النّاشطين من المعادين للجمهورية للسّلطات، وقاموا بتعذيبهم وإهانتهم بدل رجال السلطة، وما إعدام البطل وعد الله يحي (شقيق حسب الله يحي)، إلا بهذه التهمة حيث شهد عليه غير واحد. وكان بالإمكان الاستفادة من رفاق شجعان مثله لو كان للحزب عقلية واقعية متفتحة، لكنهم أعدموا أو هربوا.

كان بالإمكان السّيطرة على المدينة بسهولة بعد إذاعة أنباء مقتل الشّواف واستسلام مساعديه وأركان موقعه. لكن الذي حدث أنّ الجنود الأكراد عاثوا فساداً في المدينة قبل أنّ يأتي العقيد حسن عبود. بقواته ويسيطر على الوضع، إضافة إلى تواجد بعض الأشخاص الغرباء عن الموصل في سحناتهم ولهجاتهم وطرقهم في الكلام، ولا يدري أحد من أين جاؤوا. ولقد أمسك بي أحدهم وسألني لماذا لم أعلّق صورة الزّعيم على صدري. وعندما لم اجبه بما يحبّ أخذ يصرخ: بعثي متآمر على الجمهورية، فتجمع حولي رعاع لا حصر لهم لكن المصادفات أنقذتني فقد وجدت من يعرفني من الشّيوعيين المتواجدين فناديته بأعلى صوتي فجاء وأنقذني. ورأيت زمرة من النّهابين يتقدمهم شخص من أولئك المجهولين وبيده مسدس وأخذوا يركلون بأرجلهم باب دار في المحلة، وكنت أعلم أنْ لا يوجد فيه غير امرأتين وحيدتين كهلتين. فتقدمت منهم وقلت لهم إني شيوعي. ولا يحقّ لكم اقتحام البيت لأنّ البيت خالٍ من الرّجال. فقال لي الرّجل لا عليك أبتعد. دعنا ندخل ونفتش البيت. وفي تلك الأثناء فتح الباب فاندفعوا داخلين. فدخلت معهم وأنا متوقع أنني سأقتل في الدّاخل. لكنهم عندما دخلوا حذّرتهم بأنهم أنْ أخذوا أي شيء فسأسرع إلى خلية الحزب الشّيوعي في المحلة وأخبرهم فخرجوا والمرأتين الكهلتين تكادان تقضيان من الرّعب، وأنا لا أصدق أنني بقيت حياً.

كنت ضابط احتياط في كركوك أزور عائلتي كل شهر لمدة يوم أو يومين، وفي إحدى الزّيارات جاء مسؤولي الحزبي "عمر حسون" وكان بمستوى عضو محلية. جاء وبيده "تنكة" دهن "ستة عشر" كيلو. وما إنّ فتحت الباب حتى دفعها إلى الداخل ووجهه مضطرب، يحمر ويخضر ويصفر: وقال لي أبقها عندك يوماً واحداً فقط وغداً سنأخذها.

وعندما سألته ماذا فيها؟ قال لا تسأل. لم نجد غيرك. قال ذلك واختفى. فعلمت أنّ فيها شيئاً مهما وإلا ما اختفى أو بقي معي بعض الوقت. في الأقل لتناول الغداء. وبقيت ذلك اليوم كله في البيت، خوفاً على ما في "التّنكة". إذ كان لي نسيبان أحدهما بعثي، والآخر من الإخوان المسلمين. وكلاهما يستغلان غيابي وانشغال أمي بإعداد الطّعام، وتنظيف البيت، فيعبثان في كتبي، ويفتشان عن أي دليل أتركه في البيت ليشهرّا بي ويضرّان بي.

وكنت عادة أخرج في المساء لتناول بعض الوجبات التّي كانت الموصل تنفرد فيها، لكنّي لم أخرج ذلك اليوم خوفاً على "التّنكة". وكان الوقت خريفاً على ما أظن، وعندما رقد أهلي، فتحت "التّنكة" فوجدتها رسائل حزبية. وكانت الرّسالة الحزبية في الماضي بينة واضحة. وتكتب على ورقة خفيفة جداً كورق السيكاير، وتطوى فتصبح كأنها قطعة صغيرة من سيكارة. بعد بدئي قراءتها وجدتها جميعاً إجابة عن أسئلة: ما هو دورك في القضاء على مؤامرة الشّواف؟ ومن كان له الدّور الأكبر في القضاء عليها؟ وما هي ملاحظاتك؟ وبدا أنها كتبت في الأسابيع الأولى بعد القضاء على مؤامرة الشّواف. ومن قراءتي للكثير من الرّسائل وجدت أنّ القيادة الذكية لم تفتح تلك الرّسائل قط، ولم تطلع على واحد بالمئة منها، بل تسلمتها من أصحابها، وجمعتها في تنكة الدهن الفارغة، ومن هنا جاءت أحكامها وتحليلاتها قاصرة وغبية لأن {القادة الأذكياء} كانوا يحكمون ويحلّلون استناداً إلى ما يسمعون من تقارير اللّجان المسؤولة الشّفهية، وعادة ما كانت هذه التّقارير خيالية، وعنترية أول الأمر، ثم أصبحت فيما بعد انهزامية إلى حد مريع، وفي الحالتين كانت ترضي غرور القادة، ولو قرؤوا الرّسائل لرأوا الوقائع كما هو. ولساعدوا في خلق مستقبل جديد للحزب والشعب.

كانت إجابات معظم الرّفاق {في تنكة الدهن العتيدة} تنحصر فيما يأتي:

١– هربت ما أنْ سمعت بسيطرة الشّواف وعندما رجعت كان كل شيء قد انتهى.

ولو كان لأحدهم دور في قتل عدو لذكر ذلك. لأنّ ذلك يعتبر نوعاً من البطولة يستحق الافتخار به، في ذلك الوقت.

٢- كانت الرّسائل تشير إلى انتهاكات في القتل والسّحل مرفوضة من قبل كاتبي الرّسائل معظمهم وتتهم الجنود الأكراد، وتتهم الكثير من شيوخ الأكراد، وأتباعهم المسلحين، الذين ملؤوا الموصل وعاثوا فيها فساداً.

٣- كانت الرّسائل تشير إلى تبجح وغرور بعض القادة كعمر ألياس وعدنان جلميران "عضوا اللجنة المحلية" وغيرهما كثير.

٤- كانت الرسائل تشير إلى جبن بعض القادة الذين اختفوا وقت الشدة، ثم رجعوا بعد سيطرة حسن عبود على المدينة.

انتظرت عمر حسون في البيت يومين كاملين، وأحسست بضغط كبير على أعصابي، فمن المستحيل إبقاء التنكة في البيت، لم يأتِ، وحان التحاقي بوحدتي في كركوك، فاضطررت بالذهاب بتنكة الدهن إلى رفيق كان معي في التّنظيم، كنا نلجأ في الأوقات الحرجة إلى الاجتماع في بيت جده وجدته الواسع الخالي. ووجدت أن عليّ أن أكون أميناً معه، فقلت له إنّ في هذه "التّنكة" أموراً خطرة جداً، وإنْ كان يستطيع الحفاظ عليها فنعم، وإلا فسأحرقها عنده في التنور، فقال إنه يستطيع أنّ يحتفظ بها بضعة أيام وإن لم يطالب الحزب بها فسيحرقها.

بعد نحو سنتين وفي لحظة غير متوقعة جاء عمر حسون يطلب "تنكة" الرّسائل". فقلت له إنني تخلصت منها. فأخذ يلومني لكني لم أهتم.

وكما مرّ، لو اطّلعتْ اللّجنة المحلية على الرّسائل في ذلك الوقت لشّخصت الكثير من الأخطاء ولكان بالإمكان تجنبها، وكان بالإمكان التصرف بشجاعة والاعتراف بالأخطاء وتحمل المسؤولية مما سيترتب عليه تنقية خط الحزب وتبرئة أعضائه من الجرائم والتّهم المنسوبة إليهم ولكان بالإمكان إنقاذ حياة المئات ممن أودعوا في السّجون بتهم ظالمة وتم تنفيذ الحكم فيهم بعد ٨ شباط المشؤوم

ولعل أي شخص قرأ لعبة الأمم يدرك أنّ منطقة الموصل وشمال العراق كانت منذ مئتي سنة وإلى حدّ الآن مهمة في نظر المخابرات الغربية، فقد ذكر مايلز كوبلاند في لعبة الأمم ١٩٦٨ أنّ وجود المخابرات الأمريكية بدأت هناك سنة ١٨١٨، وفي أفغانستان أيضاً، ثم

انتشرت إلى باقي أنحاء العراق. حيث أسسوا بعثات كنسية تبشيرية، وكانت حصة بغداد في سنة ١٩٢٠ والبصرة ١٩٢٢. ولهذا فإن على الدارس أنّ يتوقع عملاء متجذرين في تلك المنطقة رباهم الاستعمار لخدمته جيلاً بعد جيل. ومما أذكره أنني خرجت في أول مظاهرة وكنت في الأول المتوسط، ونلت على خروجي عصوين على راحة يدي، لكني عندما دخلت الصّف ومن معي من المتظاهرين الخائبين وقف مدرس اللّغة العربية يعقوب بولص وسجل اسمي. وبعد سنين طويلة علمت أنه كان يعمل مخبراً لشركة نفط العراق. وأنّ من يتظاهر يسجّل اسمه كي يفقد أيّ فرصة للعمل في شركة نفط العراق وكانت تعطي أضعاف ما تعطيه الحكومة من رواتب.

ما يؤكد كلامي ويثبته جاء بعد نحو سنة تقريباً، حينما اشتد الرّجعيون في قنص وقتل واغتيالات الشّيوعيين والتّقدميين. قتلوا نحو ١٩٠٠ شيوعي ومؤيد وديمقراطي. وكان بإمكان الشّيوعيين المواصلة إيقاف الاغتيالات عند حدها، لو اتخذت القيادة موقفاً شجاعاً واقعيا.

كان التّنظيم الشّيوعي في العهد البائد قوياً جداً وكانت جماهيره أوسع من أي حزب آخر بما فيه الأحزاب القومية كالبعث والقوميين العرب. وحينما أجيزت النّقابات بعد الثّورة فازت القائمة الديمقراطية للمعلمين، وهذا يعني جماهير حقيقية واسعة. وقبل مؤامرة الشّواف بمدة كافية توقعها الشّيوعيون، وطالبوا عبد الكريم بنقل الضّباط المتآمرين ومنهم الشّواف. لكنه رفض لأنه من رجال الثّورة. وبعد سقوط الشّواف بدت فرصة ذهبية لهم لكسب الجماهير لكنّهم نفّروها. كانوا أقلّ من المستوى.

الغزلاني وباب سنجار مناطق تحيط الموصل من الغرب والجنوب. ويقال أنها كانت مرتعاً لقطعأنّ لا حصر لها من الغزلان، تتوالد وترعى وتمرح بأعداد لا حصر لها في غابات شاسعة جنوب الموصل لولا أنّ اتخذت قوات الاحتلال البريطاني على عاتقها مهمة قطع الغابات وتسويتها بالأرض كي لا تتخذ مأوى لمقاومي الاحتلال، وأنها أبادت قطعان الغزلان تلك كانت تملأ الأرض وقتئذ.

الملحق رقم ٦: نص المؤتمر الصحفي للزعيم الركن عبد الكريم قاسم بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٩

راجع في هذا الصدد: العاني، نوري عبد الحميد د. ومجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. مصدر سابق ص ٥٨-٦١.

وخاطب الصحفيين قائلا انتم السبب في كل الحوادث التي جرت* ان هولاكو لم يرتكب في زمنه مثل هذه الفظائع كما ان الصهاينة انفسهم لم يرتكبوها وساريكم بعضا من صور هذه الفظائع واخرج عددا من الصور الملتقطة لحوادث كركوك وقال هل من الشهامة ان يفتك بابناء الشعب بهذه الدرجة من الفظاعة هؤلاء هم ابناء شعبنا فهل هذه اعمال القوى الوطنية او المنظمات التي تدعي بانها ديمقراطية . باي حق تقتل المرأة هذه الاعمال الوحشية هي اعمال هولاكو ، لماذا كلهم تركمان؟ اعطوني احدهم مقتولا من الجهة المقابلة . اين هي المؤامرة ؟ هل هذه هي الرجعية ؟ هل اخوانكم التركمان هم اعداء الشعب ان الواجب الوطني يحتم عليكم ان تركزوا في صحفكم على وجوب احترام السلطة والقانون وكل من يكتب عن مؤامرة فهو خائن بحق الوطن ولو لم استنكر هذه الاعمال في كلمتي بكنيسة مار يوسف فان كرامتنا كانت ستهدر في الخارج وكانت ستثار ضجة حولنا على الصعيد الدولي.

ولدي تصاوير التقطت خلال الحوادث تدين بعض الجماعات انظروا الى هذه الاعمال الوحشية التي صدرت عن ابناء الشعب الواحد نحن نريد الديمقراطية فهل هذه هي الديمقراطية ؟ وهل هؤلاء هم اعداء الشعب ؟ هل فعل الصهاينة مثل هذا في دير ياسين ؟ ان هذا العمل اراد ان يتكرر في الناصرية والسماوة وفي بغداد وفي الاعظمية والكرادة والكرخ ولكننا استطعنا ان نوقف هذه الاعمال عند حدها ان الذي يفكر بهذا التفكير الفوضوي فهو سافل ليست لديه كرامة وهو احط من الفاشست وانا اطمئنكم بانه لن تحدث بعد اليوم مثل هذه الحوادث في أي مكان وفي أية فترة .

لقد أجزنا اتحادات الطلاب والفلاحين والجمعيات والنقابات لاعلاء مستوى مهمتها . ولم نكن نريد زجها في نطاقات حزبية ضيقة . ان الحرية يجب ان تكون ضمن القانون. ثم عرض عبد الكريم قاسم عددا من الخرائط على طاولة المؤتمر وقال ان اتحاد الطلبة في كتابه المفتوح يقول ان الشرطة وقوات الامن قد دهمتنا ليلا وفتشت مقرنا ولم تجد شيئا وانا الان اريكم ماذا فكر فيه اتحاد الطلبة واشار الى الخرائط وهي تحدد قطاعات معينة من بغداد اشرت عليها دور بعض (المشبوهين) بنظرهم مع ارقامها وبعض الاسهم تعين مواقعها وقال اخجلوا من هذه الفوضى من اين جاءت علمه . مثل هذه الخرائط والتي لا بد لها من نسخ اخرى فهي مطبوعة بالكاربون . انني اطلب منكم ان تقلعوا عن الكتابة عن اية مؤامرة . انني استطيع ان اقبر اية مؤامرة وانه لترد في الخلق ان ينشا الاطفال على مثل عبارة ' ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة ' وغيرها من العبارات الهمجية والوحشية . ثم قال مع كل هذه الادلة فاتحاد الطلبة يقول لم تجد الشرطة عندنا شيئا ان منتسبي اتحاد الطلبة هم اناس بسطاء من التلاميذ ذوي الاعمار الصغيرة ولا يجوز مطلقا زج هؤلاء التلاميذ بقضايا حزبية ضيقة . كما ان مدينة كركوك كانت دورها كلها معلمة على الخرائط وذهب الفوضويون الى تلك الدور بموجبها واخرجوا اصحابها وقتلوهم . ان باستطاعتي ان اتكل باي فوضوي في العراق يتصدى لابناء الشعب وسيجري التحقيق العادل بحوادث كركوك الاخيرة وسننشر نتيجتها قريبا . ثم اخرج قوائم باسماء الخطرين بنظر الاتحاد لمناطق بغداد وبعض المدن العراقية الاخرى وقال ليس من الممكن بعد الان ان يتصدى احد لابناء الشعب ففي اقل من ثوان تستطيع القطعات العسكرية ان تحطم أي واحد

* يومها لم يكن في الساحة سوى الصحف الشيوعية فقط .

منهم . تأكدوا ان خطاب الكنيسة الذي اعيدت اذاعته عدة مرات قد أعاد سمعتنا في الخارج وثبتها وركزها وانا اؤيد ما قلته في ذلك الخطاب [1] .

وبعد هذا المؤتمر اخذ كثيرون يعلنون انسحابهم من المنظمات المهنية والنقابية واتحاد الطلبة والجمعيات الفلاحية وينتصلون من اعمالهم وراحت هذه المنظمات والاتحادات تعمل على استرضاء رئيس الوزراء فاصدرت سكرتارية اتحاد الطلبة بيانا بشأن المؤتمر الصحفي قالت فيه :

" ان تعقد الظروف السياسية في بلادنا وخاصة في الفترة الاخيرة وبروز مسألة صيانة الجمهورية وبقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم مسألة اساسية لا للطلبة فحسب بل لشعبنا كله قد جعل هذه اللجنة الاتحادية او تلك ، هذه المجموعة من الطلبة او تلك في لبس من التفريق بين الاهداف الوطنية العامة للاتحاد وبين القضايا الحزبية المختلفة . وقد حدثت اجتهادات خاطئة من بعض اللجان الاتحادية وتجاوزات لصلاحياتها بما لا يتفق وعمل المنظمة " .

وارسلت السكرتارية رسالة الى عبد الكريم قاسم ذكرت فيها انها متقيدة بدستورها الذي ينص على " ان اتحاد الطلبة منظمة طلابية اجتماعية لا حزبية ذات طبيعة ديمقراطية وطنية عامة تضم جميع الطلبة في الجمهورية العراقية " .

وبادرت المنظمات الاخرى التي يسيطر عليها الشيوعيون الى العمل نفسه فاصدرت النقابات العمالية واتحادها العام نداءات اعلنت فيها " انها منظمات مهنية اقتصادية اجتماعية لا حزبية ولا سياسية " وادعت انها " لن تقدم على أي عمل سياسي هو موضع خلاف بين القوى الوطنية وتعمل باخلاص تحت قيادة عبد الكريم قاسم " .

واصدر مكتب رئاسة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية بيانا قال فيه "" ان الاتحاد منظمة فلاحية مهنية لا تمثل أي اتحاد سياسي وانه سوف لن يشترك في أي عمل سياسي ما لم يجمع عليه جميع القوى الوطنية في البلاد . وتسانده حكومتنا الوطنية وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم "" .

واصدرت اللجنة التنفيذية لاتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي بيانا قالت فيه " الاتحاد منظمة اجتماعية وطنية ليست منظمة مهنية او نقابية او حرفية . . . وليست منظمة نقابية او عقائدية او حزبية" [2] .

وقد واصل عبد الكريم قاسم حملته على الشيوعيين من يوم الثالث من آب ويتوجيه منه استقبل وفدا يمثل النقابات العمالية والاتحادات والمنظمات ووزع بينهم بعض صور الحوادث التي وقعت تجاه التركمان وقال " هل يبيح احد منكم لنفسه ان يقوم مقام السلطة ويعتدي على ابناء الشعب ويجرهم من بيوتهم ويفعل بهم هذا التنكيل الوحشي الفظيع ؟ وقال ان حوادث كركوك لطخة سوداء في تاريخ الثورة وتساءل هل فعل ذلك ديغول او هولاكو ؟ أهذه مدنية القرن العشرين ؟ هل يوافق احدكم ان يكون عضوا في حكومة توافق على هذه الفظائع ؟ . لقد ذهب ضحية هذه الحوادث ٣٩ قتيلا يضاف اليهم ٤١ شخصا دفن بعضهم وهم احياء وقد امكن انقاذ ثلاثة منهم فقط وهم الآن يعالجون في المستشفيات وامس اخبروني انهم وجدوا قتلى .

---

[1] صحيفتا : الثورة : الزمان ٣٠ تموز ١٩٥٩ .

[2] اتحاد الشعب ٣١ تموز ٩ ، ١٢ اب ١٩٥٩ .

ان حوادث من هذا القبيل كان مقررا ان تجري في جميع انحاء العراق وعندي وثائق رسمية ستثبت ذلك . واعلن ان لديه ٧٥٠ صورة للذين اشتركوا في حوادث كركوك التقطت لهم اثناء هذه الحوادث وقال : –

" سأحطم رأس كل فوضوي كان السبب في هذه الفوضوية وخاطب ممثلي النقابات قائلا عليكم ان تطهروا انفسكم لان هناك اشخاصا مدسوسين فيكم وكذلك دور الاحزاب عليها ان تطهر نفسها ايضا ففيها اشخاص لا يعملون لمصلحة البلد وتحدث عن الخرائط التي وجدت لدى اتحاد الطلبة وقال " يجوز ان الطلبة صنعوا خارطة للمقاومة الشعبية ولكنهم دسوا معها منة خارطة وقال اذا كان اتحاد الطلبة هو الذي يستقصي الجماعات الخائنة فما عملنا نحن إذا ؟ [1] "" .

وحاول تهدئة التركمان واسترضاءهم فقال عند افتتاحه استديوهات وصالات الاخوة بدار الاذاعة مساء يوم ٦ اب .

" جئت هذا اليوم الى دار الاذاعة والالم يحز في نفسي لذكرى الحوادث الدامية التي وقعت في كركوك ولكن الذي يسرني ان الهدوء والاستقرار والطمانينة سادت ارجاء البلاد انني ابشر ابناء البلاد باننا قد اتخذنا الأهبة واعددنا العدة للقضاء على كل فوضوي في المستقبل ايما كان نوعه او عقيدته او جنسه يعتدي على ابناء شعبنا واننا اعددنا العدة للقضاء على كل متآمر يتآمر على سلامة الجمهورية العراقية الخالدة " .

ان سبب تلك الاحداث كان من أعمال الفوضى وكان نتيجة لدس عناصر الشر والفساد التي غررت بابناء شعبنا من خارج العراق ومن داخله . . انني ابارك لاخواني التركمان صبرهم وانني سوف اسعى جاهدا لرعايتهم . . انني ارجو من اخواني المسؤولين في دار الاذاعة ان يذاع اول منهج بلغة اخواني التركمان من هذه الصالات . . انني اساند كافة المنظمات الديمقراطية في هذا البلد والجمعيات واتحادات العمال والفلاحين بشرط ابتعادهم عن الميول الضيقة وعن الحزبية التي تفتت شملهم وتفرقهم وان الشيء الذي يسرني ايها الاخوان ان جميع ابناء الشعب على اختلاف اتجاهاتهم وميولهم واديانهم وقومياتهم قد شجبوا الفوضى في هذه البلاد وقد عاهدوا الباري عز وجل على ان يقفوا دوما مع السلطة ومع القانون واحترام سيادته وقال " ان الرحمة فوق العدل وفوق القانون انني كلما انظر الى الاحكام المكدسة امام الطاولة التي عليها هذه الاضابير يتماثل إلى نوع التنكيل الذي سيصيب ابناء الشعب على الرغم من ان التنكيل بالمجرمين هو في صالح الشعب وفي خيره ولكن يتنازعني بين حين واخر عامل الرحمة وعامل القسوة فأرجو من ابناء الشعب ان لا يدعوا عامل القسوة يتغلب على عامل الرحمة " [2] .

وكانت تصريحات وخطب عبد الكريم قاسم هذه والتي ادلى بها قبل ان تنهي هيئة التحقيقات تقريرها تعبر دون شك عن انتوازع الشخصية التي تنتابه فهو يريد معاقبة الشيوعيين الذين تحدوه واستعدوا الشعب عليه يوم الاول من ايار بمسيرتهم التي طالبوا فيها بالاشتراك بالسلطة وهو الامر الذي سبب له قلقا كبيرا بشأن مستقبله كقائد للثورة ورئيسا للحكومة لكنه لم يكن يريد ان يخسر

---

[1] الثورة ٥ اب ١٩٥٩ ، الحرية ٤ اب ١٩٥٩ .

[2] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٥٠ .

الشيوعيين او يدع القوميين يتفوقون عليهم لذلك نراه يؤكد تأييده المنظمات الديمقراطية بشـــرط ان تبتعد عن الحزبية " انني اساند كافة المنظمات الديمقراطية في هذا البلد والجمعيات واتحادات العمـــال والفلاحين بشرط ابتعادهم عن الميول الضيقة وعن الحزبية التي تفتت شـــملهم وتفرقـــهم " واشـــار للمرة الأولى الى وجود عناصر خارجية غررت بالقائمين بالاحداث وهو امر يؤكد عدم معرفـــة عبـــد الكريم قاسم بالفاعل الحقيقي لتلك الاحداث او انه اراد استغلالها لتقليم اظفار الشيوعيين والدليل على ذلك ما قاله في خطاب يوم ٢ كانون الاول ١٩٥٩ حيث اتهم البعثيين والقوميين والجمهورية العربيـــة المتحدة بتدبيرها فقال : –

" اتعلمون من كان وراء حوادث كركوك ؟ . لدينا المستمسكات القوية التي تدعم الواقـــع . أن وراء حوادث كركوك هم اولئك الذين كانوا وراء حوادث الموصل واولئك الذين كـــانوا وراء حـــوادث القلق التي حدثت في انحاء العراق بوكلائهم وتسخير وكلائهم . لقد ثبت لدينا وجود خمس جماعـات ، خمسة اوكار كانت تعمل في كركوك مرسلة من حزب البعث العربي الاشتراكي . ومنظمة مـــن الذيـــن يدعون انفسهم بانهم اهل السلطة في سوريا . قد ارسلوا إلى العراق ونظموا هذه الاوكار في كركـــوك اتعلمون ما واجب هذه الاوكار ؟ كان واجبها بث روح التذمر وروح الشقاق وايجاد شقة الخلاف دوما وايقاد النار بالحطب هذا هو واجبهم ، ومن احدى رسائلهم ومن احد تقاريرهم المتداولة في ما بينـــهم يقول اننا أخذنا ويجب ان نفيد من العطف الذي ابداه الزعيم على ابناء البلاد واطلق فيه الموقوفيـــن والمحجوزين ، ويجب ان نستمر فهذه فرصة سانحة لايجاد شقة الخلاف والتذمـــر . . وراء حـــوادث كركوك ايضا الجماعات المتطرفة سواء من اليسار ام اليمين الذين يغلب عليهم التعصب الاعمى " [1].

---

[1] اتحاد الشعب ٣ / ١٢ / ١٩٥٩ .

الملحق رقم ٧: توثيق جريمة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

مهرجان الدم العراقي: ٤٧ عاما على الجريمة الكبرى

د. حسين الهنداوي

«مهرجان الدم العراقي». لعل هذه التسمية عندما نطلقها على انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، تعبر بصدق عن الخصوصية الجوهرية لذلك الانقلاب العسكري اللئيم الذي لئن كان قد نفذ، باقرار قادته وباعتراف الوثائق اليوم، بتمويل واشراف وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، فانه واجه حملة ادانة عالمية واسعة تصدرها الفيلسوف الانساني الراحل برتراند رسل. واليوم، بعد مرور سبعة واربعين عاماً، لا يزال لون الدم وهمجية التنفيذ هما اول ما يقفز الى الذهن العراقي عندما يتذكر انقلاب ٨ شباط ذاك المسمى ايضا بانقلاب ١٤ رمضان. فالقتل على الهوية، والقتل لمجرد الشبهة، والقتل حبّاً بالقتل، لم تكن ممارسات استثنائية في يوميات ذلك الحدث الجريمة، انما بدا نهجاً يجري في شرايين اصحابه الذين سرعان ما وضعوه في قانون رهيب دخل ذاكرة العراقيين الى الابد تحت اسم «البيان رقم ١٣»، قبل ان يصبح رمز حنينهم الوحيد خلال أربعة عقود انتهت بهزيمتهم المدوية.

ومساهمة في توثيق بعض حقائق تاريخنا المعاصر، هذه ترجمة خاصة قمنا بها لوثيقتين مهمتين تمثل الاولى آخر مقابلة صحفية لرئيس الحكومة العراقية الجمهورية الاولى وقائد ثورة ١٤ تموز الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم، اجراها معه، قبل بضعة ايام فقط من استشهاده، ادوارد صعب المبعوث الخاص لصحيفة «لوموند» الفرنسية ونشرتها الصحيفة تلك على الصفحة الاولى من عددها الصادر في ٥ شباط ١٩٦٣. اما النص الثاني فيمثل اول تقرير صحفي محايد ميداني مفصل نقلته وكالة انباء عالمية عن مجريات تنفيذ الانقلاب العسكري المذكور، اعده من بغداد، بعد اربعة ايام فقط من الانقلاب، جورج هربوز المبعوث الخاص لوكالة الانباء الفرنسية الذي كان قد وصل العاصمة العراقية ضمن اول وفد من مراسلي الصحف الاجنبية سمح له بدخول البلاد. وقد نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية على الصفحة الاولى من عددها الصادر في ١٤ شباط ١٩٦٣.

ح . هـ

عبد الكريم قاسم في آخر مقابلة صحفية:

اتعهد علناً بان يشهد عام ١٩٦٣ ولادة البرلمان العراقي المنتخب

صحيفة «لوموند»، الفرنسية في ٥ شباط ١٩٦٣

بغداد، ٤ شباط ١٩٦٣، من ادوارد صعب:

امضيت بعضاً من الليلة الماضية برفقة الزعيم عبد الكريم قاسم. بدأت مقابلتي معه في التاسعة من مساء الخميس وتواصلت حتى فجر الجمعة. ففي حوالي الثانية عشرة ليلاً كان على الزعيم قاسم ان يستقبل مبعوثين من محطات الاذاعة والتلفزة الفرنسية، عبّر لهم عن انشراحه لعودة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا.

لا يحب رئيس الحكومة العراقية اجهزة التسجيل الصوتية ولا ضوضاء آلات التصوير. كما يبغض المقابلات التقليدية المستعجلة. اما اجوبته فهي عامة بل عامة جداً احياناً. ولقد بدا لي متوتراً، "يبدد توتره" في منديل صغير يضغط عليه بشكل دائم في راحة يده اليسرى التي تسند كتفاً تعرض للشلل منذ ان اخترقته رصاصات خصومه. فمحاولة الاغتيال التي نجا منها بمعجزة في عام ١٩٦٠ تركت آثاراً عميقاً عليه، حيث خرج منها ضعيف البدن. فهذا الرجل الذي اعود لملاقاته للمرة الاولى منذ حزيران ١٩٥٩، لم يفقد شيئاً من حيويته ربما، الا ان ثمة تجاعيد تعتلي الآن جبهة وجهه الاسمر كما ان ملامحه توحي ببعض القلق.

لقد قال لي «ان ساعتين او ثلاثة من النوم تكفيني يومياً، وانا مستمر هكذا منذ اربعة سنوات. فعندما اسمح لنفسي بالنوم اطول من ذلك يداهمني احساس بالذنب. تنتظرني واجبات كثيرة.. بينما عمر الانسان قصير جداً..». وسمح لي الزعيم قاسم، بمعية ضابطين من مساعديه وبضعة مراسلين اجانب كانوا في مكتب ملاصق لمكتبه، ان ازور قسم الارشيف العائد لسكرتيره الصحفي الضابط برتبة رئيس سعيد نوري. وهنا طلب الزعيم ان يقدم لنا الشاي، ثم توجه لي منهمكاً في احاديث حول مواضيع لا ترابط بينها احياناً. موضوعاته المفضلة هي الحديث عن حب المقربين والتضامن العالمي وخصوصاً البؤس، اضافة الى الوسائل الكفيلة بتحرير الفقراء من مشاكلهم.

ويقول الزعيم: «انا نفسي منحدر من وسط فقير جداً، وهو ما اعترف به بكل فخر، كان ابي نجاراً، وقد واجهت أمي الكثير من الضنك في سعيها لكي احصل على تعليمي المدرسي. لذلك استطيع ان اتصور ماذا تعني المدرسة في حياة الاطفال. وهو ما يفسر لكم لماذا انا في عجلة لضمان التعليم المدرسي لكل الاطفال الفقراء في بلادي. ذلك لأنني اريد ان اجنبهم المشاق التي واجهتها في طفولتي».

حتى تلك اللحظة كان حديثه مثيراً للعواطف. الا ان نبرته واسارير وجهه ما لبثت ان تغيّرت كما لو انه آخذ بلعب دور شخص آخر اكثر تلاؤماً معه، حيث راح يبدو صارماً بل ومهدداً.. وهو يضيف: «لكن حذار... ان اقدامي ثابتة بمتانة على الارض، كما ان رأفتي لا تذهب ابعد من الحدود المقبولة. انني لا احب التنظير، لكن عندما يتعلق الامر بالمساس بهيبة الدولة سنضرب بسرعة وبشدة. فنحن لا نمزح عندما يتعلق الامر بالمساس بالمبادئ. ان ما قام به نفر من الطلاب قبل ايام حيث سمحوا لأنفسهم بالاعتصمام في مكاتب ادارة جامعة بغداد، هو تجاوز على سلطة الدولة. واقول بشكل واضح على الدولة، ولا اقول على عبد الكريم قاسم. ولذلك، ارسلت مفرزة عسكرية لاخراجهم منها. الا انني مع ذلك حرصت على ان اجرد الجنود من الاسلحة قبل ان ارسلهم لينصحوا صناع الفوضى بالعودة الى رشدهم».

الدسائس الانجلو – امريكية

وفجأة توقف الزعيم عبد الكريم قاسم عن الكلام. الا ان شفتيه استمرتا في التحرك، او هكذا تبديتا لي، كما لو انه اخذ يتفوه بكلمات موجهة لغيري. ثم للحظة خيل لي ان ابتسامة منه اوشكت على الارتسام على وجهه، غير انها لم تكن في الواقع سوى حركة لا إرادية من فكه الاعلى. كان ينظر لي نظرة توحي بالتركيز، مما اكد لي بان الرجل متألم جسدياً كما معنوياً. وهنا انتقل الى الحديث عن فرنسا قائلاً: «توجد بيننا وبين الشعب الفرنسي روابط لم يمكن لأحد ان يفسدها بما في ذلك حرب الجزائر. لقد قمنا بسببها بقطع علاقاتنا مع الحكومة الفرنسية. وتوجب من اجل ان نعيد علاقاتنا مع فرنسا، تدخل رجال الأدب الذين جاءوا الى بغداد للمشاركة في احتفالات ذكرى الفيلسوف العراقي الكندي. فلقد

تأثرت جداً من جانبي بخطابات الاساتذة جاك بيرك وبلاشير. اذ اكتشفت آنئذٍ الى أي درجة كان شعبنا قريباً من الشعب الفرنسي؟».

ويواصل الزعيم عبد الكريم قاسم قائلا: «الا انني لا اقول ذات الشيء حيال الانجليز والامريكيين. فما الذي لم يفعله هؤلاء لكي يستعبدوا العراق ولكي يحكموا قبضتهم على ثرواتنا؟ والادهى من ذلك، انني استلمت قبل بضعة ايام فقط مذكرة تهددني فيها واشنطن بفرض عقوبات ضد العراق اذا تمسكت بمواقفي. ولا ادري كيف يعطون لأنفسهم الحق باستخدام لغة كهذه؟ ان الفترة الهاشمية ولّت الى غير رجعة. وهم لا يدركون ان جمهوريتنا لا يمكن قهرها طالما هي نابعة من ارادة الشعب وحده.

– هل هناك مؤامرات أخرى تهدد نظامكم؟

– هناك المؤامرة الاخطر. وهذه ليست موجهة ضد العراق ولا ضد سوريا انما ضد فلسطين بشكل خاص. فهناك مؤشرات في الاجواء توحي بوجود مؤامرة لتصفية المشكلة الفلسطينية تقودها الولايات المتحدة الامريكية. وهم يدركون ان النجاح في تنفيذها يقتضي التخلص قبل اي شيء من الحكومات التقدمية المناهضة لاسرائيل. والامريكيون يتمتعون سلفاً بتواطؤ عدد من الدول العربية، ولم يبق عليهم سوى خنق سوريا والعراق. لذا فهم يخلقون بنا شتى الصعوبات داخل البلد بهدف اشغالنا بعيداً عن الاهتمام بالمشكلة الفلسطينية. وفيما يتعلق بسوريا، فانني اقولها علناً باننا سنكون الى جانبها مع اول اشارة. فهم يسعون، كما في العراق، الى تلغيم البلاد من الداخل. انني اعرف اسماء كافة العناصر المخربة، الا ان الامر لا يعود لي بصفتي رئيساً للحكومة اصدار الامر باعتقالهم انما اترك الاجهزة المسؤولة في الدولة كي تقوم بواجباتها الملقاة على عاتقها. ايضاً ان من المفيد ان نمنح لكل فرد منهم فرصة العودة الى رشده. فما اعتقده احياناً مع نفسي هو انه لابد ان يأتي ذلك اليوم الذي سيعودون فيه الى جادة الصواب. انني افضل العفو عند المقدرة، لكن يجب عدم استغلال ذلك. وكما تعلمون فان عليّ منع عناصر التخريب من التقاط انفاسها. ورغم هذا كله لا تتوقف اذاعات وصحف بعض الدول العربية من اتهامي بالاختلال وحتى الجنون الحاد وبالدكتاتورية وبغيرها من الاتهامات.. لكننا لن نترك لهذه

الاتهامات ان تستفزنا سيما ونحن نعرف بأنها تصدر عن ادوات في خدمة الاستعمار. فهذا الاخير اوجد له بعض الوسائل يأمل عبرها ان يتسلل الى صفوفنا.

– سيادة الرئيس، مضت سنتان منذ وعدتم العراقيين بدستور دائم وبانتخابات وبمجلس تشريعي. اين وصلتم في انجاز كل هذه المشاريع؟

– تحدى ان يُذكر لي مثال واحد عن تعهد قطعته ولم التزم به. ففي يوم من الايام، وكان ذلك في ١١ حزيران ١٩٥٩ خلال مؤتمر الشبيبة الديمقراطية الذي انعقد في بغداد، قطعت وعداً ببناء «مدينة الثورة». آنئذ اعتبرني كثيرون مجرد حالم وطوباوي. لكن الجميع اليوم بامكانهم الذهاب الى هذه المدينة اللطيفة التي يعيش فيها ثلاثمائة وخمسون الفاً من السكان جميعهم من ذوي الدخل المحدود. وقريباً ستكون لها حدائق عامة وشوارع مبلطة ومسبح كبير. وفيها الآن عدد من المدارس ومستشفى ومستوصفات بنيت بالتزامن مع بناء المنازل. وهذا ليس كل شيء. هناك ايضاً سد دربندخان الاروائي الذي كلف الدولة ٢٦ مليون دينار واترك الكلام عن الطرق والساحات والنصب والعمران والمصانع الحديثة والاصلاح الزراعي وغيرها. وكل هذا بهدف اشاعة الرفاه الاجتماعي. اننا لا نعادي الاغنياء ما داموا مستعدين لمعاونتنا في سعينا الهادف الى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفقراء. اما فيما يخص الدستور، فانني اتعهد الآن علناً بان لجنة من الخبراء ستشكل بل نهاية شهر شباط ١٩٦٣، لتكلف باعداد مشروعي دستور دائم وقانون انتخابي جديد. وسنضع تحت تصرفها من اجل ذلك، نصوص عدد من الدساتير الاجنبية ومنها النصوص السويسرية والالمانية والفرنسية والمصرية والسورية... وفي كل الاحوال، انني اتعهد علناً أمام الشعب بان يكون عام ١٩٦٣ هذا عام ولادة الجمعية الوطنية العراقية...

***

صار الوقت متأخراً حيث كانت عقارب الساعة تشير الى الثانية فجراً. الا ان الزعيم قاسم بدا كمن يشعر بحاجة قوية للتكلم عن منجزات ثورته. وعنها تحدث طويلاً. انه يرفض تهمة الدكتاتورية التي توجه له ويشعر بسرور ان يرى من يستمع له وقد اقتنع بما يقوله. على أية حال، بامكاننا ان نتصور ما نشاء عن هذا الرجل الذي اعلنت الصحافة الدولية والعربية مراراً طوال السنوات الاربع الماضية عن سقوطه الوشيك بينما هو عرف ان يصمد في

موقعه. بيد ان الزعيم قاسم لم يعد ثورياً. فلقد وجدته واقعياً مؤمناً برسالته ويتمتع بطريقة تفكير راجحة واكثر تطوراً من تلك التي يتمتع بها كثير من زعماء الدول العربية سواء الذين ينظرون له نظرة حقد او نظرة شفقة.

كانت الساعة قد بلغت الرابعة وخمسة واربعين دقيقة من ذلك الفجر الذي بدأ يطل علينا. عندئذ وجدت ان الأوان قد آن كي انصرف. استأذنت الرجل، فمدّ لي يده مصافحاً وهو يقول: «سلّم لي على عمال المطبعة في الجريدة».

ادوارد صعب

الملحق رقم ٨: التدخلات السرية الأميركية في العراق خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦٣: جذور تغيير النظام بدعم اميركي في العراق الحديث

٩–٢–٢٠١٠

التدخلات السرية الأميركية في العراق خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦٣: جذور تغيير النظام بدعم اميركي في العراق الحديث

وليام جي. زيمان

ملخص

هذه الدراسة ثمرة بحث ومشروع تاريخ منقول شفاها على امتداد ثلاث سنوات بهدف توثيق التدخل السري الذي مارسته الولايات المتحدة في العراق ابتداء من ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ حتى انقلاب حزب البعث الذي أطاح حكومة قاسم في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ وما تلاه. يتركز الاهتمام بالدرجة الرئيسية على نشاطات وكالة المخابرات المركزية (سي آي أي) وما قدمته من مساعدة الى حزب البعث وغيره من العناصر المناوئة للنظام، بمن فيهم الرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة. ويقدم هذا المبحث أدلة قوية على ضلوع وكالة المخابرات المركزية بدور كبير ولكنه أقل من تدخلها الشامل في ايران عام ١٩٥٣ وفي شيلي عام ١٩٧٣.

يقيِّم التدوين التاريخي العديد من الكتّاب الذين يذكرون تدخل وكالة المخابرات المركزية في العراق الحديث خلال المراحل الاولى من نشأته، وكتابا آخرين ربما كان ينبغي لهم أن يبادروا لذكر دور الوكالة. وبُني السرد التالي على أساس كتب منشورة وتقارير صحفية ومقالات صدرت في مجلات الى جانب الاعتماد اعتمادا كبيرا على وثائق الحكومة الاميركية، لا سيما "العلاقات الخارجية للولايات المتحدة Foreign Relations of the United States"، وبحوث متوفرة في مكتبات رئاسية. وحين تتضمن هذه الوثائق معلومات مناسبة لم تُنشر من قبل، تُدرج نسخ منها. كما يسجل المبحث محاولة وكالة المخابرات المركزية باستمرار التعتيم على نشاطاتها ضد حكومة قاسم. واماط مشروع التاريخ المنقول شفاها اللثام عن معلومات جديدة حول الانقلاب بضمنها معلومات لم تُنشر من قبل عن المسؤولين

المتقاعدين في وزارة الخارجية بيل (وليام) ليكلاند وجيمس ايكنز James Akins والمسؤولين السابقين في وكالة المخابرات المركزية ايد كاين Ed Kane وارتشيبولد روزفلت Archibald Roosevelt وآرت كالاهان Art Callahan ، وعن الانقلابي والوزير في حكومة حزب البعث هاني الفكيكي .

الفصل الأول

مدخل

في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ قاد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم انقلابا عسكريا أطاح حكم التبعية البريطانية الذي تولى مقاليد السلطة في العراق منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. أُصيبت واشنطن بالذهول، وعلى امتداد اسبوع كانت الثورة هي النبأ السائد في صحيفة "نيويورك تايمز". وفي وقت سابق من ذلك العام كان الزعيم العربي ذو الشعبية الواسعة جمال عبد الناصر رئيس مصر الذي ابتاع اسلحة من الاتحاد السوفيتي، نجح في توحيد بلده مع سوريا واقامة الجمهورية العربية المتحدة. كانت القومية العربية في ذروتها، وبنظر كثيرين في المؤسسة الاستخباراتية الاميركية كان الانقلاب تطورا كارثيا. ازداد قلق الـ"سي آي أي" في آذار/مارس عام ١٩٥٩ عندما استخدم قاسم قوى شيوعية لقمع تمرد قومي عربي في الموصل. وفي نيسان/ابريل شهد الن دلاس Allen Dulles مدير وكالة المخابرات المركزية (سي آي أي) امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بأن الوضع في العراق هو "أشد الأوضاع خطرا في العالم"، وان القوى الشيوعية على وشك ان تسيطر على العراق "سيطرة كاملة" [(١)]. واحتدمت النقاشات حول العراق في وكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي الى درجة محمومة. واقتُرحت خلال السنوات الاربع التالية اجراءات عديدة بينها غزو العراق. هذا على أقل تقدير ما يتضمنه السجل الرسمي المنشور. وما يبقى موضع خلاف هو ما إذا كانت وكالة المخابرات المركزية ساعدت حزب البعث أو لم تساعده في انقلابه الناجح ضد قاسم في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣. ويهدف هذا المبحث الى ان يبين ان حزب البعث تلقى دعما ماديا من وكالة المخابرات

المركزية قبل الانقلاب وبعده، وان الوكالة قامت خلال فترات مختلفة من سنوات حكم قاسم الخمس، بعمليات خفية ايضا ضد العراق .

نشر وليام بلوم William Blum المسؤول السابق في وزارة الخارجية، عمله الفاضح "الـ"سي آي أي: تاريخ منسي *The CIA: A Forgotten History* "في عام ١٩٦٨، ثم جرى تنقيحه وتوسيعه في عام ١٩٩٥ ليُنشَر بعنوان "قتل الأمل: التدخلات العسكرية والمخابراتية الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية *Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II* " . استقال بلوم من وزارة الخارجية في عام ١٩٦٧ احتجاجا على السياسة الاميركية في فيتنام. وكتابه كتاب موسوعي بطبيعته، يبدو انه يعدِّد ويفصِّل بطريقة اكاديمية كل عملية كبيرة نفذتها وكالة المخابرات المركزية منذ عام ١٩٤٥. الغائب على نحو لافت من قائمته التي تدرج ٥٥ بلدا تدخلت فيها الولايات المتحدة هو العراق خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣ .فان بلوم يتسم بالدقة ويبدو انه لم يترك حجرا إلا وبحث تحته. فهل كان سهوه ناجما عن غياب الأدلة أم ان الأدلة أُحسن اخفاؤها أو انها من الصعوبة أو التبعثر بحيث لا تستحق إفراد فصل لها في كتابه؟ هذا المشروع يسعى الى الاجابة عن هذا السؤال. هل هناك توثيق تاريخي سليم يسند الزعم القائل ان الاميركيين تدخلوا في العراق خلال السنوات الخمس الاولى من استقلاله الحقيقي أم ان هذه شائعات لا أساس لها؟ بوجود جنود اميركيين وغيرهم من الأفراد في العراق الآن لما قد يكون عدة سنوات قادمة، ليس ثمة ما هو أشد الحاحا من الوقت الحالي لدراسة تاريخ جذور التدخل الأميركي الخفي في العراق الحديث .

ثمة، بالطبع، الكثير من الكتب والمقالات التي كُتبت عن صدام حسين وحزب البعث والتاريخ العراقي الحديث منذ عام ١٩٥٨ ولكن قلة منها فقط تأتي على ذكر التدخل الاميركي السري في الفترة الممتدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣. وإن شح المادة المتعلقة بنشاط وكالة المخابرات المركزية في المراحل الاولى من العراق الحديث يعود الى ان نشر مثل هذه المادة لم يكن مبعث ارتياح سواء لعراق البعث أو للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٣ حتى الوقت الحاضر. فان حزب البعث كان يصوِّر نفسه حزبا قوميا عروبيا مناهضا للغرب

ومعاديا لاسرائيل. ومن شأن تحالفه النفعي السري مع وكالة المخابرات المركزية سيئة الصيت ان يلحق ضررا فادحا بصورته في الداخل فضلا عن صورته في عموم العالم العربي.

وكانت وكالة المخابرات المركزية ضالعة بصورة مباشرة في محاولات اغتيال استهدفت عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠ وربما حتى في عام ١٩٥٩ [٢]، وجاء حزب البعث الى السلطة في عام ١٩٦٣ بما سماه احد وزراء حكومته "قطارا اميركيا" [٣]. وما كان حكام البعث في العراق ليسمحوا باطلاع الرأي العام على هذه الحقائق أو على تعاونهم مع الولايات المتحدة .

الولايات المتحدة ايضا لم يكن لديها سبب للاعتراف علنا بتواطئها في إيصال حزب البعث الى السلطة. فالعمليات الخفية، لا سيما الاغتيالات، عمليات سرية للغاية وكثير من عملاء وكالة المخابرات المركزية والمسؤولين الرسميين الكبار لا يعرفون أو لا يصدِّقون ان الوكالة ضالعة في هذه العمليات [٤]. ويُستخدَم التضليل المتعمد في الاجتماعات الرسمية بصورة روتينية لأغراض الحفاظ على السرية من خلال تحريف المحاضر وإيهام المسؤولين الكبار بأن وكالة المخابرات المركزية لا تلجأ الى الاغتيالات أو غيرها من الأعمال العنيفة[٥]. وجعل هذا الاسلوب في ممارسة "الدعاية البيضاء" على كل المستويات من الصعوبة بمكان إعادة بناء هذا التاريخ، كما كان يراد منه.

تبين دراسة المراحل الأولى في تاريخ حزب البعث العراقي ان المسؤولين في العراق وفي الولايات المتحدة لم يألوا جهدا لنفي الدور الاميركي في العراق الحديث أو التستر على هذا الدور. وكانت الكتابات التي تروي الفترات الأولى من تاريخ حزب البعث العراقي سواء بأقلام اميركية أو عراقية، تميل الى مسايرة المواقف الرسمية لحكومات المؤلفين. وفي الحقيقة ان الباحثين المرموقين في شؤون العراق ماريون وبيتر سلغليت Marion & Peter Sluglett ذهبا الى حد القول "ان فاعلية (هذه التواريخ الأولى) في عرقلة التوصل الى فهم واضح لما كان يجري ينبغي ألا يُستهان بها نظرا للعلاقات الوثيقة التي تربط أصحاب هذه الأعمال التاريخية بالمؤسسة الاستخباراتية الاميركية" [٦]. ستبدأ الدراسة بتحليل الكتابات التاريخية التي تفادت بالكامل الخوض في تفاصيل الدور الاميركي وستقترح جملة اسباب محتملة لمثل هذا التعتيم. ثم يتناول هذا المبحث باستفاضة الكتابات التاريخية التي

تساعدنا في بناء السرد، ويحدد معالم مساهمتها في هذا المسعى. وأخيرا، سأُقدم سردا للأحداث المتعلقة بالتدخلات الاميركية الخفية في العراق خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣، بما في ذلك شروح للالتباس والتناقضات الموجودة في الكتابة التاريخية.

الفصل الثاني

تاريخ التدخلات السرية الاميركية في العراق من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣

من التأرخات الاولى التي كان يشير اليها ماريون وبيتر سلغليت عمل كامل ابو جابر الموسوم "حزب البعث العربي الاشتراكي: التاريخ والايديولوجيا والتنظيم" *The Arab Baath Socialist Party: History، Ideology and Organization* [7] أغفل الدكتور جابر ان يذكر دور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣، الذي حامت شكوك واسعة بشأنه بعد وقوع الانقلاب [٨]. إذ كانت خطط الانقلاب معروفة لكثيرين وجرت نقاشات محتدمة بين البعثيين السوريين والبعثيين العراقيين حول الاعتماد على الاميركيين[٩] لكن جابر يستبعد أي ذكر للدور الأميركي ولا يعود حتى الى سرد ما ارتكبه البعث من تعذيب ومجازر بحق الشيوعيين عام ١٩٦٣ في نشاطات تردد انها ايضا جرت بمساعدة من وكالة المخابرات المركزية. بدأت عمليات التصفية في شباط/فبراير بعد الانقلاب واستمرت على امتداد الأشهر التسعة كلها التي استولى فيها البعث على السلطة في عام ١٩٦٣. وبحسب أحد التقديرات قُتل زهاء ٥٠٠٠ شخص [١٠]. لم يأت جابر على ذكر أي من ذلك، واقرب ما وصل اليه الدكتور جابر في وصفه هو الكتابة بأن البعثيين "استعدوا عليهم كثيرا من المواطنين" الذين كان الحرس القومي "يسيء معاملتهم بعض الأحيان"[١١]. وهو يصور الانقلاب على انه حدث عراقي محلي صرف دون الخوض في تفاصيل القسم الأعظم من أعمال العنف [١٢]. مضى جابر ليصبح وزير خارجية الاردن، وهو ابتداء من عام ٢٠٠٤ رئيس معهد الديموقراطية الاردني في عمان. وكان العاهل الاردني الملك حسين أحد الذين يقبضون من وكالة المخابرات المركزية منذ عام ١٩٥٧ حتى وفاته في عام ١٩٩٩ [١٣] وكان من شأن مطامح جابر لتولي منصب رفيع في الحكومة الاردنية ان تمنعه من ذكر تعاون وكالة المخابرات المركزية مع حكومة عربية في كتابه التاريخي.

جون اف. ديفلن John F. Devlin ايضا نشر كتابا من تأليفه عن حزب البعث بعنوان "حزب البعث: تاريخ من أصوله الى ١٩٦٦ "

The Ba'th Pary: A History from its Origins to 1966 [14]. لا يذكر كتاب ديفلن دور الولايات المتحدة في الانقلاب مقدما اياه بوصفه شأنا عراقيا بحتا. ومن الواضح ان ديفلن احد المؤلفين الذين اشار ماريون وبيتر سلغليت اليهم بسبب "سنوات من الخبرة التي اكتسبها خلال عمله محللا في وكالة المخابرات المركزية" [١٥]. لذا من المرجح ان يغفل ديفلن اي ذكر لدور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣ من خلال التضليل أو من خلال جهله هو بسبب ثقافة التكتم السائدة في الوكالة على نطاق واسع [١٦].

كريستين هيلمز موس Christine Helms Moss ايضا تمتنع عن ذكر أي شيء حول الدور الأميركي الكبير في تاريخ العراق الحديث في كتابها الموسوم "العراق :الجناح الشرقي للعالم العربي *Iraq: Eastern Flank of the Arab World* [17]. "تعمل هيلمز باحثة في معهد بروكنز وعملت مستشارة للبيت الأبيض والبنتاغون خلال أزمة حرب الخليج في ١٩٩٠ و١٩٩١. وبحسب صحيفة "نيويورك تايمز" فانها كانت أحد الذين نصحوا الادارة، خطأ، بترك صدام حسين يقمع الانتفاضات الشعبية الشيعية والكردية على أساس ان الجيش سيتمكن من اطاحته لاحقا بانقلاب [١٨]. وبما ان هيلمز دعت رسميا الى اسقاط صدام حسين بانقلاب عسكري في عام ١٩٩١ بصفتها مستشارة اكاديمية للسلطة التنفيذية فان من السهل ان نفهم احجامها في عام ١٩٨٤ حين كانت مستشارة امبراطورية طموحا، عن نشر تواطؤ الولايات المتحدة مع انقلاب ١٩٦٣ العسكري الذي حمل حزب صدام الى السلطة. وبحسب بيتر سلغليت فان "هيلمز افادت من مقابلات مع مسؤولين كبار في الحكومة (الاميركية) وكانت تميل الى اعادة انتاج ما قيل لها دون نقد في بعض الأحيان" [١٩].

مؤلفة أخرى تشبه هيلمز هي فيبي مار Phebe Marr التي كتبت "تاريخ العراق الحديث *The Modern History of Iraq* "الصادر عام ١٩٨٥ [٢٠]. وتدبِّج مار ثلاثمئة صفحة عن خمسة وستين عاما فقط من تاريخ العراق دون أي ذكر لدور الولايات المتحدة في انقلاب ١٩٦٣. وهي تقتبس على نطاق واسع من عمل حنا بطاطو "الطبقات الاجتماعية

القديمة" الذي يذكر مصدرين مختلفين لدور الولايات المتحدة. وتعمل مار خبيرة في معهد السلام الاميركي الذي اكتسب صيتا سيئا بتعيين دانيل بايبس Daniel Pipes عضوا في مجلسه بقرار من الرئيس الاميركي خلال اجازة الكونغرس. وليس من عادة معهد السلام الاميركي المعروف بكونه يعج بالباحثين المؤيدين للصهيونية أن يعيِّن خبراء يفضحون تدخلات وكالة المخابرات المركزية.

بعض الكتاب العرب ليسوا أكثر إفصاحا. فان أمير اسكندر نشر كتابه الموسوم "صدام حسين: مناضلا ومفكرا وانسانا" [٢١] عام ١٩٨٠ في ذروة شعبية صدام في العالم العربي. وكان الكتاب سيرة صدام المزكّاة رسميا وبالتالي أُتيحت لصاحبه حصرا امكانية الاطلاع على معلومات ما كانت تتوفر لغيره، ولكن قراءة الكتاب تؤكد انه نص دعائي. وان صورة صدام المرسومة بفرشاة مغرقة في التملق لا تُبقي هامشا للمصداقية، مع اسقاط ارتباطاته بوكالة المخابرات المركزية التي تلطِّخ هذه الصورة، بطبيعة الحال .

مؤلف عراقي آخر هو الراحل مجيد خدوري الذي كتب باستفاضة عن انقلاب ١٩٦٣ في عمله "العراق الاشتراكي: دراسة في السياسة العراقية منذ ١٩٦٨" [٢٢] ولكن دون ذكر حتى لشبهة وجود دور اميركي. وصوَّر خدوري ايضا تخطيط الانقلاب وتنفيذه على انه شأن عراقي. وبحسب الباحثين ماريون وبيتر سلغليت فان كتب خدوري "تعتمد اعتمادا كبيرا على مطبوعات ومقابلات (عراقية) رسمية" وان "مقابلاته تكون عادة مع مسؤولي النظام القائم وقتذاك بدلا من المعارضة "فيكون "قدر معين من الانحياز حتميةً لا مفر منها" [٢٣].
كان خدوري استاذ دراسات الشرق الأوسط بكلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins University حيث عمل خبيرا متخصصا بالعراق والشريعة الاسلامية. وإزاء اعتماده على كرم الحكومتين اللتين يتمثل موقفهما الرسمي في ان الاميركيين لم يكن لهم ضلع في صعود البعث الى السلطة، لا يكون من المستغرب ان خدوري تفادى تاريخ نشاط وكالة المخابرات المركزية في المراحل الاولى من نشأة العراق الحديث .

بدأت بوادر وضوح تلوح في عام ١٩٧٣ عندما اصدر حنا بطاطو سفره الكلاسيكي "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق". وهو أول دراسة تاريخية باللغة

الانجليزية تذكر دور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣ [٢٤]. ويُخزي بطاطو مَنْ سبق ذكرهم من الكتاب المعاصرين بإقتباس سجل عام كان متاحا لهم جميعا. فان صحيفة "الاهرام" المصرية واسعة الانتشار نقلت في ايلول/سبتمبر ١٩٦٣ تأكيدات العاهل الاردني الملك حسين بأن وكالة المخابرات المركزية التقت مرارا مع حزب البعث قبل الانقلاب ومدته بقوائم "الشيوعيين" الذين قام حزب البعث بتصفيتهم بكل وحشية بعد استيلائه على السلطة. وان بطاطو يقتبس ذلك ويتحفظ عليه باطلاع القارئ على ارتباطات حسين بوكالة المخابرات المركزية لكنه يضيف بعد ذلك ما يعرفه شخصيا عن اتصالات خفية جرت قبل الانقلاب بين اعضاء في حزب البعث والاميركيين. والقليل الذي كان حنا بطاطو يعرفه، حتى بشيء من عدم التيقن، كتبه "في مصلحة الحقيقة" متميزا عن الآخرين بكونه باحثا دقيقا. نشر الثنائي اديث وإي. اف. بنروز Edith and E. F. Penrose كتابهما "العراق: العلاقات الدولية والتطور الوطني *Iraq: International Relations and National Development* " في عام ١٩٧٨، واجريا مقابلات مع "بعثيين عراقيين حسني الاطلاع" قالوا ان وكالة المخابرات المركزية تعاونت مع البعث في عام ١٩٦٣. وان "هاشم جواد وزير الخارجية قال لنا لاحقا ان وزارة الخارجية العراقية كانت لديها معلومات عن وجود تواطؤ بين البعث ووكالة المخابرات المركزية (سي آي أي)"[٢٥] .ان كتاب "العراق: العلاقات الدولية والتطور الوطني" عمل دقيق وعلمي آخر وهو بالاقتران مع عمل بطاطو "الطبقات الاجتماعية القديمة"، يوفر توثيقا تاريخيا بشأن دور الولايات المتحدة في انقلاب ١٩٦٣ في العراق . في عام ١٩٨٧ نشر ماريون وبيتر سلغليت كتابهما "العراق منذ ١٩٥٨ " *Iraq Since 1958*، وهو تاريخ كامل آخر جرى تحديثه في عام ٢٠٠١. ويلخص الثنائي سلغليت دور الولايات المتحدة في الانقلاب، بما في ذلك معلومات عن تعاون وكالة المخابرات المركزية حصلا عليها من مقابلة "مسؤول كبير سابق في وزارة الخارجية الاميركية" [٢٦].

كان هذا المسؤول على الأرجح جيمس ايكنز James Akins السفير السابق في العربية السعودية والسكرتير الثاني للشؤون السياسية في السفارة الاميركية في بغداد وقت الانقلاب. وايكنز معروف بتعاونه في تقديم معلومات عن دور وكالة المخابرات المركزية في الانقلاب لكنه

امتنع مؤخرا عن الحديث عن انقلاب ١٩٦٣ إذا كان الحديث "لأغراض النشر "[٢٧] في عام ١٩٩١ كتب ديفيد وايز David Wise تقريرا في صحيفة "لوس انجيليس تايمز" بعنوان "شعب مغدور . A People Betrayed "ويعرض وايز في تقريره شهادات عملاء في وكالة المخابرات المركزية يعترفون فيها بمحاولة اغتيال فاشلة كانت من تخطيطهم في عام ١٩٦٠ ضد عبد الكريم قاسم [٢٨] .(وتكفل ما كشفه التقرير بإذاعة وتوضيح هامش عابر في تقرير لجنة تشرتش the Church Commission الواسع عن الاغتيالات الذي صدر في عام ١٩٧٥ [٢٩] .(وينبغي ألا يُخلط هذا مع محاولة الاغتيال الفاشلة التي نُفذت عراقيا في عام ١٩٥٩ بمشاركة صدام حسين.

في عام ١٩٩١ نشر عادل درويش وغريغوري الكسندر Gregory Alexander عملهما "بابل غير المقدسة: التاريخ السري لحرب صدام *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War*. " ويتضمن هذا الكتاب الادعاء الوحيد المنشور عن مشاركة البعث ووكالة المخابرات المركزية في التخطيط لانقلاب في العراق عام ١٩٦٤ غير ان المخطط لم يُنفذ. ولكن درويش لا يوضح ما ورد في هذا الشأن بهامش ولم يرد على استفساراتي. وكتب ابو ريش انه "لم تكن هناك محاولة انقلابية في عام ١٩٦٤ "[٣٠] . كما ان درويش هو المصدر الوحيد المذكور بالاسم في مقال بقلم ريتشارد سايل) Richard Sale سيُناقش لاحقا) يذهب الى ان وكالة المخابرات المركزية كانت ضالعة في محاولة الاغتيال التي جرت عام ١٩٥٩. وبما انه لم يقدم أدلة تؤكد دور الوكالة في هذه العمليات فان تاريخها يبقى غير مؤكَّد .في عام ١٩٩٦ نشر مالك مفتي كتابه "مصنوعات سيادية *Sovereign Creations*"، وفصله التاسع المعنون "تجدد الوحدوية: ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ Renewed Unionism: 1963-1964 "[31] زاخر بالمعلومات. إذ يلخص مفتي المعلومات الواردة في عمل بطاطو "الطبقات الاجتماعية القديمة" وكتاب بنروز" Penrose العراق :العلاقات الدولية والتطور الوطني" ثم يضيف معلومات عن الجدالات بين البعثيين السوريين والبعثيين العراقيين، حصل عليها من مقابلة أجراها مع الوزير السوري السابق جمال الاتاسي [٣٢]. ويوفر هذا توثيقا اضافيا لتعاون الولايات المتحدة في انقلاب ١٩٦٣.

لعل سعيد ابو ريش أكثر المؤلفين إحاطة بموضوع التدخل الاميركي في العراق خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣. فان كتابيه "صداقة وحشية: الغرب والنخبة العربية " *A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite*، الصادر عام ١٩٩٧، و"صدام حسين: سياسة الانتقام *Saddam Hussein: The Politics of Revenge* "الصادر عام ٢٠٠٠، يعترفان بالبحث الذي أجراه كتّاب سابقون مثل مالك مفتي وحنا بطاطو ومحمد حسنين هيكل وماريون وبيتر سلغليت لكنهما يذهبان ابعد منهم بكثير. وتتمثل مساهمة ابو ريش المتميزة في انه يضيف معلومات مفصَّلة حصل عليها بخبرة شخصية ومن مقابلات عديدة مع شخصيات قامت بأدوار أساسية في انقلاب ١٩٦٣ مثل جيمس كريتشفيلد James Critchfield مسؤول الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية خلال ١٩٦٣، وهاني الفكيكي عضو قيادةة حزب البعث خلال عام ١٩٦٣، والعديد من الاميركيين والعراقيين الآخرين، المذكورين بالاسم أو الذين أُبقيت هوياتهم مجهولة. يقتبس كتاب "صداقة وحشية" من ٥٨ مقابلة بالاسم و٢٩ مقابلة بلا اسم [٣٣]. كما يُسهم المؤلف بما اكتسبه من معرفة شخصية عن العلاقات العراقية ـ الاميركية السرية من خلال عمله صحفيا في منطقة الشرق الأوسط إبان الخمسينات والستينات وعمله حلقة وصل بين الشرق والغرب في مشتريات اسلحة ومعدات استراتيجية للعراق خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٧ ومن ١٩٨١ الى ١٩٨٤. ابو ريش من اصل فلسطيني وعمل إبان الخمسينات والستينات صحفيا وكاتبا في الشرق الأوسط. وفي السبعينات كان ابو ريش من المعجبين بصدام حسين وذهب للعمل مع الحكومة العراقية. لم يكن صدام قتل الكثير بعد وكان لم يزل يتمتع بشعبية واسعة في العالم العربي، عندما كانت نزعاته الدموية وغير العقلانية ملجومة بسبب توليه منصب نائب الرئيس العراقي احمد حسن البكر، قريبه التكريتي. واستخدم نظام البعث بقيادة احمد حسن البكر وصدام حسين عائدات النفط لرفع مستوى معيشة الفرد العراقي الاعتيادي بدرجة عالية. ورأى ابو ريش، مثله مثل الكثير من العرب الآخرين، في عراق البعث فرصة أمام العرب لتحقيق التوازن المنشود مع اسرائيل والغرب بالتحديث وانتاج اسلحة نووية. وفي عام ١٩٨٤ عندما اصبح واضحا عند ابو ريش ان صدام يستخدم

اسلحة كيمياوية، دفعه نفوره الاخلاقي من هذا العمل الى الاستقالة من دور الوسيط في مشتريات الاسلحة والمعدات الاستراتيجية والعلاقات، بثمن باهظ كلفه شخصيا [٣٥]. وعاد ابو ريش الى مهنة الصحافة خائب الأمل بالتحولات التي شهدها العراق منذ تولى صدام حسين مقاليد السلطة كاملة ليدفع بلده الى الحرب الايرانية العراقية الكارثية في السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨. ومنذ ذلك الوقت أصبح ابو ريش كاتبا غزير الانتاج عن الشرق الأوسط وتقدِّم كتبه معارف متبصرة عن هذا الموضوع.

في عام ٢٠٠٣ نشر ريتشارد سايل من وكالة يونايتد برس انترناشنال (يو بي آي) تقريرا بعنوان "خاص: صدام لاعب أساسي في مؤامرة سابقة حاكتها وكالة المخابرات المركزية " Exclusive: Saddam Key in Early CIA Plot [36]. وإذ يستند تقرير سايل الذي نُشر على نطاق واسع عبر الانترنت، الى مقابلات مع "دزينة من الدبلوماسيين الاميركيين السابقين والباحثين البريطانيين والمسؤولين الاستخباراتيين الاميركيين السابقين" [٣٧] فانه يقدم المعلومة التفصيلية الوحيدة الموجودة عن تفويض وكالة المخابرات المركزية وضلوعها في محاولة الاغتيال الشهيرة التي استهدفت عبد الكريم قاسم في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٥٩. وبحسب سايل فان الهجوم الفاشل بالاسلحة النارية نُفذ بمشاركة صدام حسين بوصفه عميلا مؤجورا لوكالة المخابرات المركزية قامت الوكالة لاحقا باخلائه وتدريبه ودعمه في الخارج. وتؤكد هذه القصة ظنونا كانت ترد تلميحا فقط في كتابات تاريخية سابقة [٣٩] ولكن آخرين وضعوا علامة استفهام على رواية سايل. ويرى ابو ريش ان علاقة وكالة المخابرات المركزية بصدام حسين قبل هروبه الى مصر ليست ممكنة. ويعتقد بيل ليكلاند Bill Lakeland السكرتير السياسي الأول في السفارة الاميركية في بغداد عام ١٩٦٣ ايضا ان تعاون الوكالة مبكرا في محاولة الاغتيال التي جرت عام ١٩٥٩ وهم وخيال[٤٠]. وعلى الغرار نفسه استبعد ايكنز رواية سايل حيث كتب: "ان ريتشارد سايل جيد جدا وأقول انه موثوق على نحو استثنائي ولكن إذا قال أو كتب أو اعتقد ان وكالة المخابرات المركزية كانت وراء هذا الهجوم على عبد الكريم قاسم فانه مخطئ قطعا" [٤١].

لذا فان مزاعم سايل، من دون ما يؤكدها، لا يمكن أن تُعتبر وقائع تاريخية .

في عام ٢٠٠٥ نشر المؤلف والمراسل المختص بشؤون الشرق الأوسط جون كي. كولي John K. Cooley عمله "تحالف ضد بابل: الولايات المتحدة واسرائيل والعراق *An Alliance against Babylon: The U.S. Israel and Iraq*" ويغطي كولي في كتابه دور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣. وهو يعتمد اعتمادا كبيرا على ابو ريش لكنه يضيف مادة جديدة عن جيمس كريتشفيلد رئيس عمليات الشرق الأدنى في الـ"سي آي أي" خلال اوائل الستينات. ويسلط كولي الضوء على نعي في مقبرة آرلينغتن الوطنية يرد فيه ان كريتشفيلد اعترف بأنه اوصى بأن تدعم وكالة المخابرات المركزية حزب البعث في اوائل الستينات وقال "اننا كنا نعرف ربما قبل ستة أشهر ان (الانقلاب) سيحدث "[٤٢] ويقدم كولي تاريخا موجزا لسجل كريتشفيلد العسكري والاستخباراتي ويتناول بعض نشاطاته خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٦٣ في خطوطها العامة [٤٣].

في عام ٢٠٠٥ ايضا نشر وليام بلوم طبعة محدَّثة من كتابه "دولة مارقة: دليل الى القوة العظمى الوحيدة في العالم *A Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower*" نُشرت طبعته الأولى في عام ٢٠٠٠. يقدم بلوم في هذا الكتاب فصلا طويلا يلخص فيه كل تدخلات الولايات المتحدة. ويتضمن هذا الفصل قسما عن العراق خلال الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣، يسهم فيه بلوم بإضافة مهمة الى التدوين التاريخي عن طريق ما ينقله من تقارير تتعلق بوثائق رسمية بريطانية تكشف دعم بريطانيا للحكومة البعثية الجديدة في عام ١٩٦٣، وتلخيص مقابلة كاشفة أجراها مراسل صحيفة "لوموند" مع عبد الكريم قاسم في اوائل عام ١٩٦٣. بحلول عام ٢٠٠٠ عندما صدر كتاب "دولة مارقة" كان بلوم جمع مادة وفيرة بما يكفي لادراج انقلاب ١٩٦٣ في العراق على لائحة التدخلات الاميركية التي أعدها. تؤكد هذه الدراسة التي تتناول التدخلات الاميركية الخفية في العراق خلال المراحل الأولى من تاريخه الحديث أعمالا سابقة، وتضيف معلومات مستقاة من دراسة وثائق الحكومة الاميركية، وتغني السرد باستخدام مقابلات في التاريخ المنقول شفاها مع ابو ريش والمسؤولين السابقين في وزارة الخارجية وليام ليكلاند وجيمس ايكنز والمسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية ايد كين Ed Kane. وكان ليكلاند وايكنز

السكرتيرين الأول والثاني للدائرة السياسية في سفارة الولايات المتحدة في بغداد خلال الفترة التي سبقت انقلاب ١٩٦٣ والفترة التي أعقبته. وكان ايد كين رئيس شعبة العراق في مقر وكالة المخابرات المركزية في واشنطن وقتذاك .ولعل مزيدا من المطبوعات عن هذا الموضوع ستصدر في المستقبل [٤٤].

الهوامش:

1 ـ Dana Adams Schmidt، "CIA Head Warns of Danger in Iraq،" *New York Times*، 29 April 1959، A-

2 ـ David Wise، "A People Betrayed،" *Los Angeles Times*، 14 April 1991، M1; Richard Sale، "Exclusive: Saddam Key in Early CIA Plot،" *UPI.com*، 10 April 2003، posted on the web at http://www.upi.com/view.cfm?StoryID=20030410-070214-6557r، accessed August 1، 2005.

3ـ Malik Mufti، *Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq* (Ithaca، New York، 1996)، 144.

٥. مقابلة مع المسؤول السابق في السلك الدبلوماسي الاميركي وليام ليكلاند ، حزيران/يونيو ٢٠٠٥ William Lakeland.

٥ـ تسمى عمليت النفي لصرف الانتباه "الاسطوانة المعهودة". انظر

Thomas Powers، *The Man Who Kept the Secrets: Richard Helms & the CIA* (New York: 1979)، 127-130. See Appendix 1: The Secrecy of U.S. Covert Intervention in Iraq، page 69.

٦ـ ماريون فاروق وبيتر سلغليت، "العراق منذ ١٩٥٨

Marion-Farouk and Peter Sluglett، *Iraq Since 1958* (London: 2001)، 330.

7 ـ Kamel S. Abu Jaber، *The Arab Ba'th Socialist Party: History، Ideology and Organization* (Syracuse، New York: Syracuse University Press، 1966)، passim.

٧ـ بعد سبعة اشهر فقط على الانقلاب أكد العاهل الاردني الملك حسين حقيقة التنسيق مع الاستخبارات الاميركية وتعاونها في القاهرة) في ٢٦)انقلاب ١٩٦٣، لرئيس تحرير صحيفة "الاهرام" المصرية محمد حسنين هيكل. وُنشر تصريحه في الاهرام ايلول/سبتمبر ١٩٦٣. وقد فعل ذلك ردا على انتقادات استهدفته قائلة انه هو نفسه عميل لوكالة المخابرات المركزية (سي آي انظر.(أي

Hanna Batatu، *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements Of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists، Ba'thists، and Free Officers* (Princeton، New Jersey، 1978)، 985-986.

[1] Mufti، *Sovereign Creations*، 144.

9ـ Mufti، *Sovereign Creations*، 144.

10 ـ Said K. Aburish، *A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite* (New York، 1997)، 139.

11 ـ Kamel S. Abu Jaber، *The Arab Ba'th Socialist Party*، 85.

١٢ـ المصدر السابق، ص ٦٧ ـ ٩٥

13ـ William Blum، *Killing Hope: U.S. Military and CIA Intervention Since World War II* (Monroe، Maine، 1995)، 90. See also، Mark Zepezauer، *Boomerang! How Our Covert Wars Have Created Enemies Across the Middle East and Brought Terror to America* (Monroe، Maine، 2003)، 60-66.

14 ـ John F. Devlin، *The Ba'th Party: A History from its Origins to 1966* (Stanford، California: Hoover Institution Press، 1976)، passim.

15 ـ John C. Campbell، "Book Review on *Syria: Modern State in an Ancient Land* by John F. Devlin،" *Foreign Affairs* 62، no.2 (Winter 1983-84)، available online at http://www.foreignaffairs.org/19831201fabook12471/john-f-devlin/syria-modern-state-in-an-ancient-land.html، accessed May 17، 2006.

١٦ـ انظر الملحق رقم ١، سرية التدخل الاميركي الخفي في العراق

17 ـ Christine Moss Helms، *Iraq، Eastern Flank of the Arab World* (Washington، D.C. Brookings Institution، 1984)، passim

18 ـ Laurie Mylorie، "The United States and the Iraqi National Congress،" *Middle East Intelligence Bulletin* 3، no. 4 (April 2001): ftn 4، available online at http://www.meib.org/articles/0104_ir1.htm، accessed May 17، 2006.

19 ـ Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett، "The Historiography of Modern Iraq،" *American Historical Review* (December 1991): 1417.

20 ـ Phebe Marr، *The History of Modern Iraq*. (Boulder، Colorado: Westview Press1985).،

٢١ـ امير اسكندر، "صدام حسين: مناضلا، مفكرا، وانسانا (بالعربية) وبالانجليزية

Amir Iskander، *Saddam Hussein: The Fighter، the Thinker and the Man*. (Paris: Hachette Realties، 1980)، passim.

22 ـ Majid Khadduri، *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958* (London، 1969)، 188-196

مجيد خدوري، "العراق الجمهوري: دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة ١٩٥٨."

23 ـ Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett، American *Historical Review* (December 1991): 1417.

24ـ Batatu، *Old Social Classes*، 985-986.

بطاطو، "الطبقات الاجتماعية القديمة"

25 ـ Edith and E. F. Penrose، *Iraq: International Relations and National Development* (London: 1978)، 288.

26 ـ Marion and Peter Sluglett، *Iraq Since 1958*، 327n.

٢٧ـ مراسَلة مع المسؤول المتقاعد في السلك الدبلوماسي الاميركي جيمس ايكنزJames Akins ، حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

28 ـ Wise، "A People Betrayed"،. مصدر سابق ،.

29 ـ United States، Congress، Senate، Select Committee to Study Governmental Operations. *Alleged Assassination Plots Involving Foreign Leaders: An Interim Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities، United States Senate: Together with Additional، Supplemental، and Separate Views*. Foreword by

Clark R. Mollenhoff، Introduction by Senator Frank Church، 1st Ed. (New York: Norton، 1976)، 181n.

٣٠– مراسلة مع الكاتب سعيد ابو ريش، ايار/مايو، ٢٠٠٥.

31ـ Mufti، *Sovereign Creations*، 143-167

٣٢– ـ المصدر السابق، ١٤٤.

394، *A Brutal Friendship*، Aburish ـ33

388-390، *Saddam Hussein: The Politics of Revenge* (New York: 2000)، Aburish ـ34

٣٥– المصدر السابق، ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

36ـ Sale، "Exclusive: Saddam Key in Early CIA Plot،" ،

مصدر سابق.

٣٧– المصدر السابق

38ـ Edith and E. F. Penrose، *Iraq*، 272n

٣٩– مراسلة مع ابو ريش، ايار/مايو، ٢٠٠٥.

٤٠ـ مقابلة مع ليكلاندLakeland ، حزيران/يونيو، ٢٠٠٥.

٤١ـ مراسلة مع ايكنز، حزيران/يونيو، ٢٠٠٥

42 ـ Arlington National Cemetery Website، "Ex-CIA Official James Critchfield Dies،" 23 April 2003

متوفر على الانترنت:

http://www.arlingtoncemetery.net/jhcritchfield.htm

تم الدخول على الموقع في ١٧ ايار/ مايو ,٢٠٠٦

43 ـ John K. Cooley، *An Alliance Against Babylon: The U.S.، Israel and Iraq* (London: 2005)، 96-100

٤٤ـ راسلني جيمس ايكنز يقول انه يكتب "مذكرات....تغطي عدة سنوات" وانه لم ".

يقرر ما إذا كان سيتناول انقلاب ١٩٦٣". وإذا تناول الانقلاب في مذكراته فلعله يوفر لنا قدرا لا يستهان به من المعلومات. مراسلة مع ايكنز، حزيران/يونيو ٢٠٠٥. في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ كتب المعلق في صحيفة "نيويورك تايمز" والكاتب روجر موريس Roger Morris الى ايد كين Ed Kane يقول ان "لديه كتابا سيصدر في وقت لاحق من العام". انظر في الوثائق رسالة من ايد كين الى مدير العلاقات العامة في السي آي أي، ص ٩٨ . عمل موريس موظفا في مجلس الأمن القومي في زمن الرئيسين ليندن جونسون وريتشارد نكسون منذ اواخر الستينات، وكثيرا ما كان يسمع عملاء في وكالة المخابرات المركزية ـ بينهم ارتشيبالد روزفلت حفيد تيودور روزفلت ومسؤول كبير في الوكالة لشؤون الشرق الأدنى وافريقيا وقتذاك ـ يتحدثون على المكشوف عن علاقاتهم الوثيقة مع البعثيين العراقيين. انظر:

Robert Morris، "A Tyrant 40 Years in the Making،" *New York Times*، 14 March 2003

وليام جي. زيمان

المراجع والمصادر

الكتب

- أحمد، كريم. المسيرة. صفحات من نضال كريم أحمد. مطبعة شهاب. أربيل. ٢٠٠٦.
- أحمد، كمال مظهر د. كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير. الجزء الأول. ط ١. مطبعة رينوين. كُردستان العراق. وزارة الثقافة بحكومة إقليم كُردستان. بدون تاريخ. يقدر بعد عام ٢٠٠٣.
- الأرحيم، فيصل محمد. تطور العراق تحت حكم الاتحاديين (١٩٠٨—١٩١٤) الموصل. ١٩٧٥.
- آشيريان، ش. ج. د. الحركة الوطنية الديمقراطية في كُردستان العراق ١٩٦١—١٩٦٨. تعريب ولاتو. رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الكُرد. سلسلة الثقافة الكُردية التقدمية ٤. دار الكاتب. بيروت. ١٩٧٨.
- الأعرجي، محمد حسين د. الجواهري دراسة ووثائق. المدى. دمشق. ٢٠٠٣.
- ألكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي).الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. الطبعة الأولى. دمشق. ١٩٨٦.
- البارزاني، مسعود،. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١—١٩٧٥. دار ئاراس للنشر والتوزيع. أربيل. ٢٠٠٢.
- بطاطو، حنا. العراق. في ثلاثة أجزاء. ترجمة عفيف الرزاز. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٩٠.
- التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. الوراق للدراسات والنشر. دمشق. سوريا. ١٩٩٦.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. النجف. دار الغري للطباعة والنشر. ١٩٧٦.
- الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. بغداد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. ١٩٨٠.
- الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٨٠.
- حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. دار الساقي. لندن. ط ١.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. القانون الأساسي العراقي. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤.

- حسين، خليل إبراهيم. العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨–١٩٥٩. الأجزاء ١–٣. ١٤ تموز–٣١ تموز ١٩٥٨. – ترجمة وتعليق العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين–. ط ١. بغداد. دار الحكمة . ٢٠٠٠.
- حسين، عبد الخالق د. ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية وعبد الكريم قاسم. دار الحصاد للنشر والتوزيع. دمشق. ٢٠٠٣.
- الحكيم، بشرى، تعامل القوانين العراقية مع المرأة. رابطة المرأة العراقية. في كتاب المرأة العراقية ... الواقع والتحديات. ندوة عقدت في كولون/ألمانيا. كانون الأول ١٩٩٩.
- خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. ط ١. قم. إيران منشورات الشريف الرضي. ١٤١٨ هجرية. كتبت المقدمة في عام ١٩٦٨.
- الخرسان، صلاح. حزب الدعوة الإسلامية، حقائق ووثائق. ط ١. دمشق. المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ١٩٩٩.
- خيري، زكي وخيري، سعاد د. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. اليوبيل الذهبي لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. ط ١. لندن. ١٩٨٤.
- خيري، سعاد د. ثورة ١٤ تموز. من تاريخ الحركة الثورية في العراق. ط ١. دار أبن خلدون. بيروت. ١٩٨٠.
- دان، أوريل. العراق في عهد قاسم – تاريخ سياسي ١٩٥٨–١٩٦٣. ترجمة المحامي جرجيس فتح الله. دار نبز للطباعة والنشر. السويد. ١٩٨٩.
- الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧. الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧.
- الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨٧.
- الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨١.
- زين العابدين. خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٦
- ساكز، هاري و. ف. عظمة بابل. موجز حضارة بلاد وادي الرافدين القديمة. ترجمة الدكتور عامر سليمان إبراهيم. صدرت الطبعة الأولى باللغة الإنجليزية في عام ١٩٦٢ وترجمته باللغة العربية صدرت في عام ١٩٧٩. لندن. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر. ١٩٧٩.
- سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الأول. دمشق. منشورات الثقافة الجديدة. ٢٠٠٢.

- سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. دمشق. منشورات الثقافة الجديدة. ٢٠٠٣.
- سلمان، عبد علي. المجتمع الريفي في العراق. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر. ١٩٨٠.
- سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨. ألمانيا. كولون. منشورات
- سليمان، عامر د. العصر الآشوري. الفصل الخامس في كتاب " العراق في التاريخ". الدكتور صالح أحمد العلي ومجموعة من أساتذة الجامعة. بغداد. دار الحرية للطباعة والنشر. ١٩٨٣.
- الشالچي، عبود. موسوعة العذاب. المجلد السابع. بيروت. الدار العربية للموسوعات. بدون تاريخ.
- شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠–١٩٥٧. الجزء الثاني. ط ١. لندن. دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠.
- الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧–١٩٦٣. بغداد. مكتبة اليقظة العربية. ١٩٩٠.
- الطالباني، جلال. حول القضية الكُردية في العراق. الاتحاد الوطني الكُردستاني. تشرين الثاني ١٩٨٨.
- طالباني، نوري د. منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي. ط ٢. دون ذكر دار النشر أو المدينة. ١٩٩٩.
- العارف، إسماعيل. أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية. دار نشر لانا. لندن. ١٩٨٦.
- العاني، نوري عبد الحميد د. العراق في العهد الجلائري. دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٧٦.
- العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. في خمسة أجزاء. ط ١. بيت الحكمة. بغداد. ٢٠٠٠.
- عبد الجبار، أحمد فوزي. قصة عبد الكريم قاسم كاملة. القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر. ١٩٦٣.
- العزاوي، جاسم كاظم. ثورة ١٤ تموز، أسراها، أحداثها، رجالها، حتى نهاة عبد الكريم قاسم. بغداد. شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة. ١٩٩٠.
- العلوي، حسن. أسوار الطين. في عقد الكويت وأيديولوجيا الضم. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٥.
- العلوي، حسن. الشيعة والدولة القومية في العراق. فرنسا. مطبوعات CEDI. ١٩٨٩.
- العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٣.

- العلي، كاظم حسن، لواء ركن. انتفاضة الموصل. ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩. دار العربية. بغداد. ١٩٨٧.
- العمر، عبد الجبار. الكبار الثلاثة. ثورة ١٤ تموز في ١٤ ساعة. بغداد. مطابع دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٩٠.
- الفخري، سالمة. الرابطة تتبنى مشروعاً لمكافحة الأمية. مجلة ,,المرأة". العدد الأول. السنة الأولى. ١٩٥٩.
- الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. لندن. مؤسسة المنار. ١٩٩٣.
- فهد، يوسف سلمان يوسف. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. دار الفارابي– بيروت والطريق الجديد–بغداد. حزيران/يونيو ١٩٧٦.
- قادر، جبار د. كركوك، تاريخ عريق وواقع مرير. لمحات تاريخية خاطفة. بحث قدم إلى ندوة كركوك في لندن بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٤. نشر البحث على موقع صوت العراق الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧.
- قاسم، عبد الكريم. جيشنا المظفر في ذكرى تأسيسه الحادية والأربعين. وزارة الإرشاد. بغداد ١٩٦٢.
- كبه، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز. نص الدفاع الذي قدمه أمام المحكمة العسكرية ببغداد في عام ١٩٦٣.
- كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق)في محطات رئيسية) ١٩٤٦– ١٩٩٣.
- لونگرگ، ستيفن همسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ترجمة جعفر خياط. ط ٤. قم. إيران. انتشارات الشريف الرضي. ١٤١٢ هجرية.
- مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخو والأعداء. دار ماكورياني. أربيل. ٢٠٠٢.
- مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة الأعداء. ط ١. أربيل– هاولير. موكرياني. ٢٠٠٢.
- الناصري، عقيل د. ١٤ تموز الثورة الثرية. الكتاب الثاني –الجزء الأول. دار الحصاد. سورية. ٢٠٠٩.
- الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. (الانقلاب ٣٩). دار الحصاد. سورية. ط ١. ٢٠٠٣.
- الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. (الانقلاب ٣٩). ط ١. دار الحصاد. سوريا. ٢٠٠٣ .
- نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. لندن. دار الحكمة. الطبعة الأولى. ٢٠٠١.

- يانكوفسكايا. المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في (ارابخا). الفصل السابع من كتاب:العراق القديم، دارسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية. جماعة من علماء الآثار السوفييت. ترجمة سليم طه التكريتي. ط ٢. بغداد. دار الشؤون الثقافية والإعلام. ١٩٨٦.
- يوسف، ثمينة ناجي، وخالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. دمشق. دار المدى للثقافة والنشر. الكنوز الأدبية. ٢٠٠١.

مصادر أخرى

- البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. دائرة الإحصاء والأبحاث. بغداد. ١٩٦٢.
- جريدة القدس العربي. كريم مرة. ما يشبه سيرة حياة. الحلقة الخامسة. العدد ٤٠٦٣. لندن. الاثنين المصادف ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.
- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. جواد، مصطفى. على رأس لجنة/عمل مشترك. صادر عن وزارة الإرشاد. مطبعة التمدن. بغداد ١٩٦١.
- قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته مع قرارات مجلس قيادة الثورة. منشورات مكتب الصباح للدعاية والنشر والإعلان. بغداد.١٩٨٩.
- قوانين الإصلاح الزراعي. الهيئة العليا للإصلاح الزراعي. (١). ط ١. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٦٥.
- المنجد في الإعلام. ط ٢٦. المطبعة الكاثوليكية في عاريا. لبنان. حزيران ١٩٨٢.
- الهيئة العاملة التابعة للقيادة السياسية للجبهة الكُردستانية. تقرير. ١٢/٥/١٩٩٢. أربيل–العراق.
- وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧–١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨.

Al-Dahoodi، Zuhdi Dr. Die Kurden (Geschichte، Kultur und Überlebenskampf). Frankfurt am Main. Umschau Verlag. 1987.

Kahle، Sigrid. Jag valde mitt liv. Albert Bonniers Förlag، 2003. 767 S. zahlr. SW-Abb. gebundene Ausgabe. OPp. SU. 23 * 16 cm. ISBN: 9100101419، EAN: 9789100101411.

Sluglett، Marion Farouk & Peter. Der Irak seit 1958 von der Revolution zur Diktatur. edition suhukamp SV.1. Auflage. Frankfurt am Main. 1991.